

مجموعة

فتاوى ابن تيمية

لشيخ الاسلام تقي الدين ابن تيمية الحراني

المتوفى ٧٢٨ هـ

المجلد الأول

طبعة منقحة ومصححة

١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م

دار المنار

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخ الاسلام * قدوة الانام * علم العلماء الاعلام * خاتمة الحفاظ والمجاهدين * تقي الدين *
أبو العباس * الامام احمد بن عبد السلام ابن تيمية الحراني ثم الدمشقي نفع الله بعلومه جميع
المسلمين آمين

(١) ﴿مسئلة﴾ في رجل يصلي يشوش على الصفوف الذي حوالياه بالجهر بالنية وانكروا
عليه مرة ولم يرجع - وقال له انسان هذا الذي تفعله ما هو من دين الله وانت مخالف فيه السنة
فقال هذا دين الله الذي بعث به رسله ، ويجب على كل مسلم ان يفعل هذا ، وكذلك تلاوة القرآن
يجهر بها خلف الامام فهل هكذا كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أو احد من الصحابة
أو احد من الائمة الاربعة او من علماء المسلمين . فاذا كان لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأصحابه والعلماء يعملون هذا في الصلاة فما يجب على من ينسب هذا اليهم وهو يعمل فهل يحل
للمسلم ان يعينه بكلمة واحدة اذا عمل هذا ونسبه الى انه من الدين ويقول للمنكرين عليه كل
من يعمل في دينه ما يشتهي وانكاركم على جهل وهل هم مصيبون في ذلك ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله * الجهر بلفظ النية ليس مشروعا عند أحد من علماء المسلمين ولا فعله
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا فعله احد من خلفائه وأصحابه وسلف الامة وأئمتها * ومن ادعى ان
ذلك دين الله وأنه واجب فانه يجب تعريفه الشرعية واستتابته من هذا القول فان اصر على ذلك قتل بل
النية الواجبة في العبادات كالوضوء ، والنسل والصلاة والصيام والزكاة وغير ذلك محلها القلب باتفاق

أئمة المسلمين * والنية هي القصد والارادة والقصد والارادة علم القلب دون اللسان باتفاق العقلاء * فلو نوى بقلبه صحت نيته عند الأئمة الاربعة وسائر أئمة المسلمين من الاولين والآخرين وليس في ذلك خلاف عند من يقتدى به ويفتي بقوله ولكن بعض المتأخرين من اتباع الأئمة زعم ان اللفظ بالنية واجب ولم يقل ان الجهر بها واجب ومع هذا فهذا القول خطأ صريح مخالف لاجماع المسلمين ولما علم بالاضطرار من دين الاسلام عند من يعلم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة خلفائه وكيف كان يصلي الصحابة والتابعون فان كل من يعلم ذلك يعلم انهم لم يكونوا يتلفظون بالنية ولا أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ولا علمه لاحد من الصحابة بل قد ثبت في الصحيحين وغيرهما انه قال للاعرابي المسي في صلاته اذا قلت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن * وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم انه قال مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم وفي صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين * وقد ثبت بالنقل المتواتر واجماع المسلمين ان النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة كانوا يفتتحون الصلاة بالتكبير ولم ينقل مسلم لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من الصحابة انه قد تلفظ قبل التكبير بلفظ النية لا سراً ولا جهراً ولا انه أمر بذلك ومن المعلوم ان الهمم والدواعي متوفرة على نقل ذلك لو كان ذلك وانه يمتنع على أهل التواتر عادة وشرعاً كتمان نقل ذلك فاذا لم ينقله أحد علم قطعاً انه لم يكن ولهذا يتنازع الفقهاء المتأخرون في اللفظ بالنية هل هو مستحب مع النية التي في القلب فاستحبه طائفة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد قالوا لانه اوكد واتم تحقيقاً للنية * ولم يستحبه طائفة من أصحاب مالك وأحمد وغيرهما وهو المنصوص عن احمد وغيره بل رأوا انه بدعة مكروهة * قالوا لو انه كان مستحباً لفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم او لاسر به فانه صلى الله عليه وسلم قد بين كل ما يقرب الى الله لا سيما الصلاة التي لا تؤخذ صفتها الا عنه وقد ثبت عنه في الصحيح انه قال صلوا كما رأيتموني أصلي * قال هؤلاء فزيادة هذا وأمثاله في صفة الصلاة بمنزلة سائر الزيادات المحدثه في العبادات كمن زاد في العيدين الاذان والاقامة ومن زاد في السعي صلاة ركعتين على المروة وأمثال ذلك * قالوا وأيضا فان التلفظ بالنية فاسد في العقل فان قول القائل أنوي ان افعل كذا وكذا بمنزلة قوله أنوي آكل هذا الطعام لاشبع وأنوي ألبس هذا الثوب لاستتر وأمثال ذلك من

النيات الموجودة في القلب التي يستقيح النطق بها وقد قال الله تعالى (أتعلمون الله بدينكم والله يعلم ما في السموات وما في الأرض) * وقال طائفة من السلف في قوله (انما نطمعكم لوجه الله) قالوا لم يقولوه بالسنتهم وانما علمه الله من قلوبهم فاخبر به عنهم وبالجملة فلا بد من النية في القلب بلا نزاع * وأما التلفظ بها سرا فهل يكره أو يستحب فيه نزاع بين المتأخرين * وأما الجهر بها فهو مكروه منهي عنه غير مشروع باتفاق المسلمين وكذلك تكريرها أشد وأشد * وسواء في ذلك الامام والمأموم والمفرد فكل هؤلاء لا يشرع لاحد منهم ان يحجر بلفظ النية ولا يكررها باتفاق المسلمين بل ينهون عن ذلك بل جهر المفرد بالقراءة اذا كان فيه أذى لغيره لم يشرع كما خرج النبي صلى الله عليه وسلم على أصحابه وهم يصلون فقال أيها الناس كلكم يناجي ربه فلا يحجر بعضكم على بعض بالقراءة * وأما المأموم فالسنة له المخافة باتفاق المسلمين لكن اذا جهر أحيانا بشيء من الذكر فلا بأس كالامام اذا أسمعهم أحيانا الآية في صلاة السر فقد ثبت في الصحيح عن أبي قتادة انه اخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان في صلاة الظهر والنصر يسمم الآية أحيانا وثبت في الصحيح ان من الصحابة المأمومين من جهر بدعاء حين افتتاح الصلاة وعند رفع رأسه من الركوع ولم يشكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ومن اصر على فعل شيء من البدع وتحسينها فانه ينبغي أن يميز تزييرا يردعه وأمثاله عن مثل ذلك * ومن نسب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الباطل خطأ فانه يعرف فان لم ينته عوقب ولا يحل لاحد ان يتكلم في الدين بلا علم ولا يعين من تكلم في الدين بلا علم او ادخل في الدين ما ليس منه * وأما قول القائل كل من يعمل في دينه الذي يشتهي فهي كلمة عظيمة يجب أن يستتاب منها والا عوقب بل الاصرار على مثل هذه الكلمة بوجب القتل فليس لاحد أن يعمل في الدين الا ما شرعه الله ورسوله دون ما يشتهي ويهواه قال الله تعالى (ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله) (وان كثيرا ليضلون باهوائهم بغير علم) (ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله) (ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل) (أفأريت من اتخذ الهه هواه أفأنت تكون عليه وكيلا ام تحسب أن أكثرهم يسمعون او يعقلون ان هم الا كالأنعام بل هم اضل سبيلا) وقال تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم

حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به قال تعالى (ألم تر الى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك يريدون ان يتحاكوا الى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً وإذا قيل لهم تعالوا الى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً) وقال تعالى (أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله) وقال تعالى (المص كتاب أنزل اليك فلا يكن في صدرك حرج منه لتنذر به وذكري للمؤمنين آتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلا ما تذكرون) وقال تعالى (ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والارض ومن فيهن) وامثال هذا في القرآن كثير فتبين ان على العبد ان يتبع الحق الذي بعث الله به رسوله ولا يحمل دينه تبعاً لهواه والله أعلم

(٢) * مسألة * في قوله صلى الله عليه وسلم نية المرء أبلغ من عمله

* الجواب * هذا الكلام قاله غير واحد وبمضهم يذكره مرفوعاً وبيانه من وجوه * أحدها * ان النية المجردة من العمل يثاب عليها والعمل المجرد عن النية لا يثاب عليه فانه قد ثبت بالكتاب والسنة واتفاق الأئمة ان من عمل الاعمال الصالحة بغير اخلاص لله لم يقبل منه ذلك وقد ثبت في الصحيحين من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة (الثاني) ان من نوى الخير وعمل منه مقدوره وعجز عن أكمله كان له اجر عامل كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان بالمدينة لرجالا ما سرتهم مسيراً ولا قطعتم واديا الا كانوا معكم قالوا وهم بالمدينة قال وهم بالمدينة حبسهم العذر وقد صحح الترمذى حديث أبي كبشة الانمارى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر اربعة رجال رجل آتاه الله مالا وعلماً وهو يعمل فيه بطاعة الله ورجل آتاه الله علماً ولم يؤت مالا فقال لو ان لى مثل ما فلان لعملت فيه مثل ما يعمل فلان قال فهما في الاجر سواء ورجل آتاه الله مالا ولم يؤت علماً فهو يعمل فيه بمعصية الله ورجل لم يؤت الله مالا ولا علماً فقال لو ان لى مثل ما فلان لعملت فيه مثل ما يعمل فلان قال فهما في الوزر سواء * وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من دعا الى هدى كان له من الاجر مثل اجور من اتبعه من غير ان ينقص من اجورهم شئ ومن دعا الى ضلالة كان عليه من الوزر مثل أوزار من اتبعه من غير ان ينقص من أوزارهم شئ * وفي الصحيحين عنه انه قال اذا مرض العبد او سافر كتب له من

العمل ، ما كان يعمل وهو صحيح مقيم وشواهد هذا كثيرة ﴿الثالث﴾ ان القلب ملك البدن والاعضاء جنوده فاذا طاب الملك طابت جنوده واذا خبث الملك خبثت جنوده والنية عمل الملك بخلاف الاعمال الظاهرة فانها عمل الجنود ﴿الرابع﴾ ان توبة العاجز عن المغصية تصح عند أهل السنة كتوبة المجرب عن الزنا وكتوبة المقطوع اللسان عن القذف وغيره وأصل التوبة عزيم القلب وهذا حاصل مع العجز ﴿الخامس﴾ ان النية لا يدخلها فساد بخلاف الاعمال الظاهرة فان النية أصلها حب الله ورسوله وإرادة وجهه وهذا هو بنفسه محبوب لله ورسوله مردى لله ورسوله والاعمال الظاهرة تدخلها آفات كثيرة وما لم تسلم منها لم تكن مقبولة ولهذا كانت أعمال القلب المجردة أفضل من أعمال البدن المجردة كما قال بعض السلف قوة المؤمن في قلبه وضعفه في جسمه وقوة المنافق في جسمه وضعفه في قلبه وتفصيل هذا يطول والله أعلم

(٣) ﴿مسئلة﴾ في الماء الكثير اذا تغير لونه بمكته او تغير لونه وطعمه لا الرائحة فهل يكون طهوراً

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما ما تغير بمكته ومقره فهو باق على طهوريته باتفاق العلماء واما النهر الجاري فان علم أنه متغير بنجاسة فانه يكون نجساً فان خالطه ما يغيره من طاهر ونجس وشك في التغير هل بطاهر او نجس لم يحكم بنجاسته بمجرد الشك والاغلب ان هذه الانهار الكبار لا تتغير بهذه التقى التي عليها لكن اذا تبين تغيره بالنجاسة فهو نجس وان كان متغيراً بغير نجس ففي طهوريته انقولان المشهوران والله اعلم

(٤) ﴿مسئلة﴾ في القلتين هل حديثه صحيح ام لا ومن قال انه قلة الجبل وفي سؤر الهرة اذا أكلت نجاسة ثم شربت من دون القلتين هل يجوز الوضوء به ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قيل له انك تتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والبن قال الماء طهور لا ينجسه شيء وبئر بضاعة باتفاق العلماء وأهل العلم بها هي بئر ليست تجارية وما يذكر عن الواقدي من انها تجارية امر باطل فان الواقدي لا يحتاج به باتفاق أهل العلم ولا ريب انه لم يكن بالمدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ماء جار وعين الزرقاء وعيون حمزة محدثة بعد النبي صلى الله عليه وسلم وبئر بضاعة باقية الى اليوم في شرقي المدينة وهي معروفة واما حديث القلتين فاكثر أهل العلم بالحديث على انه حديث حسن يحتاج به وقد اجابوا عن كلام من طعن فيه وصنف أبو

عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي جزاً رد فيه ما ذكره ابن عبد البر وغيره * وأما لفظ القلة فانه معروف عندهم انه الجرة الكبيرة كالحب وكان النبي صلى الله عليه وسلم يمثل بها كما في الصحيحين انه قال في سدره المنتهى واذا ورقها مثل آذان القيلة واذا نبتها مثل قلال هجر وهي قلال معروفة الصفة والمقدار فان التمثيل لا يكون بمختلف متفاوت * وهذا مما يبطل كون المراد قلة الجبل لان قلال الجبال فيها الكبار والصغار وفيها المرتفع كثيرا وفيها ما هودون ذلك وليس في الوجود ماء يصل الى قلال الجبل الا ماء الطوفان فحمل كلام النبي صلى الله عليه وسلم على مثل هذا يشبه الاستهزاء بكلامه ومن عاداته صلى الله عليه وسلم انه يقدر المقدرات باوعيتها كما قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة والوسق حمل الجبل وكما كان يتوضأ بالمد ويفتسل بالصاع وذلك من اوعية الماء وهكذا تقدير الماء بالقلال مناسب فان القلة وعاء الماء * (واما الهرة) فقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه قال انها ليست بنجس انها من الطوافين عليكم والطوافات وتنازع العلماء فيما اذا اكلت فارة ونحوها ثم ولنت في ماء قليل على أربعة أقال في مذهب احمد وغيره (قيل) ان الماء طاهر مطلقا (وقيل) نجس مطلقا حتى تعلم طهارة فيها (وقيل) ان غابت غيبة يمكن فيها ورودها على ما يظهر فما كان طاهرا والا فلا وهذه الاوجه في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما (وقيل) ان طال الفصل كان طاهرا جملا لريقها مطهرا لغمها لاجل الحاجة وهذا قول طائفة من اصحاب ابى حنيفة وأحمد وهو أقوى الاقوال والله أعلم

(٥) * مسألة * في رجل غمس يده في الماء قبل ان يغسلها من قيامه من يوم الليل فهل هذا الماء يكون طهورا وما الحكمة في غسل اليد اذا باتت طاهرة أفتونا ماجورين (الجواب) الحمد لله * اما مصيره مستعملا لا يتوضأ به فهذا فيه نزاع مشهور وفيه روايتان عن احمد اختار كل واحدة طائفة من اصحابه فالمنع اختيار ابى بكر والقاضي واكثر اتباعه ويرى ذلك عن الحسن وغيره (والثانية) لا يصير مستعملا وهي اختيار الخرقى وأبى محمد وغيرهما وهو قول اكثر الفقهاء * (واما الحكمة) في غسل اليد ففيها ثلاثة أقوال (احدها) انه خوف نجاسة تكون على اليد مثل مرور يده موضع الاستحجار مع العرق أو على زبله ونحو ذلك (والثاني) انه تمديد ولا يعقل معناه (والثالث) انه من مييت يده ملامسة للشيطان كما في الصحيحين عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا استيقظ أحدكم من منامه فليستشق بمنخريه من الماء فان الشيطان يبيت على

خيشومه فامر بالنسل معللاً بميت الشيطان على خيشومه فلم ان ذلك سبب للنسل عن النجاسة والحديث معروف * وقوله فان أحدكم لا يدري أين باتت يده يمكن ان يراد به ذلك فتكون هذه العلة من الملل المؤثرة التي شهد لها النص بالاعتبار والله سبحانه أعلم

(٦) * مسألة * في بثر كثير الماء وقع فيه كلب ومات وبقي فيه حتى انهرى جلده وشعره ولم يغير من الماء وصف قط لا طعم ولا لون ولا رائحة

* الجواب * الحمد لله * هو طاهر عند جماهير العلماء كمالك والشافعي وأحمد اذا بلغ الماء قلتين وهما نحو القريتين فكيف اذا كان أكثر من ذلك وشعر الكلب في طهارته نزاع بين العلماء فانه طاهر في مذهب مالك ونجس في مذهب الشافعي وعن أحمد روايتان فاذا لم يعلم ان في الدلو الصاعد شيئاً من شعره لم يحكم بنجاسته بلا ريب وقد بينت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قيل له يا رسول الله انك تتوضأ من بثر بضاعة وهي بثر تلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب وعذر الناس فقال الماء طهور لا ينجسه شيء وبثر بضاعة واقعة معروفة بالمدينة في شرق المدينة باقية الى اليوم ومن قال انها كانت جارية فقد اخطأ فانه لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة عين جارية بل الزرقاء وعيون حمزة حدثنا بعد موته والله أعلم

(٧) * مسألة * في مريض طبخ له دواء فوجد فيه زبل الفار

* الجواب * هذه المسئلة فيها نزاع معروف بين العلماء هل يعني عن يسير بئر الفار ففي أحد القولين في مذهب أحمد وأبي حنيفة وغيرهما انه يعني عن يسيره فيؤكل ما ذكر وهذا أظهر القولين والله أعلم

(٨) * مسألة * في فران يحشى بالزبل ويخبز

* الجواب * الحمد لله * اذا كان الزبل طاهراً مثل زبل البقر والغنم والابل وزبل الخيل فهذا لا ينجس الخبز وان كان نجساً كزبل البغال والحمير وزبل سائر البهائم فعند بعض العلماء ان كان يابساً فقد يبس^(١) القرن منه لم ينجس الخبز وان علق بفضه بالخبز قلع ذلك الموضع ولم ينجس الباقي والله أعلم

(٩) * مسألة * في هؤلاء الذين يدبرون إلى الحمام فاذا أرادوا ان يغتسلوا من الجنابة وقف

(١) كذا بالأصل وفي العبارة شيء وان كان المراد ظاهراً

واحد منهم على الطهور وحده ولا يفتسل أحدهم حتى يفرغ واحدا بعد واحد فهل اذا اغتسل معه غيره لا يطهر - وان تطهر من بقية أحواض الحمام فهل يجوز وان كان الماء باثنا فيها - وهل الماء الذي يتقاطر من على بدن الجنب من الجماع طاهر أم نجس - وهل ماء الحمام عند كونه مسخنا بالنجاسة نجس أم لا - وهل الزبور الذي يكون في الحمام أيام الشتاء هو من دخان النجاسة يتنجس به الرجل اذا اغتسل وجسده مبلول أم لا - والماء الذي يجري في أرض الحمام من اغتسال الناس طاهر أم نجس * افتونا ليزول الوسواس *

﴿الجواب﴾ الحمد لله * قد ثبت في الصحيحين عن عائشة رضی الله عنها انها كانت تفتسل هي ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناء واحد يترقان جميعا - وفي رواية انها كانت تقول دع لي ويقول هو دع لي من قلة الماء * وثبت أيضا في الصحيح انه كان يفتسل هو وغير عائشة من أمهات المؤمنين من اناء واحد مثل ميمونة بنت الحارث وأم سلمة * وثبت عن عائشة انها قالت كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناء واحد قدر الفرق - والفرق بالرطل العراقي القديم ستة عشر رطلا وبالرطل المصري أقل من خمسة عشر رطلا * وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يتوضأ بالمد ويفتسل بالصاع * وثبت في الصحيح عن ابن عمر انه قال كان الرجال والنساء على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضؤون من ماء واحد * وهذه السنن الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الذين كانوا بعد ينهت على عهده دلت على أمور ﴿أحدها﴾ هو اشتراك الرجال والنساء في الاغتسال من اناء واحد وان كان كل منهما يفتسل بسؤر الآخر - وهذا مما اتفق عليه أئمة المسلمين بلا نزاع بينهم ان الرجل والمرأة أو الرجال والنساء اذا توضؤا واغتسلوا من ماء واحد جاز كما ثبت ذلك بالسنن الصحيحة المستفيضة - وانما تنازع العلماء فيما اذا انفردت المرأة بالاغتسال أو خلت به هل ينهي الرجل عن التطهر بسؤرها على ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره ﴿أحدها﴾ لا بأس بذلك مطلقا ﴿والثاني﴾ يكره مطلقا ﴿والثالث﴾ ينهي عنه اذا خلت به دون ما انفردت به ولم تخل به * وقد روى في ذلك أحاديث في السنن وليس هذا موضع هذه المسئلة فاما اغتسال الرجال والنساء جميعا من اناء واحد فلم يتنازع العلماء في جوازه واذا جاز اغتسال الرجال والنساء جميعا فاغتسال الرجال دون النساء جميعا او النساء دون الرجال جميعا أولى بالجواز - وهذا مما لا نزاع

فيه فن كره ان يغتسل معه غيره او رأى ان طهره لا يتم حتى يغتسل وحده فقد خرج عن اجماع المسلمين وفارق جماعة المؤمنين * يوضح ذلك ان الآنية التي كان النبي صلى الله عليه وسلم وأزواجه والرجال والنساء يغتسلون منها كانت آنية صغيرة ولم يكن لها مادة لا انبوب ولا غيره ولم يكن يفيض . — فاذا كان تطهر الرجال والنساء جميعاً من تلك الآنية جائزاً فكيف بهذه الحياض التي في الحمامات وغير الحمامات التي يكون الحوض اكبر من قلتين فان القلتين اكثر ما قيل فيهما على الصحيح انها خمسمائة رطل بالعراق القديم فيكون هذا الرطل المصرى اكثر من ذلك بمشرات من الارطال فان الرطل العراقى القديم مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم وهذا الرطل المصرى مائة واربعة واربعون درهما يزيد على ذلك بخمسة عشر درهما وثلاثة اسباع درهم وذلك اكثر من اوقية وربع مصرية — فالخمسمائة رطل بالعراق اربعة وستون ألف درهم ومائتا درهم وخمسة وثمانون درهما وخمسة اسباع درهم وذلك بالرطل الدمشقى الذى هو ستمائة درهم مائة وسبعة أرتال وسبع رطل — وهذا الرطل المصرى اربعمائة رطل وستة واربعون رطلا وكسر اوقية * ومساحة القلتين ذراع وربع في ذراع وربع طولاً وعرضاً وعمقاً ومعلوم ان غالب هذه الحياض التي في الحمامات المصرية وغير الحمامات اكثر من هذا المقدار بكثير فان القلة نحو من هذه القرب الكائنة التي تستعمل بالشام ومصر فالقلتان قربتان بهذه القرب وهذا كله تقرب بلا ريب فان تحديد القلتين انما هو بالتقريب على أصوب القولين ومعلوم ان هذه الحياض فيها أضعاف ذلك — فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يتطهر هو وأزواجه من تلك الآنية فكيف بالتطهر من هذه الحياض (الامر الثانى) أنه يجوز التطهر من هذه الحياض سواء كانت فائضة او لم تكن — وسواء كانت الانبوب تصب فيها او لم تكن — وسواء كان الماء بائناً فيها او لم يكن فانها طاهرة والاصل بقاء طهارتها وهى بكل حال اكثر ماء من تلك الآنية الصغار التي كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يتطهرون منها ولم تكن فائضة ولا كان بها مادة من انبوب ولا غيره * ومن انتظر الحوض حتى يفيض ولم يغتسل الا وحده واعتقد ذلك ديناً فهو مبتدع مخالف للشرعية مستحق للتعزير الذى يردعه وامثاله عن ان يشرعوا في الدين ما لم يأذن به الله ويمبدون الله باعتقادات فاسدة وأعمال غير واجبة ولا مستحبة (الامر الثالث) الاقتصاد في صب الماء فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يتوضأ بالمد يغتسل

بالصاع. والصاع أكثر ما قيل فيه انه ثمانية ارطال بالمراقي كما قال أبو حنيفة - وأما أهل الحجاز وفقهاء الحديث كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم فمذهبهم انه خمسة ارطال وثلاث بالمراقي * وحكاية أبي يوسف مع مالك في ذلك مشهورة لما سأله عن مقدار الصاع والمد فامر أهل المدينة ان يأتوه بصيعانهم حتى اجتمع عندهم منها شيء كثير فلما حضر أبو يوسف قال مالك لواحد منهم من اين لك هذا الصاع قال حدثني أبي عن أبيه انه كان يؤدي به صدقة الفطر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال الآخر حدثني أمي عن أمها انها كانت تؤدي به ديني صدقة حديثها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال الآخر نحو ذلك . وقال الآخر نحو ذلك . فقال مالك لابي يوسف أتري هؤلاء يكذبون . قال لا والله ما يكذب هؤلاء . قال مالك فانا حررت هذا برطلكم يا أهل العراق فوجدته خمسة ارطال وثلاثا . فقال أبو يوسف لمالك قد رجعت الى قولك يا أبا عبد الله ولو رأى صاحبي ما رأيت لرجع كما رجعت * فهذا النقل المتواتر عن أهل المدينة بمقدار الصاع والمد * وقد ذهب طائفة من العلماء كابن قتيبة والفاضي أبي يعلى في تعليقه وجمدي أبي البركات الى ان صاع الطعام خمسة ارطال وثلاث وصاع الماء ثمانية واحتجوا بحجج - منها خبر عائشة انها كانت تغتسل هي ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالفرق - والفرق ستة عشر رطلا بالمراقي والجمهور على ان الصاع والمد في الطعام والماء واحد وهو اظهر وهذا مبسوط في موضعه * والمقصود هنا ان مقدار ظهور النبي صلى الله عليه وسلم في الفسل ما بين ثمانية ارطال عراقية الى خمسة وثلاث - والوضوء ربع ذلك وهذا بالرطل المصري أقل من ذلك واذا كان كذلك فالذي يكثر صب الماء حتى يغتسل بقطار ماء أو أقل أو أكثر مبتدع مخالف للسنة - ومن تدين عوقب عقوبة تزجره وأمثاله عن ذلك كسائر المتدينين بالبدع المخالفة للسنة وهذا كله بين في هذه الاحاديث * فان قيل * انما يفعل نحو هذا لان الماء قد يكون نجسا او مستعملا بان تكون الآنية مثل الطاسة اللاصقة بالارض قد تنجست بما على الارض من النجاسة ثم غرغرها بها منه او بأن الجنب غمس يده فيه فصار الماء مستعملا او قطر عليه . من عرق سقف الحمام النجس أو المحتمل للنجاسة او غمس بعض الداخلين اعضاءه فيه وهي نجسة فيجس - فلاحتمال كونه نجسا او مستعملا احتطنا لديننا وعدلنا الى الماء الطهور بيقين لقول النبي صلى الله عليه وسلم دع ما يريبك الى ما لا يريبك ولقوله من اتقى الشبهات استبرأ لرضه ودينه * قيل الجواب *

عن هذا من وجوه * أحدها * ان الاحتياط بمجرد الشك في امور المياه ليس مستحبا ولا مشروعا بل ولا يستحب السؤال عن ذلك بل للمشروع ان يبنى الامر على الاستصحاب فان قام دليل على النجاسة نجسناه والا فلا يستحب ان يحتجب استعماله بمجرد احتمال النجاسة واما اذا قامت اماره ظاهرة فذاك مقام آخر * والدليل القاطع انه مازال النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه والتابعون يتوضؤون ويفتسلون ويشربون من المياه التي في الآنية والدلاء الصغار والحياض وغيرها مع وجود هذا الاحتمال بل كل احتمال لا يسند الى اماره شرعية لم يلتفت اليه وذلك ان المحرمات نوعان - محرم لوصفه - ومحرم لكسبه. فالمحرم لكسبه كالظلم والربا والميسر والمحرم لوصفه كالهيئة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به. والاوّل اشدّ تحريما والتورع فيه مشهور ولهذا كان السلف يحترزون في الاطعمة والثياب من الشبهات الناشئة من المكاسب الخبيثة (واما الثاني) فانما حرم لما فيه من وصف الخبث * وقد اباح الله لنا طعام أهل الكتاب مع امكان ان لا يذكره التذكية الشرعية او يسموا عليه غير الله - واذا علمنا انهم سموا عليه غير الله حرم ذلك في أصح قولى العلماء * وقد ثبت فى الصحيح من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن قوم يأتون باللحم ولا يدري أسموا عليه ام لا فقال سموا أثم وكلوا * واما الماء فهو في نفسه طهور ولكن اذا خالطته النجاسة وظهرت فيه صار استعماله استعمالا لذلك الخبيث فانما نهى عن استعماله لما خالطه من الخبيث لانه في نفسه خبيث فاذا لم يكن هنا اماره ظاهرة على مخالطة الخبيث له كان هذا التقدير والاحتمال مع طيب الماء وعدم التغير فيه من باب الحرج الذى نفاه الله عن شريعتنا ومن باب الآصار والاغلال المرفوعة عنا * وقد ثبت ان عمر ابن الخطاب رضى الله عنه توجها من جرة نصرانية مع قيام هذا الاحتمال * ومر عمر بن الخطاب رضى الله عنه وصاحب له بميزاب فقال صاحبه يا صاحب الميزاب ماؤك طاهر ام نجس فقال عمر يا صاحب الميزاب لا تخبره فان هذا ليس عليه * وقد نص على هذه المسئلة الأئمة كاحمد وغيره نصوا على انه اذا سقط عليه ماء من ميزاب ونحوه ولا اماره تدل على النجاسة لم يلزم السؤال عنه بل يكره وان سأل فهل يلزم رد الجواب على وجهين . وقد استحب بعض الفقهاء من أصحاب أحمد وغيره السؤال وهو ضميم (والوجه الثانى) ان يقول هذه الاحتمالات هنا متفية أو في غاية البعد فلا يلتفت اليها والاتفات اليها خرج ليس من الدين ووسوسة يأتى بها الشيطان وذلك ان

الطاسات وغيرها من الآنية التي يدخل بها الناس الحمامات طاهرة في الاصل واحتمال نجاستها أضعف من احتمال نجاسة الاوعية التي في حوانيت الباعة فاذا كانت آنية الأدهان والألبان والخلول والتمجين وغير ذلك من المائعات والجمادات والرطبة محكوما بطهارتها غير ملتفت فيها الى هذا الوسواس فكيف بطاسات الناس (واما قول القائل) انها تقع على الارض فنعم. وما عند الحياض من الارض طاهر لا شبهة فيه فان الاصل فيه الطهارة وما يقع عليه من المياه والسدر والخلطي والاشنان والصابون وغير ذلك طاهر وأبدان الجنب من الرجال والنساء طاهرة * وقد ثبت في الصحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لقيه في بعض طرق المدينة . قال فانتجست^(١) منه فاغتسلت ثم أتيته فقال أين كنت فقلت اني كنت جنباً فكرهت أن أجالسك وأنا جنب فقال سبحان الله ان المؤمن لا ينجس * وهذا متفق عليه بين الأئمة ان بدن الجنب طاهر وعرقه طاهر والثوب الذي يكون فيه عرقه طاهر ولو سقط الجنب في دهن أو مائع لم ينجسه بلا نزاع بين الأئمة بل وكذلك الخائض عرقها طاهر وثوبها الذي يكون فيه عرقها طاهر * وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أذن للخائض ان تصلي في ثوبها الذي تحيض فيه وانها اذا رأت فيه دماً ازالته وصلت فيه - فاذا كان كذلك فمن أين ينجس ذلك البلاط - أكثر ما يقال انه قد يبول عليه بعض المغتسلين أو يبق عليه أو يكون على بدن بعض المغتسلين نجاسة يطأ بها الارض ونحو ذلك * وجواب هذا من وجوه (أحدها) ان هذا قليل نادر وليس هذا المتيقن من كل بقعة (الثاني) ان غالب من تقع منه نجاسة يصب عليها الماء الذي يزيلها (الثالث) انه اذا أصاب ذلك البلاط شيء من هذا فان الماء الذي يفيض من الحوض والذي يصبه الناس يطهر تلك البقعة وان لم يقصد تطهيرها فان القصد في ازالة النجاسة ليس بشرط عند أحد من الائمة الاربعة ولكن بعض المتأخرين من أصحاب الشافعي وأحمد ذكروا وجهاً ضعيفاً في ذلك ليطردوا قياسهم في مناظرة أبي حنيفة في اشتراط النية في طهارة الحدث - كما ان زفر نفي وجوب النية في التيمم طردا لقياسه وكلا القولين مطروح * وقد نص الائمة على ان ماء المطر يطهر الارض التي يصبها وغالب الماء الذي يصب على الارض ليس بمستعمل فان أكثر الماء الذي يصبه الناس لا يكون عن جنابة ولا

(١) اختلف في ضبط هذه الكلمة فروى الجيم والشين المعجمة من النجس وهو الاسراع وروى فاختست بنون بعد الخاء المعجمة او ناء فوقية ثم سين مهملة من الخنوس وهو التأخر والاختفاء قاله في النهاية

يكون متغيراً (الوجه الثالث) أن يقال هب أن الحوض وقعت فيه نجاسة محقة أو انفس فيه جنب فهذا ماء كثير * وقد ثبت عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له يا رسول الله إنك تتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والتن فقال الماء طهور لا ينجسه شيء * قال الامام أحمد حديث بئر بضاعة صحيح * وفي السنن عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الماء يكون بارض الفلاة وما ينوبه من السباع والدواب . فقال اذا بلغ الماء ثلثين لم ينجسه شيء وفي لفظ لم يحمل الخبث * وبئر بضاعة بئر كسائر الآبار وهي باقية الى الآن بالمدينة من الناحية الشرقية - ومن قال انها كانت عينا جارية فقد غلط غلطا ينافاه لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة عين جارية أصلا ولم يكن بها الا الآبار منها يتوضئون ويتسولون ويشربون مثل بئر أريس التي بقاء أو البئر التي ببيرحاء حديقة أبي طلحة والبئر التي اشتراها عثمان وحبسها على المسلمين وغير هذه الآبار وكان سقيهم للنخل والزرع من الآبار بالتواضع والسواني ونحو ذلك أو بماء السماء وما يأتي من السيول فاما عين جارية فلم تكن لهم وهذه العيون التي تسمى عيون حمزة انما أحدثها معاوية في خلافته وأمر الناس بنقل الشهداء من مواضعهم فصاروا ينبشونهم وهم طراب لم ينشئوا^(١) حتى أصابت المسحاة رجل أحدهم فانبعث دما وكذلك عين الزرقاء محدثة لكن لأدري متى حدثت - وهذا أمر لا ينازع فيه أحد من العلماء العاملين بالمدينة وأحوالها وانما ينازع في مثل هذا بعض أتباع علماء العراق الذين ليس لهم خبرة بأحوال النبي صلى الله عليه وسلم ومدينته وسيرته . وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ من تلك البئر التي يلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والتن فكيف يشرع لنا ان نتزده عن أمر فعله النبي صلى الله عليه وسلم - وقد ثبت عنه انه انكر على من يتزده عما يفعله . وقال ما بال أقوام يتزهون عن أشياء أترخص فيها والله اني لأخشاكم لله واعلمكم بحدوده * (ولو قال قائل) نتزده عن هذا لاجل الخلاف فيه فان من اهل العراق من يقول الماء اذا وقعت فيه نجاسة نجسته وان كان كثيرا الا ان يكون مما لا تبلغه النجاسة ويقدرونه بما لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر وهل العبرة بحركة المتوضي أو بحركة المغتسل على قولين . وقدر بعضهم ذلك بمسحة أذرع في عشرة أذرع . ويحتجون بقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يبولن

(١) كذا بالاصل والصواب لم ينشئوا من التن أو لم ينشئوا من التن وهو التغير اهـ مصححه

أحدكم في الماء الدائم ثم يفتسل منه ثم يقولون اذا تنجست البثر فانه ينزح منها دلاء مقدرة في بعض النجاسات وفي بعضها تنزح البثر كلها. وذهب بعض متكلميهم الى ان البثر تطم فهذا الاختلاف يورث شبهة في الماء اذا وقعت فيه نجاسة (قيل) لهذا التائل الاختلاف انما يورث شبهة اذا لم تتبين سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم - فاما اذا بينا ان النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في شيء وقد كره ان تنزله عما ترخص فيه وقال لنا ان الله يحب ان يؤخذ برخصه كما يكره ان تؤق معصيته رواه أحمد وابن خزيمة في صحيحه فانزلهنا عنه عصينا رسول الله صلى الله عليه وسلم والله ورسوله أحق أن نرضيه. وليس لنا ان نغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم لشبهة وقعت لبعض العلماء كما كان عام الحديبية ولو فتحنا هذا الباب لكننا نكره لمن أرسل هدياً أن يستبيح ما يستبيحه الحلال لخلاف ابن عباس. ولكننا نستحب للجنب اذا صام أن يفتسل بخلاف أبي هريرة. ولكننا نكره تطيب المحرم قبل الطواف بخلاف عمر وابنه ومالك. ولكننا نكره له ان يلبي الى ان يرمي الجمرة بعد التعريف بخلاف مالك وغيره. ومثل هذا واسع لا ينضبط واما من خالف في شيء من هذا من السلف والائمة رضى الله عنهم فهم مجتهدون قالوا بمبلغ علمهم واجتهادهم وهم اذا أصابوا فلم أجرا وان اخطؤا فلم اجر والخطأ محطوط عنهم فهم معذورون لاجتهادهم ولان السنة البينة لم تبلغهم ومن انتهى الى ما علم فقد أحسن. فاما من تبلغه السنة من العلماء وغيرهم وتبين له حقيقة الحال فلم يبق له عذر في ان ينزله عما ترخص فيه النبي صلى الله عليه وسلم ولا يرغب عن سنته لاجل اجتهاد غيره فانه قد ثبت عنه في الصحيحين انه بلغه ان اقواما يقولون لاحدهم اما انا فأصوم لا افطر. ويقول الآخر فانا اقوم ولا انام. ويقول الآخر اما انا فلا أتزوج النساء ويقول الآخر اما انا فلا أكل اللحم فقال بل اصوم وأفطر وأنام واتزوج النساء وآكل اللحم فمن رغب عن سنتي فليس مني * ومعلوم ان طائفة من المنتسبين الى العلم والدين يرون ان المداومة على قيام الليل وصيام النهار وترك النكاح وغيره من الطيبات افضل من هذا وهم في هذا اذا كانوا مجتهدين معذورون * ومن علم السنة فرغب عنها لاجل اعتقاد ان ترك السنة الى هذا افضل وان هذا الهدى افضل من هدى محمد صلى الله عليه وسلم لم يكن معذورا بل هو تحت الوعيد النبوي بقوله من رغب عن سنتي فليس مني * وفي الجملة باب الاجتهاد والتأويل باب واسع يؤل بصاحبه الى ان يعتد بالحرام

حلالاً كن تأول في ربا الفضل والانبذة المتنازع فيها وحشوش النساء والى ان يعتقد الحلال حراما
 مثل بعض ما ذكرناه من صور النزاع مثل الضب وغيره بل يعتقد وجوب قتل المعصوم او بالعكس
 فاصحاب الاجتهاد وان عذروا وعرفت مراتبهم من العلم والدين فلا يجوز ترك ماتين من
 السنة والهدى لاجل تأويلهم والله اعلم * (وبهذا يظهر الجواب) عن قولهم انه قد يمس يده فيه
 أو ينغمس فيه الجنب فانه قد ثبت بالسنة ان هذا لا يؤثر فيه النجاسة فكيف تؤثر فيه الجنابة * وقد
 اجاب الجمهور عن نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ان يبول الرجل في الماء الدائم ثم يفتسل منه
 باجوبة * احدها * ان النهى عن الاغتسال وعن البول لان ذلك قد يفضى الى الاكثار من ذلك
 حتى يتغير الماء واذا بال ثم اغتسل فقد يصيبه البول قبل استحالته . وهذا جواب من يقول
 الماء لا ينجس الا بالتغير كما يقول ذلك من يقوله من أصحاب مالك وأحمد في رواية اختارها ابو
 محمد البغدادى صاحب التعليقة (الثاني) ان ذلك محمول على مادون القلتين توفيقا بين الاحاديث
 وهذا جواب الشافعى وطائفة من أصحاب أحمد (الثالث) ان النص انما ورد في البول والبول
 اغلظ من غيره لان اكثر عذاب القبر منه وصيانة الماء منه ممكنة لانه يكون باختيار الانسان
 فلما غلظ وصيانة الماء عنه ممكنة فرق بينه وبين ما يعسر صيانة الماء عنه وهو دونه - وهذا جواب
 أحمد في المشهور عنه واختيار جمهور أصحابه (الجواب الرابع) انا نفرض ان الماء قليل وان
 المفتسلين غمسوا فيه ايديهم فهذا بمنه صورة النصوص التى وردت عن النبي صلى الله عليه
 وسلم فانه كان يفتسل هو والمرأة من أزواجه من أناء واحد - وقد تنازع الفقهاء الذين يقولون
 بان الماء المتطهر به يصير مستعملا اذا غمس الجنب يده فيه هل يصير مستعملا على قولين
 مشهورين . وهو نظير غمس المتوضى يده بعد غسل وجهه عند من يوجب الترتيب كالشافعى
 وأحمد * والصحيح عندهم الفرق بين ان ينوى الغسل أو لا ينويه فان نوى مجرد الغسل صار
 مستعملا وان نوى مجرد الاغتراف لم يصير مستعملا وان أطلق لم يصير مستعملا على الصحيح *
 وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اغترف من الاناء بعد غسل وجهه كما
 ثبت عنه انه اغترف منه في الجنابة ولم يخرج على المسلمين في هذا الموضع بل قد علمنا يقينا ان
 اكثر توضؤ المسلمين واغتسالهم على عهد كان من الآنية الصغار وانهم كانوا يغمسون ايديهم
 في الوضوء والغسل جميعا فن جعل الماء مستعملا بذلك فقد ضيق ما وسعه الله (فان قيل)

فنحن نحتز من ذلك لاجل قول من ينجس الماء المستعمل (قيل) هذا بعد عن السنة فان نجاسة الماء المستعمل نجاسة حسية كنجاسة الدم ونحوه وان كان احدى الروايتين عن أبي حنيفة فهو مخالف لقول سلف الامة وأئمتها مخالف للنصوص الصحيحة والادلة الجلية وليس هذه المسئلة من موارد الظنون بل هي قطعية بلا ريب فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه توضأ وصب وضوءه على جابر وانهم كانوا يقتلون على وضوئه كما يأخذون نخامته وكما اقتسموا شعرد عام حجة الوداع * فن نجس الماء المستعمل كان بمنزلة من نجس شعور الآدميين بل بمنزلة من نجس البصاق كما يروى عن سلمان * وأيضاً فبدن الخبب طاهر بالنص والاجماع والماء الطاهر اذا لاقى محلاً طاهراً لم ينجس بالاجماع * واما احتجاجهم بتسمية ذلك طهارة وانها ضد النجاسة فضعيف من وجهين * (أحدهما) * انه لا يسلم ان كل طهارة فضدها النجاسة فان الطهارة تنقسم الى طهارة خبث وحدث طهارة عينية وحكمية * (الثاني) * أنا نسلم ذلك ونقول النجاسة أنواع كالطهارة فيراد بالطهارة الطهارة من الكفر والفسوق كما يراد بالنجاسة ضد ذلك كقوله تعالى انما المشركون نجس وهذه النجاسة لا تفسد الماء بدليل ان سؤر اليهودى والنصرانى طاهر وأنيتهم التى يصنعون فيها المائعات يذمسون فيها ايديهم طاهرة وقد أهدى اليهودى للنبي صلى الله عليه وسلم شاة مشوية واكل منها لقمة مع علمه انهم باسروها * وقد أجاب صلى الله عليه وسلم يهوديا الى خبر شمير واهالة نسخة * (والثاني) * يراد بالطهارة الطهارة من الحدث وضد هذه نجاسة الحدث كما قال أحمد في بعض اجوبته لما سئل عن نحوه ذلك انه انجس الماء فظن بعض اصحابه انه اراد نجاسة الجنب فذكر ذلك رواية عنه * وانما اراد أحمد نجاسة الحدث وأحمد رضى الله عنه لا يخالف سنة ظاهرة معلومة له قط والسنة في ذلك أظهر من ان تخفى على أقل اتباعه لكن نقل عنه انه قال اغسل بدئك منه * والصواب ان هذا لا يدل على النجاسة فان غسل البدن من الماء المستعمل لا يجب بالاتفاق ولكن ذكروا عن أحمد رحمه الله في استحباب غسل البدن منه روايتين الرواية التى تدل على الاستحباب لاجل الشبهة والصحيح ان ذلك لا يجب ولا يستحب لان هذا عمل للنبي صلى الله عليه وسلم لم يكونوا يفعلون ثيابهم بما يصيبهم من الوضوء * (الثالث) * يراد بالطهارة الطهارة من الاعيان الخبيثة التى هى نجسة والكلام فى هذه النجاسة بالقول بان الماء المستعمل صار بمنزلة الاعيان الخبيثة كالدم

والماء المنجس ونحو ذلك هو القول الذى دلت النصوص والاجماع القديم والقياس الجلى على بطلانه * وعلى هذا فجميع هذه المياه التى فى الحياض والبرك التى فى الحمامات والطرقات وعلى أبواب المساجد وفى المدارس وغير ذلك لا يكره التطهر بشئ منها وان سقط فيها الماء المستعمل وليس للانسان ان يتنزه عن أمر ثبت فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرخصة لاجل شبهة وقعت لبعض العلماء رضى الله عنهم أجمعين . وقد تبين بما ذكرناه جواب السائل عن الماء الذى يقطر من بدن الجنب بجماع او غيره . وتبين ان الماء طاهر وان التنزه عنه او عن ملامسته للشبهة التى فى ذلك بدعة مخالفة للسنة ولا نزاع بين المسلمين ان الجنب لو مس مغتسل لم يقدح فى صحة غسله (وأما المسخن بالنجاسة) فليس بنجس باتفاق الأئمة اذا لم يحصل له ما ينجسه . وأما كراهته ففيها نزاع . لا كراهة فيه فى مذهب الشافعى وأبى حنيفة ومالك وأحمد فى إحدى الروايتين عنهما وكرهه مالك وأحمد فى الرواية الاخرى عنهما . وهذه الكراهة لها مأخذان * أحدهما * احتمال وصول أجزاء النجاسة الى الماء فيبقى مشكوكا فى طهارته شكاستندا الى اماره ظاهرة فىلى هذا المأخذ متى كان بين الوقود والماء حاجز حصين كياه الحمامات لم يكره لانه قد يتقن أن الماء لم تصل اليه النجاسة . وهذه طريقة طائفة من أصحاب أحمد كالشريف أبى جعفر وابن عقيل وغيرهما (والثانى) ان سبب الكراهة كونه سخن بايقاد النجاسة واستعمال النجاسة مكروه عندهم . والحاصل بالمكروه مكروه . وهذه طريقة القاضى وغيره . فعلى هذا انما الكراهة اذا كان التسخين حصل بالنجاسة . فاما اذا كان غالب الوقود طاهرا أو شك فيه لم يكن هذه المسئلة (وأما دخان النجاسة) فهذا مبنى على أصل وهو ان العين النجسة الخبيثة اذا استحات حتى صارت طيبة كغيرها من الاعيان الطيبة مثل ان يصير ما يقع فى الملاحظة من دم وميتة وخنزير ملحاً طيباً كغيرها من الملح أو يصير الوقود رماداً وخرسفاً^(١) وقصر ملا ونحو ذلك فقيه العلماء قولان (أحدهما) لا يطهر كقول الشافعى وهو أحد القولين فى مذهب مالك وهو المشهور عن أصحاب أحمد واحدى الروايتين عنه (والرواية الاخرى) انه طاهر وهذا مذهب أبى حنيفة ومالك فى أحد القولين واحدى الروايتين عن أحمد ومذهب أهل الظاهر وغيرهم انها تطهر * وهذا هو الصواب المقطوع به فان هذه الاعيان لم تتناولها نصوص التحريم لا لفظاً ولا معنى فليست

(١) قوله خرصفا وقصر ملا كذا بالأصل الذى بأيدينا فليحرق كته مصححه

محرمة ولا في معنى المحرم فلا وجه لتحريمها بل تتناولها نصوص الحل فانها من الطيبات وهي أيضا في معنى ما اتفق على حله فالنص والقياس يقتضي تحليها، وأيضا فقد اتفقوا كلهم على الحظر اذا صارت خلا بفعل الله تعالى صارت حلالا طيبا واستحالة هذه الاعيان أعظم من استحالة الحمر والذين فرقوا بينهما قالوا الحمر نجست بالاستحالة فظهرت بالاستحالة بخلاف الدم والميتة ولحم الخنزير * وهذا الفرق ضعيف فان جميع النجاسات نجست أيضا بالاستحالة فان الدم مستحيل عن أعيان طاهرة. وكذلك المذرة والبول والحيوان النجس مستحيل عن مادة طاهرة مخلوق. وأيضا فان الله تعالى حرم الخبائث لما قام بها من وصف الخبث كما انه أباح الطيبات لما قام بها من وصف الطيب وهذه الاعيان المتنازع فيها ليس فيها شيء من وصف الخبث وإنما فيها وصف الطيب * فاذا عرف هذا فلي أصح القولين فالساخن والبخر المستحيل عن النجاسة طاهر لانه اجزاء هوائية ونارية ومائية وليس فيه شيء من وصف الخبث * وعلى القول الآخر فلا بد ان يعنى من ذلك عما يشق الاحتراز منه كما يعنى عما يشق الاحتراز منه على أصح القولين * ومن حكم بنجاسة ذلك ولم يعف عما يشق الاحتراز منه فقله أضعف الاقوال * هذا اذا كان الوقود نجسا * فاما الطاهر كالخشب والقصب والشوك فلا يؤثر باتفاق العلماء وكذلك أرواث ما يؤكل لحمه من الابل والبقر والغنم والخليل فانها طاهرة في أصح قولي العلماء والله أعلم * وأما الماء الذي يجري على أرض الحمام مما يفيض وينزل من أبدان المتغسلين غسل النظافة وغسل الجنابة وغير ذلك فانه طاهر وان كان فيه من الفسل كالسدر والخطمي والأشنان ما فيه الا اذا علم في بعضه بول أو قي أو غير ذلك من النجاسات فذلك الماء الذي خالطته هذه النجاسات له حكم. وأما ما قبله وما بعده فلا يكون له حكمه بلا نزاع لاسيما وهذه المياه جارية بلا ريب بل ماء الحمام الذي هو فيه اذا كان الحوض فائضا فانه جار في أصح قولي العلماء. وقد نص على ذلك أحمد وغيره من العلماء وهو بمنزلة ما يكون في الانهار من حفرة ونحوها فان هذا الماء وان كان الجريان على وجهه فانه يستخلف شيئا فشيئا ويذهب ويأتي ما بعده لكن يبطئ ذهابه بخلاف الذي يجري جميعه. وقد تنازع العلماء في الماء الجاري على قولين (أحدهما) لا ينجس الا بالتخير وهذا مذهب أبي حنيفة مع تشديده في الماء الدائم وهو أيضا مذهب مالك والقول القديم للشافعي وهو أنص الروايتين عن أحمد واختيار محقق أصحابه والقول الآخر

لشافعي وهي الرواية الاخرى عن أحمد انه كالدائم فتعتبر الجرية والصواب الاول فان النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين الدائم والجاري في نهيه عن الاغتسال فيه والبول فيه وذلك يدل على الفرق بينهما ولان الجارى اذا لم تغيره النجاسة فلا وجه لنجاسته وقوله **﴿**اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث**﴾** انما دل على مادونهما بالمفهوم والمفهوم لا عموم له فلا يدل ذلك على أن مادون القلتين يحمل الخبث بل اذا فرق فيه بين دائم وجار أو اذا كان في بعض الاحيان يحمل الخبث كان الحدث معمولا به **﴿**فاذا كان طاهرا يتيقن وليس في نجاسته نص ولا قياس وجب البقاء على طهارته مع بقاء صفاته واذا كان حوض الحمام الفائض اذا كان قليلا ووقع فيه بول أو دم أو عذرة ولم تغيره لم ينجسه على الصحيح فكيف بالماء الذي جيمه يجرى على أرض الحمام فانه اذا وقعت فيه نجاسة ولم تغيره لم ينجس **﴿**وهذا يتضح بمسئلة أخرى وهو ان الارض وان كانت ترابا أو غير تراب اذا وقعت عليها نجاسة من بول أو عذرة أو غيرهما فانه اذا صب الماء على الارض حتى زالت عين النجاسة فالماء والارض طاهران وان لم ينفصل الماء في مذهب جماهير العلماء فكيف بالباطل ولهذا قالوا ان السطح اذا كانت عليه نجاسة وأصابه ماء المطر حتى أزال عنها كان ما ينزل من الميازب طاهرا فكيف بارض الحمام فاذا كان بها بول أو قيء فصب عليه ماء حتى ذهب عينه كان الماء والارض طاهرين وان لم يجر الماء فكيف اذا جرى وزال عن مكانه والله أعلم **﴿**وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع . وذكرنا بضعة عشر دليلا شرعيا على طهارة بول ما يؤكل لحمه وروثه فاذا كانت طاهرة فكيف بالمستحيل منها أيضا وطهارة هذه الارواث بينة في السنة فلا يحمل الخلاف فيها شبهة يستحب لاجله اتقاء ما خالطته اذ قد ثبت بالسنة الصحيحة ان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يلبسونها **﴿**وأما روث ما لا يؤكل لحمه كالبغال والحمر فهذه نجسة عند جمهور العلماء . وقد ذهب طائفة الى طهارتها وانه لا ينجس من الارواث والابوال والابول الآدمي وعذرته لكن على القول المشهور قول الجمهور اذا شك في الروثة هل هي من روث ما يؤكل لحمه أو من روث ما لا يؤكل لحمه ففيها قولان للعلماء هما وجهان في مذهب أحمد (أحدهما) يحكم بنجاستها لان الاصل في الارواث النجاسة (والثاني) وهو الاصح يحكم بطهارتها لان الاصل في الاعيان الطهارة **﴿**ودعوى ان الاصل في الارواث النجاسة ممنوع فلم يدل على ذلك لا نص ولا اجماع ومن

ادعى أصلاً بلانص ولا إجماع فقد أبطل وإذا لم يكن معه إلا القياس فروث ما يؤكل لحم طاهر فكيف يدعى أن الأصل نجاسة الأرواث * إذا عرف ذلك * فإن يتقن أن الوقود نجس فالدخان من مسائل الاستحالة كما تقدم . وأما إذا يتقن طهارته فلا نزاع فيه . وإن شك هل فيه نجس فالأصل الطهارة * وإن يتقن أن فيه روثاً وشك في نجاسته فالصحيح الحكم بطهارته . وإن علم اشتباهه على طاهر ونجس وقتلنا بنجاسة المستحيل عنه كإنه حكبه فيما يصيب بدن المغتسل يجوز أن يكون من الطاهر ويجوز أن يكون من النجس فلا ينجس بالشك كما لو أصابه بمضرماد مثل هذا الوقود فإنا لا نحكم بنجاسة البدن بذلك وإن يتقنا أن في الوقود نجساً لا مكان أن يكون هذا الرماد غير نجس والبدن طاهر يتيقن فلا نحكم بنجاسته بالشك وهذا إذا لم يختلط الرماد النجس بالطاهر أو البخار النجس بالطاهر . فإما إذا اختلطاً بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر فما أصاب الإنسان يكون منهما جميعاً ولكن الوقود في مقمره لا يكون مختلطاً بل رماد كل نجاسة يبقى في حيزها (فإن قيل) لو اشتبه الحلال بالحرام كاشتبه أخته بأجنبية أو الميتة بالمذكي اجتنبهما جميعاً . ولو اشتبه الماء الطاهر بالنجس قليل بتحري للطهارة إذا لم يكن النجس نجس الأصل بأن يكون بولاً كما قاله الشافعي (وقيل) لا يتحرى بل يجتنبهما كما لو كان أحدهما بولاً وهو المشهور من مذهب أحمد وطائفة من أصحاب مالك (وقيل) يتحرى إذا كانت الآية أكبر وهذا مذهب أبي حنيفة وطائفة من أصحاب أحمد وفي تقدير الكبير نزاع معروف عندهم فإنا أيضاً اشتبهت الأعيان النجسة بالطاهرة فاشتبه الحلال بالحرام (قيل هذا) صحيح ولكن مسئلتنا ليست من هذا الباب فإنه إذا اشتبه الحلال بالحرام اجتنبهما لأنه إذا استعمالهما لزم استعمال الحرام قطعاً وذلك لا يجوز فهو بمنزلة اختلاط الحلال بالحرام على وجه لا يمكن تمييزه كالنجاسة إذا ظهرت في الماء وإن استعمال أحدهما من غير دليل شرعي كان ترجيحاً بلا ترجع وهما مستويان في الحكم فليس استعمال هذا بأولى من هذا فيجتنبان جميعاً * وأما اشتباه الماء الطاهر بالنجس فإما نشأ فيه النزاع لأن الطهارة بالطهور واجبة وبالنجس حرام فقد اشتبه واجب بحرام * والذين منعوا التحري قالوا استعمال النجس حرام وأما استعمال الطهور فإما يجب مع العلم والقدرة وذلك منتف هنا * ولهذا تنازعوا هل يحتاج إلى أن يعدم الطهور بخلط أو إراقة على قولين مشهورين أصحهما أنه لا يجب لأن الجهل كالعجز .

والشافعي رحمه الله انما جوز التحرى اذا كان الاصل فيها الطهارة لانه حينئذ يكون قد استعمل ما اصله طاهر وقد شك في تنجسه فيبقى الامر فيه على استصحاب الحال * والذين نازعوه قالوا ما صار نجسا بالتغير فهو بمنزلة نجس الاصل وقد زل الاستصحاب بيقين النجاسة كما لو حرمت احدى امرأته برضاع او طلاق او غيرها فانه بمنزلة من تكون محرمة الاصل عنده * ومسئلة اشتباه الحلال بالحرام ذات فروع متعددة . واما اذا اشتبه الطاهر بالنجس وقتلنا يتحرى او لا يتحرى فانه اذا وقع على بدن الانسان او ثوبه او طعامه شئ من أحدهما لا ينجسه لان الاصل الطهارة وما ورد عليه مشكوك في نجاسته ونحن منعنا من استعمال أحدهما لانه لا ترجيح بلا مرجح . فاما تنجس ما أصابه ذلك فلا يثبت بالشك نعم لو أصابا ثوبين حكم بنجاسة أحدهما ولو أصابا بدنين فهل يحكم بنجاسة أحدهما هذا مبني على ما اذا يقن الرجلان ان أحدهما احدث أو ان أحدهما طلق امرأته وفيه قولان (أحدهما) أنه لا يجب على واحد منهما طهارة ولا طلاق كما هو مذهب الشافعي وغيره واحد القولين في مذهب أحمد لان الشك في رجلين لا في واحد فكل واحد منهما له أن يستصحب حكم الاصل في نفسه (والثاني) ان ذلك بمنزلة الشخص الواحد وهو القول الآخر في مذهب أحمد وهو أقوى لان حكم الايجاب او التحريم يثبت قطعا في حق أحدهما فلا وجه لرفعه عنهما جميعا * وسر ما ذكرناه اذا اشتبه الطاهر بالنجس فاجتنابهما جميعا واجب لانه يتضمن لفعل المحرم واجتناب أحدهما لان تحليله دون الآخر تحكم ولهذا لما رخص من رخص في بعض الصور عضده بالتحرى او به واستصحابه الحلال . فاما ما كان حلالا ييقن ولم يخاطمه ما حكم بانه نجس فكيف ينجس ولهذا لو يقن ان في المسجد أو غيره بقعة نجسة ولم يعلم عينها وصلى في مكان منه ولم يعلم انه المتنجس صحته صلاته لانه كان طاهرا ييقن ولم يعلم انه نجس وكذلك لو أصابه شئ من طين الشوارع لم يحكم بنجاسته وان علم ان بعض طين الشوارع نجس * ولا يفرق في هذا بين العدد المنحصر وغير المنحصر وبين القاتين والكثير كما قيل مثل ذلك في اشتباه الاخت بالاجنبية لانه هناك اشتبه الحلال بالحرام وهنا شك في طريان التحريم على الحلال * واذا شك في النجاسة هل أصابت الثوب أو البدن فن العلماء من يأمر بنضجه ويجعل حكم المشكوك فيه النضح كما يقوله مالك ومنهم من لا يوجب ذلك فاذا احتاط ونضح المشكوك فيه كان حسنا كما روى في نضح أنس

للحصير الذي اسود من طول ما لبس ونضح عمر ثوبه ونحو ذلك والله أعلم *
(١٠) * مسألة * اذا ولغ الكلب في اللبن ونحض اللبن وظهر فيه زبدة فهل يحل تطهير الزبدة * افتونا مأجورين *

* الجواب * اللبن وغيره من المائعات هل ينتجس بملاقاة النجاسة أو حكمه حكم الماء هذا فيه قولان للعلماء وهما روايتان عن أحمد وكذلك مالك له في النجاسة الواقعة في الطعام الكثير هل تنجسه فيه قولان * وأما ولوغ الكلب في الطعام فلا ينجسه عند مالك فهذا على أحد قولي العلماء لم ينجس وعلى القول الآخر ينجس وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في المشهور عن أصحابه لكن عندهؤلاء هل يطهر الدهن بالنسل فيه قولان في مذهب الشافعي وأحمد وهما قولان في مذهب مالك أيضا . فمن قال ان الادهان تدلر بالنسل قال بطهارته بالنسل والا فلا والله أعلم *

(١١) * مسألة * في أناس في مفازة ومهم قليل ماء فلولغ الكلب فيه وهم في مفازة معطشة * الجواب * يجوز لهم حبسه لاجل شربه اذا عطشوا ولم يجدوا ماء طيبا فان الخبائث جميعا تباح للمضطر فله ان يأكل عند الضرورة الميتة والدم ولحم الخنزير وله ان يشرب عند الضرورة كل ما يرويه كالمياه النجسة والابوال التي ترويه . وانما منعه أكثر الفقهاء شرب الخمر قالوا لانها تزيد عطشا * واما التوضؤ بماء الولوغ فلا يجوز عند جماهير العلماء بل يعدل عنه الى التيمم * ويجب على المضطر ان يأكل ويشرب ما يقيم به نفسه فمن اضطر الى الميتة أو الماء النجس فلم يشرب ولم يأكل حتى مات دخل النار ولو وجد غيره مضطرا الى ما معه من الماء الطيب أو النجس فعليه ان يسقيه اياه ويعدل الى التيمم سواء كان عليه جنابة أو حدث صغير * ومن اغتسل وتوضأ وهناك مضطر من أهل الملة أو الذمة أو دوابهم المعصومة فلم يسقه كان آثما عاصيا والله أعلم *

(١٢) * مسألة * في الزيت اذا وقعت فيه النجاسة مثل الفأرة ونحوها وماتت فيه هل ينجس أم لا . واذا قيل ينجس فهل يجوز ان يكأثر بغيره حتى يبلغ قلتين أم لا . واذا قيل تجوز المكثرة هل يجوز القاء الطاهر على النجس أو بالعكس أولا فرق واذا لم تجز المكثرة وقيل بنجاسته هل لهم طريق في الانتفاع به مثل الاستنصباح به أو غسله اذا قيل يطهر بالنسل أم لا واذا كانت

الماء النجسة اليسيرة تطهر بالمكثرة هل تطهر سائر المائعات بالمكثرة أم لا *

الجواب * الحمد لله أصل هذه المسئلة ان المائعات اذا وقعت فيها نجاسة فهل تنجس وان كانت كثيرة فوق القلتين أو تكون كالماء فلا تنجس مطلقا الا بالغير أولا ينجس الكثير الا بالتغير كما اذا بلغت قلتين - فيه عن أحمد ثلاث روايات * أحدها * انها تنجس ولو مع الكثرة وهو قول الشافعي وغيره (والثانية) انها كالماء سواء كانت مائة أو غير مائة وهو قول طائفة من السلف والخلف كابن مسعود وابن عباس والزهري وأبي ثور وغيرهم وهو قول أبي ثور نقله المروزي عن أبي ثور ويحكي ذلك لأحمد فقال ان أبا ثور شبهه بالماء ذكر ذلك الخلال في جامعه عن المروزي وكذلك ذكر أصحاب أبي حنيفة ان حكم المائعات عندكم حكم الماء ومذهبهم في المائعات معروف فيه . فإذا كانت منبسطة بحيث لا يتحرك أحد طرفيها يتحرك الطرف الآخر لم تنجس كالماء عندهم . وأما أبو ثور فانه يقول بالعكس بالقلتين كالشافعي والقول انها كالماء يذكر قولاً في مذهب مالك وقد ذكر أصحابه عنه في يسير النجاسة اذا وقعت في الطعام الكثير روايتين وروى عن أبي نافع من المالكية في الجباب التي بالشام للزيت تموت فيه الفأرة ان ذلك لا يضر الزيت قال وليس الزيت كالماء وقال ابن الماجشون في الزيت وغيره تقع فيه الميتة ولم تغير أوصافه وكان كثيرا لم ينجس بخلاف موتها فيه ففرق بين موتها فيه ووقوعها فيه ومذهب ابن حزم وغيره من أهل الظاهر ان المائعات لا تنجس بوقوع النجاسة الا السمن اذا وقعت فيه فأرة كما يقولون ان الماء لا ينجس الا اذا بال فيه بائل (والثالثة) يفرق بين المائع المائي كخل الخمر وغير المائي كخل العنب فيلحق الاول بالماء دون الثاني وفي الجملة للعلماء في المائعات ثلاثة أقوال * أحدها * انها كالماء * والثاني * انها أولى بعدم التنجس من الماء لانها طعام وادام فأتلفها فيه فساد ولانها أشد احوالة للنجاسة من الماء أو مبانة لها من الماء * والثالث * ان الماء أولى بعدم التنجس منها لانه طهور وقد بسطنا الكلام على هذه المسئلة في غير هذا الموضع وذكرنا حاجة من قال بالتنجيس وانهم احتجوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم ان كان جامداً فألقوها وما حولها وكلوا سمنكم وان كان مائعا فلا تقر به رواه أبو داود وغيره . وبيننا ضعف هذا الحديث * وطمع البخاري والترمذي وأبو حاتم الرازي والدارقطني وغيرهم فيه وإنهم بينوا انه غلط فيه معمر على الزهري * قال أبو داود * باب في الفارة تقع في السمن * حدثنا مسدد حدثنا سفيان حدثنا الزهري

عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس عن ميمونة ان فأرة وقعت في سمن فآخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال ألقوها وما حولها وكلوها * وقال ثنا أحمد بن صالح والحسين بن علي واللفظ للحسين قال ثنا عبد الرزاق قال أنبأنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وقعت الفأرة في السمن فان كان جامداً فألقوها وما حولها وان كان مائماً فلا تقربوه * قال الحسن قال عبد الرزاق ربما حدث به معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس عن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم * قال أبو داود قال أحمد بن صالح قال عبد الرزاق قال أخبرنا عبد الرحمن بن مردويه عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس عن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديث الزهري عن سعيد بن المسيب * وقال أبو عيسى الترمذي في جامعه

﴿باب ما جاء في الفأرة تموت في السمن﴾

حدثنا سعيد بن عبد الرحمن وأبو عمار قالوا حدثنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس عن ميمونة ان فأرة وقعت في سمن فأتت فسئل عنها النبي صلى الله عليه وسلم فقال ألقوها وما حولها وكلوه * قال أبو عيسى هذا حديث صحيح . وقد روي هذا الحديث عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل ولم يذكر فيه عن ميمونة * وحديث ابن عباس عن ميمونة أصح . وروى معمر عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وهو حديث غير محفوظ . قال سمعت محمد بن اسمعيل يقول حديث معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا خطأ - قال والصحيح حديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس عن ميمونة (قلت) وحديث معمر هذا الذي خطأ البخاري وقال الترمذي انه غير محفوظ هو الذي قال فيه ان كان جامداً فألقوها وما حولها وان كان مائماً فلا تقربوه كما رواه أبو داود وغيره - وكذلك الامام أحمد رضي الله عنه في مسنده وغيره وقد ذكر عبد الرزاق ان معمر كان يرويه أحياناً من الوجه الآخر وكان يضطرب في اسناده كما اضطرب في متنه وخالف فيه الحفاظ الثقات الذين رووه بغير اللفظ الذي رواه معمر ومعمر كان معروفاً بالغلط واما الزهري فلا يعرف منه غلط فلهذا بين البخاري من كلام الزهري ما دل على خطأ معمر في هذا الحديث -

قال البخارى في صحيحه *

﴿باب اذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب﴾

ثنا الحميدى ثنا سفيان ثنا الزهرى أخبرنى عبيد الله بن عبد الله بن عتبة انه سمع ابن عباس يحدث عن ميمونة ان فأرة وقعت في سمن فماتت فسئل النبي صلى الله عليه وسلم عنها - فقال ألقوها وما حولها وكلوه - قيل لسفيان فان معمرا يحدثه عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة قال سمعت الزهرى يقول الا عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولقد سمعت منه مرارا . ثنا عبدان ثنا عبد الله يعني ابن المبارك عن يونس عن الزهرى عن الدابة تموت في الزيت والسمن وهو جامد او غير جامد الفأرة او غيرها . قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بفأرة ماتت في سمن فامر بما قرب منها فطرح ثم أكل من حديث عبيد الله بن عبد الله ثم رواه من طريق مالك كما رواه من طريق ابن عينة وهذا الحديث رواه الناس عن الزهرى كما رواه ابن عينة بسنده ولفظه واما معمرا فاضطرب فيه في سنده ولفظه فرواه تارة عن ابن المسيب عن ابي هريرة - وقال فيه وان كان جامدا فألقوها وما حولها وان كان مائعا فلا تقربوه . وقيل عنه وان كان مائعا فاستصبجوا به واضطرب عن معمرا فيه وظن طائفة من العلماء ان حديث معمرا محفوظ فعملوا به ومن ثبته محمد بن يحيى الذهلى فيما جمعه من حديث الزهرى . وكذلك احتج به أحمد لما افتى بالفرق بين الجامد والمائع وكان أحمد يحتاج احيانا باحاديث ثم يدين له انها معلولة كاحتجاجه بقوله لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين ثم تين له بعد ذلك انه معلول فاستدل بغيره . واما البخارى والترمذى وغيرهما فعملوا حديث معمرا وينتوا غلطه والصواب معهم فذكر البخارى هنا عن ابن عينة انه قال سمعت من الزهرى مرارا لا يرويه الا عن عبيد الله بن عبد الله وليس في لفظه الا قوله ألقوها وما حولها وكلوا وكذلك رواه مالك وغيره وذكر من حديث يونس ان الزهرى سئل عن الدابة تموت في السمن الجامد وغيره فأفتى بان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بفأرة ماتت في سمن فامر بما قرب منها فطرح . فهذه فتيا الزهرى في الجامد وغير الجامد فكيف يكون قد روى في الحديث الفرق بينهما وهو يحتاج على استواء حكم النوعين بالحديث ورواه بالعمى والزهرى احفظ أهل زمانه حتى يقال انه لا يعرف له غلط في حديث ولا نسيان مع انه لم يكن

في زمانه أكثر حديثاً منه ويقال انه حفظ على الامة تسعين سنة لم يأت بها غيره وقد
 كتب عنه سليمان بن عبد الملك كتاباً من حفظه ثم استعادته منه بعد عام فلم يخط منه حرفاً
 فلو لم يكن في الحديث الانسيان الزهري او معمر لكان نسبة النسيان الى معمر اولى باتفاق أهل
 العلم بالرجال مع كثرة الدلائل على نسيان معمر وقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على ان معمر
 كثير الغلط على الزهري قال الامام أحمد رضى الله عنه فيما حدثه محمد بن جعفر غندر عن
 معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه ان غيلان بن سلامة أسلم وتحتة ثمان نساء فقال أحمد
 هكذا حدث به معمر بالبصرة وحدثهم بالبصرة من حفظه وحدث به باليمن عن الزهري
 بالاستقامة وقال أبو حاتم الرازي ما حدث به معمر بن راشد بالبصرة فقيه اغاليط
 وهو صالح الحديث وأكثر الرواة الذين رووا هذا الحديث عن معمر عن سميد بن المسيب
 عن أبي هريرة ثم البصريون كعبد الواحد بن زياد وعبد الاعلى بن عبد الاعلى الشامي
 والاضطراب في المتن ظاهر فان هذا يقول ان كان ذايباً أو مائماً لم يؤكل * وهذا يقول وان
 كان مائماً فلا تنتفعوا به واستصبحوا به * وهذا يقول فلا تقربوه * وهذا يقول فامر بها ان
 تؤخذ وما حولها فيطرح فاطلق الجواب ولم يذكر التفصيل * وهذا بين انه لم يروه من
 كتاب بلفظ مضبوط وانما رواه بحسب ما ظنه من المعنى فغلط وبتقدير صحة هذا اللفظ وهو
 قوله وان كان مائماً فلا تقربوه فانما يدل على نجاسة القليل الذي وقعت فيه النجاسة كالسمن
 المسؤول عنه فانه من المعلوم انه لم يكن عند السائل سمن فوق قلتين يقع فيه فأرة حتى يقال فيه
 ترك الاستفصال * في حكاية الحال * مع قيام الاحتمال * ينزل منزلة العموم في المقال * بل السمن
 الذي يكون عند أهل المدينة في أوعيتهم يكون في الغالب قليلاً فلو صح الحديث لم يدل الاعلى
 نجاسة القليل فان المائعات الكثيرة اذا وقعت فيها نجاسة فلا يدل على نجاستها لا نص صحيح
 ولا ضعيف ولا اجماع ولا قياس صحيح - وعمدة من ينجسه يظن ان النجاسة اذا وقعت في ماء
 أو مائع سرت فيه كله فنجسته * وقد عرف فساد هذا وانه لم يقل أحد من المسلمين بطرده فان
 طرده يوجب نجاسة البحر بل الذين قالوا هذا الاصل الفاسد منهم من استثنى مالا يتحرك
 أحد طرفيه بتحرك الآخر - ومنهم من استثنى في بعض النجاسات مالا يمكن نزحه - ومنهم
 من استثنى ما فوق القلتين وعال بعضهم المستثنى بمشقة التنجيس - وبعضهم بعدم وصول

النجاسة الى الكثير - وبعضهم يتعذر التطهير وهذه العلل موجودة في الكثير من الأدهان فانه
 قد يكون في الحب العظيم قناطير مقنطرة من الزيت ولا يمكنهم صيانتة عن الواقع * والدور
 والحوائث مملوءة مما لا يمكن صيانتة كالتكرار وغيره فالعسر والحرص بتنجيس هذا عظيم جدا -
 ولهذا لم يرد بتنجيس الكثير أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه واختلف كلام أحمد
 رحمه الله في تنجيس الكثير - وأما القليل فانه ظن صحة حديث معمر فاخذ به - وقد اطلع على
 غيره على العلة القادحة فيه ولو اطلع عليها لم يقل به ولهذا نظائر كان يأخذ بحديث ثم يتبين له
 ضعفه فيتركه الاخذ به - وقد يتركه الاخذ به قبل ان يتبين صحته فاذا تبين له صحته أخذ به * وهذه
 طريقة أهل العلم والدين رضى الله عنهم ولظنه صحته عدل اليه عما رآه من آثار الصحابة رضى الله
 عنهم أجمعين * وروى صالح بن أحمد في مسأله عن أبيه أحمد بن حنبل ثنا أبي ثنا اسمعيل ثنا
 عمار بن أبي حفصة عن عكرمة ان ابن عباس سئل عن فأرة ماتت في سمن قال تؤخذ الفأرة
 وما حولها قلت يا مولانا فان أثرها في السمن كله قال عضضت بهن أليك انما كان أثرها بالسمن وهي
 حية وانما ماتت حيث وجدت * ثنا أبي ثنا وكيع ثنا النضر بن عريبي عن عكرمة قال جاء رجل
 الى ابن عباس فسأله عن جرّ فيه زيت وقع فيه جرذ فقال ابن عباس خذه وما حوله فألقه وكله
 قلت أليس جال في الجرّ كله قال انه جال وفيه الروح فاستقر حيث مات * وروى الخلال عن
 صالح قال ثنا أبي ثنا وكيع ثنا سفيان عن حمران بن أعين عن أبي حرب بن أبي الاسود الديلمي
 قال سئل ابن مسعود عن فأرة وقعت في سمن فقال انما حرم من الميتة لحمها ودمها (قلت) فهذه
 فتاوى ابن عباس وابن مسعود والزهرية مع ان ابن عباس هورأوى حديث ميمونة ثم ان
 قول معمر في الحديث الضميف فلا تقربوه متروك عند عامة السلف والخلف من الصحابة
 والتابعين والأئمة فان جمهورهم يجوزون الاستصباح به وكثير منهم يجوز يمه أو تطهيره وهذا
 مخالف لقوله فلا تقربوه * ومن نصر هذا القول يقول قول النبي صلى الله عليه وسلم الماء طهور
 لا ينجسه شيء احتراز عن الثوب والبدن والآناء ونحو ذلك مما يتنجس والمفهوم لا عموم له
 وذلك لا يقتضي ان كل ما ليس بماء يتنجس فان الهواء ونحوه لا يتنجس وليس بماء كما ان
 قوله ان الماء لا ينجب احتراز عن البدن فانه ينجب ولا يقتضي ذلك ان كل ما ليس بماء ينجب
 ولكن خص الماء بالذكر في الموضعين للحاجة الى بيان حكمه فان بعض أزواجه اغتسلت فجاء

النبي صلى الله عليه وسلم ليتوضأ بسورها فآخبرته انها كانت جنباً فقال ان الماء لا يجنب مع ان الثوب لا يجنب والارض لا تجنب وتخصيص الماء بالذكور لمفارقة البدن لا لمفارقة كل شيء وكذلك قالوا له اتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقي فيها الحيض ولحوم الكلاب والتبن فقال الماء طهور لا ينجسه شيء فنفي عنه النجاسة للحاجة الى بيان ذلك كما نفي عنه الجنابة للحاجة الى بيان ذلك والله سبحانه قد أباح لنا الطيبات وحرم علينا الخبائث والنجاسات من الخبائث فالأمر اذا تغير بالنجاسة حرم استعماله لان ذلك استعمال للخبث وهذا مبني على أصل وهو ان الماء الكثير اذا وقعت فيه النجاسة فهل مقتضى القياس ينجسه لا اختلاط الحلال بالحرام الى حيث يقوم الدليل على تطهيره أو مقتضى القياس طهارته الى ان تظهر فيه النجاسة الخبيثة التي يحرم استعمالها * للفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم في هذا الاصل قولان (أحدهما) قول من يقول الاصل النجاسة وهذا قول أصحاب أبي حنيفة ومن وافقهم من أصحاب الشافعي وأحمد بناء على ان اختلاط الحلال بالحرام يوجب تحريمهما جميعاً * ثم ان أصحاب أبي حنيفة طردوا ذلك فيما اذا كان الماء يتحرك أحد طرفيه يتحرك الطرف الآخر قالوا لان النجاسة تبلغه اذا بلغت الحركة ولم يمكنهم طرده فيما زاد على ذلك والا لزم تنجيس البحر والبحر لا ينجسه شيء بالنص والاجماع ولم يطرده في ذلك فيما اذا كان الماء عميقاً ومساحته قليلة ثم اذا نجس الماء فالقياس عندهم يقتضي ان لا يطهر بنزع فيجب طم الآبار المتنجسة وطرد هذا القياس بشر المربي وأما أبو حنيفة وأصحابه فقالوا بالتطهير بالنزع استحساناً إما بنزع البئر كلها اذا كبر الحيوان أو تفسخ وإما بنزع بعضها اذا صغر بدلاء ذكر واعددها فاما ما يمكن طرد ذلك القياس * وكذلك أصحاب الشافعي وأحمد قالوا بطهارة ما فوق القلتين لان ذلك يكون في القلوات والندران التي لا يمكن صيانتها عن النجاسة فجعلوا طهارة ذلك رخصة لاجل الحاجة على خلاف القياس * وكذلك من قال من أصحاب أحمد ان البول والمذرة الرطبة لا ينجس بهما الا ما أمكن نزع ترك طرد القياس لان ما يتعذر نزع يتعذر تطهيره فجعل تعذر التطهير مانعاً من التنجيس * فهذه الاقوال وغيرها من مقالات القائلين بهذا الاصل تبين انه لم يطرده أحد من الفقهاء وان كلهم خالفوا فيه القياس رخصة وأباحوا ما تخالطه النجاسات من المياه لاجل الحاجة الخاصة * وأما القول الثاني فهو قول من يقول القياس ان لا ينجس الماء حتى يتغير كما قاله من قاله من فقهاء الحجاز والمراق

وفقهاء الحديث وغيرهم كمالك وأصحابه ومن وافقهم من أصحاب الشافعي وأحمد وهذه طريقة
 القاضي أبي يعلى بن القاضي أبي حازم مع قوله أن القليل ينجس بالملاقاة وأما ابن عقيل وابن المني
 وابن المظفر وابن الجوزي وأبو نصر وغيرهم من أصحاب أحمد فنصروا هذا أنه لا ينجس إلا
 بالتغير كالرواية الموافقة لاهل المدينة وهو قول أبي الحسن الروياني وغيره من أصحاب الشافعي * وقال
 الغزالي وددت أن مذهب الشافعي في المياه كان كذهب مالك وكلام أحمد وغيره موافق لهذا
 القول فإنه لمّا سئل عن الماء إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت طعمه أولونه بأي شيء ينجس * والحديث
 المروي في ذلك وهو قوله الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه ضعيف
 فاجاب بأن الله جرم الميتة ولحم الخنزير فإذا ظهر في الماء الدم أو طعم الميتة أو لحم الخنزير كان
 المستعمل لذلك مستعملاً لهذه الخبائث * ولو كان القياس عنده التحريم مطلقاً لم يخص صورة
 التغير باستعمال النجاسة * وفي الجملة فهذا القول هو الصواب وذلك أن الله حرم الخبائث التي هي
 الدم والميتة ولحم الخنزير ونحو ذلك فإذا وقعت هذه في الماء أو غيره واستهلك لم يبق هناك
 دم ولا ميتة ولا لحم خنزير أصلاً كما أن الحجر إذا استهلك في المانع لم يكن الشارب لها شارباً
 للخمير والحجرة إذا استحالت بنفسها وصارت خلا كانت طاهرة باتفاق العلماء وهذا على أصل
 من يقول أن النجاسة إذا استحالت طهرت أقوى كما هو مذهب أبي حنيفة وأهل
 الظاهر وأحمد القولين في مذهب مالك وأحمد فإن انقلاب النجاسة ملحاً ورماداً ونحو
 ذلك هو كإقلاها ماء فلا فرق بين أن تستحيل رماداً أو ملحاً أو تراباً أو ماءً أو هواءاً ونحو
 ذلك والله تعالى قد أباح لنا الطيبات * وهذه الأدهان والألبان والأشربة الحلوة والحامضة
 وغيرها من الطيبات والخبيثة قد استهلك واستحالت فيها فكيف يحرم الطيب الذي أباحه
 الله تعالى ومن الذي قال أنه إذا خالطه الخبيث واستهلك فيه واستحال قد حرم وليس على ذلك
 دليل لا من كتاب ولا من سنة ولا إجماع ولا قياس ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في حديث
 بثري بضاعة لما ذكر له أنها يلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والبنين فقال الماء طهور لا ينجسه
 شيء * وقال في حديث القاتين إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث وفي اللفظ الآخر لم ينجسه شيء *
 رواه أبو داود وغيره فقوله لم يحمل الخبث بين أن تنجسه بأن يحمل الخبث أي بأن يكون الخبث
 فيه محمولاً وذلك بين أنه مع استحالة الخبث لا ينجس الماء *

﴿ فصل ﴾ واذا عرف أصل هذه المسئلة فالحكم اذا ثبت بعله زال بزوالها كالخمر لما كان
الموجب لتحريمها ونجاستها هي الشدة فاذا زالت بفعل الله طهرت بخلاف ما اذا زالت بقصد
الادمي على الصحيح كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا تأكلوا خيل خمر الا خرا بدأ
الله بفسادها ولا جناح على مسلم ان يشتري خلا من خمر أهل الكتاب ما لم يعلم انهم يفسدوا
فسادها . وذلك لان اقتناء الخمر محرم فمن قصد باقتنائها التخليل كان قد فعل محرما والفعل المحرم
لا يكون سببا للحل والاباحة واما اذا اقتناها لشربها واستعمالها خرا فهو لا يريد تخليلها واذا
جعلها الله خلا كان معاقبة له بنقيض قصده فلا يكون في حلها وطهارتها مفسدة واما سائر
النجاسات فيجوز التعمد لافسادها لان افسادها ليس بمحرم كما لا يحد شاربها لان النفوس لا
يخاف عليها بمقاربتها المحظور كما يخاف من مقاربة الخمر ولهذا يجوز للجمهور ان تدبغ جلود الميتة وجوزوا
أيضا احالة النجاسة بالنار وغيرها والماء لنجاسته سببان . أحدهما متفق عليه والاخر يختلف فيه
فالمتفق عليه التغير بالنجاسة فتى كان الموجب لنجاسته التغير زال التغير كان طاهرا كاثوب
المضمخ بالدم اذا غسل عاد طاهرا (والثاني) القلة فاذا كان الماء قليلا ووقعت فيه نجاسة ففي نجاسته
قولان للعلماء فذهب الشافعي وأحمد في احدى الروايات عنه انه ينجس مادون القلتين وأحمد
في الرواية المشهورة عنه يستثنى البول والمذرة المائنة فيجعل ما أمكن نزحه نجسا بوقوع ذلك فيه
ومذهب أبي حنيفة ينجس ما وصلت اليه الحركة ومذهب أهل المدينة وأحمد في الرواية الثالثة
انه لا ينجس ولو لم يبلغ قلتين واختار هذا القول بعض أصحاب الشافعي وقد نصر هذه الرواية
بعض أصحاب أحمد كما نصر الاولى طائفة كثيرة من أصحاب أحمد لكن طائفة من أصحاب
مالك قالوا ان قليل الماء ينجس بقليل النجاسة ولم يحدوا ذلك بقلتين وجهور أهل المدينة أطلقوا
القول فهو لا لا ينجسون شيئا الا بالتغير ومن يسوي بين الماء والمائعات كاحدى الروايتين عن
أحمد وقال بهذا القول الذي هو رواية عن أحمد قال في المائعات كذلك كما قاله الزهري وغيره
فهؤلاء لا ينجسون شيئا من المائعات الا بالتغير كما ذكره البخاري في صحيحه لكن على المشهور
عن أحمد اعتبار القلتين في الماء وكذلك في المائعات اذا سويت به فتقول اذا وقع في المائع القليل
نجاسة فصب عليه مائع كثير فيكون الجميع طاهرا اذا لم يكن متغيرا وان صب عليه ماء قليل
دون القلتين فصار الجميع كثيرا فوق القلتين في ذلك وجهان في مذهب أحمد (احدهما) وهو

مذهب الشافعي في الماء ان الجميع طاهر (والوجه الثاني) انه لا يكون طاهرا حتى يكون المضاف كثيرا* والمكثرة المعتبرة ان يصب الطاهر على النجس ولو صب النجس على الطاهر الكثير كان كما لو صب الماء النجس على ماء كثير طاهر أيضا وذلك مطهر له اذا لم يكن متغيرا وان صب القليل الذي لاقته النجاسة على قليل لم تلاقه النجاسة وكان الجميع كثيرا فوق القلتين كان كالما انقليل اذا ضم الى القليل وفي ذلك الوجهان المتقدمان* وهذا القول الذي ذكرناه من ان المائعات كالماء اولى بدم التنجيس من الماء هو الاظهر في الادلة الشرعية بل لو نجس القليل من الماء لم يلزم تنجيس الاشربة والاطعمة ولهذا أمر مالك بآراقة ما ولغ فيه الكلب من الماء القليل ولم يأمر بآراقة ما ولغ فيه الكلب من الاطعمة والاشربة واستعظم آراقة الطعام والشراب بمثل ذلك وذلك لان الماء لا يمتن له في المادة بخلاف اشربة المسلمين واطعمتهم فان في نجاستها من المشقة والخرج والضيق ما لا يخفى على الناس وقد تقدم ان جميع الفقهاء يعتبرون رفع الحرج في هذا الباب فاذا لم ينجسوا الماء الكثير دفعا للحرج فكيف ينجسون نظيره من الاطعمة والاشربة والخرج في هذا اشق ولعل اكثر المائعات الكثيرة لا تكاد تخلو عن نجاسة* فان قيل* الماء يدفع النجاسة عن غيره فمن نفسه اولى واخرى بخلاف المائعات* قيل* الجواب عن ذلك من وجوه* أحدها* ان الماء انما دفعها عن غيره لانه يزيلها عن ذلك المحل وتنتقل معه فلا يبقى على المحل نجاسة واما اذا وقعت فيه فانما كان طاهرا لاستحالتها فيه لا لكونه ازالها عن نفسه ولهذا يقول أصحاب أبي حنيفة ان المائعات كالماء في الازالة وهي كالماء في التنجيس واذا كان كذلك لم يلزم من كون الماء يزيلها اذا زالت معه ان يزيلها اذا كانت فيه ونظير الماء الذي فيه النجاسة الغسالة المنفضة عن المحل وتلك نجاسة قبل طهارة المحل وفيها بعد طهارة المحل ثلاثة اوجه هل هي طاهرة او مطهرة او نجسة وأبو حنيفة نظر الى هذا المعنى فقال الماء ينجس بوقوعها فيه وان كان يزيلها عن غيرهما ذكرنا فاذا كانت النصوص وقول الجمهور على أنها لا تنجس بمجرد الوقوع مع الكثرة كما دل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شيء وقوله اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث فانه اذا كان طهورا يطهر به غيره علم أنه لا ينجس بالملاقاة اذ لو نجس بها لكان اذا صب عليه النجاسة ينجس بملاقاتها فحينئذ لا ينجس بوقوع النجاسة فيه لكن ان بقيت عين النجاسة حرمت وان استحالت زالت* فدل ذلك على ان

استحالة النجاسة مع ملاقاتها فيه لا تنجسه وان لم تكن قد زالت كما زالت عن المحل فان من قال بدفعها عن نفسه كما يزيلها عن غيره فقد خالف المشاهدة وهذا المعنى يوجد في سائر المائعات من الاثرية وغيرها (الوجه الثاني) ان يقال غاية هذا ان يقتضي انه يمكن ازالة النجاسة بالمائع وهذا احد القولين في مذهب أحمد ومالك كما هو مذهب أبي حنيفة وغيره. وأحمد جعله لازما لمن قال ان المائع لا ينجس بملافة النجاسة وقال يلزم على هذا ان تزال به النجاسة وهذا لانه اذا دفعها عن نفسه دفعها عن غيره كما ذكره في الماء فيلزم جواز ازالته بكل مائع طاهر مزيل للمين قلاع الاثر على هذا القول. وهذا هو القياس فنقول به على هذا التقدير - وان كان لا يلزم من دفعها عن نفسه دفعها عن غيره لكون الاحالة أقوى من الازالة فيلزم من قال انه يجوز ازالة النجاسة بنير الماء من المائعات ان تكون المائعات كلها فاذا كان الصحيح في الماء انه لا ينجس الا بالتغير اما مطلقا واما مع الكثرة فكذلك الصواب في المائعات وفي الجملة التسوية بين الماء والمائعات ممكن على التقديرين وهذا مقتضى النص والقياس في مسألة ازالة النجاسات وفي مسألة ملاقاتها للمائعات الماء وغير الماء - ومن تدبر الاصول المنصوصة المجمع عليها والماعى الشرعية المتبعة في الاحكام الشرعية تبين له ان هذا هو أصوب الأقوال فان نجاسة الماء والمائعات بدون التغير بعيد عن ظواهر النصوص والافيسة وكون حكم النجاسة تبقى في موارد ما بعد ازالة النجاسة بمائع أو غير مائع بعيد عن الاصول وموجب القياس - ومن كان قهيا خيرا بما أخذ الاحكام الشرعية وأزال عنه الهوى تبين له ذلك ولكن اذا كان في استعمالها فساد فانه ينهى عن ذلك كما ينهى عن ذبح الخيل التي يجاهد عليها والابل التي يحجج عليها والبقر التي يحرق عليها ونحو ذلك لما في ذلك من الحاجة اليها لاجل الخبث كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم لما كان في بعض أسفاره مع أصحابه فنفتت أزوادم فاستأذنوه في نحر الظهر فاذن لهم ثم أتى عمر فسأله أن يجمع الأزواد فيدعو الله بالبركة فيها ويبقى الظهر ففعل ذلك فنهيه لهم عن نحر الظهر كان لحاجتهم اليه للركوب لان الابل محرمة فهكذا ينهى فيما يحتاج اليه من الأطعمة والأشربة عن ازالة النجاسة بها كما ينهى عن الاستنجاء بماله حرمة من طعام الانس والجن وعلف دواب الانس والجن ولم يكن ذلك لكون هذه الاعيان لا يمكن الاستنجاء بها بل لحرمها فالقول في المائعات كالقول في الجامدات (الوجه الثالث) ان يقال احالة المائعات للنجاسة

الى طبعها أقوى من احالة الماء وتغير الماء بالنجاسات أسرع من تغير المائعات فاذا كان الماء لا يتنجس بما وقع فيه من النجاسة لا تتحالتها الى طبيعته فالمائعات أولى وأحرى (الوجه الرابع) ان النجاسة اذا لم يكن لها في الماء والمائع طعم ولا لون ولا ريح لا نسلم ان يقال بنجاسته أصلاً كما في الحر المنقلبة أو أبلغ * وطرد ذلك في جميع صور الاستحالة فان الجمهور على ان المستحيلات من النجاسة طاهرة كما هو المعروف عن الحنفية والظاهرية وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد ووجه في مذهب الشافعي (الوجه الخامس) ان دفع العين للنجاسة عن نفسها كدفع الماء لا يختص بالماء بل هذا الحكم ثابت في التراب وغيره فان العلماء اختلفوا في النجاسة اذا أصابت الارض وذهبت بالشمس أو الريح أو الاستحالة هل تطهر الارض على قولين (أحدهما) تطهر وهو مذهب أبي حنيفة وأحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد وهو الصحيح في الدليل فانه ثبت عن ابن عمر رضى الله عنهما انه قال كانت الكلاب تقبل وتدبر وتبول في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك * وفي السنن انه قال اذا أتى أحدكم المسجد فينظر في نمليه فان كان فيهما أذى فليدلكهما في التراب فان التراب لهما طهور * وكان الصحابة كعلي بن أبي طالب وغيره يخوضون في الوحل ثم يدخلون يصابون بالناس ولا يفسلون أقدامهم واؤكد من هذا قوله صلى الله عليه وسلم في ذبول النساء اذا أصابت أرضاً طاهرة بمد أرض خبيثة تلك بتلك وقوله يطهره ما بعده * وهذا هو أحد القولين في مذهب أحمد وغيره وقد نص عليه أحمد في رواية اسمعيل بن سعيد السالنجي التي شرحها ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني وهي من أجل المسائل وهذا لان الذبول يتكرر ملاقاتها للنجاسة فصارت كأسفل الخلف ومحل الاستنجاء فاذا كان الشارع جعل الجامدات تزيل النجاسة عن غيرها لاجل الحاجة كما في الاستنجاء بالاحجار وجعل الجامد طهوراً علم ان ذلك وسف لا يختص بالماء * واذا كانت الجامدات لا تنجس بما استحالت من النجاسة فالمائعات أولى وأحرى لان احالتها أشد واسرع * وبسط هذه المسائل وما يتعلق بها مواضع غير هذا * واما من قال ان الدهن يتنجس بما يقع فيه ففي جواز الاستصباح به قولان في مذهب مالك والشافعي وأحمد أظهرهما جواز الاستصباح به كما نقل ذلك عن طائفة من الصحابة وفي طهارته بالنسل وجهاً في مذهب مالك والشافعي وأحمد (أحدهما) يطهر بالنسل كما اختاره ابن شريح وأبو الخطاب وابن شعبان وغيرهم وهو المشهور من

مذهب الشافعي وغيره (والثاني) لا يطهر بالنسل وعليه أكثرهم وهذا النزاع يجري في الدهن المتغير بالنجاسة فإنه نجس بلا رب في جواز الاستصباح به هذا النزاع وكذلك في غسله هذا النزاع (واما ييمه) فالمشهور أنه لا يجوز ييمه لا من مسلم ولا كافر وعن أحمد أنه يجوز ييمه من كافر إذا علم بنجاسته كما روى عن أبي موسى الأشعري . وقد خرج قول له بجواز ييمه منهم من خرجه على جواز الاستصباح به كما فعل أبو الخطاب وغيره وهو ضعيف لأن أحمد وغيره من الأئمة فرقوا بينهما * ومنهم من خرج جواز ييمه على جواز تطهيره لانه إذا جاز تطهيره صار كالثوب النجس والائناء النجس وذلك يجوز ييمه وفاقا وكذلك أصحاب الشافعي لهم في جواز ييمه إذا قالوا بجواز تطهيره وجهان . ومنهم من قال يجوز ييمه مطلقا والله أعلم *

(١٣) * مسألة * فيمن وقع على ثيابه ماء من طاعة ما يدرى ما هو فهل يجب غسله أم لا *
 * الجواب * لا يجب غسله بل ولا يستحب على الصحيح وكذلك لا يستحب السؤال عنه على الصحيح فقد مر عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع رفيق له فقطر على رقيقه ماء من ميزاب فقال صاحبه يا صاحب الميزاب ماؤك طاهر أم نجس فقال عمر يا صاحب الميزاب لا تخبره فان هذا ليس عليه والله أعلم

(١٤) * مسألة * في كلب طلع من ماء فانتفض على شيء فهل يجب تسبيعه *
 * الجواب * مذهب الشافعي وأحمد رضي الله عنهما يجب تسبيعه ومذهب أبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما لا يجب تسبيعه والله أعلم *

(١٥) * مسألة * في النخار فانه يشوى بالنجاسة فاحكمه ولا فإن اتى تسخن بالزبل فاحكمه *
 * الجواب * الحمد لله * هذه المسائل مبنية على أصاين أحدهما السريقين النجس ونحوه في الوقود ليسخن الماء أو الطعام ونحو ذلك فقال بعض الفقهاء من أصحاب أحمد وغيره ان ذلك لا يجوز لانه يتضمن ملابسة النجاسة ومباشرتها . وقال بعضهم ان ذلك مكروه غير محرم لان إتلاف النجاسة لا يحرم ونما ذلك مظنة التلوث بها * ومما يشبه ذلك الاستصباح بالدهن النجس فانه استعمال له بالاتلاف والمشهور عن أحمد وغيره من العلماء ان ذلك يجوز وهو المأثور عن الصحابة والقول الآخر عنه وعن غيره المنع لانه مظنة التلوث به ولكراهة دخان النجاسة والصحيح أنه لا يحرم شيء من ذلك فان الله تعالى حرم الخبائث من الدم والميتة ولحم

الخنزير * وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إنما حرم من الميتة أكلها ثم إنه حرم لبسها قبل الدباغ . وهذا وجه قوله في حديث عبد الله بن عكيم كنت رخصت لكم في جلود الميتة فإذا جاءكم كتابي هذا فلا تلتفتوا من الميتة بأهاب ولا عصب فإن الرخصة متقدمة كانت في الانتفاع بالجلود بلا دباغ كما ذهب إليه طائفة من السلف فرفع النهي عما أُرخص فاما الانتفاع بها بعد الدباغ فلم يثبته عنه قط ولهذا كان آخر الروایتين عن أحمد أن الدباغ مطهر لجلود الميتة لكن هل يقوم مقام الزكاة أو مقام الحياة فيطهر جلد الماء كقول أو جلد ما كان طاهرا في الحياة دون ما سوى ذلك على وجهين أحدهما الأول فيطهر بالدباغ ما تطهره الزكاة لئلا يهمل الله عليه وسلم في حديث عن جلود السباع وأيضا فإن استعمال الحجر في إطفاء الحريق ونحو ذلك سلمه المنازعون مع أن الأمر بمجانبة الحجر أعظم فإذا جاز اتلاف الحجر بما فيه منفعة فاتلاف النجاسات بما فيه منفعة أولى ولا نهم سلموا جواز طعام الميتة للبراة والصقور فاستعمالها في النار أولى * وأما قول القائل هذا مظنة ملابسها فيقال ملابسة النجاسة للحاجة جائز إذا طهر بدنه وثيابه عند الصلاة ونحوها كما يجوز الاستنجاء بالماء مع مباشرة النجاسة ولا يكره ذلك على أصح الروایتين عن أحمد وهو قول أكثر الفقهاء * والرواية الثانية يكره ذلك بل يستعمل الحجر أو يجمع بينهما والمشهور أن الاقتضار على الماء أفضل وإن كان فيه مباشرتها * وفي استعمال جلود الميتة إذا لم يقل بطهارتها في اليابسات روايتان أحدهما جواز ذلك وإن قيل أنه يكره فالكراهة تزول بالحاجة * وأما قوله هذا يفضى إلى التلوث بدخان النجاسة فهذا مبني على الأصل الثاني وهو أن النجاسة في الملاحاة إذا صارت ملحا ونحو ذلك فهل هي نجسة أم لا على قولين مشهورين للعلماء هما روايتان عن أحمد نص عليهما في الخنزير المشوى في التنور هل تطهر النار ما لصق به أم يحتاج إلى غسل ما أصابه منه على روايتين منصوصتين (أحدهما) هي نجسة وهذا مذهب الشافعي وأكثر أصحاب أحمد وأحد قولي أصحاب مالك . وهؤلاء يقولون لا يطهر من النجاسة بالاستحالة إلا الحجرة المنتقلة بنفسها والجلد المدبوغ إذا قيل أن الدبغ إحالة لا إزالة (والقول الثاني) وهو مذهب أبي حنيفة وأحد قولي المالكية وغيرهم أنها لا تبقى نجسة وهذا هو الصواب فإن هذه الأعيان لم يتناولها نص التحريم لا لفظا ولا معنى وليست في معنى النصوص بل هي أعيان طيبة فيتناولها نص التحليل وهي أولى بذلك من الحجر المنتقلة بنفسها وما ذكره من الفرق بأن الحجر نجست

بالاستحالة فتطهر بالاستحالة باطل فان جميع النجاسات انما نجست بالاستحالة كالماء فانه مستحيل عن الغذاء الطاهر وكذلك البول والمذرة حتى الحيوان النجس مستحيل عن الماء والتراب ونحوهما من الطاهرات ولا ينبغي ان يدبر عن ذلك بان النجاسة طهرت بالاستحالة فان نفس النجس لم يظهر لكن استحال وهذا الطاهر ليس هو ذلك النجس وان كان مستحيلا منه والمادة واحدة كما ان الماء ليس هو الزرع والهواء والحب . و تراب المقبرة ليس هو الميت والانسان ليس هو المني والله تعالى يخلق أجسام العالم بعضها من بعض ويحيل بعضها الى بعض وهي تبدل مع الحقائق ليس هذا هذا فكيف يكون الرماد هو العظم الميت واللحم والدم ينشأ^(١) بمعنى انه يتناول اسم العظم . واما كونه هو هو باعتبار الاصل والمادة فهذا لا يضر فان التحريم يتبع الاسم والمعنى الذي هو الخبث وكلاهما منتف على هذا فدخان النار الموقدة بالنجاسة طاهر وبخار الماء النجس الذي يجتمع في السقف طاهر وأمثال ذلك من المسائل * واذا كان كذلك فهذا الفخار طاهر اذ ليس فيه من النجاسة شيء وان قيل انه خالطه من دخانها خرج على القولين والصحيح انه طاهر * واما نفس استعمال النجاسة فقد تقدم الكلام فيه والنزاع في الماء المسخن بالنجاسة فانه طاهر لكن هل يكره على قولين هما روايتان عن أحمد (أحدهما) لا يكره وهو قول أبي حنيفة والشافعي (والثاني) يكره وهو مذهب مالك والكره مأخذان (أحدهما) خشية ان يكون قد وصل الى الماء شيء من النجاسة فيكره لاحتمال تنجسه فعلى هذا اذا كان بين الموقد وبين النار حاجز حصين لم يكره وهذه طريقة الشريف أبي جعفر وابن عقيل وغيرهما (والثانية) ان سبب الكراهة كون استعمال النجاسة مكروها وان السخونة حصلت بفعل مكروه * وهذه طريقة القاضي أبي يعلى * ومثل هذا طبخ الطعام بالوقود النجس فان نضج الطعام كسخونة الماء والكراهة في طبخ الفخار بالوقود النجس تشبه تسخين الماء الذي ليس بينه وبين النار حاجز والله أعلم

(١٦) * مسألة * في الكلب هل هو طاهر أم نجس وما قول العلماء فيه *

* الجواب * اما الكلب فللعلماء فيه ثلاثة أقوال معروفة (أحدها) انه نجس كله حتى شعره كقول الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه (والثاني) انه طاهر حتى ريقه كقول مالك في المشهور عنه (والثالث) ان ريقه نجس وان شعره طاهر وهذا مذهب أبي حنيفة المشهور عنه

(١) كذا بالأصل بنون ثم موحدة ثم شين مبهمة فيحصر صوابه كتبه مصححه اسمعيل

وهو الرواية الاخرى عن أحمد وله في الشعور النابتة على محل نجس ثلاث روايات (احداها) ان جميعها طاهر حتى شعر الكلب والخنزير وهو اختيار أبي بكر عبد العزيز (والثانية) ان جميعها نجس كقول الشافعي (والثالثة) أن شعر الميتة ان كانت طاهرة في الحياة طاهر كالشاة والغارة وشعر ما هو نجس في حال الحياة نجس كالكلب والخنزير وهي المنصورة عند أكثر أصحابه والقول الراجح هو طهارة الشعور كلها الكلب والخنزير وغيرهما بخلاف الربق وعلى هذا فاذا كان شعر الكلب رطباً وأصاب ثوب الانسان فلا شيء عليه كما هو مذهب جمهور الفقهاء أبي حنيفة ومالك وأحمد في احدى الروايتين عنه * وذلك لان الاصل في الاعيان الطهارة فلا يجوز تنجيس شيء ولا تحريمه الا بدليل كما قال تعالى (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) وقال تعالى (وما كان الله ليضل قوماً بعد اذ هدام حتى يبين لهم ما يتقون) وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح ان من أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسئلته * وفي السنن عن سلمان الفارسي مرفوعاً ومنهم من يجعله موقوفاً انه قال الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا عنه * واذا كان كذلك فالتبني صلى الله عليه وسلم قال طهور انا، أحدكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسله سبعاً أولاً من الاتراب وفي الحديث الآخر اذا ولغ الكلب فاحادشه كلها ليس فيها الا ذكر الولوج لم يذكر سنائر الاجزاء فتنجيسها انما هو بالتقياس فاذا قيل ان البول أعظم من الربق كان هذا متوجهاً، واما الحاق الشعر بالربق فلا يمكن لان الربق متحال من باطن الكلب بخلاف الشعر فانه نابت على ظهره * والفقهاء كلهم يفرقون بين هذا وهذا فان جمهورهم يقولون ان شعر الميتة طاهر بخلاف ريقها والشافعي وأكثرهم يقولون ان الزرع النابت في الارض النجسة طاهر فناية شعر الكلب ان يكون نابتاً في منبت نجس كالزرع النابت في الارض النجسة فاذا كان الزرع طاهراً فالشعر أولى بالطهارة لان الزرع فيه أثر النجاسة بخلاف الشعر فان فيه من اليوسنة والجود ما يمنع ظهور ذلك فن قال من أصحاب أحمد كابن عقيل وغيره ان الزرع طاهر فالشعر أولى ومن قال ان الزرع نجس فان الفرق بينهما ما ذكره فان الزرع يلحق بالجلالة التي تأكل النجاسة فهي التي صلى الله عليه وسلم عنها فاذا حبست حتى تطيب كانت حلالاً باتفاق المسلمين لانها قبل ذلك يظهر أثر النجاسة في لبنها ويبيضها وعرقها فيظهر

تنن النجاسة وخبثها فاذا زال ذلك عادت طاهرة فان الحكم اذا ثبت بملء زال بزوالها والشعر لا يظهر فيه شيء من آثار النجاسة أصلاً فلم يكن لتنجيسه معنى وهذا يتبين بالكلام في شعور الميتة كما سذكره ان شاء الله تعالى * وكل حيوان قيل بنجاسته فالكلام في شعره وريشه كالكلام في شعر الكلب فاذا قيل بنجاسة كل ذي ناب من السباع وذى غلب من الطير الا الهر وما دونها في الخلقة كما هو مذهب كثير من العلماء علما، أهل الدراق وهو أشهر الروايتين عن أحمد فان الكلام في ريش ذلك وشعره فيه هذا النزاع هل هو نجس على روايتين عن أحمد (أحدهما) انه طاهر وهو مذهب الجمهور كابى حنيفة والشافعي ومالك (والرواية الثانية) انه نجس كما هو اختيار كثير من متأخري أصحاب أحمد والقول بطهارة ذلك هو الصواب كما تقدم وأيضاً فان النبي صلى الله عليه وسلم رخص في اقتناء كلب الصيد والماشية والحريث ولا بد لمن اقتناها ان يصيبه رطوبة شعورها كما يصيبهم رطوبة البغل والحمار وغير ذلك فالقول بنجاسة شعورها والحال هذه من الحرج المرفوع عن الامة * وأيضاً فان لهاب الكلب اذا أصاب الصيد لم يجب غسله في أظهر قولي العلماء وهو أحد الروايتين عن أحمد لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر أحداً بغسل ذلك فقد عفا عن الكلب في موضع الحاجة وأمر بغسله في غير موضع الحاجة فدل على ان الشارع راعى مصلحة الخلق وحاجتهم والله أعلم *

(١٧) * مسألة * في عظم الميتة وقرنها وضررها وريشها هل هو طاهر أم نجس افتونا مأجورين *
 * الجواب * أما عظم الميتة وقرنها وضررها وما هو من جنس ذلك كالخافر ونحوه وشعرها وريشها ووبرها ففي هذين النوعين للعلماء ثلاثة أقوال (أحدها) نجاسة الجميع كقول الشافعي في المشهور وذلك رواية عن أحمد (والثاني) ان العظام ونحوها نجسة والشعور ونحوها طاهرة وهذا هو المشهور من مذهب مالك وأحمد (والثالث) ان الجميع طاهر كقول أبي حنيفة وهو قول في مذهب مالك وأحمد وهذا القول هو الصواب لان الاصل فيها الطهارة ولا دليل على النجاسة وأيضاً فان هذه الاعيان هي من الطيبات ليست من الخبائث فتدخل في آية التحليل— وذلك لانها لم تدخل فيما حرمه الله من الخبائث لا لفظاً ولا معنى * أما اللفظ فكقوله تعالى (حرمت عليكم الميتة) لا يدخل فيها الشعور وما أشبهها وذلك لان الميت ضد الحي والحياة نوعان حياة الحيوان وحياة النبات لحياة الحيوان خاصتها الحس والحركة الارادية وحياة

النبات النمو والاعتناء* وقوله (حرمت عليكم الميتة) انما هو بما فارقه الحياة الحيوانية دون النباتية فان الزرع والشجر اذا يبس لم ينجس باتفاق المسلمين وقد تموت الارض ولا يوجب ذلك نجاستها باتفاق المسلمين وانما الميتة المحرمة ما كان فيها الحس والحركة الارادية—وأما الشعر فانه ينمو ويفتدى ويطول كالزرع. والزرع ليس فيه حس ولا يتحرك بإرادة ولا تحله الحياة الحيوانية حتى يموت بفارقها ولا وجه للتنجيسه (وأیضا) فلو كان الشعر جزءاً من الحيوان لما أبيع أخذه في حال الحياة فان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن قوم يحجون أسنة الابل وإليات الغنم فقال ما ائین من البهیمة وهی حیه فهو میت رواه أبو داود وغيره—وهذا متفق عليه بين العلماء فلو كان حكم الشعر حكم السنام والألية لما جاز قطعه في حال الحياة فلما اتفق العلماء على ان الشعر والصوف اذا جز من الحيوان كان حلالا طاهرا علم انه ليس مثل اللحم (وأیضا) فقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى شعره لما حلق رأسه للمسلمين وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستجبي ويستجبر فن سوى بين الشعر والبول والمذرة فقد أخطأ خطأ مبينا* وأما العظام ونحوها فاذا قيل انها داخلة في الميتة لانها تنجس قيل لمن قال ذلك أنتم لم تأخذوا بمسوم اللفظ فان مالا نفس له سائلة كالذباب والقرب والخنفساء لا ينجس عندهم وعند جمهور العلماء مع انها ميتة موتا حيوانيا* وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا وقع الذباب في اناء أحدكم فليقله فان في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء. ومن نجس هذا قال في أحد القولين انه لا ينجس المائتات الواقعة فيه لهذا الحديث—واذا كان كذلك علم ان علة نجاسة الميتة انما هو احتباس الدم فيها فما لا نفس له سائلة ليس فيه دم سائل— فاذا مات لم يحتبس فيه الدم فلا ينجس فالعظم ونحوه أولى بعدم التنجيس من هذا فان العظم ليس فيه دم سائل ولا كان متحركا بالإرادة الا على وجه التبع فاذا كان الحيوان الكامل الحساس المتحرك بالإرادة لا ينجس لكونه ليس فيه دم سائل فكيف ينجس العظم الذي ليس فيه دم سائل* ومما بين صحة قول الجمهور ان الله سبحانه انما حرم علينا الدم المسفوح كما قال تعالى قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا فاذا عني عن الدم غير المسفوح مع انه من جنس الدم حيث علم ان الله سبحانه فرق بين الدم الذي يسيل وبين غيره فلهذا كان المسلمون يصنعون اللحم في المرق وخيوط الدم في القدرتين ويأكلون ذلك على عهد رسول

الله صلى الله عليه وسلم كما أخبرت بذلك عائشة رضي الله عنها ولولا هذا لاستخرجوا الدم من
 العروق كما يفعل اليهود والله تعالى جرم مامات حنتف أنفه أو لسبب غير جارح محدد كالوقوذة
 والمتردية والنطيحة - وحرم صلى الله عليه وسلم ما صيد بغيره من المراض. وقال انه وفيذ والفرق
 بينهما انما هو سفح الدم فدل على ان سبب التنجيس هو احتقان الدم واحتباسه واذا سفح
 بوجه خيث بان يذكر عليه غير اسم الله كان الخبث هنا من وجه آخر فان التحريم تارة
 لوجود الدم وتارة لفساد التذكية كذكاة الجوسى والمرتد والذكاة في غير المحل فاذا كان كذلك
 فالمعظم والظفر والقرن والظلف وغير ذلك ليس فيه دم مسفوح فلا وجه لتنجيسه - وهذا قول
 جمهور السلف * قال الزهرى كان خيار هذه الامة يتمشطون بأمشاط من عظام الفيل وقد روى
 في العاج حديث معروف لكن فيه نظر ليس هذا موضعه فاننا لا نحتاج الى الاستدلال بذلك
 وايضا فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في شاة ميمونة هلا أخذتم
 إهابها فانتفعتم به قالوا انها ميتة قال انما حرم أكلها وليس في البخارى ذكر الدباغ ولم يذكره
 عامة أصحاب الزهرى عنه ولكن ذكره ابن عينة ورواه مسلم في صحيحه - وقد طعن الامام
 أحمد في ذلك وأشار الى غلط ابن عينة فيه وذكر ان الزهرى وغيره كانوا يبيحون الانتفاع
 بجلود الميتة بلا دباغ لاجل هذا الحديث - وحينئذ فهذا النص يقتضى جواز الانتفاع بها بعد
 الدبغ بطريق الاولى لكن اذا قيل ان الله حرم بعد ذلك الانتفاع بالجلود حتى تدبغ أو قيل
 انها لا تطهر بالدباغ لم يلزم تحريم العظام ونحوها لان الجلد جزء من الميتة فيه الدم كما في سائر
 أجزائه والنبي صلى الله عليه وسلم جعل ذكاته دباغه لان الدبغ ينشأ رطوباته فدل على ان
 سبب التنجيس هو الرطوبات والمعظم ليس فيه نفس سائلة وما كان فيه منها فانه يحف ويبس
 وهى تبقى وتحفظ أكثر من الجلد فهى أولى بالطهارة من الجلد والماء تنازعوا في الدباغ هل
 يطهر فذهب مالك وأحمد في المشهور عنهما انه لا يطهر ومذهب الشافعى وأبي حنيفة والجمهور
 انه يطهر والى هذا القول رجع الامام أحمد كما ذكر ذلك عنه الترمذى عن أحمد بن الحسن
 الترمذى عنه. وحديث ابن عكيم يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان ينتفعوا من الميتة
 بإهاب ولا عصب بعد ان كان أذن لهم في ذلك لكن هذا قد يكون قبل الدباغ فيكون قد
 رخص فان حديث الزهرى بين انه قد رخص في جلود الميتة قبل الدباغ فيكون قد رخص

لهم في ذلك^(١) لما نهاهم عن الانتفاع بها قبل الدباغ نهاهم صلى الله عليه وسلم عن ذلك ولهذا قال طائفة من أهل اللغة ان الالهاب اسم لما لا يدبغ ولهذا قرن معه العصب والعصب لا يدبغ *
﴿فصل﴾ وأما لبن الميتة وأنفعتها ففيه قولان مشهوران للعلماء (أحدهما) ان ذلك طاهر كقول أبي حنيفة وغيره وهو احدى الروايتين عن الامام أحمد (والثاني) انه نجس كقول الشافعي والرواية الاخرى عن أحمد وعلى هذا النزاع انبنى نزاعهم في جبن المجوس فان ذبائح المجوس حرام عند جمهور السلف والخلف وقد قيل ان ذلك مجتمع عليه بين الصحابة فاذا صنعوا جبنا والجبن يصنع بالانفحة كان فيه هذان القولان . والظاهر ان انفحة الميتة ولبنها طاهر لان الصحابة لما فتحوا بلاد العراق أكلوا من جبن المجوس وكان هذا ظاهرا سائنا بينهم وما يتقل عن بعضهم من كراهة ذلك ففيه نظر فانه من تقل بمض الحجازيين وفيه نظر وأهل العراق كانوا أعلم بهذا فان المجوس كانوا ببلادهم ولم يكونوا بارض الحجاز ويدل على ذلك ان سلمان الفارسي كان نائب عمر بن الخطاب على المدائن وكان يدعو الفرس الى الاسلام وقد ثبت عنه انه سئل عن شيء من السمن والجبين والفراء فقال الحلال ما حله الله في كتابه والحرام ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا عنه . وقد رواه أبو داود مر فوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم ومعلوم انه لم يكن السؤال عن جبن المسلمين وأهل الكتاب فان هذا أمرين . وانما كان السؤال عن جبن المجوس فدل ذلك على ان سلمان كان يفتي بحلها واذا كان ذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انقطع النزاع بقول النبي صلى الله عليه وسلم وأيضا فاللبن والانفحة لم يموتا وانما نجسها من نجسها لكونها في وعاء نجس فتكون مائعا في وعاء نجس فالنجس مبني على مقدمتين على ان المائع لاقى وعاء نجسا وعلى انه اذا كان كذلك صار نجسا فيقال اولالا نسلم ان المائع ينجس بملاقاة النجاسة . وقد تقدم ان السنة دلت على طهارته لا على نجاسته . ويقال ثانيا الملاقاة في الباطن لا حكم لها كما قال تعالى (يخرج من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين) ولهذا يجوز حمل الصبي الصغير في الصلاة مع ما في باطنه والله أعلم *

(١٨) ﴿مسئلة﴾ في السواك وتريح اللحية في المسجد هل هو جائز أم لا *

(١) كذا بالأصل ولعل الصواب ثم نهاهم عن الانتفاع بها قبل الدباغ وحذف قوله نهاهم عن ذلك فانه تكرار فيما يظهر والله اعلم تأمل كنهه مصححة

﴿الجواب﴾ اما السواك في المسجد فما علمت أحدا من العلماء كرهه بل الآثار تدل على ان السلف كانوا يستأثرون في المسجد ويجوز ان يصبغ الرجل في ثيابه في المسجد ويمتنع في ثيابه باتفاق الأئمة وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة عنه بل يجوز التوضؤ في المسجد بلا كراهة عند جمهور العلماء . فاذا جاز الوضوء فيه مع ان الوضوء يكون فيه السواك وتجوز الصلاة فيه — والصلاة يستأثرك عندها فكيف يكره السواك واذا جاز البصاق والامتخاط فيه فكيف يكره السواك — واما التسريح فانما كرهه بعض الناس بناء على ان شعر الانسان المنفصل نجس ويمنع ان يكون في المسجد شيء نجس او بناء على انه كالقذارة . وجمهور العلماء على ان شعر الانسان المنفصل عنه طاهر كذهب مالك وأبي حنيفة واحمد في ظاهر مذهبه واحد الوجهين في مذهب الشافعي وهو الصحيح فان النبي صلى الله عليه وسلم خلق رأسه وأعطى نصفه لآبى طلحة ونصفه بين الناس * وباب الطهارة والنجاسة يشارك النبي صلى الله عليه وسلم فيه أمته بل الاصل انه اسوة لهم في جميع الاحكام الا ما قلّم فيه دليل يوجب اختصاصه به وأيضا الصحيح الذي عليه الجمهور ان شعور الميتة طاهرة بل في أحد قولى العلماء وهو ظاهر مذهب مالك وأحمد في إحدى الروايتين ان جميع الشعور طاهرة حتى شعر الخنزير وعلى القولين اذا سرح شعره وجمع الشعر فلم يترك في المسجد فلا بأس بذلك — وأما ترك شعره في المسجد فهذا يكره وان لم يكن نجسا فان المسجد يصان حتى عن القذارة التي تقع في العين والله أعلم *

(١٩) ﴿مسئلة﴾ في المرأة هل تختن أم لا *

﴿الجواب﴾ الحمد لله * نعم تختن وختانها ان تقطع اعلى الجلدة التي كمر ف الديك . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للخافضة وهي الخاتنة اشقي ولا تنهكي فانه أبهى للوجه وأحظى لها عند الزوج يعنى لا تبالي في القطع وذلك ان المقصود بختان الرجل تطهيره من النجاسة المحتقنة في القلفة والمقصود من ختان المرأة تعديل شهوتها فانها اذا كانت قلفاء كانت مغتلمة شديدة الشهوة ولهذا يقال في المشائمة يا ابن القلفاء فان القلفاء تنطلع الى الرجال اكثر ولهذا من الفواحش في نساء التتر ونساء الافرنج . الا يوجد في نساء المسلمين واذا حصل المبالغة في الختان ضعفت الشهوة فلا يكمل مقصود الرجل فاذا قطع من غير مبالغة حصل المقصود

باعتدال والله أعلم *

(٢٠) * مسألة * مسلم بالغ عاقل يصوم ويصلي وهو غير مجنون وليس مطهرا هل يجوز ذلك ومن ترك الختان كيف حكمه *

* الجواب * اذا لم يخف عليه ضرر الختان فعليه ان يختن فان ذلك مشروع مؤكد للمسلمين باتفاق الأئمة وهو واجب عند الشافعي وأحمد في المشهور عنه وقد اختن ابراهيم الخليل عليه السلام بعد ثمانين من عمره * ويرجع في الضرر الى الاطباء الثقات واذا كان يضره في الصيف أخره الى زمان الخريف والله أعلم *

(٢١) * مسألة * في الختان متى يكون *

* الجواب * اما الختان فمتى شاء اختن لكن اذا راقق البلوغ فينبغي ان يختن كما كانت العرب تفعل لئلا يبلغ الا وهو مختون — واما الختان في السابع ففيه قولان هما روايتان عن احمد. قيل لا يكره لان ابراهيم ختن اسحق في السابع. وقيل يكره لانه عمل اليهود فيكره التشبه بهم وهذا مذهب مالك والله أعلم *

(٢٢) * مسألة * كم مقدار ان يقعد الرجل حتى يخلق عانته *

* الجواب * عن انس رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لهم في حلق العانة وتنف الابط ونحو ذلك ان لا يترك اكثر من أربعين يوما وهو في الصحيح والله أعلم *

(٢٣) * مسألة * اذا كان الرجل جنبا وقص ظفره او شاربته او مشط رأسه هل عليه شيء في ذلك فقد اشار بعضهم الى هذا. وقال اذا قص الجنب شعره أو ظفره فإنه تعود اليه اجزاؤه في الآخرة فيقوم يوم القيامة وعليه قسط من الجنابة بحسب ما قص من ذلك وعلى كل شعرة قسط من الجنابة فهل ذلك كذلك أم لا *

* الجواب * قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث حذيفة ومن أحدث أبي هريرة رضى الله عنهما انه لما ذكر له الجنب. فقال ان المؤمن لا ينجس وفي صحيح الحاكم حيا ولا ميتا وما أعلم على كراهية ازالة شعر الجنب وظفره دليلا شرعيا بل قد قال النبي صلى الله عليه وسلم للذي أسلم أتى عنك شر الكفر واختن فاسم الذي أسلم ان يغتسل ولم يأمره

بتأخير الاختتان وإزالة الشعر عن الاغتسال فاطلاق كلامه يقتضى جواز الامرين - وكذلك تؤمر الحائض بالامتشاط في غسلها مع ان الامتشاط يذهب ببعض الشعر والله أعلم *

(٢٤) * مسألة * في مسح الرأس في الوضوء من العلماء من أوجب جميع الرأس ومنهم من أوجب ربع الرأس ومنهم من قال ببعض شعره يجزئ فما ينبغي ان يكون الصحيح من ذلك بينوا لنا ذلك *

* الجواب * الحمد لله * اتفق الأئمة كلهم على ان السنة مسح جميع الرأس كما ثبت في الاحاديث الصحيحة والحسنة عن النبي صلى الله عليه وسلم فان الذين تقلوا وضوؤه لم ينقل عنه أحد منهم انه اقتصر على مسح بعض رأسه وما يذكره بعض الفقهاء كالقندوري في أول مختصره وغيره انه توضأ ومسح على ناصيته انما هو بعض الحديث الذي في الصحيح من حديث المغيرة ابن شعبه ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ عام تبوك ومسح على ناصيته ولهذا ذهب طائفة من العلماء الى جواز مسح بعض الرأس وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي . وقول في مذهب مالك وأحمد . وذهب آخرون الى وجوب مسح جميعه وهو المشهور من مذهب مالك وأحمد وهذا القول هو الصحيح فان القرآن ليس فيه ما يدل على جواز مسح بعض الرأس فان قوله تعالى فامسحوا برؤوسكم وأرجلكم نظير قوله فامسحوا بوجوهكم وأيديكم لفظ المسح في الآيتين وحرف الباء في الآيتين فاذا كانت آية التيمم لا تدل على مسح البعض مع انه يدل عن الوضوء وهو مسح بالتراب لا يشترط فيه تكرار فكيف تدل على ذلك آية الوضوء مع كون الوضوء هو الاصل والمسح فيه بالماء المشروع فيه التكرار هذا لا يقوله من يقل ما يقول ومن ظن ان من قال باجزاء البعض لان الباء للتبعية أو دالة على القدر المشترك فهو خطأ أخطاء على الأئمة وعلى اللغة وعلى دلالة القرآن والباء للالصاق وهي لا تدخل الا لفائدة فاذا دخلت على فعل يتعدى بنفسه أفادت قدرا زائدا كما في قوله (عينا يشرب بها عباد الله) فانه لو قيل يشرب منها لم تدل على الرى فضمن يشرب معنى يروى . فقيل يشرب بها فافاد ذلك انه شرب يحصل معه الرى وباب تضمين الفعل معنى فعل آخر حتى يتعدى بتعديته كقوله (لقد ظلمك بسؤال نعجتك الى نعاجه) وقوله (ونجيناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا) وقوله واحذرهم ان يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك وأمثال ذلك كثير في القرآن وهو يفتنى عند البصريين من النحاة عما يتكلفونه

الكوفون من دعوى الاشتراك في الحروف - وكذلك المسح في الوضوء والتيمم لو قال فامسحوا برؤوسكم أو وجوهكم لم تدل على ما يلتصق بالمسح فأنك تقول مسحت رأس فلان وإن لم يكن بيدك بل . فإذا قيل فامسحوا برؤوسكم ووجوهكم ضمن المسح معنى الالتصاق فإذا أنكم تلصقون برؤوسكم ووجوهكم شيئاً بهذا المسح وهذا يفيد في آية التيمم أنه لا بد أن يلتصق الصميد بالوجه واليد ولهذا قال فامسحوا بوجوهكم منه وإنما مأخذ من جواز البعض الحديث ثم تنازعوا فمنهم من قال يجرى قدر الناصية كرواية عن أحمد وقول بعض الحنفية ومنهم من قال يجرى الأكثر كرواية عن أحمد وقول بعض المالكية ومنهم من قال يجرى الربع ومنهم من قال قدر ثلاث أصابع وهما قولان للحنفية . ومنهم من قال ثلاث شعرات أو بعضها ومنهم من قال شعرة أو بعضها وهما قولان للشافعية . وأما الذين أوجبوا الاستيعاب كمالك وأحمد في المشهور من مذهبهما فحجتهم ظاهر القرآن وإذا سلم لمنازعوهم وجوب الاستيعاب في مسح التيمم كان في مسح الوضوء أولى وأحرى لفظاً ومعنى ولا يقال التيمم وجب فيه الاستيعاب لأنه بدل عن غسل الوجه واستيعابه واجب لأن البدل إنما يقوم مقام المبدل في حكمه لا في وصفه - ولهذا المسح على الخفين بدل عن غسل الرجلين ولا يجب فيه الاستيعاب مع وجوبه في الرجلين وأيضاً السنة المستفيضة من عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأما حديث المغيرة ابن شعبة فعند أحمد وغيره من فقهاء الحديث يجوز المسح على العمامة للأحاديث الصحيحة الثابتة في ذلك . وإذا مسح عنده بناصيته وكل الباقي بعمامة أجزأه ذلك عنده بلا ريب - وأما مالك فلا جواب له عن الحديث إلا أن يحمله على أنه كان معذوراً لا يمكنه كشف الرأس فتم على العمامة للمذنب ومن فعل ما جاءت به السنة من المسح بناصيته وعمامته أجزأه مع المذنب بلا نزاع وأجزأه بدون المذنب عند الثلاثة ومسح الرأس مرة مرة يكفي بالاتفاق كما يكفي تطهير سائر الأعضاء مرة وتنازعوا في مسحه ثلاثاً هل يستحب فذهب الجمهور أنه لا يستحب كمالك وأبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه وقال الشافعي وأحمد في رواية عنه يستحب لما في الصحيح أنه توضأ ثلاثاً ثلاثاً وهذا عام . وفي سنن أبي داود أنه مسح برأسه ثلاثاً ولأنه عضو من أعضاء الوضوء فسن فيه الثلاث كسائر الأعضاء والأول أصح فإن الأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم تبين أنه كان يمسح رأسه مرة واحدة ولهذا قال أبو داود السجستاني أحاديث عثمان الصحاح تدل على أنه مسح مرة واحدة وبهذا يبطل

ما رواه من مسحه ثلاثاً فإنه يبين ان الصحيح انه مسح رأسه مرة وهذا الفصل يقضى على الجمل وهو قوله تَوْضِئاً ثلاثاً ثلاثاً كما انه لما قال اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول كان هذا بجملاً وفسره خديث ابن عمر انه يقول عند الحيلة لاحول ولا قوة الا بالله فان الخاص المفسر يقضى على العام انجمل . وايضا فان هذا مسح والمسح لا يسن فيه التكرار كسح الخف والمسح في التيم ومسح الجبيرة والحق المسح بالمسح اولى من الحافه بالغسل لان المسح اذا كرر كان كالغسل . وما يفعله الناس من انه يمسح بعض رأسه بل بعض شعره ثلاث مرات خطأ مخالف للسنة المجمع عليها من وجهين من جهة مسحه بعض رأسه فإنه خلاف السنة باتفاق الأئمة ومن جهة تكراره فإنه خلاف السنة على الصحيح . ومن يستحب التكرار كالشافعي واحمد في قول لا يقولون امسح البعض وكرره بل يقولون امسح الجميع وكرر المسح ولا خلاف بين الأئمة ان مسح جميع الرأس مرة واحدة اولى من مسح بعضه ثلاثاً بل اذا قيل ان مسح البعض يجزئ وأخذ رجل بالرخصة كيف يكرر المسح ثم المسلمون متنازعون في جواز الاقتصار على البعض وفي استحباب تكرار المسح فكيف يعدل الى فعل لا يجزئ عند أكثرهم ولا يستحب عند أكثرهم ويترك فعل يجزئ عند جميعهم وهو الافضل عند أكثرهم والله أعلم *

(٢٥) *مسئلة* هل صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مسح على عنقه واحد من الصحابة رضى الله عنهم *

الجواب لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مسح على عنقه في الوضوء بل ولا روى عنه ذلك في حديث صحيح بل الاحاديث الصحيحة التي فيها صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يمسح على عنقه ولهذا لم يستحب ذلك جمهور العلماء كمالك والشافعي واحمد في ظاهر مذهبهما ومن استجبه فاعتمد على أثر يروى عن ابى هريرة رضى الله عنه او حديث ي ضعف نقله انه مسح رأسه حتى باغ القذال ومثل ذلك لا يصاح عمدة ولا يمارض مادل عليه الاحاديث ومن ترك مسح العنق فوضوءه صحيح باتفاق العلماء والله أعلم *

(٢٦) *مسئلة* هل يجوز مسح المصحف بغير وضوء ام لا *

الجواب مذهب الأئمة الاربعة انه لا يمس المصحف الا طاهر كما قال في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم انه لا يمس القرآن الا طاهر قال

الامام احمد لاشك ان النبي صلى الله عليه وسلم كتبه له وهو ايضا قول سلمان الفارسي وعبد الله بن عمر وغيرهما ولا يعلم لهما من الصحابة مخالف *

(٢٧) *مسئلة* هل لمس كل ذكر ينقض الوضوء من الادمين والحيوان وهل باطن الكف هو مادون باطن الاصابع *

الجواب لمس فرج الحيوان غير الانسان لا ينقض الوضوء حيا ولا ميتا باتفاق الاثمة وذكر بعض المتأخرين من اصحاب الشافعي فيه وجهين وانما تنازعوا في مس فرج الانسان خاصة وبطن الكف يتناول الباطن كله بطن الراحة والاصابع ومنهم من يقول لا ينقض بحال كأبي حنيفة وأحمد في رواية *

(٢٨) *مسئلة* اذا توضأ وقام ويصلي احس بالنقطة في صلاته فهل تبطل صلاته ام لا وهل اذا اصاب النقطة يفسل الثوب *

الجواب بمجرد الاحساس لا ينقض الوضوء ولا يجوز له الخروج من الصلاة الواجبة بمجرد الشك فانه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الرجل يجد الشيء في الصلاة فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتا او يجد ريحاً - واما اذا يتقن خروج البول الى ظاهر الذكر فقد انتقض وضوءه وعليه الاستنجاء الا ان يكون به سلس البول فلا تبطل الصلاة بمجرد ذلك اذا فعل ما أمر به والله أعلم *

(٢٩) *مسئلة* اذا مس يد الصبي الامرء فهل هو من جنس النساء في نقض الوضوء وما جاء في تحريم النظر الى وجه الامرء الحسن - وهل هذا الذي يقوله بعض المخالفين للشرعية ان النظر الى وجه الصبي الامرء عبادة واذا قال لهم احد هذا النظر حرام انا اذا نظرت الى هذا أقول سبحان الذي خلقه لأزيد على ذلك *

الجواب الحمد لله * اذا مس الامرء لشهوة فقيه قولان في مذهب أحمد وغيره (أحدهما) انه كس النساء لشهوة ينقض الوضوء وهو المشهور من مذهب مالك ذكره القاضي أبو يعلى في شرح المذهب (والثاني) انه لا ينقض الوضوء وهو اشتهور من مذهب الشافعي والقول الاول اظهر فان الوطء في الدبر يفسد العبادات التي تفسد بالوطء في القبل كالصيام والاحرام والاعتكاف ويوجب الفسل كما يوجب هذا فتكون مقدمات هذا في باب العبادات كمقدمات

هذا فلو لمس الامرء شهوة وهو محرم فعليه دم كما لو لمس أجنبية لشهوة - وكذلك اذا مسه شهوة
وجب ان يكون كما لو لمس المرأة لشهوة في تقض الوضوء، والذي لم ينقض الوضوء، بمسه يقول
انه لم يخفق محلاً لذلك فيقال له لا ريب أنه لم يخفق لذلك وان الفاحشة اللوطية من أعظم المحرمات
لكن هذا القدر لم يعتبر في باب الوطء فان وطئ في الدبر تعاق به ما ذكر من الاحكام وان
كان الدبر لم يخفق محلاً للوطء مع ان نفرة الطباع عن الوطء في الدبر أعظم من نفرتها عن الملامسة
ونقض الوضوء بالمس يراعى فيه حقيقة الحكمة وهو ان يكون المس لشهوة عند الاكثرين
كمالك وأحمد وغيرهما كما يراعى مثل ذلك في الاحرام والاعتكاف وغير ذلك وعلى هذا القول
لحيث وجد للمس شهوة تعاق به الحكم حتى لو مس أمه وأخته وابنته لشهوة انتقض وضوءه فكذلك
الامرء - واما الشافعي وأحمد في رواية فتمتبر المظنة وهو ان النساء مظنة الشهوة فينقض الوضوء
سواء بشهوة او بغير شهوة ولهذا لا ينقض لس المحارم لكن لو لمس ذوات محارمه شهوة فقد
وجدت حقيقة الحكمة وكذلك اذا لمس الامرء لشهوة - والتلذذ بمس الامرء كصاخرته ونحو
ذلك حرام باجماع المسلمين كما يحرم التلذذ بمس ذوات محارمه والمرأة الأجنبية بل الذي عليه اكثر
العلماء ان ذلك أعظم اثماً من التلذذ بالمرأة الأجنبية كما ان الجمهور على ان عقوبة اللوطى أعظم من
عقوبة الزنا بالأجنبية فيجب قتل الفاعل والمفعول به سواء كان أحدهما محصناً او لم يكن وسواء
كان أحدهما مملوكاً للآخر او لم يكن كما جاء ذلك في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمل به
اصحابه من غير نزاع يعرف بينهم وقتله بالرجم كما قتل الله قوم لوط بالرجم وبذلك جاءت
الشريعة في قتل الزانى انه يرجم فرجم النبي صلى الله عليه وسلم ماعز بن مالك والفامدية واليهوديين
والمرأة التي ارسل اليها أنيساً وقال اذهب الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها فاعترفت فرجمها
والنظر الى وجه الامرء شهوة كالنظر الى وجه ذوات المحارم - والمرأة الأجنبية بالشهوة سواء
كانت الشهوة شهوة الوطء او شهوة التلذذ بالنظر فلو نظر الى امه وأخته وابنته يتلذذ بالنظر
اليها كما يتلذذ بالنظر الى وجه المرأة الأجنبية كان معلوماً لكل أحد أن هذا حرام - فكذلك
النظر الى وجه الامرء باتفاق الأئمة * وقول القائل ان النظر الى وجه الامرء عبادة كقوله ان
النظر الى وجوه النساء او النظر الى وجوه محارم الرجل كبنت الرجل وأمّه وأخته عبادة
ومعلوم ان من جعل هذا النظر المحرم عبادة كان بمنزلة من جعل الفواحش عبادة قال تعالى

(واذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها قل ان الله لا يأمر بالفحشاء اتقولون على الله مالا تعلمون) ومعلوم أنه قد يكون في صور النساء الاجنبيات وذوات المحارم من الاعتبار والدلالة على الخالق من جنس ما في صورة المرء فهل يقول بمسلم ان للانسان ان ينظر بهذا الوجه الى صور نساء العالم وصور محارمه ويقول ان ذلك عبادة بل من جعل مثل هذا النظر عبادة فانه كافر مرتد يجب ان يستتاب فان تاب والا قتل وهو بمنزلة من جعل اعانة طالب الفواحش عبادة او جعل تناول سائر الخمر عبادة او جعل السكر بالحشيشة عبادة فمن جعل المعاونة على الفاحشة بقيادة او غيرها عبادة او جعل شيئا من المحرمات التي يعلم تحريمها من دين الاسلام عبادة فانه يستتاب فان تاب والا قتل وهو مضاهٍ للمشركين الذين اذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها قل ان الله لا يأمر بالفحشاء اتقولون على الله مالا تعلمون — وفاحشة أوثئك انما كانت طوافهم بالبيت عراً وكانوا يقولون لا نطوف في الثياب التي عصينا الله فيها فهؤلاء انما كانوا يطوفون عراة على وجه اجتناب ثياب المعصية وقد ذكر عنهم ما ذكر فيكف بمن يحمل جنس الفاحشة المتعلقة بالشهوة عبادة. والله سبحانه قد أمر في كتابه بنقض البصر وهو نوعان غض البصر عن العورة وغضها عن محل الشهوة. فالاول كنض الرجل بصره عن عورة غيره كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ينظر الرجل الى عورة الرجل ولا تنظر المرأة الى عورة المرأة — ويجب على الانسان أن يستر عورته كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لماوية بن حيدة احفظ عورتك الا من زوجتك او ما ملكت يمينك قلت فاذا كان أحداً مع قومه قال ان استطعت ان لا يرى بها أحد فلا يرىها قلت فاذا كان أحداً خالياً قال فإله أحق ان يستحي منه الناس — ويجوز يكشف بقدر الحاجة كما يكشف عند التخلي وكذلك اذا اغتسل الرجل وحده يجب ما يستره فله أن يغتسل عرياناً كما اغتسل موسى عرياناً وإيوب وكما في اغتساله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح واغتساله في حديث ميمونة — وأما النوع الثاني من النظر كالنظر الى الزينة الباطنة من المرأة الاجنبية فهذا أشد من الاول كما أن الخمر أشد من الميتة والدم ولحم الخنزير وعلى صاحبها الحد — وتلك المحرمات اذا تناولها غير مستحل لها كان عليه التنزيه لان هذه المحرمات لا تشتهي النفوس كما تشتهي الخمر وكذلك النظر الى عورة الرجل لا يشتهي كما يشتهي النظر الى النساء ونحوهن وكذلك

النظر الى الامرء بشهوة هو من هذا الباب وقد اتفق العلماء على تحريم ذلك كما اتفقوا على تحريم النظر الى الاجنبية وذوات المحارم لشهوة والخالق سبحانه يسبح عند رؤية مخلوقاته كلها وليس خلق الامرء باعجب فى قدرته من خلق ذى الحية ولا خلق النساء باعجب فى قدرته من خلق الرجال بل تخصيص الانسان التسبيح بحال نظره الى الامرء دون غيره كتخصيصه التسبيح بنظره الى المرأة دون الرجل وما ذاك الا أنه دل على عظمة الخالق عنده ولكن لان الجمال ينير قلبه وعقله وقد يذهله مارآه فيكون تسبيحه بما يحصل فى نفسه من الهوى كما أن النسوة لما راين يوسفأ كبرنه وقطنن أيديهن وقلن حاش لله ما هذا بشر ان هذا الا ملك كريم * وقد ثبت فى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله لا ينظر الى صوركم وأموالكم وانما ينظر الى قلوبكم وأعمالكم واذا كان الله لا ينظر الى الصور والاموال وانما ينظر الى القلوب والاعمال فكيف يفضل الشخص بما لم يفضل الله به وقد قال تعالى (ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجا منهم زهرة الحياة الدنيا) وقال فى المنافقين (واذا رأيتم تعجبك أجسامهم وان يقولوا تسمع لقولهم كأنهم خشب مسندة يحسبون كل صيحة عليهم هم العدو فاحذرهم قاتلهم الله أنى يؤفكون) - فاذا كان هؤلاء المنافقون الذين تعجب الناظر أجسامهم لما فيهم من البهاء والرواء والزينة الظاهرة وليسوا ممن ينظر اليه لشهوة قد ذكر الله عنهم ما ذكر فكيف بمن ينظر اليه لشهوة وذلك ان الانسان قد ينظر اليه لما فيه من الايمان والتقوى وهنا الاعتبار بقلبه وعمله لا بصورته - وقد ينظر اليه لما فيه من الصورة الدالة على المصور فهذا حسن - وقد ينظر من جهة استحسان خلقه كما ينظر الى الجبل والبهائم وكما ينظر الى الأشجار فهذا أيضا اذا كان على وجه استحسان الدنيا والرياسة والمال فهو مذموم لقوله تعالى (ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجا منهم زهرة الحياة الدنيا لنفتنهم فيه) وأما ان كان على وجه لا يتقص الدين وانما فيه راحة النفس فقط كالنظر الى الأزهار فهذا من الباطل الذى يستعان به على الحق - وكل قسم من هذه الاقسام متى كان معه شهوة كان حراما بل اربى سواء كانت شهوة تمتع بنظر الشهوة او كان نظرا بشهوة الوطء - وفرق بين ما يجده الانسان عند نظره الاشجار والازهار وما يجده عند نظره النساء والمرء فلهذا الفرقان افرق الحكم الشرعى فصار النظر الى المرء ثلاثة أقسام (أحدها) ما يقرن به الشهوة فهو حرام بالاتفاق (والثانى) ما يجزم انه

لا شهوة معه كنظر الرجل الورع الى ابنه الحسن وابنته الحسنة وأمه فهذا لا يقرن به شهوة الا ان يكون الرجل من أجبر الناس ومتى اقترنت به الشهوة حرم وعلى هذا من لا يميل قلبه الى المرد كما كان الصحابة وكالأمم الذين لا يعرفون هذه الفاحشة فان الواحد من هؤلاء لا يفرق بين هذا الوجه وبين نظره الى ابنه وابن جاره وصبي أجنبي ولا يخطر بقلبه شيء من الشهوة لانه لم يمتد ذلك وهو سليم القلب من مثل ذلك—وقد كانت الاماء على عهد الصحابة يمشين في الطرقات وهن متكشفات الرؤس وتخدم الرجال مع سلامة القلوب فلو أراد الرجال ان يترك الاماء التركيات الحسان يمشين بين الناس في مثل هذه البلاد والاوقات كما كان أولئك الاماء يمشين كان هذا من باب الفساد—وكذلك المرد الحسان لا يصلح ان يخرجوا في الامكنة والازمنة التي يخاف فيها الفتنة بهم الا بقدر الحاجة فلا يمكن الامرد الحسن من التبرج ولا من الجلوس في الحمام بين الأجانب ولا من رقصه بين الرجال ونحو ذلك مما فيه فتنة للناس والنظر اليه كذلك وانما وقع النزاع بين العلماء في القسم الثالث من النظر وهو النظر اليه لغير شهوة لكن مع خوف ثورانها—فيه وجهان في مذهب أحمد أصحهما وهو المحكي عن نص الشافعي انه لا يجوز والثاني يجوز لان الاصل عدم ثورانها فلا يحرم بالشك بل قد يكره. والاول هو الراجح كما ان الراجح في مذهب الشافعي وأحمد ان النظر الى وجه الاجنبية من غير حاجة لا يجوز وان كانت الشهوة متغنية لكن لانه يخاف ثورانها ولهذا حرمت الخلوة بالاجنبية لانها مظنة الفتنة والاصل ان كل ما كان سبباً للفتنة فانه لا يجوز فان الذرمة الى الفساد يجب سدها اذا لم يعارضها مصلحة راجحة ولهذا كان النظر الذي يفضي الى الفتنة محرماً الا اذا كان لمصلحة راجحة مثل نظر الخاطب والطبيب وغيرهما فانه يباح النظر للحاجة لكن مع عدم الشهوة—واما النظر لغير حاجة الى محل الفتنة فلا يجوز—ومن كرر النظر الى الامرد ونحوه او أدامه وقال اني لا أنظر لشهوة كذب في ذلك فانه اذا لم يكن معه داع يحتاج معه الى النظر لم يكن النظر الا لما يحصل في القلب من اللذة بذلك واما نظرة الفجأة فهي عفو اذا صرف بصره كما ثبت في الصحيح عن جرير قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظرة الفجأة فقال اصرف بصرك وفي السنن انه قال لمي عليه السلام يا علي لا تتبع النظرة النظرة فانما لك الاولى وليس لك الثانية—وفي الحديث الذي في المسند وغيره النظر سهم مسموم من سهام ابليس وفيه من نظر

الى محاسن امرأة ثم غص بصره عنها اورث الله قلبه حلاوة عبادة يجدها الى يوم القيامة او كما قال—ولهذا يقال ان غص البصر عن الصورة التي نهى عن النظر اليها كالمرأة والامرء الحسن يورث ذلك ثلاث فوائد جليلة القدر (احداها) حلاوة الايمان ولذته التي هي أحلى وأطيب مما تركه الله فان من ترك شيئا لله عوضه الله خيرا منه والنفس تحب النظر الى هذه الصور لاسيما نفوس أهل الرياضة والصفاء فانه يبقى فيها رقة تجذب بسببها الى الصور حتى تبقى تجذب أحدهم وتصرعه كما يصرعه السبع—ولهذا قال بعض التابعين ما انا على الشاب التائب من سبع يجلس اليه باخوف عليه من حدث جميل يجلس اليه—وقال بعضهم اتقوا النظر الى أولاد الملوك فان لهم فتنة كفتنة المذارى—وما زال أئمة العلم والدين كشيخ الهدي وشيوخ الطريق يوصون بترك صحبة الأحداث حتى يروى عن فتح الموصلي انه قال صحبت ثلاثين من الأبدال كلهم يوصيني عند فراقه بترك صحبة الأحداث وقال بعضهم ما سقط عبد من عين الله الا بصحبة هؤلاء الأتنان—ثم النظر يؤكد المحبة فيكون علاقة لتعلق القلب بالمحجوب ثم صباية لانصباب القلب اليه ثم غراما لازوما للقلب كالغريم الملازم لغريمه ثم عشقا الى ان يصير تتيما والمتميم المعبد وتيم الله عبد الله فيبقى القلب عبدا لمن لا يصلح ان يكون أخا بل ولا خادما وهذا انما يتبلى به أهل الاعراض عن الاخلاص لله كما قال تعالى في حق يوسف (كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء انه من عبادنا المخلصين) فامرأة العزيز كانت مشركة فوكت مع تزوجها فيما وقعت فيه من السوء ويوسف عليه السلام مع عزوبته ومرادتها له واستعانتها عليه بالنسوة وعقوبتها له بالجنس على العفة عصمه الله باخلاصه لله تحقيقا لقوله لاغوينهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصين قال تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين والتي هو اتباع الهوى—وهذا الباب من أعظم أبواب اتباع الهوى—ومن أمر يعشق الصور من المتفلسفة كابن سينا وذويه او من الفرس كما يذكر عن بعضهم او من جهال المتصوفة فانهم اهل ضلال وغى فهم مع مشاركة اليهود في النفي والنصارى في الضلال زادوا على الامتين في ذلك فان هذا وان ظن ان فيه منفعة للعاشق كتطبيق نفسه وتهذيب اخلاقه وللمعشوق من الشفاء في مصالحه وتعليمه وتأديبه وغير ذلك فضررة ذلك أضعاف منفعته واين اثم ذلك من منفعته وانما هذا كما يقال ان في الزنا منفعة لكل منهما بما يحصل له من التلذذ والسرور ويحصل لها

من الجمل وغير ذلك وكما يقال ان في شرب الخمر منافع بدنية ونفسية—وقد قال في الخمر والميسر قل فيها اثم كبير ومنافع للناس واتمهما اكبر من نفعهما—وهذا قبل التحريم—دع ما قاله عند التحريم وبعده—وباب التعلق بالصور هو من جنس الفواحش وباطنه من باطن الفواحش وهو من باطن الاثم قال تعالى (وذروا ظاهر الاثم وباطنه) وقال تعالى (انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن) وقد قال (واذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليه آباءنا والله امرنا بها قل ان هذا الله لا يأمر بالفحشاء أتقولون على الله مالا تعلمون) وليس بين أئمة الدين نزاع في ان هذا ليس بمستحب كما أنه ليس بواجب فن جملة ممدوحا وأثنى عليه فقد خرج من اجماع المسلمين بل اليهود والنصارى بل وعما عليه عقل بنى آدم من جميع الامم وهو ممن اتبع هواه بنير هدى من الله ومن أضل ممن اتبع هواه بنير هدى من الله ان الله لا يهدي القوم الظالمين وقد قال تعالى (واما من يخاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هى المأوى) وقال تعالى (ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب) واما من نظر الى المرد ظانا انه ينظر الى الجمال الالهي وجعل هذا طريقا له الى الله كما يفعله طوائف من المدعين للمعرفة بقوله هذا أعظم كفرا من قول عبادة الأصنام ومن كفر قوم لوط فهؤلاء من شر الزنادقة المرتدين الذين يجب قتلهم باجماع كل الامة فان عباد الاصنام قالوا انما نبدعهم ليقربونا الى الله زلنى وهؤلاء يعملون الله موجودا في نفس الاصنام وحالا فيها فانهم لا يريدون بظهوره وتجليه في المخلوقات انها دالة عليه وآيات لهم بل يريدون أنه سبحانه هو ظهر فيها وتجلي فيها ويشبهون ذلك بظهور الماء في الزجاجه والزبد في اللبن والزيت في الزيتون والدهن في السمس ونحو ذلك مما يقتضي حلول نفس ذاته في مخلوقاته او اتحاده بها في جميع المخلوقات نظير ما قالته النصارى في المسيح خاصة يعملون المرد مظاهر الجمال فيقرون هذا الشرك الاعظم طريقا الى استحلال الفواحش بل الى استحلال كل محرم كما قيل لافضل متأخريهم التلمساني اذا كان قولكم بان الوجود واحد هو الحق فما الفرق بين أمى وأختى وابنتى تكون هذه حلالا وهذه حراما فقال الجميع عندنا سواء لكن هؤلاء المحجبيون قالوا حرام قتلنا حرام عليكم—ومن هؤلاء الحلوية والاتحادية من يخصص الحلول والاتحاد ببعض الاشخاص إما ببعض الانبياء كالنبي او ببعض الصحابة كقول الغالية في عليّ

او ببعض الشيوخ كالحلاجية ومحوم او ببعض الملوك او ببعض الصور كصور المرد ويقول
أحدهم أنا أنظر الى صفات خالقي وأشهدا في هذه الصورة والكفر في هذا القول أين من
ان يخفى على من يؤمن بالله ورسوله ولو قال مثل هذا الكلام في نبي كريم لكان كافرا
فكيف اذا قاله في صبي أمرد فقبج الله طائفة يكون معبودها من جنس موطوئها. وقد قال
تعالى (ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا أيأمركم بالكفر بما كنتم مسلمون)
فاذا كان من اتخذ الملائكة والنبيين أربابا مع اعترافهم بانهم مخلوقون لله كفارا فكيف بمن
اتخذ بعض المخلوقات أربابا مع قوله ان الله فيها او متحد بها فوجودها وجوده ونحو ذلك
من المقالات. * واما الفائدة الثانية * في غض البصر فهو أنه يورث نور القلب والفراسة قال تعالى
عن قوم لوط لعمرك انهم لنبي سكرتهم يعمهون فالنطق في الصور يوجب فساد العقل وعمى
البصيرة وسكر القلب بل جنونه كما قيل *

سكران سكرهوى وسكر مدامة * فتى افافة من به سكران

وقيل قالوا جنت بمن تهوى فقلت لهم * العشق أعظم مما بالمجانين

العشق لا يستفيق الدهر صاحبه * وانما يصير المجنون في الحين

وذكر سبحانه آية النور عقيب آيات غض البصر فقال (الله نور السموات والارض) وكان
شاه بن شجاع الكرماني لا تحطى له فراسة وكان يقول من عمر ظاهره باتباع السنة وباطنه
بدوام المراقبة وغض بصره عن المحارم وكف نفسه عن الشهوات وذكر خصلة خامسة^(١) انما
هو اكل الحلال لم تحطى له فراسة والله تعالى يجزي العبد على عمله بما هو من جنس عمله ففرض
بصره عما حرم يعوضه الله عليه من جنسه بما هو خير منه فيطلق نور بصيرته ويفتح عليه باب العلم
والمعرفة والكشف ونحو ذلك مما ينال بصيرة القلب * والفائدة الثالثة * قوة القلب وثباته وشجاعته
فيجعل الله له سلطان النصرة مع سلطان الحجة وفي الاثر: الذي يخالف هواه يفرق الشيطان
من ظله ولهذا يوجد في المتبع لهواه من الذل ذل النفس وضعفها ومهاتها ما جعله الله لمن
عصاه فان الله جعل العزة لمن أطاعه والذلة لمن عصاه قال تعالى (يقولون لئن رجعنا الى المدينة
ليخرجن الاعز منها الاذل والله العزة لرسوله وللهؤمنين) وقال تعالى (ولا تهنوا ولا تحزنوا

(١) عبارة القشيري في الرسالة وعود نفسه أكل الحلال كتبه مصححه

وأنتم الأعلون ان كنتم مؤمنين) ولهذا كان في كلام الشيوخ : الناس يطلبون العز من أبواب الملوك ولا يجدونه الا في طاعة الله . وكان الحسن البصري يقول وان هَمَلَجَتْ بهم البراذين وطفطقت بهم البغال فان ذل المصيبة في رقابهم يأبى الله الا أن يذل من عصاه ومن أطاع الله فقد والاه فيما أطاعه فيه ومن عصاه ففيه قسط من فعل من عاداه بمعاصيه * وفي دعاء القنوت انه لا يذل من وليت ولا يَعر من عاديت . والصوفية المشهورون عند الامة الذين لهم لسان صدق في الامة لم يكونوا يستحبون مثل هذا بل ينهون عنه ولهم في الكلام في ذم صحبة الأحداث وفي الرد على أهل الحلول وبيان مباينة الخالق للمخلوق ما لا يتسع هذا الموضوع لذكره وانما استحسنته من تشبه بهم ممن هو عاص أو فاسق أو كافر فتظاهر بدعوى الولاية لله وتحقيق الايمان والعرفان وهو من شر أهل الدواوة لله وأهل النفاق والبهتان والله تعالى يجمع لاوليائه المتقين خير الدنيا والآخرة ويجعل لاعدائه الصفة الخاسرة والله أعلم *

(٣٠) * مسألة * في رجل اذا قبل زوجته أو ضمها فأمدى هل يفسد ذلك صومه أم لا . واذا أمدى فهل يلزمه وضوء أم لا . واذا صبر الرجل على زوجته الشهر والشهرين لا يطؤها فهل عليه اثم أم لا . وهل يطالب الزوج بذلك *

* الجواب * أما الوضوء فينتقض بذلك وليس عليه الا الوضوء لكن يفسل ذكره واثنيه ويفسد الصوم بذلك عند أكثر العلماء * ويجب على الرجل ان يطاق زوجته بالمعروف وهو من أوكدها عليه أعظم من اطعامها - والوطء الواجب قيل انه واجب في كل أربعة أشهر مرة . وقيل بقدر حاجتها وقدرته كما يطعمها بقدر حاجتها وقدرته وهذا أصح القولين والله أعلم *

(٣١) * مسألة * فيمن يروى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال مرة وتوضأ . وروى حديثا آخر انه قال مرة ففسل فيه . وقال هكذا الوضوء من النبي فهل يعمل بالحديث الاول أم الثاني *

* الجواب * اما الحديث الثاني فاسمعت به . وأما الاول فهو في السنن لكن لفظه انه قال فأفطر فذكر ذلك ثوبان فقال صدق أنا صبيت له وضوء . ولفظ الوضوء لم يجيء في كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولا المراد به الوضوء الشرعي ولم يرد لفظ الوضوء بمعنى غسل اليد والتم

الا في لغة اليهود فانه قد روي أن سليمان الفارسي قال للنبي صلى الله عليه وسلم إنا نجد في التوراة أن من بركة الطعام الوضوء قبله . فقال من بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده والله أعلم *

(٣٢) ﴿مسئلة﴾ في أكل لحم الابل هل ينقض الوضوء أم لا وهل حديثه منسوخ *

﴿الجواب﴾ الحمد لله * قد ثبت في صحيح مسلم عن جابر بن سمرة رضي الله عنه ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم أتوضأ من لحوم النعم . قال ان شئت فتوضأ وان شئت فلا توضأ . قال أتوضأ من لحوم الابل . قال نعم توضأ من لحوم الابل . قال أصلي في مراتب النعم . قال نعم قال أصلي في مبارك الابل قال لا . وثبت ذلك في السنن من حديث البراء بن عازب . قال أحمد فيه حديثان صحيحان حديث البراء وحديث جابر بن سمرة * وله شواهد من وجوه أخر منها ما رواه ابن ماجه عن عبد الله بن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال توضأ من لحوم الابل ولا توضأ من لحوم النعم وصلوا في مراتب النعم ولا تصلوا في معاطن الابل . وروى ذلك من غير وجه . وهذا باتفاق أهل المعرفة بالحديث أصح وأبعد عن الأمراض من أحاديث مس الذكر وأحاديث القهقهة * وقد قال بعض الناس انه منسوخ بقول جابر كان آخر الامر من النبي صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار لم يفرق بين لحم الابل والنعم اذ كلاهما في مس النار سواء فلما فرق بينهما أمر بالوضوء من هذا وخير في الوضوء من الآخر علم بطلان هذا التعليل . واذا لم تكن الملة مس النار فنسخ التوضؤ من ذلك لا أمر لا يوجب نسخ التوضؤ من جهة أخرى بل يقال كانت لحوم الابل أو لا يتوضأ منها كما يتوضأ من لحوم النعم وغيرها ثم نسخ هذا الأمر العام المشترك . فاما ما يختص به لحم الابل فلو كان قبل النسخ لم يكن منسوخا فكيف وذلك غير معلوم * يؤيد ذلك «الوجه الثاني» وهو ان الحديث كان بمسح الوضوء مما مست النار فانه بين فيه انه لا يجب الوضوء من لحوم النعم وقد أمر فيه بالوضوء من لحوم الابل فلم ان الأمر بذلك بمسح النسخ (الثالث) انه فرق بينهما في الوضوء وفي الصلاة في المعاطن أيضا وهذا التفريق ثابت محكم لم يأت عنه نص بالتسوية بينهما في الوضوء والصلاة فدعوى النسخ باطل بل عمل المسلمين بهذا الحديث في الصلاة يوجب العمل فيه بالوضوء اذلا فرق بينهما (الرابع) انه أمر بالوضوء من لحم الابل وذلك يقتضي الوضوء منه نيا ومطبوخا وذلك يمنع كونه منسوخا (الخامس) انه لو أتى عن النبي صلى الله عليه وسلم نص عام بقوله لا وضوء مما مست

النار لم يحز جعله ناسخاً لهذا الحديث من وجبين (أحدهما) انه لا يعلم انه قبله واذا تعارض العام والخاص ولم يعلم التاريخ فلم يقل أحد من العلماء انه ينسخه بل اما ان يقال الخاص هو المقدم كما هو المشهور من مذهب مالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه واما ان يتوقف بل لو علم ان العام بعد الخاص لكان الخاص مقدماً (الثاني) انه قد بينا ان هذا الخاص بعد العام فان كان نسخ كان الخاص ناسخاً. وقد اتفق العلماء على ان الخاص المتأخر هو المقدم على العام المتقدم فعلم باتفاق المسلمين على انه لا يجوز تقديم مثل هذا العام على الخاص لو كان هنا لفظ عام كيف ولم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث عام ينسخ الوضوء من كل ما مسته النار وانما ثبت في الصحيح انه أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ وكذلك أتى بالسويق فأكل منه ثم لم يتوضأ وهذا فعل لا عموم له فان التوضؤ من لحم الغنم لا يجب باتفاق الأئمة المتبوعين والحديث المتقدم دليل ذلك. وأما جابر فأنما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ان آخر الأمرين ترك الوضوء مما مست النار وهذا نقل لفعله لا لقوله. فاذا شاهدوه قد أكل لحم غنم ثم صلى ولم يتوضأ بعد ان كان يتوضأ منه صح ان يقال الترتيب آخر الأمرين والترك العام لا يحاط به الا بدوام معاشرته وليس في حديث جابر ما يدل على ذلك بل المنقول عنه الترتيب في قضية معينة. ثم ترك الوضوء مما مست النار لا يوجب تركه من جهة أخرى ولحم الابل لم يتوضأ منه لاجل مس النار كما تقدم بل المعنى يختص به ويتناولها نيا ومطبوخا فبين الوضوء من لحم الابل والوضوء مما مست النار عموم وخصوص. هذا أهم من وجه وهذا أخص من وجه وقد يتفق الوجهان فيكون للحكم علتان وقد انفرد أحدهما من الآخر بمنزلة التوضؤ من خروج التجاسة مع الوضوء من القبلة فانه قد يقبل فيمذي وقد يقبل فلا يمذي وقد يمذي من غير مباشرة. فاذا قدر أنه لا وضوء من مس النساء لم ينف الوضوء من المذي. وكذلك بالعكس وهذا بين وأضغف من ذلك قول بعضهم ان المراد بذلك الوضوء اللغوي وهو غسل اليد أو اليد والقم فان هذا باطل من وجوه (أحدها) ان الوضوء في كلام رسولنا صلى الله عليه وسلم لم يرد به قط الا وضوء الصلاة وانما ورد بذلك المعنى في لغة اليهود كما روى ان سلمان قال يا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) انه في التوراة من بركة الطعام الوضوء قبله. فقال من بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده. فهذا الحديث قد تنوزع في صحته واذا كان صحيحاً فقد أجاب سلمان باللغة التي خاطبه بها لغة أهل التوراة وأما

اللغة التي خاطب الرسول صلى الله عليه وسلم بها أهل القرآن فلم يرد فيها الوضوء الا في الوضوء الذي يعرفه المسلمون (الثاني) انه قد فرق بين اللحمين ومعلوم ان غسل اليد والغنم من الغنم مشروع مطلقا بل قد ثبت عنه انه تميم من لبن ثم شربه . وقال ان له دسما . وقال من مات ويده غمر فأصابه شيء فلا يلو من الا نفسه فاذا كان قد شرع ذلك من اللبن والغنم فكيف لا يشربه من لحم الغنم (الثالث) ان الامر بالتوضؤ من لحم الابل ان كان أسر ايجاب امتنع حمله على غسل اليد والغنم وان كان أسر استحباب امتنع رفع الاستحباب عن لحم الغنم والحديث فيه أنه رفع عن لحم الغنم ما أثبتته لحم الابل . وهذا يبطل كونه غسل اليد سواء كان حكم الحديث ايجابا أو استحبابا (الرابع) انه قد قرنه بالصلاة في مباركةا مفرقا بين ذلك وهذا مما يفهم منه وضوء الصلاة قطعا والله أعلم *

(٣٣) ﴿مسئلة﴾ فيمن أصابه سهام ابليس المسمومة *

﴿الجواب﴾ من أصابه جرح مسموم فعليه بما يخرج السم ويبرئ الجرح بالترباق والمزعم وذلك بامور (منها) ان يتزوج أو يتسرى فان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا نظر أحدكم الى محاسن امرأة فليأت أهله فانما معها مثل مامعها وهذا مما يقض الشهوة ويضعف المشق (الثاني) ان يداوم على الصلوات الحس والدعاء والتضرع وقت السحر وتكون صلاته بحضور قلب وخشوع وليكثر من الدعاء بقوله يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك ، يا مصرف القلوب صرف قلبي الى طاعتك وطاعة رسولك فانه متى أدهن الدعاء والتضرع لله صرف قلبه عن ذلك كما قال تعالى (كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء انه من عبادنا المخلصين) (الثالث) ان يبعد عن سكن هذا الشخص والاجتماع بمن يجتمع به بحيث لا يسمع له خبر ولا يقع له على عين ولا أثر فان البعد جنى . ومتى قل الذكر ضعف الأثر في القلب فليفعل هذه الامور وليطالع بما تجدد له من الاحوال والله سبحانه أعلم *

(٣٤) ﴿مسئلة﴾ في امرأة قيل لها اذا كان عليك نجاسة من عذر النساء أو من جنابة لا توضئي الا تمسحي بالماء من را^(١) فهل يصح ذلك *

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يجب على المرأة اذا اغتسلت من جنابة او حيض غسل داخل الفرج

(١) كذا بالاصل ولعل الصواب من داخل الفرج بقرينة الجواب والله أعلم كتبه مصححه

في أصح القولين والله سبحانه أعلم *

(٣٥) *مسئلة* في امرأتين تابحتا فقالت أحدهما يجب على المرأة أن تدس أصبعها وتفسل الرحم من داخل . وقالت الاخرى لا يجب الا غسل الفرج من ظاهر فأيهما على الصواب
الجواب الصحيح انه لا يجب عليها ذلك وان فعلت جاز *

(٣٦) *مسئلة* في امرأة تضع معها دواء وقت الجامعة تمنع بذلك نفوذ المني في مجارى الحبل فهل ذلك جائز حلال ام لا . وهل اذا بقي ذلك الدواء معها بعد الجماع ولم يخرج يجوز لها الصلاة والصوم بعد النسل ام لا *

الجواب اما صومها وصلاتها فصحيحة وان كان ذلك الدواء في جوفها واما جواز ذلك ففيه نزاع بين العلماء والاحوط أنه لا يفعل والله اعلم *

(٣٧) *مسئلة* فيمن يدخل الحمام هل يجوز له كشف العورة في الخلوة . وما هو الذي يفعله من آداب الحمام *

الجواب لا يلزم المتطهر كشف عورته لا في الخلوة ولا في غيرها اذا طهر جميع بدنه لكن ان كشفها في الخلوة لاجل الحاجة كالمتطهر والتخلي جاز كما ثبت في الصحيح ان موسى عليه السلام اغتسل عريانا وان ايوب عليه السلام اغتسل عريانا وفي الصحيح ان فاطمة كانت تستر النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح بثوب وهو يفتسل ثم صلى ثمان ركعات وهي التي يقال لها الضحى ويقال انها صلاة الفتح وفي الصحيح أيضا ان ميمونة سترته فاغتسل وعلى داخل الحمام ان يستر عورته فلا يمكن أحدا من نظرها ولا لمسها سواء كان القيم الذي ينسله او غيره ولا ينظر الى عورة أحد ولا يلبسها اذا لم يحتج الى ذلك لاجل مداواة او غيرها فذلك شئ آخر وعليه أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر بحسب الامكان كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فليسهان فان لم يستطع فليقلبه وذلك أضعف الايمان فليأمر بتغطية العورات فان لم يمكنه ذلك وامكنه أن يكون حيث لا يشهد منكرا فليفعل ذلك اذ شهود المنكر من غير حاجة ولا اكراه منهى عنه وليس له ان يسرف في صب الماء لان ذلك منهى عنه مطلقا وهو في الحمام ينهى عنه لحق الجاهلي لان الماء الذي فيها مال من أمواله له قيمة وعليه ان يلزم السنة في طهارته فلا يحفو جفاء النصارى ولا يفلو غلو اليهود كما يفعل

أهل الوسوسة بل حياض الحمام طاهرة ما لم تعلم نجاستها سواء كانت فائضة أو لم تكن وسواء كانت الأنبوب تصب فيها أو لم تكن وسواء بات الماء أو لم يت وسواء تطهر منها الناس أو لم يتطهروا فإذا اغتسل منها جماعة جاز ذلك فقد ثبت في الصحيحين من غير وجه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وامرأته من إناء واحد قدر الفرق فهذا إناء صغير لا يفيض ولا أنبوب فيه وهما يفتسلان منه جميعا وفي لفظ فاقول دعلى ويقول دعلى. وفي صحيح البخاري عن ابن عمر أن الرجال والنساء كانوا يتوضئون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد وقد ثبت عنه أنه كان يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع والصاع عند أكثر العلماء يكون بالرطل المصري أقل من خمسة أرطال نحو خمسة الأرباع والمد ربع ذلك وقيل هونحو من سبعة أرطال بالمصري وليس للإنسان أن يقول الطاسة إذا وقعت على أرض الحمام تنجست فإن أرض الحمام الأصل فيها الطهارة وما يقع فيها من نجاسة كبول فهو يصب عليه من الماء ما يزيله وهو أحسن حالا من الطرقات بكثير والأصل فيها الطهارة بل كما يتقن أنه لا بد أن يقع على أرضها نجاسة فكذلك يتقن أن الماء يمتص ما تقع عليه النجاسة ولو لم يعلم ذلك فلا يجزم على بقعة بعينها أنها نجسة أن لم يعلم حصول النجاسة فيها والله أعلم *

(٣٨) * مسألة * في رجل عاى سئل عن عبور الحمام فأجاب عن عبورها حرام ونقل حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسند الحديث إلى كتاب مسلم فهل صح هذا أم لا *

* الجواب * ليس لاحد لافي كتاب مسلم ولا غيره من كتب الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حرم الحمام بل الذي في السنن أنه قال ستفتحون أرض العجم وتجدون فيها بيوتا يقال لها الحمامات فمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر من ذكور أمته فلا يدخل الحمام الا بمنزلة ومن كانت تؤمن بالله واليوم الآخر من إناث أمته فلا تدخل الحمام الا مريضة او نفساء وقد تكلم بعضهم في هذا الحديث والحمام من دخلها مستور العورة ولم ينظر الى عورة أحد ولم يترك أحدا يمس عورته ولم يفعل فيها محرما وانصف الحماي فلا إثم عليه واما المرأة فتدخلها للضرورة مستورة العورة وهل تدخلها اذا تمودتها وشق عليها ترك المادة فيه وجهان في مذهب أحمد وغيره (أحدهما) لها أن تدخلها كقول أبي حنيفة واختاره ابن الجوزي (والثاني) لا تدخلها وهو قول كثير من أصحاب الشافعي وأحمد وغيره والله أعلم *

(٣٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل يبيع عليه بدنه فيستني يده وبعض الاوقات يلصق وركيه على ذكره . وهو يعلم أن ازالة هذا بالصوم لكن يشق عليه *

﴿الجواب﴾ اما ما نزل من الماء بغير اختياره فلا اثم عليه فيه لكن عليه الفسل اذا نزل الماء الدافق . واما ازاله باختياره بان يستني يده فهذا حرام عند أكثر العلماء وهو احدى الروايتين عن أحمد بل اظهرها . وفي رواية انه مكروه لكن ان اضطر اليه مثل ان يخاف الزنا ان لم يستمن او يخاف المرض فهذا فيه قولان مشهوران للعلماء - وقد رخص في هذه الحال طوائف من السلف والخلف ونهى عنه آخرون والله أعلم *

(٣٩) ﴿مسئلة﴾ في امرأة بها مرض في عينيها وثقل في جسمها من الشمع وليس لها قدرة على الحمام لاجل الضرورة وزوجها لم يدعها تطهر وهي تطلب الصلاة فهل يجوز لها ان تنسل جسمها الصحيح وتقيم عن رأسها *

﴿الجواب﴾ نعم اذا لم تقدر على الاغتسال في الماء البارد ولا الحار فليها أن تصلي في الوقت بالتيم عند جماهير العلماء لكن مذهب الشافعي وأحمد انها تنسل ما يمكن وتقيم للباقي . ومذهب أبي حنيفة ومالك ان غسلت الاكثر لم تقيم وان لم يمكن الا غسل الاقل تيممت ولا غسل عليها *

(٤٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل جنب وهو في بيت مبلط عادم فيه التراب مغلوق عليه الباب ولم يعلم متى يكون الخروج منه فهل يترك الصلاة الى وجود الماء والتراب ام لا *

﴿الجواب﴾ اذا لم يقدر على استعمال الماء ولا على التمسح بالصميد فانه يصلي بلا ماء ولا تيم عند الجمهور وهذا اصح القولين وهل عليه الاعادة على قولين اظهرهما انه لا اعادة عليه فان الله يقول (فاتقوا الله ما استطعتم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ولم يأمر المبداء بصلاتين واذا صلى قرأ القراءة الواجبة والله أعلم *

(٤١) ﴿مسئلة﴾ في الحاقن ايما افضل يصلي بوضوء محتقنا أو ان يحدث ثم يتيم لعدم الماء

﴿الجواب﴾ صلاته بالتيم بلا احتقان افضل من صلاته بالوضوء مع الاحتقان فان هذه الصلاة مع الاحتقان مكروهة منهي عنها وفي صحتها روايتان . واما صلاة التيم فصحيحة لا كراهة فيها بالاتفاق والله أعلم .

(٤٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل اصابه جنابة ولم يقدر على استعمال الماء من شدة البرد أو الخوف والانكار عليه. فهل اذا تيمم وصلى وقرأ ومس المصحف وتهجد بالليل اماما يجوز له ذلك ام لا— وهل يعيد الصلاة ام لا— والى كم يجوز له التيمم *

﴿الجواب﴾ اذا كان خائفا من البرد ان اغتسل بالماء يمرض أو كان خائفا ان اغتسل ان يرمى بما هو برىء منه ويتضرر بذلك او كان خائفا بينه وبين الماء عدو أو سبع يخاف ضرره ان قصد الماء فانه يتيمم ويصلى من الجنابة والحديث الا صغر * واما الاعادة فقد تنازع العلماء في التيمم لخشية البرد هل يعيد في السفر والحضر اولا يعيد فيها او يعيد في الحضر فقط على ثلاثة اقول * والا شبه بالكتاب والسنة انه لا اعادة عليه بحال * ومن جازت له الصلاة جازله القراءة ومس المصحف— والتيمم يؤم المعتزل عند جمهور العلماء وهو مذهب الاثمة الاربعة الا محمد ابن الحسن والله اعلم *

(٤٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل نام وهو جنب فلم يستيقظ الا قريب طلوع الشمس وخشي من النسل بالماء البارد في وقت البرد وان سخن الماء خرج الوقت فهل يجوز له ان يفوت الصلاة الى حيث يغتسل او يتيمم ويصلى *

﴿الجواب﴾ هذه المسئلة فيها قولان للعلماء فاكثر كابي حنيفة والشافعي وأحمد يأمرونه بطلب الماء وان صلى بعد طلوع الشمس * ومالك يأمره ان يصلى للوقت بالتيمم لان الوقت مقدم على غيره من واجبات الصلاة بدليل انه ان استيقظ أول الوقت وعلم أنه لا يجد الماء الا بعد الوقت فانه يصلى بالتيمم في الوقت باجماع المسلمين ولا يصلى بعد خروج الوقت بالنسل * واما الاولون فيفرون بين هذه الصورة ونظائرها وبين صورة السؤال بأنه قال انما خوطب بالصلاة عند استيقاظه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها واذ كان انما أمرها بعد الاتباه فعليه بفعلها بحسب ما يمكن من الاغتسال المعتاد فيكون فعلها بعد طلوع الشمس فعلا في الوقت الذي أمر الله بالصلاة فيه والله اعلم *

(٤٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل سافر مع رفقة وهو إمامهم ثم احتلم في يوم شديد البرد وخاف على نفسه ان يقتله البرد تيمم وصلى بهم فهل يجب عليه اعادة وعلى من صلى خلفه ام لا *
﴿الجواب﴾ هذه المسئلة هي ثلاث مسائل (الاولى) ان تيممه جائز وصلاته جائزة ولا

ولا غسل عليه والخال هذه وهذا متفق عليه بين الأئمة وقد جاء في ذلك حديث في السنن عن عمرو بن العاص أنه فعل ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى باصحابه بالتيمم في السفر وأن ذلك ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم وكذلك هذا معروف عن ابن عباس (الثانية) أنه هل يؤم المتوضئين فالجمهور على أنه يؤمهم كما أمهم عمرو بن العاص وابن عباس وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد وأصح القولين في مذهب أبي حنيفة—ومذهب محمد أنه لا يؤمهم (الثالثة) في الإعادة—فالأموم لا إعادة عليه بالاتفاق مع صحة صلاته. وأما الإمام أو غيره إذا صلى بالتيمم تخشية البرد فقيل يعيد مطلقا كقول الشافعي. وقيل يعيد في الحضر فقط دون السفر كقول له ورواية عن أحمد. وقيل لا يعيد مطلقا كقول مالك وأحمد في الرواية الأخرى. وهذا هو الصحيح لأنه قل ما قدر عليه فلا إعادة عليه ولهذا لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم عمرو بن العاص بإعادة ولم يثبت فيه دليل شرعي يفرق بين الأعذار المعتادة وغير المعتادة والله أعلم *

(٤٥) * مسألة * في جماع الحائض يجوز أم لا *

* الجواب * وطء الحائض لا يجوز باتفاق الأئمة كما حرم الله ذلك ورسوله صلى الله عليه وسلم فإن وطئها وكانت حائضا في الكفارة عليه نزاع مشهور وفي غسلها من الجنابة دون الحيض نزاع بين العلماء ووطء النفساء كوطء الحيض حرام باتفاق الأئمة لكن له أن يستمتع من الحائض والنفساء بما فوق الأزار وسواء استمتع منها بقرنه أو بيده أو برجله فلو وطئها في بطنها واستمنى جاز ولو استمتع بفخذها في جوازه نزاع بين العلماء والله أعلم *

(٤٦) * مسألة * في رجل اشترى جارية ثم بعد يومين أو ثلاثة وطئها قبل أن تحيض ثم باعها بعد عشرة أيام فهل يجوز للسيد الثاني أن يطأها قبل أن تحيض *

* الجواب * لم يكن يحل له وطؤها قبل أن يستبرئها باتفاق الأئمة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ بحيضة وكذلك المشتري الثاني لا يجوز له وطؤها قبل أن تحيض عنده باتفاق الأئمة بل لا يجوز في أحد قولي العلماء أن يبيعها الواطئ حتى يستبرئها—وهل عليه استبراء وعلى المشتري استبراء أو استبرأ أن يكفيهما استبراء واحد على قولين والله أعلم *

(٤٧) * مسألة * في امرأة حامله رأت شيئا شبه الحيض والدم مواظبها وذكر القوابل أن

المرأة تفطر لاجل منفعة الجنين ولم يكن بالمرأة ألم فهل يجوز لها الفطام لا *
 الجواب ان كانت الحامل تخاف على جنينها فانها تفطر وتقضي عن كل يوم يوما
 وتطمع عن كل يوم مسكينا رطلا من خبز بأدمه والله أعلم *

(٤٨) *مسئلة* في رجل يأتي زوجته في دبرها احلال هو أم حرام *

الجواب وطء المرأة في دبرها حرام بالكتاب والسنة وقول جماهير السلف والخلف
 بل هو الاوطية الصغرى وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله لا يستحي من
 الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن وقد قال تعالى (نساؤكم حرث لكم فأناتوا حرثكم أنى شئتم)
 والحرث هو موضع الولد فان الحرث هو محل الفرس والزرع وكانت اليهود تقول اذا أتى
 الرجل امرأته في قبلها من دبرها جاء الولد أحول نأزل الله هذه الآية وأباح للرجل ان يأتي
 امرأته من جميع جهاتها لكن في الفرج خاصة ومتى وطئها في الدبر وطأوعته عزرا جميعا
 فان لم يتهما^(١) والا فرق بينهما كما يفرق بين الفاجر ومن يفجر به والله أعلم *

(٤٩) *مسئلة* فيما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الحيض للجارية البكر
 ثلاثة أيام وليالين وأكثره خمسة عشر هل هو صحيح وما تأويله على مذهب الشافعي وأحمد
 الجواب اما نقل هذا الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو باطل بل هو كذب
 موضوع باتفاق علماء الحديث ولكن هو مشهور عن أبي الخلد عن أنس وقد تكلم في أبي
 الخلد. وأما الذين يقولون أكثر الحيض خمسة عشر كما يقوله الشافعي وأحمد ويقولون أقله يوم
 كما يقوله الشافعي وأحمد أو لاحد له كما يقوله مالك فهم يقولون لم يثبت عن النبي صلى الله عليه
 وسلم ولا عن أصحابه في هذا شيء والمرجع في ذلك الى المادة كما قلنا والله سبحانه أعلم *

(٥٠) *مسئلة* في امرأة مسنة لم تبلغ سن الاياس وكانت عادت ان تحيض فشربت دواء
 فانقطع دمها واستمر انقطاعه نحو خمس سنين ثم طلقها زوجها وهي على هذه الحالة فهل تكون
 عدتها من حين الطلاق بالشهور أو تربص حتى تبلغ سن الاياس *

الجواب ان كانت تعلم ان الدم لا يأتي فيما بعد بحال فعدتها ثلاثة أشهر. وان كان
 يمكن ان يعود الدم ويمكن ان لا يعود فانها تربص سنة ثم تزوج كما قضى عمر بن الخطاب

(١) كذا بالاصل والصواب فان انتها أو حذف والا كما هو ظاهر كتبه مصححه

رضى الله عنه في المرأة يرتفع حيضها لا تدري ما رفته تترى سنة وهذا مذهب الجمهور كمالك وأحمد والشافعي في قول. ومن قال أنها تنتظر حتى تدخل في سن الآيسات فهذا القول ضعيف جدا مع ما فيه من الضرر الذي لا تأتي الشريعة بمثله وتمنع من النكاح وقت حاجتها اليه ويؤذن لها فيه حين لا تحتاج اليه والله أعلم *

(٥١) * مسألة * في المرأة إذا انقطع حيضها هل يجوز لزوجها أن يطأها قبل أن تغتسل
* الجواب * أما المرأة الحائض إذا انقطع دمها فلا يطؤها زوجها حتى تغتسل إن كانت قادرة على الاغتسال ولا تيمم كما هو مذهب جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد وهذا معنى ما يروى عن الصحابة حيث روي عن بضعة عشر من الصحابة منهم الخلفاء أنهم قالوا في الممتدة هو أحق بها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة والقرآن يدل على ذلك قال الله تعالى (ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله) قال مجاهد حتى يطهرن حتى ينقطع الدم فإذا تطهرن اغتسلن بالماء وهو كما قال مجاهد وإنما ذكر الله غائبتين علي قراءة الجده هو لأن قوله حتى يطهرن غاية التحريم الحاصل بالحيض وهو تحريم لا يزول بالاغتسال ولا غيره فهذا التحريم يزول بانقطاع ثم يبقى الوطء بمد ذلك جائزا بشرط الاغتسال لا يبقى محرما على الإطلاق ولهذا قال فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله * وهذا كقوله فإن طلقها فلا تجل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فنكاح الزوج الثاني غاية التحريم الحاصل بالثلاث. فإذا نكحت زوجا غيره بني ثانيا زال ذلك التحريم لكن صارت في عصمة الثاني غفرت لأجل حقه لا لأجل الطلاق الثلاث فإذا طلقها جاز للزوج الأول أن يتزوجها. وقد قال بعض أهل الظاهر المراد بقوله فإذا تطهرن أي غسلن فروجهن وليس بشيء لأنه قد قال (وان كنتم جنبا فاطهروا) فالتطهر في كتاب الله هو الاغتسال. وأما قوله (إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) فهذا يدخل فيه المغتسل والمتوضئ والمستنجي لكن التطهر المعروف بالحيض كالتطهر المعروف بالجناية والمراد به الاغتسال. وأبو حنيفة رحمه الله يقول إذا اغتسلت أو مضى عليها وقت الصلاة أو انقطع الدم وقول الجمهور الصواب كما تقدم والله أعلم *

(٥٢) * مسألة * في قوله صلى الله عليه وسلم أفضل الأعمال عند الله الصلاة لوقتها فهل هو الأول أو الثاني *

﴿الجواب﴾ الوقت يوم أول الوقت وآخره والله يقبلها في جميع الوقت لكن أوله أفضل من آخره إلا حيث استثناء الشارع كالظهر في شدة الحر وكالمساء إذا لم يشق على المأمومين والله أعلم *

(٥٣) ﴿مسئلة﴾ فيمن قال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال غربوا ولا تشرقوا ومنهم من قال شرقوا ولا تغربوا *

﴿الجواب﴾ الحديثان كذب ولكن في الصحيح عنه انه قال لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ولكن شرقوا أو غربوا. وفي السنن عنه انه قال ما بين المشرق والمغرب قبلة وهذا خطاب منه لاهل المدينة ومن جرى مجراهم كأهل الشام والجزيرة والعراق. وأما مصر فقبلتهم بين المشرق والجنوب من مطلع الشمس في الشتاء والله أعلم *

(٥٤) ﴿مسئلة﴾ في قوله صلى الله عليه وسلم أسفروا بالفجر فانه اعظم للاجر *

﴿الجواب﴾ اما قوله صلى الله عليه وسلم أسفروا بالفجر فانه اعظم للاجر فانه حديث صحيح اكن قد استفاد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان ينلس بالفجر حتى كان تنصرف نساء المؤمنات متلفعات بمروطهن ما يعرفن أحد من الغلس فلهذا فسروا ذلك الحديث بوجهين (أحدهما) انه أراد الاسفار بالخروج منها أي أطيلوا القراءة حتى تخرجوا منها مسافرين فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيها بالستين آية الى مائة آية نحو نصف حزب (والوجه الثاني) انه اراد ان يبين الفجر ويظهر فلا يصلي مع غلبة الظن فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد التبين الا يوم مزدلفة فانه قدمها ذلك اليوم على عادته والله أعلم *

(٥٥) ﴿مسئلة﴾ في الاذان . هل هو فرض ام سنة . وهل يستحب الترجيع ام لا . وهل التكبير أربع او اثنان كمالك . وهل الإقامة شفع او فرد . وهل يقول قد قامت الصلاة مرة أو مرتين *

﴿الجواب﴾ الصحيح ان الاذان فرض على الكفاية فليس لاهل مدينة ولا قرية ان يدعوا الاذان والإقامة وهذا هو المشهور من مذهب أحمد وغيره . وقد اطلق طوائف من العلماء أنه سنة ثم من هؤلاء من يقول انه اذا اتفق أهل بلد على تركه قوتلوا والنزاع مع هؤلاء قريب من النزاع اللفظي فان كثيرا من العلماء يطلق القول بالسنة على ما يذم تاركه شرعا

ويعاقب تاركه شرعاً فالنزاع بين هذا وبين من يقول انه واجب نزاع لفظي ولهذا نظائر متعددة
واما من زعم ان قوله انه فدية^(١) لا اثم على تاركه ولا عقوبة فهذا القول خطأ فان الاذان هو
شمار دار الاسلام الذي ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يملأ استجلال أهل
الدار بتركه فكان يصلي الصبح ثم ينظر فان سمع مؤذناً لم يُفِرْ والا أغار. وفي السنن لابي داود
والنسائي عن أبي الدرداء قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من ثلاثة في
قرية لا يؤذن ولا يقام فيهم الصلاة الا استحوذ عليهم الشيطان فمليك بالجماعة فان الذنب
ياكل الشاة القاصية. وقد قال تعالى (استحوذ عليهم الشيطان فأنساهم ذكر الله أولئك حزب
الشيطان الا ان حزب الشيطان هم الخاسرون) * واما الترجيع وتركه وتثنية التكبير وتريعه
وتثنية الاقامة وافرادها فقد ثبت في صحيح مسلم والسنن حديث ابي مخذورة الذي علمه النبي
صلى الله عليه وسلم الاذان عام فتح مكة وكان الاذان فيه وفي ولده بمكة ثبت انه علمه الاذان
والاقامة وفيه الترجيع. وروى في حديثه التكبير مرتين كما في صحيح مسلم. وروى اربما كما في
سنن أبي داود وغيره. وفي حديثه انه علمه الاقامة شفعا. وثبت في الصحيح عن أنس بن مالك
قال لما كثر الناس قال ذكروا ان يعلوا وقت الصلاة بشيء يعرفونه فذكروا ان يوروا نارا
أو يضربوا ناقوسا فامر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة. وفي رواية للبخاري الا الاقامة. وفي
سنن أبي داود وغيره ان عبد الله بن زيد لما أُرِيَ الاذان وأمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يلقيه
على بلال فألقاه عليه وفيه التكبير اربما بلا ترجيع. واذا كان كذلك فالصواب مذهب اهل
الحديث ومن وافقهم وهو تسويغ كل ما ثبت في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يكرهون
شيئاً من ذلك اذ تنوع صفة الاذان والاقامة كتنوع صفة القراءات والتشهادات ونحو ذلك
وليس لاحد ان يكره ما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لامته * واما من بلغ به الحال الى
الاختلاف والتفرق حتى يوالى ويمادى ويقا تل على مثل هذا ونحوه مما سوغه الله تعالى كما
يفعله بعض أهل المشرق فهؤلاء من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاء. وكذلك ما يقوله بعض الأئمة
ولا أحب تسميته من كراهة بعضهم للترجيع وظنهم ان أبا مخذورة غلط في نقله وانه كرره
ليحفظه ومن كراهة من خالفهم لشفع الاقامة مع انهم يختارون اذان أبي مخذورة — هؤلاء

(١) كذا بالاصل ولعل الصواب وأما من زعم انه سنة لا اثم الخ كتبه مصححه

يختارون اقامته ويكرهون اذانه. وهؤلاء يختارون اذانه ويكرهون اقامته فكلاهما قولان متقابلان. والوسط انه لا يكره لا هذا ولا هذا وان كان احمد وغيره من ائمة الحديث يختارون اذان بلال واقامته لمداهمته على ذلك بخضرتة فهذا كما يختار بعض القراءات والشهادات ونحو ذلك * ومن تمام السنة في مثل هذا ان يفعل هذا تارة وهذا تارة وهذا في مكان وهذا في مكان لان هجر ما ورد به السنة وملازمة غيره قد يفضى الى ان يجعل السنة بدعة والمستحب واجبا ويفضى ذلك الى التفرق والاختلاف اذا فعل آخرون الوجه الآخر فيجب على المسلم ان يراعى القواعد الكلية التي فيها الاعتصام بالسنة والجماعة لا سيما في مثل صلاة الجماعة واصح الناس طريقة في ذلك هم علماء الحديث الذين عرفوا السنة واتبعوها اذ من ائمة الفقه من اعتمد في ذلك على احاديث ضعيفة. ومنهم من كان عمدته العمل الذي وجدته ببلده وجعل ذلك السنة دون ما خالفه مع العلم بان النبي صلى الله عليه وسلم قد وسع في ذلك وكل سنة وربما جعل بعضهم اذان بلال واقامته ما وجدته في بلده إما بالكوفة وإما بالشام وإما بالمدينة وبلال لم يؤذن بعد النبي صلى الله عليه وسلم الا قليلا وانما اذن بالمدينة سعد القرظ مؤذن أهل قباء * والترجيح في الاذان اختيار مالك والشافعي لكن مالك يرى التكبير مرتين والشافعي يراه اربعا وتركه اختيار أبي حنيفة. واما أحمد فعنده كلاهما سنة وتركه أحب اليه لانه اذان بلال * والاقامة يختار افرادها مالك والشافعي وأحمد وهو مع ذلك يقول ان تثبتها سنة - والثلاثة أبو حنيفة والشافعي وأحمد يختارون تكرير لفظ الاقامة دون مالك والله أعلم *

(٥٦) * مسألة هل التبليغ وراء الامام كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو في شيء من زمن الخلفاء الراشدين فان لم يكن فعلى الأمن من اخلاص شيء من متابعة الامام والطائفة المشروعة واتصال الصفوف والاستماع للامام من وراءه ان وقع خلل مما ذكر هل يطلق على قاعله البدعة وهل ذهب أحد من علماء المسلمين الى بطلان صلاته بذلك وما حكم من اعتقد ذلك قرينة فعله او لم يفعله بعد التعريف *

* الجواب لم يكن التبليغ والتكبير ورفع الصوت بالتحميد والتسليم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا على عهد خلفائه ولا بعد ذلك بزمان طويل الا مرتين مرة صرح النبي صلى الله عليه وسلم عن فرس ركبته فصلى في بيته قاعدا فبلغ أبو بكر عنه التكبير كذا رواه

مسلم في صحيحه ومرة أخرى في مرض موته بلغ عنه أبو بكر وهذا مشهور مع ان ظاهر مذهب الامام احمد ان هذه الصلاة كان أبو بكر مؤتما فيها بالنبي صلى الله عليه وسلم وكان اماماً للناس فيكون تبليغ ابى بكر اماماً للناس وان كان مؤتما بالنبي صلى الله عليه وسلم وهكذا قالت عائشة رضي الله عنها كان الناس يأتون بابى بكر وأبو بكر يأتهم بالنبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر أحد من العلماء تبليغا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا هاتين المرتين لرضه والعلما المنصفون لدا احتاجوا ان يستدلوا على جواز التبليغ لحاجة لم يكن عندهم سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا هذا وهذا يعلمه علما يقينيا من له خبرة بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم * ولا خلاف بين العلماء ان هذا التبليغ لغير حاجة ليس بمستحب بل صرح كثير منهم انه مكروه. ومنهم من قال تبطل صلاة فاعله وهذا موجود في مذهب مالك وأحمد وغيره. وأما الحاجة ابعد المأموم او لضعف الامام وغير ذلك فقد اختلفوا فيه في هذه والمعروف عند أصحاب احمد انه جائز في هذا الحال وهو أصح قولى اصحاب مالك وبلننى ان احمد توقف في ذلك وحيث جاز ولم يبطل فيشترط ان لا يخل بشيء من واجبات الصلاة. فاما ان كان المبلغ لا يطئن بطلت صلاته عند عامة العلماء كما دلت عليه السنة وان كان أيضا يسبق الامام بطلت صلاته في ظاهر مذهب احمد وهو الذى دلت عليه السنة واقوال الصحابة وان كان يخل بالذكر المفعول في الركوع والسجود ولتسبيح ونحوه فنى بطلان الصلاة خلاف. وظاهر مذهب أحمد انها تبطل ولا ريب ان التبليغ لغير حاجة بدعة ومن اعتقده قرينة مطلقة فلا ريب أنه إما جاهل واما معاند والا فجميع العلماء من الطوائف قد ذكروا ذلك في كتبهم حتى في المختصرات - قالوا ولا يجهر بشيء من التكبير الا ان يكون اماما ومن اصر على اعتقاد كونه قرينة فانه يعزر على ذلك لمخالفته الاجماع هذا أقل أحواله والله أعلم *

(٥٧) * مسألة * في الحرة اذا انقلبت خلا ولم يعلم بقلبها هل له ان يأكلها او يبيعها او اذا علم انها انقلبت هل يأكل منها أو يبيعها *

* الجواب * اما التخليل ففيه نزاع قيل يجوز تحليلها كما يحكى عن أبى حنيفة وقيل لا يجوز لكن اذا خللت طهرت كما يحكى عن مالك وقيل يجوز ينقلها من الشمس الى الظل وكشف الغطاء عنها ونحو ذلك دون ان يلقى فيها شيء كما هو وجه في مذهب الشافعي وأحمد. وقيل

لا يجوز بحال كما يقوله من يقوله من أصحاب الشافعي وأحمد وهذا هو الصحيح فإنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن خمر ليتاني فأمر بارتاقها فقليل له أنهم قراء فقال سيفنيهم الله من فضله فلما أمر بارتاقها ونهى عن تخليلها وجبت طاعته فيما أمر به ونهى عنه فيجب أن تراق الخمر ولا تخلل - هذا مع كونهم كانوا يتامى ومع كون تلك الخمر كانت متخذة قبل التحريم فلم يكونوا عصاة . فإن قيل هذا منسوخ لانه كان في أول الاسلام فأمروا بذلك كما أمروا بكسر الآنية وشق الظروف ليمتنعوا عنها قيل هذا غلط من وجوه (احدها) ان أمر الله ورسوله لا ينسخ الا بأمر الله ورسوله ولم يرد بهذا نص بنسخه (الثاني) ان الخلفاء الراشدين بعد موته عملوا بهذا كما ثبت عن عمر بن الخطاب انه قال لا تأكلوا خل خمر الا خمرأ بدأ الله بفسادها ولا جناح على مسلم ان يشتري من خل أهل الذمة فهذا أمر ينهى عن خل الخمر التي قصد افسادها ويأذن فيما بدأ الله بفسادها ويرخص في اشتراء خل الخمر من أهل الكتاب لانهم لا يفسدون خمرهم وانما يتخلل بغير اختيارهم وفي قول عمر حجة على جميع الافوال (الوجه الثالث) ان يقال الصحابة كانوا اطوع الناس لله ورسوله ولهذا لما حرم عليهم الخمر أراقوها فاذا كانوا مع هذا قد نهوا عن تخليلها وأمروا بارتاقها فن - بعدهم من القرون اولى منهم بذلك فانهم اقل طاعة لله ورسوله منهم . يبين ذلك ان عمر بن الخطاب غلظ على الناس العقوبة في شرب الخمر حتى كان ينفي فيها لان أهل زمانه كانوا أقل اجتناباً لها من الصحابة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف يكون زمان ليس فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عمر بن الخطاب رضى الله عنه لا ريب ان اهل أقل اجتناباً للمحارم فكيف تسد الذريعة عن أولئك المتقين وتفتح لغيرهم وهم اقل تقوى منهم . واما ما يروى خير خلكم خل خمركم فهذا الكلام لم يقله النبي صلى الله عليه وسلم ومن نقله عنه فقد أخطأ ولكن هو كلام صحيح فان خل الخمر لا يكون فيها ماء ولكن المراد به الذي بدأ الله بقلبه وأيضاً فكل خمر يعمل من العنب بلا ماء فهو مثل خل الخمر . وقد وصف العلماء عمل الخل انه يوضع اولاً في العنب شئ يحمضه حتى لا يستحيل اولاً خمرأ ولهذا تنازعوا في خمر الخلال هل يجب ارتاقها على قولين في مذهب احمد وغيره اظهرهما وجوب ارتاقها كغيرها فانه ليس في الشريعة خمر محترمة ولو كان شئ من الخمر حرمة لكانت لخمير التي اشترت لم قبل التحريم وذلك

ان الله أمر باجتنب الخمر فلا يجوز افسادها ولا يكون في بيت مسلم خمر اصلا وانما وقعت
الشبهة في التخليل لان بعض العلماء اعتقد ان التخليل اصلاح لها كدباغ الجلد النجس
وبعضهم قال اقتناؤها لا يجوز لا لتخليل ولا غيره لكن اذا صارت خلا فكيف تكون
نجسة وبعضهم قال اذا ألتى فيها شيء تنجس اولاً ثم تنجست به ثانياً بخلاف ما اذا لم يلق فيها
شيء فانه لا يوجب التنجيس - واما اهل القول بالرجح فقالوا قصد التخليل هو المخلل لتخليها هو الموجب
لتنجيسها فانه قد نهى عن اقتنائها وأمر بارتقاها فاذا قصد التخليل كان قد فعل محرماً وغاية ما
يكون تخليها كتذكية الحيوان والمين اذا كانت محرمة لم تصر محلة بالفعل المنهى عنه لان
المعصية لا تكون سبباً للنعمة والرحمة ولهذا لما كان الحيوان محرماً قبل التذكية ولا يباح الا
بالتذكية فلو ذكاه تذكية محرمة مثل ان يذكيه في غير الحلق واللابة مع قدرته عليه ولا يقصد
ذكاهه أو يأمر وثنياً أو مجوسياً بتذكيته ونحو ذلك لم يبيع. وكذلك الصيد اذا قتله المحرم لم يصير
ذكياً فالعين الواحدة تكون طاهرة حلالاً في حال وتكون حراماً نجسة في حال تارة باعتبار
الفاسد كالفارق بين السكابي ولوثنى وتارة باعتبار الفاعل كالذوق بين الذبيحة بالمحدد وغيره
وتارة باعتبار المحل وغيره كالفرق بين المنق وغيره وتارة باعتبار قصد الفاعل كالفرق بين ما قصد
تذكيته وما قصد قتله حتى انه عند مالك والشافعي وأحمد اذا ذكى الحلال صيداً يبيع للحلال
دون المحرم فيكون حلالاً طاهراً في حق هذا حراماً نجساً في حق هذا وانتقال الخمر الى الخن
من هذا النوع مثل ما كان ذلك محظوراً فاذا قصده الانسان لم يصير الخن به حلالاً ولا
طاهراً كما لم يصير لحم الحيوان حلالاً طاهراً بتذكية غير شرعية * وما ذكرناه عن عمر بن الخطاب
هو الذي يعتمد عليه في هذه المسئلة أنه متى علم ان صاحبها قد قصد تخليلها لم تشتتر منه واذا
لم يعلم ذلك جاز اشتراؤها منه لان العادة ان صاحب الخمر لا يرضى ان يخللها والله أعلم *

(٥٨) * مسئلة * في الضحايا هل يجوز ذبحها في المسجد وهل تفصل الموقف وتدفن الاجنة
فيها وهل يجوز تغيير وقفها عن غير منفعة تعود عليها وهل يجوز الاستنجاء في المسجد والفعل
واذا لم يجز فاجزاء من يفعله ولا يأتمر بأمر الله ولا ينتهى عما نهى عنه وان افتاه عالم سبه وهل
يجب على ولي الامر زجره ومنعه واعادة الوقف الى ما كان عليه *

* الجواب * لا يجوز ان يذبح في المسجد لاضحايها ولا غيرها كيف والمجزرة المعدة للذبح

قد كره الصلاة فيها اما كراهية تحريم واما كراهية تنزيه فكيف يجمل المسجد مشابها للمجزرة وفي ذلك من تلويث الدم للمسجد ما يجب تنزيهه وكذلك لا يجوز ان يدفن في المسجد ميت لا صغير ولا كبير ولا جنين ولا غيره فان المساجد لا يجوز تشبيهها بالمقابر * وأما تغيير الوقف لغير مصلحة فلا يجوز ولا يجوز الاستنجاء فيها واما الوضوء ففي كراهته في المسجد نزاع بين العلماء والأرجح انه لا يكره الا ان يحصل معه امتحاط او بصاق في المسجد فان البصاق في المسجـد خطية وكفارتها دفنها فكيف بالمخاط — ومن لم يأتمر بما أمره الله به وينته عما نهى الله عنه بل يردّ على الأمرين بالمعروف والناهين عن المنكر فانه يماقب المقوبة الشرعية التي توجب له ولا مثاله اداء الواجبات وترك المحرمات — ولا تفصل الموتى في المسجد واذا أحدث في المسجد ما يضر بالمصلين ازيل ما يضرهم وعمل ما يصلحهم إما اعادته الى الصفة الاولى أو اصلح والله أعلم *

(٥٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل يؤم بالناس وبعد تكبيرة الاحرام يجهر بالتعوذ ثم يسمى ويقرأ ويفعل ذلك في كل الصلاة *

﴿الجواب﴾ اذا فعل ذلك احيانا لتعليم ونحوه فلا بأس بذلك كما كان عمر بن الخطاب يجهر بدعاء الاستفتاح مدة وكما كان ابن عمر وأبو هريرة يجهران بالاستعاذة احيانا — واما المداومة على الجهر بذلك فبدعة مخالفة لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين فانهم لم يكونوا يجهرون بذلك دائما بل لم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه جهر بالاستعاذة والله أعلم *

(٦٠) ﴿مسئلة﴾ في استفتاح الصلاة هل هو واجب او مستحب وما قول العلماء في ذلك *

﴿الجواب﴾ الاستفتاح عقب التكبير مسنون عند جمهور الأئمة كابي حنيفة والشافعي وأحمد كما ثبت ذلك في الاحاديث الصحيحة مثل حديث أبي هريرة المتفق عليه في الصحيحين قال قلت يا رسول الله رأيت سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول قال أقول اللهم باعد بيني وذكر دعاء فين أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسكت بين التكبير والقراءة سكوتا يدعو فيه وقد جاء في صفته انواع وغالبها في قيام الليل — فمن استفتح بقوله سبحانه اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك فقد احسن فانه قد ثبت في صحيح مسلم أن عمر كان يجهر في الصلاة المكتوبة بذلك — وقد روى ذلك في السنن مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم

ومن استفتح بقوله وجهت وجهي الى آخره فقد أحسن فانه قد ثبت في صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يستفتح به—وروي ان ذلك كان في الفرض—وروي انه في قيام الليل ومن جمع بينهما فاستفتح بسبحانك اللهم وبحمدك الى آخره وبوجهت وجهي فقد أحسن وقد روي في ذلك حديث مرفوع—والاول اختيار أبي حنيفة وأحمد—والثاني اختيار الشافعي والثالث اختيار طائفة من أصحاب أبي حنيفة ومن أصحاب أحمد وكل ذلك حسن بمنزلة أنواع الشهادات وبمنزلة القراءات السبع التي يقرأ الانسان منها بما اختارها—واما كونه واجبا فذهب الجمهور انه مستحب وليس بواجب وهو قول أبي حنيفة والشافعي وهو المشهور عن أحمد وفي مذهبه قول آخر يذكره بعضهم رواية عنه ان الاستفتاح واجب والله أعلم *

(٦١) * مسألة * عن نعيم المجمر قال كنت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم الكتاب حتى بلغ ولا الضالين قال آمين وقال الناس آمين ويقول كلما سجد الله أكبر فلما سلم قال والذي نفسي بيده اني لاشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم وكان المعتز ابن سليمان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم قبل فاتحة الكتاب ويمدها ويقول ما آلو أن اقتدى بصلاة أبي وقال أبي ما آلو ان اقتدى بصلاة انس وقال انس ما آلو ان اقتدى بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم فهذا حديث ثابت في الجهر بها * ذكر الحاكم أبو عبد الله ان رواة هذا الحديث عن آخرهم ثقات فهل يحمل ما قاله انس وهو صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعثمان فلم أسمع أحدا منهم يذكر بسم الله الرحمن الرحيم على عدم السماع—وما التحقيق في هذه المسئلة والصواب *

* الجواب * الحمد لله رب العالمين * اما حديث انس في نفي الجهر فهو صريح لا يحتمل هذا التأويل فانه قد رواه مسلم في صحيحه فقال فيه صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها وهذا النفي لا يجوز الا مع العلم بذلك لا يجوز بمجرد كونه لم يسمع مع امكان الجهر بلا سماع واللفظ الآخر الذي في صحيح مسلم صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحدا منهم يجهر او قال يصلي بيسم الله الرحمن الرحيم فهذا نفي فيه السماع ولو لم يرو الا هذا اللفظ لم يجوز تأويله بأن النبي صلى الله

عليه وسلم كان يقرأ جهرًا ولا يسمع أنس لوجوه (إحدها) أن أنسا إنما روى هذا ليبين لهم ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله إذا لا غرض للناس في معرفة كون أنس سمع أولم يسمع إلا ليستدلوا بعدم سماعه على عدم المسوع فلو لم يكن ما ذكره دليلًا على نفي ذلك لم يكن أنس يروى شيئًا لا فائدة لهم فيه ولا كانوا يروون مثل هذا الذي لا يفيد (الثاني) أن مثل هذا اللفظ صار دالًا في العرف على عدم ما لم يدرك فإذا قال ما سمعنا أو ما رأينا لما شأنه أن يسمعه ويراه كان مقصوده بذلك نفي وجوده وذكر نفي الإدراك دليلًا على ذلك ومعلوم أنه دليل فيما جرت العادة بأدراكه — وهذا يظهر بالوجه الثالث وهو أن أنسا كان يخدم النبي صلى الله عليه وسلم من حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة إلى أن مات وكان يدخل على نسائه قبل الحجاب ويصعبه حضرا وسفرا وكان حين حج النبي صلى الله عليه وسلم تحت ناقته يسيل عليه لعابها فيمكن مع هذا القرب الخاص والصحة الطويلة أن لا يسمع النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بها مع كونه يجهر بها ما لم يعلم بالضرورة بطلانه في العادة ثم إنه صحب أبا بكر وعمر وعثمان وتولى لابي بكر وعمر ولايات — ولا كان يمكن مع طول مدتهم أنهم كانوا يجهرون وهو لا يسمع ذلك فتبين أن هذا تحريف لا تأويل لو لم يرو الا هذا اللفظ فكيف والآخر صريح في نفي الذكر بها وهو يفضل هذه الرواية الاخرى وكلتا الروايتين ينفي تأويل من تأويل قوله يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين انه اراد السورة فان قوله يفتتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكر بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها صريح انه في قصد الافتتاح بالآية لا بسورة الفاتحة التي أولها بسم الله الرحمن الرحيم اذ لو كان مقصوده ذلك لتناقض حديثاه — وأيضا فان افتتاح الصلاة بالفاتحة قبل السورة وهو من العلم الظاهر العام الذي يعرفه الخاص والعلم كما يعلمون ان الركوع قبل السجود — وجميع الأئمة غير النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان يفعلون هذا ليس في نقل مثل هذا فائدة ولا هذا مما يحتاج فيه الى نقل أنس وهم قد سألوه عن ذلك وليس هذا مما يسأل عنه وجميع الأئمة من أمراء الامصار والجيوش وخلفاء بني أمية وبني الزبير وغيرهم ممن أدركه أنس كانوا يفتتحون بالفاتحة ولم يشته هذا على أحد ولا شك فكيف يظن ان أنسا قصد تريفهم بهذا وانهم سألوه عنه وانما مثل ذلك مثل ان يقال فكانوا يصلون الظهر أربعاً والعصر أربعاً والمغرب

ثلاثاً أو يقول فكانوا يجهرون في المشايين والفجر ويخافتون في صلاتي الظهرين أو يقول فكانوا يجهرون في الأوليين دون الأخيرتين—ومثل حديث أنس حديث عائشة النبي في الصحيح أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين إلى آخره—وقد روى يفتح الصلاة^(١) بالحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين وهذا صريح في إرادة الآية لكن مع هذا ليس في حديث أنس نفى لقراءتها سرا لأنه روى فكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم وهذا إنما نفى هنا الجهر—وأما اللفظ الآخر لا يذكرون فهو إنما ينفي ما يمكنه العلم بانتفائه وذلك موجود في الجهر فإنه إذا لم يسمع مع القرب علم أنهم لم يجهروا—وأما كون الإمام لم يقرأها فهذا لا يمكن إدراكه إلا إذا لم يكن له بين التكبير والقراءة سكتة يمكن فيها القراءة سرا ولهذا استدل بحديث أنس على عدم القراءة من لم يرها سكوتاً كمالك وغيره لكن قد ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة أنه قال يا رسول الله أرايت سكوتك بين التكبير والقراءة ماذا تقول قال أقول كذا وكذا إلى آخره—وفي السنن من حديث عمران وأبي وغيرهما أنه كان يسكت قبل القراءة وفيها أنه كان يستعيد وإذا كان له سكوت لم يمكن أنساً أن ينفي قراءتها في ذلك السكوت فيكون نفياً للذكر وإخباره بفتح القراءة بها إنما هو في الجهر وكما أن الإمساك عن الجهر مع الذكر سرا يسمى سكوتاً كما في حديث أبي هريرة فيصالح أن يقال لم يقرأها ولم يذكرها أي جهرها فإن لفظ السكوت ولفظ نفى الذكر والقراءة مدلولهما هنا واحد—ويؤيد هذا حديث عبد الله بن مغفل الذي في السنن أنه سمع ابنه يجهر بها فانكر عليه وقال يا بني إياك والحدث وذكر أنه صلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم يكونوا يجهرون بها فهذا مطابق لحديث أنس وحديث عائشة اللذين في الصحيح—وأيضاً فمن المعلوم أن الجهر بها مما تتوافر المهم والدواعي على تفضله فلو كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بها كالجهر بسائر الفاتحة لم يكن في العادة ولا في الشرع ترك قل ذلك بل لو انفرد بنقل مثل هذا الواحد والاثنان لقطع بكذبهما إذا التواطؤ فيما تمنع العادة والشرع كتمانها كالتواطؤ على الكذب فيه—ويمثل هذا بكذب دعوى الرافضة في النص على علي في الخلافة وأمثال ذلك—وقد اتفق أهل المعرفة

(١) في نسخة بهامش الأصل القراءة

بالحديث على انه ليس بالجهر بها حديث صريح ولم يروا اهل السنن المشهورة كابن داود والترمذي والنسائي شيئاً من ذلك وانما يوجد الجهر بها صريحاً في احاديث موضوعية يرويها الثعلبي والماوردي وامثالهما في التفسير أو في بعض كتب الفقهاء الذين لا يميزون بين الموضوع وغيره بل يحتجون بمثل حديث الحمير^(١) وعجب من ذلك ان من افاضل الفقهاء من لم يميز في كتابه حديثاً الى البخاري الا حديثاً في البسمة وذلك الحديث ليس في البخاري ومن هذا مبلغ علمه في الحديث كيف يكون حاله في هذا الباب او يرويها من جمع هذا الباب كالدارقطني والخطيب وغيرها فانهم جمعوا ما روى واذا سئلوا عن صحتها قالوا بموجب علمهم كما قال الدارقطني لما دخل مصر وسئل ان يجمع احاديث الجهر بها فجمعها فقليل له هل فيها شيء صحيح فقال اما عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا واما عن الصحابة فنه صحيح ومنه ضعيف - وسئل ابو بكر الخطيب عن مثل ذلك فذكر حديثين حديث معاوية لما صلى بالمدينة - وقد رواه الشافعي رضي الله عنه قال حدثنا عبد المجيد عن ابن جريج قال اخبرني عبد الله بن عثمان بن خثيم ان ابا بكر بن حفص بن عمر اخبره ان انس بن مالك قال صلى معاوية بالمدينة فجهر فيها بام القرآن فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم لام القرآن ولم يقرأ بها للسورة التي بسمها ولم يكبر حين يهوى حتى قضى تلك الصلاة فلما سلم ناداه من سمع ذلك من المهاجرين من كل مكان يا معاوية اسرقت الصلاة ام نسيت فلما صلى بعد ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم للسورة التي بعد ام القرآن وكبر حين يهوى ساجداً - وقال الشافعي ابنا ابراهيم بن محمد قال حدثني ابن خثيم عن اسمعيل ابن عبيد بن رفاعه عن ابيه ان معاوية قدم المدينة فصلى بهم ولم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ولم يكبر اذا خفض واذا رفع فناداه المهاجرون حين سلم والانصار أي معاوية سرقت الصلاة وذكره - وقال الشافعي ابنا يحيى بن سليم عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن اسمعيل ابن عبيد بن رفاعه عن ابيه عن جده عن معاوية والمهاجرين والانصار بمثله أو مثل معناه لا يخالفه واحسب هذا الاسناد احفض من الاسناد الاول وهو في كتاب اسمعيل بن عبيد بن رفاعه عن ابيه عن جده عن معاوية - وذكر الخطيب انه اقوى ما يحتاج به وليس بحجة كما يأتي بيانه فاذا كان اهل المعرفة بالحديث متفقين على انه ليس في الجهر حديث صحيح ولا صريح فضلاً

(١) كذا بالاصل فليحذر

ان يكون فيها أخبار مستفيضة أو متواترة امتنع ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحجر بها كما
يمتنع ان يكون كان يحجر بالاستفتاح والتعوذ ثم لا ينقل * فان قيل هذا معارض بترك الجهر
بها فانه مما توافر الهمم والدواعي على نقله ثم هو مع ذلك ليس بمنقولا بالتواتر بل قد تنازع فيه
العلماء فكما^(١) ان ترك الجهر بتقدير ثبوته كان يداوم عليه ثم لم ينقل نقلا قاطما بل وقع فيه النزاع
قيل الجواب عن هذا من وجوه (احدها) ان الذي توافر الهمم والدواعي على نقله في العادة
ويجب نقله شرعا هو الامور الوجودية فأما الامور العدمية فلا خبر لها ولا ينقل منها الا ما
ظن وجوده او احتج الى معرفته فينقل للحاجة—ولهذا نقل ناقل اقتراض صلاة سادسة أو
زيادة على صوم رمضان او حجا غير حج البيت أو زيادة في القرآن أو زيادة في ركعات الصلاة
أو فرائض الزكاة ونحو ذلك لقطعنا بكذبه فان هذا لو كان لوجب نقله نقلا قاطما عادة وشرعا وان
عدم النقل لم ينقل نقلا قاطما عادة وشرعا بل يستدل بعدم نقله مع توافر الهمم والدواعي
في العادة والشرع على نقله أنه لم يكن وقد مثل الناس ذلك بما لو نقل ناقل أن الخطيب يوم الجمعة
سقط من المنبر ولم يصل الجمعة أو أن قوما اقتتلوا في المسجد بالسيوف فانه اذا نقل هذا الواحد
والاثنان والثلاثة دون بقية الناس علمنا كذبهم في ذلك لان هذا مما توافر الهمم والدواعي
على نقله في العادة وان كانوا لا ينقلون عدم الاقتتال ولا غيره من الامور العدمية يوضح ذلك
انهم لم ينقلوا الجهر بالاستفتاح والاستعاذة واستدل الامة على عدم جهره بذلك وان كان لم
ينقل نقلا عاما عدم الجهر بذلك بالطريق الذي يعلم عدم جهره بذلك يعلم عدم جهره بالبسملة وبهذا
يحصل الجواب عما يورده بعض المتكلمين على هذا الاصل وهو كون الامور التي توافر الهمم
والدواعي على نقلها تمتنع ترك نقلها فانهم عارضوا احاديث الجهر والقنوت والاذان والاقامة—
فاما الاذان والاقامة فقد نقل فعل هذا وهذا—واما القنوت فانه قنت تارة وترك تارة—وأما
الجهر فان الخبر عنه أمر وجودي ولم ينقل فيدخل في القاعدة (الوجه الثاني) ان الامور العدمية لما
احتيج الى نقلها نقلت فلما انقرض عصر الخلفاء الراشدين وصار بعض الأئمة يحجر بها كابن الزبير
ونحوه سأل بعض الناس بقايا الصحابة كانس فروى لهم أنس ترك الجهر بها واما مع وجود الخلفاء
فكانت السنة ظاهرة مشهورة ولم يكن في الخلفاء من يحجر بها فلم يحتج الى السؤال عن الامور

(١) قوله فكما ان الخ كذا في الاصل بدون ذكر المقابل ولعله حذفه كتحفاء بعلمه من المقام والله أعلم

العدمية حتى ينقل (الثالث) ان نفي الجهر قد تقل تقلا صحيحا يحاكي حديث أبي هريرة والجهر
 بهلم ينقل تقلا صحيحا يحاكي مع ان المادة والشرع يقتضى ان الامور الوجودية احق بالنقل
 الصحيح الصريح من الامور العدمية - وهذه الوجوه من تدبرها وكان عالما بالدلة القطعية قطع
 بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يجهر بها بل ومن لم يتدرب في معرفة الادلة القطعية من
 غيرها يقول أيضا اذا كان الجهر بها ليس فيه حديث صحيح صريح فكيف يمكن بعدهذا ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يجهر بها ولم ينقل الامة هذه السنة بل أهلوها وضيعوها وهل هذه
 الا بمثابة ان ينقل ناقل انه كان يجهر بالاستفتاح والاستعاذة كما كان فيهم من يجهر بالبسملة
 ومع هذا فنحن نعلم بالاضطرار ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يجهر بالاستفتاح والاستعاذة كما
 كان يجهر بالفاتحة كذلك نعلم بالاضطرار ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يجهر بالبسملة كما كان
 يجهر بالفاتحة ولكن يمكن انه كان يجهر بها احيانا او انه كان يجهر بها قديما ثم ترك ذلك كما روى
 أبو داود في مراسيله عن سعيد بن جبير ورواه الطبراني في معجمه عن ابن عباس ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يجهر بها بمكة فكان المشركون اذا سمعوا سبوا الرحمن قترك الجهر
 فما جهر بها حتى مات فهذا محتمل - واما الجهر العارض فنقل ما في الصحيح انه كان يجهر بالآية
 احيانا - ومثل جهر بعض الصحابة خلفه بقوله ربنا ولك الحمد هذا كثيرا طيبا مباركا فيه - ومثل
 جهر عمر بقوله سبحانك اللهم وبحمذك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك - ومثل جهر
 ابن عمر وأبي هريرة بالاستعاذة - ومثل جهر ابن عباس بالقراءة على الجنابة ليعلموا انها سنة
 * ويمكن أن يقال جهر من جهر بهامن الصحابة كان على هذا الوجه ليمروا ان قراءتها سنة لا لان
 الجهر بها سنة ومن تدبر عامة الآثار الثابتة في هذا الباب علم انها آية من كتاب الله وانهم
 قرؤوها لبيان ذلك لا لبيان كونها من الفاتحة وان الجهر بها سنة مثل ما ذكر ابن وهب في جامعه
 قال أخبرني رجال من أهل العلم عن ابن عباس وأبي هريرة وزيد بن أسلم وابن شهاب مثله
 بنفي هذا الحديث عن ابن عمر انه كان يفتح القراءة بسم الله الرحمن الرحيم - قال ابن شهاب
 يريد بذلك انها آية من القرآن فان الله أنزلها قال وكان أهل الفقه يفعلون ذلك فيما مضى
 من الزمان - وحديث ابن عمر معروف من حديث حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن
 عمر انه كان اذا صلى جهر بسم الله الرحمن الرحيم فاذا قال غير المقضوب عليهم ولا الضالين

قال بسم الله الرحمن الرحيم فهذا الذي ذكره ابن شهاب الزهري هو أعلم أهل زمانه بالسنة بين حقيقة الحال فإن الممثلة في الآثار في قراتها انما هي عن ابن عباس وأبي هريرة وابن عمر - وقد عرف حقيقة حال أبي هريرة في ذلك وكذلك غيره رضي الله عنهم أجمعين ولهذا كان العلماء بالحديث ممن يروي الجهر بها ليس معه حديث صريح لعلهم بان تلك أحاديث موضوعة مكذوبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يتمسك بلفظ محتمل مثل اعتمادهم على حديث نعيم الجهر عن أبي هريرة المتقدم - وقد رواه النسائي فإن المعارفين بالحديث يقولون انه عمدتهم في هذه المسئلة ولا حجة فيه فإن في صحيح مسلم عن أبي هريرة اظهر دلالة على نفي قراتها من دلالة هذا على الجهر بها فإن في صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يقول الله قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين نصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدني عبدي فاذا قال الرحمن الرحيم قال أنني على عبدي فاذا قال مالك يوم الدين قال مجدني عبدي او قال فوض الي عبدي فاذا قال اياك نعبد واياك نستعين قال فهذه الآية بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال فهؤلاء لعبدي ولعبدي ما سأل وقد روى عبد الله ابن زياد بن سليمان وهو كذاب انه قال في اوله فاذا قال بسم الله الرحمن الرحيم قال ذكرني عبدي ولهذا اتفق أهل العلم على كذب هذه الزيادة وانما كثر الكذب في أحاديث الجهر لان الشيعة ترى الجهر وهم اكذب الطوائف فوضعوا في ذلك احاديث لبسوا بها على الناس دينهم ولهذا يوجد في كلام أئمة السنة من الكوفيين كسفيان الثوري أنهم يذكرون من السنة المسح على الخفين وترك الجهر بالبسملة كما يذكرون تقديم أبي بكر وعمر ونحو ذلك لان هذا كان من شعار الرافضة ولهذا ذهب ابو علي بن ابي هريرة أحد الائمة من أصحاب الشافعي الى ترك الجهر بها قال لان الجهر بها صار من شعار المخالفين كما ذهب من ذهب من اصحاب الشافعي الى تسمة القبور لان اتسطيع صار من شعار أهل البدع فحديث ابي هريرة دليل على انها ليست من القراءة الواجبة ولا من القراءة المقسومة وهو على نفي القراءة مطلقا اظهر من دلالة حديث نعيم الجهر على الجهر فإن في حديث نعيم الجهر أنه قرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ أم القرآن وهذا دليل على انها ليست من القرآن عندهم وحديث أبي هريرة الذي في

مسلم يصدق ذلك فانه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج فهي خداج فقال له رجل يا ابا هريرة انا أحياناً أكون وراء الامام فقال اقرأ بها في نفسك يا فارسي فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين الحديث وهذا صريح في ان ام القرآن التي يجب قراءتها في الصلاة عند ابي هريرة هي القراءة المقسومة التي ذكرها مع دلالة قول النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وذلك ينفي وجوب قراءتها عند ابي هريرة فيكون ابو هريرة وان كان قرأ بها^(١) استحباباً لا وجوباً والجهر بها مع كونها ليست من الفاتحة قول لم يقل به أحد من الائمة الاربعة وغيرهم من الائمة المشهورين ولا أعلم به قائل لكن من الفاتحة^(٢) وإيجاب قراءتها مع المخافة بها قول طائفة من أهل الحديث وهو احدي الروايتين عن أحمد واذا كان ابو هريرة انما قرأها استحباباً لا وجوباً وعلى هذا القول لا تشرع المداومة على الجهر بها كان جهراً بها أولى أن يثبت دليل على انه ليعرفهم استحباب قراءتها وأن قراءتها مشروعة كما جهر عمر بالاستفتاح وكما جهر ابن عباس بقراءة فاتحة الكتاب على الجنابة ونحو ذلك ويكون ابو هريرة قصده تريفهم انها تقرأ في الجملة وان لم يجهر بها وحينئذ فلا يكون هذا مخالفاً لحديث أنس الذي في الصحيح وحديث عائشة الذي في الصحيح وغير ذلك - هذا ان كان الحديث دالاً على أنه جهر بها فان لفظه ليس صريحاً بذلك من وجهين (أحدهما) انه قال قرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ أم القرآن ولفظ القراءة محتمل ان يكون قرأها سرا ويكون نعيم علم ذلك بقربه منه فان قراءة السر اذا قويت يسميها من يلي القاري ويمكن ان ابا هريرة اخبره بقراءتها وقد أخبر ابو قتادة بان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاولين بفاتحة الكتاب وسورة وفي الاخيرتين بفاتحة الكتاب وهي قراءة سر كيف وقد بين في الحديث انها ليست من الفاتحة فار ادبذلك وجوب قراءتها فضلاً عن كون الجهر بها سنة فان النزاع في الثاني اضعف (الثاني) انه لم يخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قرأها قبل ام الكتاب وانما قال في آخر الصلاة اني لاشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الحديث أنه آمن وكبر في الخفض والرفع وهذا ونحوه مما كان يتركه

(١) كما بالاصل ولعل العوالب فيكون أبو هريرة وان كان قرأها استحباباً والله أعلم اهـ مصححه

(٢) قوله ولا أعلم به قائل لكن من الفاتحة كما بالاصل وفي العبارة تحريف أو سقط والله أعلم اهـ

الأئمة فيكون أشبههم برسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه الوجوه التي فعل فيها ما فعله رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وتركوه هم ولا يلزم إذا كان أشبههم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أن تكون صلاته مثل صلاته من كل وجه ولعل قراءتها مع الجهر أمثل من ترك قراءتها
 بالكلية عند أبي هريرة وكان أولئك لا يقرؤونها أصلاً فيكون قراءتها مع الجهر أشبه عنده
 بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان غيره ينازع في ذلك - وأما حديث المعتمر بن
 سليمان عن أبيه فيعلم أولاً أن تصحيح الحاكم وحده وتوثيقه وحده لا يوثق به فيما دون هذا
 فكيف في مثل هذا الموضع الذي يمارض فيه بتوثيق الحاكم - وقد اتفق أهل العلم في الصحيح
 على خلافه ومن له أدنى خبرة في الحديث وأهله لا يمارض بتوثيق الحاكم ما قد ثبت في
 الصحيح خلافه فإن أهل العلم متفقون على أن الحاكم فيه من التساهل والتساع في باب
 التصحيح حتى أن تصحيحه دون تصحيح الترمذي والدارقطني وأمثالهما بلا نزاع فكيف
 بتصحيح البخاري ومسلم بل تصحيحه دون تصحيح أبي بكر بن خزيمة وأبي حاتم بن حبان
 البستي وأمثالهما بل تصحيح الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي في مختاره خير
 من تصحيح الحاكم فكتابه في هذا الباب خير من كتاب الحاكم بلا ريب عند من يعرف
 الحديث وتحسين الترمذي أحياناً يكون مثل تصحيحه أو أرجح وكثيراً ما يصحح الحاكم
 أحاديث يجزم بأنها موضوعة لا أصل لها فهذا هو المعروف عن سليمان التيمي وابنه معتمر أنهما
 كانا يجهران بالبسملة لكن قله عن أنس هو المنكر كيف وأصحاب انس الثقات الأثبات يروون
 عنه خلاف ذلك حتى أن شعبة سأل قتادة عن هذا قال أنت سمعت انساً يذكر ذلك قال نعم
 وأخبره باللفظ الصريح المتأني للجهر - ونقل شعبة عن قتادة ما سمعه من انس في غاية الصحة
 وارتفع درجات الصحيح عند أهله إذ قتادة أحفظ أهل زمانه أو من أحفظهم وكذلك اتقان
 شعبة وضبطه هو الغاية عندهم وهذا مما يرد به قول من زعم أن بعض الناس روى حديث
 انس بالمعنى الذي فهمه وأنه لم يكن في لفظه إلا قوله يستفتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين
 ففهم بعض الرواة من ذلك نفي قراءتها فرواه من عنده فإن هذا القول لا يقوله إلا من هو أبعد
 الناس علماً برواة الحديث والفاظ روايتهم الصريحة التي لا تقبل التأويل وبأنهم من العدالة
 والضبط في الغاية التي لا تحتل المحاربة أو انه مكابر صاحب هوى يتبع هواه ويدع موجب

العلم والدليل—ثم يقال هب ان المعتبر اخذ صلاته عن ابيه وابوه عن انس وانس عن النبي صلى الله عليه وسلم فهذا مجمل ومحمّل اذ ليس يمكن ان يثبت كل حكم جزئى من أحكام الصلاة بمثل هذا الاسناد المجمل لانه من المعلوم ان مع طول الزمان وتعدد الاسناد لا تضبط الجزئيات في افعال كثيرة متفرقة حق الضبط الا بتقل مفصل لا مجمل والا فرب المعلوم ان مثل منصور بن المتمر وحماد بن أبى سليمان والاعمش وغيرهم اخذوا صلاتهم عن ابراهيم النخعي وذويه وابراهيم اخذها عن علقمة والاسود ونحوهما وهم اخذوها عن ابن مسعود وابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم—وهذا الاسناد أجل رجالا من ذلك الاسناد وهؤلاء اخذوا الصلاة عنهم أبو حنيفة والثوري وابن أبى ليلى وأمثالهم من فقهاء الكوفة فهل يجوز ان يحمل نفس صلاة هؤلاء هي صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الاسناد حتى في موارد النزاع فان جاز هذا كان هؤلاء لا يجهرون ولا يرففون ايديهم الا في تكبيرة الافتتاح ويسفرون بالفجر وأنواع ذلك مما عليه الكوفيون—ونظير هذه احتجاج بعضهم على الجمهور بان أهل مكة من أصحاب ابن جريج كانوا يجهرون وأنهم أخذوا صلاتهم عن ابن جريج وهو أخذها عن عطاء وعطاء عن ابن الزبير وابن الزبير عن ابى بكر الصديق وأبو بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا ريب ان الشافعى رضى الله عنه أول ما أخذ الفقه في هذه المسألة وغيرها عن أصحاب ابن جريج كسميد بن سالم القداح ومسلم بن خالد الزنجي لكن مثل هذه الاسانيد المجملة لا يثبت بها أحكام مفصلة تنازع الناس فيها—ولئن جاز ذلك ليكون مالكا ارجع من هؤلاء فانه لا يستريب عاقل ان الصحابة والتابعين وتابعيهم الذين كانوا بالمدينة اجل قدرا وأعلم بالسنة وأتبع لها ممن كان بالكوفة ومكة والبصرة—وقد احتج أصحاب مالكا على ترك الجمهور بالعمل المستمر بالمدينة فقالوا هذا المحراب الذى كان يصلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم الأئمة وهم جرا ونقلهم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم تقل متواتر كلهم شهدوا صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صلاة خلفائه وكانوا اشد محافظة على السنة واشد انكارا على من خالفها من غيرهم فيمتنع ان ينفروا صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا العمل يقترب به عمل الخلفاء كلهم من بني أمية وبني العباس فانهم كلهم لم يكونوا يجهرون ولا يسلمون لجمع هؤلاء، غرض بالإطباق على تغيير السنة في مثل هذا ولا يمكن ان الأئمة كلهم

أقرتهم على خلاف السنة بل نحن نعلم ضرورة ان خلفاء المسلمين وملوكهم لا يدلون سنة لا تتعلق بأمر ملكهم وما يتعلق بذلك من الأهواء وليست هذه المسئلة بما للملوك فيها غرض وهذه الحجة اذا احتج بها المحتج لم تكن دون تلك بل نحن نعلم انها اقوى منها فانه لا يشك مسلم ان الجزم بكون صلاة التابعين بالمدينة اشبه بصلاة الصحابة بها والصحابة بها اشبه صلاة بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرب من الجزم بكون صلاة شخص او شخصين اشبه بصلاة آخر حتى ينتهي ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم ولهذا لم يذهب ذاهب قط الى ان عمل غير أهل المدينة أو اجماعهم حجة وانما تنوزع في عمل أهل المدينة و اجماعهم هل هو حجة ام لا نزاعاً لا يقصر عن عمل غيرهم و اجماع غيرهم ان لم يرد عليه - فتيين دفع ذلك العمل عن سليمان التيمي وابن جريج وأمثالهما بعمل أهل المدينة لو لم يكن المنقول نقلاً صحيحاً صريحاً عن أنس يخالف ذلك فكيف والامر في رواية أنس أظهر وأشهر وأصح وأثبت من ان يعارض بهذا الحديث المجهول الذي لم يثبت وانما صححه مثل الحاكم وأمثلة - ومثل هذا أيضاً يظهر ضعف حديث معاوية الذي فيه أنه صلى بالصحابة بالمدينة فانكروا عليه ترك قراءة البسلة في اول الفاتحة وأول السورة حتى عاد يعمل ذلك فان هذا الحديث وان كان الدارقطني قال اسناده ثقات وقال الخطيب هو اجود ما يعتمد عليه في هذه المسألة كما نقل ذلك عنه نصر المقدسي فهذا الحديث يعلم ضعفه من وجوه (أحدها) أنه يروى عن أنس أيضاً الرواية الصحيحة الصريحة المستفيضة الذي يرد هذا (الثاني) ان مدار ذلك الحديث على عبد الله بن عثمان ابن خثيم وقد ضعفه طائفة وقد اضطربوا في روايته اسنادا ومتنا كما تقدم وذلك يبين انه غير محفوظ (الثالث) انه ليس فيه اسناد متصل السماع بل فيه من الضعفة والاضطراب مالا يؤمن معه الاقطاع أو سوء الحفظ (الرابع) ان أنسا كان مقيماً بالبصرة ومعاوية لما قدم المدينة لم يذكر أحد علمناه ان أنسا كان معه بل الظاهر أنه لم يكن معه (الخامس) ان هذه القضية بتقدير وقوعها كانت بالمدينة والراوى لها أنس وكان بالبصرة وهي مما تتوافر الهمم والدواعى على نقلها - ومن المعلوم ان أصحاب أنس المعروفين بصحبته وأهل المدينة لم ينقل أحد منهم ذلك بل المنقول عن أنس وأهل المدينة تقيض ذلك والناقل ليس من هؤلاء ولا من هؤلاء (السادس) ان معاوية لو كان رجع الى الجهر في اول الفاتحة والسورة لكان هذا أيضاً معروفاً من أمره عند أهل

الشام الذين صحبوه ولم يتقل هذا أحد عن معاوية بل الشاميون كلهم خلفاؤهم وعلماءهم كان مذهبهم ترك الجهر بها بل الأوزاعي مذهبه فيها مذهب مالك لا يقرؤها سرا ولا جهرًا فهذه الوجوه وامثالها اذا تدبرها العالم قطع بأن حديث معاوية اما باطل لا حقيقة له واما من غير وجه وان الذي حدث به بلغه من وجه ليس بصحيح فحصلت الآفة من انقطاع اسناده وقيل هذا الحديث لو كان تقوم به الحجة لكان شاذًا لانه خلاف ما رواه الناس الثقات الأثبات عن أنس وعن أهل المدينة وأهل الشام ومن شرط الحديث الثابت ان لا يكون شاذًا ولا معللاً وهذا شاذ معلل ان لم يكن من سوء حفظ بعض رواة * والعمدة التي اعتمدها المصنفون في الجهر بها ووجوب قراءتها انما هو كتابتها في المصحف بقلم القرآن وأن الصحابة جردوا القرآن عما ليس منه - والذين نازعوا دفعوا هذه الحجة بلا حق كقولهم القرآن لا يثبت الا بقاطع ولو كان هذا قاطعاً لكفر مخالفه وقد سلك أبو بكر بن الطيب الباقلاني وغيره هذا المسلك وادعوا انهم يقطعون بخط الشافعي في كونه جعل البسملة من القرآن معتمدين^(١) على هذه الحجة وانه لا يجوز اثبات القرآن الا بالتواتر ولا تواتر هنا فيجب القطع بنفي كونها من القرآن والتحقيق ان هذه الحجة مقابلة بمثلها فيقال لهم بل يقطع بكونها من القرآن حيث كتبت كما قطعتم بنفي كونها ليست منه - ومثل هذا النقل التواتر عن الصحابة بان ما بين اللوحين قرآن فان التفريق بين آية وآية يرفع الثقة بكون القرآن المكتوب بين لوحين المصحف كلام الله ونحن نعلم بالاضطرار ان الصحابة الذين كتبوا المصاحف نقلوا اليها ان ما كتبوه بين لوحين المصحف كلام الله الذي أنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم لم يكتبوا فيه ما ليس من كلام الله - فان قال المنازع ان قطعتم بان البسملة من القرآن حيث كتبت فكفروا النافي قيل لهم وهذا يمارض حكمه اذا قطعتم بنفي كونها من القرآن فكفروا منازعكم - وقد اتفقت الامة على نفي التكفير في هذا الباب مع دعوى كثير من الطائفتين القطع بمذهبه وذلك لانه ليس كل ما كان قطعياً عند شخص يجب ان يكون قطعياً عند غيره وليس كل ما ادعت طائفة انه قطعي عندها يجب ان يكون قطعياً في نفس الامر بل قد يقع الغلط في دعوى المدعى القطع في غير محل القطع كما يغلط في سماعه وفهمه ونقله وغير

(١) كذا بالأصل ولعل صوابه معتمداً بالافراد حالاً من فاعل جعل تأمل اه مصححه اسمعيل الخطيب

ذلك من أحواله كما قد يفلط الحس الظاهر في مواضع—وحيث يقال الأقوال في كونها من القرآن ثلاثة طرفان ووسط (الطرف الأول) قول من يقول أنها ليست من القرآن إلا في سورة النمل كما قال مالك وطائفة من الحنفية وكما قاله بعض أصحاب أحمد مدعي أنه مذهب أو ناقل لذلك رواية عنه (والطرف المقابل له) قول من يقول أنها من كل سورة آية أو بعض آية كما هو المشهور من مذهب الشافعي ومن وافقه وقد نقل عن الشافعي أنها ليست من أوائل السور غير الفاتحة وإنما يستفتح بها في السور تبركاً بها—وأما كونها من الفاتحة فلم يثبت عنه فيه دليل (والقول الوسط) أنها من القرآن حيث كتبت وانها مع ذلك ليست من السور بل كتبت آية في أول كل سورة وكذلك تتلى آية منفردة في أول كل سورة كما تلاها النبي صلى الله عليه وسلم حين أنزلت عليه سورة أنا أعطيناك الكوثر كما ثبت ذلك في صحيح مسلم كما في قوله ان سورة من القرآن هي ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له وهي سورة تبارك الذي بيده الملك رواه أهل السنن وحسنه الترمذي وهذا القول قول عبد الله بن المبارك وهو المنصوص الصريح عن أحمد ابن حنبل—وذكر أبو بكر الرازي ان هذا يقتضي مذهب أبي حنيفة عنده وهو قول سائر من حقق القول في هذه المسئلة—وتوسط فيها جمع من مقتضى الأدلة وكتاباتها سطوراً مفصولاً عن السورة—يؤيد ذلك قول ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم رواه أبو داود وهؤلاء لهم في الفاتحة قولان هما روايتان عن أحمد (أحدهما) أنها من الفاتحة دون غيرها تجب قراءتها حيث تجب قراءة الفاتحة (والثاني) وهو الأصح لا فرق بين الفاتحة وغيرها في ذلك وان قراءتها في أول الفاتحة كقراءتها في أول السور والاحاديث الصحيحة توافق هذا القول لا تخالفه—وحيث ان الخلاف أيضاً في قراءتها في الصلاة ثلاثة أقوال (أحدها) أنها واجبة وجوب الفاتحة كمذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين وطائفة من أهل الحديث بناء على أنها من الفاتحة (والثاني) قول من يقول قراءتها مكروهة سرّاً وجهرّاً كما هو المشهور من مذهب مالك (والقول الثالث) ان قراءتها جائزة بل مستحبة وهذا مذهب أبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه وأكثر أهل الحديث وطائفة من هؤلاء يسوي بين قراءتها وترك قراءتها ويخير بين الأمرين معتقدين ان هذا على إحدى القراءتين وذلك على القراءة الأخرى—ثم مع قراءتها هل يسن الجهر أو لا يسن على ثلاثة أقوال—فيل يسن

الجمهور بها كقول الشافعي ومن واقفه وقيل لا يسن الجمهور بها كما هو قول الجمهور من أهل الحديث والراى وفقهاء الامصار - وقيل يخير بينهما كما يروى عن اسحق وهو قول ابن حزم وغيره - ومع هذا فالصواب ان ما لا يجبر به قد يشرع الجمهور به لمصلحة راجحة فيشرع للإمام أحياناً مثل تعليم المؤمنين ويسوغ للمصلين ان يجبروا بالكلمات اليسيرة أحياناً ويسوغ أيضاً ان يترك الانسان الافضل لتأليف القلوب واجتماع الكلمة خوفاً من التنفير عما يصلح كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم بناء البيت على قواعد ابراهيم لكون قريش كانوا حديثي عهد بالجاهلية وخشى تنفيرهم بذلك - ورأى ان مصلحة الاجتماع والائتلاف مقدمة على مصلحة البناء على قواعد ابراهيم - وقال ابن مسعود لما أكمل الصلاة خلف عثمان وأنكر عليه الربيع فقال له في ذلك فقال شر ولهذا نص الأئمة كأحمد وغيره على ذلك في النبيلة وفي وصل الوتر وغير ذلك مما فيه المدول عن الافضل الى الجائز المفضل مراعاة ائتلاف المؤمنين او لتعريفهم السنة وأمثال ذلك والله أعلم *

(٦٢) * مسألة * في قراءة المؤتم خلف الامام جائزة ام لا واذا قرأ خلف الامام هل عليه اثم في ذلك أم لا *

الجواب * القراءة خلف الامام في الصلاة لا تبطل عند الأئمة رضوان الله عليهم لكن تنازع العلماء أياً أفضل في حق المأموم فذهب مالك والشافعي وأحمد ان الافضل له ان يقرأ في حال سكوت الامام كصلاة الظهر والعصر والاخيرتين من المغرب والعشاء وكذلك يقرأ في صلاة الجمهور اذا لم يسمع قراءته . ومذهب أبي حنيفة ان الافضل ان لا يقرأ خلفه بحال والسلف رضوان الله عنهم من الصحابة والتابعين منهم من كان يقرأ ومنهم من كان لا يقرأ خلف الامام -- واما اذا سمع المأموم قراءة الامام فجمهور العلماء على انه يستمع ولا يقرأ بحال وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم - ومذهب الشافعي انه يقرأ حال الجمهور بالفتاحة خاصة ومذهب طائفة كالاوزاعي وغيره من الشاميين يقرأها استجباباً وهو اختيار جدنا والذي عليه جمهور العلماء هو الفرق بين حال الجمهور وحال الخائفة فيقرأ في حال السر ولا يقرأ في حال الجمهور وهذا اعدل الاقوال لان الله تعالى قال واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون فاذا قرأ فليستمع واذا سككت فليقرأ فان القراءة خير من السكوت الذي لا استماع

معه ومن قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فلا يفوت هذا الاجر بلا فائدة بل يكون مستمرا واما قارئاً والله سبحانه أعلم *

(٦٣) * مسألة * في رفع اليدين بعد القيام من الجلسة بعد الركعتين الاوليين هل هو مندوب اليه وهل فعله النبي صلى الله عليه وسلم أو احد من الصحابة *

* الجواب * نعم هو مندوب اليه عند محقق العلماء المالين بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو احدى الروايتين عن أحمد وقول طائفة من أصحابه وأصحاب الشافعي وغيرهم وقد ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحاح والسنن في البخاري وسنن أبي داود والنسائي عن نافع أن ابن عمر كان اذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه واذا ركع رفع يديه واذا قال سمع الله لمن حمده رفع يديه واذا قام من الركعتين رفع يديه — ورفع ذلك ابن عمر الى النبي صلى الله عليه وسلم — وعن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا قام الى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حذو منكبيه وبصنع مثل ذلك اذا قضى قراءته واذا أراد ان يركع ويصنعه اذا رفع من الركوع ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وهو قاعد واذا قام من الركعتين رفع يديه كذلك وكبر رواه أحمد وأبو داود وهذا لفظه وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن صحيح — وعن أبي حميد الساعدي انه ذكر صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وفيه اذا قام من السجدين كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه كما صنع حين افتتح الصلاة رواه الامام أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي والترمذي وصححه فهذه احاديث صحيحة ثابتة مع ما في ذلك من الآثار وليس لها ما يصلح ان يكون معارضا مقاوما فضلا عن ان يكون راجحا والله أعلم *

(٦٤) * مسألة * في الصلاة والتقاء الارض بوضع ركبتيه قبل يديه او يديه قبل ركبتيه *

* الجواب * اما الصلاة بكليهما فجازة باتفاق العلماء ان شاء المصلي يضع ركبتيه قبل يديه وان شاء وضع يديه ثم ركبتيه وصلاته صحيحة في الحالتين باتفاق العلماء ولكن تنازعا في الافضل فقيل الاول كما هو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد في احدى الروايتين وقيل الثاني كما هو مذهب مالك وأحمد في الرواية الاخرى — وقد روى بكل منهما حديث في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم في السنن عنه انه كان اذا صلى وضع ركبتيه ثم يديه واذا وضع

رفع يديه ثم ركبته—وفي سنن أبي داود وغيره انه قال اذا سجد أحدكم فلا يرك برك الجمل ولكن يضع يديه ثم ركبته—وقد روى ضد ذلك وقيل انه منسوخ والله أعلم *

(٦٥) *مسئلة* في أقوام يتدرون الصلاة قبل الناس وقبل تكميل الصفوف ويتخذون لهم مواضع دون الصف فهل يجوز التأخر عن الصف الاول *

(٦٦) *الجواب* قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الاتصفون كما تصف الملائكة عند ربها قال يا رسول الله كيف تصف الملائكة عند ربها قال يسدون الاول فالاول ويتراصون في الصف وثبت عنه في الصحيح انه قال لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا ان يستهموا عليه فاستهموا عليه وثبت عنه في الصحيح خير صفوف الرجال اوله. ما وشرها آخرها وأمثال ذلك في السنن التي بين فيها للمصلين ان يتموا الصف الاول ثم الثاني فن جاء أول الناس وصف في غير الاول فقد خالف الشريعة واداضم الى ذلك اساءة الصلاة أو فضول الكلام أو مكروهه أو محرمه ونحو ذلك مما يسان المسجدة عنه فقد ترك تعظيم الشرائع وخرج عن الحدود المشروعة من طاعة الله وان لم يعتد نقص ما فعله ويلتزم اتباع امر الله الا استحق العقوبة^(١) البليغة التي تحمله وأمثاله على أداء ما أمر الله به وترك ما نهى الله عنه والله أعلم

(٦٧) *مسئلة* فيما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أمرت ان اسجد على سبعة اعظم وان لا اكف لى ثوبا ولا شعرا وفي رواية وان لا اكف لى ثوبا ولا شعرا فما هو الكف وما هو الكفت وهل ظفر الشعر من الكفت

الجواب الكفت الجمع والضم والكف قريب منه وهو منع الشعر والثوب من السجود وينهى الرجل ان يصلى وشعره مفروز في رأسه أو معقوص وفيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل الذى يصلى وهو معقوص كمثل الذى يصلى وهو مكثوف لان المكثوف لا يسجد ثوبه والمعقوص لا يسجد شعره واما الظفر مع ارساله فليس من الكفت والله أعلم

(٦٨) *مسئلة* في رجل فقيه عالم خاتم القرآن وبه عذريده الشمال خلفه من حد الكفت وله اصابع لم وقد قالوا ان الصلاة غير جائزة خلفه

(١) قوله الا استحق العقوبة كذا بالاصل فليتأمل

﴿ الجواب ﴾ اذا كانت يده يصلان الى الارض في السجود فانه تجوز الصلاة خلفه بلا نزاع واما النزاع فيما اذا كان اقطع اليدين والرجلين ونحو ذلك واما اذا أمكنه السجود على الاعضاء السبعة التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان اسجد على سبعة أعظم الجبهة واليدين والركبتين والقدمين فان السجود تام وصلاة من خلفه تامة والله أعلم (٦٩). ﴿ مسألة ﴾ في النخعة والسعال والنفخ والالين وما اشبه ذلك في الصلاة فهل تبطل بذلك ام لا وای شيء الذي تبطل الصلاة به من هذا أو غيره وفي أى مذهب وایس الدليل على ذلك

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله رب العالمين الاصل في هذا الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان صلاتنا هذه لا يصالح فيها شيء من كلام الآدميين وقال ان الله يحدث من أمره ما يشاء - ومما أحدث الا تسكلموا في الصلاة قال زيد بن أرقم غامرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام وهذا مما اتفق عليه المسلمون قال بن المنذر وأجمع أهل العلم على ان من تسكلم في صلاته عامدا وهو لا يريد اصلاح شيء من أمرها ان صلاته فاسدة والعامد من يعلم انه في صلاة وأن الكلام محرم (قلت) وقد تنازع العلماء في الناسي والجاهل والمكره والمتكلم لمصلحة الصلاة وفي ذلك كله نزاع في مذهب احمد وغيره من العلماء اذا عرف ذلك فاللفظ على ثلاثة درجات (احدها) ان يدل على معنى بالوضع اما بنفسه واما مع لفظ غيره كفى وعن فهذا الكلام مثل يد ودم وفم وخذ (والثاني) ان يدل على معنى بالطبع كالثأوه والالين والبكا ونحو ذلك (الثالث) ان لا يدل على معنى لا بالطبع ولا بالوضع كالنخعة فهذا القسم كان أحمد يفعله في صلاته وذكر اصحابه عنه روايتين في بطلان الصلاة بالنخعة فان قلنا تبطل ففعل ذلك لضرورة فوجهان فصارت الأقوال فيها ثلاثة (احدها) انها لا تبطل بحال وهو قول أبي يوسف واحدى الروايتين عن مالك بل ظاهر مذهبه (والثاني) بكل حال وهو قول الشافعي واحدى القواين في مذهب أحمد ومالك (والثالث) ان فعله لعذر لم تبطل والإبطات وهو قول أبي حنيفة ومحمد وغيرهما وقالوا ان فعله لتحسين الصوت واصلاحه لم تبطل قالوا لان الحاجة تدعو الى ذلك كثيرا فرخص فيه للحاجة ومن ابطلها قال انه يتضمن حرفين وليس من جنس اذكار الصلاة فاشبهه التهمة والقول الاول اصح وذلك ان النبي

صلى الله عليه وسلم إنما حرم التكلم في الصلاة وقال إنه لا يصلح فيها شيء من كلام الأدميين
 وأمثال ذلك من الألفاظ التي تتناول الكلام والنخحة لا تدخل في مسمى الكلام أصلاً فانها لا
 تدل بنفسها ولا مع غيرها من الألفاظ على معنى ولا يسمى فاعلها متكلماً وإنما يفهم مراده
 بقرينة فصارت كالإشارة وأما القهقهة ونحوها ففيها جوابان (أحدهما) أن تدل على معنى بالطبع
 (والثاني) أنا لا نسلم إن تلك أبطلت لأجل كونها كلاماً يدل على ذلك أن القهقهة تبطل بالإجماع
 ذكره ابن المنذر — وهذه الأنواع فيها نزاع بل قد يقال أن القهقهة فيها أصوات عالية تُنافي في حال
 الصلاة وتنافي الخشوع الواجب في الصلاة فهي كالصوت العالي الممتد الذي لا حرف معه
 وأيضاً فإن فيها من الاستخفاف بالصلاة والتلاعب بها ما ينافي مقصودها فأبطلت لذلك لا
 لكونه متكلماً وبطلانها بمثل ذلك لا يحتاج إلى كونه كلاماً وليس مجرد الصوت كلاماً وقد
 روى عن علي رضي الله عنه قال كان لي من رسول الله صلى الله عليه وسلم مدخلان بالليل
 والنهار وكنت إذا دخلت عليه وهو يصلي يتنحج لي رواه الإمام أحمد وابن ماجه والنسائي
 بمعناه — (وأما النوع الثاني) وهو ما يدل على المعنى طبعاً لا وضماً فنه النفخ وفيه عن مالك وأحمد
 روايتان أيضاً (أحدهما) لا تبطل وهو قول إبراهيم النخعي وابن سيرين وغيرهما من السلف
 وقول أبي يوسف وإسحق (والثانية) أنها تبطل وهو قول أبي حنيفة ومحمد والثوري والشافعي
 وعلي هذا فالبطلان فيها ما أبان حرفين — وقد قيل عن أحمد أن حكمه حكم الكلام وإن لم يكن حرفين
 واحتجوا لهذا القول بما روى عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من نفخ في
 الصلاة فقد تكلم رواه الخلال لكن مثل هذا الحديث لا يصح مرفوعاً فلا يعتمد عليه لكن
 حكى أحمد هذا اللفظ عن ابن عباس وفي لفظ عنه النفخ في الصلاة كلام رواه سعيد في سننه
 قالوا ولأنه تضمن حرفين وليس هذا من جنس أذكار الصلاة فاشبه القهقهة والحجة مع القول
 كما في النخحة والنزاع كالنزاع فإن هذا لا يسمى كلاماً في اللغة التي خاطبنا بها النبي صلى الله عليه
 وسلم فلا يتناوله عموم النهي عن الكلام في الصلاة ولو حلف لا يتكلم لم يحث بهذه الأمور ولو
 حلف ليتكلم لم يبر بمثل هذه الأمور والكلام لا بد فيه من لفظ دال على المعنى دلالة وضعية
 تعرف بالعقل فأما مجرد الأصوات الدالة على أحوال المصوتين فهو دلالة طبيعية حسية فهو
 وإن شارك الكلام المطلق في الدلالة فليس كل ما دل منبأ عنه في الصلاة كالإشارة فانها تدل

وتقوم مقام العبارة بل تدل بقصد المشير وهي تسمى كلاماً ومع هذا لا تبطل فإن النبي صلى الله عليه وسلم كانوا إذا سلموا عليه رد عليهم بالإشارة فعلم أنه لم يته عن كل ما يدل ويفهم وكذلك إذا قصد التنبيه بالقرآن والتسبيح جاز كما دلت عليه النصوص—ومع هذا فلما كان مشروعاً في الصلاة لم يبطل فإذا كان قد قصد افهام المستمع ومع هذا لم تبطل فكيف بما دل بالطبع وهو لم يقصد به افهام أحد ولكن المستمع يعلم منه حاله كما يعلم ذلك من حركته ومن سكوته فإذا رآه يرتمش أو يضطرب أو يدمع أو يتبسم علم حاله وإنما امتاز هذا بأنه من نوع الصوت هذا لو لم يرد به سنة فكيف وفي المسند عن المغيرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في صلاة الكسوف فجعل ينفخ فلما انصرف قال إن النار أدنيت مني حتى نفخت حرها عن وجهي وفي المسند وسنن أبي داود عن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة كسوف الشمس نفخ في آخر سجوده فقال أف أف أف رب ألم تعدني أن لا تعذبهم وأنا فيهم وقد أجاب بعض أصحابنا عن هذا بأنه محمول على أنه فعله قبل تحريم الكلام أو فعله خوفاً من الله أو من النار قالوا فإن ذلك لا يبطل عندنا نص عليه أحمد كالتأوه والائنين عنده والجوابان ضعيفان (أما الأول) فإن صلاة الكسوف كانت في آخر حياة النبي صلى الله عليه وسلم يوم مات ابنه إبراهيم وإبراهيم كان من مارية القبطية ومارية أهداها له المقوقس بعد أن أرسل إليه المغيرة وذلك بعد صلح الحديبية فإنه بعد الحديبية أرسل رسله إلى الملوك ومعلوم أن الكلام حرم قبل هذا باتفاق المسلمين لا سيما وقد أنكر جمهور العلماء على من زعم أن قصة ذي اليمين كانت قبل تحريم الكلام لأن أبا هريرة شهدا فكيف يجوز أن يقال بمثل هذا في صلاة الكسوف بل قد قيل الشمس كسفت بعد حجة الوداع قبل موته بقليل—وأما كونه من الخشية ففيه أنه نفخ حرها عن وجهه وهذا نفخ لدفع ما يؤذي من خارج كما ينفخ الإنسان في المصباح ليطفئه أو ينفخ في التراب—ونفخ الخشية من نوع البكاء والائنين وليس هذا ذاك وأما السعال والمطاس والتأوب والبكاء الذي يمكن دفعه والتأوه والائنين فهذه الأشياء هي كالنفخ فإنها تدل على المعنى طبعاً وهي أولى بأن لا تبطل فإن النفخ أشبه بالكلام من هذه إذ النفخ يشبه التأنيف كما قال تعالى (ولا تقل لهما أف) لكن الذين ذكروا هذه الأمور من أصحاب أحمد كابى الخطاب ومتبعيه ذكروا أنها تبطل إذا أبان حرفين ولم يذكروا خلافاً—ثم منهم من

ذكر نصه في النجحة ومنهم من ذكر الرواية الاخرى عنه في النفخ فصار ذلك موها ان النزاع
 في ذلك فقط وليس كذلك بل لا يجوز أن يقال ان هذه تبطل والنفخ لا يبطل وأبو يوسف
 يقول في التأوه والائين لا يبطل مطلقا على اصله وهو أصح الاقوال في هذه المسئلة ومالك
 مع الاختلاف عنه في النجحة والنفخ قال الاين لا يقطع صلاة المريض وأكرهه للصحيح
 ولا ريب ان الاين من غير حاجة مكروه ولكنه لم يره مبطلا - وأما الشافعي فجري على أصله
 الذي واقفه عليه كثير من متأخري أصحاب أحمد وهو ان ما ابان حرفين من هذه الاصوات كان
 كلاما مبطلا وهو اشد الاقوال في هذه المسئلة وأبعدا عن الحجة فان الإبطال ان أثبتوه بدخولها
 في معنى الكلام في لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فن المعلوم الضروري ان هذه لا
 تدخل في معنى الكلام وان كان بالتقياس لم يصح ذلك فان في الكلام يقصد المتكلم معاني
 يعبر عنها بلفظه وذلك يشغل المصلي كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ان في الصلاة لشغلا وأما
 هذه الاصوات فهي طبيعية كالتنفس ومعلوم انه لو زاد في التنفس على قدر الحاجة لم تبطل صلاته
 وانما تفارق التنفس بان فيها صوتا وإبطال الصلاة بمجرد الصوت اثبات حكم بلا أصل ولا نظير
 وأيضا فقد جاءت أحاديث بالنجحة والنفخ كما تقدم - وأيضا فالصلاة صحيحة ييقن فلا يجوز
 إبطالها بالشك ونحن لا نعلم ان العلة في تحريم الكلام هو ما يدعى من القدر المشترك بل هذا
 اثبات حكم بالشك الذي لا دليل معه وهذا النزاع اذا فعل ذلك لغير خشية الله فان فعل ذلك
 بخشية الله فذهب أحمد وأبي حنيفة ان صلاته لا تبطل ومذهب الشافعي انها تبطل لانه كلام
 والاول اصح فان هذا اذا كان من خشية الله كان من جنس ذكر الله ودعائه فانه كلام يقتضي
 الرهبة من الله والرغبة اليه وهذا بخوف الله في الصلاة وقد مدح الله ابراهيم بأنه أواه وقد فسر
 بالذي يتأوه من خشية الله ولو صرح بمعنى ذلك بان استجار من النار أو سأل الجنة لم تبطل
 صلاته بخلاف الاين والتأوه في المرض والمصيبة فانه لو صرح بمضاه كان كلاما مبطلا وفي
 الصحيحين ان عائشة قالت للنبي صلى الله عليه وسلم ان ابا بكر رجل رقيق اذا قرأ غلبه
 البكاء قال مروه فليصل انكن لا تن صواحب يوسف وكان عمر يسمع نشيجه من وراء
 الصفوف لما قرأ (انما أشكو بثي وحزني الى الله) والنشيج رفع الصوت بالبكاء كما فسر أبو عبيد
 وهذا محفوظ عن عمر ذكره مالك وأحمد وغيرهما وهذا النزاع فيما اذا لم يكن مغلوبا - فاما ما

يغلب عليه المصلي من عطاس وبكاء وتثاؤب فالصحيح عند الجمهور انه لا يبطل وهو منصوص
 احمد وغيره - وقد قال بعض اصحابه انه يبطل وان كان معذورا كالناسي وكلام الناسي فيه
 روايتان عن أحمد (أحدهما) وهو مذهب أبي حنيفة انه يبطل (والثاني) وهو مذهب مالك والشافعي
 انه لا يبطل وهذا اظهر وهذا أولى من الناسي لان هذه أمور متتادة لا يمكن دفعها وقد ثبت
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال التثاؤب من الشيطان فاذا تشاءب احدكم فليكظم ما استطاع
 وايضا فقد ثبت حديث الذي عطس في الصلاة وشتمه معاوية بن الحكم السلمي فنهى النبي
 صلى الله عليه وسلم معاوية عن الكلام في الصلاة ولم يقل للعاطس شيئا والقول بان العطاس
 يبطل تكليف من الاقوال المحدثه التي لا اصل لها عن السلف رضى الله عنهم - وقد تبين ان
 هذه الاصوات الحلقية التي لا تدل بالوضع فيها نزاع في مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد وان
 الاظهر فيها جميعا انها لا تبطل فان الاصوات من جنس الحركات وكما ان العمل اليسير لا يبطل
 فالصوت اليسير لا يبطل بخلاف صوت القهقهة فانه بمنزلة العمل اليسير وذلك ينافي الصلاة
 بل القهقهة تنافي مقصود الصلاة اكثر ولهذا لا تجوز فيها بحال بخلاف العمل الكثير فانه
 يرخص فيه للضرورة والله أعلم *

(٧٠) * مسألة * في رجل صلى ركعتين من فرض الظهر فلم ثم لم يذكرها الا وهو
 في فرض العصر في ركعتين منها في التحيات فاذا يصنع *

الجواب * ان كان مأموماً فانه يتم العصر ثم يقضى الظهر وفي إعادة العصر قولان
 للعلماء فان هذه المسئلة مبنية على ان صلاة الظهر بطلت بطول الفصل والشروع في غيرها
 فيكون بمنزلة من فاتته الظهر ومن فاتته الظهر وحضرت جماعة العصر فانه يصلي العصر ثم
 يصلي الظهر ثم هل يعيد العصر فيه قولان للصحابه والعلماء (أحدهما) يعيدها وهو مذهب
 أبي حنيفة ومالك والمشهور في مذهب أحمد (والثاني) لا يعيد وهو قول ابن عباس ومذهب
 الشافعي واختيار جدى ومتى ذكر الفائتة في أثناء الصلاة كان كما لو ذكر قبل الشروع فيها ولو
 لم يذكر الفائتة حتى فرغت الحاضرة فابن الحاضرة تجزئه عند جمهور العلماء كما في حنيفة
 والشافعي وأحمد وأما مالك فغالب ظني ان مذهبه انها لا تصح والله أعلم *

(٧١) * مسألة * في صلاة الجماعة هل هي فرض عين ام فرض كفاية أم سنة فان كانت

فرض عين وصلى وحده من غير عذر فهل تصح صلاته أم لا وما أقوال العلماء في ذلك وما حجة كل منهم وما الراجح من أقوالهم *

الجواب ✎ الحمد لله رب العالمين * اتفق العلماء على أنها من أوكد العبادات وأجل الطاعات وأعظم شعائر الاسلام وعلى ما ثبت في فضلها عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال تفضل صلاة الرجل في الجماعة على صلاته وحده بخمس وعشرين درجة هكذا في حديث أبي هريرة وأبي سعيد بخمس وعشرين ومن حديث ابن عمر بسبع وعشرين والثلاثة في الصحيح - وقد جمع بينهما بأن حديث الخمس والمشرين ذكر فيه الفضل الذي بين صلاة المفرد والصلاة في الجماعة والفضل خمس وعشرون وحديث السبعة والمشرين ذكر فيه صلاته منفرداً وصلاته في الجماعة والفضل بينهما فصار المجموع سبعا وعشرين ومن ظن من المتسكة ان صلاته وحده أفضل أما في خلوته وأما في غير خلوته فهو مخطئ ضال وأضل منه من لم ير الجماعة الا خلف الامام المصوم فمطل المساجد عن الجمع والجماعات التي أمر الله بها ورسوله وعمر المساجد بالبدع والضلالات التي نهى الله عنها ورسوله وصار مشابها لمن نهى عن عبادة الرحمن وأمر بمباداة الاوثان فان الله سبحانه شرع الصلاة وغيرها في المساجد كما قال تعالى (ومن أظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها) - وقال تعالى (ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد) وقال تعالى (قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد) وقال تعالى (ما كان للمشركين أن يعمروا مساجد الله) الى قوله (انما يعمروا مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر ولم يخش الا الله فعسى أولئك ان يكونوا من المهتدين) وقال تعالى (في بيوت أذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله) الآية وقال تعالى وان المساجد فلا تدعوا مع الله أحداً) وقال تعالى (ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً) وأما مشاهد القبور ونحوها فقد اتفق أئمة المسلمين على انه ليس من دين الاسلام ان تخص بصلاة أو دعاء أو غير ذلك ومن ظن ان الصلاة والدعاء والذكر فيها أفضل منه في المساجد فقد كفر بل قد تواترت السنن في النهي عن اتخاذها لذلك كما ثبت في الصحيحين انه قال لمن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا قالت عائشة ولولا ذلك لا برز قبره ولكن كره ان يتخذ مسجداً وفي الصحيحين أيضاً انه ذكر له كنيسة بارض الحبشة

وما فيها من الحسن والتصاوير فقال أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك التصاوير أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة وثبت عنه في صحيح مسلم من حديث جندب أنه قال قبل أن يموت بخمس أن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد إلا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك وفي المسند عنه أنه قال إن من شرار الخلق من تدركهم الساعة وهم أحياء والذين يتخذون القبور مساجداً وفي موطأ مالك عنه أنه قال اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد— وفي السنن عنه أنه قال لا تتخذوا قبري عيداً وصلوا على حيثما كنتم فإن صلاتكم تبلغني * والمقصود هنا أن أئمة المسلمين متفقون على أن الصلوات الخمس في المساجد هي من أعظم العبادات وأجل القربات ومن فضل تركها عليها إثارة للخلوة والانفراد على الصلوات الخمس في الجماعات أو جعل الدعاء أو الصلاة في المشاهد أفضل من ذلك في المساجد فقد أنخلع من ربة الدين واتبع غير سبيل المؤمنين (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً)— ولكن تنازع العلماء بعد ذلك في كونها واجبة على الأعيان أو على الكفاية أو سنة مؤكدة على ثلاثة أقوال فقيل هي سنة مؤكدة فقط وهذا هو المعروف عن أصحاب أبي حنيفة وأكثر أصحاب مالك وكثير من أصحاب الشافعي ويذكر رواية عن أحمد— وقيل هي واجبة على الكفاية وهذا هو المرجح في مذهب الشافعي وقول بعض أصحاب مالك وقول في مذهب أحمد وقيل هي واجبة على الأعيان وهذا هو المنصوص عن أحمد وغيره من أئمة السلف وفقهاء الحديث وغيرهم وهؤلاء تنازعوا فيما إذا صلى منفردا لغير عذر هل تصح صلاته على قولين (أحدهما) لا تصح وهو قول طائفة من قدماء أصحاب أحمد ذكره القاضي أبو يعلى في شرح المذهب عنهم وبعض متأخريهم كابن عقيل وهو قول طائفة من السلف واختاره ابن حزم وغيره (والثاني) تصح مع أئمة بالترك وهذا هو المأثور عن أحمد وقول أكثر أصحابه * والذين نفوا الوجوب احتجوا بتفضيل النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده— قالوا ولو كانت واجبة لم تصح صلاة المنفرد فلم يكن هناك تفضيل وحملوا ما جاء من هم النبي صلى الله عليه وسلم بالتحريق على من ترك الجمعة أو على المناقذين الذين كانوا يتخلفون عن الجماعة مع النفاق وإن تحريقهم كان لاجل النفاق لا لاجل ترك الجماعة مع الصلاة في

البيوت - وأما الموجبون فاحتجوا بالكتاب والسنة والآثار **﴿أما الكتاب﴾** بقوله تعالى (وإذا كنت فيهم فأنت معهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك) الآية - وفيها دليلان (أحدهما) أنه أمرهم بصلاة الجماعة معه في صلاة الخوف وذلك دليل على وجوبها حال الخوف وهو يدل بطريق الأولى على وجوبها حال الأمن (الثاني) أنه سن صلاة الخوف جماعة وسوغ فيها ما لا يجوز لغير عذر كاستدبار القبيلة والعمل الكثير فإنه لا يجوز لغير عذر بالاتفاق - وكذلك مفارقة الإمام قبل السلام عند الجمهور - وكذلك التخلف عن متابعة الإمام كما يتأخر الصف المؤخر بعد ركوعه مع الإمام إذا كان العدو أمامهم - وقالوا وهذه الأمور تبطل الصلاة لو فلت لغير عذر فلو لم تكن الجماعة واجبة بل مستحبة لكان قد التزم فعل محذور مبطل للصلاة وترك المتابعة الواجبة في الصلاة لأجل فعل مستحب مع أنه قد كان من الممكن أن يصلوا وحداناً صلاة تامة فلم أنها واجبة * وأيضاً بقوله تعالى (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين) أما أن يراد به المقارنة بالفعل وهي الصلاة جماعة . وأما أن يراد به ما يراد بقوله وكونوا مع الصادقين فإن أريد الثاني فلم يكن فرق بين قوله صلوا مع المصلين وصوموا مع الصائمين واركعوا مع الراكعين والسياق يدل على اختصاص الركوع بذلك - فإن قيل فالصلاة كلها تفعل مع الجماعة قيل خص الركوع بالذکر لانه تدرك به الصلاة فن أدرك الركعة فقد أدرك السجدة فأمر بما يدرك به الركعة كما قال لمريم اقنتي لربك واسجدى واركعي مع الراكعين فإنه لو قيل اقنتي مع القانتين للدل على وجوب ادراك القنوت ولو قيل اسجدى لم يدل على وجوب ادراك الركوع بخلاف قوله واركعي مع الراكعين فإنه يدل على الأمر بادراك الركوع وما بعده دون ما قبله وهو المطلوب * **﴿وأما السنة﴾** فالأحاديث المستفيضة في الباب مثل حديث أبي هريرة المتفق عليه عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام ثم آمر رجلاً يصلي بالناس ثم أنطلق إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار فهم بتحريق من لم يشهد الصلاة وفي لفظ قال أثقل الصلاة - على المنافقين صلاة المشاء والفجر ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حجبوا ولقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام - الحديث - وفي المسند وغيره لولا ما في البيوت من النساء والذرية لأمرت أن تقام الصلاة . الحديث فيين صلى الله عليه وسلم أنه هم بتحريق البيوت على من لم يشهد الصلاة وبين أنه إنما منعه من ذلك من فيها من النساء والذرية فأنهم لا يجب عليهم شهود الصلاة

وفي تحريق البيوت قبل من لا يجوز قتله وكان ذلك بمنزلة إقادة المد على الحبل وقد قال سبحانه وتعالى (ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تدموا ثم ان تطوهم فتصديكم منهم مرة بغير علم ليدخل الله في رحمته من يشاء لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذابا أليما) ومن حمل ذلك على ترك شهود الجمعة فسياق الحديث يبين ضعف قوله حيث ذكر صلاة العشاء والفجر ثم أتبع ذلك بهمه بتحريق من لم يشهد الصلاة * وأما من حمل العقوبة على النفاق لاعتلى ترك الصلاة فقوله ضعيف لأوجه (أحدها) ان النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يقبل المنافقين الا على الامور الباطنة وانما يعاقبهم على ما يظهر منهم من ترك واجب أو فعل محرم فلولا ان ذلك ترك واجب لما حرقهم (الثاني) انه رتب العقوبة على ترك شهود الصلاة فيجب ربط الحكم بالسبب الذي ذكره (الثالث) انه سيأتي ان شاء الله حديث ابن أم مكتوم حيث استأذنه ان يصلي في بيته فلم يأذن له وابن أم مكتوم رجل مؤمن من خيار المؤمنين أثني عليه القرآن وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستخلفه على المدينة وكان (الرابع) ان ذلك حجة على وجوبها أيضا كما ثبت في صحيح مسلم وغيره عن عبد الله بن مسعود انه قال من سره ان ياتي الله غدا مسلما فليصل هذه الصلوات الخمس حيث ينادى بهن فان الله شرع لنبية سنن الهدى وان هذه الصلوات الخمس في المساجد التي ينادى بهن من سنن الهدى وانكم لو صليتم في بيوتكم كما صلى هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها الا منافق معلوم النفاق ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف وقد أخبر عبد الله بن مسعود أنه لم يكن يتخلف عنها الا منافق معلوم النفاق وهذا دليل على استقرار وجوبها عند المؤمنين ولم يعلموا ذلك الا من جهة النبي صلى الله عليه وسلم اذ لو كانت عندهم مستحبة كقيام الليل والتطوعات التي مع الفرائض وصلاة الضحى ونحو ذلك كان منهم من يفعلها ومنهم من لا يفعلها مع ايمانه كما قال له الاعرابي والله اني لا أزيد على هذا ولا انقص منه فقال أفلع ان صدق ومعلوم ان كل امر كان لا يتخلف عنه الا منافق كان واجبا على الأعيان لخروجهم في غزوة تبوك فان النبي صلى الله عليه وسلم أمر به المسلمين جميعا لم يأذن لاحد في التخلف الا من ذكر أن له عذرا فاذن

(١) كذا هو بياض بالاصل بقدر كلمة ولم لها يؤذن والله أعلم مصححه

له لاجل عذره ثم لما رجع كشف الله اسرار المنافقين وهتك أستارهم وبين أنهم تخلفوا لغير عذر والذين تخلفوا لغير عذر مع الايمان عوتبوا بالهجرة حتى هجران نساءهم لهم حتى تاب الله عليهم (فان قيل) فانتم اليوم تحكمون بنفاق من تخلف عنها وتجاوزون تحريق البيوت عليه اذا لم يكن فيها ذرية (قيل له) من الأفعال ما يكون واجبا ولكن تأويل التأويل يسقط الحد عنه وقد صار اليوم كثير ممن هو مؤمن لا يراها واجبة عليه فيتركها متأولا - وفي زمن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لاحد تأويل قد باشرهم بالايجاب - وأيضا كما ثبت في الصحيح والسنن ان أعمى استاذن النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل في بيته فاذن له فلما ولي دعاه فقال هل تسمع النداء قال نعم قال فأجب فأمره بالاجابة اذا سمع النداء ولهذا أوجب أحمد الجماعة على من سمع النداء - وفي لفظ في السنن ان ابن ام مكتوم قال يا رسول الله اني رجل شاسع الدار وان المدينة كثيرة الهوام ولي قائد لا يلايني فهل تجد لي رخصة ان أصلي في بيتي فقال هل تسمع النداء قال نعم قال لا أجد لك رخصة. وهذا نص في الايجاب للجماعة مع كون الرجل مؤمنا. واما احتجاجهم بتفضيل صلاة الرجل في الجماعة على صلاته وحده فعنه جوابان مبنيان على صحة صلاة المنفرد لغير عذر فمن صحح صلاته قال الجماعة واجبة وليست شرطا في الصحة كالوقت فانه لو أخر العصر الى وقت الاصفرار كان آثما مع كون الصلاة صحيحة بل وكذلك لو أخرها الى ان يبقى مقدار ركعة كما في الصحيح من أدرك ركعة من العصر فقد أدرك العصر - قال والتفضيل لا يدل على ان المفضل جائز فقد قال تعالى (اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا الى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم) فجعل السعي الى الجمعة خيرا من البيع والسعي واجب والبيع حرام - وقال تعالى (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك ازكى لهم) ومن قال لا تصح صلاة المنفرد الا لعذر احتج بأدلة الوجوب قال ومثبت وجوبه في الصلاة كان شرطا في الصحة كسائر الواجبات - واما الوقت فانه لا يمكن تلافيه فاذا فات لم يمكن فعل الصلاة فيه فنظير ذلك فوت الجمعة وفوت الجماعة التي لا يمكن استدراكها فاذا فوت الجمعة الواجبة كان آثما وعليه الظاهر اذ لا يمكن سوى ذلك. وكذلك من فوت الجماعة الواجبة التي يجب عليه شهودها وليس هناك جماعة أخرى فانه يصلي منفردا وتصح صلاته هنا لعدم امكان صلاته جماعة كما تصح الظاهر ممن تفوته الجمعة - وليس وجوب الجماعة بأعظم من وجوب الجمعة وإنما الكلام فيمن صلى في بيته

منفردا لغير عذر ثم اقيمت الجماعة فهذا عندهم عليه ان يشهد الجماعة كما على من صلى الظهر قبل الجمعة ان يشهد الجمعة * واستدلوا على ذلك بحديث أبي هريرة الذي في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم من سمع النداء ثم لم يجب من غير عذر فلا صلاة له * ويؤيد ذلك قوله لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد فان هذا معروف من كلام علي وعائشة وأبي هريرة وابن عمر وقد رواه الدارقطني مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم وقوى ذلك بعض الحفاظ - قالوا ولا يعرف في كلام الله ورسوله حرف النني دخل على فعل شرعي الا ترك واجب فيه كقوله لا صلاة الا بام القرآن ولا ايمان لمن لا أمانة له ونحو ذلك . - واجاب هؤلاء عن حديث التفضيل بأن قالوا هو محمول على المذخور كالمرضى ونحوه فان هذا بمنزلة قوله صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم وصلاة النائم على النصف من صلاة القاعد وان تفضيله صلاة الرجل في جماعة على صلاته وحده كتفضيله صلاة القائم على صلاة القاعد ومعلوم ان القيام واجب في صلاة الفرض دون النفل كما ان الجماعة واجبة في صلاة الفرض دون النفل . - وتمام الكلام في ذلك ان العلماء تنازعوا في هذا الحديث وهو هل المراد بها المذخور او غيره على قولين فقالت طائفة المراد بها غير المذخور - قالوا لان المذخور أجره تام بدليل ما ثبت في الصحيحين عن أبي موسى الاشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل و هو صحيح مقيم فاذا كان المريض والمسافر يكتب لهما ما كانا يعملان في الصحة والاقامة كيف تكون صلاة المذخور قاعدا او منفردا دون صلاته في الجماعة قاعدا - وحمل هؤلاء تفضيل صلاة القائم على النفل دون الفرض لان القيام في الفرض واجب - ومن قال هذا القول لزمه ان يجوز تطوع الصحيح مضطجعا لانه قد ثبت أنه قال ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم - وقد طرد هذا الدليل طائفة من متأخري أصحاب الشافعي وأحمد وجوزوا ان يتطوع الرجل مضطجعا لغير عذر لاجل هذا الحديث ولتغذر حمله على المريض كما تقدم ولكن اكثر العلماء انكروا ذلك وعدوه بدعة وحدثا في الاسلام وقالوا لا يعرف ان أحدا قط صلى جنبه وهو صحيح ولو كان هذا مشروعا لفعله المسلمون على عهد نبيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم او بعده ولفعله النبي صلى الله عليه وسلم ولو مرة لتبين الجواز فقد كان يتطوع قاعدا ويصلي على راحته قبل اي وجه توجهت ويوتر عليها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة فلو كان هذا سائفا لفعله ولو مرة

ولفعله أصحابه * وهؤلاء الذين انكروا هذا مع ظهور حجبتهم قد تناقض من لم يوجب الجماعة منهم حيث حملوا قوله تفضل صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده بخمس وعشرين درجة على انه اراد غير المذخور فيقال لم كان التفضيل هنا في حق غير المذخور والتفضيل هناك في حق المذخور وهل هذا الاتناقض - واما من أوجب الجماعة وحمل التفضيل على المذخور فطرد دليله وحينئذ فلا يكون في الحديث حجة على صحة صلاة المنفرد لغبر عذر - واما ما احتج به منازعهم من قوله اذا مرض العبد او سافر كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم فجوابهم عنه ان هذا الحديث دليل على انه يكتب له مثل الثواب الذي كان يكتب له في حال الصحة والاقامة لاجل نيته له وعجزه عنه بالمعذر - وهذه قاعدة الشريعة أن من كان عازما على الفعل عزما جازما وفعل ما يقدر عليه منه كان بمنزلة الفاعل فهذا الذي كان له عمل في صحته واقامته عزما أنه يفعله وقد فعل في المرض والسفر ما أمكنه فكان بمنزلة الفاعل كما جاء في السنن فيمن تطهر في بيته ثم ذهب الى المسجد يدرك الجماعة فوجدها قد فاتت أنه يكتب له أجر صلاة الجماعة وكما ثبت في الصحيح من قوله ان بالمدينة لرجالا ما سرتهم مسيرا ولا قطعهم واديا الا كانوا معهم قالوا وهم بالمدينة قال وهم بالمدينة حبسهم العذر وقد قال تعالى (لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وانفسهم) الآية فهذا ومثله يبين ان المذخور يكتب له مثل ثواب الصحيح اذا كانت نيته أن يفعل وقد عمل ما يقدر عليه وذلك لا يقتضي أن يكون نفس عمله مثل عمل الصحيح فليس في الحديث ان صلاة المريض نفسها في الاجر مثل صلاة الصحيح ولا أن صلاة المنفرد المذخور في نفسها مثل صلاة الرجل في جماعة وانما فيه ان يكتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم كما يكتب له أجر صلاة الجماعة اذا فاتته مع قصده لها - وأيضاً فليس كل مذكور يكتب له مثل عمل الصحيح وانما يكتب له اذا كان يقصد عمل الصحيح ولكن عجز عنه فالحديث يدل على انه من كان عادة الصلاة في جماعة والصلاة قائماً ثم ترك ذلك لمرضه فانه يكتب له ما كان يعمل وهو صحيح مقيم وكذلك من تطوع على الرحلة في السفر وقد كان بتطوع في الحضر قائماً يكتب له ما كان يعمل في الاقامة - فاما من لم تكن عادة الصلاة في جماعة ولا الصلاة قائماً اذا مرض فصلى وحده أو صلى قاعدا فهذا لا يكتب له مثل صلاة المقيم الصحيح - ومن حمل الحديث على غير المذخور يلزمه أن يجعل صلاة

هذا قاعدا مثل صلاة القائم وصلاته منفردا مثل الصلاة في جماعة وهذا قول باطل لم يدل عليه نص ولا قياس ولا قاله أحد - وأيضا فيقال تفضيل النبي صلى الله عليه وسلم لصلاة الجماعة على صلاة الفرد ولصلاة القائم على القاعد والقاعد على المضطجع إنما دل على فضل هذه الصلاة على هذه الصلاة حيث يكون كل من الصلاتين صحيحة - أما كون هذه الصلاة المفضولة تصح حيث تصح تلك أولا تصح فالحديث لم يدل عليه بنى ولا إثبات ولا سيق الحديث لأجل بيانه صحة الصلاة وفسادها بل وجوب القيام والقعود وسقوط ذلك وجوب الجماعة وسقوطها تنافي من أدلة أخرى - وكذلك أيضا كون هذا المذمور يكتب له تمام عمله أولا يكتب له لم يتعرض له هذا الحديث بل يتلقى من أحاديث أخرى وقد ثبت سائر النصوص أن تكميل الثواب هو لمن كان يعمل العمل وهو صحيح مقيم لا لكل أحد - وثبتت نصوص أخرى وجوب القيام في الفرض كقوله صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين صل قائما فإن لم تستطع فقاعدا فإن لم تستطع فعلى جنب - وبين جواز التطوع قاعدا لما رآهم وهم يصلون قعودا فأقرهم على ذلك وكان يصلي قاعدا مع كونه كان يتطوع على الراحلة في السفر - كذلك تثبت نصوص أخرى وجوب الجماعة فيعطى كل حديث حقه فليس بينها تعارض ولا تناف وإنما يظن التعارض والتنافي من حملها ما لا تدل عليه ولم يعطها حقها بسوء نظره وتأويله والله أعلم *

(٧١) * مسألة * في رجل أدرك آخر جماعة وبعد هذه الجماعة جماعة أخرى فهل يستحب له متابعة هؤلاء في آخر الصلاة أو ينتظر الجماعة الأخرى *

* الجواب * أما إذا أدرك أقل من ركعة فهذا مبني على أنه هل يكون مدركا للجماعة بأقل من ركعة أم لا بد من إدراك ركعة فذهب أبي حنيفة أنه يكون مدركا، وطرده قياسه في ذلك حتى قال في الجمعة يكون مدركا لها بإدراك القعدة فيتمها الجمعة، ومذهب مالك أنه لا يكون مدركا إلا بإدراك ركعة وطرده المسئلة في ذلك حتى فيمن أدرك من آخر الوقت فإن المواضع التي تذكر فيها هذه المسئلة أنواع (أحدها) الجمعة (والثاني) فضل الجماعة (والثالث) إدراك المسافر من صلاة المقيم (والرابع) إدراك بعض الصلاة قبل خروج الوقت كإدراك بعض الفجر قبل طلوع الشمس (والخامس) إدراك آخر الوقت كالحائض تطهر والمجنون يفيق والكافر يسلم في آخر الوقت (والسادس) إدراك ذلك من أول الوقت عند من يقول إن الوجوب بذلك فإن في هذا

الاصل السادس نزاعاً - وأما مذهب الشافعي وأحمد فقالا في الجملة بقول مالك لاتفاق الصحابة على ذلك فانهم قالوا فيمن أدرك من الجملة ركعة يصلي اليها أخرى ومن أدركهم في التشهد صلى أربعاً - وأما سائر المسائل ففيها نزاع في مذهب الشافعي وأحمد وهما قولان للشافعي وروايتان عن أحمد وكثير من أصحابهما يرجح قول أبي حنيفة . والظاهر هو مذهب مالك كما ذكره الخرق في بعض الصور وذلك انه قد ثبت في الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة فهذا نص عام في جميع صور ادراك ركعة من الصلاة سواء كان ادراك جماعة او ادراك الوقت . وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من أدرك ركعة من الفجر قبل ان تطلع الشمس فقد أدرك الفجر ومن أدرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر . وهذا نص في ركعة في الوقت . وقد عارض هذا بعضهم بأن في بعض الطرق من ادراك سجدة وظنوا أن هذا يتناول ما اذا ادرك السجدة الاولى وهذا باطل فان المراد بالسجدة الركعة كما في حديث ابن عمر حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجدين قبل الظهر وسجدين بعدها وسجدين بعد المغرب الى آخره . وفي اللفظ المشهور ركعتين وكما روى انه كان يصلي بعد الوتر سجدين وهما ركعتان كما جاء ذلك مفسراً في الحديث الصحيح . ومن سجد بعد الوتر سجدين مجردتين عملاً بهذا فهو غلط باتفاق الأئمة . وايضاً فان الحكم عندهم ليس متعلقاً بادراك سجدة من السجدين فلم انهم لم يقولوا بالحديث فلي هذا اذا كان المدرك اقل من ركعة وكان بعدها جماعة أخرى فصلي معهم في جماعة صلاة تامة فهذا أفضل فان هذا يكون مصلياً في جماعة بخلاف الاول وان كان المدرك ركعة او كان اقل من ركعة وقلنا انه يكون به مدركاً للجماعة فهذا قد تمارض ادراكه لهذه الجماعة وادراكه للثانية من أولها فان ادراك الجماعة من أولها أفضل كما جاء في ادراكها بعدها فان كانت الجماعةان سواء فالثانية أفضل وان تميزت الاولى بكمال الفضيلة او كثرة الجمع او فضل الامام او كونها الرتبة فهي من هذه الجهة أفضل وتلك من جهة ادراكها بحدها أفضل وقد يرجح هذا تارة وهذا تارة . وأما ان قدر أن الثانية اكمل افعالا واماماً او جماعة فهذا قد ترجحت من وجه آخر . ومثل هذه المسئلة لم تكن تعرف في السلف الا اذا كان مدركاً لمسجد آخر فانه لم يكن يصلي في المسجد الواحد امامان راتبان وكانت الجماعة تتوفر مع

الامام الراتب ولا ريب ان صلاته مع الامام الراتب في المسجد جماعة ولو ركعة خير من صلاته في بيته ولو كان جماعة والله أعلم *

(٧٢) ﴿مسئلة﴾ في رجلين تنازعا في صلاة الفذ فقال أحدهما قال صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بنحو عشرين وقال الآخر متى كانت الجماعة في غير مسجد فهي كصلاة الفذ *

﴿الجواب﴾ ليست الجماعة كصلاة الفذ بل الجماعة افضل ولو كانت في غير المسجد لكن تنازع العلماء فيمن صلى في بيته هل يسقط عنه حضور الجماعة في المسجد أم لا بد من حضور الجماعة في المسجد * والذي ينبغي ان لا يترك حضور المسجد الا لندركا دلت على ذلك السنن والآثار والله أعلم *

(٧٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل ادرك مع الجماعة ركعة فلما سلم الامام قام ليتم صلاته فجاء آخر فصلي معه فهل يجوز الاقتداء بهذا المأموم وفي رجل صلى مع الامام ثم حضر جماعة اخرى فصلي بهم اماما فهل يجوز ذلك ام لا *

﴿الجواب﴾ اما الاول ففي صلاته قولان في مذهب احمد وغيره لكن الصحيح ان مثل هذا جائز وهو قول اكثر العلماء اذا كان الامام قد نوى الامامة والمؤتم قد نوى الاتهام فان نوى المأموم الاتهام ولم ينو الامام الامامة ففيه قولان (أحدهما) تصح كقول الشافعي ومالك وغيرهما وهو رواية عن احمد (والثاني) لا تصح وهو المشهور عن احمد. وذلك ان ذلك الرجل كان مؤتما في اول الصلاة وصار منفردا بعد سلام الامام فاذا اتم به ذلك الرجل صار المنفرد اماما كما صار النبي صلى الله عليه وسلم اماما بابن عباس بعد ان كان منفردا وهذا يصح في النفل كما جاء هذا الحديث كما هو منصوص عن أحمد وغيره من الأئمة وان كان قد ذكر في مذهبه قول بأنه لا يجوز وأما في الفرض فتزاع مشهور والصحيح جواز ذلك في الفرض والنفل فان الامام التزم بالامامة اكثر مما كان يلزمه في حال الانفراد فليس بمصير المنفرد اماما معذور اصلا بخلاف الاول - واما المسئلة الثانية فهي مسألة اقتداء المفترض بالمتنفل فان الامام كان قد ادى فرضه فاذا صلى بغيره اماما فهذا جائز في مذهب الشافعي واحمد في احدى الروايتين عنه وفيها قول ثالث في مذهب احمد انه يجوز للحاجة ولا يجوز لغير حاجة فاذا كان ذلك المأموم

هو الفارئ وهو المستحق للإمامة دوسهم ففعل ذلك في مثل هذه الحال حسن والله أعلم *
(٧٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل صلى فرضه ثم أتى مسجد جماعة فوجدهم يصلون فهل له ان يصلي مع الجماعة من الغائت *

﴿الجواب﴾ اذا صلى الرجل الفريضة ثم أتى مسجدا تقام فيه تلك الصلاة فليصلهم معهم سواء كان عليه فائتة أو لم يكن كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك حيث قال لرجلين لم يصليا مع الناس فقال مالكما لم تصليا ألسنما مسلمين فقالا يا رسول الله صلينا في رحالتنا فقال اذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكما نافلة * ومن عليه فائتة فمليه ان يبادر الى قضائها على الفور سواء فاتت عمدا أو سهوا عند جمهور العلماء، كمالك واحمد وأبي حنيفة وغيرهم وكذلك الراجح في مذهب الشافعي أنها اذا فاتت عمدا كان قضاؤها واجبا على الفور . واذا صلى مع الجماعة نوى بالثانية معادة وكانت الاولى فرضا والثانية نفلا على الصحيح كما دل عليه هذا الحديث وغيره . وقيل الفرض اكلمهما . وقيل ذلك الى الله تعالى والله أعلم *

(٧٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل يقتدى به في ترك صلاة الجماعة *

﴿الجواب﴾ من اعتقد ان الصلاة في بيته أفضل من صلاة الجماعة في مساجد المسلمين فهو ضال مبتدع باتفاق المسلمين فان صلاة الجماعة إما فرض على الاعيان وإما فرض على الكفاية . واللازم من الكتاب والسنة انها واجبة على الاعيان ومن قال انها سنة مؤكدة ولم يوجبها فانه يذم من داوم على تركها حتى ان من داوم على ترك السنن التي هي دون الجماعة سقطت عدالته عندهم ولم تقبل شهادته فكيف بمن يداوم على ترك الجماعة فانه يؤمر بها باتفاق المسلمين ويلام على تركها فلا يمكن من حكم ولا شهادة ولا فنيا مع اصراره على ترك السنن الاربعة التي هي دون الجماعة فكيف بالجماعة التي هي أعظم شائر الاسلام والله أعلم *

(٧٦) ﴿مسئلة﴾ في قوله (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) فالرجل اذا شرب وصلى وهو سكران هل تجوز صلاته ام لا *

﴿الجواب﴾ صلاة السكران الذي لا يعلم ما يقول لا تجوز باتفاق بل ولا يجوز ان يمكن من دخول المسجد لهذه الآية وغيرها فان النهي عن قربان الصلاة وقربان مواضع الصلاة والله أعلم *

(٧٧) ﴿مسئلة﴾ في امام يبصق في المحراب هل تجوز الصلاة خلفه ام لا *
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله * ينبغي ان ينهى عن ذلك - وفي سنن ابى داود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه عزل اماما لاجل بصفاته في القبلة وقال لا هل المسجد لا تصلوا خلفه فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انت نهيتهم ان يصلوا خلفي قال نعم انك قد آذيت الله ورسوله فان عزل عن الامامة لاجل ذلك او انتهى الجماعة ان يصلوا خلفه لاجل ذلك كان ذلك سائئاً^(١) والله أعلم *

(٧٨) ﴿مسئلة﴾ في امام المسلمين خبب امرأة على زوجها حتى فارقتهم وصار يخلو بها فهل يصلى خلفه وما حكمه *

﴿الجواب﴾ في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس منا من خبب امرأة على زوجها او عبدا على مولاه . فسمى الرجل في التفريق بين المرأة وزوجها من الذنوب الشديدة وهو من فعل السحرة وهو من أعظم فعل الشياطين لاسيما اذا كان يخبئها على زوجها ليتزوجها هو مع اصراره على الخلوة بها ولا سيما اذا دلت القرائن على غير ذلك - ومثل هذا لا ينبغي ان يولى امامة المسلمين الا ان يتوب فان تاب تاب الله عليه فاذا امكن الصلاة خلف عدل مستقيم السيرة فينبغي ان يصلى خلفه فلا يصلى خلف من ظهر فجوره لغير حاجة والله أعلم *

(٧٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل يؤم قوماً واكثرهم له كارهون *
 ﴿الجواب﴾ ان كانوا يكرهون هذا الامام لامر في دينه مثل كذبه او ظلمه او جهله او بدعته ونحو ذلك ويحبون الآخر لانه اصلح في دينه منه مثل ان يكون اصدق وأعلم وادين فانه يجب ان يولى عليهم هذا الامام الذي يحبونه وليس لذلك الامام الذي يكرهونه ان يؤمهم كما في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم رجل أم قوما وهم له كارهون ورجل لا يأتي الصلاة الا دباراً ورجل اعتبد محرراً^(٢) والله أعلم *

(٨٠) ﴿مسئلة﴾ اذا قرأ القرآن ويمد في الصلاة بسبحة هل تبطل صلاته ام لا *
 ﴿الجواب﴾ ان كان المراد بهذا السؤال ان يمد الآيات او يمد تكرار السورة الواحدة مثل

(١) قوله كان ذلك سائئاً كذا بالاصل والظاهر ان غرضه بيان وجه دلالة الحديث على عدم جواز الصلاة خلفه وحينئذ فيكون الوجه لم يكن ذلك سائئاً أوفى البارة سقط والله أعلم كتبه مصححه (٢) اي اتخذ عبداً

قوله (قل هو الله أحد) بالسبعة فهذا لا بأس به وإن أريد بالسؤال شيء آخر فليبين والله أعلم *
 (٨١) ﴿مسئلة﴾ في المسجد إذا كان فيه قبر والناس يجتمعون فيه لصلاة الجماعة فهل يجوز الصلاة فيه أم لا وهل يمد القبر أم لا *

﴿الجواب﴾ اتفق الأئمة على أنه لا يبنى مسجد على قبر لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك وأنه لا يجوز دفن ميت في مسجد فإن كان المسجد قبل الدفن غير إما بتسوية القبر وإما بنشئه إن كان جديداً فإن كان المسجد بنى بمد القبر فإما إن يزال المسجد وإما إن يزال صورة القبر فالمسجد المبنى على القبر لا يصلى فيه فرض ولا نفل فإنه منهي عنه والله أعلم *

(٨٢) ﴿مسئلة﴾ في إمام قتل ابن عمه فهل تصح الصلاة خلفه أم لا *
 ﴿الجواب﴾ إذا كان هذا الرجل قد قتل مسلماً متممداً بذير حق فينبغي أن يزل عن الإمامة ولا يصلى خلفه إلا لضرورة مثل أن لا يكون هناك إمام غيره لكن إذا تاب وأصلح فإن الله يقبل التوبة عن عباده ويمفو عن السيئات فإذا تاب التوبة الشرعية جاز أن يقر على إمامته والله أعلم *

(٨٣) ﴿مسئلة﴾ هل يجوز أن يكبر خلف الإمام *
 ﴿الجواب﴾ لا يشرع الجهر بالتكبير خلف الإمام النبي هو المبلغ لغير حاجة باتفاق الأئمة فإن بلالاً لم يكن يبلغ خلف النبي صلى الله عليه وسلم هو ولا غيره ولم يكن يبلغ خلف الخلفاء الراشدين لكن لما مرض النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالناس مرة وصوته ضعيف وكان أبو بكر يصلى إلى جنبه يسمع الناس التكبير فاستدل العلماء بذلك على أنه يشرع التكبير عند الحاجة مثل ضعف صوته - فأما بدون ذلك فاتفقوا على أنه مكروه غير مشروع - وتنازعوا في بطلان صلاة من يفعله على قولين والتزاع في الصحة معروف في مذهب مالك وأحمد وغيرهما غير أنه مكروه باتفاق المذاهب كلها والله أعلم *

(٨٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل استفاض عنه أن يأكل الحشيشة وهو إمام فقال رجل لا تجوز الصلاة خلفه فانكر عليه رجل وقال تجوز واحتج بقول النبي صلى الله عليه وسلم تجوز الصلاة خلف البر والفاجر فهذا الذي أنكر مصيب أم غطى - وهل يجوز لأكل الحشيشة أن يؤم بالناس وإذا

كان المنكر مصيباً فما يجب على الذي قام عليه وهل يجوز للناس في المكان أن يمزله لم لا ؟
 الجواب لا يجوز أن يولى في الإمامة بالناس من يأكل الحشيشة أو يفعل من
 المنكرات المحرمة مع إمكان تولية من هو خير منه كيف وفي الحديث من قلد رجلاً عملاً على
 عصابة وهو يجد في تلك العصابة من هو أَرْضَى الله فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين
 وفي حديث آخر اجعلوا أئمتكم خياركم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين الله - وفي حديث آخر إذا أم
 الرجل القوم وفيهم من هو خير منه لم يزالوا في سفال - وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فإن
 كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سناً فأمر صلى الله عليه
 وسلم بتقديم الأفضل بالعلم بالكتاب ثم بالسنة ثم الأسبق إلى العمل الصالح بنفسه ثم بفعل الله
 تعالى وفي سنن أبي داود وغيره أن رجلاً من الأنصار كان يصلي يقوم اماماً فبصق في القبلة
 فأمرم النبي صلى الله عليه وسلم أن يمزله عن الإمامة ولا يصلوا خلفه فناء إلى النبي صلى الله
 عليه وسلم يسأله عن أمرهم بزمه فقال نعم أنك آذيت الله ورسوله فإذا كان المرء يمزله لاجل
 إساءته في الصلاة وبصاقه في القبلة فكيف المصّر على أكل الحشيشة لا سيما إن كان مستحلاً
 للمسكر منها كما عليه طائفة من الناس فإن مثل هذا ينبغي أن يستتاب فإن تاب والا قتل إذ
 السكر منها حرام بالإجماع واستحلال ذلك كفر بلا نزاع - وأما احتجاج المعارض بقوله يجوز
 الصلاة خلف كل بر وفاجر فهذا غلط منه لوجوه (أحدها) أن هذا الحديث لم يثبت عن النبي
 صلى الله عليه وسلم بل في سنن ابن ماجه لا يؤمن فاجر مؤمناً إلا أن يقهره بسوط أو عصا
 وفي اسناد الآخر مقال أيضاً (الثاني) أنه يجوز للمأموم أن يصلي خلف من ولى وإن كان تولية
 ذلك المولى لا يجوز فليس للناس أن يولوا عليهم الفساق وإن كان قد نفذ حكمه أو تصح
 الصلاة خلفه (الثالث) أن الأئمة متفقون على كراهة الصلاة خلف الفاسق لكن اختلفوا في
 صحتها فبعض لا تصح كقول مالك وأحمد في إحدى الروايتين عنهما - وقيل بل تصح كقول
 أبي حنيفة والشافعي والرواية الأخرى عنهما ولم يتنازعا أنه لا ينبغي توليته (الرابع) أنه
 لا خلاف بين المسلمين في وجوب الإنكار على هؤلاء الفساق الذين يسكرون من الحشيشة
 بل الذي عليه جمهور الأئمة أن قليلها وكثيرها حرام بل الصواب أن آكلها يحد وأنها نجسة فإذا

كان آكلها لم يفسل منها فه كانت صلاته باطلة ولو غسل فيه منها أضافه خر - وفي الحديث من شرب الخمر لم يقبل منه صلاة أربعين يوما فان تاب تاب الله عليه فان عاد فشرها لم تقبل له صلاة أربعين يوما فان تاب تاب الله عليه فان عاد فشرها في الثالثة أو الرابعة كان حقا على الله أن يسقيه من طينة الخبال قيل يا رسول الله وما طينة الخبال قال عصارة أهل النار وإذا كانت صلاته باطلة غير مقبولة فانه يجب الانتكار عليه باتفاق المسلمين فن لم ينكر عليه كان عاصيا لله ورسوله ومن منع المنكر عليه فقد حاد الله ورسوله في سنن أبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من حالت شفاعته دون أحد من حدود الله فقد ضاد الله في أمره ومن قال في مؤمن ما ليس فيه حبس في ردغة الخبال حتى يخرج مما قال ومن خاصم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع فالخاصمون عنه خاصمون في باطل وهم في سخط الله. والخاللون ذلك الانتكار عليه مضادون لله في أمره وكل من علم حاله ولم ينكر عليه بحسب قدرته فهو عاص لله ورسوله والله أعلم *

(٨٥) * مسألة * في امام يقرأ على الجنائز هل تصح الصلاة خلفه *

* الجواب * إذا أمكنه أن يصلي خلف من يصلي صلاة كاملة وهو من أهل الورع فالصلاة خلفه أولى من الصلاة خلف من يقرأ على الجنائز فان هذا مكروه من وجهين من وجه أن القراءة على الجنائز مكروهة في المذاهب الأربعة وأخذ الاجرة عليها أعظم كراهة فان الاستنجار على التلاوة لم يرخص فيه أحد من العلماء والله أعلم *

(٨٦) * مسئلة * في رجل ما عنده ما يكفيه وهو يصلي بالاجرة فهل يجوز ذلك أم لا *

* الجواب * الاستنجار على الإمامة لا يجوز في المشهور من مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد - وقيل يجوز وهو مذهب الشافعي ورواية عن أحمد وقول في مذهب مالك والخلاف في الأذان أيضا لكن المشهور من مذهب مالك أن الاستنجار يجوز على الأذان وعلى الإمامة معه ومنفردة * وفي الاستنجار على هذا ونحوه كالتعليم على قول ثالث في مذهب أحمد وغيره أنه يجوز مع الحاجة ولا يجوز بدون الحاجة والله أعلم *

(٨٧) * مسئلة * فيمن قال إن الصبيان أمورون بالصلاة قبل البلوغ فقال آخر لا نسلم فقال

له ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر فقال هذا

ما هو أمر من الله ولم يفهم منه تنقيص فهل يجب في ذلك شيء أفوتونا ما جودين *

﴿الجواب﴾ ان كان المتكلم اراد أن الله أمرهم بالصلاة بمعنى أنه أوجبها عليهم فالصواب مع الثاني— واما ان أراد أنهم مأمورون أي ان الرجال يأمر ونهم بها لا أمر الله إياهم بالأمر أو أنها مستحبة في حق الصبيان فالصواب مع المتكلم— وقول القائل ما هو أمر من الله اذا أراد به أنه ليس أمراً من الله للصبيان بل هو أمر لمن يأمر الصبيان فقد أصاب— وان أراد ان هذا ليس أمراً من الله لاحد فهذا خطأ يجب عليه ان يرجع عنه ويستغفر الله والله أعلم *

(٨٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل يخرج من ذكره قبح لا يتقطع فهل تصح صلاته مع خروج ذلك أفوتونا ما جودين *

﴿الجواب﴾ لا يجوز ان يبطل الصلاة بل يصلي بحسب امكانه فان لم يتقطع النجاسة قدر ما يتوضأ ويصلي صلى بحسب حاله بعد ان يتوضأ وان خرجت النجاسة في الصلاة لكن يتخذ حفظاً يمنع من انتشار النجاسة والله أعلم *

(٨٩) ﴿مسئلة﴾ في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على سجادة فقد أورد شخص عن عبد الله بن عمر عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه توضأ وقل يا عائشة اثني بالخمرة فأتت به فصلى عليه *

﴿الجواب﴾ لفظ الحديث انه طلب الخمرة والخمرة شيء يصنع من الخوص فسجد عليه بقي به حر الارض وأذاها فان حديث الخمرة صحيح واما اتخاذها كبيرة يصلي عليها يتقى بها النجاسة ونحوها فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يتخذ سجادة يصلي عليها ولا الصحابة بل كانوا يصلون حفاة ومتملين ويصلون على التراب والحصير وغير ذلك من غير حائل— وقد ثبت عنه في الصحيحين انه كان يصلي في نمليه وقال ان اليهود لا يصلون في نملهم بخالفهم وصلى سرقة في نمليه وأصحابه في نملهم نخلهم في الصلاة فخلعوا فقال ما لكم خلعت نملكم قالوا رأيناك خلعت نخلنا قال ان جبريل أتاني فأخبرني ان فيهما اذى فاذا أتى أحدكم المسجد فلينظر في نمليه فان كان فيهما اذى فليدلكهما بالتراب فان التراب لهما طهور فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يصلون في نملهم ولا يخلعونها بل يطؤون بها على الارض ويصلون فيها فكيف يظن انه كان يتخذ سجادة يفرشها على حصير أو غيره ثم يصلي عليها فهذا لم يكن أحد يفعله من

الصحابة وينقل عن مالك أنه لما قدم بعض العلماء وفرش في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً من ذلك أمر بحجبه - وقال أما علمت ان هذا في مسجدنا بدعة والله أعلم *

(٩٠) * مسألة * في النوم في المسجد والكلام والمشى بالنعال في أما كن الصلاة هل يجوز ذلك أم لا *

* الجواب * أما النوم أحياناً للححتاج مثل الغريب والفقير الذي لا مسكن له فجزئ وأما اتخاذه ميئاً ومقيلاً فينبهون عنه وأما الكلام الذي يحبه الله ورسوله في المسجد فحسن وأما المحرم فهو في المسجد أشد تحريماً وكذلك المكروه ويكره فيه فضول المباح - وأما المشى بالنعال فجائز كما كان الصحابة يمشون بنعالهم في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لكن ينبغي للرجل إذا أتى المسجد ان يفعل ما امره به رسول الله صلى الله عليه وسلم فينظر في نعليه فإن كان بهما اذى فليدلكهما بالتراب فان التراب لهما طهور والله اعلم *

(٩١) * مسألة * فيمن وجد جماعة يصلون الظهر فأراد ان يقضى معهم الصبح فلما قام الامام للركعة الثالثة فارقه بالسلام فهل تصح هذه الصلاة - وعلى اى مذهب تصح *

* الجواب * هذه الصلاة لا تصح في مذهب ابي حنيفة ومالك واحمد في احدى الروايتين عنه وتصح في مذهب الشافعي واحمد في الرواية الاخرى والله اعلم *

(٩٢) * مسألة * تكره الصلاة في أى موضع من الارض *

* الجواب * نعم ينهى عن الصلاة في مواطن فانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الصلاة في أعطان الابل فقال لا تصلوا فيها - وسئل عن الصلاة في مبارك الغنم فقال صلوا فيها - وفي السنن انه قال الارض كلها مسجد الا المقبرة والحمام - وفي الصحيح عنه انه قال لمن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد - يحذر ما صنعوا -- وفي الصحيح عنه انه قال ان من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فاني أنهاكم عن ذلك - وفي السنن انه نهى عن الصلاة بارض الخسف - وفي سنن ابن ماجه وغيره انه نهى عن الصلاة في سبع مواطن المقبرة والحجرة والمزبلة وقارة الطريق والحمام وظهر البيت الحرام * وهذه المواضع غير ظهر بيت الله الحرام قد يعلاها بعض الفقهاء بانها مظنة النجاسة وبعضهم يحمل النهي تعبدًا والصحيح ان علها مختلفة بان تكون

العمة مشابهة أهل الشرك كالصلاة عند القبور وتارة لسكونها مأوى الشياطين كأعطان الابل وتارة لتغير ذلك والله أعلم *

(٩٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل صلى بغير وضوء اماما وهو لا يعلم أو عليه نجاسة لا يعلم بها فهل صلاته جائزة أم لا - وإن كانت صلاته جائزة فهل صلاة المأمومين خلفه تصح أفتونا ماجورين *
﴿الجواب﴾ أما المأموم اذا لم يعلم بمحدث الامام أو النجاسة التي عليه حتى قضيت الصلاة فلا إعادة عليه عند الشافعي وكذلك عند مالك وأحمد اذا كان الامام غير عالم ويعيد وحده اذا كان محدثا وبذلك مضت سنة الخلفاء الراشدين فانهم صلوا بالناس ثم رأوا الجنابة بعد الصلاة فاعادوا ولم يأمرؤا الناس بالاعادة والله أعلم *

(٩٤) ﴿مسئلة﴾ الصلاة في البيع والكنائس جائزة مع وجود الصور أم لا - وهل يقال انها بيوت الله أم لا *

﴿الجواب﴾ ليست بيوت الله وإنما بيوت الله المساجد بل هي بيوت يكفر فيها بالله وإن كان قد يذكر فيها فالبيوت بمنزلة أهلها وأهلها كفار فهي بيوت عبادة الكفار - وأما الصلاة فيها ففيها ثلاثة أقوال للعلماء في مذهب أحمد وغيره المنع مطلقا وهو قول مالك - والاذن مطلقا وهو قول بعض أصحاب أحمد - والثالث وهو الصحيح المأثور عن عمر بن الخطاب وغيره وهو منصوص عن أحمد وغيره ان كان فيها صور لم يصل فيها لان الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة ولان النبي صلى الله عليه وسلم لم يدخل الكعبة حتى يحامها فيها من الصور وكذلك قال عمر انا كنا لا ندخل كنائسهم والصور فيها - وهي بمنزلة المسجد المبني على القبر ففي الصحيحين انه ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم كنيسة بارض الحبشة وما فيها من الحسن والتصاوير فقال أولئك اذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا وصوروا فيه تلك التصاوير أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة وأما اذا لم يكن فيها صور فقد صلى الصحابة في الكنيسة والله أعلم *

(٩٥) ﴿مسئلة﴾ في الصلاة في الحمام وما هو العمل الذي لله بالنهار لا يقبله بالليل وما هو العمل الذي بالليل لا يقبله بالنهار *

﴿الجواب﴾ في سنن أبي داود وغيره عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه

قال الارض كلها مسجد الا المقبرة والحمام وقد صححه الحفاظ . وأما ان ضاق الوقت فلا يصلى في الحمام أو يفوت الصلاة حتى يخرج فيصلّى خارجها على قولين في مذهب أحمد وغيره فلا يصلح ان يصلى في الحمام - وينبغي لمن اصابته جنابة ان احتاج الى الحمام ان يغتسل في أول الوقت ويخرج يصلى ثم ان أحب ان يتم اغتساله بالسدر ونحوه عاد الى الحمام - وجهور العلماء على ان الصلاة منهي عنها اما نهى تحريم أو لا تصح كالمشهور من مذهب أحمد وغيره - واما نهى تنزيه كذهب الشافعي وغيره * وأما عمل النهار الذي لا يقبله الله بالليل وعمل الليل الذي لا يقبله الله بالنهار فهما صلاة الظهر والمصر لا يحل للانسان ان يؤخرها الى الليل بل قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من فاتته صلاة المصر فكأنما وتر أهله وماله - وفي صحيح البخارى عنه انه قال من فاتته صلاة المصر حبط عمله فاما من نام عن صلاة أو نسيها فقد قال صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها - واما من فوتها متعمدا فقد أتى كبيرة من أعظم الكبائر وعليه القضاء عند جمهور العلماء وعند بعضهم لا يصح فعلها قضاء أصلا ومع القضاء عليه لا تبرأ ذمته من جميع الواجب ولا يقبلها الله منه بحيث يرتفع عنه العقاب ويستوجب الثواب بل يخفّ عنه العذاب بما فعله من القضاء ويبقى عليه اثم التفتيت وهو من الذنوب التي تحتاج الى مسقط آخر بمنزلة من عليه حقان فحل أحدهما وترك الآخر قال تعالى (فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون) وتأخيرها عن وقتها من السهو عنها باتفاق العلماء - وقال تعالى (تخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا) قال غير واحد من السلف إضاعتها تأخيرها عن وقتها فقد أخبر الله سبحانه ان الليل لمن أضاعها وان صلاها ومن كان له الويل لم يكن قد يقبل عمله وان كان له ذنوب آخر فاذا لم يكن ممثلا للامر في نفس العمل لم يتقبل ذلك العمل قال أبو بكر الصديق رضى الله عنه في وصيته لعمر واعلم ان الله حقا بالليل لا يقبله بالنهار وحقا بالنهار لا يقبله بالليل وأنه لا يقبل النافلة حتى تؤدى الفريضة والله أعلم *

(٩٢) * مسألة * في المصلين لم يسووا صفوفهم بل كل انسان يصلي منفردا فهل تجوز صلاتهم هكذا في الاسواق أم لا *

* الجواب * ليس لاحد ان يصلي منفردا خلف الصف بل على الناس ان يصلوا

مصطفين - وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا صلاة لفدخلف العنق ولا يصلح لهم ان يصلوا في السوق حتى تتصل الصفوف بل عليهم ان يقاربوا الصفوف ويسدوا الاول فالاول والله أعلم *

(٩٧) * مسألة * في رجل يصلي مأموماً ويجلس بين الركعات جلسة الاستراحة ولم يفعل ذلك الامام فهل يجوز ذلك له - واذا جاز هل يكون منقصاً لاجره لاجل كونه لم يتابع الامام في سرعة الامام *

* الجواب * جلسة الاستراحة قد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم جلسها لكن تردد العلماء هل فعل ذلك من كبر السن للحاجة أو فعل ذلك لانه من سنة الصلاة فمن قال بالثاني استحبها كقول الشافعي وأحمد في احدى الروايتين - ومن قال بالاول لم يستحبها الا عند الحاجة كقول أبي حنيفة ومالك وأحمد في الرواية الاخرى ومن فعلها لم ينكر عليه وان كان مأموماً لكون ان التأخر بمقدار ما ليس هو من التخلف المنهي عنه عند من يقول باستحبها وهل هذا الافعل في محل اجتهاد فانه قد تعارض فعل هذه السنة عنده والمبادرة الى موافقة الامام فان ذلك أولى من التخلف لكنه سير فصار مثلاً اذا قام من التشهد الاول قبل ان يكمل المأموم والمأموم يرى انه مستحب - أو مثل ان يسلم وقد بقي عليه يسير من الدعاء هل يسلم أو يتمه - ومثل هذه المسائل هي من مسائل الاجتهاد - والا أقوى ان متابعة الامام أولى من التخلف لفعل مستحب والله أعلم *

(٩٨) * مسألة * في رجل ضحك في الصلاة فهل تبطل صلاته أم لا *

* الجواب * اما التبسم فلا يبطل الصلاة واما اذا فقه في الصلاة فانها تبطل ولا ينقض وضوءه عند الجمهور كمالك والشافعي وأحمد لكن يستحب له ان يتوضأ في أقوى الوجهين لكونه أذنب ذنباً وللخروج من الخلاف فان مذهب أبي حنيفة ينقض وضوؤه *

(٩٩) * مسألة * في رجل اذا توضأ قبل طلوع الشمس وقبل الغروب وقد صلى الفجر فهل يجوز له ان يصلي شكر اللوضوء^(١) *

* الجواب * هذا فيه نزاع والاشبه ان يفعل لحديث بلال *

(١) المراد بصلاة الشكر للوضوء سنة الوضوء

(١٠٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل اذا دخل المسجد في وقت النهي هل يجوز ان يصلي تحية المسجد؟
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله هذه المسئلة فيها قولان للعلماء هما روايتان عن أحمد (أحدهما) وهو قول أبي حنيفة ومالك انه لا يصليها (والثاني) وهو قول الشافعي انه يصليها وهذا أظهر فان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين وهذا أمر يعم جميع الاوقات ولم يعلم انه خص منه صورة من الصور - وأما نهي عن الصلاة بعد طلوع الفجر وبعد غروبها فقد خص منه صور متعددة منها قضاء الفوائت ومنها ركعة الطواف ومنها المعادة مع امام الحي وغير ذلك والعام المحفوظ مقدم على العام المخصوص. وأيضا فان الصلاة وقت الخطبة منهي عنها كالنهي في هذين الوقتين أو أؤكد ثم قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا دخل أحدكم المسجد والخطيب على المنبر فلا يجلس حتى يصلي ركعتين فاذا كان قد أمر بالتحية في هذا الوقت وهو وقت نهى فكذلك الوقت الآخر بطريق الاولى ولم يختلف قول أحمد في هذا الحجي، السنة الصحيحة به بخلاف أبي حنيفة ومالك فان مذهبهما في الموضعين النهى فانه لم تباينها هذه السنة الصحيحة والله أعلم *

(١٠١) ﴿مسئلة﴾ فيمن صلى بجماعة صلاة رابعة فسها عن التشهد وقام فسبح بمضمهم فلم يقعد وكل صلاته وسجد وسلم فقال جماعة كان ينبغي قعوده. وقال آخرون لو قعد بطلت صلاته فايهما على الصواب؟

﴿الجواب﴾ اما الامام الذي فاته التشهد الاول حتى قام فسبح به فلم يرجع وسجد للسهو قبل السلام فقد أحسن فيما قبل هكذا صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم - ومن قال كان ينبغي له ان يقعد خطأ بل الذي فعله هو الاحسن - ومن قال لو رجع بطلت صلاته فهذا فيه قولان للعلماء (أحدهما) لو رجع بطلت صلاته وهو مذهب الشافعي وأحمد في رواية (والثاني) اذا رجع قبل القراءة لم تبطل صلاته وهي الرواية المشهورة عن أحمد والله أعلم *

(١٠٢) ﴿مسئلة﴾ في امام قام الى الخامسة فسبح به فلم يلتفت لقولهم وظن انه لم يسه فهل يقومون معه أم لا؟

﴿الجواب﴾ ان قاموا معه جاهلين لم تبطل صلاتهم لكن مع العلم لا ينبغي لهم ان يتابعوه بل ينتظروه حتى يسلم بهم أو يسلموا قبله والانتظار أحسن والله أعلم *

(١٠٣) ﴿مسئلة﴾ في الرجل اذا تلى عليه القرآن فيه سجدة فسجد على غير وضوء فهل يأثم أو يكفر أو تطلق عليه زوجته *

﴿الجواب﴾ لا يكفر ولا تطلق عليه زوجته ولكن يأثم عند أكثر العلماء، ولكن ذكر بعض أصحاب أبي حنيفة أن من صلى بلا وضوء فيما تشرط له الطهارة بالاجماع كالصلوات الخمس أنه يكفر بذلك. وإذا كفر كان مرتدا والمرتب عند أبي حنيفة تين منه زوجته ولكن تكفير هذا ليس منقولاً عن أبي حنيفة نفسه ولا عن صاحبيه وإنما هو عن أتباعه—وجمهور العلماء على أنه يمزر ولا يكفر إلا إذا استحل ذلك واستهزأ بالصلاة—وأما سجدة التلاوة فن العلماء من ذهب إلى أنها تجوز بغير طهارة وما تنازع العلماء في جوازه فلا يكفر فاعله بالاتفاق—وجمهور العلماء على أن المرتد لا تين منه زوجته إلا إذا انقضت عدتها ولم يرجع إلى الإسلام والله أعلم *

(١٠٤) ﴿مسئلة﴾ فيمن ييوس الأرض دائماً هل يأثم. وفيمن يفعل ذلك لسبب أخذ رزق وهو مكره كذلك *

﴿الجواب﴾ أما تقبيل الأرض ووضع الرأس ونحو ذلك مما فيه السجود مما يفعل قدام بعض الشيوخ وبعض الملوك فلا يجوز بل لا يجوز الانحناء كالركوع أيضاً كما قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم الرجل منا يأتي أخاه أينحني له قال لا—ولما رجع معاذ من الشام سجد للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا يا معاذ قال يا رسول الله رأيتهم في الشام يسجدون لأساقفتهم ويذكرون ذلك عن أنبيائهم فقال كذبوا عليهم لو كنت آمر أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من أجل حقه عليها يا معاذ أنه لا ينبغي السجود إلا لله. وأما فعل ذلك تدنيا وتقرباً فهذا من أعظم المنكرات. ومن اعتقد مثل هذا قربة وديناً فهو ضال مفتر بل يبين له أن هذا ليس بدين ولا قربة فإن أصر على ذلك استتيب فإن تاب والقتل وإما إذا أكره الرجل على ذلك بحيث لو لم يفعله لافضى إلى ضربه أو حبسه أو أخذ ماله أو قطع رزقه الذي يستحقه من بيت المال ونحو ذلك من الضرر فإنه يجوز عند أكثر العلماء فإن الأكره عند أكثرهم يبيع الفعل المحرم كشرب الخمر ونحوه وهو المشهور عن أحمد وغيره ولكن عليه مع ذلك أن يكرهه بقلبه ويحرص على الامتناع منه بحسب الإمكان—ومن علم الله منه الصدق أعانه الله تعالى وقد يعاين بركة صدقه من الأمر بذلك—وذهب طائفة إلى أنه لا يبيع إلا الأقوال

دون الافعال وروى ذلك عن ابن عباس ونحوه قالوا انما التمية باللسان وهو الرواية الاخرى عن أحمد—وأما فعل ذلك لاجل فضول الرياضة والمال فلا—واذا أكره على مثل ذلك ونوى بقلبه ان هذا الخضوع لله تعالى كان حسنا مثل ان يكرهه على كلمة الكفر وينوى معنى جائزا والله أعلم *

(١٠٥) ﴿مسئلة﴾ في الرجل اذا كان يتلو الكتاب العزيز بين جماعة قمرأ سجدة ققام على قدميه وسجد فهل قيامه أفضل من سجوده وهو قاعد أم لا - وهل فعله ذلك رياء ونفاق * ﴿الجواب﴾ بل سجود التلاوة قائما أفضل منه قاعدا كما ذكر ذلك من ذكره من العلماء من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما وكما نقل عن عائشة بل وكذلك سجود الشكر كما روى أبو داود في سننه عن النبي صلى الله عليه وسلم من سجوده للشكر قائما وهذا ظاهر في الاعتبار فان صلاة القائم أفضل من صلاة القاعد - وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان احيانا يصلي قاعدا فاذا قرب من الركوع فانه يركع ويسجد وهو قائم واحيانا يركع ويسجد وهو قاعد فهذا قد يكون للمعذر او للجواز ولكن تحريره مع قعوده ان يقوم ليركع ويسجد وهو قائم دليل على انه أفضل اذ هو أكل وأعظم خشوعا لما فيه من هبوط رأسه وأعضائه الساجدة لله من القيام - ومن كان له ورد مشروع من صلاة الضحى او قيام ليل او غير ذلك فانه يصليه حيث كان ولا ينبغي له ان يدع ورده المشروع لاجل كونه بين الناس اذا علم الله من قلبه انه يفعله سرا لله مع اجتهاده في سلامته من الرياء ومفسدات الاخلاص ولهذا قال الفضيل بن عياض ترك العمل لاجل الناس رياء والعمل لاجل الناس شرك وفعله في مكانه الذي تكون فيه معيشته التي يستعين بها على عبادة الله خير له من ان يفعله حيث تمتل معيشته ويشغل قلبه بسبب ذلك فان الصلاة كلما كان اجمع للقلب وابعد من الوسواس كانت اكل - ومن نهى عن أمر مشروع بمجرد زعمه ان ذلك رياء فنهيه مردود عليه من وجوه (أحدها) ان الاعمال المشروعة لا ينهى عنها خوفا من الرياء بل يؤمر بها وبالاخلاص فيها ونحن اذا رأينا من يفعلها أقررتناه وان جزمنا انه يفعلها رياء فالمتأقون الذين قال الله فيهم (ان المتأقين يخادعون الله وهو خادعهم واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى يراؤن الناس ولا يذكرون الله الا قليلا) فهو لا كان النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون يقرونهم على ما يظهرونه من الدين وان كان مرانين

ولا يهنونهم عن الظاهر لأن الفساد في ترك اظهار المشروع أعظم من الفساد في اظهاره رياء. كما ان فساد ترك اظهار الايمان والصلوات اعظم من الفساد في اظهار ذلك رياء، ولأن الإنكار انما يقع على الفساد في اظهار ذلك رياء الناس. (الثاني) لأن الإنكار انما يقع على ما انكرته الشريعة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لم أؤمر ان اتقب عن قلوب الناس ولا أن اشق بطونهم - وقد قال عمر بن الخطاب من اظهر لنا خيرا أحيناه ووالينا عليه وان كانت سريرته بخلاف ذلك ومن اظهر لنا شرا أبغضناه عليه وان زعم ان سريرته سالحة (الثالث) ان تسويغ مثل هذا يفضي الى ان أهل الشرك والفساد يتكبرون على أهل الخير والدين اذاروا من يظهر امرا مشروعا مسنونا قالوا هذا امراء فيترك أهل الصدق والاخلاص اظهار الامور المشروعة حذرا من لزوم وذمهم فيتمطل الخير ويبقى لأهل الشرك شوكة يظهر الشروع ولا أحد ينكر عليهم وهذا من اعظم المفاسد (الرابع) ان مثل هذا من شوائب المناققين وهو يظعن على من يظهر الاعمال المشروعة قال الله تعالى (الذين يلمزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات والذين لا يجدون الا جهدا فيفسخون منهم سخر الله منهم ولهم عذاب اليم) فان النبي صلى الله عليه وسلم لما حض على الاتفاق عام تبوك جاء بعض الصحابة بصرة كادت يده تمجز من حملها فقالوا هذا امراء وجاء بعضهم بصاع فقالوا لقد كان الله غنيا عن صاع فلان فلنروا هذا وهذا فانزل الله ذلك وصار عبرة فيمن يلزم المؤمنين المطيعين لله ورسوله والله أعلم *

(١٠٦) ﴿مسألة﴾ في رجل نوى زيارة قبر نبي من الانبياء مثل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وغيره فهل يجوز له في سفره أن يقصر الصلاة وهل هذه الزيارة شرعية ام لا وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حج ولم يزرني فقد جفائي ومن زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي - وقد روى عنه انه قال لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مواضع المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا *

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين * امامنا سافر لجرد زيارة قبور الانبياء والصالحين فهل يجوز له قصر الصلاة على قولين معروفين (أحدهما) وهو قول متقدمي العلماء الذين لا يجوزون القصر في سفر المعصية كابي عبد الله بن بطه وأبي الوفاء بن عقيل وطوائف كثيرة من العلماء

المتقدمين انه لا يجوز اقصر في مثل هذا السفر لانه سفر منهي عنه وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد ان السفر المنهي عنه في الشريعة لا يقصر فيه (والقول الثاني) انه يقصر وهذا يقوله من يجوز القصر في السفر المحرم كابي حنيفة ويقوله بعض المتأخرين من أصحاب الشافعي وأحمد ممن يجوز السفر لزيارة قبور الانبياء والصالحين كابي حامد الغزالي وابي الحسن بن عبيدوس الحراني وابي محمد بن قدامة المقدسي وهؤلاء يقولون ان هذا السفر ليس بمحرم لموم قوله فزوروا القبور— وقد يحتاج بعض من لا يعرف الحديث بالاحاديث المروية في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم كقوله من زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي رواه الدارقطني وابن ماجه واما ما يذكره بعض الناس من قوله من حج ولم يزرني فقد جفائي فهذا لم يروه أحد من العلماء وهو مثل قوله من زارني وزار أبي ضمانت له على الله الجنة فان هذا أيضا باطل باتفاق العلماء لم يروه أحد ولم يحتاج به أحد وانما يحتاج بعضهم بحديث الدارقطني * وقد احتج أبو محمد المقدسي على جواز السفر لزيارة القبور بان النبي صلى الله عليه وسلم كان يزور مسجد قباء . واجاب عن حديث لا تشد الرجال بان ذلك محمول على نفي الاستعجاب . — واما الأولون فانهم يحتاجون بما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشد الرحال الا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا — وهذا الحديث اتفق الأئمة على صحته والعمل به فلو نذر الرجل ان يصلي في مسجد أو مشهد أو يكف فيه أو يسافر اليه غير هذه الثلاثة لم يجب عليه ذلك باتفاق الأئمة ولو نذر ان يأتي المسجد الحرام للحج أو عمرة وجب عليه ذلك باتفاق العلماء ولو نذر ان يأتي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أو المسجد الأقصى لصلاة أو اعتكاف وجب عليه الوفاء بهذا النذر عند مالك والشافعي وأحمد ولم يجب عند أبي حنيفة لانه لا يجب عنده بالنذر الا ما كان من جنسه واجب بالشرع . واما الجمهور فيوجبون الوفاء بكل طاعة كما ثبت في صحيح البخاري عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من نذر ان يطعم الله فليطعمه ومن نذر ان يصلي الله فلا يصعبه والسفر الى المسجد هو طاعة فلهذا وجب الوفاء به . — واما السفر الى بقعة غير المساجد الثلاثة فلم يوجب احد من العلماء السفر اليه اذا نذره حتى نص العلماء على انه لا يسافر الى مسجد قباء لانه ليس من الثلاثة مع ان مسجد قباء تستحب زيارته لمن كان بالمدينة لان ذلك ليس بشد رحل كما في الصحيح من تطهر في بيته

ثم اتى مسجد قباء لا يريد الا الصلاة فيه كان كعمرة - قالوا ولان السفر الى زيارة قبور الانبياء
والصالحين بدعة لم يفعلها أحد من الصحابة ولا التابعين ولا أمر به رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولا استحجب ذلك أحد من أئمة المسلمين فن اعتقد ذلك عبادة وفعلها فهو مخالف للسنة
والاجماع والأئمة. وهذا مما ذكره أبو عبد الله بن بطّة في ابانته الصغرى من البدع المخالفة للسنة
والاجماع. وبهذا يظهر ضعف حجة ابى محمد فان زيارة النبي صلى الله عليه وسلم لمسجد قباء
لم تكن بشد رحل وهو يسلم لهم ان السفر اليه لا يجب بالندوة وقوله ان قوله لا تشد الرحال
محمول على نفي الاستحباب يجاب عنه من وجهين (أحدهما) ان هذا تسليم منه ان هذا السفر
ليس بعمل صالح ولا ثرية ولا طاعة ولا هو من الحسنات ومن اعتقد في السفر لزيارة قبور
الانبياء والصالحين انه قرينة وعبادة وطاعة فقد خالف الاجماع واذا سافر لا اعتقاده انه طاعة
فان ذلك محرم باجماع المسلمين فصار التحريم من جهة اتخاذ قرينة. ومعلوم ان أحدا لا يسافر
اليها الا لذلك واما اذا قدر ان شد الرحل اليها لمرض مباح فهذا جائز من هذا الباب (الوجه
الثاني) ان النفي يقتضى النفي والنهي يقتضى التحريم وما ذكره من الاحاديث في زيارة قبر
النبي صلى الله عليه وسلم فكلها ضعيفة باتفاق أهل العلم بالحديث بل هي موضوعة لم يروها أحد
من أهل السنن المعتمدة شيئا منها ولم يحتج أحد من الأئمة بشيء منها بل مالك امام أهل
المدينة النبوية الذين هم أعلم الناس بحكم هذه المسئلة كره ان يقول الرجل زرت قبر النبي صلى
الله عليه وسلم ولو كان هذا اللفظ معروفا عندهم أو مشروعا أو مأثورا عن النبي صلى الله عليه
وسلم لم يكرهه عالم المدينة. والامام أحمد رضي الله عنه اعلم الناس في زمانه بالسنة لما سئل عن
ذلك لم يكن عنده ما يعتمد عليه في ذلك الاحديث أبى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال ما من رجل يسلم على الا رد الله على روحى حتى أردّ عليه السلام وعلى هذا اعتمد أبو داود
في سننه وكذلك مالك في الموطأ. روى عن عبد الله بن عمر انه كان اذا دخل المسجد قال
السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك يا أبت ثم ينصرف. وفي سنن
أبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تتخذوا قبرى عبدا وصلوا على أيها كنتم فان
صلاتكم تبلغنى. وفي سنن سعيد بن منصور ان عبد الله بن حسن بن حسين بن علي بن أبي
طالب رأى رجلا يختلف الى قبر النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو عنده فقال يا هذا ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال لا تتخذوا قبوري عيدا وصلوا على أيما كنتم فإن صلاتكم تبلغني فما
 أنت ورجل بالاندلس منه الا سواء وفي الصحيحين عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال في مرض موته لمن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور انبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا
 قالت عائشة ولولا ذلك لأبرز قبره ولكن كره ان يتخذ مسجدا فهم دفنوه في حجرة عائشة
 بخلاف ما اعتادوه من الدفن في الصحراء ثلاثا يعلو أحد على قبره ويتخذ مسجدا فيتخذ قبره
 رثنا وكان الصحابة والتابعون لما كانت الحجرة النبوية منفصلة عن المسجد الى زمن الوليد
 ابن عبد الملك لا يدخل أحدا عنده الا لصلاة هناك ولا لمسح بالقبر ولا دعاء هناك بل هذا
 جميعه انما يفعلونه في المسجد وكان السلف من الصحابة والتابعين اذا سلموا عليه أو أرادوا
 الدعاء دعوا مستقبل القبلة ولم يستقبلوا القبر - وأما وقت السلام عليه فقال أبو حنيفة يستقبل
 القبلة أيضاً ولا يستقبل القبر - وقال أكثر الأئمة بل يستقبل القبر عند السلام خاصة ولم يقل
 أحد من الأئمة انه يستقبل القبر عند الدعاء الاحكامية مكذوبة تروى عن مالك ومذهبه بخلافها -
 واتفق الأئمة على انه لا يتمسح بقبر النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقبله وهذا كله محافظة على
 التوحيد فان من أصول الشرك بالله اتخاذ القبور مساجد كما قال طائفة من السلف في قوله
 تعالى (وقالوا لا تذرنا آلهتكم ولا تذرنا وداً ولا سواعا ولا ينوث ويعوق ونسرا) قالوا
 هؤلاء كانوا قوما صالحين في قوم نوح فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ثم صوروا على صورهم
 تماثيل ثم طال عليهم الأمد فعبدها . وقد ذكر هذا المعنى البخارى في صحيحه عن ابن عباس
 وذكره محمد بن جرير الطبري وغيره في التفسير عن غير واحد من السلف . وذكره وثيمة
 وغيره في قصص الانبياء من عدة طرق . وقد بسط الكلام على أصول هذه المسائل في غير هذا
 الموضع * وأول من وضع الاحاديث في السفر لزيارة المشاهد التي على قبورهم أهل البدع الرافضة
 ونحوهم الذين يطلون المساجد ويمظمون المشاهد يدعون بيوت الله التي أمر ان يذكر فيها
 اسمه ويمجد وحده لا شريك له ويمظمون المشاهد التي يشرك فيها ويكذب فيها ويتدع فيها
 دين لم ينزل الله به سلطانا فان الكتاب والسنة انما فيهما ذكر المساجد دون المشاهد كما قال (قل
 أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد وادعوه مخلصين له الدين) وقال (انما يمر
 مساجد الله من آمن بالله) وقال تعالى (وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا) وقال تعالى

(ولا تبأشروهن وانتم ما كفون في المساجد) وقال تعالى (ومن أظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها) - وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيح انه كان يقول ان من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد الا فلا تتخذوا القبور مساجد فاني انها كم عن ذلك والله اعلم *

(١٠٧) * مسألة * هل الجمع بين الصلاتين في السفر افضل ام القصر وما اقوال العلماء في ذلك وما حجة كل منهم - وما الراجع من ذلك *

* الجواب * الحمد لله * بل فعل كل صلاة في وقتها افضل اذا لم يكن به حاجة الى الجمع فان غالب صلاة النبي صلى الله عليه وسلم التي كان يصليها في السفر انما يصليها في اوقاتها وانما كان الجمع منه مرات قليلة - وفرق كثير من الناس بين الجمع والقصر - وظنهم ان هذا يشرع للمسافر كما يشرع هذا غلط بالسنة المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم باجماع الامة فان القصر سنة ثابتة والجمع رخصة عارضة - وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم في جميع أسفاره كان يصلي الرباعية ركعتين ولم يتقل أحد انه صلى في سفره الرباعية أربعا بل وكذلك أصحابه معه والحديث الذي يروى عن عائشة انها أتمت معه وافطرت حديث ضعيف بل قد ثبت عنها في الصحيح ان الصلاة أول ما فرضت كانت ركعتين ركعتين ثم زيد في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر - وثبت في الصحيح عن عمر بن الخطاب انه قال صلاة السفر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان وصلاة الاضحية وصلاة الفطر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم * وأما قوله تعالى (واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتم ان يفتنكم الذين كفروا) فان نفي الجناح لبيان الحكم وازالة الشبهة لا يمنع ان يكون القصر هو السنة كما قال (ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما) نفي الجناح لاجل الشبهة التي عارضت لهم من الطواف بينهما لاجل ما كانوا عليه في الجاهلية من كراهة بعضهم للطواف بينهما والطواف بينهما مأمور به باتفاق المسلمين وهو اما ركن وإما واجب واما سنة مؤكدة وهو سبحانه ذكر الخوف والسفر لان القصر يتناول قصر العدد وقصر الاركان فالخوف يبيح قصر الاركان والسفر يبيح قصر العدد - فاذا اجتمعا أبيح القصر بالوجهين وان انفرد السفر أبيح أحد نوعي القصر والعلماء متنازعون في المسافر

هل فرضه الركنان ولا يحتاج قصره الى نية أم لا بقصر الانية على قواين (والاول) نول أكثرهم كأبي حنيفة ومالك وهو أحد القواين في مذهب أحمد اختاره أبو بكر وغيره (والثاني) قول الشافعي وهو القول الآخر في مذهب أحمد اختاره الخري وغيره - والاول هو الصحيح الذي تدل عليه سنة النبي صلى الله عليه وسلم لم فانه كان يقصر بإصحابه ولا يعلمهم قبل الدخول - في الصلاة انه يقصر ولا يأمرهم بنية القصر - ولهذا لما سلم من ركعتين ناسيا قال له ذو البدين اقصر الصلاة أم نسييت فقال لم أنس ولم تقصر قال بلى قد نسييت - وفي رواية لو كان شيء لا خبرتكم به ولم يقل لو قصرت لامرأكم ان تنووا القصر - وكذلك لما جمع بهم لم يعلمهم انه جمع قبل الدخول بل لم يكونوا يعلمون انه يجمع حتى يقضي الصلاة الاولى فلم أيضا ان الجمع لا يفترق الى ان ينوي حين الشروع في الاولى كقول الجمهور والمنصوص عن أحمد ما وافق ذلك - وقد تنازع العلماء في التبريع في الدهر هل هو حرام أو مكروه أو ترك لاوى أو هو الراجح - فذهب أبي حنيفة وقول في مذهب مالك ان القصر واجب وليس له ان يصلي اربعا - ومذهب مالك في الرواية الاخرى وأحمد في أحد القواين بل أنصها ان الاتمام مكروه ومذهبه في الرواية الاخرى ومذهب الشافعي في أظهر قوله ان القصر هو الافضل والتبريع ترك الاولى - وللشافعي قول ان التبريع أفضل - وهذا أضغف الاقوال - وقد ذهب بعض المخارج الى انه لا يجوز القصر الا مع الخوف - ويذكر هذا قولاً للشافعي وما أظنه يصح عنه فانه قد ثبت بالسنة المتواترة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بإصحابه بنى ركعتين ركعتين آمن ما كان الناس وكذلك بعده أبو بكر وكذلك بعده عمر - واذا كان كذلك فكيف يسوى بين الجمع والقصر وفعل كل صلاة في وقتها أفضل اذا لم يكن حاجة عند الائمة كلهم وهو مذهب أبي حنيفة ومالك - والشافعي وأحمد في ظاهر مذهبيهما بل تنازعوا في جواز الجمع على ثلاثة اقوال فذهب أبي حنيفة انه لا يجمع الا بعرفة ومزدلفة ومذهب مالك وأحمد في إحدى الروايتين انه لا يجمع المسافر اذا كان نازلا وانما يجمع اذا كان سائرا بل عند مالك اذا جد به السير ومذهب الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى انه يجمع المسافر وان كان نازلا - وسبب هذا النزاع ما بلغهم من أحاديث الجمع فان أحاديث الجمع قليلة فالجمع بعرفة ومزدلفة متفق عليه وهو منقول بالتواتر فلم يتنازعوا فيه - وأبو حنيفة لم يقل بغيره لحديث ابن مسعود الذي في الصحيح انه قال ما رأيت

رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير وقتها إلا صلاة الفجر بمزدلفة وصلاة المغرب ليلة جَمْع^(١) وأراد بقوله في الفجر لغير وقتها - التي كانت عادته ان يصلّيها فيه فانه جاء في الصحيح عن جابر انه صلى الفجر بمزدلفة بعد ان برق الفجر وهذا متفق عليه بين المسلمين ان الفجر لا يصلّى حتى يطلع الفجر لا بمزدلفة ولا غيرها لكن بمزدلفة غلس بها تغليسا شديدا - وأما أكثر الائمة فبلغتهم أحاديث في الجمع صحيحة كحديث أنس وابن عباس وابن عمر ومعاذ وكلها من الصحيح - ففي الصحيحين عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ارتحل قبل ان تزيغ الشمس آخر الظهر الى وقت العصر ثم نزل فصلاهما جميعا - واذا ارتحل بعد ان تزيغ الشمس صلى الظهر والعصر ثم ركب وفي لفظ في الصحيح كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في السفر آخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجمع بينهما - وفي الصحيحين عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا عجل به السير جمع بين المغرب والعشاء - وفي لفظ في الصحيح ان ابن عمر كان اذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء بعد ان ينيب الشفق ويقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء - وفي صحيح مسلم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين في سفرة سافرها في غزوة تبوك فجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء - قال سعيد بن جبير قلت لابن عباس ما حمله على ذلك قال أراد ان لا يخرج أمته - وكذلك في صحيح مسلم عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء - قال فقلت ما حمله على ذلك قال أراد ان لا يخرج أمته بل قد ثبت عنه انه جمع في المدينة كما في الصحيحين عن ابن عباس قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا من غير خوف ولا سفر وفي لفظ في الصحيحين عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعا وثمانيا جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء قال أيوب لم له في ليلة مطيرة وكان أهل المدينة يجمعون في الليلة المطيرة بين المغرب والعشاء ويجمع معهم عبد الله بن عمر - وروى ذلك مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم - وهذا العمل من الصحابة وقولهم أراد ان لا يخرج أمته بين انه ليس المراد بالجمع تأخير الاولى الى آخر وقتها وتقديم

(١) في القاموس يوم جمع يوم عرفة اهـ

الثانية في أول وقتها فإن مراعاة مثل هذا فيه حرج عظيم—ثم إن هذا جائز لكل أحد في كل وقت ورفع الحرج إنما يكون عند الحاجة فلا بد أن يكون قد رخص لاهل الاعذار فيما يرفع به عنهم الحرج دون غير أرباب الاعذار—وهذا ينبتني على أصل كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أن المواقيت لاهل الاعذار ثلاثة ولغيرهم خمسة فإن الله تعالى قال (أقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل) فذكر ثلاثة مواقيت والطرف الثاني يتناول الظهر والمصر والزلف يتناول المغرب والعشاء—وكذلك قال (أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل) والدلوك هو الزوال في أصح القولين يقال دلت الشمس وزالت وزاغت ومالت فذكر الدلوك والغسق وبعد الدلوك يصلي الظهر والمصر وفي الغسق تصلي المغرب والعشاء ذكر أول الوقت وهو الدلوك وآخر الوقت وهو الغسق والغسق اجتماع الليل وظلمته—ولهذا قال الصحابة كعبد الرحمن بن عوف وغيره إن المرأة الحائض إذا طهرت قبل طلوع الفجر صلت المغرب والعشاء—وأذا طهرت قبل غروب الشمس صلت الظهر والمصر—وهذا مذهب جمهور الفقهاء كمالك والشافعي وأحمد وأيضا فجمع النبي صلى الله عليه وسلم بمرقة ومزدلفة يدل على جواز الجمع بغيرها للمعذر فإنه قد كان من الممكن أن يصلي الظهر ويؤخر العصر إلى دخول وقتها ولكن لاجل النسك والاشتغال بالوقوف قدم العصر—ولهذا كان القول المرصني عند جماهير العلماء أنه يجمع بمزدلفة وعرفة من كان أهله على مسافة القصر ومن لم يكن أهله كذلك فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى صلى الله عليه وسلم مع جميع المسلمين أهل مكة وغيرهم ولم يأمر أحدا منهم بتأخير العصر ولا بتقديم المغرب. فن قال من أصحاب الشافعي وأحمد أن أهل مكة لا يجمعون بقوله ضعيف في غاية الضعف بخالف السنة البينة الواضحة التي لا ريب فيها وعذرهم في ذلك أنهم اعتقدوا أن سبب الجمع هو السفر الطويل—والصواب أن الجمع لا يختص بالسفر الطويل بل يجمع للمطر ويجمع للبرص كما جاءت بذلك السنة في جميع المستحاضة فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بالجمع في حديثين وأيضا فكون الجمع يختص بالطويل فيه قولان للعلماء وهما وجهان في مذهب أحمد أحدهما يجمع في القصير وهو المشهور ومذهب الشافعي لا. والاول أصح لما تقدم والله أعلم *

(١٠٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل مسافر إلى بلد ومقصوده أن يقيم مدة شهر أو أكثر فهل يتم الصلاة أم لا *

﴿الجواب﴾ إذا نوى أن يقيم بالبلد أربعة أيام فما دونها قصر الصلاة كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة فإنه أقام بها أربعة أيام يقصر الصلاة—وان كان أكثر ففيه نزاع والاحوط أن يتم الصلاة—واما أن قال غدا أسافر أو بعد غد أسافر ولم ينو المقام فإنه يقصر ابداً فإن النبي صلى الله عليه وسلم أقام بمكة بضعة عشر يوماً يقصر الصلاة وأقام بدوك عشرين ليلة يقصر الصلاة والله أعلم *

(١٠٩) ﴿مسئلة﴾ في صلاة المسافر هل لها سنة فإن الله جعل الرابعة ركعتين رحمة منه على عباده فما حجة من يدعى السنة—وقد أنكر عمر على من سبّح بعد الفريضة فهل في بعض المذاهب تأكيد السنة في السفر كابي حنيفة—وهل نقل هذا عن أبي حنيفة أم لا *

﴿الجواب﴾ اما الذي ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلي في السفر من التطوع فهو ركعتا الفجر حتى أنه لما نام عنها هو وأصحابه منصرفه من خير قضاها مع الفريضة هو وأصحابه وكذلك قيام الليل والوتر فإنه قد ثبت عنه في الصحيح أنه كان يصلي على راحلته قبل أي وجه توجهت به ويوتر عليها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة—واما الصلاة قبل الظهر وبعدها فلم ينقل عنه أنه فعل ذلك في السفر ولم يصل معها شيئاً—وكذلك كان يصلي بمبنى ركعتين ركعتين ولم ينقل عنه أحد أنه صلى معها شيئاً—وابن عمر كان أعلم الناس بالسنة وأتبعهم لها—وأما العلماء فقد تنازعوا في استحباب ذلك والله أعلم *

(١١٠) ﴿مسئلة﴾ في رجلين تنازعا في العيد إذا وافق الجمعة فقال أحدهما يجب أن يصلي العيد ولا يصلي الجمعة—وقال الآخر يصليهما فما الصواب في ذلك *

﴿الجواب﴾ الحمد لله * إذا اجتمع الجمعة والعيد في يوم واحد فللعلماء في ذلك ثلاثة أقوال (أحدهما) أنه يجب الجمعة على من شهد العيد كما يجب سائر الجمع للعمومات الدالة على وجوب الجمعة (والثاني) تسقط عن أهل البر مثل أهل العوالي والشواذ لأن عثمان بن عفان أرخص لهم في ترك الجمعة لما صلى بهم العيد (والقول الثالث) وهو الصحيح أن من شهد العيد سقطت عنه الجمعة لكن على الإمام أن يقيم الجمعة ليشهدها من شاء شهودها ومن لم يشهد العيد وهذا هو المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كعمر وعثمان وابن مسعود وابن عباس وابن الزبير وغيرهم ولا يعرف عن الصحابة في ذلك خلاف—وأصحاب القواين المتقدمين لم يبلغهم

ما في ذلك من السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم لما اجتمع في يومه عيد ان صلى العيد ثم رخص في الجمعة - وفي لفظ انه قال ايها الناس انكم قد اصبتم خيراً فمن شاء ان يشهد الجمعة فلا يشهد فانا نجتمعون - وايضا فانه اذا شهد العيد حصل مقصود الاجتماع ثم انه يصلي الظهر اذا لم يشهد الجمعة فتكون الظهر في وقتها والعيد يحصل مقصود الجمعة - وفي ايجابها على الناس تضييق عليهم وتكرير لمقصود عيدهم وماسن^(١) لهم من السرور فيه والانبساط فاذا حبسوا عن ذلك عاد العيد على مقصوده بالابطال ولان يوم الجمعة عيد ويوم الفطر والنحر عيد ومن شأن الشارع اذا اجتمع عبادتان من جنس ادخل احدهما بالآخرى كما يدخل الوضوء في الغسل واحد الغسلين في الآخر والله اعلم *

(١١١) * مسألة * في رجل مشى الى صلاة الجمعة مستعجلاً فانكر ذلك عليه ببعض الناس وقال امش على رسلك فرد ذلك الرجل وقال قد قال تعالى (يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله) فا الصواب *

* الجواب * ليس المراد بالسمي المأمور به المذو فانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون وأتوها وأنتم تمشون وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا - وروى فائضوا ولكن قال الائمة السمي في كتاب الله هو الفعل والفعل كما قال تعالى (ان سعيكم لشتى) وقال تعالى (ومن اراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكوراً) وقال تعالى (واذا تولى سعى في الارض ليفسد فيها) وقال تعالى (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسمون في الارض فساداً) وقال عن قوم فرعون ثم ادبر يسى وقد قرأ عمر بن الخطاب فامضوا الى ذكر الله فالسمي المأمور به الى الجمعة هو المضى اليها والذهاب اليها ولفظ السمي في الاصل اسم جنس ومن شأن أهل العرف اذا كان الاسم عاماً لتوعين فانهم يفردون أحد نوعيه باسم ويبقى الاسم العام مختصاً بالنوع الآخر كما في لفظ ذري الارحام فانه يعم جميع الاقارب ومن يرث بفرض وتصيب ومن لا فرض له ولا تصيب فلما ميز ذوالفرض والمصبة صار في عرف الفقهاء ذوو الارحام مختصاً بمن لا فرض له ولا تصيب * وكذلك لفظ الجائز يعم ما وجب ولزم من

(١) قوله وما سن كذا بالاصل ولعله تحريف والصواب وجس كتبه مصححه اسمعيل

الافعال والمعقود وما لم يلزم فلما خص بمض الاعمال بالوجوب وبعض المعقود باللزم بقى اسم الجائز في عرفهم مختصاً بالنوع الآخر - وكذلك اسم الحمر هو عام لكل شراب لكن لما أفرد ما يصنع من غير العنب باسم النبيذ صار اسم الحمر في العرف مختصاً بمصير العنب حتى ظن طائفة من العلماء ان اسم الحمر في الكتاب والسنة مختص بذلك - وقد تواترت الاحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بعمومه ونظائر هذا كثيرة وبسبب هذا الاشتراك الحادث غلط كثير من الناس في فهم الخطاب بلفظ السعي من هذا الباب فانه في الاصل عام - في كل ذهاب ومضى وهو السعي المأمور به في القرآن وقد يخص أحد النوعين باسم المشى فيبقى لفظ السعي مختصاً بالنوع الآخر وهذا هو السعي الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال اذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون وأتوها وأنتم تمشون - وقد روى ان عمر كان يقرأ فامضوا ويقول لو قرأتها فاسعوا لمدت حتى يكون كذا وهذا ان صح عنه فيكون قد اعتقد ان لفظ السعي هو الخاص - ومما يشبه هذا السعي بين الصفا والمروة فانه انما يهرول في بطن الوادي بين الميادين - ثم لفظ السعي يخص بهذا - وقد يحمل لفظ السعي عاماً لجميع الطواف بين الصفا والمروة لكن هذا كأنه باعتبار ان بعضه سعي خاص والله أعلم *

(١١٢) * مسألة * في رجل يصلي الخمس لا يقطعها ولم يحضر صلاة الجمعة وذكر ان عدم حضوره لها انه يجد ريحاً في جوفه تمنعه عن انتظار الجمعة وبين منزله والمكان الذي تقام فيه الجمعة قدر ميلين أو دونهما فهل المذر الذي ذكره كاف في ترك الجمعة مع قرب منزله أفوتونا مأجورين *

* الجواب * بل عليه أن يشهد الجمعة ويتأخر^(١) بحيث يحضر ويصلي مع بقاء وضوئه وان كان لا يمكنه الحضور الا مع خروج الريح فليشهدها - وان خرجت منه الريح فانه لا يضره ذلك والله أعلم *

(١١٣) * مسألة * في صلاة الجمعة في الاسواق وفي الدكاكين والطرقات اختياري أهل تصح صلاته أم لا *

* الجواب * ان اتصلت الصفوف فلا بأس بالصلاة لمن تأخر ولم يمكنه الا ذلك - وأما

(١) كذا بالاصل ولعل الصواب ولا يتأخر بالنفي والله اعلم كتبه مصححه

إذا تعمد الرجل أن يقدم هناك ويترك الدخول إلى المسجد كالذين يقعدون في الحوايت فهؤلاء مخطئون مخالفون للسنة فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها قالوا وكيف تصف الملائكة عند ربها قال يكملون الأول فالأول ويتراصون في الصف وقال خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها—وأما إذا لم تتصل الصفوف بل كان بين الصفوف طريق ففي صحة الصلاة قولان للعلماء هما روايتان عن أحمد (أحدهما) لا تصح كقول أبي حنيفة (والثاني) تصح كقول الشافعي والله أعلم *

(١١٤) * مسألة * في رجل يؤذن يقول عند دخول الخطيب إلى الجامع إن الله وملائكته يصلون على النبي فقال رجل هذا بدعة فما يجب عليه *

* الجواب * جهر المؤذن بذلك كجهره بالصلاة والترضى عند رقي الخطيب المنبر أو جهره بالدعاء للخطيب والامام ونحو ذلك لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين ولا استجبه أحد من الأئمة—وأشد من ذلك الجهر بنحو ذلك في الخطبة وكل ذلك بدعة والله أعلم *

(١١٥) * مسألة * في رجل دخل الجامع والخطيب يخطب وهو لا يسمع كلام الخطيب فذكر أن عليه قضاء صلاة فقضاها في ذلك الوقت فهل يجوز ذلك أم لا *

* الجواب * الحمد لله * إذا ذكر أن عليه فائتة وهو في الخطبة يسمع الخطيب أولاً باسمه فله أن يقضيها في ذلك الوقت إذا أمكنه القضاء وإدراك الجمعة بل ذلك واجب عليه عند جمهور العلماء لأن النهي عن الصلاة وقت الخطبة لا يتناول النهي عن الفريضة—والفائتة مفروضة في أصح قولي العلماء بل لا يتناول تحية المسجد فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا دخل أحدكم المسجد والامام يخطب فلا يجلس حتى يصلي ركعتين—وأيضاً فإن فعل الفائتة في وقت فعل النهي ثابت في الصحيح بقوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الفجر قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الفجر—وقد تنازع العلماء فيما إذا ذكر الفائتة عند قيامه إلى الصلاة هل يبدأ بالفائتة وإن فاتته الجمعة كما يقوله أبو حنيفة أو يصلي الجمعة ثم يصلي الفائتة كما يقول الشافعي وأحمد وغيرهما—ثم هل عليه إعادة الجمعة ظهراً على قولين هما روايتان عن أحمد—وأصل هذا أن الترتيب في قضاء الفوائت واجب في الصلوات القليلة عند الجمهور كما في حنيفة ومالك وأحمد

بل يجب عنده في إحدى الروايتين في القليلة والكثيرة - وبينهم نزاع في حد القليل ولذلك يجب قضاء الفوائت على الفور عندهم - وكذلك عند الشافعي إذا تركها عمدا في الصحيح عندهم بخلاف الناس - واحتج الجمهور بقول النبي صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك - وفي لفظ فان ذلك وقتها - واختاف الموجبون للترتيب هل يسقط بضيق الوقت على قولين هما روايتان عن أحمد لكن أشهرهما عنه أنه يسقط الترتيب كقول أبي حنيفة وأصحابه والآخرى لا يسقط كقول مالك - وكذلك هل يسقط بالنسيان فيه نزاع نحو هذا - وإذا كان التسارع إلى قضاء الفائتة وتقدمها على الحاضرة بهذه المزية كان قبل ذلك في مثل هذا الوقت هو الواجب وأما الشافعي فإذا كان يجوز تحية المسجد في هذا الوقت فالفائتة أولى بالجواز والله أعلم *

(١١٦) * مسألة * فيمن أدرك ركعة من صلاة الجمعة ثم قام ليؤدي ما عليه فهل يجزئ بالقراءة أم لا *

* الجواب * بل يخاف بالقراءة ولا يجزئ لأن المسبوق إذا قام يقضي فانه منفرد فيما يقضيه حكمه حكم المنفرد وهو فيما يدركه في حكم المؤتم ولذا يسجد المسبوق إذا سها فيما يقضيه - وإذا كان كذلك فالمسبوق إنما يجزئ فيما يجزئ فيه المنفرد فن كان من العلماء مذهبه أن يجزئ المنفرد في الشائين والفجر فانه يجزئ إذا قضى الركعتين الأوليين - ومن كان مذهبه أن المنفرد لا يجزئ فانه لا يجزئ المسبوق عنده والجمعة لا يصلحها أحد منفردا فلا يتصور أن يجزئ فيها المنفرد - والمسبوق كالمنفرد فلا يجزئ لكنه بدرك للجمعة ضمنا وتبعا ولا يشترط في التابع ما يشترط في المتبوع ولذا لا يشترط لما يقضيه المسبوق العدد ونحو ذلك لكن مضت السنة من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة فهو مدرك للجمعة كمن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس ومن أدرك ركعة من الفجر قبل أن تطلع الشمس فانه مدرك وإن كانت بقية الصلاة فعلت خارج الوقت والله أعلم *

(١١٧) * مسألة * في جماعة نازلي في الجامع مقيمين ليلا ونهارا وأكلهم وشربهم ونومهم وقاشهم وأنهم جميع في الجامع ويتنعمون من ينزل عندهم من غير جنسهم وحكروا الجامع ثم إن جماعة دخلوا بعض المقاصير يقرؤون القرآن احتسابا فمنهم بعض المجاورين وقال هذا موضعا

فهل يجوز ذلك أفتونا ماجورين *

﴿الجواب﴾ الحمد لله * ليس لاحد من الناس ان يختص بشئ من المسجد بحيث يمنع غيره منه دائماً بل قد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إبطان كإبطان البعير—قال العلماء معناه ان يتخذ الرجل مكاناً من المسجد لا يدخل الا فيه فاذا كان ليس له ملازمة مكان بعينه للصلاة كيف بمن يتحجر بقعة دائماً هذا لو كان انما يفعل فيها ما يبني له المسجد من الصلاة والدكر ونحو ذلك فكيف اذا اتخذ المسجد بمنزلة البيوت فيه أكله وشربه ونومه وسائر أحواله التي تشتمل على ما لم تكن المساجد له دائماً فان هذا يمنع منه باتفاق المسلمين فانما وقت الرخصة في بعض ذلك لذوى الحاجة . مثل ما كان أهل الصفة كان الرجل يأتي مهاجراً الى المدينة وليس له مكان يأوي اليه فيقيم بالصفة الى ان يتيسر له أهل أو مكان يأوي اليه ثم ينتقل—ومثل المشكينة التي كانت تأوي الى المسجد وكانت تقمة . ومثل ما كان ابن عمر يبيت في المسجد وهو عزب لانه لم يكن له بيت يأوي اليه حتى تزوج * ومن هذا الباب على بن أبي طالب لما تناول^(١) هو وفاطمة ذهب الى المسجد فنام فيه فيجب الفرق بين الامر اليسير وذوى الحاجات وبين ما يصير عادة ويكثر وما يكون لغير ذوى الحاجات—ولهذا قال ابن عباس لا تتخذوا المسجد ميماً ومقلاً هذا ولم يفعل فيه الا النوم فكيف ما ذكر من الامور والعلماء قد تنازعوا في المعتكف هل ينبغي له ان يأكل في المسجد أو يبيت مع انه بأمور بملازمة المسجد وان لا يخرج منه الا الحاجة والأعنة كرهوا اتخاذ المقاصير في المسجد لما أحدثها بعض الملوك لاجل الصلاة خاصة وأولئك انما كانوا يصلون فيها فمأصه^(٢) فلما اتخذوها للسكنى والمبيت وحفظ القماش والمتاع فيها فما علمت مسلماً ترخص في ذلك فان هذا يجعل المسجد بمنزلة الفنادق التي فيها مساكن متحجرة والمسجد لا بد ان يكون مشتركاً بين المسلمين لا يختص احد بشئ منه الا بمقدار لبثه للعمل المشروع فيه فن سبق الى بقعة من المسجد لصلاة أو قراءة أو ذكر أو تعلم علم أو اعتكاف ونحو ذلك فهو احق به حتى يقضى ذلك العمل ليس لاحد اقامته منه فان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يقام الرجل من مجلسه ولكن يوسع ويفسح . واذا انتفض

(١) كذا بالأصل ولعل الصواب تقائل والله اعلم

(٢) كذا بالأصل مضبوطاً بفتحين على الهاء ولعل الصواب فقط غرره التاسع والله أعلم كتبه مصححه

وضوءه ثم عاد فهو أحق بمكانه فإن النبي صلى الله عليه وسلم سن ذلك قال إذا قام الرجل عن مجلسه ثم عاد إليه فهو أحق به - وأما أن يختص بالمقام والسكنى فيه كما يختص الناس بمساكنهم فهذا من أعظم المنكرات باتفاق المسلمين - وأبلغ ما يكون من المقام في المسجد مقام المعتكف كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتكف في المسجد وكان يحتجر له حصيرا فيعتكف فيه وكان يعتكف في قبة - وكذلك كان الناس يعتكفون في المساجد ويضربون لهم فيه القباب فهذا مدة الاعتكاف خاصة والاعتكاف عبادة شرعية وليس للمعتكف أن يخرج من المسجد إلا لما لا بد منه والمشروع له أن لا يشغل الأبقعة إلى الله والذي يتخذها سكنا ليس معتكفا بل يشتمل على فعل المحظور وعلى المنع من المشروع فإن كان بهذه الحال منع الناس من أن يفعلوا في تلك البقعة ما يبي له المسجد من صلاة وقراءة وذكر كما في الاستفتاء أن بعضهم يمنع من يقرأ القرآن في تلك البقعة كغيره من القراء - والذي فعله هذا الظالم منكر من وجوه (أحدها) اتخاذ المسجد مبيتا ومقيلا وسكنا كبيوت الخانات والفنادق (والثاني) منعه من يقرأ القرآن حيث يشرع (والثالث) منع بعض الناس دون بعض فإن احتج بأن أولئك يقرؤون لأجل الوقف الموقوف عليهم وهذا ليس من أهل الوقف كان هذا المذرا فيجب من المنع لأن من يقرأ القرآن عتسبا أولى بالمعونة ممن يقرؤه لأجل الوقف وليس للواقف أن يغير دين الله وليس بمجرد وقفه يصير لأهل الوقف في المسجد حق لم يكن لهم قبل ذلك ولهذا لو أراد الواقف أن يحتجر بقعة من المسجد لأجل وقفه بحيث يمنع غيره منها لم يكن له ذلك ولو عين بقعة من المسجد لما أسره به من قراءة أو تعليم ونحو ذلك لم تعين تلك البقعة كما لا تعين في النذر فإن الإنسان لو نذر أن يصلي ويعتكف في بقعة من المسجد لم تعين تلك البقعة وكان له أن يصلي ويعتكف في سائر بقاع المسجد عند عامة أهل العلم لكن هل عليه كفارة يمين على وجهين في مذهب أحمد - وأما الائمة الثلاثة فلا يوجبون عليه كفارة وهذا لأنه لا يجب بالنذر إلا ما كان طاعة بدون النذر والا فالنذر لا يجعل ما ليس بعبادة عبادة والنذر ليس عليه أن يوقف إلا ما كان طاعة لله كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه - ولهذا لو نذر حراما أو مكروها أو مباحا مستوي الطرفين لم يكن عليه الوفاء به - وفي الكفارة قولان أوجبها في المشهور أحمد ولم يوجبها الثلاثة - وكذلك شرط الواقف والبائع وغيرها كما

قال النبي صلى الله عليه وسلم ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط كتاب الله أحق وشرط الله أوثق وهذا كله لأنه ليس لاحد ان يغير شريعة الله التي بعث بها رسوله ولا يتتبع في دين الله ما لم يأذن به الله ولا يغير أحكام المساجد عن حكمها الذي شرع الله ورسوله والله أعلم *

(١١٨) ﴿مسئلة﴾ هل قراءة الكهف بعد عصر الجمعة جاء فيه حديث أم لا *

﴿الجواب﴾ الحمد لله * قراءة سورة الكهف يوم الجمعة فيها آثار ذكرها أهل الحديث والفقهاء لكن هي مطلقة يوم الجمعة ما سمعت انها مختصة بعد العصر والله أعلم *

(١١٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل خرج الى صلاة الجمعة وقد أقيمت الصلاة فهل يجري الى ان يأتي الصلاة أو يأتي هو تأ ولو فاتته *

﴿الجواب﴾ الحمد لله * اذا خشي فوت الجمعة فاتة يسرع حتى يدرك منها ركعة فاكثر وأما اذا كان مع المشي وعليه السكينة أفضل^(١) بل هو السنة والله أعلم *

(١٢٠) ﴿مسئلة﴾ فيمن يعلم الصبيان في المسجد هل يجوز له البيات في المسجد *

﴿الجواب﴾ الحمد لله * يصاب المسجد عما يؤذيه ويؤذي المصلين فيه حتى رفع الصبيان أصواتهم فيه— وكذلك توسيعهم لحضره ونحو ذلك لاسيما ان كان وقت الصلاة فان ذلك من عظيم المنكرات— وأما المبيت فيه فان كان الحاجة كالغريب الذي لا أهل له والغريب الفقير الذي لا بيت له ونحو ذلك اذا كانت بيته فيه بقدر الحاجة ثم ينتقل فلا بأس— واما من اتخذه مبيتا ومقيلا فلا يجوز ذلك *

(١٢١) ﴿مسئلة﴾ في السؤال في الجامع هل هو حلال ام حرام ام مكروه وان تركه^(٢) اوجب من فعله *

﴿الجواب﴾ الحمد لله * اصل السؤال محرم في المسجد وخارج المسجد الا لضرورة فان كان به ضرورة وسأل في المسجد ولم يؤذ احدا بتخطيه رقاب الناس ولا غير تخطيه ولم يكذب فيما يرويه ويذكر من حاله ولم يجهر جهرا يضر الناس مثل ان يسأل والخطيب يخطب

(١) واما اذا كان الخ كذا بالأصل ولعل الصواب واما اذا لم يخش فائس الخ والله أعلم

(٢) قوله وان تركه اوجب من فعله كذا بالأصل فليحذر كتبه مصححه

او وهم يسمعون علما يشغلهم به ونحو ذلك جاز والله اعلم *
(١٢٢) *مسئلة* هل للانسان اذا دخل المسجد والناس في الصلاة أن يجهر بالسلام أولا خفية ان يرد عليه من هو جاهل بالسلام *

الجواب الحمد لله * ان كان المصلي يحسن الرد بالاشارة فاذا سلم عليه فلا بأس كما كان الصحابة يسلمون على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يرد عليهم بالاشارة وان لم يحسن الرد بل قد يتكلم فلا ينبغي ادخاله فيما يقطع صلاته او يترك به الرد الواجب عليه والله اعلم *

(١٢٣) *مسئلة* في امام يقول يوم الجمعة على المنبر في خطبته ان الله تكلم بكلام ازلى قديم ليس بحرف ولا صوت فهل تسقط الجمعة خلفه ام لا - وما يجب عليه *

الجواب الذي اتفق عليه اهل السنة والجماعة ان القرآن كلام الله منزل غير مخلوق وان هذا القرآن الذي يقرؤه الناس هو كلام الله يقرؤه الناس باصواتهم فالكلام كلام الباري والصوت صوت الفاري والقرآن جميعه كلام الله حروفه ومعانيه . واذا كان الامام مبتدعا فانه يصلي خلفه الجمعة وتسقط بذلك والله عز وجل أعلم *

(١٢٤) *مسئلة* في الحوائث المجاورة للجامع من ارباب الاسواق اذا اتصلت بهم الصفوف فهل تجوز صلاة الجمعة في حوائثهم *

الجواب أما صلاة الجمعة وغيرها فعلى الناس ان يسدوا الاول فالاول كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها قالوا وكيف تصف الملائكة عند ربها قال يسدون الاول فالاول ويتراصون في الصف فليس لاحد ان يسد الصفوف المؤخرة مع خلوات المقدمة ولا يصف في الطرقات والحوائث مع خلوات المسجد ومن فعل ذلك استحق التأديب ولمن جاء بعده تخطيه ويدخل لتكميل الصفوف المقدمة فان هذا لا حرمة له كما انه ليس لاحد ان يقدم ما يفرش له في المسجد ويتأخر هو . وما فرش له لم يكن له حرمة بل يزال ويصلي مكانه على الصحيح بل اذا امتلأ المسجد بالصفوف صفوا خارج المسجد فاذا اتصلت الصفوف حينئذ في الطرقات والاسواق صحت صلاتهم وأما اذا صفوا وبينهم وبين الصف الآخر طريق يمشی الناس فيه لم تصح صلاتهم في أظهر قولي العلماء . وكذلك اذا كان بينهم وبين الصفوف حائط بحيث لا يرون الصفوف ولكن يسمعون

التكبير من غير حاجة فإنه لا تصح صلاتهم في أظهر قولى العلماء وكذلك من صلى في حانوته والباريق خال لم تصح صلاته وليس له ان يقعد في الحانوت وينتظر اتصال الصفوف به بل عليه ان يذهب الى المسجد فيسد الاول فالاول والله أعلم *

(١٢٥) * مسألة * في صلاة الجمعة في جامع القلعة هل يحى جائزة مع أن في البلد خطبة أخرى مع وجود سورها وغلق أبوابها أم لا *

* الجواب * نعم يجوز ان يصلى فيها جمعة لأنها مدينة أخرى كعصر والقاهرة ولو لم تكن كمدينة أخرى فأقامة الجمعة في المدينة الكبيرة في موضعين للحاجة يجوز عند أكثر العلماء ولهذا لما بنيت بغداد ولها جانبان أقاموا فيها جمعة في الجانب الشرق وجمعة في الجانب الغربى وجوز ذلك أكثر العلماء وشبهوا ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم^(١) في مدينته إلا في موضع يخرج بالمسلمين فيصلى العيد بالصحراء وكذلك كان الأمر في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان فلما تولى على بن أبي طالب وصار بالكوفة وكان الخلق بها كثيرا قتلوا يأتمر المؤمنين ان بالمدينة شيوفا وضمفاء يشق عليهم الخروج الى الصحراء فاستخلف على بن أبي طالب رجلا يصلى بالناس العيد في المسجد وهو يصلى بالناس خارج الصحراء ولم يكن هذا يفعل قبل ذلك وعلى من الخلفاء الراشدين. وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي فمن تمسك بسنة الخلفاء الراشدين فقد أطاع الله ورسوله والحاجة في هذه البلاد وفي هذه الاوقات تدعو الى أكثر من جمعة اذ ليس للناس جامع واحد يسمهم ولا يمكنهم جمعة واحدة إلا بمسقة عظيمة * وهنا وجه ثالث وهو ان يجعل القلعة كأنها قرية خارج المدينة. والذي عليه الجمهور كمالك والشافعي وأحمد ان الجمعة تقام في القرى لان في الصحيح عن عباس انه قال أول جمعة جمعت في الاسلام بمدجمة المدينة جمعة (بجواتي) قرية من قرى البحرين وكان ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم عليه وفد عبد القيس. وكذلك كتب عمر بن الخطاب الى المسلمين يأمرهم بالجمعة حيث كانوا. وكان عبد الله بن عمر يمر بالبياه التي بين مكة والمدينة وهم يقيمون الجمعة فلا ينكر عليهم. وأما قول على عليه السلام لا جمعة ولا تشرىق إلا في مصر جامع فلو لم يكن له مخالف لجاز أن يراد به ان كل قرية مصر جامع كما ان المصر الجامع

(١) كذا بالاصل وفي العبارة سقط ظاهر لا يستقيم الكلام بدونه فليحذر والله أعلم اهـ مصححه اسمعيل الخطيب

يسمى قرية. وقد سمي الله مكة قرية بل سماها ام القرى بل وما هو اكبر من مكة كما في قوله (وكأن من قرية هي أشد قوة من قريتك التي أخرجتك أهلكتناهم فلا ناصر لهم) وسمى مصر القديمة قرية بقوله (واسأل القرية التي كنا فيها والمير التي أقبلنا فيها) ومثله في القرآن كثير والله أعلم *

(١٢٦) ﴿مسئلة﴾ عن الصلاة بعد الاذان الاول يوم الجمعة هل فعله النبي صلى الله عليه وسلم او احد من الصحابة والتابعين والائمة ام لا. وهل هو منصوص في مذهب من مذاهب الائمة المتفق عليهم. وقول النبي صلى الله عليه وسلم بين كل اذانين صلاة هل هو مخصوص بيوم الجمعة ام هو عام في جميع الاوقات *

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين * اما النبي صلى الله عليه وسلم فانه لم يكن يصلي قبل الجمعة بعد الاذان شيئاً ولا نقل هذا عنه احد فان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يؤذن على عهد الا اذا قعد على المنبر ويؤذن بلال ثم يخطف النبي صلى الله عليه وسلم الخطبتين ثم يقيم بلال فيصلي بالناس فما كان يمكن ان يصلي بعد الاذان لا هو ولا احد من المسلمين الذين يصلون معه صلى الله عليه وسلم ولا نقل عنه احد انه صلى في بيته قبل الخروج يوم الجمعة ولا وقت بقوله صلاة مقدرة قبل الجمعة بل الفاظه صلى الله عليه وسلم فيها الترغيب في الصلاة اذا قدم الرجل المسجد يوم الجمعة من غير توقيت كقوله من بكر وابتكر ومشى ولم يركب وصلى ما كتب له * وهذا هو الناظر عن الصحابة كانوا اذا اتوا المسجد يوم الجمعة يصلون من حين يدخلون ما تيسر فمنهم من يصلي عشر ركعات ومنهم من يصلي اثنتي عشرة ركعة ومنهم من يصلي ثمان ركعات ومنهم من يصلي أقل من ذلك. ولهذا كان جماهير الائمة متفقين على انه ليس قبل الجمعة سنة مؤتة بوقت مقدرة بعدد لان ذلك انما يثبت بقول النبي صلى الله عليه وسلم او فعله وهو لم يسن في ذلك شيئاً لا بقوله ولا فعله. وهذا مذهب مالك ومذهب الشافعي واكثر أصحابه وهو المشهور في مذهب أحمد. وذهب طائفة من العلماء الى ان قبلها سنة فمنهم من جعلها ركعتين كما قاله طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد. ومنهم من جعلها اربعا كما نقل عن أصحاب أبي حنيفة وطائفة من أصحاب أحمد. وقد نقل عن الامام أحمد ما استدله به على ذلك وهؤلاء منهم من يحتاج بحديث ضعيف. ومنهم من يقول هي ظر مقصورة وتكون

سنة الظهر سنتها وهذا خطأ من وجهين (أحدهما) ان الجمعة مخصصة بأحكام تفارق بها ظهر كل يوم باتفاق المسلمين وان سميت ظهرا مقصورة فان الجمعة يشترط لها الوقت فلا تقضى والظهر تقضى والجمعة يشترط لها العدد والاستيطان واذن الامام وغير ذلك والظهر لا يشترط لها شيء من ذلك فلا يجوز ان تنقضي أحكام الجمعة من أحكام الظهر مع اختصاص الجمعة بأحكام تفارق بها الظهر فانه اذا كانت الجمعة تشارك الظهر في حكم وتفارقها في حكم لم يمكن الحاق مورد النزاع بأحدهما الا بدليل فليس جمل السنة من موارد الاشتراك بأولى من جعلها من موارد الاقتراق (الوجه الثاني) ان يقال هب أنها ظهر مقصورة فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلي في سفره سنة الظهر المقصورة لاقبلها ولا بئدها وانما كان يصليها اذا أتم الظهر فصلي أربعا فاذا كانت سنته التي فعلها في الظهر المقصورة خلاف التامة كان ما ذكره حجة عليهم لا لهم وكان السبب المقتضي لحذف بعض الفريضة أولى بحذف السنة الرابعة كما قال بعض الصحابة لو كنت متطوعا لأتممت الفريضة فانه لو استحجب للمسافر ان يصلي اربعا لكانت صلاته للظهر اربعا أولى من ان يصلي ركعتين فرضا وركعتين سنة. وهذا لانه قد ثبت بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتواترة انه كان لا يصلي في السفر الا ركعتين الظهر والمصر والعشاء. وكذلك لما حج بالناس عام حجة الوداع لم يصل بهم بنى وغيرها الا ركعتين. وكذلك ابو بكر بعده لم يصل الا ركعتين. وكذلك عمر بعده لم يصل الا ركعتين. ومن قل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى الظهر والمصر والعشاء في السفر اربعا فقد أخطأ. والحديث المروي في ذلك عن عائشة هو حديث ضعيف في الاصل مع ما وقع فيه من التحريف فان لفظ الحديث أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم افطرت وصمت وقصرت وأتممت فقال اصبت يا عائشة فهذا مع ضعفه وقيام الادلّة على أنه باطل روى ان عائشة روت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفطر ويصوم ويقصر ويتم فظن بعض الأئمة أن الحديث فيه انها روت الامرين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا مبسوط في موضعه * والمقصود هنا ان السنة للمسافر ان يصلي ركعتين والأئمة متفقون على ان هذا هو الافضل الا قولاً مرجوحاً للشافعي. واكثر الأئمة يكبرهون التبريع للمسافر كما هو مذهب ابى حنيفة ومالك وأحمد في انص الروايتين عنه. ثم من هؤلاء من يقول لا يجوز التبريع كقول ابى حنيفة. ومنهم من يقول يجوز مع الكراهة كقول مالك وأحمد فيقال لو كان الله يحب

للمسافر ان يصلي ركعتين ثم ركعتين لكان يستحب له ان يصلي الفرض اربعا فان التقرب اليه ببعض الظهر افضل من التقرب اليه بالتطوع مع الظهر . ولهذا أوجب على المقيم اربعا فلو اراد المقيم ان يصلي ركعتين فرضا وركعتين تطوعا لم يجز له ذلك والله تعالى لا يوجب عليه ونهاه عن شيء الا والذي أمره به خير من الذي نهاه عنه فعلم ان صلاة الظهر اربعا خير عند الله من ان يصليها ركعتين مع ركعتين تطوعا . فلما كان سبحانه لم يستحب للمسافر التربع بخير الامرين عنده فلان لا يستحب التربع بالامر المرجوح عنده اولى * فثبت بهذا الاعتبار الصحيح ان فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو اكمل الامور وان هديه خير الهدى وان المسافر اذا اقتصر على ركعتي الفرض كان افضل له من ان يقرن بهما ركعتي السنة . وبهذا يظهر ان الجمعة اذا كانت ظهرا . مقصورة لم يكن من السنة ان يقرن بها سنة ظهر المقيم بل تجعل كظهر المسافر المقصورة . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر ركعتي الفجر والوتر ويصلي على راحلته قبل اى وجه توجهت به ويوتر عليها غير انه لا يصلي عليها المكتوبة * وهذا لان الفجر لم تقصر في السفر فقيت سنها على حالها بخلاف المقصورات في السفر والوتر مستقل بنفسه كسائر قيام الليل وهو افضل الصلاة بعد المكتوبة وسنة الفجر تدخل في صلاة الليل من بعض الوجوه . فلماذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر لاستقلاله وقيام المقتضى له * والصواب ان يقال ليس قبل الجمعة سنة راتبة مقدرة ولو كان الاذانان على عهده فانه قد ثبت عنه في الصحيح انه قال بين كل اذانين صلاة بين كل اذانين صلاة ثم قال في الثالثة لمن شاء كراهية ان يتخذها الناس سنة . فهذا الحديث الصحيح يدل على ان الصلاة مشروعة قبل العصر وقبل المشاء الآخرة وقبل المغرب وان ذلك ليس بسنة راتبة . وكذلك قد ثبت ان اصحابه كانوا يصلون بين اذانى المغرب وهو يراهم فلا ينهام ولا يأمرهم ولا يفعل هو ذلك . فدل على ان ذلك فعل جائز . . . وقد احتج بعض الناس على الصلاة قبل الجمعة بقوله بين كل اذانين صلاة وعارضه غيره فقال الاذان الذي على المنائر لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن عثمان أمر به لما كثر الناس على عهده ولم يكن يلغهم الاذان حين خروجه وقعوده على المنبر * ويتوجه ان يقال هذا الاذان لما سته عثمان واتفق المسلمون عليه صار اذانا شرعيا وحينئذ فتكون الصلاة بينه وبين الاذان الثانى جائزة حسنة وليست سنة راتبة كالصلاة قبل صلاة المغرب

وحينئذ فن فعل ذلك لم ينكر عليه ومن ترك ذلك لم ينكر عليه * وهذا اعدل الاقوال وكلام
 الامام أحمد يدل عليه . وحينئذ فقد يكون تركها افضل اذا كان الجهال يظنون ان هذه سنة
 راتبة أو انها واجبة فترك حتى يعرف الناس انها ليست سنة راتبة ولا واجبة لا سيما اذا داوم
 الناس عليها فينبغي تركها احيانا حتى لا تشبه الفرض كما استحب أكثر العلماء ان لا يداوم على
 قراءة السجدة يوم الجمعة مع انه قد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم فعلها فاذا
 كان يكره المداومة على ذلك فترك المداومة على ما لم ينه النبي صلى الله عليه وسلم اولى
 وان صلاحها الرجل بين الاذنين احيانا لأنها تطوع مطلق او صلاة بين الاذنين كما يصلي قبل
 العصر والمشاء لا لأنها سنة راتبة فهذا جائز * وان كان الرجل مع قوم يصلونها فان كان مطاعا
 اذا تركها وبين لهم السنة لم ينكروا عليه بل عرفوا السنة فتركها حسن وان لم يكن مطاعا ورأى
 ان في صلاحها تأليفا لقلوبهم الى ما هو أنفع او دفعا للخصام والشر لئلا يترك من يباين الحق
 لهم وقبولهم له ونحو ذلك فهذا أيضا حسن * فالعمل الواحد يكون فعله مستحبا تارة وتركه
 تارة باعتبار ما يرجع من مصلحة فعله وتركه بحسب الدالة الشرعية . والسلم قد يترك المستحب
 اذا كان في فعله فساد راجع الى مصلحته كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم بناء البيت على قواعد
 ابراهيم وقال لعائشة لولا أن قومك حديثو عهد بالجاهلية لتقضت الكعبة ولألصقتها بالارض
 ولجعلت لها بابين بابا يدخلون الناس منه وبابا يخرجون منه . والحديث في الصحيحين فترك
 النبي صلى الله عليه وسلم هذا الامر الذي كان عنده افضل الامرين للمعارض الراجح وهو
 حمدان عهده قريش بالاسلام لما في ذلك من التنفير لهم فكانت المفسدة راجعة الى المصلحة
 ولذلك استحب الاثمة أحمد وغيره ان يدع الامام ما هو عنده افضل اذا كان فيه تأليف المؤمنين
 مثل ان يكون عنده فصل الوتر افضل بان يسلم في الشفع ثم يصلي ركعة الوتر وهو يوم قوما لا يرون
 الا وصل الوتر فاذا لم يمكنه ان يتقدم الى الافضل كانت المصلحة الحاصلة بموافقته لهم بوصل
 الوتر ارجح من مصلحة فيصلا مع كراهتهم للصلاة خلفه وكذلك لو كان ممن يرى المخافة بالبسملة
 افضل او الجهر بها وكان المؤمنون على خلاف رأيه ففعل المفضل عنده لمصلحة الموافقة والتأليف
 التي هي راجحة على مصلحة تلك الفضيلة كان هذا جائزا حسنا * وكذلك لو فعل خلاف الافضل
 لاجل بيان السنة وتعليمها لمن يعلمها كان حسنا مثل ان يجهر بالاستفتاح أو التعوذ أو بالبسملة ليعرف

الناس ان فعل ذلك حسن . روع في الصلاة كما ثبت في الصحيح ان عمر بن الخطاب جهر بالاستفتاح فكان يكبر ويقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك . قال الاسود بن يزيد صليت خلف عمر أكثر من سبعين صلاة فكان يكبر ثم يقول ذلك رواه مسلم في صحيحه . ولهذا شاع هذا الاستفتاح حتى عمل به أكثر الناس . وكذلك كان عمر وابن عباس يجهران بالاستمادة وكان غير واحد من الصحابة يجهر بالبسملة . وهذا عند الأئمة الجمهور الذين لا يرون الجهر بها سنة رتبة كان يعلم الناس ان قراءتها في الصلاة سنة كما ثبت في الصحيح ان ابن عباس صلى على جنازة فقرا بألم القرآن جهرا وذكر انه فعل ذلك ليعلم الناس انها سنة . وذلك ان الناس في صلاة الجنازة على قولين . منهم من لا يرى فيها قراءة بحال كما قاله كثير من السلف وهو مذهب أبي حنيفة ومالك . ومنهم من يرى القراءة فيها سنة كقول الشافعي وأحمد والحديث ابن عباس هذا وغيره . ثم من هؤلاء من يقول القراءة فيها واجبة كالصلاة . ومنهم من يقول بل هي سنة مستحبة ليست واجبة . وهذا أعدل الأقوال الثلاثة فان السلف فعلوا هذا وهذا وكان كلا الفعلين مشهورا بينهم كانوا يصلون على الجنازة بقراءة وغير قراءة كما كانوا يصلون تارة بالجهر بالبسملة وتارة بغير جهر بها وتارة بالاستفتاح وتارة بغير استفتاح وتارة برفع اليدين في المواطن الثلاثة وتارة بغير رفع اليدين وتارة يسلمون تسليمتين وتارة تسليمة واحدة وتارة يقرؤون خلف الإمام بالسرة وتارة لا يقرؤون وتارة يكبرون على الجنازة أربعاً وتارة خمساً وتارة سبعا كان فيهم من يفعل هذا وفيهم من يفعل هذا . كل هذا ثابت عن الصحابة كما ثبت عنهم ان منهم من كان يرجع في الاذان ومنهم من لم يرجع فيه . ومنهم من كان يوتر الإقامة ومنهم من كان يشفعها وكلاهما ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم فهذه الامور وان كان أحدها أرجح من الآخر فمن فعل الرجوح فقد فعل جائزا . وقد يكون فعل الرجوح أرجح للمصلحة الراجحة كما يكون ترك الراجح أرجح أحيانا للمصلحة الراجحة . وهذا واقع في عامة الاعمال فان العمل الذي هو في جنسه أفضل قد يكون في مواطن غيره أفضل منه كما ان جنس الصلاة أفضل من جنس القراءة وجنس القراءة أفضل من جنس الذكر وجنس الذكر أفضل من جنس الدعاء . ثم الصلاة بعد الفجر والعصر منهي عنها والقراءة والذكر والدعاء أفضل منها في تلك الاوقات . وكذلك القراءة في الركوع والسجود منهي عنها والذكر هناك أفضل منها

والدعاء في آخر الصلاة بعد التشهد أفضل من الذكر وقد يكون العمل المفضول أفضل بحسب حال الشخص المعين لكونه عاجزاً عن الأفضل أو لكونه مجتهداً ورغبته واهتمامه وانتفاعه بالمفضول أكثر فيكون أفضل في حقه لما يقتضيه من مزيد عمله وجهه وادارته وانتفاعه كما أن المريض ينتفع بالدواء الذي يشتهي ما لا ينتفع بما لا يشتهي وإن كان جنس ذلك أفضل. ومن هذا الباب صار الذكر لبعض الناس في بعض الاوقات خيراً من القراءة والقراءة لبعضهم في بعض الاوقات خيراً من الصلاة وأمثال ذلك لكمال انتفاعه به لا لانه في جنسه أفضل. وهذا الباب باب تفضيل بعض الاعمال على بعض وإن لم يفرق فيه التفضيل وأن ذلك قد يتنوع بتنوع الاحوال في كثير من الاعمال والا وقع فيه اضطراب كثير فإن في الناس من إذا اعتقد استحباب فعل ورجحانه يحافظ عليه ما لا يحافظ على الواجبات حتى يخرج به الامر الى الهوى والتمصّب والحمية الجاهلية كما تجده فيمن يختار بعض هذه الامور فيراها شعاراً للمذهب. ومنهم من إذا رأى ترك ذلك هو الافضل يحافظ أيضاً على هذا الترك أعظم من محافظته على ترك المحرمات حتى يخرج به الامر الى اتباع الهوى والحمية الجاهلية كما تجده فيمن يرى الترك شعاراً لمذهبه وأمثال ذلك وهذا كله خطأ. والواجب ان يعطى كل ذي حق حقه ويوسع ما وسعه الله ورسوله ويؤلف ما ألف الله بينه ورسوله ويراعى في ذلك ما يحبه الله ورسوله من المصالح الشرعية والمقاصد الشرعية ويعلم ان خير الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم وأن الله بعثه رحمة للعالمين بعثه بسمادة الدنيا والآخرة في كل أمر من الامور وأن يكون مع الانسان من التفصيل ما يحفظ به هذا الاجمال والا فكثير من الناس يمتد هذا بحملا ويدعه عند التفصيل اما جهلاً واما ظلماً واما اتباعاً للهوى فنسأل الله أن يهدينا الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً.

﴿فصل﴾ واما السنة بعد الجمعة فقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي بعد الجمعة ركعتين كما ثبت في الصحيحين انه كان يصلي قبل الفجر ركعتين وبعد الظهر ركعتين وبعد المغرب ركعتين وبعد العشاء ركعتين - وأما الظهر ففي حديث ابن عمر انه كان يصلي قبلها ركعتين - وفي الصحيحين عن عائشة انه كان يصلي قبلها أربعاً. وفي الصحيح عن أم حبيبة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى في يوم وليلة ثلثي عشرة ركعة

تطوعاً غير فريضة بنى الله له بيتاً في الجنة . وجاء مفسر في السنن أربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها
وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر فهذه هي السنن الراتبية التي ثبتت
في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم بقوله . وفعله . مدارها على هذه الأحاديث الثلاثة حديث
ابن عمر وعائشة وأم حبيبة - وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم بالليل إما إحدى عشرة
ركعة - وإما ثلاث عشرة ركعة فكان مجموع صلاته بالليل والنهار فرضه ونفله نحواً من أربعين
ركعة . - والناس في هذه السنن الرواتب على ثلاثة أقوال منهم من لا يؤقت في ذلك شيئاً كقول
مالك فإنه لا يرى سنة إلا الوتر وركعتي الفجر . وكان يقول إنما يؤقت أهل العراق . ومنهم من يقدر
في ذلك أشياء بأحاديث ضعيفة بل باطلة كما يوجد في مذاهب أهل العراق وبعض من وافقهم
من أصحاب الشافعي وأحمد فإن هؤلاء يوجد في كتبهم من الصلاة المفدزة والأحاديث في
ذلك ما يعلم أهل المعرفة بالسنة أنه مكذوب على النبي صلى الله عليه وسلم كن روى عنه صلى الله
عليه وسلم أنه صلى قبل العصر أربعاً أو أنه قضى سنة العصر أو أنه صلى قبل الظهر ستاً أو بعدها
أربعاً أو أنه كان يحافظ على الضحى وأمثال ذلك من الأحاديث المكذوبة على النبي صلى الله
عليه وسلم * وأشد من ذلك ما يذكره بعض المصنفين في الرقائق والفضائل في الصلوات
الأسبوعية والحولية كصلاة يوم الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخمس والجمعة والسبت
المذكورة في كتاب أبي طالب وأبي حامد وعبد القادر وغيرهم . وكصلاة الالفية التي في أول
رجب ونصف شعبان والصلاة الاثني عشرية التي في أول ليلة جمعة من رجب والصلاة التي في
ليلة سبع وعشرين من رجب وصلوات آخر تذكر في الأشهر الثلاثة وصلاة ليلتي العيدين
وصلاة يوم عاشوراء وأمثال ذلك من الصلوات المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم مع اتفاق
أهل المعرفة بحديثه أن ذلك كذب عليه ولكن بلغ ذلك أقواماً من أهل العلم والدين فظنوه
صحيحاً فعملوا به وهم مأجورون على حسن قصدهم واجتهادهم لا على مخالفة السنة * وأما من بينت
له السنة فظن أن غير ما خبر منها فهو ضال مبتدع بل كافر * والقول الوسط العدل هو ما وافق
السنة الصحيحة الثابتة عنه صلى الله عليه وسلم وقد ثبت عنه أنه كان يصلي بعد الجمعة ركعتين
وفي صحيح مسلم عنه أنه قال من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل بعدها أربعاً * وقد روى
السبت عن طائفة من الصحابة جمعاً بين هذا وهذا * والسنة أن يفصل بين الفرض والنفل في

الجمعة وغيرها كما ثبت عنه في الصحيح انه صلى الله عليه وسلم نهى ان توصل صلاة بضلاة حتى يفصل بينهما بقيام أو كلام فلا يفعل ما يفعله كثير من الناس يصل السلام بركعتي السنة فان هذا ركوب لنهي النبي صلى الله عليه وسلم - وفي هذا من الحكمة التمييز بين الفرض وغير الفرض كما يميز بين العبادة وغير العبادة ولهذا استحسب تعجيل الفطور وتأخير السجود والأكل كل يوم الفطر قبل الصلاة ونهى عن استقبال رمضان يوم أو يومين فهذا كله للفصل بين المأمور به من الصيام وغير المأمور به والفصل بين العبادة وغيرها وهكذا تميز الجمعة التي أوجبها الله من غيرها * وأيضا فان كثيرا من أهل البدع كالرافضة وغيرهم لا يؤنون الجمعة بل ينوون الظهر ويظهرون انهم سجدوا وما سجدوا فيصلون ظهرا ويظن الظان انهم يصلون السنة فاذا حصل تمييز بين الفرض والنفل كان في هذا منع لهذه البدعة وهذا له نظائر كثيرة والله سبحانه أعلم *

(١٢٧) ﴿مسئلة﴾ في خطيب قد حضر صلاة الجمعة فامتنعوا عن الصلاة خلفه لاجل بدعة فيه فما هي البدعة التي تمنع الصلاة خلفه *

﴿الجواب﴾ ليس لهم ان يمنعوا أحدا من صلاة العيد والجمعة وان كان الامام فاسقا وكذلك ليس لهم ترك الجمعة ونحوها لاجل فسق الامام بل عليهم فعل ذلك خلف الامام وان كان فاسقا - وان عطلوها لاجل فسق الامام كانوا من أهل البدع وهو مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما. وانما تنازع العلماء في الامام اذا كان فاسقا أو مبتدعا وأمكن ان يصل خلف عدل فقليل تصح الصلاة خلفه وان كان فاسقا. وهذا مذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين وأبي حنيفة - وقيل لا تصح خلف الفاسق اذا أمكن الصلاة خلف العدل وهو إحدى الروايتين عن مالك وأحمد والله أعلم *

(١٢٨) ﴿مسئلة﴾ في خطبة بين صلاتين كلاهما فرض لوقتها في ساعة مشككة العين واعتبار الشرط فيها كما في غيرها من هيئة الديني كالظهور والدين والوقت والقبلة أيضا بالتأديني^(١)

﴿الجواب﴾ الحمد لله * هذه المسئلة قد تنزل على عدة مسائل بمضها متفق عليه وبمضها

(١) كذا في الاصل كما ترى ولعل أصل قوله من هيئة الديني من هيئة الدين وأصل بالتأديني بالتأذين أو بالتأذين ومع هذا فعبارة السؤال بهذا الوجه غير مستقيمة فالتحرر كتبه مصححه

متنازع فيه . منها اذا اجتمع عيد وجمعة فن قال ان العيد فرض يقول ان خطبة الجمعة هي خطبة بين صلاتين كلاهما فرض بخلاف خطبة العيد فانه يقول ليست فرضاً - وإما ان تنزل على ما اذا اعتقد جمتان في موضع لاتصح فيه جمتان فانه تصح الاولى وتبطل الثانية اذا كانا باذن الامام فان أشكل عين السابقة بطلنا جميعاً وصلوا ظهراً فالخطبة التي قبل الثانية خطبة بين صلاتين كلاهما فرض . اذا كان الامام قد أذن في كل منهما واعتقدوا ان الجمعة لاتقام عندهم وكلاهما يستند أن جمعة فرض . ويمكن ان يريد السائل الفجر والجمعة فان الفجر فرض في وقتها والجمعة فرض لوقتها بينهما خطبة هي خطبة الجمعة - ومنها خطب الحج فان خطبة عرفة تكون بين الصلاة بعرفة وبين صلاة المغرب فكلاهما فرض - والخطبة يوم النحر تكون بين الفجر والظهر فكلاهما فرض *

(١٢٩) ﴿مسئلة﴾ هل التكبير يجب في عيد الفطر أكثر من عيد الأضحي * ينو النامأ جورين * ﴿الجواب﴾ أما التكبير فانه مشروع في عيد الاضحي بالاتفاق - وكذلك هو مشروع في عيد الفطر عند مالك والشافعي وأحمد وذكر ذلك الطحاوي مذهبا لأبي حنيفة وأصحابه والمشهور عنهم خلافه لكن التكبير فيه هو المأثور عن الصحابة رضوان الله عليهم والتكبير فيه أؤكد من جهة ان الله أمر به بقوله (ولتكمّلوا العدة وتكبروا لله على ما هداكم ولعلكم تشكرون) والتكبير فيه أوله من رؤية الهلال وآخره انقضاء العيد وهو فراغ الامام من الخطبة على الصحيح * وأما التكبير في النحر فهو أؤكد من جهة انه يشرع أديار الصلوات وانه متفق عليه وان عيد النحر يجتمع فيه المكان والزمان وعيد النحر أفضل من عيد الفطر ولهذا كانت العبادة فيه النحر مع الصلاة - والعبادة في ذاك الصدقة مع الصلاة . والنحر أفضل من الصدقة لانه يجتمع فيه العبادتان البدنية والمالية فالتمج عبادة بدنية ومالية والصدقة والهدية عبادة مالية ولان الصدقة في الفطر تابعة للصوم لان النبي صلى الله عليه وسلم فرضها طهيرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين - ولهذا سن ان تخرج قبل الصلاة كما قال تعالى (قد أفلح من ترك ذكرا اسم ربه فصلى) - وأما النسك فانه مشروع في اليوم نفسه عبادة مستقلة ولهذا يشرع بعد الصلاة كما قال تعالى (فصل لربك وانحر ان شئت لك هو الا بتر) فصلاة الناس في الأمصار بمنزلة رمي الحجاج حجرة العقبة وذبحهم في الأمصار بمنزلة ذبح الحجاج هديهم * وفي

الحديث الذي في السنن أفضل الايام عند الله يوم النحر ثم يوم القر^(١) وفي الحديث الآخر الذي في السنن - وقد صححه الترمذى : يوم عرفة ويوم النحر وأيام منى عيدنا أهل الاسلام وهي أيام أكل وشرب - ولهذا كان الصحيح من أقوال العلماء ان أهل الامصار يكبرون من فجر يوم عرفة الى آخر أيام التشريق لهذا الحديث ولحديث آخر رواه الدارقطنى عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولانه اجماع من أكابر الصحابة والله أعلم *

(١٣٠) * مسألة * هل يتعين قراءة بينها في صلاة العيدين وما يقول الانسان بين كل تكبيرتين *

* الجواب * الحمد لله * معهما قرأه جاز كما تجوز القراءة في نحوها من الصلوات لكن اذا قرأ بقاف واقتربت أو نحو ذلك مما جاء في الاثر كان حسنا - واما بين التكبيرات فانه يحمده الله ويثنى عليه ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بما شاء هكذا روى نحو هذا العلماء عن عبد الله بن مسعود وان قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر اللهم صل على محمد وعلى آل محمد اللهم اغفر لي وارحمني كان حسنا وكذلك ان قال الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا ونحو ذلك وليس في ذلك شيء مؤقت عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والله أعلم *

(١٣١) * مسألة * في رجل قال اذا جاء يوم الجمعة يوم العيد وصلى العيد إن انتهى ان يصلى الجمعة والا فلا، فهل هو فيما قال مصيب أم مخطئ *

* الجواب * الحمد لله رب العالمين * وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا * اذا اجتمع يوم الجمعة ويوم العيد ففيها ثلاثة أقوال للفقهاء (أحدها) ان الجمعة على من صلى العيد ومن لم يصله كقول مالك وغيره (والثاني) ان الجمعة سقطت عن السواد الخارج عن المصر كما يروى ذلك عن عثمان بن عفان رضي الله عنه انه صلى العيد ثم أذن لاهل القرى في ترك الجمعة واتبع ذلك الشافعي (والثالث) ان من صلى العيد سقطت عنه الجمعة لكن ينبغي للامام ان يقيم الجمعة ليشهدها من أحب كما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اجتمع في عهده عيدان فصلى العيد ثم رخص في الجمعة - وفي لفظ انه صلى العيد وخطب الناس فقال

(١) هو اليوم الذي يلي يوم النحر وهو حادي عشر ذى الحجة كما في القاموس والتهامة

أيها الناس انكم قد أصبتم خير أفن شاء منكم أن يشهد الجمعة فليشهد فانما يجمعون - وهذا الحديث روي في السنن من وجهين انه صلى العيد ثم خير الناس في شهود الجمعة - وفي السنن حديث ثالث في ذلك ان ابن الزبير كان على عهده عيدان يجمعهما أول النهار ثم لم يصل الا العصر وذكر ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه فعل ذلك وذكر ذلك لابن عباس رضى الله عنه - فقال قد أصاب السنة وهذا المنقول هو الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه وأصحابه وهو قول من بلغه من الأئمة كاحمد وغيره - والذين خالفوه لم يبلغهم ما في ذلك من السنن والآثار والله أعلم *

(١٣٢) * مسألة * فيمن يجد الصلاة قد أقيمت فأيما أفضل صلاة الفريضة أو يأتي بالسنة ويلحق الامام ولو في التشهد وهل ركعتا الفجر سنة للصبح أم لا *

* الجواب * بل قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة. وفي رواية فلا صلاة الا التي أقيمت فاذا أقيمت الصلاة فلا يشغل المسجد ولا بسنة - وقد اتفق العلماء على انه لا يشتغل عنها بتحية المسجد ولكن تنازعوا في سنة الفجر والصواب انه اذا سمع الإقامة فلا يصلي السنة لافي بيته ولا في غير بيته بل يقضيها ان شاء بمد الفرض - والسنة ان يصلي بمد طلوع الفجر ركعتين سنة والفريضة ركعتان وليس بين طلوع الفجر والفريضة سنة الا ركعتان والفريضة تسمى صلاة الفجر وصلاة الغداة - وكذلك السنة تسمى سنة الفجر وسنة الصبح وركعتي الفجر ونحو ذلك والله أعلم *

(١٣٣) * مسألة * في سنة العصر هل هي مستحبة *

* الجواب * لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل العصر شيئاً وانما كان يصلي قبل الظهر اما ركعتين واما أربعاً وبعدها. وكان يصلي بعد المغرب ركعتين وبعد العشاء ركعتين وقبل الفجر ركعتين واما قبل العصر وقبل المغرب وقبل العشاء فلم يكن يصلي لكن ثبت عنه في الصحيح انه قال بين كل اذانين صلاة ثم قال في الثالثة لمن شاء كراهية ان يتخذها الناس سنة فن شاء ان يصلي تطوعاً قبل العصر فهو حسن لكن لا يتخذ ذلك سنة والله أعلم *

(١٣٤) * مسألة * في صلاة نصف شعبان *

* الجواب * اذا صلى الانسان ليلة النصف وحده أو في جماعة خاصة كما كان يفعل

طوائف من السلف فهو أحسن — وأما الاجتماع في المساجد على صلاة مقدرة كالاتحاد على
مائة ركعة بقراءة ألف قل هو الله أحد دائماً فهذه بدعة لم يستحبها أحد من الأئمة والله أعلم *

(١٣٥) ﴿مسئلة﴾ أيما أفضل صلاة التافلة أم القضاء *

﴿الجواب﴾ إذا كان عليه قضاء واجب فلا اشتغال به أولى من الاشتغال بالنوافل

التي تشغل عنه *

(١٣٦) ﴿مسئلة﴾ في الصلاة بعد أذان المغرب وقبل الصلاة *

﴿الجواب﴾ كان بلال كما أمره النبي صلى الله عليه وسلم يفصل بين أذانه وإقامته حينما
يتسع لركعتين فكان من الصحابة من يصلي بين الأذنين ركعتين والنبي صلى الله عليه وسلم
يراهم ويقرم — وقال بين كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة ثم قال
في الثالثة لمن شاء مخافة أن تتخذ سنة. فإذا كان المؤذن يفرق بين الأذانين مقدار ذلك فهذه
الصلاة حسنة — وأما أن كان يصل الأذان بالآفة فلا اشتغال بأجابة المؤذن هو السنة فإن النبي
صلى الله عليه وسلم قال إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ولا ينبغي لأحد أن يدع إجابة المؤذن
ويصلي هاتين الركعتين فإن السنة لمن سمع المؤذن أن يقول مثل ما يقول ثم يصلي على النبي صلى
الله عليه وسلم ويقول اللهم رب هذه الدعوة التامة إلى آخره ثم يدعو بعد ذلك *

(١٣٧) ﴿مسئلة﴾ في قوم يصلون بعد التراويح ركعتين في الجماعة ثم في آخر الليل يصلون

تمام مائة ركعة ويسمون ذلك صلاة القدر وقد امتنع بعض الأئمة من فعلها. فهل الصواب مع
من يفعلها أو مع من تركها. وهل هي مستحبة عند أحد من الأئمة أو مكروهة وهل ينبغي
فعلها والامر بها أو تركها والنهي عنها *

﴿الجواب﴾ الحمد لله * بل المصيب هذا المستنع من فعلها والذي تركها فإن هذه الصلاة

لم يستحبها أحد من أئمة المسلمين بل هي بدعة مكروهة باتفاق الأئمة ولا فعل هذه الصلاة
لا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من الصحابة ولا التابعين ولا يستحبها أحد من أئمة
المسلمين — والذي ينبغي أن ترك وينهى عنها * وأما قراءة القرآن في التراويح فمستحب باتفاق أئمة
المسلمين بل من أجل مقصود التراويح قراءة القرآن فيها ليسمع المسلمون كلام الله فإن شهر رمضان
فيه نزل القرآن وفيه كان جبريل يدارس النبي صلى الله عليه وسلم القرآن وكان النبي صلى الله

عليه وسلم أجود الناس وكان أجود ما يكون في رمضان حتى يلقاه جبريل فيدارسه القرآن *
(١٣٨) *مسئلة* اذا كان الرجل مسافرا وهو يقصر هل عليه ان يصلي الوتر ام لا أفتونا
مأجورين *

الجواب نعم يوتر في السفر فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يوتر سفرا وحضرا
وكان يصلي على دابته قبل اى وجه توجهت به ويوتر عليها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة *
(١٣٩) *مسئلة* فيمن يصلي التراويح بعد المغرب هل هو سنة ام بدعة وذكرنا ان
الامام الشافعي صلاها بعد المغرب وتممها بعد العشاء الآخرة *

الجواب الحمد لله رب العالمين * السنة في التراويح ان تصلي بعد العشاء الآخرة كما
اتفق على ذلك السلف والأئمة - والنقل المذكور عن الشافعي رضى الله عنه باطل فما كان الأئمة
يصلونها الا بعد العشاء على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه الراشدين وعلى ذلك
أئمة المسلمين لا يعرف عن أحد انه تمم صلاتها قبل العشاء فان هذه تسمى قيام رمضان كما
قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله فرض عليكم صيام رمضان وسننت لكم قيامه فمن صامه
وقامه غفر له ما تقدم من ذنبه - وقيام الليل في رمضان وغيره انما يكون بعد العشاء - وقد جاء
مصرحا في السنن انه لما صلى بهم قيام رمضان صلى بعد العشاء وكان النبي صلى الله عليه وسلم
قيامه بالليل هو وتره يصلي بالليل في رمضان وغير رمضان احدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة
ركعة لكن كان يصليها^(١) فلما كان ذلك يشق على الناس قام بهم أبي بن كعب في زمن عمر بن
الخطاب عشرين ركعة يوتر بعدها ويخفف فيها القيام فكان تضيف العدد عوضا عن طول القيام
وكان بعض السلف يقوم اربعين ركعة فيكون قيامها اخف ويوتر بعدها بثلاث وكان بعضهم
يقوم بست وثلاثين ركعة يوتر بعدها وقيامهم المعروف عنهم بعد العشاء الآخرة ولكن الرافضة
تكبره صلاة التراويح فاذا صلوا قبل العشاء الآخرة لا تكون هي صلاة التراويح كما انهم اذا
توضؤوا يفسلون أرجلهم أول الوضوء ويمسحونها في آخره . فمن صلاها قبل العشاء فقد سلك
سبيل المبتدعة المخالفة للسنة والله أعلم *

(١٤٠) *مسئلة* في سنة العصر هل ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها حديث

(١) قوله لكن كان يصليها كذا بالاصل لعل الصواب هكذا كان يصليها أولكن كان يصليها طويلا أو نحو ذلك

والخلاف الذي فيها ما الصحيح منه *

﴿الجواب﴾ الحمد لله * أما الذي صح عن النبي صلى الله عليه وسلم لحديث ابن عمر حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر ركعات ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد المشاء وركعتين قبل الفجر—وفي الصحيح أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى في يوم وليلة اثنتي عشرة ركعة تطوعا بنى الله له بيتا في الجنة—وجاء في السنن تفسيره اربعا قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد المشاء وركعتين قبل الفجر—وثبت عنه في الصحيح انه قال بين كل اذانين صلاة بين كل اذانين صلاة بين كل اذانين صلاة—ثم قال في الثالثة لمن شاء كراهية ان يتخذها الناس سنة ففي هذا الحديث أنه يُصَلَّى قبل العصر وقبل المغرب وقبل المشاء * وقد صح ان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يصلون بين اذان المغرب واقامتها ركعتين والنبي صلى الله عليه وسلم يراهم فلا ينههم ولم يكن يفعل ذلك . فثل هذه الصلوات حسنة ليست سنة فان النبي صلى الله عليه وسلم كره ان تتخذ سنة ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل العصر وقبل المغرب وقبل المشاء فلا تتخذ سنة ولا يكره ان يصلي فيها بخلاف ما فعله ورغب فيه فان ذلك او كد من هذا—وقد روي انه كان يصلي قبل العصر اربعا وهو ضعيف—وروي انه كان يصلي ركعتين والمراد به ركعتين بعد الظهر والله أعلم *

(١٤١) * مسألة في صلاة الغائب هل هي مستحبة ام لا *

﴿الجواب﴾ هذه الصلاة لم يصلها النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أصحابه ولا التابعين ولا أئمة المسلمين ولا رغب فيها النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من السلف ولا الأئمة ولا ذكروا لهذه الليلة فضيلة تخصها—والحديث المروي في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بذلك—ولهذا قال المحققون انها مكروهة غير مستحبة والله أعلم *

(١٤٢) * مسألة في امام شافعي يصلي بجماعة حنفية وشافعية وعند الوتر الحنفية وحدهم *

﴿الجواب﴾ قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خشيت الصبح فصل واحدة توتر لك ما صليت . وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يوتر بواحدة مفصولة عما قبلها وأنه كان يوتر بخمس وسبع لا يسلم

الا في آخرهم والذي عليه تجمهير اهل العلم ان ذلك كله جائز وان الوتر بثلاث بسلام واحد جائزا ايضا كما جاءت به السنة - ولكن هذه الاحاديث لم تبلغ جميع الفقهاء فكروه بعضهم الوتر بثلاث متصلا كصلاة المغرب كما نقل عن مالك وبعض الشافعية والحنبلية - وكروه بعضهم الوتر بغير ذلك كما نقل عن أبي حنيفة وكروه بعضهم الوتر بخمس وسبع وتسع متصلة كما قاله بعض اصحاب الشافعي وأحمد ومالك والصواب ان الامام اذا فعل شيئا مما جاءت به السنة ووتر على وجه من الوجوه المذكورة يتبعه المأموم في ذلك والله أعلم *

(١٤٣) ﴿مسئلة﴾ في رجلين احدهما حافظ القرآن وهو واعظ يحضر الدف والشابابة والآخر عالم متورع فايهما اولى بالامامة *

﴿الجواب﴾ ثبت في صحيح مسلم عن ابي مسعود البدرى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يؤمن القوم اقرؤهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاعلمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاعلمهم سنا - فاذا كان الرجلان من اهل الديانة فايهما كان أعلم بالكتاب والسنة وجب تقديمه على الآخر متعينا فان كان احدهما فاجرا مثل ان يكون معروف بالكذب والخيانة ونحو ذلك من أسباب الفسوق والآخر مؤمنا من اهل التقوى فهذا الثاني اولى بالامامة اذا كان من اهلها - وان كان الاول أقرأ وأعلم فان الصلاة خلف الفاسق منهي عنها نهي تحريم عند بعض العلماء ونهي تنزيه عند بعضهم وقد جاء في الحديث لا يؤمن فاجر مؤمنا الا ان يقهره بسوط او عصا ولا يجوز تولية الفاسق مع امكان تولية البر والله أعلم *

(١٤٤) ﴿مسئلة﴾ في الحديث^(١) عن يزيد بن الاسود قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة وصليت معه صلاة الصبح في مسجد الخيف فلما قضى الصلاة وانحرف اذا هو برجلين في أخريات القوم لم يصليا فقال عليّ بها فاذا بهما ترعد فرائصهما فقال ما منعكما ان تصليا فقالا يا رسول الله انا كنا صلينا في رحالنا قال فلا تفعلوا - اذا صليتما في رحالكما ثم اتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكما نافلة (والثاني) عن سلمان بن الاسلام قال رأيت عبد الله ابن عمر جالسا على البلاط والناس يصلون فقلت يا عبد الله مالك لا تفضل فقال إني قد صليت.

(١) لعل الاصل في حديثين الاول عن يزيد الخ بقرينة قوله والثاني والله أعلم اهـ مصححه اسمعيل

إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تماد صلاة مرتين فما الجمع بين هذا وهذا
﴿الجواب﴾ الحمد لله * اما حديث ابن عمر فهو في الاعادة مطلقا من غير سبب ولا ريب
ان هذا منهي عنه وانه يكره للرجل ان يقصد اعادة الصلاة من غير سبب يقتضي الاعادة
اذ لو كان مشروعا للصلاة الشرعية عدد معين^(١) بل كان يمكن الانسان ان يصلي الظهر مرات
والعصر مرات ونحو ذلك ومثل هذا لا ريب في كراهته - واما حديث ابن الاسود فهو اعادة
مقيدة بسبب اقتضى الاعادة وهو قوله اذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا
معهم فانها لكما نافلة فسبب الاعادة هنا حضور الجماعة الاربعة ويستحب لمن صلى ثم حضر جماعة
راتبة ان يصلي معهم لكن من العلماء من يستحب الاعادة مطلقا كالشافعي وأحمد - ومنهم من
يستحبها اذا كانت الثانية اكمل كمالك - واذا اعادها فالاولى هي الفريضة عند أحمد وابي حنيفة
والشافعي في أحد القولين لقوله في هذا الحديث فانها لكما نافلة - وكذلك قال في الحديث
الصحيح انه سيكون امراء يؤخرون الصلاة فصلوا الصلاة لوقتها ثم اجعلوا صلاتكم معهم
نافلة وهذا أيضا تضمن اعادتها لسبب وتضمن ان الثانية نافلة - وقيل الفريضة اكلهما ، وقيل
ذلك الى الله - ومما جاء في الاعادة لسبب الحديث الذي في السنن سنن أبي داود لما قال النبي
صلى الله عليه وسلم الا رجل يتصدق على هذا يصلي معه فنهنا هذا المتصدق قد أعاد الصلاة
ليحصل لذلك المصلي فضيلة الجماعة - ثم الاعادة المأمور بها مشروعة وقت النهي عند الشافعي
وأحمد ومالك وعند أبي حنيفة لا تشرع وقت النهي - وأما المغرب فهل تماد على صفتها أم تشفع
برابعة أم لا تماد على ثلاثة أقوال مشهورة للفقهاء - ومما جاء فيه الاعادة لسبب ما ثبت ان النبي
صلى الله عليه وسلم في بعض صلوات الخوف صلى بهم الصلاة مرتين صلى بطائفة ركعتين ثم
سلم ثم صلى بطائفة أخرى ركعتين ثم سلم . ومثل هذا حديث معاذ بن جبل لما كان يصلي
خلف النبي صلى الله عليه وسلم فنهنا اعادة أيضا وصلاة مرتين . والعلماء متنازعون في مثل هذا
وهي مسألة اقتداء المفترض بالمتفعل على ثلاثة أقوال . قليل لا يجوز ذلك كقول أبي حنيفة وأحمد
في إحدى الروايات . وقيل يجوز كقول الشافعي وأحمد في الرواية الثانية . وقيل يجوز للحاجة

(١) كذا في الأصل الذي بأيدينا وفي العبارة سقط لا يستقيم الكلام بدونه ولعل الأصل اذ لو لم يكن
للصلاة الشرعية عدد معين لكان يمكن الخ او نحو ذلك فليتأمل

مثل حال الخوف والحاجة الى الاثتمام بالمتطوع ولا يجوز لغيرها كراوية ثالثة عن أحمد وبشبه هذا اعادة صلاة الجنازة لمن صلى عليها أولا فان هذا لا يشرع بغير سبب باتفاق العلماء بل لو صلى عليه مرة ثم حضر من لم يصل عليه فهل يصلى عليه على قولين للعلماء . قيل يصلى عليه وهو مذهب الشافعي وأحمد ويصلى عندهما على القبر لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعن غير واحد من الصحابة أنهم صلوا على جنازة بمد ماصلى عليها غيرهم . وعند أبي حنيفة ومالك ينهى عن ذلك كما ينهيان عن إقامة الجماعة في المسجد مرة بمد مرة قالوا لان الفرض يسقط بالصلاة الاولى فتكون الثانية نافلة والصلاة على الجنازة لا يتطوع بها - وهذا بخلاف من يصلى الفريضة فانه يصليها باتفاق المسلمين لانها واجبة عليه . وأصحاب الشافعي وأحمد يجيبون بجوابين (أحدهما) ان الثانية تقع فرضا عن فعلها . وكذلك يقولون في سائر فروع الكفايات ان من فعلها أسقط بها فرض نفسه وان كان غيره قد فعلها فهو مخير بين ان يكتفى بإسقاط ذلك . وبين ان يسقط الفرض بفعل نفسه . وقيل بل هي نافلة ويمنعون قول القائل ان صلاة الجنازة لا يتطوع بها بل قد يتطوع بها اذا كان هناك سبب يقتضى ذلك . وينبغي على هذين المأخذين انه صلى على الجنازة من لم يصل عليها أولا فهل لمن صلى عليها أولا ان يصلي تبعا كما يفعل مثل ذلك في المكتوبة على وجهين . قيل لا يجوز هنا لان فعله هنا نفل بلا نزاع وهي لا يتنفل بها . وقيل بل له الاعادة فان النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى على القبر صلى خلفه من كان قد صلى أولا وهذا أقرب فان هذه اعادة بسبب اقتضاء لا اعادة مقصودة . وهذا سائغ في المكتوبة والجنازة والله أعلم *

(١٤٥) ﴿مسئلة﴾ في أقوام يؤخرون صلاة العصر والظهر الى بمد الغروب أو يؤخرون الفجر الى طلوع الشمس ويقولون ان لهم أشغالا كالزروع والحراث والصيد وشبه ذلك من الصنائع أو ان عليهم جنابة حتى يمتسلوا فهل يجوز لهم ان يفعلوا ذلك أم لا *

﴿فأجاب﴾ رضي الله عنه الحمد لله رب العالمين * لا يجوز لاحد ان يؤخر صلاة النهار الى الليل ولا يؤخر صلاة الليل الى النهار لشغل من الاشغال لا بحصد ولا حراث ولا غير ذلك ولا لصناعة ولا لجنابة ولا لنجاسة ولا صيد ولا لهو ولا لعب ولا غير ذلك بل المسلمون كلهم متفقون على ان عليه ان يصلى الظهر والعصر بالنهار ويصلى الفجر قبل طلوع الشمس

ولا يترك ذلك لصناعة ولا للهو ولا غير ذلك من الاشغال وليس للمالك ان يمنع مملوكه ولا للمستأجر ان يمنع أجيره من الصلاة في وقتها ولا للرجل ان يمنع امرأته من الصلاة في أوقاتها ومتى أخرها لصناعة أو صيد أو خدمة استأذ أو غير ذلك حتى تغيب الشمس وجبت عقوبته بل يجب قتله عند جمهور العلماء بعد ان يستتاب فان تاب والتزم ان يصلي في الوقت بحسب استطاعته الزم بذلك وان قال لا أصلي الا بعد غروب الشمس لاشتغاله بالصناعة أو بالصيد أو غير ذلك فانه يقتل والنبي صلى الله عليه وسلم كان أخر صلاة العصر يوم الخندق لاشتغاله بجهاد الكفار ثم صلاها بعد المغرب فأمر الله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى فلم يجوز العلماء التأخير حال القتال بل أوجبوا عليه الصلاة في الوقت حال القتال وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه - وعنه رواية أخرى انه يؤخير حال القتال بين الصلاة وبين التأخير ومذهب أبي حنيفة يشغل بالقتال ويصلي بعد الوقت وأما تأخير الصلاة لغیر الجهاد لصناعة أو زراعة أو صيد أو عمل من الاعمال ونحو ذلك فلا يجوز له احد من العلماء بل قال تعالى (فويل للصلين الذينهم عن صلاتهم ساهون) وقالت طائفة من السلف هم الذين يؤخرونها عن وقتها وقال بعضهم هم الذين لا يؤدونها على الوجه المأمور به وان صلاها في الوقت فتأخيرها عن الوقت حرام باتفاق العلماء فالعلماء متفقون على ان تأخير صلاة الليل الى صلاة النهار وتأخير صلاة النهار الى صلاة الليل بمنزلة تأخير صيام شهر رمضان الى شوال فن قال اصلي الظهر والعصر بالليل فهو باتفاق العلماء بمنزلة من قال افطر شهر رمضان واصوم شوال وانما يعذر بالتأخير النائم والناسي فلا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها لجنابة ولا حدث ولا نجاسة ولا غير ذلك بل يصلي في الوقت بحسب حاله وكذلك الجنب يتيمم ويصلي اذا عدم الماء او خاف الضرر باستعماله لمرض او برد وكذلك اذا كان عليه نجاسة لا يقدر على ان يزيلها يصلي في الوقت بحسب حاله وكذلك العريان يصلي في الوقت عرياناً ولا يؤخر الصلاة حتى يصلي بعد الوقت في ثيابه وهكذا المريض يصلي على حسب حاله ولكن يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بمزدلفة قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه الجمع بين الصلاتين من غير عذر من الكبار ولهذا اتفق العلماء على ان العريان اذا صلى في الوقت وعاد الماء بالتيمم اذا كان مسافراً فلا إعادة عليهما باتفاق الائمة الاربعة وغيرهم وفي هذه المسئلة تطويل نحو

كراسين لكن اختصرته *

(١٤٦) * مسألة * في رجل لم يصل وتر عشاء الآخرة فهل يجوز له تركه *

* الجواب * الحمد لله * الوتر سنة مؤكدة باتفاق المسلمين ومن اصر على تركه فانه ترد شهادته وتنازع العلماء في وجوبه فاوجبه ابو حنيفة وطائفة من اصحاب أحمد والجمهور لا يوجبونه كمالك والشافعي وأحمد لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر على راحلته والواجب لا يفعل على الراحلة لكن هو باتفاق المسلمين سنة مؤكدة لا ينبغي لاحد تركه والوتر اوكد من سنة الظهر والمغرب والعشاء والوتر أفضل من جميع تطوعات النهار كصلاة الضحى بل أفضل الصلاة بعد المكتوبة قيام الليل واوكد ذلك الوتر وركعتا الفجر والله أعلم *

(١٤٧) * مسألة * في رجل عليه صلوات كثيرة فأنته كيف يصلها بسننها ام الفريضة وحدها وهل تقضي في سائر الاوقات من ليل او نهار *

* الجواب * المسارعة الى قضاء الفوائت الكثيرة اولى من الاشتغال عنها بالنوافل واما مع قلة الفوائت فقضاء السنن معها حسن فان النبي صلى الله عليه وسلم لما نام هو واصحابه عن الصلاة (صلاة الفجر) عام حنين قضوا السنة والفريضة ولما فاتته الصلاة يوم الخندق قضى الفرائض بلا سنن والفوائت المفروضة تقضى في جميع الاوقات فان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ادرك ركعة من الفجر قبل ان تطلع الشمس فليصل اليها أخرى والله أعلم *

(١٤٨) * مسألة * فيمن رأى رجلا يتنفل في وقت النهي فقال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في هذا الوقت وذكر له الحديث الوارد في الكراهة فقال هذا ما اسمعه واصلي كيف شئت فما الذي يجب عليه *

* الجواب * الحمد لله * اما التطوع الذي لا سبب له فهو منهي عنه بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس باتفاق الأئمة وكان عمر بن الخطاب يضرب من يصلي بعد العصر فمن فعل ذلك فانه يعزر اتباعا لسنة عمر بن الخطاب (أحد الخلفاء الراشدين) اذ قد تواترت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنهى عن ذلك واما ماله سبب كتحية المسجد وصلاة الكسوف فهذا فيه نزاع وتأويل فان كان يصلي صلاة يموغ فيها الاجتهاد لم يعاقب واما رده الاحاديث بلا حجة وشمته للنهي وقوله للنهي أصلي كيف

شئت فانه يعزر على ذلك اذ الرجل عليه ان يصلي كما شرع له لا كما شاء هو والله أعلم *

(١٤٩) * مسألة * هل تقضى السنن الرواتب *

* الجواب * اما اذا فاتت السنة الرابعة مثل سنة الظهر قبل تقضى بعد العصر على قولين هما روايتان عن أحمد (أحدهما) لا تقضى وهو مذهب أبي حنيفة ومالك (والثاني) تقضى وهو قول الشافعي وهو أقوى والله أعلم *

(١٥٠) * مسألة * امرأة لها ورد بالليل تصليه فتمعز عن القيام في بعض الاوقات فقيل

لها ان صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم فهل هو صحيح *

* الجواب * نعم صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم لكن اذا كان عادته ان يصلي قائماً وانما قد لمعززه فان الله يعطيه أجر القائم لقوله صلى الله عليه وسلم اذا مرض العبد او سافر كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم فلو معز عن الصلاة كلها لمرض كان الله يكتب له أجرها كلها لاجل نيته وفعله بما قدر عليه فكيف اذا معز عن بعض افعالها والله أعلم *

(١٥١) * مسألة * هل للعصر سنة رابعة أم لا افتونا ماجورين *

* الجواب * الحمد لله * الذي ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي مع المكتوبات عشر ركعات أو اثني عشرة ركعة ركعتين قبل الظهر أو أربعاً وبعدها ركعتين وبعد المغرب ركعتين وبعد العشاء ركعتين وقبل الفجر ركعتين وكذلك ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى في يوم وليلة ثلثي عشرة ركعة تطوعاً غير فريضة بنى الله له بيتاً في الجنة ورويت في السنن أربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر وليس في الصحيح سوى هذه الاحاديث الثلاثة حديث بن عمر وعائشة وأم حبيبة وأما قبل العصر فلم يقل أحد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل العصر إلا وفيه ضعف بل خطأ كحديث يروي عن علي انه كان يصلي نحو ستة عشر ركعة منها قبل العصر وهو مطعون فيه فان الذين اعتنوا بنقل تطوعاته كمائشة وابن عمر يبنوا ما كان يصليه وكذلك الصلاة قبل المغرب وقبل العشاء لم يكن يصليها لكن كان أصحابه يصلون قبل المغرب بين الاذان والاقامة وهو يرام فلا ينكر ذلك عليهم وثبت عنه في الصحيح انه قال

بين كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة ثم قال في الثالثة لمن شاء - كراهية ان يتخذها الناس سنة فهذا يبين ان الصلاة قبل العصر والمغرب والعشاء حسنة وليست بسنة فمن أحب ان يصلي قبل العصر كما يصلي قبل المغرب والعشاء على هذا الوجه فحسن واما ان يعتقد ان ذلك سنة راتبه كان يصلها النبي صلى الله عليه وسلم كما يصلي قبل الظهر وبعدها وبعد المغرب فهذا خطأ. والصلاة مع المكتوبة ثلاث درجات (احداها) سنة الفجر والوتر فهاتان أمر بهما النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأمر بغيرهما وهما سنة باتفاق الأئمة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلهما في السفر والحضر ولم يجعل مالك سنة راتبه غيرهما (والثانية) ما كان يصله مع المكتوبة في الحضر وهو عشر ركعات وثلاثة عشرة ركعة وقد أثبت أبو حنيفة والشافعي وأحمد مع المكتوبات سنة مقدرة بخلاف مالك (والثالثة) التطوع الجائز في هذا الوقت من غير ان يحمل سنة لكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يداوم عليه ولا قدر فيه عددا والصلاة قبل العصر والمغرب والعشاء من هذا الباب وقريبا من ذلك صلاة الضحى والله أعلم *

(١٥٢) ﴿مسئلة﴾ في قراءة آية الكرسي دبر كل صلاة في جماعة هل هي مستحبة أم لا وما كان فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة وقوله دبر كل صلاة *

﴿الجواب﴾ الحمد لله * قد روى في قراءة آية الكرسي عقيب الصلاة حديث لكنه ضعيف ولهذا لم يروه أحد من أهل الكتب المعتمدة عليها فلا يمكن ان يثبت به حكم شرعي ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وخلفاؤه يجهرون بعد الصلاة بقراءة آية الكرسي ولا غيرها من القرآن فجهر الامام والمأموم بذلك والمداومة عليها بدعة مكروهة بلا رب فان ذلك احداث شعار بمنزلة ان يحدث آخر جهر الامام والمأمومين بقراءة الفاتحة دائما أو خواتيم البقرة أو أول الحديد أو آخر الحشر أو بمنزلة اجتماع الامام والمأموم دائما على صلاة ركعتين عقيب الفريضة ونحو ذلك مما لا ريب انه من البدع - وأما اذا قرأ الامام آية الكرسي في نفسه أو قرأها أحد المأمومين فهذا لا بأس به اذ قراءتها عمل صالح وليس في ذلك تغيير لشعائر الاسلام كما لو كان له ورد من القرآن والدعاء والذي ذكر عقيب الصلاة واما الذي ثبت في فضائل الاعمال في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من الذكر عقيب الصلاة في الصحيح عن المغيرة بن شعبة انه كان يقول دبر كل صلاة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك

وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما مننت ولا ينفع ذا الجـد منك الجـد وفي الصحيح أيضا عن ابن الزبير أنه كان يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله ولا نعبـد الا اياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون وثبت في الصحيح أنه قال من سبح دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد ثلاثا وثلاثين وكبر ثلاثا وثلاثين وذلك تسعة وتسعون وقال تمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر وقد روي في الصحيحين أنه يقول كل واحد خمسة وعشرين ويزيد فيها التهليل وروي أنه يقول كل واحد عشرا وروي أحد عشر مرة وروي أنه يكبر أربعا وثلاثين - عن ابن عباس أن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن عباس كنت أعلم إذا انصرفوا بذلك إذا سمعته وفي لفظ ما كنت أعرف انقضاء صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بالتكبير فهذه هي الاذكار التي جاءت بها السنة في ادبار الصلاة *

(١٥٣) ❦ مسألة ❦ الحمد لله رب العالمين * هذا الذي يفعله الناس بعد كل صلاة من الدعاء . هل هو مكروه . وهل ورد عن أحد من السلف فعل ذلك ويتكون أيضا الذكر الذي صبح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوله ويستغلون بالدعاء . فهل الاشتغال بالذكر الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم أو هذا الدعاء . وهل صبح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه ويمسح وبوجه أم لا *

❦ الجواب ❦ الحمد لله رب العالمين * الذي نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك بعد الصلاة المكتوبة انما هو الذكر المعروف كالاذكار التي في الصحاح وكتب السنن والمسند وغيرها مثل ما في الصحيح أنه كان قبل ان ينصرف من الصلاة يستنفر ثلاثا ثم يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام وفي الصحيح أنه كان يقول دبر كل صلاة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما مننت ولا ينفع ذا الجـد منك الجـد وفي الصحيح أنه كان يهـلـل هؤلاء الكلمات في دبر المكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على

كل شيء قدير لا حول ولا قوة الا بالله لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه له النعمة وله الفضل وله
الثناء الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون وفي الصحيح ان رفع الصوت
بالتكبير عقيب انصراف الناس من المكتوبة كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وانهم
كانوا يعرفون انقضاء صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك وفي الصحيح انه قال من سبح
دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد ثلاثا وثلاثين وكبر ثلاثا وثلاثين فتلك تسع وتسعون وقال
تمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت
ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر وفي الصحيح أيضا انه يقول سبحان الله والحمد لله والله
أكبر ثلاثا وثلاثين وفي السنن انه أنواع آخر والمأثور ستة أنواع (أحدها) انه يقول هذه
الكلمات عشرا عشرا فالمجموع ثلاثون والثاني ان يقول كل واحدة احدى عشر فالمجموع
ثلاث وثلاثون والثالث ان يقول كل واحدة ثلاثا وثلاثين فالمجموع تسع وتسعون والرابع
ان يحتم ذلك بالتوحيد التام فالمجموع مائة والسادس^(١) ان يقول كل واحد من الكلمات الأربع
خمسا وعشرين فالمجموع مائة وأما قراءة آية الكرسي فقد رويت باسناد لا يمكن ان يثبت به
سنة واما دعاء الامام والمؤمنين جميعا عقيب الصلاة فلم ينقل هذا أحد عن النبي صلى الله
عليه وسلم ولكن نقل عنه انه أمر معاذ ان يقول دبر كل صلاة اللهم أعني على ذكرك وشكرك
وحسن عبادتك ونحو ذلك ولفظ دبر الصلاة قد يراد به آخر جزء من الصلاة كما يراد بدبر الشيء
مؤخره وقد يراد به ما بعد انقضاءها كما في قوله تعالى وادبر السجود وقد يراد به مجموع الامرين
وبعض الاحاديث يفسر بعضا لمن تتبع ذلك وتدبره * وبالجملة فهنا شيان (أحدهما) دعاء المصلي
المفرد كدعاء المصلي صلاة الاستخارة وغيرها من الصلوات ودعاء المصلي وحده اما ما كان
أو مأموما (والثاني) دعاء الامام والمؤمنين جميعا فهذا الثاني لا ريب ان النبي صلى الله عليه وسلم
لم يفعله في اعقاب المكتوبات كما كان يفعل الاذكار المأثورة عنه اذ لو فعل ذلك لنقله عنه أصحابه
ثم التابعون ثم العلماء كما نقلوا ما هو دون ذلك ولهذا كان العلماء المتأخرون في هذا الدعاء على
أقوال منهم من يستحب ذلك عقيب الفجر والمصر كما ذكر ذلك طائفة من أصحاب أبي حنيفة
ومالك وأحمد وغيرهم ولم يكن معهم في ذلك سنة يحتجون بها وانما احتجوا بكون هاتين الصلاتين

(١) قوله والسادس كذا بالأصل فليُنظر أين الخامس وليحذر

لا صلاة بعدها ومنهم من استحب اذبار الصلوات كلها وقال لا يجهر به الا اذا قصد التعليم كما ذكر ذلك طائفة من أصحاب الشافعي وغيرهم وليس مهم في ذلك سنة الا مجرد كون الدعاء مشروعا وهو عقيب الصلوات يكون أقرب الى الاجابة وهذا الذي ذكره قد اعتبره الشارع في سلب الصلاة فالدعاء في آخرها قبل الخروج مشروع مسنون بالسنة المتواترة وباتفاق المسلمين بل قد ذهب طائفة من السلف والخلف الى ان الدعاء في آخرها واجب وأوجبوا الدعاء الذي أمر به النبي صلى الله عليه وسلم آخر الصلاة بقوله (اذا تشهد أحدكم فليستد بالله من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال) رواه مسلم وغيره وكان طاوس يأمر من لم يدع به أن يميد الصلاة وهو قول بعض اصحاب احمد وكذلك في حديث ابن مسعود ثم ليتخير من الدعاء اعجبه اليه وفي حديث عائشة وغيرها انه كان يدعو في هذا الموطن والاحاديث بذلك كثيرة والمناسبة الاعتبارية فيه ظاهرة فان المصلي يناجي ربه فما دام في الصلاة لم ينصرف فانه يناجي ربه فالدعاء حينئذ مناسب لحاله اما اذا انصرف الى الناس من مناجاة الله لم يكن موطن مناجاة له ودعاء وانما هو موطن ذكر له وثناء عليه فالمناجاة والدعاء حين الاقبال والتوجه اليه في الصلاة * اما حال الانصراف من ذلك فالتناء والذكر اولى وكما ان من العلماء من استحب عقيب الصلاة من الدعاء ما لم ترد به السنة فمنهم طائفة تقابل هذه لا يستحبون القعود المشروع بعد الصلاة ولا يستعملون الذكر المأثور بل قد يكرهون ذلك ونهون عنه فهو لا مفرطون بالنهي عن المشروع واولئك مجاوزون الامر بغير المشروع والدين انما هو الامر بالمشروع دون غير المشروع - واما رفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه في الدعاء فقد جاء فيه احاديث كثيرة صحيحة - واما مسحه وجهه بيديه فليس عنه فيه الاحديث او حديثان لا يقوم بهما حجة والله اعلم *

(١٥٤) * مسألة * في قوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم انك حيد مجيد الحديث وقوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم هل الحديثين في الصحة سواء وما الحكم في ذكر الاول دون ابراهيم *
 * الجواب * الحمد لله * هذا الحديث في الصحاح من أربعة اوجه اشهرها حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى قال لقيني كعب بن عجرة فقال الا اهدى لك هدية خرج علينا رسول

الله صلى الله عليه وسلم فقلنا قد عرفنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل
 على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك وفي لفظ وبارك على
 محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد رواه أهل الصحاح والسنن
 والمسائيد كالبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والامام أحمد في مسنده
 وغيرهم. وهذا لفظ الجماعة الا ان الترمذي قال فيه علي ابراهيم في الموضعين لم يذكر آله وذلك
 رواية لابن داود والنسائي وفي رواية كما صليت على آل ابراهيم وقال كما باركت على ابراهيم
 ذكر لفظ الآل في الاول ولفظ ابراهيم في الآخر وفي الصحيحين والسنن الثلاثة عن أبي
 حميد الساعدي انهم قالوا يا رسول الله كيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى ازواجه
 وذريته كما صليت على ابراهيم وبارك على محمد وعلى ازواجه وذريته كما باركت على آل ابراهيم
 انك حميد مجيد هذا هو اللفظ المشهور وقد روى فيه كما صليت على ابراهيم وكما باركت على
 ابراهيم بدون لفظ الآل في الموضعين وفي صحيح البخاري عن أبي سعيد الخدري قال قلنا يا رسول
 الله هذا السلام عليك فكيف الصلاة عليك قال قولوا اللهم صل على محمد عبدك ورسولك
 كما صليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم. وفي صحيح
 مسلم عن أبي مسعود الانصاري قال أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في مجلس سعد
 ابن عباد فقال له بشير بن سعد أمرنا الله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك قال فسكت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تمنينا أنه لم يسأله ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قولوا
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت
 على آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد—والسلام كما علمتم وقد رواه أيضاً غير مسلم كمالك
 وأحمد وأبي داود والنسائي والترمذي بلفظ آخر وفي بعض طرقه كما صليت على ابراهيم وكما
 باركت على ابراهيم لم يذكر الآل وفي رواية كما صليت على ابراهيم وكما باركت على آل ابراهيم
 فهذه الاحاديث التي في الصحاح لم أجد فيها ولا فيما نقل لفظ ابراهيم وآل ابراهيم بل المشهور
 في أكثر الاحاديث والطرق لفظ آل ابراهيم وفي بعضها لفظ ابراهيم وقد يجهل في أحد
 الموضعين لفظ آل ابراهيم وفي الآخر لفظ ابراهيم وقد روى لفظ ابراهيم وآل ابراهيم في
 حديث رواه البيهقي عن يحيى بن السناو عن رجل من بني الحرث عن ابن مسعود عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا تشهد أحدكم في الصلاة فليقل اللهم صل على محمد وعلى آل
 محمد وبارك على محمد وارحم محمدًا كما صليت وباركت وترجيت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك
 حميد مجيد وهذا اسناده ضعيف لكن رواه ابن ماجة في سننه عن ابن مسعود موقوفًا قال إذا
 صليت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحسنوا الصلاة فإنكم لا تدرون لعل ذلك يمرض
 عليه قال فقولوا له فلمننا قال قولوا اللهم اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على سيد المرسلين
 وإمام المتقين وخاتم النبيين محمد عبدك ورسولك إمام الخير وقائد الخير ورسول الرحمة اللهم ابشبهه
 مقامًا محمودًا يَنْبُطُ به الأولون والآخرون اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على
 إبراهيم وآل إبراهيم أنك حميد مجيد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم
 وآل إبراهيم أنك حميد مجيد ولا يحضرني اسناد هذا الاثر ولم يباينني الى الساعة حديث مسند
 باسناد ثابت كما صليت على إبراهيم وكما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم بل أحاديث السنن
 توافق أحاديث الصحيحين كما في سنن أبي داود عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال من سرّه أن يكتال بالمكيال الأوفى إذا صلى علينا أهل البيت فليقل اللهم صل على محمد
 النبي وعلى أزواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته كما صليت على آل إبراهيم أنك حميد
 مجيد رواه الشافعي في مسنده عن أبي هريرة قال يا رسول الله كيف نصلى عليك يعني في الصلاة
 قال تقولون اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل
 محمد كما باركت على إبراهيم ثم يسلمون على ومن المتأخرين من سلك في بعض هذه الادعية
 والاذكار التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يقولها ويعملها بالفاظ متنوعة ورويت بالفاظ
 متنوعة طريقة محدثة بأن جمع بين تلك الالفاظ واستحب ذلك ورأى ذلك أفضل ما يقال فيها
 مثاله الحديث الذي في الصحيحين عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال يا رسول الله
 علمني دعاء ادعوه به في صلاتي قال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب الا أنت
 فاعف عني مغفرة من عندك وارحمي انك أنت الغفور الرحيم قد روي كثيراً وروي كبيراً فيقول
 هذا القائل يستحب أن يقول كثيراً وكذا إذا روى اللهم صل على محمد وعلى آل
 محمد وروى اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته وامثال ذلك وهذه طريقة محدثة لم يسبق
 إليها أحد من الأئمة المعروفين وطرد هذه الطريقة أن يذكر الشاهد بجميع هذه الالفاظ

الماثورة وان يقال الاستفتاح بجميع الالفاظ الماثورة وهذا مع أنه خلاف عمل المسلمين لم
 يستجبه أحد من أئمتهم بل عملوا بخلافه فهو بدعة في الشرع فاسد في العقل * اما الاول فلان
 تنوع الفاظ الذكر والدعاء كتشويج الفاظ القرآن مثل تعلمون ويعلمون وباعدوا وابتعدوا وارجلكم
 وارجلكم ومعلوم ان المسلمين متفقون على أنه لا يستحب للقارى في الصلاة والقارى عبادة
 وتندبرا خارج الصلاة أن يجمع بين هذه الحروف انما يفعل الجمع بمض القراء بعض الاوقات
 ليمتحن بحفظه للحروف وتمييزه للقرآت وقد تكلم الناس في هذا - وأما الجمع في كل القراءة
 المشروعة المأمور بها فغير مشروع باتفاق المسلمين بل يخير بين تلك الحروف واذا قرأ بهذه
 تارة وبهذه تارة كان حسناً كذلك الاذكار اذا قال تارة ظلماً كثيراً وتارة ظلماً كبيراً كان حسناً
 كذلك اذا قال تارة على آل محمد وتارة على أزواجه وذريته كان حسناً كما أنه في التشهد اذا
 تشهد تارة بتشهد بن مسعود وتارة بتشهد بن عباس وتارة بتشهد عمر كان حسناً وفي الاستفتاح
 اذا استفتح تارة باستفتاح عمر وتارة باستفتاح علي وتارة باستفتاح أبي هريرة ونحو ذلك كان
 حسناً وقد احتج غير واحد من العلماء كالشافعي وغيره على جواز الانواع الماثورة في التشهدات
 ونحوها بالحديث الذي في الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أنزل القرآن على سبعة
 أحرف كلها شاف كاف فاقرؤا بما تيسر قالوا فاذا كان القرآن قد رخص في قراءته سبعة أحرف
 فغيره من الذكر والدعاء اولى أن يرخص في أن يقال على عدة أحرف ومعلوم أن المشروع
 في ذلك أن يقرأ احدها او هذا تارة وهذا تارة لا الجمع بينهما فان النبي صلى الله عليه وسلم لم
 يجمع بين هذه الالفاظ في آن واحد بل قال هذا تارة وهذا تارة اذا كان قد فاهما * واما اذا
 اختلفت الرواية في لفظ فقد يمكن أنه فاهما او يمكن أنه رخص فيهما ويمكن أن أحاد الروايتين
 حفظ اللفظ دون الآخر وهذا يحى في مثل قوله كبيراً كثيراً * واما مثل قوله وعلى آل محمد
 وقوله في الاخرى وعلى أزواجه وذريته فلا ريب أنه قال هذا تارة وهذا تارة ولهذا احتج
 من احتج بذلك على تفسير الآل والناس في ذلك قولان مشهوران (أحدهما) أنهم أهل بيته
 الذين حرموا الصدقة وهذا هو المنصوص عن الشافعي وأحمد وعلى هذا في تحريم الصدقة على
 أزواجه وكونهم من أهل بيته روايتان عن أحمد (أحدهما) ليس من أهل بيته وهو قول زيد
 ابن ارقم الذي رواه مسلم في صحيحه عنه (والثانية) هن من أهل بيته لهذا الحديث فانه قال

وعلى ازواجه وذريته وقوله (انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا)
وقوله في قصة ابراهيم (رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت) وقد دخلت سارة ولانه استثنى
امراة لوط من آل فدل على دخولها في الآل وحديث الكساية يدل على ان عليا وفاطمة
وحسنا وحسينا أحق بالدخول في أهل البيت من غيرهم كما ان قوله في المسجد المؤسس على
التقوى هو مسجدى هذا يدل على انه أحق بذلك وان مسجد قباء أيضاً مؤسساً على التقوى
كما دل عليه نزول الآية وسياقها وكما ان ازواجه داخلات في آل واهل بيته كما دل عليه نزول
الآية وسياقها وقد تبين ان دخول ازواجه في آل بيته اصح وان كان مواليهن لا يدخلون في
موالى آل بدليل الصدقة على بريرة مولاة عائشة ونبيه عنها ابا رافع مولى العباس وعلى هذا
القول فالأ مطلب هل هم من آل ومن اهل بيته الذين تحرم عليهم الصدقة على روايتين عن
احمد (احدهما) انهم منهم وهو قول الشافعى (والثانية) ليسوا منهم وهو مذهب ابى حنيفة ومالك
(والقول الثانى) ان آل محمد هم انتهم أو الاتقياء من امته وهذا روى عن مالك ان صح وقاله
طائفة من اصحاب احمد وغيرهم وقد يحتجون على ذلك بما روى الخلال وتام في هذه انه سئل
عن آل محمد فقال كل مؤمن تقى وهذا الحديث موضوع لا اصل له والمقصود هنا ان النبي صلى
الله عليه وسلم ثبت عنه انه قال احيانا وعلى آل محمد وكان يقول احيانا وعلى ازواجه وذريته
فن قال احدهما او هذا تارة وهذا تارة فقد احسن * واما من جمع بينهما فقد خالف السنة ثم انه
فاسد من جهة العقل ايضا فان احد اللفظين يدل عن الآخر فلا يجمع بين البديل والمبدل ومن
تدبر ما يقول وفهمه علم ذلك * واما الحكم في ذلك فيقال لفظ آل فلان اذا اطلق في الكتاب
والسنة دخل فيه فلان كما في قوله (ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين)
وقوله (الا آل لوط نجيناهم بسحر) وقوله (ادخلوا آل فرعون اشد العذاب) وقوله (سلام
على آل بس ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل على آل أبى أوفى — وكذلك لفظ أهل البيت
كقوله تعالى (رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت) فان ابراهيم داخل فيهم — وكذلك قوله من
سره ان يكتال بالمكيال الاوفى اذا صلى علينا أهل البيت فليقل اللهم صل على محمد النبي الحديث
وسبب ذلك ان لفظ الآل اصله اول تحرکت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فقليل آل ومثله
باب وناب وفي الافعال قال وعاد ونحو ذلك ومن قال اصله أهل فقلبت الهاء ألفا فقد غلط فانه قال

مالا دليل عليه وادعى القلب الشاذ بغير حجة مع مخالفته للاصل وأيضا فان لفظ الاهل يضيفونه
 الى الجناد والى غير المعظم كما يقولون اهل البيت واهل المدينة واهل الفقير وهذا المسكين واما
 الآل فانما يضاف الى معظم من شأنه ان يؤول غيره او يسوسه فيكون ماله اليه ومنه الايالة
 وهي السياسة فالشخص هم من يؤوله ويؤل اليه ويرجع اليه ونفسه هي اول واولى من يسوسه
 ويؤل اليه فلهذا كان لفظ آل فلان متناولا له ولا يقال هو مختص به بل يتناوله ويتناول من يؤوله
 فلهذا جاء في أكثر الالفاظ كما صليت على آل ابراهيم وكما باركت على آل ابراهيم وجاء في بعضها
 ابراهيم نفسه لانه هو الاصل في الصلاة والزكاة وسائر اهل بيته انما يحصل لهم ذلك تبعاً - وجاء
 في بعضها ذكر هذا وهذا تنبها على هذين (فان قيل) فلم قيل صل على محمد وعلى آل محمد وبارك
 على محمد وآل محمد فذكر هنا محمدا وآل محمد وذكر هناك لفظ آل ابراهيم أو ابراهيم (قيل) لان
 الصلاة على محمد وعلى آل ذكرت في مقام الطلب والدعاء واما الصلاة على ابراهيم ففي مقام الخبر
 والقصة اذ قوله على محمد وعلى آل محمد جملة طلبية وقوله صليت على آل ابراهيم جملة خبرية
 والجملة الطلبية اذا بسطت كان مناسبة لان المطلوب يزيد بزيادة الطلب ويتقص بتقصاته * واما
 الخبر فهو خبر عن أمر قد وقع وانقضى لا يحتمل الزيادة والتقصان فلم يمكن في زيادة اللفظ
 زيادة المعنى فكان الایجاز فيه والاختصار اكمل وأتم وأحسن ولهذا جاء بانفط آل ابراهيم تارة
 وبانفط ابراهيم أخرى لان كلا اللفظين يدل على ما يدل عليه الآخر وهو الصلاة التي وقعت
 ومضت اذ قد علم ان الصلاة على ابراهيم التي وقعت هي الصلاة على آل ابراهيم والصلاة على
 آل ابراهيم صلاة على ابراهيم فكان المراد باللفظين واحد مع الایجاز والاختصار * واما في
 الطلب فلو قيل صلى الله على محمد لم يكن في هذا ما يدل على الصلاة على آل محمد اذ هو طلب
 ودعاء ينشأ بهذا اللفظ ليس خبرا عن أمر قد وقع واستقر ولو قيل صل على آل محمد لكان انما
 يصلى عليه في العموم فقيل على محمد وعلى آل محمد فانه يحصل بذلك الصلاة عليه بخصوصه
 وبالصلاة على آل * ثم ان قيل انه داخل في آله مع الاقتران كما هو داخل مع الاطلاق فقد صلى
 عليه مرتين خصوصا وعموما وهذا ينشأ على قول من يقول العام المطوف على الخاص يتناول
 الخاص - ولو (قيل) انه لم يدخل لم يضر فان الصلاة عليه خصوصا تنفي وأيضا ففي ذلك بيان
 ان الصلاة على سائر آل انما طلبت تبعاً له وانه هو الاصل الذي بسببه طلبت الصلاة على آل وهذا

يتم بجواب السؤال المشهور وهو ان قوله كما صليت على ابراهيم يشير بفضيلة ابراهيم لأن الشبه
دون المشبه به وقد أجاب الناس عن ذلك بإجوبة ضعيفة فقيل الشبه عائد الى الصلاة على الاول
فقط فقوله صلى على محمد كلام منقطع وقوله وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم كلام مبتدأ
وهذا نقله الميراثي عن الشافعي وهذا باطل عن الشافعي قطعاً لا يليق ببله وفصاحته فان هذا
كلام ركيك في غاية البعد وفيه من جهة العربية بحوث لا تليق بهذا الموضع (الثاني) قول من
منع كون المشبه به أعلى من المشبه وقال يجوز ان يكونا متماثلين قال صاحب هذا القول والنبي
صلى الله عليه وسلم يفضل على ابراهيم من وجوه غير الصلاة وهما تماثلان في الصلاة وهذا
أيضاً ضعيف فان الصلاة من الله من أعلى المراتب أو أعلاها ومحمد أفضل المخلوق فيها فكيف
وقد أمر الله بها بعد ان أخبر انه وملائكته يصلون عليه وأيضاً فالله وملائكته يصلون على
معلم الخير وهو أفضل معلمي الخير والادلة كثيرة لا يتسع لها هذا الجواب (الثالث) قول من
قال آل ابراهيم فيهم الانبياء الذين ليس مثلهم في آل محمد فاذا طلب من الصلاة مثلاً صلى على
هؤلاء حصل لاهل بيته من ذلك ما يليق بهم فانهم دون الانبياء وبقيت الزيادة لمحمد صلى الله
عليه وسلم فحصل له بذلك من الصلاة عليه منزلة ليست لابراهيم ولا لغيره وهذا الجواب
أحسن مما تقدم وأحسن منه ان يقال محمد هو من آل ابراهيم كما روى علي بن طلحة عن ابن
عباس في قوله (ان الله اصطفى آدم ونوحاً وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين) قال ابن عباس
محمد من آل ابراهيم وهذا بين فانه اذا دخل غيره من الانبياء في آل ابراهيم فهو أحق بالدخول
فيهم فيكون قولنا كما صليت على آل ابراهيم متناولاً للصلاة عليه وعلى سائر النبيين من ذرية
آل ابراهيم . وقد قال تعالى (وجعلنا في ذريته النبوة والكتاب) ثم أمرنا ان نصلي على محمد
وعلى آل محمد خصوصاً بقدر ما صليتنا عليه مع سائر آل ابراهيم عموماً ثم لاهل بيته من ذلك
ما يليق بهم والباقي له فيطلب له من الصلاة هذا الامر العظيم ومعلوم ان هذا أمر عظيم يحصل
له به أعظم مما لابراهيم وغيره فانه اذا كان المطلوب بالدعاء انما هو مثل المشبه به وله نصيب
وافر من المشبه وله أكثر المطلوب صار له من المشبه وحده أكثر مما لابراهيم وغيره وان
كان جملة المطلوب مثل المشبه وانضاف الى ذلك ماله من المشبه به فظهر بهذا من فضله على
كل من النبيين ما هو اللائق به صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً وجزاه عنا أفضل ما جزى

رسولا عن أمته اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم انك حميد مجيد
وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد *

(١٥٥) ﴿مسئلة﴾ في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم الافضل فيها سرّاً أم جهراً
وهل روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ازجوا أعضاءكم بالصلاة على أم لا... والحديث
الذي يروى عن ابن عباس انه أمرهم بالجهر ليسمع من لم يسمع اقتصوا مأجورين *

﴿الجواب﴾ اما الحديث المذكور فهو كذب موضوع باتفاق أهل العلم وكذلك الحديث
الآخر وكذلك سائر ما يروى في رفع الصوت بالصلاة عليه مثل الاحاديث التي يرويهما الباعة
لتنفيق السلع أو يرويهما السوّال من قصاص وغيرهم لجمع الناس وجبايتهم ونحو ذلك والصلاة
عليه هي دعاء من الادعية كما علم النبي صلى الله عليه وسلم أمته حين قالوا قد علمنا السلام عليك
فكيف الصلاة عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم
انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد أخرجه
في الصحيحين والسنة في الدعاء كله المخافة الا ان يكون هناك سبب يشرع له الجهر قال تعالى
(ادعوا ربكم تضرعا وخفية انه لا يحب المعتدين) وقال تعالى عن زكريا (اذ نادى ربه نداء خفياً)
بل السنة في الذكر كله ذلك كما قال تعالى (واذكر ربك في نفسك تضرعا وخفية ودون الجهر
من القول بالندو والآصال) وفي الصحيحين ان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا معه
في سفر فجعلوا يرفعون أصواتهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم أيها الناس اربعوا على أنفسكم
فانكم لا تدعون أصم ولا غائباً وانما تدعون سميماً قريباً ان الذي تدعونه أقرب الى احدكم من
عنق راحلته وهذا الذي ذكرناه في الصلاة عليه والدعاء مما اتفق عليه العلماء فكلهم يأمرون
العبد اذا دعا ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كما يدعو لا يرفع صوته بالصلاة عليه أكثر
من الدعاء سواء كان في صلاة كالصلاة التامة وصلاة الجنازة أو كان خارج الصلاة حتى عقيب
التلبية فانه يرفع صوته بالتلبية ثم عقيب ذلك يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو سرا
وكذلك بين تكبيرات العيد اذا ذكر الله صلى الله عليه وسلم فانه وان جهر
بالتكبير لا يجهر بذلك وكذلك لو اقتصر على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة
مثل ان يذكر فيصلي عليه فانه لم يستجب أحد من أهل العلم رفع الصوت بذلك فقائل ذلك

مخطئ مخالف لما عليه علماء المسلمين وأما رفع الصوت بالصلاة أو الرضى الذى يفعله بعض المؤذنين قدام بعض الخطباء فى الجمع فهذا مكروه أو محرم باتفاق الامة لكن منهم من يقول يصلى عليه سرا ومنهم من يقول يسكت والله أعلم *

(١٥٦) ﴿مسئلة﴾ فىمن يقول اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل محمد حتى لا يبقى من صلاتك شئ، وبارك على محمد وعلى آل محمد حتى لا يبقى من بركاتك شئ، وارحم محمدا وآل محمد حتى لا يبقى من رحمتك شئ، وسلم على محمد وعلى آل محمد حتى لا يبقى من سلامك شئ، أفنونا مأجورين *

﴿الجواب﴾ الحمد لله * ليس هذا الدعاء مأثورا عن أحد من السلف وقول القائل حتى لا يبقى من صلاتك شئ، ورحمتك شئ، ان أراد به ان ينفذ ما عند الله من ذلك فهذا جاهل فان ما عند الله من الخير لا تفاد له وان أراد انه بدعائه معطيه جميع ما يمكن ان يعطاه فهذا أيضا جهل فان دعاءه ليس هو السبب الممكن من ذلك *

(١٥٧) ﴿مسئلة﴾ فى أقوام حصل بينهم كلام فى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم منهم من قال انها فرض واجب فى كل وقت ومن لا يصلى عليه يأثم وقال بعضهم هى فرض فى الصلاة المكتوبة لانها من فروض الصلاة وما عدا ذلك فقير فرض لكن موعود الذى يصلى عليه بكل مرة عشرة *

﴿الجواب﴾ الحمد لله * مذهب الشافعى وأحمد فى احدى الروايتين انها واجبة فى الصلاة ولا تجب فى غيرها ومذهب أبى حنيفة ومالك وأحمد فى الرواية الاخرى انها لا تجب سى فى الصلاة ثم من هؤلاء من قال تجب فى العمر مرة ومنهم من قال تجب فى المجلس الذى يذكر فيه والمسئلة مبسوطه فى غير هذا الموضع والله أعلم *

(١٥٨) ﴿مسئلة﴾ فى حديث عقبة بن عامر قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نقرأ بالمعوذات دبر كل صلاة وعن أبى امامة قال قيل يا رسول الله أى الدعاء يسمع قال جوف الليل الاخير ودبر الصلاة المكتوبة وعن معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ بيده فقال يا معاذ والله انى أحبك فلا تدعن فى دبر كل صلاة ان تقول اللهم اعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك فهذه الاحاديث تدل على ان الدعاء بمداخر وج من الصلاة

سنة افتونا وإسطوا في ذلك *

الجواب في الحمد لله * الأحاديث المعروفة في الصحاح والسنن والمسائيد تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو في صلاته قبل الخروج منها وكان يأمر أصحابه بذلك ويعلمهم ذلك ولم ينقل أحد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى بالناس يدعو بعد الخروج من الصلاة هو والمأمومون جميعاً لا في الفجر ولا في العصر ولا في غيرهما من الصلوات بل قد ثبت عنه أنه كان يستقبل أصحابه ويذكر الله ويعلمهم ذكر الله عقيب الخروج من الصلاة في الصحيح أنه كان قبل أن يصرف ويستغفر ثلاثاً ويقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام وفي الصحيحين من حديث المغيرة بن شعبة أنه كان يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجبد منك الجبد وفي الصحيح من حديث ابن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يهل بهؤلاء الكلمات لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا حول ولا قوة إلا بالله لا إله إلا الله ولا نبي إلا إياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون وفي الصحيحين عن ابن عباس أن رفع الصوت بالذكر كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي لفظ كنا نعرف اقتضاء صلاته بالتكبير . — والاذكار التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلمها للمسلمين عقيب الصلاة أنواع (أحدها) أن يسبح ثلاثاً وثلاثين ويكبر ثلاثاً وثلاثين ويحمد ثلاثاً وثلاثين فتلك تسع وتسعون ويقول تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير رواه مسلم في صحيحه (والثاني) يقولها خمساً وعشرين ويضمه إليها لا إله إلا الله وقد رواها مسلم (والثالث) يقول الثلاثة ثلاثاً وثلاثين وهذا على وجهين أحدهما أن يقول كل واحدة ثلاثاً وثلاثين والثاني أن يقول كل واحدة إحدى عشر والثلاثة والثلاثون في الحديث المتفق عليه في الصحيحين (والخامس) ^(١) يكبر أربعاً وثلاثين ليتم مائة والسادس يقول الثلاثة عشر فهذا الذي مضت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك مناسب لأن المصلي يناجي ربه فدعاؤه له ومثلته إياه أولى من مسئئته ودعائه بعد انصرافه عنه وأما الله ذكر بعد الانصراف

(١) قوله والخامس كنا بالأصل فانظر أين الرابع فليحذر

فكما قالت عائشة رضي الله عنها مثل مسح المرأة بعد صلاتها فإن الصلاة نور فهي تصقل القلب كما تصقل المرأة ثم الذكر بعد ذلك بمنزلة مسح المرأة وقد قال تعالى (فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب) قيل إذا فرغت من اشتغال الدنيا فانصب في العبادة وإلى ربك فارغب وهذا أشهر القولين وخرج شريح على قوم من الحائكة يوم عيد وهم يلعبون فقال مالك لم تلعبون قالوا انا تفرغنا قال أوبهذا امر الفارغ وتلا قوله فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب ويناسب هذا قوله (يا أيها المزمل قم الليل إلا قليلا نصفه أو انقص منه قليلا أو زد عليه) إلى قوله (ن ناشئة الليل هي أشد وطأً وأقوم قيلا إن لك في النهار سبحا طويلا) أي ذهابا ومجيئا وبالليل تكون فارغا وناشئة الليل هي في اصح القولين إنما تكون بعد النوم يقال نشأ إذا قام فإذا قام بعد النوم كانت مواطاة قلبه لسانه أشد لعدم ما يشغل القلب وزوال أثر حركة النهار بالنوم وكان قوله أقوم قد قيل إذا فرغت من الصلاة فانصب في الدعاء وإلى ربك فارغب وهذا القول سواء كان صحيحاً أو لم يكن فإنه يمنع الدعاء في آخر الصلاة لاسيما والنبي صلى الله عليه وسلم هو المأمور بهذا فلا بد أن يمثل ما أمر الله به ودعاؤه في الصلاة المنقول عنه في الصحاح وغيرها إنما كان قبل الخروج من الصلاة وقد قال لاصحابه في الحديث الصحيح إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع يقول اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال وفي حديث ابن مسعود الصحيح لما ذكر التشهد قال ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه وقد روت عائشة وغيرها دعاءه في صلاته بالليل وأنه كان قبل الخروج من الصلاة يقول من قال إذا فرغت من الصلاة فانصب في دعاء فيها شبه قول من قال في حديث ابن مسعود لما ذكر التشهد فإذا فعلت ذلك فقد قضيت صلاتك فإن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد وهذه الزيادة سواء كانت من كلام النبي صلى الله عليه وسلم أو من كلام من أدرجها في حديث ابن مسعود كما يقول ذلك من ذكره من أئمة الحديث ففيها ان فائل ذلك جمل ذلك قضاء للصلاة فهكذا جملة هذا المفسر فراغا من الصلاة قول ضعيف فإن قوله إذا فرغت مطلق ولأن الفارغ ان أريد به الفارغ من العبادة فالدعاء أيضا عبادة وان أريد به الفراغ من اشتغال الدنيا بالصلاة فليس كذلك — يوضح ذلك انه لا نزاع بين المسلمين ان الصلاة تدعى فيها كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعوا فيها فقد ثبت عنه في الصحاح انه كان يقول في

دعاء الاستفتاح اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقني من
 خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض الغسلني من خطاياي بالتلج والماء والبرد وانه كان يقول
 اللهم انت الملك لا اله الا انت انت ربي وانا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي
 جميعا انه لا يغفر الذنوب الا انت واهدني لاحسن الاخلاق فانه لا يهدي لاحسنها الا انت
 واصرف عني سيئها فانه لا يصرف سيئها الا انت وثبت عنه في الصحيح انه كان يدعو اذا رفع
 رأسه من الركوع وثبت عنه الدعاء في الركوع والسجود سواء كان في النفل او في الفرض وتواتر
 عنه الدعاء آخر الصلاة وفي الصحيحين ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه قال يا رسول الله علني
 دعاء ادعوا به في صلاتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا انت
 فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم فاذا كان الدعاء مشروعا في الصلاة
 لا سيما في آخرها فكيف يقول اذا فرغت من الصلاة فانصب في الدعاء والذي فرغ منه هو
 نظير الذي أمر به فهو في الصلاة كان ناصبا في الدعاء لا فارغا ثم انه لم يكن مسلم ان الدعاء
 بعد الخروج من الصلاة يكون اوكد واقوى منه في الصلاة ثم لو كان قوله فانصب اي في الصلاة
 لم يحتاج الى قوله تعالى والى ربك فارغب فانه قد علم ان الدعاء انما يكون لله فلم ان أمره
 بشيئين ان يجتهد في العبادة عند الفراغ من اشغاله وان تكون رغبته الى ربه لا الى غيره كما
 في قوله اياك نعبد واياك نستعين فقله اياك نعبد موافق لقوله فانصب وقوله واياك نستعين
 موافق لقوله والى ربك فارغب ومثل قوله فاعبده وتوكل عليه وقوله (هو ربي لا اله الا هو
 عليه توكلت واليه متاب وقول شعيب) عليه توكلت واليه أنيب) ومنه الذي يروى عند دخول
 المسجد اللهم اجعلني من اوجه من توجه اليك وأقرب من تقرب اليك وأفضل من سئلك
 ورغب اليك والآثر الآخر واليك الرغبا والعمل وذلك ان دعاء الله المذكور في القرآن نوعان
 دعاء عبادة ودعاء مسألة ورغبة فقله فانصب والى ربك فارغب جمع نوعي دعاء الله قال تعالى
 (وانه لما قام عبد الله يدعوه كادوا يكونون عليه لبدا) وقال تعالى (ومن يدع مع الله الها آخر
 لا برهان له به فانما حسابه عند ربه) الآية ونظائره كثيرة واما لفظ دبر الصلاة وعقبها فقد
 يراد به آخر جزء منه وقد يراد مايلي آخر جزء منه كما في دبر الانسان فانه آخر جزء منه ومثله
 لفظ المقب قد يراد به الجزء من الشيء كمقب الانسان وقد يراد به مايلي ذلك فالدعاء المذكور

في دبر الصلاة اما ان يراد به آخر جزء منها ليوافق بقية الاحاديث او يراد به ما يلي آخرها
 ويكون ذلك ما بعد التشهد كما سمي ذلك قضاء للصلاة و فراغا منها حيث لم يبق الا السلام المتأني
 للصلاة بحيث لو فعله عمداً في الصلاة بطلت صلاته ولا تبطل سائر الاذكار المشروعة في الصلاة
 او يكون مطلقا او مجزئيا وبكل حال فلا يجوز ان يخص به ما بعد السلام لان عامة الادعية
 المأثورة كانت قبل ذلك ولا يجوز ان يشرع سنة بلفظ يحمل يخالف السنة المتواترة بالانفاظ
 الصريحة والناس لهم فيما بعد السلام ثلاثة أقوال منهم من لا يرى تعود الامام مستقبل المأموم
 لا بذكر ولا بدعاء ولا غير ذلك وحجتهم ما يروى عن السلف أنهم كانوا يكرهون للامام
 ان يستديم استقبال القبلة بعد السلام فظنوا ان ذلك يوجب قيامه من مكانه ولم يعلموا ان
 انصرافه مستقبل المأمومين بوجهه كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل فحصل هذا المقصود
 وهذا يفعله من يفعله من أصحاب مالك ومنهم من يرى دعاء الامام والمأموم بعد السلام ثم
 منهم من يرى ذلك في الصلوات الخمس ومنهم من يراه في صلاة الفجر والعصر كما ذكر ذلك
 من ذكره من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهم وليس مع هؤلاء بذلك سنة وانما غايتهم التمسك
 بلفظ يحمل او بقياس كقول بعضهم ما بعد العصر والفجر ليس بوقت صلاة فيستحب فيه
 الدعاء ومن المعلوم انما تقدمت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة الصحيحة بل المتواترة
 لا يحتاج فيه الى يحمل ولا قياس * واما قول عقبة بن عاسر أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان اقرأ بالمعوذات دبر كل صلاة فهذا بعد الخروج منها * واما حديث ابى امامة قيل يا رسول
 الله أي الدعاء اسمع قال جوف الليل الأخير ودبر الصلاة المكتوبة فهذا يجب ان لا يخص
 ما بعد السلام بان لا بد ان يتناول ما قبل السلام وان قيل انه يعم ما قبل السلام وما بعده لكن
 ذلك لا يستلزم أن يكون دعاء الامام والمأموم جميعا بعد السلام كما لا يلزم ذلك قبل السلام بل اذا
 دعا كل واحد وحده بعد السلام فهذا لا يخالف السنة وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن
 جبل لا تدعن في دبر كل صلاة ان تقول اللهم اعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك
 يتناول ما قبل السلام اذا تناول ما بعده أيضا كما تقدم فان معاذ كان يصلي اماما يقومه كما كان
 النبي صلى الله عليه وسلم يصلي اماما وقد بعثه الى اليمن معلما لهم فلو كان هذا مشروعا للامام
 والمأموم مجتمعين على ذلك كدعاء القنوت لكان يقول اللهم اعنا على شكرك وذكرك فلما

ذكر بصيغة الافراد علم انه لا يشرع للامام والمأموم بصيغة الجمع ومما يوضح ذلك ما في الصحيح عن البراء بن عازب قال كنا اذ صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم احببنا ان نكون عن يمينه يقبل علينا بوجهه سمعته يقول رب قن عذابك يوم تبث عبادك او يوم تجمع عبادك فهذا فيه دعاؤه صلى الله عليه وسلم بصيغة الافراد كما في حديث معاذ وكلاهما امام وفيه انه كان يستقبل المأمومين وانه لا يدعوا بصيغة الجمع وقد ذكر حديث معاذ بعض من صنف في الاحكام في الادعية في الصلاة قبل السلام موافقة لسائر الاحاديث كما في مسلم والسنن الثلاثة عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليتمود بالله من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال وفي مسلم وغيره عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم وأعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال وفي السنن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل ما تقول في الصلاة قال اتشهد ثم اقول اللهم اني أسئلك الجنة وأعوذ بك من النار والله ما أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ فقال صلى الله عليه وسلم حولهما ندندن^(١) رواه ابوا داود وابو حاتم في صحيح وظاهر هذا ان دندنتهما أيضا بعد التشهد في الصلاة ليكون نظير ما قاله * وعن شداد بن اوس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في صلاته اللهم اني اسئلك الثبات في الامر والعزيمة على الرشد وأسئلك شكر نعمتك وحن عبادتك وأسئلك قلبا سليما ولسانا صادقا وأسئلك من خير ما تعلم وأعوذ بك من شر ما تعلم واستغفرك لما تعلم رواه النسائي وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو في الصلاة اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات اللهم اني أعوذ بك من المأثم والمغرم فقال له قاتل ما أكثر ما تستعيز يا رسول الله من المغرم قال ان الرجل اذا غرم خذت فكذب ووعد فاخلف قال المصنف في الاحكام والظاهر ان هذا بعد التشهد يدل عليه حديث ابن عباس

(١) هكذا بلا مد وفي النهاية انه سأل رجلا ما تدعو في صلاتك فقال ادعو بكننا وكنا واسأل ربنا الحنة وأتمود به من النار فما دندنتك ودندنة معاذ فلا نحسبها فقال عليه الصلاة والسلام حولهما ندندن اه

ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بعد التشهد اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم وأعوذ بك من عذاب القبر واعوذ بك من فتنة الحيا والمات واعوذ بك من فتنة المسيح الدجال وقد تقدم حديث ابن عباس الذي في الصحيحين انه كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن وحديث أبي هريرة وانه يقال بعد التشهد وقد روى في لفظ الدبر ما رواه البخاري وغيره عن سعد بن أبي وقاص انه كان يعلم بنيه هؤلاء الكلمات كما يعلم المعلم للفلان الكتابة ويقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ بهن دبر الصلاة اللهم اني اعوذ بك من البخل واعوذ بك من الجبن واعوذ بك ان أرد الى أرذل العمر واعوذ بك من فتنة الدنيا واعوذ بك من عذاب القبر وفي النسائي عن أبي بكرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في دبر الصلاة اللهم اني أعوذ بك من الكفر والفقر وعذاب القبر وفي النسائي أيضا عن عائشة قالت دخلت على امرأة من اليهود فقالت ان عذاب القبر من البول فقلت كذبت فقالت بلى انا لنقرض منه الجلود والثوب فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الصلاة وقد ارتفعت اصواتنا فقال ما هذا فاخبرته بما قالت قال صدقت فما صلى بعد يومئذ الا قال في دبر الصلاة اللهم رب جبريل وميكائيل واسرافيل أجبرني من عذاب النار وعذاب القبر قال المصنف في الاحكام والظاهر ان المراد بذبر الصلاة في الاحاديث الثلاثة قبل السلام توفيقا بينه وبين ما تقدم من حديث ابن عباس وأبي هريرة (قلت) وهذا الذي قاله صحيح فان هذا الحديث في الصحيح من حديث عائشة ان يهودية دخلت عليها فذكرت عذاب القبر فقالت أعاذك الله من عذاب القبر فسألت عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عذاب القبر فقال نعم عذاب القبر حق قالت عائشة فما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد صلى صلاة الا تعوذ من عذاب القبر والاحاديث في هذا الباب يوافق بعضها بعضا فنبين ما تقدم والله أعلم *

(١٥٩) ❦ مسألة ❦ هل القيام للمصحف وتقبيله وجعله عند القبر ووقيد تنديل في موضع يكون من غير ان يقرأ فيه مكروه ؟ وهل يكره أيضا ان يفتح فيه الفال *

❦ الجواب ❦ الحمد لله * القيام للمصحف وتقبيله لا نعلم فيه شيئا مأثورا عن السلف وقد سئل الامام أحمد عن تقبيل المصحف فقال ما سمعت فيه شيئا ولكن روي عن عكرمة بن أبي جهل انه كان يفتح المصحف ويضع وجهه عليه ويقول كلام ربى كلام ربى ولكن السلف

وان لم يكن من عاداتهم القيام له فلم يكن من عاداتهم قيام بعضهم لبعض اللزيم الا لمثل القادم من منفيه ونحو ذلك ولهذا قال أنس لم يكن شخص احب اليهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانوا اذا رأوه لم يقوموا لما يملكون من كراهته لذلك والافضل للناس ان يتبعوا طريق السلف في كل شيء فلا يقومون الا حيث كانوا يقومون . فاما اذا اعتاد الناس قيام بعضهم ببعض فقد يقال لو تركوا القيام للمصحف مع هذه المادة لم يكونوا محسنين في ذلك ولا محمودين بل هم الى الذم اقرب حيث يقوم بعضهم لبعض ولا يقومون للمصحف الذي هو احق بالقيام حيث يجب من احترامه وتعظيمه ما لا يجب لغيره حتى ينهى ان يمس القرآن الا طاهره والناس يمس بعضهم بعضاً مع الحدث لا سيما في ذلك من تعظيم حرمة الله وشأنه ما ليس في غير ذلك وقد ذكر من ذكر من الفقهاء الكبار قيام الناس للمصحف ذكر مقرر له غير منكروه وأما جعل المصحف عند القبور وإيقاد القناديل هناك فهذا مكروه منهى عنه ولو كان قد جعل للقراءة فيه هنالك فكيف اذا لم يقرأ فيه فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن الله زوارات القبور والتخذين عليها المساجد والسرور فإيقاد السرج من قنديل وغيره على القبور منهى عنه مطلقاً لانه أحد الفعلين الذي لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم من يفعلها كما قال لا يخرج الرجلان يضربان الفائط كاشفين عن عوراتهما يتحدثان فان الله يعمت على ذلك رواء أبو داود وغيره ومعلوم انه ينهى عن كشف العورة وحده وعن التحدث وحده وذلك قوله تعالى (والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً) فتوعد على مجموع أفعال وكل فعل منها محرم وذلك لان ترتيب الذم على المجموع يقتضي ان كل واحد له تأثير في الذم ولو كان بعضها مباحاً لم يكن له تأثير في الذم والحرام لا يتوكد بانضمام المباح المخصص اليه والأئمة قد تنازعوا في القراءة عند القبر فكرها أبو حنيفة ومالك وأحمد في أكثر الروايات ورخص فيها في الرواية الاخرى عنه هو وطائفة من أصحاب أبي حنيفة وغيرهم . وأما جعل المصاحف عند القبور لمن يقصد قراءة القرآن هناك وتلاوته فبدعة منكرة لم يفعلها أحد من السلف بل هي تدخل في معنى اتخاذ المساجد على القبور وقد استفاضت السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنهاى عن ذلك حتى قال (لمن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد) يحذر

ما صنعوا قالت عائشة ولولا ذلك لبرز قبره ولكن كره ان يتخذ مسجدا وقال ان من كان
 قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد الا فلا تتخذوا القبور مساجد فاني انما كم عن ذلك ولا
 نزاع بين السلف والائمة في النهي عن اتخاذ القبور مساجد ومعلوم ان المساجد بيت الصلاة
 والذكر وقراءة القرآن فاذا اتخذ القبر لبعض ذلك كان دخلا في النهي فاذا كان هذا مع كونهم
 يقرأون فيها فكيف اذا جعلت المصاحف بحيث لا يقرأ فيها ولا ينفع بها الا حتى ولا ميت فان
 هذا لا نزاع في النهي عنه ولو كان الميت ينفع بمثل ذلك لفعله السلف فانهم كانوا أعلم بما يحبه
 الله ويرضاه واسرع الى فعل ذلك وتحريمه * وأما استفتاح الفال في المصحف فلم ينقل عن الساب
 فيه شيء وقد تنازع فيه المتأخرون وذكر الفاضلي أبو يعلى فيه نزاعا ذكر عن ابن بطه انه فعله
 وذكر عن غيره انه كرهه فان هذا ليس الفال الذي يحبه رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه
 كان يحب الفال ويكره الطيرة والفال الذي يحبه هو ان يفعل أمرا أو يزم عليه متوكلا على
 الله فيسمع الكلمة الحسنة التي تسره مثل ان يسمع يانجيح يافلح ياسعيد يامنصور ونحو
 ذلك كما لقي في سفر المعجزة رجلا فقال ما اسمك قال يزيد قال يا أبا بكر يزيد امرنا * وأما الطيرة
 بان يكون قد فعل أمرا متوكلا على الله أو يزم عليه فيسمع كلمة مكروهة مثل ما يتم أو يافلح
 ونحو ذلك فينظير ويترك الامر فهذا منهي عنه كما في الصحيح عن معوية بن الحكم السلمي
 قال قلت يا رسول الله منا قوم يتطيرون قال ذلك شيء يمجده أحدكم في نفسه فلا يصدنكم
 فهم النبي صلى الله عليه وسلم ان تصد الطيرة البعد عما أراد فهو في كل واحد من محبة للفال
 وكرهته للطيرة انما يسلك مسلك الاستخارة لله والتوكل عليه والعمل بما شرعه من الاسباب
 لم يحمل الفال أمرا له وباعثه على الفعل ولا الطيرة ناهية له عن الفعل وانما يأتمر وينتهي عن
 مثل ذلك أهل الجاهلية الذين يستقسمون بالازلام وقد حرم الله الاستقسام بالازلام في آيتين
 من كتابه وكانوا اذا أرادوا أمرا من الاورأ حالوا به قداحا مثل السهام أو الحصى أو غير ذلك
 وقد علموا على هذا علامة الخير وعلى هذا علامة الشر وآخر غفل فاذا خرج هذا فعلموا واذا
 خرج هذا تركوا واذا خرج الغفل أعادوا الاستقسام بهذه الانواع التي تدخل في ذلك مثل
 الضرب بالحصى والشعير والالواح والخشب والورق المكتوب عليه حروف أبجد أو آيات من
 الشعر أو نحو ذلك مما يطلب به الخيرة فافعله الرجل ويتركه ينهي عنها لانها من باب الاستقسام

بالإزلام وانما يسن له استخارة الخالق واستشارة المخلوق والاستدلال بالأدلة الشرعية التي
 تين ما يحبه الله ويرضاه وما يكرهه وينهى عنه وهذه الأمور تارة يقصد بها الاستدلال على
 ما يفعله العبد هل هو خير أم شر وتارة الاستدلال على ما يكون فيه نفع في الماضي والمستقبل
 وكلا غير مشروع والله سبحانه أعلم *

(١٦٠) ﴿مسئلة﴾ هل الدعاء عقيب الفرائض أم السنن أم بعد التشهد في الصلاة *

﴿الجواب﴾ السنة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعلها ويأمر بها ان يدعى في
 التشهد قبل السلام كما ثبت عنه في الصحيح انه كان يقول بعد التشهد اللهم اني أعوذ بك من
 عذاب جهنم وأعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة الحيا والمات وأعوذ بك من فتنة
 المسيح الدجال وفي الصحيح أيضا انه أمر بهذا الدعاء بعد التشهد وكذلك في الصحيح انه كان
 يقول بعد التشهد قبل السلام اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أعلنت وما أسرفت وما
 أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله الا انت * وفي الصحيح ان ابا بكر قال يا رسول
 الله علني دعاء ادعوه به في صلاتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب
 الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمي انك انت الغفور الرحيم * وفي الصحيح احاديث غير
 هذه انه كان يدعو بعد التشهد وقبل السلام وكان يدعو في سجوده وفي رواية كان يدعو اذا
 رفع رأسه من الركوع وكان يدعو في افتتاح الصلاة ولم يقل أحد عنه انه كان هو والمأمومون
 يدعون بعد السلام بل كان يذكر الله بالهيل والتحميد والتسبيح والتكبير كما جاء في الاحاديث
 الصحيحة والله أعلم *

(١٦١) ﴿مسئلة﴾ في فقراء يجتمعون يذكرون ويقرأون شيئا من القرآن ثم يدعون
 ويكشفون رؤوسهم ويتضرعون وليس قصدهم بذلك رياء ولا سمعة بل يفعلونه على وجه التقرب
 الى الله فهل يجوز ذلك أم لا *

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين * الاجتماع على القراءة والذكر والدعاء حسن مستحب
 اذا لم يتخذ ذلك عادة راتبة كاجتماعات المشروعة ولا اقترن به بدعة منكرة - وأما كشف
 الرأس مع ذلك فمكروه لاسيما اذا اتخذ على انه عبادة فانه يكون حينئذ منكرا ولا يجوز
 التعمد بذلك *

(١٦٢) *مسئلة* في قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لرجل يؤم قوما فيخص نفسه بالدعاء دونهم فان فعل فقد خانهم فهل يستحب للامام انه كلما دعا الله عز وجل ان يشرك المأمومين وهل صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يخص نفسه بدعائه في صلاته دونهم فكيف الجمع بين هذين *

الجواب الحمد لله رب العالمين * قد ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة انه قال للنبي صلى الله عليه وسلم أرايت سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول قال أقول اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقني من خطاياي كما يتقى الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد فهذا حديث صحيح صريح في انه دعا لنفسه خاصة وكان اماما وكذلك حديث علي في الاستفتاح الذي أوله وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض فيه فاغفر لي فانه لا يغفر الذنوب الا انت واهدني لاجل حسن الاخلاق لا يهدي لاجلها الا أنت واصرف عني سيئها فانه لا يصرف عني سيئها الا أنت - وكذلك ثبت في الصحيح انه كان يقول بمد رفع رأسه من الركوع بمد قوله لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت اللهم طهرني من خطاياي بالماء والثلج والبرد اللهم تقني من الخطايا كما يتقى الثوب الأبيض من الدنس - وجميع هذه الاحاديث المأثورة في دعائه بمد التشهد من فعله ومن أسره لم ينقل فيها الا لفظ الافراد كقوله اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة الحيا والمات ومن فتنة المسيح الدجال - وكذا دعاؤه بين السجدين وهو في السنن من حديث حذيفة ومن حديث ابن عباس وكلاهما كان النبي صلى الله عليه وسلم فيه اماما أحدهما بحذيفة والآخر بابن عباس - وحديث حذيفة باب اغفر لي رب اغفر لي وحديث ابن عباس فيه اغفر لي وارحمي واهدني وعافني وارزقني ونحو هذا فهذه الاحاديث التي في الصحاح والسنن تدل على ان الامام يدعو في هذه الامكنة بصيغة الافراد - وكذلك اتفق العلماء على مثل ذلك حيث يرون ان يشرع مثل هذه الادعية * واذا عرف ذلك تبين ان الحديث المذكور ان صح فالمراد به الدعاء الذي يؤمن عليه المأموم كدعاء القنوت فان المأموم اذا آمن كان داعيا قال الله تعالى لموسى وهرون قد أجيبتم دعوتكما وكان أحدهما يدعو والاخر يؤمن واذا كان المأموم مؤمنا على دعاء الامام فيدعو بصيغة الجمع كما في دعاء الفاتحة في قوله اهدنا الصراط المستقيم

فإن المأموم إنما آمن لاعتقاده أن الامام يدعو لهما جميعاً فإن لم يفعل فقد خان الامام المأموم—فأما المواضع التي يدعو فيها كل انسان لنفسه كالاستفتاح وما بعد التشهد ونحو ذلك فكما ان المأموم يدعو لنفسه فالامام يدعو لنفسه كما يسبح المأموم في الركوع والسجود اذا سبح الامام في الركوع والسجود وكما يشهد اذا تشهد ويكبر اذا كبر فان لم يفعل المأموم ذلك فهو المفطر وهذا الحديث لو كان صحيحاً صريحاً مارضاً للاحاديث المستفيضة المتواترة ولعمل الامة والائمة لم يلتفت اليه فكيف وليس من الصحيح ولكن قد قيل انه حسن ولو كان فيه دلالة لكان عاماً وتلك خاصة والخاص يقتضي على العام—ثم لفظه فيخص نفسه بدعوة دونهم يراد بمثل هذا اذا لم يحصل لهم دعاء وهذا لا يكون مع تأميينهم وأما مع كونهم مؤمنين على الدعاء كلما دعا فيحصل لهم كما حصل له بفعلهم ولهذا جاء دعاء القنوت بصيغة الجمع اللهم انا نستعينك ونستهديك الى آخره ففي مثل هذا يأتي بصيغة الجمع ويتبع السنة على وجهها والله أعلم *

(١٦٣) ﴿مسئلة﴾ أيما أفضل طلب القرآن او العلم *

﴿الجواب﴾ الحمد لله * اما العلم الذي يجب على الانسان عينا كعلم ما أمره الله به وما نهاه الله عنه فهو مقدم على حفظ ما لم يجب من القرآن فان طلب العلم الاول واجب وطلب العلم الثاني مستحب والواجب مقدم على المستحب—وأما طلب حفظ القرآن فهو مقدم على كثير مما نسيه الناس علماً وهو اما باطل او قليل النفع وهو أيضاً مقدم في التعلم في حق من يريد ان يتعلم علم الدين من الاصول والفروع فان المشروع في حق مثل هذا في هذه الاوقات ان يبدأ بحفظ القرآن فانه أصل علوم الدين بخلاف ما يفعله كثير من أهل البدع من الاعاجم وغيرهم حيث يشتغل أحدهم بشيء من فضول العلم من الكلام أو الجدال والخلاف أو الفروع النادرة او التقليد الذي لا يحتاج اليه او غرائب الحديث التي لا تثبت ولا ينفع بها وكثير من الرياض التي لا تقوم عليها حجة ويترك حفظ القرآن الذي هو اهم من ذلك كله فلا بد في مثل المسئلة من التفصيل—والمطلوب من القرآن هو فهم معانيه والعمل به فان لم تكن هذه همه حافظه لم يكن من أهل العلم والدين والله سبحانه أعلم *

(١٦٤) ﴿مسئلة﴾ في قوله صلى الله عليه وسلم من صلى على مرة صلى الله عليه عشرة وون صلى على عشرة صلى الله عليه مائة ومن صلى على مائة صلى الله عليه ألف مرة ومن لم

يصل على يبق في قلبه حسرات ولو دخل الجنة - اذا صلى المبد على الرسول صلى الله عليه وسلم فصلى الله على ذلك المبد ام لا * (١٦٥)

الجواب * الحمد لله رب العالمين * ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من صلى على مرة صلى الله عليه عشرا وفي السنن عنه أنه قال ما اجتمع قوم في مجلس فلم يذكروا الله فيه ولم يصلوا فيه على الا كان عليهم ترة يوم القيامة - والثرة التقص والحسرة والله أعلم *

(١٦٥) * مسألة * فيمن يقول الحمد لله مجازيا مكافئا ما وجه نصبتها هل هي حال واذا كانت حالا فالحال مماذا - وفي الجملة فهل تباح مثل هذه المقالة الموهمة اذا امكن وجه اعرابها - وما وجه اعرابها المتوجه ان كان *

الجواب * الحمد لله رب العالمين * هذا الحمد لا يعرف مأثوراً ممن يحتاج بقوله حتى يطلب توجيهه لكن يمكن ان يعني به المنكلم معنى صحيحا بان يكون نصبتها على الحال من اسم الله والعامل في الحال العامل في صاحبها وهو ما في الظرف من معنى الفعل والتقدير الحمد مستقر أو استقر لله في حال كونه مجازيا مكافئا والمعنى اثبت الحمد لله في هذه الحال واحمده في هذه الحال من غير أن يقصد بذلك تخصيص الحمد لله بهذه كما لو قال الحمد لله على هذه النعمة فانه حمده على نعمة معينة ولم يقصد تخصيص الحمد بتلك النعمة وكذلك لو قيل الحمد لله هاديا ونصيرا ونحو ذلك فان التخصيص قد يكون سببه استحضار الحال التي يحمده عليها واستمظامها وأنه يستحق الحمد عليها لا نفي الحمد على غيرها مع أنه بعد وجود الخلق وأسرهم ونهيمهم يكون مجازيا مكافئا فهو حال لازمة لا منتقلة فالحمد له في هذه الحال حمد له على كل حال لا سيما على قول أكثر الفقهاء والصوفية وأهل الحديث وكثير من المتكلمين الذين يقولون إنه يوصف بالخالق والرازق ازلا وأبدا ويقولون أنه لم يزل خالقا ورازقا وان كان ما وجد منفصلا عنه فهو محدث ليس بتقديم فعلى قولهم لا يزال محمودا بذلك والله أعلم *

(١٦٦) * مسألة * قال رجل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله دخل الجنة - وقال آخر اذا ملك الطريق الحميدة واتبع الشرع دخل ضمن هذا الحديث واذا

(١) قوله اذا صلى المبد الخ كذا بالاسل الذي بأيدينا وفي العبارة اضطراب مع عدم ظهور وجه السؤال نعم الذي يظهر من الجواب ان السؤال عن ثبوت هذا الحديث فليحرر كنبه مصححه

فعل غير ذلك ولم يبال ما نقص من دينه وزاد في دنياء لم يدخل في ضمن هذا الحديث قال له ناقل الحديث أما لو قلت كل مالا يليق وقلت لا اله الا الله دخلت الجنة ولم أدخل النار *

الجواب * الحمد لله رب العالمين * من اعتقد أنه بمجرد تلفظ الانسان بهذه الكلمة يدخل الجنة ولا يدخل النار بحال فهو ضال مخالف للكتاب والسنة واجماع المؤمنين فإنه قد تلفظ بها المنافقون الذين هم في الدرك الاسفل من النار وهم كثيرون بل المنافقون قد يصومون ويصلون ويتصدقون ولكن لا يتقبل منهم قال الله تعالى (ان المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم واذا ناموا الى الصلاة قاموا كسالى يراؤون الناس ولا يذكرون الله الا قليلا) وقال تعالى (قل انفقوا طوعا او كرها لن يتقبل منكم انكم كنتم قوما فاسقين وما منعهم ان تقبل منهم نفقاتهم الا أنهم كفروا بالله ورسوله ولا يأتون الصلاة الا وهم كسالى ولا ينفقون الا وهم كارهون) وقال تعالى (ان الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعا) وقال تعالى (يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه نورهم يسعى بين أيديهم وبأيمانهم يقولون الى قوله (فاليوم لا يؤخذ منكم فدية ولا من الذين كفروا) وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال آية المنافق ثلاث اذا حدث كذب واذا وعد أخلف واذا اوتى خان — ولمسلم وان صلى وصام وزعم أنه مسلم * وفي الصحيحين عنه أنه قال أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها اذا حدث كذب واذا وعد أخلف واذا عاهد غدر واذا خاصم فجر ولكن ان قال لا اله الا الله خالصا صادقا من قلبه ومات على ذلك فإنه لا يخلد في النار اذا لا يخلد في النار من في قلبه مثقال حبة خردل من ايمان كما صححت بذلك الاحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لكن من دخلها من فساق أهل القبلة من أهل السرقة والزنا وشرب الخمر وشهادة الزور واكل الربا واكل مال اليتيم وغير هؤلاء فإنهم اذا عذبهم فيها عذبهم على قدر ذنوبهم كما جاء في الاحاديث الصحيحة منهم من تأخذه النار الى كعبيه ومنهم من تأخذه الى ركبتيه ومنهم من تأخذه الى حقويه ومكثوا فيها ما شاء الله أن يمكثوا أخرجا بعد ذلك كالحم فيلقون في نهر يقال له الحياة فينبتون فيه كما تنبت الحبة في حيل السيل ويدخلون الجنة مكتوب على رقابهم هؤلاء الجنةيون عتقا الله من النار وتفصيل هذه الجملة طويل لا يحتمله هذا الموضع والله أعلم *

(١٦٧) ﴿مسئلة﴾ في الحمد والشكر ما حقيقتهما هل هما معنى واحد او معنيان وعلى اى شئ يكون الحمد وعلى اى شئ يكون الشكر •

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين • الحمد يتضمن المدح والثناء على المحمود بذكر محاسنه سواء كان الاحسان الى الحامد او لم يكن والشكر لا يكون الا على احسان المشكور الى الشاكر فن هذا الوجه الحمد اعم من الشكر لانه يكون على المحاسن والاحسان فان الله تعالى يحمد على ماله من الاسماء الحسنى والمثل الاعلى وما خلقه فى الآخرة والاولى ولهذا قال تعالى (وقل الحمد لله الذى لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك فى الملك ولم يكن له ولى من الدن) وقال (الحمد لله الذى خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور) وقال (الحمد لله الذى له ما فى السموات وما فى الارض وله الحمد فى الآخرة) وقال (الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملائكة رسلا اولى اجنحة مثنى وثلاث ورباع يزيد فى الخلق ما يشاء) وأما الشكر فانه لا يكون الا على الانعام فهو اخص من الحمد من هذا الوجه لكنه يكون بالقلب واليد واللسان كما قيل •

افادتكم النماء منى ثلاثة • يدي ولساني والضمير المحجبا

ولهذا قال تعالى (اعملوا آل داود شكرا) والحمد انما يكون بالقلب واللسان فن هذا الوجه الشكر اعم من جهة أنواعه والحمد اعم من جهة أسبابه - وفى الحديث الحمد لله راس الشكر فمن لم يحمد الله لم يشكره - وفى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله ليرضى عن العبد أن يأكل الأكلة فيحمده عليها ويشرب الشربة فيحمده عليها والله أعلم •

(١٦٨) ﴿مسئلة﴾ فيمن قال لا يحوز الدعاء الا بالتسعة والتسعين اسما ولا يقول يا حنان يا منان ولا يقول يا دليل الحائرين فهل له ان يقول ذلك •

﴿الجواب﴾ الحمد لله • هذا القول وان كان قد قاله طائفة من المتأخرين كأبى محمد بن حزم وغيره فان جمهور العلماء على خلافه وعلى ذلك مضى سلف الامة وأئمتها وهو الصواب لوجوه (أحدها) ان التسعة والتسعين اسما لم يرد فى تميمها حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم وأشهر ما عند الناس فيها حديث الترمذي الذى رواه الوليد بن مسلم عن شبيب عن أبى حمزة - وحفاظ أهل الحديث يقولون هذه الزيادة مما جمعه الوليد بن مسلم عن شيوخه من أهل الحديث وفيها حديث ثان أضعف من هذا رواه ابن ماجه - وقد روى فى عدها

غير هذين التوسمين من جميع بعض السلف وهذا القائل الذي حصر أسماء الله في تسمة وتسمين لم يمكنه استخراجها من القرآن - وإذا لم يتم على تمييزها دليل يجب القول به لم يمكن ان يقال هي التي يجوز الادعاء بها دون غيرها لانه لا سبيل الى تمييز المأمور من المحظور فكل اسم يحمل حاله يمكن ان يكون من المأمور ويمكن ان يكون من المحظور وان قيل لا تدعوا الا باسم له ذكر في الكتاب والسنة قيل هذا أكثر من تسمة وتسمين (الوجه الثاني) انه اذا قيل تمييزها على ما في حديث الترمذي مثلا في الكتاب والسنة أسماء ليست في ذلك الحديث مثل اسم الرب فانه ايسر في حديث الترمذي وأكثر الادعاء الم شروع انما هو بهذا الاسم كقول آدم ربنا ظلمنا أنفسنا وقول نوح رب اني أعوذ بك ان أسألك ما ليس لي به علم وقول ابراهيم رب اغفر لي ولوالدي وقول موسى رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي وقول المسيح اللهم ربنا أنزل علينا مائدة من السماء وأمثال ذلك حتى انه يذكر عن مالك وغيره انهم كرهوا ان يقال يا سيدي بل يقال يا رب لانه دعاء النبيين وغيرهم كما ذكر الله في القرآن - وكذلك اسم المنان في الحديث الذي رواه أهل السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع داعيا يدعو اللهم اني أسألك بان لك الملك أنت الله المنان بديع السموات والارض يا ذا الجلال والاكرام يا حي يا قيوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد دعا الله باسمه الاعظم الذي اذا دعي به أجاب واذا سئل به أعطى وهذا رد لقول من زعم انه لا يمكن في أسمائه المنان وقد قال الامام أحمد رضي الله عنه لرجل ودعه قل يا دليل الخائرين داني على طريق الصادقين واجملي من عبادك الصالحين - وقد أنكر طائفة من أهل الكلام كالقاضي أبي بكر وأبي الوفا بن عقيل ان يكون من أسمائه الدليل لانهم ظنوا ان الدليل هو الدلالة التي يستدل بها والصواب ما عليه الجمهور لان الدليل في الاصل هو المعرف للمدلول ولو كان الدليل ما يستدل به فالمد يستدل به أيضا فهو دليل من الوجهين جميعا وأيضا فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله وتر يحب الوتر وايس هذا الاسم في هذه التسمة والتسمين وثبت عنه في الصحيح انه قال ان الله جميل يحب الجمال وليس هو فيها وفي الترمذي وغيره انه قال ان الله نظيف يحب النظافة وايس هذا فيها - وفي الصحيح عنه انه قال ان الله طيب لا يقبل الا طيبا وايس هذا فيها - وتبع هذا يطول ولفظ التسمة والتسمين المشهورة عند الناس في الترمذي * الله * الرحمن * الرحيم * الملك * القدوس * السلام *

المؤمن • المهيمن • العزيز • الجبار • المتكبر • الخالق • الباري • المصور • الغفار • القهار •
 الوهاب • الرزاق • الفتاح • العليم • القابض • الباسط • الخافض • الرافع • المعز • المذل •
 السميع • البصير • الحكيم • العدل • اللطيف • الخبير • العظيم • الغفور • الشكور •
 العلي • الكبير • الجفيظ • القيت • الحسيب • الجليل • الجليل • الكريم • الرقيب • المجيب •
 الواسع • الخليم • الودود • المجيد • الباعث • الشهيد • الحق • الوكيل • القوي • المتين •
 الولي • الحميد • المحصي • المبدي • المعيد • المحيي • المميت • الحي • القيوم • الواحد •
 الماجد • الواحد • الاحد • و يروى الواحد • الصمد • القادر • المقدر • المقدم • المؤخر •
 الاول • الآخر • الظاهر • الباطن • الوالي • المتعالي • البر • التواب • المتقم • المغفور •
 الرؤف • مالك الملك • ذو الجلال والاكرام • المقسط • الجامع • الغني • المني • المهي •
 المانع • الضار • النافع • النور • الهادي • البديع • الباقي • الوارث الرشيد • الصبور • الذي
 ليس كمثل شيء • وهو السميع البصير • ومن أسمائه التي ليست في هذه التسعة والتسعين اسمه
 السبوح وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول سبوح قدوس واسمه الشافي
 كما ثبت في الصحيح انه كان يقول اذهب الباس رب الناس واشف أنت الشافي لا شافي الا
 أنت شفاء لا يفادر سقما وكذلك اسماءه المضافة مثل أرحم الراحمين وخير الغافرين ورب العالمين
 ومالك يوم الدين واحسن الخالقين وجامع الناس ليوم لا ريب فيه ومقلب القلوب وغير ذلك
 مما ثبت في الكتاب والسنة وثبت في الدعاء بها باجماع المسلمين وليست من هذه التسعة
 والتسعين ﴿الوجه الثالث﴾ ما احتج به الخطابي وغيره وهو حديث ابن مسعود عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه قال ما أصاب عبدا قط هم ولا حزن فقال اللهم اني عبدك وابن عبدك وابن
 أمك ناصيتي بيدك ماض في حكمك عدل في قضاؤك أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك
 أو أنزلته في كتابك أو أعلمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك أن تجعل
 القرآن العظيم ربيع قلبي وشفاء صدري وجلاء حزني وذهاب غمي وهي الآ اذهب الله همه
 وغمه وأبدله مكانه فرحاً - قالوا يا رسول الله أفلا نتعلمن قال بلى يذنب لمن سمعن ان يتعلمن
 رواه الامام أحمد في المسند وابو حاتم بن حبان في صحيحه قال الخطابي وغيره فهذا يدل على
 أن له اسماً استأثر بها وذلك يدل على ان قوله ان الله تسمة وتسمين اسما من أحصاها دخل الجنة

وان في اسمائه تسعة وتسعين من أحصاها دخل الجنة كما يقول القائل انلى ألف درهم اعدتها للصدقة وان كان ماله اكثر من ذلك - والله في القرآن قال والله الاسماء الحسنى فادعوه بها فأمر ان يدعى بأسمائه الحسنى مطلقا ولم يقل ايست أسماؤه الحسنى الا تسعة وتسعين اسما والحديث قد سلم معناه والله أعلم *

(١٦٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل جندي يقطع بياض لحيته فهل عليه في ذلك اثم واذا دعا الامام والمأموم عقيب صلاة الفرض جائز ام لا *

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين * نف الشيب مكروه للجندي وغيره فان في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نف الشيب وقال انه نور المسلم * واما دعاء الامام والمأمومين جميعا عقيب الصلاة فهو بدعة لم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم بل انما كان دعاؤه في صلب الصلاة فان المعلي يناجي ربه فاذا دعا حال مناجاته له كان مناسبا واما الدعاء بعد انصرافه من مناجاته وخطابه فغير مناسب وانما المسنون عقب الصلاة هو الذكر المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم من التهليل والتحميد والتكبير كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول عقب الصلاة لا اله الا الله وحده لا شريك له . له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند وقد ثبت في الصحيح انه قال من سبح دبر الصلاة ثلاثا وثلاثين وحمد ثلاثا وثلاثين وكبر ثلاثا وثلاثين فذلك تسعة وتسعون وقال تمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير حطت خطاياها او كما قال فهذا ونحوه هو المسنون عقيب الصلاة والله أعلم *

(١٧٠) ﴿مسئلة﴾ في جمع القراءات السبعة هل هو سنة ام بدعة وهل جمعت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ام لا - وهل لجاءها مزية ثواب على من قرأ برواية ام لا *

﴿الجواب﴾ الحمد لله * اما نفس معرفة القراءة وحفظها فسنة فان القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الاول فمعرفة القراءات التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بها او يقرم على القراءة بها او يأذن لهم وقد أقرنوا بها سنة والعارف في القراءات الحافظ لها له مزية على من لم يعرف ذلك ولا يعرف الا قراءة واحدة * واما جمعها في الصلاة او في التلاوة فهو بدعة مكروهة * واما جمعها لاجل الحفظ والدرس فهو من الاجتهاد الذي فعله طوائف في القراءة واما الصحابة

والتابعون فلم يكونوا يجمعون والله اعلم *

(١٧١) * مسألة * في رجل يصلي يقوم وهو يقرأ بقراءة الشيخ أبي عمرو فهل اذا قرأ لورش او لنافع باختلاف الروايات مع حمله قراءة لابي عمرو يأنم او تنقص صلاته به او ترد *
* الجواب * يجوز أن يقرأ بمض القرآن بحرف أبي عمرو وبعضه بحرف نافع وسواء كان ذلك في ركعة او ركعتين وسواء كان خارج الصلاة او داخلها والله اعلم *
(١٧٢) * مسألة * ايما أفضل اذا قام من الليل الصلاة ام القراءة *

* الجواب * بل الصلاة افضل من القراءة في غير الصلاة نص على ذلك ائمة العلماء وعند قول استقيموا ولن تحصوا واعلموا ان خير أعمالكم الصلاة ولا يحافظ على الوضوء الا مؤمن لكن من حصل له نشاط وتدير وفهم للقراءة دون الصلاة فالأفضل في حقه ما كان انفع له *
(١٧٣) * مسألة * في رجل يشكر على اهل الذكر يقول لم هذا الذكر بدعة وجهركم في الذكر بدعة وهم يفتتحون بالقرآن ويختتمون ثم يدعون للمسلمين الأحياء والاموات ويجمعون التسبيح والتحميد والتهليل والتكبير والحويلة ويصلون على النبي صلى الله عليه وسلم والمنكر يعمل السماع مرات بالتصفيق ويبطل الذكر في وقت عمل السماع *

* الجواب * الاجتماع لذكر الله واستماع كتابه والدعاء عمل صالح وهو من أفضل القربات والعبادات في الاوقات ففي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله ملائكة سياحين في الارض فاذا مروا بقوم يذكرون الله نادوا هلموا الى حاجتكم وذاكر الحديث - وفيه وجدناهم يسبحونك ويحمدونك لكن ينهي ان يكون هذا احيانا في بعض الاوقات والامكنة فلا يجعل سنة رتبة يحافظ عليها الا ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم المداومة عليه في الجماعات من الصلوات الخمس في الجماعات ومن الجماعات والاعياد ونحو ذلك * واما محافظة الانسان على ايراد له من الصلاة او القراءة او الذكر او الدعاء طرقي النهار وزلفا من الليل وغير ذلك فهذا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والصالحين من عباد الله قديما وحديثا فاسن عمله على وجه الاجتماع كما مكتوبات فعل كذلك وما سن المداومة عليه على وجه الانفراد من الاوراد عمل كذلك كما كان الصحابة رضی الله عنهم يجتمعون احيانا يأمرهم أحدهم يقرأ والباقيون يستمعون وكان عمر بن الخطاب يقول يا أبا موسى ذكرنا ربنا فقرا وهم

يستهمون وكان من الصحابة من يقول اجلسوا بنا نؤمن ساعة وصلى النبي صلى الله عليه وسلم بأصحابه التطوع في جماعة مرات وخرج على الصحابة من أهل الصفة وفيهم قاري يقرأ بجلس معهم يستمع * وما يحصل عند السماع والذكر المشروع من وجل القلب ودمع العين واقترار الجسوم فهذا أفضل الاحوال التي نطق بها الكتاب والسنة * واما الاضطراب الشديد والنسي والموت والصيحات فهذا ان كان صاحبه مغلوبا عليه لم يلم عليه كما قد كان يكون في التابعين ومن بعدهم فان منشأ قوة اوارد على القلب مع ضعف القلب والقوة. والتمكن افضل كما هو حال النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة * واما السكون فسوة وجفاء فهذا مذموم لاخيره * واما ما ذكر من السماع فالمشروع الذي تصلح به القلوب ويكون وسيلتها الى ربها بصلة ما بينه وبينها هو سماع كتاب الله الذي هو سماع خيار هذه الامة لاسيما وقد قال صلى الله عليه وسلم ليس منا من لم يثخن بالقرآن وقال زينوا القرآن بأصواتكم وهو السماع المدح في الكتاب والسنة لكن لما نسي بعض الامة حظا من هذا السماع الذي ذكروا به التي بينهم المداوة والبغضاء فحدث قوم سماع القصائد والتصفيق والغناء مضاهاة لما ذمه الله من المكاء والتصديقه والمشابهة لما ابتدعه النصارى - وقابلهم قوم قست قلوبهم عن ذكر الله وما نزل من الحق وقست قلوبهم فهي كالحجارة أو أشد قسوة مضاهاة لما عابه الله على اليهود * والدين الوسط هو ما عليه خيار هذه الامة قديما وحديثا والله أعلم *

(١٧٤) * مسألة * في رجل اذا صلى ذكر في جوفه بسم الله بابنا تبارك حيطاننا يس سقفتنا فقال رجل هذا كفر أعوذ بالله من هذا القول فهل يجب على ما قال هذا المنكر رد - واذا لم يجب عليه فاحكم هذا القول *

* الجواب * الحمد لله رب العالمين * ليس هذا كفرا فان هذا لدعاء وأمثاله يقصد به التحصن والتحرز بهذه الكلمات فيتنق بها من الشر كما يتق ساكن البيت بالبيت من الشر والحر والبرد والعدو - وهذا كما جاء في الحديث المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكلمات الخمس التي قام يحيى بن زكريا في بني اسرائيل قال أوصيكم بذكر الله فان مثل ذلك مثل رجل يطلب العدو فدخل حصنا فامتنع به العدو فكذلك ذكر الله هو حصن ابن آدم من الشيطان أو كما قال - فنبه ذكر الله في امتناع الانسان به من الشيطان بالحصن الذي يمتنع به من العدو

والحصن له باب وسقف وحيطان— ونحو هذا أن الأعمال الصالحة من ذكر الله وغيره تسمى جنة ولباسا كما قال تعالى (ولباس التقوى ذلك خير) في أشهر القولين وكما قال في الحديث خذوا جنتكم قالوا يا رسول الله من عدو حضر قال لا ولكن جنتكم من النار سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر— ومنه قول الخطيب فتدعوا جنن التقوى قبل جنن السأيرى^(١) وفوقوا سهام الدعاء قبل سهام القسى ومثل هذا كثير يسمى سوراً وحيطاناً ودعوا وجنة ونحو ذلك ولكن هذا الدعاء المسؤول عنه ليس بمأثور— والم شروع للانسان ان يدعو بالادعية الماثورة فان الدعاء من أفضل العبادات وقد نهانا الله عن الاعتداء فيه فينبغي لنا ان نتبع فيه ما شرع وسن كما انه ينفى لنا ذلك في غيره من العبادات— والذي يعدل عن الدعاء الم شروع الى غيره وان كان من أحزاب بعض المشايخ الأحسن له ان لا يفوته الا كل الافضل وهي الادعية النبوية فانها أفضل وأكمل باتفاق المسلمين من الادعية التي ليست كذلك وان قالها بعض الشيوخ فكيف يكون في عين الادعية ما هو خطأ أو أثم أو غير ذلك— ومن أشد الناس عيباً من يتخذ حزبا ليس بمأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم وان كان حزبا لبعض المشايخ ويدع الأحزاب النبوية التي كان يقولها سيد بنى آدم وإمام الخلق وحجة الله على عباده والله أعلم *

(١٧٥) ﴿مسئلة﴾ هل قنوت الصبح دائماً سنة ومن يقول انه من إباحض الصلاة التي تجبر بالسجود وما يجبر الا الناقص— وحديث ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت حتى فارق الدنيا هل هذا الحديث من الأحاديث الصحاح— وهل هو هذا القنوت— وما أقوال العلماء في ذلك— وما حجة كل منهم— وان قنت لنازلة فهل يتعين قوله أو يدعو بما شاء *

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين * قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قنت شهرا يدعوا على رعل وذكوان وعصية ثم تركه وكان ذلك لما قتلوا القراء من الصحابة وثبت عنه انه قنت بعد ذلك بمدة بعد صلح الحديبية وفتح خير يدعو للمستضعفين من أصحابه الذين كانوا بمكة ويقول في قنوته اللهم أتح الوليد بن الوليد وعياش بن أبي ربيعة وسلمة بن هشام والمستضعفين من المؤمنين اللهم أشدد وطأتك على مضر واجملها عليهم سنين كسني يوسف وكان يقنت يدعو للدؤمين ويلعن الكفار وكان قنوته في الفجر— وثبت في الصحيح عنه انه

(١) الساري كالمساري دوع دقيقة النسخ في إحكام قله في القاموس

قنت في المغرب والمشاء وفي الظهر—وفي السنن انه قنت في العصر أيضا * فتنازع المسلمون في القنوت على ثلاثة أقوال (أحدها) انه منسوخ فلا يشرع بحال بناء على ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت ثم ترك—والترك ينسخ الفعل كما انه لما كان يقوم للعبادة ثم قعد جعل القعود ناسخا للقيام وهذا قول طائفة من أهل المراق كابي حنيفة وغيره (الثاني) ان القنوت مشروع دائما وأن للمداومة عليه سنة وان ذلك يكون في الفجر * ثم من هؤلاء من يقول السنة ان يكون قبل الركوع بعد القراءة سرا وان لا يقنت بسوى اللهم انا نستعينك الى آخرها واللهم اياك نعبد الى آخرها كما يقوله مالك—ومنهم من يقول السنة ان يكون بعد الركوع جهرا ويستحب ان يقنت بدعاء الحسن بن علي الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم في قنوت اللهم اهدني فيمن هديت الى آخره وان كانوا قد يجوزون القنوت قبل وبعد—وهؤلاء قد يحتجون بقوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين ويقولون الوسطى هي الفجر والقنوت فيها وكلتا المقدمتين ضميعة * اما الاولى فقد ثبت بالنصوص الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الصلاة الوسطى هي العصر وهذا أمر لا يشك فيه من عرف الاحاديث المأثورة ولهذا اتفق على ذلك علماء الحديث وغيرهم وان كان للصحابة والعلماء في ذلك مقالات متعددة فانهم تكلموا بحسب اجتهادهم * واما الثانية فالقنوت هو المداومة على الطاعة وهذا يكون في القيام والسجود كما قال تعالى (أأن هو قانت آناه الليل ساجدا وقائما يحذر الآخرة) ولو أريد به القيام كما قد قيل في قوله (يا سرهم ائتني لربك واسجدي واركني) فحمل ذلك على اطالة الدعاء دون غيره لا يجوز لان الله أمر بالقيام له قانتين والامر يقتضى الوجوب وقيام الدعاء المتنازع فيه لا يجب بالاجماع ولان القائم في حال قراءته هو قانت لله أيضا ولانه قد ثبت في الصحيح ان هذه الآية لما نزلت أمروا بالسكوت ونهوا عن الكلام فلم ان السكوت هو من تمام القنوت المأمور به—ومعلوم ان ذلك واجب في جميع أجزاء القيام ولان قوله (وقوموا لله قانتين) لا يختص بالصلاة الوسطى سواء كانت الفجر أو العصر بل هو معطوف على قوله حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى فيكون أمرا بالقنوت مع الأمر بالمحافظة والمحافظة تتناول الجميع فالقيام يتناول الجميع * واحتجوا أيضا بما رواه الامام أحمد في مسنده والحاكم في صحيحه عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم مازال يقنت حتى فارق

الدنيا (قالوا) وقوله في الحديث الآخر ثم تركه اراد ترك الدعاء على تلك القبائل لم يترك نفس القنوت * وهذا بمجرد لا يثبت به سنة راتبة في الصلاة - وتصحيح الحاكم دون تحسين الترمذي وكثيرا ما يصحح الموضوعات فانه معروف بالتسامح في ذلك - وفي نفس هذا الحديث القنوت قبل الركوع او بعده فقال ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوع الا شهرا فهذا حديث صحيح صريح عن أنس انه لم يقنت بعد الركوع الا شهرا فبطل ذلك التأويل - والقنوت قبل الركوع قد يراد به طول القيام قبل الركوع سواء كان هناك دعاء زائداً أو لم يكن وحينئذ فلا يكون اللفظ دالا على قنوت الدعاء - وقد ذهب طائفة الى أنه يستحب القنوت الدائم في الصلوات الخمس محتجين بان النبي صلى الله عليه وسلم قنت فيها ولم يفرق بين الراتب والمعارض وهذا قول شاذ (والقول الثالث) ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت لسبب نزل به ثم تركه عند عدم ذلك السبب النازل به فيكون القنوت مسنونا عند النوازل وهذا القول هو الذي عليه فقهاء أهل الحديث وهو المأثور عن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم فان عمر رضي الله عنه لما حارب النصارى قنت عليهم القنوت المشهور اللهم عذب كفرة أهل الكتاب الى آخره وهو الذي جعله بمض الناس سنة في قنوت رمضان وليس هذا القنوت بسنة راتبة لا في رمضان ولا غيره بل عمر قنت لما نزل بالمسلمين من النازلة ودعا في قنوته الذي يناسب تلك النازلة كما ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قنت أولا على قبائل بني سليم الذين قتلوا القراء دعا عليهم بالذي يناسب مقصوده ثم لما قنت يدعو للمستضعفين من أصحابه دعا بدعاء يناسب مقصوده * فسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين تدل على شيئين (أحدهما) ان القنوت مشروع عند السبب الذي يقتضيه ليس سنة دائمة في الصلاة (الثاني) ان الدعاء فيه ليس دعاء راتبا بل يدعى في كل قنوت بالدعاء الذي يناسبه كما دعا النبي صلى الله عليه وسلم أولا وثانيا وكما دعا علي عليه السلام لما حارب من حاربه في الفتنة فقنت ودعا بدعاء يناسب مقصوده * والذي يبين هذا انه لو كان النبي صلى الله عليه وسلم يقنت دائما ويدعو بدعاء راتب لكان المسلمون ينقلون هذا عن نبيهم فان هذا من الامور التي تتوفر لهمم والدواعي على نقلها وهم قد نقلوا عنه في قنوته ما لم يداوم عليه وليس بسنة راتبة كدعائه على الذين قتلوا أصحابه ودعائه للمستضعفين من أصحابه - ونقلوا قنوت عمر وعلي على من كانوا يحاربونه فكيف يكون النبي صلى

الله عليه وسلم يفتت دائماً في الفجر او غيرها ويدعو بدعاء راتب ولم ينقل هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم لافي خبر صحيح ولا ضعيف بل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين هم أعلم الناس بسنته وارغب الناس في اتباعها كابن عمر وغيره أنكروا حتى قال ابن عمر ما رأينا ولا سمعنا وفي رواية أنيأتكم قيامكم هذا تدعون ما لا تأتوا ولا سمعنا فيقول مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفتت دائماً وابن عمر يقول ما رأينا ولا سمعنا وكذلك غير ابن عمر من الصحابة عدوا ذلك من الأحداث المبتدعة * ومن تدبر هذه الاحاديث في هذا الباب علم علماً يقيناً قطعياً ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يفتت دائماً في شيء من الصلوات كما يعلم علماً انه لم يكن يداوم على القنوت في الظهر والعشاء والمغرب فاذ من جعل القنوت في هذه الصلوات سنة راتبة يمتنع بما هو من جنس حجة الجاعلين له في الفجر سنة راتبة * ولا ريب انه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه فنت في هذه الصلوات لكن الصحابة نفس الدعاء^(١) الذي كان يدعو به والسبب الذي فنت له وانه ترك ذلك عند حصول المقصود نقلوا ذلك في قنوت الفجر وفي قنوت العشاء أيضاً والذي يوضح ذلك ان الذين جعلوا من سنة الصلاة ان يفتت دائماً بقنوت الحسن بن علي او سورتى أي ليس معهم^(٢) والقنوت فيها اذا كان مشروعا كان مشروعاً للامام والمأموم والمنفرد بل وواضح من هذا انه لو جعل جاعل قنوت الحسن او سورتى ابي سنة راتبة في المغرب والعشاء لكان حاله شبيهاً بحال من جعل ذلك سنة راتبة في الفجر اذ هؤلاء ليس معهم في الفجر الا قنوت عارض بدعاء يناسب ذلك العارض ولم ينقل مسلم دعاء في قنوت غير هذا كما لم ينقل ذلك في المغرب والعشاء وانما وقعت الشبهة لبعض العلماء في الفجر لان القنوت فيها كان اكثر وهي اطول والقنوت يتبع الصلاة وبلغهم انه داوم عليه فظنوا ان السنة المداومة عليه ثم لم يجدوا معهم سنة بدعائه فسروا هذه الادعية المأثورة في الوتر مع انهم لا يرون ذلك سنة راتبة في الوتر وهذا النزاع الذي وقع في القنوت له نظائر في الشريعة فكثيراً ما يفعل النبي صلى الله عليه وسلم لسبب فيجعله بعض الناس سنة ولا يميز بين السنة الدائمة والعارضة - وبعض الناس يرى انه لم يكن يفعله في أغلب الاوقات فيراه بدعة ويجعل فعله في بعض الاوقات مخصوصاً او منسوخاً ان كان قد

(١) كذا بالنسخة التي بأيدينا ولعل الاصل لكن الصحابة نقلوا نفس الدعاء اه مصححه

(٢) بياض بالنسخة ولعل الاصل ليس معهم قنوت دائماً كما يشهد به السياق فاي تأمل اه مصححه

بلغه ذلك مثل صلاة التطوع في جماعة فإنه قد ثبت عنه في الصحيح أنه صلى بالليل وخلفه ابن عباس مرة وحذيفة بن اليمان مرة - وكذلك غيرها - وكذلك صلى بعتبان بن مالك في بيته التطوع جماعة وصلى بالنس بن مالك وأمه واليتيم في داره - فمن الناس من يحمل هذا فيما يحدث من صلاة الالفية ليلة نصف شعبان والرقائب ونحوها مما يدومون فيه على الجماعات - ومن الناس من يكره التطوع لانه رأى ان الجماعة انما سنت في الخمس كما ان الاذان انما سن في الخمس - ومعلوم ان الصواب هو ما جاءت به السنة فلا يكره ان يتطوع في جماعة كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولا يحمل ذلك سنة راتبه كمن يقيم لله جسد اماما راتباً يصلي بالناس بين العشاءين او في جوف الليل كما يصلي بهم الصلوات الخمس كما ليس له ان يحمل للعبد وغيره اذاناً كاذباً الخمس ولهذا انكر الصحابة على من فعل هذا من ولادة الامور اذ ذلك - وبشبه ذلك في بعض الوجوه تنازع العلماء في مقدار القيام في رمضان فإنه قد ثبت ان ابي بن كعب كان يقوم بالناس عشرين ركعة في رمضان ويوتر بثلاث فرأى كثير من العلماء ان ذلك هو السنة لانه قام بين المهاجرين والانصار ولم ينكره منكر واستحب آخر تسعة وثلاثين ركعة بناء على انه عمل أهل المدينة القديم - وقال طائفة قد ثبت في الصحيح عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يزيد في رمضان ولا غيره عن ثلاث عشرة ركعة واضطرب في هذا الاصل لما ظنوه من معارضة الحديث الصحيح لما ثبت من سنة الخلفاء الراشدين وعمل المسلمين - والصواب ان ذلك جميعه حسن كما قد نص على ذلك الامام أحمد رضي الله عنه وانه لا يتوقت في قيام رمضان عدد فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يوقت فيها عدداً وحينئذ فيكون تكثير الركعات وتقليلها بحسب طول القيام وقصره فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يطيل القيام بالليل حتى قد ثبت عنه في الصحيح من حديث حذيفة انه كان يقرأ في الركعة بالبقرة والنساء وآل عمران فكان طول القيام يعني عن تكثير الركعات - وابى بن كعب لما قام بهم وهم جماعة واحدة لم يمكن ان يطيل بهم القيام فكثير الركعات ليكون ذلك عوضاً عن طول القيام وجعلوا ذلك ضعف عدد ركعاته فإنه كان يقوم بالليل احدى عشرة ركعة او ثلاث عشرة ركعة ثم بعد ذلك كان الناس بالمدينة ضعفوا عن طول القيام فكثروا الركعات حتى بلغت تسماً وثلاثين * ومما يناسب هذا ان الله تعالى لما فرض الصلوات الخمس بمكة فرضها ركعتين ثم أقرت في

السفر وزيد في صلاة الحضرة كما ثبت ذلك في الصحيح عن عائشة - وعنها انها قالت لما هاجر الى المدينة زيد في صلاة الحضرة وجعلت صلاة المغرب ثلاثا لانها وتر النهار - واما صلاة الفجر فافترت ركعتين لاجل تطويل القراءة فيها فاعني ذلك عن تكثير الركعات - وقد تنازع العلماء ايماء افضل اطالة القيام ام تكثير الركوع والسجود ام هما سواء على ثلاثة أقوال وهي ثلاث روايات عن أحمد * وقد ثبت عنه في الصحيح اي الصلاة افضل قال طول القنوت - وثبت عنه انه قال انك لن تسجد سجدة الا رفعتك الله بها درجة وحط عنك خطيئة - وقال لريمة بن كعب أعني على نفسك بكثرة السجود ومعلوم ان السجود في نفسه افضل من القيام ولكن ذكر القيام افضل وهو القراءة - وتحقيق الامر ان الافضل في الصلاة ان تكون معتدلة فاذا اطال القيام يطيل الركوع والسجود كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل كما رواه حذيفة وغيره وهكذا كانت صلاته الفريضة وصلاة الكسوف وغيرها كانت صلاته معتدلة فان فضل مفضل اطالة القيام والركوع والسجود مع تقليل الركعات وتخفيف القيام والركوع والسجود مع تكثير تطويل الركعات فهذاان متقاربان - وقد يكون هذا افضل في حال كما انه لما صلى الضحى يوم الفتح صلى ثمان ركعات يخففهن ولم يقتصر على ركعتين طويتين - وكما فعل الصحابة في قيام رمضان لما شق على المؤمنين اطالة القيام * وقد تبين بما ذكرناه ان القنوت يكون عند التوازل وان الدعاء في القنوت ليس شياً معيناً ولا يدعو بما خطر له بل يدعو من الدعاء المشروع بما يناسب سبب القنوت كما انه اذا دعا في الاستسقاء دعا بما يناسب المقصود - فكذلك اذا دعا في الاستنصار دعا بما يناسب المقصود كما لو دعا خارج الصلاة لذلك السبب فانه كان يدعو بما يناسب المقصود فهذا الذي جاءت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة خلفائه الراشدين - ومن قال انه من الالباس التي تجبر بسجود السهو فانه بنى ذلك على انه سنة تسن المداومة عليه بمنزلة التشهد الاول ونحوه - وقد تبين ان الامر ليس كذلك فليس بسنة راتبة ولا يسجد له لكن من اعتقد ذلك متأولاً في ذلك له تأويله كسائر موارد الاجتهاد * ولهذا ينبغي للمأموم ان يتبع امامه فيما يسوغ فيه الاجتهاد فاذا قنت قنت معه وان يترك القنوت خلف من لم يقنت فان النبي صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به - وقال لا تختلفوا على أئمتكم - وثبت عنه في الصحيح انه قال يصلون لكم فان اصابوا فلكم

ولهم وإن أخطوا فلكم وعليهم * ألا ترى أن الإمام لو قرأ في الأخيرتين بسورة مع الفاتحة وطولهما على الأولين لوجبت متابعتة في ذلك - فإما مسابقة الإمام فلا تجوز فإذا قنت لم يكن للمأموم أن يسابقه فلا بد من متابعتة ولهذا كان عبد الله بن مسعود وقد أنكر على عثمان الترييع بمنى ثم أنه صلى خلفه أربما قليل له في ذلك فقال الخلاف شر - وكذلك أنس بن مالك لما سأله رجل عن وقت الرمي فأخبره ثم قال افعل كما يفعل إمامك والله أعلم *

(١٧٦) * مسألة * في قنوت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل كان في المشاء الآخرة أو في الصبح - وما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والعمل عليه عند الصحابة *

* الجواب * أما القنوت في صلاة الصبح فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقنت عند النوازل قنت مرة شهرا يدعو على قوم من الكفار قتلوا طائفة من أصحابه ثم تركه وقت مرة أخرى يدعو لأقوام من أصحابه كانوا مأسورين عند أقوام يمنعونهم من الهجرة إليه - وكذلك خلفاؤه الراشدون بعده كانوا يقتنون نحو هذا القنوت فما كان يداوم عليه وما كان يدعه بالكيفية * وللعلماء فيه ثلاثة أقوال - قيل إن المداومة عليه سنة - وقيل القنوت منسوخ وأنه كله بدعة - والقول الثالث وهو الصحيح أنه يسن عند الحاجة إليه كما قنت النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه الراشدون وأما القنوت في الوتر فهو جائز وليس بلام - فن أصحابه من لم يقنت - ومنهم من قنت في النصف الأخير من رمضان - ومنهم من قنت السنة كلها - والعلماء منهم من يستحب الأول كمالك - ومنهم من يستحب الثاني كالشافعي وأحمد في رواية - ومنهم من يستحب الثالث كابن حنيفة والإمام أحمد في رواية والجميع جائز فن فعل شيئا من ذلك فلا لوم عليه والله أعلم *

(١٧٧) * مسألة * في بسم الله الرحمن الرحيم هل هي آية من أول كل سورة أم فتونا مأجورين *
* الجواب * الحمد لله * اتفق المسلمون على أنها من القرآن في قوله (أنه من سليمان وأنه بسم الله الرحمن الرحيم) وتنازعوا فيها في أوائل السور حيث كتبت على ثلاثة أقوال (أحدها) أنها ليست من القرآن وإنما كتبت تبركا بها وهذا مذهب مالك وطائفة من الحنفية - ويحكي هذا رواية عن أحمد ولا يصح عنه وإن كان قولاً في مذهبه (والثاني) أنها من كل سورة أما آية وأما بعض آية وهذا مذهب الشافعي رضي الله عنه (والثالث) أنها من القرآن حيث كتبت آية

من كتاب الله من أول كل سورة وليست من السورة — وهذا مذهب ابن المبارك وأحمد بن حنبل رضي الله عنه وغيرهما — وذكر الرازي أنه مقتضى مذهب أبي حنيفة عنده — وهذا أعدل الأقوال فإن كتابتها في المصحف بقلم القرآن تدل على أنها من القرآن وكتابتها مفردة مفصولة عما قبلها وما بعدها تدل على أنها ليست من السورة — ويدل على ذلك ما رواه أهل السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن سورة من القرآن ثلاثين آية شفعت لرجل حتى غفر له وهي تبارك الذي بيده الملك وهذا لا يتناقض ذلك فإن في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم أغنى إغفاء فقال لقد نزلت على آتفا سورة وقرأ بسم الله الرحمن الرحيم أنا اعطيتك الكوثر لأن ذلك لم يذكر فيه أنها من السورة بل فيه أنها تقرأ في أول السورة وهذا سنة فاتها تقرأ في أول كل سورة وإن لم تكن من السورة — ومثله حديث ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم رواه أبو داود فقيه أنها نزلت للفصل وليس فيه أنها آية منها وتبارك الذي بيده الملك ثلاثون آية بدون البسملة ولأن العادين لا يأت القرآن لم يمد أحد منهم بالبسملة من السورة لكن هؤلاء تنازعوا في الفاتحة هل هي آية منها دون غيرها على قولين هما روايتان عن أحمد (أحدهما) أنها من الفاتحة دون غيرها وهذا مذهب طائفة من أهل الحديث اظهروه قول أبي عبيد واحتج هؤلاء بالآثار التي رويت في أن البسملة من الفاتحة وعلى قول هؤلاء تجب قرأتها في الصلاة وهؤلاء يوجبون قرأتها وإن لم يجهروا بها (والثاني) أنها ليست من الفاتحة كما أنها ليست من غيرها وهذا اظهر فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يقول الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين نصفها لي ونصفها له ولعبدي ما سأل يقول العبد الحمد لله رب العالمين — يقول الله حمدني عبدي . يقول العبد الرحمن الرحيم — يقول الله اثني على عبدي — يقول العبد مالك يوم الدين . يقول الله عجزني عبدي — يقول العبد اياك نعبد واياك نستعين . يقول الله فهذه الآية بيني وبين عبدي نصفين ولعبدي ما سأل — يقول العبد أهدنا الصراط المستقيم إلى آخرها . يقول الله فهؤلاء لعبدي ولعبدي ما سأل فلو كانت من الفاتحة لذكرها كما ذكر غيرها . وقد روي ذكرها في حديث موضوع رواه عبد الله بن زياد ابن سمعان فذكره مثل الثعلبي في تفسيره ومثل من جمع أحاديث الجهر وأنها كلها ضعيفة أو موضوعة

ولو كانت منها لما كان^(١) للرب ثلاث آيات ونصف وللعبد ثلاث ونصف * وظاهر الحديث ان القسمة وقمت على الآيات فانه قال فوؤلاء لمبدي - وهؤلاء اشارة الى جمع فعلم ان من قوله اهدنا الصراط المستقيم الى آخرها ثلاث آيات على قول من لا يمد البسمة آية منها - ومن عدها آية منها جعل هذا آيتين * وأيضاً فإن الفاتحة سورة من سور القرآن والبسمة مكتوبة في أولها فلا فرق بينها وبين غيرها من السور في مثل ذلك وهذا من أظهر وجوه الاعتبار * وأيضاً فلو كانت منها ثلث في الصلاة جبراً كما تتلى سائر آيات السورة وهذا مذهب من يرى الجهر بها كالشافعي وطائفة من السكينة والبصريين فانهم قالوا انها آية من الفاتحة يجبر بها كسائر آيات الفاتحة واعتمد على آثار منقولة بعضها عن الصحابة وبعضها عن النبي صلى الله عليه وسلم * فاما المأثور عن الصحابة كابن الزبير ونحوه ففيه صحيح وفيه ضعيف - وأما المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو ضعيف أو موضوع كما ذكر ذلك حفاظ الحديث كالدارقطني وغيره ولهذا لم يرو أهل السنن والمسائيد المدروسة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجهر بها حديثاً واحداً وإنما يروي أمثال هذه الأحاديث من لا يميز من أهل التفسير كالثعلبي ونحوه وكبعض من صنف في هذا الباب من أهل الحديث كما يذكره طائفة من الفقهاء في كتب الفقه وقد حكى القول بالجهر عن أحمد وغيره بناء على إحدى الروايتين عنه من أنها من الفاتحة فيجبر بها كما يجبر بسائر الفاتحة وليس هذا مذهبه بل يخاف بها عنده وإن قال هي من الفاتحة لكن يجبر بها عنده لمصلحة راجحة مثل ان يكون المصلون لا يقرؤونها بحال فيجبر بها ليعلمهم ان قراءتها سنة كما جهر ابن عباس بالفاتحة على الجنازة وكما جهر عمر بن الخطاب بالاستفتاح وكما نقل عن أبي هريرة انه قرأ بها ثم قرأ بأم الكتاب وقال انا اشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم رواه النسائي وهو أجود ما احتجوا به * وكذلك فسر بعض اصحاب أحمد خلافة انه كان يجبر بها اذا كان المأمومون ينكرون على من لم يجبر بها وأمثال ذلك فان الجهر بها والخافطة سنة فلو جهر بها الخافط صحت صلاته بلا ريب وجمهور العلماء كابن حنيفة ومالك وأحمد والاوزاعي لا يرون الجهر لكن منهم من يقرؤها سرا كابن حنيفة وأحمد وغيرهما

(١) قوله لما كان الخ أي وصريح قوله قسمت الصلاة الخ ان القسمة مناصفة وقوله وظاهر الحديث الخ

استدلال آخر فتأمل اه مصححه

ومنهم من لا يقرؤها سرا ولا جهرا كمالك * وحجة الجمهور ما ثبت في الصحيح من ان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا لا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم وفي لفظ لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا آخرها والله أعلم *
(١٧٧) ﴿مسئلة﴾ فيمن يقرأ القرآن هل يقرأ سورة الاخلاص مرة أو ثلاثا — وما السنة في ذلك *

﴿الجواب﴾ اذا قرأ القرآن كله ينبغي ان يقرأها كما في المصحف مرة واحدة هكذا قال العلماء ثلاثا زاد على ما في المصحف — واما اذا قرأها وحدها أو مع بعض القرآن فانه اذا قرأها ثلاث مرات عدلت القرآن والله أعلم *
(١٧٨) ﴿مسئلة﴾ فيمن يحفظ القرآن ايما أفضل له تلاوة القرآن مع امن النسيان أو التسبيح وما عده من الاستغفار والاذكار في سائر الاوقات مع علمه بما ورد في الباقيات الصالحات والتهليل ولا حول ولا قوة الا بالله وسيد الاستغفار وسبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم *

﴿الجواب﴾ الحمد لله * جواب هذه المسئلة ونحوها مبني على أصليين (فالاصل الاول) ان جنس تلاوة القرآن أفضل من جنس الاذكار كما ان جنس الذكر افضل من جنس الدعاء كما في الحديث الذي في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أفضل الكلام بعد القرآن اربع وهن من القرآن سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر — وفي الترمذي عن أبي سعيد عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من شغله قراءة القرآن عن ذكرى ومستلتي اعطيته افضل ما أعطي السائلين وكما في الحديث الذي في السنن في الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني لا استطيع ان آخذ شيئا من القرآن فلعنني ما يحزني في صلاتي قال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولهذا كانت القراءة في الصلاة واجبة فان الائمة لا تعدل عنها الى الذكر الا عند العجز . والبدل دون المبدل منه — وأيضا فالقراءة تشترط لها الطهارة الكبرى دون الذكر والدعاء . وما لم يشرع الا على الحال الا كمن فهو افضل كما ان الصلاة لما اشترط لها الطهارتان كانت أفضل من مجرد القراءة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم استقيموا ولن تحصوا واعلموا ان خير اعمالكم الصلاة ولهذا نص العلماء على ان افضل تطوع البدن الصلاة — وايضا فما يكتب

فيه القرآن لا يمسح الا طاهر وقد حكي اجماع العلماء على ان القراءة افضل لكن طائفة من الشيوخ رجحوا الذكر - ومنهم من زعم انه ارجح في حق المنتهي المجتهد كما ذكر ذلك ابو حامد في كتبه ومنهم من قال هو ارجح في حق المبتدئ السالك وهذا اقرب الى الصواب وتحقيق ذلك يذكر في الاصل الثاني وهو ان العمل المفضل قد يقرن به ما يصير افضل من ذلك وهو نوعان (احدهما) ما هو مشروع لجميع الناس (والثاني) ما يختلف باختلاف احوال الناس - اما الاول فثل ان يقرن اما بزمان او بمكان او بعمل يكون افضل مثل ما بعد الفجر والمصر ونحوهما من اوقات النهي عن الصلاة فان القراءة والذكر والدعاء افضل في هذا الزمان وكذلك الامكنة التي نهى عن الصلاة فيها كالحمام وأعطان الابل والمقبرة فالذكر والدعاء فيها افضل وكذلك الجنب الذي ذكر في حقه افضل والمحدث القراءة والذكر في حقه افضل فاذا كرهه الافضل في حال حصول مفسدة كان المفضل هناك افضل بل هو المشروع - وكذلك حال الركوع والسجود فانه قد صحح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نهيت ابن اقرأ القرآن راكعا أو ساجدا اما الركوع فمظنوا فيه الرب واما السجود فاجتهدوا في الدعاء فممن ان يستجاب لكم * وقد اتفق العلماء على كراهة القراءة في الركوع والسجود وتنازعوا في بطلان الصلاة بذلك على قولين هما وجهان في مذهب الامام أحمد وذلك تشريفا للقرآن وتعظيما له ان لا يقرأ في حال الخضوع والذل كما كره ان يقرأ مع الجنازة وكما كره أكثر العلماء قراءته في الحمام - وما بعد التشهد هو حال الدعاء المشروع بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وامره . والدعاء فيه هو افضل بل هو المشروع دون القراءة والذكر وكذلك الطواف وتعرفة ومزدلفة وعند رمي الجمار . والمشروع هناك هو الذكر والدعاء * وقد تنازع العلماء في القراءة في الطواف هل تكبره أم لا تكبره على قولين مشهورين (والنوع الثاني) ان يكون المبدع اجزا عن العمل الافضل اما عاجزا عن أصله كمن لا يحفظ القرآن ولا يستطيع حفظه كالاعرابي الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم أو عاجزا عن فعله على وجه الكمال مع قدرته على فعل المفضل على وجه الكمال * ومن هنا قال من قال ان الذكر افضل من القرآن فان الواحد من هؤلاء قد يخبر عن حاله - وأكثر السالكين بل العارفين منهم انما يخبر أحدهم عماذاته ووجده لا يذكر أمرا عاما للخلق اذ المعرفة تقتضي أمورا معينة جزئية والعلم يتناول أمرا عاما كلياً فالواحد

من هؤلاء يجذ في الله كرم من اجتماع قلبه وقوة إيمانه واندفاع الوسواس عنه ومزيج السكينة والنور والهدى مالا يجده في قراءة القرآن بل اذا قرأ القرآن لا يفهمه أولاً يحضر قلبه وفهمه ويلب عليه الوسواس والفكر كما ان من الناس من يجتمع قلبه في قراءة القرآن وفهمه وتدبره مالا يجتمع في الصلاة بل يكون في الصلاة بخلاف ذلك وليس كل ما كان أفضل بشرع لكل أحد بل كل واحد يشرع له ان يفعل ما هو أفضل له . فمن الناس من تكون الصدقة أفضل له من الصيام وبالعكس وان كان جنس الصدقة أفضل ومن الناس من يكون الحج أفضل له من الجهاد كأنساء . ولكن يمجز عن الجهاد وان كان جنس الجهاد أفضل قال النبي صلى الله عليه وسلم الحج جهاد كل ضعيف ونظائر هذا متعددة* اذا عرف هذان الاصلان عرف بهما جواب هذه المسائل* اذا عرف هذا فيقال الاذكار المشروعة في أوقات متعينة مثل ما يقال عند جواب المؤذن هو أفضل من القراءة في تلك الحال وكذلك ماسنه النبي صلى الله عليه وسلم فيما يقال عند الصباح والمساء وبيان المضطجع هو مقدم على غيره . وأما اذا قام من الليل فالقراءة له أفضل ان أماتها والا فليعمل ما يطيق والصلاة أفضل منهما ولهذا تقلم عند نسخ وجوب قيام الليل الى القراءة (فقال ان ربك يعلم انك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه وطائفة من الذين معك والله يتدبر الليل والنهار علم ان لن تحصوه كتاب عليكم فافروا ما يسر من القرآن) الآية والله اعلم *

(١٧٩) * مسألة * فيما ذكر الاستاذ القشيري في باب الرضا عن الشيخ أبي سليمان انه قال الرضا ان لا يسأل الله الجنة ولا يستمذ من النار فهل هذا الكلام صحيح *

* الجواب * الحمد لله رب العالمين * الكلام على هذا القول من وجهين (أحدهما) من جهة ثبوته عن الشيخ (والثاني) من جهة صحته في نفسه وفساده* اما المقام الاول فينبغي ان يعلم ان الاستاذ أبا القاسم لم يذكر هذا عن الشيخ أبي سليمان باسناد وإنما ذكره مرسل عنه وما يذكره أبو القاسم في رسالته عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين والمشايع وغيرهم تارة يذكره باسناد وتارة يذكره مرسلًا . وكثيرا ما يقول وقيل كذا* ثم الذي يذكره بالاسناد تارة يكون اسناده صحيحا وتارة يكون ضعيفا بل موضوعا وما يذكره مرسلًا ومخدوف القائل اولى وهذا كما يوجد ذلك في مصنفات الفقهاء فان فيها من الاحاديث والآثار ما هو صحيح ومنها

ما هو ضعيف ومنها ما هو موضوع * فالوجود في كتب الرقائق والتصوف من الآثار المنقولة
 فيها الصحيح وفيها الضعيف وفيها الموضوع * وهذا الامر متفق عليه بين جميع المسلمين
 لا يتنازعون ان هذه الكتب فيها هذا وفيها هذا بل نفس الكتب المصنفة في التفسير فيها هذا
 وهذا مع ان اهل الحديث أقرب الى معرفة المنقولات وفي كتبهم هذا وهذا فكيف غيرهم
 والمصنفون قد يكونون أئمة في الفقه أو التصوف أو الحديث ويروون هذا تارة لانهم لم يعلموا انه
 كذب وهو الغالب على اهل الدين فانهم لا يحتجون بما يعلمون انه كذب وتارة يذكرونه
 وان علموا انه كذب اذ قصدهم رواية ماروي في ذلك الباب . ورواية الاحاديث المكذوبة مع
 بيان كونها كذبا جائز . واما روايتها مع الامساك عن ذلك رواية عمل فانه حرام عند العلماء ، كما
 ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حدث عنى حديثا وهو يرى انه كذب
 فهو احد الكاذبين * وقد فعل ذلك كثير من العلماء متأولين انهم لم يكذبوا وانما نقلوا ما رواه
 غيرهم وهذا يسهل اذ روه لتعريف انه روي لالاجل العمل به ولا الاعتماد عليه * والمقصود
 هنا ان ما يوجد في الرسالة وأمثالها من كتب الفقهاء والصوفية واهل الحديث من المنقولات
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وغيره من السلف فيه الصحيح والضعيف والموضوع . فالصحيح
 الذي قامت الدلالة على صدقه . والموضوع الذي قامت الدلالة على كذبه . والضعيف الذي رواه
 من لم يعلم صدقه وإما لسوء حفظه وإما لانها مه ولكن يمكن ان يكون صادقا فيه فان الناسق
 قد يصدق والغالب قد يحفظ * وغالب أبواب الرسالة فيها الاقسام الثلاثة ومن ذلك باب الرضا
 فانه ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ذاق طعم الايمان من رضي بالله ربا وبالإسلام
 ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا . وهذا الحديث رواه مسلم في صحيحه وان كان الاستاذ لم
 يذكر أن مسلماً رواه لكنه رواه بأسناد صحيح . وذكر في أول هذا الباب حديثا ضعيفا بل
 موضوعا وهو حديث جابر الطويل الذي رواه من حديث الفضل بن عيسى الرقاشي عن
 محمد بن المنكدر عن جابر فهو وان كان أول حديث ذكره في الباب فان حديث الفضل بن
 عيسى من أوهى الاحاديث وأسقطها . ولا نزاع بين الأئمة انه لا يعتمد عليها ولا يحتج بها
 فان الضعف ظاهر عليها وان كان هو لا يعتمد الكذب فان كثيرا من الفقهاء لا يحتج بحديثهم
 لسوء الحفظ لا لاعتماد الكذب وهذا الرقاشي اتفقوا على ضعفه كما يعرف ذلك أئمة هذا الشأن

حتى قال أيوب السخيتاني لو ولد أخرس لكان خيرا له وقال سفيان بن عيينة لاشئ وقال
 إمامه أحمد والنسائي هو ضيف وقال يحيى بن معين رجل سوء وقال أبو حاتم وأبو زرعة
 منكر الحديث * وكذلك ما ذكره من الآثار فانه قد ذكر آثارا حسنة بأسانيد حسنة مثل ما
 رواه عن الشيخ أبي سليمان الداراني أنه قال اذا سلا العبد عن الشهوات فهو راض فان هذا
 رواه عن شيخه أبي عبد الرحمن السلمى بإسناده والشيخ أبو عبد الرحمن كانت له عناية بجمع كلام
 هؤلاء المشايخ وحكايتهم وصنف الاسماء كتاب طبقات الصوفية وكتاب زهاد السلف وغير
 ذلك وصنف في الابواب كتاب مقامات الاولياء وغير ذلك ومصنفاته تشتمل على الانقسام
 الثلاثة. وذكر عن الشيخ أبي عبد الرحمن انه قال سمعت النصرآبادي يقول من أراد ان يبلغ
 محل الرضا فليزم ما جعل الله رضاء فيه فلن هذا الكلام في غاية الحسن فانه من لزم ما يرضى
 الله من امتثال أوامره واجتناب نواهيه لاسيما اذا قام بواجبها ومستحبها فان الله يرضى عنه
 كما ان من لزم محبوبات الحق أحبه الله كما قال في الحديث الصحيح الذي في البخاري من عادى
 لي وليا فقد بارزني بالمحاربة وما تقرب اليّ عبد بمثل اداء ما اقترضت عليه ولا يزال عبيد
 يتقرب اليّ بالنوافل حتى أحبه فاذا أحببته الحديث * وذلك ان الرضا نوعان (أحدهما) الرضا
 بفعل ما أمر به وترك ما نهى عنه ويتناول ما أباحه الله من غير تعد الى المحظور كما قال (والله
 ورسوله أحق ان يرضوه) وقال تعالى (ولو انهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله
 سيؤتينا الله من فضله ورسوله انا الى الله راغبون) وهذا الرضا واجب ولهذا ذم من تركه بقوله
 (ومنهم من يملئك في الصدقات فان أعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها اذام يستخطون
 ولو انهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله) * (والنوع
 الثاني) الرضا بالمصائب كالفقير والمرض والذل فهذا الرضا مستحب في احد قولي العلماء وليس
 بواجب وقد قيل انه واجب والصحيح ان الواجب هو الصبر كما قال الحسن الرضا غريزة
 ولكن الصبر بمول المؤمن وقد روى في حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 ان استطعت ان تعمل بالرضا مع اليقين فان لم تستطع فان في الصبر على ما تكره خيرا كثيرا
 وأما الرضا بالكفر والفسوق والمصيان فالذي عليه أئمة الدين انه لا يرضى بذلك فان الله
 لا يرضاه كما قال (ولا يرضى لعباده الكفر) وقال (ان الله لا يحب الفساد) وقال تعالى (فان رضوا

عنهم فان الله لا يرضى عن القوم الفاسقين) وقال تعالى (جزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما) وقال (ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم) وقال تعالى (وعد الله المنافقين والمنافقات والكفار نار جهنم خالدين فيها هي حسبهم) وقال تعالى (لبئس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفي المذاب هم خالدون) وقال تعالى (فلما آسفونا انتقمنا منهم) فإذا كان الله سبحانه لا يرضى لهم ما عملوه بل يسخطه ذلك وهو يسخط عليهم ويفضض عليهم فكيف يشرع للمؤمن أن يرضى ذلك وان لا يسخط ويفضض لما يسخط الله ويفضضه . وانما ضل هنا فريقان من الناس قوم من أهل الكلام المنتسبين الى السنة في مناظرة القدرية ظنوا ان حجة الحق ورضاه وغضبه وسخطه يرجع الى ارادته وقد علموا انه يريد لجميع الكائنات خلافا للقدرية . وقالوا هو أيضا يحب لها ما يريد لها ثم أخذوا يحرفون الكلم عن مواضعه فقالوا لا يجب الفساد بمعنى لا يريد الفساد أي لا يريد للمؤمنين ولا يرضى لعباده الكفر أي لا يريد لعباده المؤمنين . وهذا غلط عظيم فان هذا عندهم بمنزلة ان يقال لا يجب الايمان ولا يرضى لعباده الايمان أي لا يريد للكافرين ولا يرضاه للكافرين وقد اتفق أهل الاسلام على ان ما أمر الله به فانه يكون مستجابا بحبه . ثم قد يكون مع ذلك واجبا وقد يكون مستجابا ليس بواجب سواء فعل او لم يفعل . والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع (والفريق الثاني) من غالطي المتصوفة شربوا من هذه العين فشبهوا ان الله رب الكائنات جميعها وعلموا انه قدر على كل شيء وشاءه وظنوا انهم لا يكونوا راضين حتى يرضوا بكل ما يقدره ويقضيه من الكفر والفسوق والمصيان حتى قال بعضهم المحبة نار تحرق من القلب كل ما سوى مراد المحبوب . قالوا والكون كله مراد المحبوب . وضل هؤلاء ضلالا عظيما حيث لم يفرقوا بين الارادة الدينية والكونية والاذن الكوني والديني والامر الكوني والديني والبعث الكوني والديني والارسال الكوني والديني كما بسطناه في غير هذا الموضع وهؤلاء يؤل الامر بهم الى ان لا يفرقوا بين المأمور والمحظور وأوليا الله وأعدائه والانبياء والمنتبين ويعملون الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الارض ويعملون المتقين كالفجار ويعملون المسلمين كالحزبين ويمطلون الامر والنهي والوعد والوعيد والشرائع وربما سمو هذا حقيقة ولعمري انه حقيقة كونية لكن هذه الحقيقة الكونية قد عرفها عباد الاصنام كما قال

(وإن سألهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله) وقال تعالى (قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون سيقولون الله قل أفلا تذكرون الآيات فالمركون الذين يعبدون الأصنام كانوا مقرين بأن الله خالق كل شيء وربهم ومليكه فن كان هذا منتهى تحقيقه كان أقرب أن يكون كعباد الأصنام. والمؤمن إنما فارق الكفر بالإيمان بالله وبرسوله وبصدقهم فيما أخبروا وطاعهم فيما أمروا وأتباع ما يرضاه الله ويحبه دون ما يقدره ويتفضيه من الكفر والفسوق والعصيان ولكن يرضى بما أصابه من المصائب لا بما فعله من المعاصي فهو من الذنوب يستغفر. وعلى المصائب يصبر. فهو كما قال تعالى (فاصبر إن وعد الله حق واستغفر لذنبك) فيجمع بين طاعة الأمر والصبر على المصائب كما قال تعالى (وان تصبروا وتنفقوا لا يضركم كيدهم شيئا) وقال تعالى (وان تصبروا وتنفقوا فإن ذلك من عزم الأمور) وقال يوسف (انه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين) والمقصود هنا أن ما ذكره التشيرى عن النضر آبادي من أحسن الكلام حيث قال من أراد أن يبلغ محل الرضا فيلزم ما جعل الله رضاء فيه وكذلك قول الشيخ أبي سليمان إذا سلا العبد عن الشهوات فهو راض وذلك أن العبد إنما يمنعه من الرضا والقناعة طلب نفسه لفضول شروعاتها فإذا لم يحصل سخط فاذا سلا عن شهوات نفسه رضي بما قسم الله له من الرزق. وكذلك ما ذكره عن الفضيل بن عياض انه قال لبشر الحافي الرضا أفضل من الزهد في الدنيا لأن الراضى لا يتنى فوق منزلته كلام حسن لكن أشك في سماع بشر الحافي من الفضيل. وكذلك ما ذكره مطلقا قال الشبلي بين يدي الجنيد لا حول ولا قوة الا بالله فقال الجنيد قولك ذا ضيق صدر وضيق الصدر لترك الرضا بالقضاء فان هذا من أحسن الكلام. وكان الجنيد رضى الله عنه سيد الطائفة ومن أحسنهم تعلما وتأديبا وتقوى وذلك أن هذه الكلمة كلمة استماعة لا كلمة استرجاع وكثير من الناس يقولها عند المصائب بمنزلة الاسترجاع ويقولها جزعا لا صبرا فالجنيد أنكر على الشبلي حاله في سبب قوله لما اذ كانت حالا ينافي الرضى ولو قالها على الوجه المشروع لم ينكر عليه * وفيما ذكرناه آثار ضعيفة مثل ما ذكره مطلقا (قال) وقيل قال موسى الهى دلى على عمل اذا عملته رضيت عنى فقال انك لا تطيق ذلك فخر موسى ساجدا متضرعا فآوحى الله اليه يا ابن عمران رضائى في رضاك عنى فهذه الحكاية الاسرائيلية فيها نظر فانه قد يقال لا يصلح ان يحكى مثلها عن موسى بن عمران ومعلوم ان هذه

الاسرائيليات ليس لها اسناد ولا يقوم بها حجة في شيء من الدين الا اذا كانت متقولة لنا نقلا صحيحا مثل ما ثبت عن نبينا انه حدثنا به عن بنى اسرائيل ولكن منه ما يعلم كذبه مثل هذه فان موسى من أعظم أولى العزم وأكابر المسلمين فكيف يقال انه لا يطيق ان يعمل ما يرضى الله به عنه والله تعالى راض عن السابقين الاولين من المهاجرين والذين اتبعوهم باحسان أفلا يرضى عن موسى بن عمران . كليم الرحمن . وقال تعالى (ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية جزاؤهم عند ربهم جنات عدن تجري من تحتها الانهار خالدون فيها أبدا رضى الله عنهم ورضوا عنه) ومعلوم ان موسى بن عمران عليه السلام من أفضل الذين آمنوا وعملوا الصالحات ثم ان الله تعالى خص موسى بجزية فوق الرضا حيث قال (وألقيت عليك محبة منى ولنصنع على عيني) . ثم ان قوله له في الخطاب يا بن عمران مخالف لما ذكره الله من خطابه في القرآن حيث قال يا موسى وذلك الخطاب فيه نوع غض منه كما يظهر - ومثل ما ذكر انه قبل كتب عمر ابن الخطاب رضى الله عنه الى أبي موسى الاشعري اما بعد فان الخير كله في الرضا فان استطعت ان ترضى والا فاصبر فهذا الكلام كلام حسن وان لم يعلم اسناده * واذا تبين أن فيما ذكره مسندا ومرسلا ومعلقا ما هو صحيح وغيره فهذه الكلمة لم يذكرها عن أبي سليمان الا مرسل . وبمثل ذلك لا تثبت عن أبي سليمان باتفاق الناس فانه وان قال بعض الناس ان المرسل حجة فهذا لم يعلم ان المرسل هو مثل الضعيف وغير الضعيف فاما اذا عرف ذلك فلا يبقى حجة باتفاق العلماء كمن علم انه تارة يحفظ الاسناد وتارة يفلط فيه . والكتب المسندة في أخبار هؤلاء المشايخ وكلامهم مثل كتاب حلية الاولياء لابى نعيم وطبقات الصوفية لابى عبد الرحمن وصفة الصفة لابن الجوزى وأمثال ذلك لم يذكرها فيها هذه الكلمة عن الشيخ أبي سليمان الا ترى الذى رواه عنه مسندا حيث قال لا محمد بن ابى الحوارى يا أحمد لقد أتيت من الرضاء نصيبا لو ألقاني في النار لكنت بذلك راضيا فهذا الكلام مأثور عن أبي سليمان بالاسناد ولهذا أسنده عنه القشيري من طريق شيخه أبي عبد الرحمن بخلاف تلك الكلمة فانها لم تسند عنه فلا أصل لها عن الشيخ أبي سليمان * ثم ان القشيري قرن هذه الكلمة الثانية عن أبي سليمان بكلمة أحسن منها فانه قبل ان يرويها قال وسئل أبو عثمان الحيرى النيسابورى عن قول النبي صلى الله عليه وسلم أسألك الرضاء بعد القضا فقال لان الرضاء بعد القضا هو الرضاء فهذا الذى قاله الشيخ أبو عثمان كلام

حسن سيده . ثم أسند بعد هذا عن الشيخ أبي سليمان انه قال أرجو ان أكون قد عرفت طرفاً من الرضا لو انه أَدْخَانِي النار لكنت بذلك راضياً * فبين بذلك ان ما قاله أبو سليمان ليس هو رضا وإنما هو عزم على الرضا وإنما الرضا ما يكون بعد القضا . وان كان هذا عزمًا فالعزم قد يدوم وقد يفسخ وما أكثر انفساخ العزائم خصوصاً عزائم الصوفية ولهذا قبل لمفهم بماذا عرفت ربك قال بفسخ العزائم في بعض المهم وقد قال تعالى لمن هو أفضل من هؤلاء المشايخ (ولقد كنتم تمنون الموت من قبل ان تلقوه فقد رأيتموه وأنتم تنظرون) وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون كبر مقتا عند الله ان تقولوا مالا تفعلون افى الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص) وفي الترمذي ان بعض الصحابة قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم لو علمنا اي العمل أحب الى الله لمعلمناه فأُزِلَ الله تعالى هذه الآية وقد قال تعالى (ألم تر الى الذين قيل لهم كفوا ايديكم وقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله وأشد خشية وقالوا ربنا لم كتب علينا القتال لولا اخبرتنا الى أجل قريب) الآية فهؤلاء الذين كانوا قد عزموا على الجهاد واحبوه فلما ابتلوا به كرهوه وفروا منه واين الم الجهاد من الم النار وعذاب الله الذي لا طاقة لأحد به * ومثل هذا ما يذكرونه عن سمنون المحب انه كان يقول

وليس لي في سواك حظ * فكيفما شئت فاخترني

فاخذه الأسر من ساعته اى حصر بوله فكان يدور على المكاتب ويفرق الجوز على الصبيان ويقول ادعوا لكم الكذاب * وحكي أبو نعيم الاصبهاني عن أبي بكر الواسطي انه قال سمنون يا رب قد رضيت بكل ما تقضيه على فاحتبس بوله اربعة عشر يوماً فكان يتلوى كما يتلوى الحية يتلوى يمينا وشمالاً فلما أطلق بوله قال رب قد تبت اليك . قال أبو نعيم فهذا الرضا الذي ادعى سمنون ظهر غلظه فيه بأدنى بلوى مع ان سمنونا هذا كان يضرب به المثل وله في الحجة مقام مشهور حتى روى عن ابراهيم بن فاتك انه قال رأيت سمنونا يتكلم على الناس في المسجد الحرام فجاء طائر صغير فلم يزل يدنونه حتى جلس على يده ثم لم يزل يضرب بمنقاره الارض حتى سقط منه دم ومات الطائر * قال رأيت يوماً يتكلم في الحجة فاصطفقت فتباديل المسجد وكسر بعضها بعضها وقد ذكر القشيري في باب الرضا عن رويم المقرئ رفيق سمنون

حكاية تناسب هذا حيث قال قال رويم ان الرضا لو جعل جهنم عن يمينه ما سال الله ان يحولها
 عن يساره فهذا يشبه قول سمون (فكيف ماشئت فامتنحني) واذا لم يطلق الصبر على صر
 البول فيطيق ان تكون النار عن يمينه . والفضيل بن عياض كان اعلى طبقة من هؤلاء .
 وابلى بصبر البول فقلبه الالم حتى قال بحبي لك الا فرجت عني فخرج عنه . ورويم وان كان من
 رفقاء الجنيد فليس هو عندهم من هذه الطبقة بل الصوفية يقولون انه رجع الى الدنيا وترك
 التصوف حتى روى عن جعفر الخلدي صاحب الجنيد انه قلل من اراد ان يستكنم سرا غليفل
 كما فعل رويم كتم حب الدنيا اربعين سنة قليل وكيف يتصور ذلك قال ولي اسمعيل بن اسحق
 القاضي قضاء بغداد وكان بينهما مودة اكيدة فجنده اليه وجعله وكيلا على بابه فترك لبس
 التصوف ولبس الخنز والقصب والديقعي واكل الطيبات وبني الدور واذا هو كان يكتم حب
 الدنيا ما لم يجدها فلما وجدها أظهر ما كان يكتم من حبا . هذا مع انه رحمه الله كان له من
 المبادات ما هو معروف وكان على مذهب داود . وهذه الكلمات التي تصدر عن صاحب حال
 لم يفكر في لوازم أقواله وعواقبها لا تجعل طريقة ولا تتخذ سبيلا ولكن قد يستدل بها على
 ما لصاحبها من الرضا والمحبة ونحو ذلك وما معه من التفسير في معرفة حقوق الطريق وما
 يقدر عليه من التقوى والصبر وما لا يقدر عليه من التقوى والصبر والرسل صلوات الله عليهم
 أعلم بطريق سبيل الله واهدى والنصح فن خرج عن سنتهم وسبيلهم كان منقوصا غطنا
 مجروما وان لم يكن عاصيا او فاسقا او كافرا . ويشبه هذا الاعرابي الذي دخل عليه النبي صلى
 الله عليه وسلم وهو مريض كالفرخ فقال هل كنت تدعو الله بشئ قال كنت أقول اللهم ما
 كنت معذبي به في الآخرة فاجعله في الدنيا فقال سبحان الله لا تستطيعه ولا تطيقه هلا
 قلت ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار فهذا أيضا حمله خوفا من
 عذاب النار ومحبة لسلامة عاقبته على ان يطلب تمجيل ذلك في الدنيا وكان غلطاً في ذلك غلطاً .
 والخطأ والغلط مع حسن القصد وسلامته وصلاح الرجل وفضله ودينه وزهده وورعه وكراماته
 كثير جدا فليس من شرط ولي الله ان يكون معصوما من الخطأ والغلط بل ولا من الذنوب
 وأفضل أولياء الله بعد الرسل ابو بكر الصديق رضي الله عنه وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه قال له لما عبر الرؤيا اصبت بمضيا وأخطأت بمضاه ويشبه والله أعلم ان ابا سليمان لما قال

هذه الكلمة لو ألقاني في النار لكنت بذلك راضيا ان يكون بعض الناس حكاة بما فهمه من المعنى انه قال الرضا ان لا تسأل الله الجنة ولا تستعيذه من النار * وتلك الكلمة التي قالها أبو سليمان مع انها لا تدل على رضاه بذلك ولكن تدل على عزمه بالرضا بذلك فنحن نعلم ان هذا العزم لا يستمر بل ينفسخ وان هذه الكلمة كان تركها أحسن من قولها وانها مستدركة كما استدركت دعوى سمنون ورويم وغير ذلك فان بين هذه الكلمة وتلك فرقا عظيما فان تلك الكلمة مضهونها ان من سأل الله الجنة واستأذن النار لا يكون راضيا * وفرق بين من يقول انا اذا فعل كذا كنت راضيا وبين من يقول لا يكون راضيا الا من لا يطلب خيرا ولا يهرب من شر - وبهذا وغيره يعلم ان الشيخ أباسليمان كان أجل من أن يقول مثل هذا الكلام فان الشيخ أباسليمان من أجلاء المشايخ وساداتهم ومن أتبعهم للشريعة حتى انه قال انه ليمر بقلي النكتة من نكت القوم فلا أقبلها الا بشاهدين الكتاب والسنة فن لا يقبل نكت قلبه الا بشاهدين يقول مثل هذا الكلام - وقال الشيخ أبوسليمان أيضا ليس لمن الهم شيأ من الخير أن يفعله حتى يسمع فيه بأثر فاذا سمع فيه بأثر كان نورا على نور بل صاحبه أحمد بن أبي الحواري كان من أتبع المشايخ للسنة فكيف أبو سليمان * وتعام تركية أبي سليمان من هذا الكلام تظهر بالكلام في المقام الثاني وهو قول القائل كائنا من كان الرضا ان لا تسأل الله الجنة ولا تستعيذه من النار * وتقدم قبل ذلك مقدمة تبين بها أصل ما وقع في مثل هذه الكلمات من الاشذاب والاضطراب - وذلك ان قوما كثيرا من الناس من المتفقهة والمتصوفة والمتكلمة وغيرهم ظنوا ان الجنة النعم بالمخلوق من أكل وشرب ونكاح ولباس وسماع أصوات طيبة وشم روائح طيبة ولم يدخلوا في مسمى الجنة نعميا غير ذلك - ثم صاروا ضرين ضرب أنكروا ان يكون المؤمنون يرون ربهم كما ذهب الى ذلك الجهمية من المعتزلة وغيرهم - ومنهم من أقر بالرؤية إما الرؤية التي أخبر بها النبي صلى الله عليه وسلم كما هو مذهب أهل السنة والجماعة - ولما برؤية فمرورها بزيادة كشف أو علم أو جعلها بحاسة سادسة ونحو ذلك من الأقوال التي ذهب اليها ضاربن عمرو وطوائف من أهل الكلام المنتسبين الى نصر أهل السنة في مسألة الرؤية وان كان ما يثبتونه من جنس ماتفيه المعتزلة والضرارية والنزاع بينهم لفظي وتزاعم مع أهل السنة معنوي ولهذا كان بشر وامثاله يفسرون الرؤية بنحو من تفسير هؤلاء * والمقصود هنا ان مثبتة الرؤية منهم من أنكر ان يكون

المؤمن ينم بنفس رؤيته ربه قالوا لانه لا مناسبة بين الحدث والتقديم كما ذكر ذلك الاستاذ أبو المعالي الجويني في الرسالة النظامية وكما ذكره أبو الوفا بن عقيل في بعض كتبه وتقلوا عن ابن عقيل انه سمع رجلا يقول أسألك لذة النظر الى وجهك فقال يا هذا هب ان له وجها . أله وجه يتلذذ . بالنظر اليه وذكر أبو المعالي ان الله يخلق لهم نعيما ببعض المخلوقات مقارنا للرؤية فأما النعيم بنفس الرؤية فانكره وجعل هذا من أسرار التوحيد . واكثر مثبتى الرؤية يثبتون تنعم المؤمنين برؤية ربهم وهو مذهب سلف الامة وانتمها ومشايخ الطريق كما في الحديث الذي في النسائي وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم اللهم لمملك النيب وقدرتك على الخلق أحبنى اذا كانت الحياة خيرا لى وتوفنى اذا كانت الوفاة خيرا لى اللهم إني أسألك خشيتك فى النيب والشهادة وأسألك كلمة الحق فى الغضب والرضا وأسألك القصد فى الفقر والغنى وأسألك نعيما لا ينفد وقرة عين لا تقطع وأسألك الرضا بعد القضا وبرد البش بعد الموت وأسألك لذة النظر الى وجهك وأسألك الشوق الى لقائك من غير ضراء مضرة ولا فتنة مضلة اللهم زينا بزينة الايمان واجعلنا هداة مهتدين - وفى صحيح مسلم وغيره عن صهيب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد يا أهل الجنة ان لكم عند الله موعدا يريد ان ينجزكموه فيقولون ما هو الم يبيض وجوهنا ويثقل موازيننا ويدخلنا الجنة ويخرنا من النار قال فيكشف الحجاب فينظرون اليه فما أعطاهم شيئا أحب اليهم من النظر اليه وكلما كان الشيء أحب كانت اللذة بنيله أعظم . وهذا متفق عليه بين السلف والأئمة ومشايخ الطريق كما روى عن الحسن البصرى انه قال لو علم المابدون بانهم لا يرون ربهم فى الآخرة لذابت نفوسهم فى الدنيا شوقا اليه وكلامهم فى ذلك كثير * ثم هؤلاء الذين واقفوا السلف والأئمة والمشايخ على التتم بالنظر الى الله تعالى تيازعوا فى مسألة المحبة التى هى أصل ذلك فذهب طوائف من ^(١) والفقهاء الى ان الله لا يحب نفسه وانما المحبة محبة طاعته وعبادته وقالوا هو أيضا لا يحب عباده المؤمنين وانما محبته ارادته للاحسان اليهم ولولايتهم ودخل فى هذا القول من انتسب الى نصر السنة من أهل الكلام حتى وقع فيه طوائف من أصحاب مالك والشافعي وأحمد كالقاضي أبى بكر والقاضي أبى بلى وأبى المعالي الجويني وأمثال هؤلاء * وهذا فى الحقيقة شعبة من التجه

(١) بياض بالاصل

والاعتزال فان أول من أنكر المحبة في الاسلام الجعد بن درهم استاذ الجهم بن صفوان فضحي به خالد بن عبد الله القسري وقال أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم فاني مضح بالجعد بن درهم فانه زعم ان الله لم يتخذ ابراهيم خليلا ولم يكلم موسى تكليما ثم نزل فذبحه * والذي دل عليه الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الامة وأئمتها ومشايخ الطريق ان الله يحب ويحب ولهذا وابعهم على ذلك من تصوف من أهل الكلام كابني القاسم القشيري وأبي حامد النزالي وأمثالهما ونصر ذلك ابو حامد في الاحياء وغيره وكذلك أبو القاسم ذكر ذلك في الرسالة على طريق الصوفية كما في كتاب أبي طالب المسمى بقوت القلوب * وابو حامد مع كونه تابع في ذلك الصوفية استند في ذلك لما وجده من كتب الفلاسفة من اثبات نحو ذلك حيث قالوا يمشق ويمشق * وقد بسط الكلام على هذه المسئلة العظيمة في القواعد الكبار بما ليس هذا موضعه. وقد قال تعالى (يحبهم ويحبونه) وقال تعالى (والذين آمنوا اشد حبا لله) وقال (احب اليكم من الله ورسوله) وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الايمان من كان الله ورسوله احب اليه مما سواهما ومن كان يحب المرء لا يحبه الا الله ومن كان يكره ان يرجع في الكفر بعد اذ أنقذه الله منه كما يكره ان ياتي في النار * والمقصود هنا ان هؤلاء المتحبة من الماتلة ومن واقفهم الذي يشكرون حقيقة المحبة يلزمهم ان يشكروا التلذذ بالنظر اليه ولهذا ليس في الحقيقة عندهم الا التمتع بالاكل والشرب ونحو ذلك * وهذا القول باطل بالكتاب والسنة واتفق سلف الامة ومشايخها فهذا أحد الحزبين الغالطين * والحزب الثاني طوائف من المتصوفة والمتفكرة والمتبئلة واقفوا هؤلاء على ان المحبة ليست الا هذه الامور التي ينتم فيها لمخلوق ولكن واقفوا السلف والائمة على اثبات رؤية الله والتتم بالنظر اليه وضافوا من ذلك وجعلوا يطلبون هذا التيم وتسموا اليه همتهم ويخافون قوته وصار أحدهم يقول ماعبدتك شوقا الى جنتك او خوفا من نارك ولكن لا أنظر اليك واجلالا لك وامثال هذه الكلمات مقصودهم بذلك هو اعلى من الاكل والشرب والتمتع بالمخلوق لكن غلطوا في اخراج ذلك من الجنة - وقد يغلطون ايضا في ظنهم انهم يعبدون الله بلا حظ ولا ارادة وان كل ما يطلب منه فهو حظ النفس وتوهموا ان البشر يعمل بلا ارادة ولا مطلوب ولا محبوب وهو سوء معرفة بحقيقة الايمان والدين والآخرة * وسبب ذلك ان همه احدهم المتعلقة بمطلوبه

ومحبوبه ومعبوده تفنيه عن نفسه حتى لا يشعر بنفسه وارايتها فيظن انه يفعل لغير مراده
والذى طلب. وعاقب به هدمته غاية مراده ومطلوبه ومحبوبه. وهذا كحال كثير من الصالحين
والصالحين وارباب الاحوال والمقامات يكون لاحدهم وجد صحيح وذوق سليم لكن
ليس له عبارة تبين كلامه فيقع في كلامه غلط وسوء أدب مع صحة مقصوده وان كان من
الناس من يقع منه في مراده واعتقاده * ف هؤلاء الذين قالوا مثل هذا الكلام اذا عنوا به
طلب رؤية الله تعالى أصابوا في ذلك لكن أخطوا من جهة انهم جعلوا ذلك خارجا عن الجنة
فاسقطوا حرمة اسم الجنة ولزم من ذلك أمور منكرة نظير ما ذكره عن الشبلى رحمه
الله انه سمع قارئا يقرأ (منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة) فصرخ وقال أين مرید
الله فيحمد منه كونه اراد الله ولكن غلط في ظنه ان الذين أرادوا الآخرة ما ارادوا الله وهذه
الآية في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين كانوا معه بأحد وهم أفضل الخلق فان لم يريدوا
الله افيريد الله من هو دينهم كالشبلى وأمثاله - ومثل ذلك ما أعرفه عن بعض المشايخ انه
سأل مرة عن قوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم واموالهم بان لهم الجنة يقاتلون
في سبيل الله فيقتلون ويقتلون قال فاذا كانت الأنفس والاموال في ثمن الجنة فالرؤية بهم تنال
فاجابه بحبيب بما يشبه هذا السؤال * والواجب ان يعلم ان كل ما أعده الله للاولياء من نعيم
بالنظر اليه وما سوى ذلك هو في الجنة كما ان كل ما وعد به اعداءه هو في النار * وقد قال تعالى
(فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون) وفي الحديث الصحيح عن النبي
صلى الله عليه وسلم يقول الله أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا
خطر على قلب بشر بلة ما أطلعتهم عليه - واذا علم ان جميع ذلك داخل في الجنة فالناس في الجنة
على درجات متفاوتة كما قال (انظر كيف فضائنا بعضهم على بعض وللآخرة أكبر درجات وأكبر
تفضيلا) وكل مطلوب للعبد لعبادة أو دعاء أو غير ذلك من مطالب الآخرة هو في الجنة * وطلب
الجنة والاستعاذة من النار طريق أنبياء الله ورسله وجميع أوليائه السابقين المقربين وأصحاب اليمين
كما في السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم سأل بعض أصحابه كيف تقول في دعائك. قال أقول
اللهم نى أسألك الجنة واعوذ بك من النار اما انى لأحسن ذنوبك ولا ذنبة معاذ فقال حولهما
ندندن فقد أخبر انه هو صلى الله عليه وسلم ومعاذ وهو أفضل الأئمة الراشدين بالمدينة في حياة

النبي صلى الله عليه وسلم انما يذندنون حول الجنة أف يكون قول أحد فوق قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ومماذ ومن يصلي خلفهما من المهاجرين والانصار ولو طلب هذا العبد ما طلب كان في الجنة - وأهل الجنة نوعان سابقون مقربون وابرار أصحاب يمين قال تعالى (كلان كتاب الابرار لني عليين وما أدراك ما عليون كتاب مرقوم يشهده المقربون ان الابرار لني نعيم على الابرار انك ينظرون تعرف في وجوههم نضرة النعيم يسقون من رحيق مختوم ختامه مسك وفي ذلك فليتنافس المتنافسون ومزاجه من تسنيم عينا يشرب بها المقربون) قال ابن عباس تمزج لاصحاب اليمين مزجا وبشر بها المقربون صرفا - وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فانه من صلى على مرة صلى الله عليه عشر اثم سلوا الله لي الوسيلة فانها درجة في الجنة لا تنبني الا لعبد من عباد الله وأرجو ان أكون انا ذلك العبد فن سأل الله لي الوسيلة حلت عليه شفاعتي يوم القيامة - فقد اخبر ان الوسيلة التي لا تصلح الا لعبد واحد من عباد الله ورجا ان يكون هو ذلك العبد هي درجة في الجنة فهل بقي بعد الوسيلة شيء اعلى منها يكون خارجا عن الجنة يصلح للمخلوقين - وثبت في الصحيح أيضا في حديث الملائكة الذين ياتسون الناس في مجالس الذكر قال يقولون للرب تبارك وتعالى وجدناهم يسبحونك ويحمدونك ويكبرونك قال فيقول وما يطلبون قالوا يطلبون الجنة . قال فيقول وهل رأوها . قال فيقولون لا . قال فيقول فكيف لو رأوها . قال فيقولون لو رأوها لكانوا اشد لها طلبا . قال ومما يستميزون . قالوا يستميزون من النار . قال فيقول وهل رأوها . قال فيقولون لا . قال فيقول فكيف لو رأوها . قالوا لو رأوها لكانوا اشد منها استمادة . قال فيقول أشهدكم اني أعطيتهم ما يطلبون واعذتهم مما يستميزون او كما قال . قال فيقولون فيهم فلان الخطاء . جاء لحاجة فجلس . معهم قال فيقول هم القوم لا يشقى بهم جليسهم . - فهو لاء الذين هم من افضل اولياء الله كان مطلوبهم الجنة ومرربهم من النار . والنبي صلى الله عليه وسلم لما بايع الانصار ليلة العقبة وكان الذين تبعوه من افضل السابقين والاولين الذين هم افضل من هؤلاء المشايخ كلهم قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم اشترط لربك ولنفسك ولاصحابك . قال اشترط لنفسي ان تنصروني مما تنصرون منه انفسكم واهليكم واشترط لاصحابي ان تواسوهم - قالوا فاذا فعلنا ذلك فما لنا . قال لكم الجنة . قالوا مد يدك فوالله لا نتيلك ولا نستعيلك . وقد قالوا له في اثناء البيعة ان بيننا وبين

القوم جبلا وعمودا وانا ناقضوها - فهؤلاء الذين من أعظم خلق الله محبة لله ورسوله وبذلا
 لنفوسهم واموالهم في رضى الله ورسوله على وجه لا يلحقهم فيه أحد من هؤلاء المتأخرين قد
 كان غاية ما طلبوه بذلك الجنة فلو كان هناك مطلوب أعلى من ذلك لطلبوه ولكن علموا ان
 في الجنة كل محبوب ومطلوب بل وفي الحقيقة مالا تشعب به النفوس لتطلبه فان الطلب والحب
 والارادة فرع عن الشعور والاحساس والتصور فما لا يتصوره الانسان ولا يحسه ولا يشعر به
 يتمتع ان يطلبه ويحبه ويريده. فالجنة فيها هذا وهذا كما قال تعالى (لهم ما يشاءون فيها ولدينا مزيد)
 وقال (وفيها ما تشتهى الانفس وتلد الاعين) ففيها ما يشتهون وفيها مزيد على ذلك وهو ما لم يبلغه
 علمهم ليشتهوه كما قال صلى الله عليه وسلم مالا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر
 وهذا باب واسع - فاذا عرفت هذه المقدمة فقول القائل الرضا ان لا تسأل الله الجنة ولا تستمذه
 من النار ان اراد بذلك ان لا تسأل الله ما هو داخل في - سعى الجنة الشرعية فلا تسأله النظر
 اليه ولا غير ذلك مما هو مطلوب جميع الانبياء والاولياء وانك لا تستمذه به من احتجابه عنك
 ولا من تعذيبك في النار فهذا الكلام مع كونه مخالفا لجميع الانبياء والمرسلين وسائر المؤمنين
 فهو متناقض في نفسه فاسد في صريح القول وذلك ان الرضا الذي لا يسأل انما لا يسأله
 لرضاه عن الله. ورضاه عنه انما هو بعدم معرفته به ومحبة له. واذا لم يبق معه رضا عن الله ولا
 محبة لله فكأنه قال يرضى ان لا يرضى وهذا جمع بين التقيضين. ولا ريب انه كلام من لم يتصور
 ما يقول ولا عقله. يوضح ذلك ان الراضي انما يحمله على احتمال المنكاره والآلام ما يجده
 من لذة الرضى وحلاوته فاذا فقد تلك الحلاوة واللذة امتنع أن يحتمل المآ ومراره فكيف
 يتصور ان يكون راضيا وليس معه من حلاوة الرضى ما يحمل به مرارة المنكاره. وانما هذا
 من جنس كلام السكران والفاني الذي وجد في نفسه حلاوة الرضا فظن ان هذا يبقى معه على
 أى حال كان وهذا غلط عظيم منه كغلط سمنون كما تقدم - وان اراد بذلك ان لا يسأل المتمتع
 بالخلق بل يسأل ما هو أعلى من ذلك فقد غلط من وجهين من جهة انه لم يجعل ذلك المطلوب
 من الجنة وهو أعلى نعيم الجنة ومن جهة انه أيضا أثبت انه طالب مع كونه راضيا. فاذا كان
 الرضى لا يتنافى هذا الطلب فلا يتنافى طلبا آخر اذا كان محتاجا الى مطالبه ومعلوم ان تمتعه بالنظر
 لا يتم الا بسلامته من النار وبثمنه من الجنة بما هو دون النظر. وما لا يتم المطلوب الا به فهو

مطلوب فيكون طلبه للنظر طلبا للوازمه التي منها النجاة من النار فيكون رضاه لا يتنافى طلب حصول المنفعة ودفع المضرة عنه ولا طلب حصول الجنة ودفع النار ولا غيرها مما هو من لوازم النظر فتبين تناقض قوله - وأيضا فاذا لم يسأل الله الجنة ولم يستعذ به من النار فاما ان يطلب من الله ما هو دون ذلك مما يحتاج اليه من طلب منفعة ودفع مضرة - واما ان لا يطلبه فان طلب ما هو دون ذلك واستعاذ مما هو دون ذلك فطلبه للجنة أولى واستعاذته من النار أولى وان كان الرضى ان لا يطلب شيئا قط ولو كان مضطرا اليه ولا يستعذ من شيء قط وان كان مضرا فلا يخلو اما ان يكون ملتفتا بقلبه الى الله في ان يفعل به ذلك . واما ان يكون معرضا عن ذلك . فان التفت بقلبه الى الله فهو طالب مستعذ بحاله ولا فرق بين الطلب بالحال والقول وهو بهما أكل وأثم فلا يعدل عنه . وان كان معرضا عن جميع ذلك فمن المعلوم انه لا يحيا ويبقى الا بما يقيم حياته ويدفع مضاره بذلك . والذي به يحيا من المنافع ودفع المضار اما ان يحبه وطلبه ويريده من أحد أولا يحبه ولا يطلبه ولا يريد . فان أحبه وطلبه واراده من غير الله كان مشركا مذموما فضلا عن ان يكون محمودا وان قال لا أحبه واطلبه واريد . لا من الله ولا من خلقه قيل هذا ممتنع في الحى فان الحى ممتنع عليه ان لا يحب ما به يبقى وهذا أمر معلوم بالحس ومن كان بهذه المثابة امتنع ان يوصف بالرضى فان الراضى موصوف بحب وارادة خاصة اذ الرضى مستلزم لذلك فكيف يسلب عنه ذلك كله . فهذا وأمثاله مما يبين فساد هذا الكلام . واما في سبيل الله وطريقه ودينه فمن وجوه (أحدها) ان يقال الراضى لا بد ان يفعل ما يرضاه الله والا فكيف يكون راضيا عن الله من لا يفعل ما يرضاه الله وكيف يسوغ رضا ما يكرهه الله ويسخطه ويذمه وينهى عنه * وبيان هذا ان الرضا المحمود اما ان يكون الله يحبه ويرضاه واما ان لا يحبه ويرضاه فان لم يكن يحبه ويرضاه لم يكن هذا الرضا مأمورا به لا امرا يجاب ولا امرا استجاب فان من الرضا ما هو كفر كرضا الكفار بالشرك وقتل الانبياء وتكذيبهم ورضاهم بما يسخطه الله ويكرهه . قال تعالى (ذلك بانهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم) فمن اتبع ما أسخط الله برضاه وعمله فقد أسخط الله . وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الخطيئة اذا عملت في الارض كان من غاب عنها ورضيها كن حضرها ومن شهدها وسخطها كان كن غاب عنها وانكرها . وقال صلى الله عليه وسلم سيكون بدى امراء تعرفون وتنكرون فمن انكر فقد برئ ومن كره فقد سلم

ولكن من رضى وتابع هلك . وقال تعالى (يحلفون لكم ان يرضوا عنهم فان يرضوا عنهم فان الله لا يرضى عن القوم الفاسقين) فرضانا عن القوم الفاسقين ليس مما يحبه الله ويرضاه وهو لا يرضى عنهم وقال تعالى (ارضيتُم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل) فهذا رضى قد ذمه الله وقال تعالى (ان الذين لا يرجون لقاءنا ورضوا بالحياة الدنيا واطمأنوا بها) فهذا ايضا رضا مذموم وسوى هذا وهذا كثير . فمن رضى بكفره وكفر غيره وفسقه وفسق غيره ومعاصيه ومما صي غيره فليس هو متبعا لرضا الله ولا هو مؤمن بالله بل هو مسخط لربه وربّه غضبان عليه لاعتن له ذام له متوعد له بالعقاب . وطريق الله التي يأمر بها المشايخ المهتدون انما هي الامر بطاعة الله والنهي عن معصيته . فمن أمر أو استحب أو مدح الرضى الذي يكرهه الله ويذمه وينهى عنه ويلعاب أصحابه فهو عبود لله لاولى لله وهو يصد عن سبيل الله وطريقه ليس بسالك لطريقه وسبيله . واذا كان الرضى الموجود في بني آدم منه ما يحبه الله ومنه ما يكرهه ويسخطه ومنه ما هو مباح لا من هذا ولا من هذا كسائر أعمال القلوب من الحب والبغض وغير ذلك كلها تنقسم الى محبوب لله ومكروه لله ومباح فاذا كان الامر كذلك فالراضى الذي لا يسأل الله الجنة ولا يستميذه من النار يقال له سؤال الله المحبة واستعاذته من النار اما ان تكون واجبة واما ان تكون مستحبة واما ان تكون مباحة واما ان تكون مكروهة ولا يقول مسلم انها محرمة ولا مكروهة وليست أيضا بمباحة مستوية الطرفين . ولو قيل انها كذلك ففعل المباح المستوى الطرفين لا يتنافى الرضى اذ ليس من شرط الرضى ان لا يأكل ولا يشرب ولا يلبس ولا يفعل امثال هذه الامور . فاذا كان ما يفعله من هذه الامور لا يتنافى رضاه أينافى رضاه دعاء وسؤال هو مباح . واذا كان السؤال والدعاء كذلك واجبا او مستحبا فمعلوم ان الله يرضى بفعل الواجبات والمستحبات فكيف يكون الرضى الذي من اولياء الله لا يفعل ما يرضاه ويحبه بل يفعل ما يسخطه ويكرهه وهذه صفة اعداء الله لا اولياء الله . — والقشيري قد ذكر في أوائل باب الرضى . فقال اعلم ان الواجب على العبد ان يرضى بقضاء الله الذي أمر بالرضى به اذ ليس كل ما هو بقضائه يجوز للعبد او يجب على العبد الرضى به كالمعاصي وفنون عن المسلمين . وهذا الذي قاله قاله قبله وبعده ومعه غير واحد من العلماء كالقاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وأمثالهما لما احتج عليهم القدريّة بان الرضى

بقضاء الله مأموره به فلو كانت المعاصي بقضاء الله لكننا مأمورين بالرضى بها والرضى بما نهى الله عنه لا يجوز - فاجابهم أهل السنة عن ذلك بثلاثة أجوبة (أحدها) وهو جواب هؤلاء، وجاهير الائمة ان هذا العموم ليس بصحيح فلسنا مأمورين أن نرضى بكل ما قضى وقدر ولم ينجى في الكتاب والسنة أمر بذلك ولكن علينا ان نرضى بما أمرنا ان نرضى به كطاعة الله ورسوله. وهذا هو الذي ذكره ابو القاسم (والجواب الثاني) انهم قالوا انا نرضى بالقضاء الذي هو صفة الله او فعله لا بالقضى الذي هو مفعوله. وفي هذا الجواب ضيف قد يناء في غير هذا الموضع (الثالث) انهم قالوا هذه المعاصي لها وجهان وجه الى العبد من حيث هي فعله وصنعه وكسبه ووجه الى الرب من حيث هو خلقها وقضاها وقدرها فيرضى من الوجه الذي يضاف به الى الله ولا يرضى من الوجه الذي يضاف به الى العبد اذ كونها شرأ وقيحة وعمرما وسببا للعذاب والذم ونحو ذلك انما هو من جهة كونها مضافة الى العبد. وهذا مقام فيه من كشف الحقائق والاسرار ما قد ذكرنا منه ما قد ذكرناه في غير هذا الموضع ولا يحتله هذا المكان فان هذا متعلق بمسائل الصفات والقدر وهي من أعظم مطالب الدين وأشرف علوم الأولين والآخرين وادفع على عقول أكثر العالمين والمقصود هنا ان مشايخ الصوفية والعلماء وغيرهم قد بينوا ان من الرضى ما يكون جائزا ومنه ما لا يكون جائزا فضلا عن كونه مستحبا او من صفات المقرين. وان ابا القاسم ذكر ذلك في الرسالة أيضا (فان قيل) هذا الذي ذكرتموه امر بين واضح فن اين غلط من قال ان الرضا ان لا تسأل الله الجنة ولا تستمذه من النار وغلط من يستحسن مثل هذا الكلام كأننا من كان (قيل) غلطوا في ذلك لانهم رأوا ان الرضى بامر لا يطلب غير ذلك الامر فالعبد اذا كان في حال من الاحوال فن رضاه ان لا يطلب غير تلك الحال ثم إنهم رأوا ان اقصى المطالب الجنة واقصى المكروه النار فقالوا ينبغي ان لا يطلب شيأ ولو أنه الجنة ولا يكره ما يناله ولو أنه النار وهذا وجه غلطهم. ودخل عليهم الضلال من وجهين (أحدهما) ظنهم ان الرضى بكل ما يكون أمر يحبه الله ويرضاه وان هذا من أعظم طرق اولياء الله فجعلوا الرضى بكل حادث وكأن او بكل حال يكون فيها العبد طريقا الى الله فضلوا ضلالا مبيتا. والطريق الى الله انما هي أن ترضيه ان تفعل ما يحبه ويرضاه ليس ان ترضى بكل ما يحدث ويكون فانه هو لم يأمرك بذلك ولا رضيه لك ولا أحبه بل سبحانه يكره ويسخط وينقض على اعيان أفعال

موجودة لا بحصيصها الا هو وولاية الله . وافقته بان تحب ما يحب وتبغض ما يبغض وتكره ما يكره
وتسخط ما يسخط وتوالي من يوالي وتعادى من يعادى . فاذا كنت تحب وترضى ما يكرهه
ويسخطه كنت عدوه لا وليه وكان كل ذم نال من رضى ما أسخط الله قد نالك * فتدبر هذا
فانه ينبه على أصل عظيم ضل فيه من طوائف الناسك والصوفية والعباد والمامة من لا يحصيم الا
الله (الوجه الثاني) انهم لا يفرقون بين الدعاء الذى أمروا به امر ايجاب وأمر استحباب وبين
الدعاء الذى نهوا عنه ولم يأمروا به ولم ينهوا عنه فان دعاء العبد له به ومثله اياه ثلاثة انواع
نوع أمر البعد به إما أمر ايجاب واما أمر استحباب مثل قوله اهدنا الصراط المستقيم . ومثل
دعائه فى آخر الصلاة كاللغاة الذى كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر به أصحابه فقال اذا قد
أحدكم فى الصلاة فليستعذ بالله من اربع من عذاب جهنم وعذاب القبر وفتنة الحيا والممات
وفتنة المسيح الدجال فهذا دعاء أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يدعو به فى آخر صلاتهم
وقد اتفقت الامة على أنه مشروع يحبه الله ورسوله ويرضاه وتنازعوا فى وجوبه فأوجه طاوس
وطائفة وهو قول فى مذهب أحمد رضى الله عنه - والاكثر قولوا هذا مستحب والادعية
التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو بها لا تخرج عن ان تكون واجبة او مستحبة وكل
واحد من الواجب والمستحب يحبه الله ويرضاه ومن فعله رضى الله عنه وارضاه فهل يكون
من الرضا ترك ما يحبه ويرضاه - ونوع من الدعاء ينهى عنه كالاعتداء مثل ان يسأل الرجل مالا
يصلح من خصائص الأنبياء وليس هو بنبي وربما هو من خصائص الرب سبحانه وتعالى مثل
ان يسأل لنفسه الوسيلة التي لا تصلح الا لعبده او يسأل الله تعالى ان يجعله بكل شئ
عليما او على كل شئ قديرا وان يرفع عنه كل حجاب يمنه من مطالعة القيوب وامثال ذلك او
مثل من يدعو ظانا انه محتاج الى عبادته وانهم يلقون ضره ونفمه فيطلب منه ذلك الفعل
ويذكر انه اذا لم يفعله حصل له من الخلق ضرير . وهذا ونحوه جهل بالله واعتداء فى الدعاء وان
وقع فى ذلك طائفة من الشيوخ - ومثل ان يقولوا اللهم اغفرلى ان شئت فيظن ان الله قد يفعل
الشئ مكرها وقد يفعل مختارا كالملوك فيقول اغفرلى ان شئت وقد نهى النبي صلى الله عليه
عن ذلك وقال لا يقل أهدكم اللهم اغفرلى ان شئت اللهم ارحمني ان شئت ولكن ليعزم
المسئلة فان الله لا مكره له - ومثل ان يقصد السجع فى الدعاء ويتشبه ويتشدد وامثال ذلك

فهذه الادعية ونحوها منهي عنها ومن الدعاء ما هو مباح كطلب الفضول التي لا معصية فيها *
والمقصود ان الرضى الذى هو من طريق الله لا يتضمن ترك واجب ولا ترك مستحب فالدعاء
الذى هو واجب او مستحب لا يكون تركه من الرضى كما ان ترك سائر الواجبات لا يكون
من الرضى المشروع ولا فعل المحرمات من المشروع فقد تبين غلط هؤلاء من جهة ظنهم ان
الرضى مشروع بكل مقدور ومن جهة انهم لم يميزوا بين الدعاء المشروع ايجابا واستحبابا والدعاء
غير المشروع - وقد علم بالا اضطرار من دين الاسلام ان طلب الجنة من الله والاستعاذة به من
النار هو من اعظم الادعية المشروعة لجميع الراسخين والنبين والصدّيقين والشهداء والصالحين
وان ذلك لا يخرج عن كونه واجبا او مستحبا وطريق أولياء الله التي يسلكونها لا تخرج عن
فعل واجبات ومستحبات اذ ما سوى ذلك محرم او مكروه او مباح لا منفعة فيه في الدين - ثم انه
لما أوقع هؤلاء في هذا الغلط انهم وجدوا كثيرا من الناس لا يسألون الله جلب المنافع ودفع المضار
حتى طلب الجنة والاستعاذة من النار من جهة كون ذلك عبادة وطاعة وخير ابل من جهة كون النفس
تطلب ذلك فأروا أن من الطريق ترك ما تختاره النفس وتزيده وان لا يكون لاحد هم ارادة اصلا بل
يكون مطلوبه الجريان تحت القدر كأنما كان - وهذا هو الذى ادخل كثيرا منهم في الرهبانية
والخروج عن الشريعة حتى تركوا من الاكل والشرب واللباس والنكاح ما يحتاجون اليه وما لا تتم
مصلحة دينهم الا به فانهم رأوا العامة تعد هذه الامور بحكم الطبع والهوى والعادة ومعلوم ان
الافعال التي على هذا الوجه لا تكون عبادة ولا طاعة ولا قرينة فرأى أولئك الطريق الى الله
ترك هذه العبادات والافعال الطبيعية فلأزموا من الجوع والسهر والخلوة والصمت وغير ذلك
مما فيه ترك الحفظ واحتمال المشاق ما أوقعهم في ترك واجبات ومستحبات وفعل مكروهات
ومحرمات وكلا الامرين غير محمود ولا مأمور به ولا طريق الى الله وطريق المفرطين الذين
فعلوا هذه الافعال المحتاج اليها على غير وجه العبادة والتقرب الى الله وطريق المعتدين الذين
تركوا هذه الافعال بل المشروع ان تفعل بنية التقرب الى الله وان يشكر الله قال الله تعالى
(كلوا من الطيبات واعملوا صالحا) وقال تعالى (كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله)
فأمر بالاكل والشرب فن اكل ولم يشكر كان مذموما ومن لم يأكل ولم يشكر كان مذموما
وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله ليرضى عن العبد ان يأكل الاكلة

فيحمله عليها ويشرب الشرية فيحمله عليها . وقال النبي صلى الله عليه وسلم اسمك انك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله الا ازددت بها درجة ورفعة حتى اللقمة تضعها في في امرأتك - وفي الصحيح ايضاً انه قال نفقة المؤمن على أهله يحتمسها صدقة . فكذلك الادعية هنا من الناس من يسأل الله جلب المنفعة له ودفع المضرة عنه طبعاً وعادة لا شرعاً وعبادة فليس من المشروع ان ادع الدعاء مطلقاً لتقصير هذا وتفرطه بل افعله انا شرعاً وعبادة * ثم اعلم ان الذي يفعله شرعاً وعبادة انما يسعى في مصلحة نفسه وطلب حظوظه المحموده فهو يطلب مصلحة دنياه وآخرته بخلاف الذي يفعله طبعاً فانه انما يطلب مصلحة دنياه فقط كما قال تعالى (فهم من يقول ربنا آتانا في الدنيا وماله في الآخرة من خلاق ومنهم من يقول ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار أولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب) وحينئذ فطالب الجنة والمستعبد من النار انما يطلب حسنة الآخرة فهو محمود * ومما يبين الامر في ذلك ان يرد قول هؤلاء ان العبد لا يفعل مأموراً ولا يترك محظوراً فلا يصلي ولا يصوم ولا يتصدق ولا يحج ولا يجاهد ولا يفعل شيئاً من القربات فان ذلك انما فائدته حصول الثواب ودفع العقاب . فاذا كان هو لا يطلب حصول الثواب الذي هو الجنة ولا دفع العقاب الذي هو النار فلا يفعل مأموراً ولا يترك محظوراً ويقول انا راض بكل ما يفعله بي وان كفرت وفسقت وعصيت بل يقول انا اكفر وافسق واعصى حتى يماقني وأرضى بعقابه فانال درجة الرضا بقضائه - وهذا قول من هو اجمل الخلق وأحقهم وأضاهم واكفرهم - اما جهله وحقه فلان الرضى بذلك ممتنع متمذر لان ذلك يستلزم الجمع بين التقيضين - واما كفره فلانه مستلزم لتعطيل دين الله الذي بعث به رسله وانزل به كتبه ولا ريب ان ملاحظة القضاء والقدر أوقعت كثيراً من أهل الارادة من المتصوفة في ان تركوا من المأمور وفعلوا من المحظور ما صاروا به إما ناصيين محرومين واما عاصين فاسقين واما كافرين وقد رأيت من ذلك ألواناً . ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور * وهؤلاء المعتزلة ونحوهم من القدرية طرفا نقيض - هؤلاء يلاحظون القدر ويعرضون عن الامر - وأولئك يلاحظون الامر ويعرضون عن القدر - والطائفتان تظن ان ملاحظة الامر والقدر متمذركا ان طائفة تجعل ذلك مخالفاً للحكمة والعدل . وهذه الاصناف الثلاثة القدرية المجوسية والقدرية المشركية والقدرية الاباسية وقد بسطنا الكلام عليهم في غير

هذا الموضع * وأصل ما يتنبأ به السالكون أهل الإرادة العامة في هذا الزمان هي القدرة المشتركة فيشهدون القدر ومرضون عن الأمر كما قال فيهم بمض العلماء أنت عند الطاعة قدرى وعند المعصية جبرى أى مذهب وافق هو أنك تذهب به وإنما المشروع العكس وهو أن يكون عند الطاعة يستعين الله عليها قبل الفعل ويشكره عليها بعد الفعل ويجتهد أن لا يعصى فإذا أذنب وعصى يادر إلى التوبة والاستغفار كما في حديث سيد الاستغفار أبوء لك بنعمتك على وأبوء بذنبي - وكما في الحديث الصحيح الإلهي يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفىكم إياها فمن وجد خيرا فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه - ومن هذا الباب دخل قوم من أهل الإرادة في ترك الدعاء - وآخرون جعلوا التوكل والمحبة من مقامات العامة وامثال هذه الاغاليط التي تكلمنا عليها في غير هذا الموضع وبيننا الفرق بين الصواب والخطأ في ذلك . ولهذا يوجد في كلام هؤلاء المشايخ الوصية باتباع العلم والشرعية حتى قال سهل بن عبد الله التستري كل وجد لا يشهد له الكتاب والسنة فهو باطل وقال الجنيد بن محمد علمنا مقيد بالكتاب والسنة فمن لم يقرأ القرآن ويكتب الحديث لا يصح أن يتكلم في علمنا والله أعلم *

(١٨١) * مسألة * في رجل يتلو القرآن غفلة النسيان ورجاء الثواب فهل يؤجر على قراءته للدراسة وغفلة النسيان أم لا - وقد ذكر رجل ممن ينسب إلى العلم أن القارىء إذا قرأ للدراسة غفلة النسيان أنه لا يؤجر فهل قوله صحيح أم لا *

* الجواب * بل إذا قرأ القرآن لله تعالى فإنه يثاب على ذلك بكل حال ولو قصد بقراءته أنه يقرؤه لئلا ينساه فإن نسيان القرآن من الذنوب فإذا قصد بالقراءة أداء الواجب عليه من دوام حفظه للقرآن واجتناب ما نهى عنه من إهماله حتى ينساه فقد قصد طاعة الله فكيف لا يثاب * وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال استذكروا القرآن فلهو أشد تفلقا من صدور الرجال من النعم من عقلها - وقال صلى الله عليه وسلم عرضت على سيئات أمتي فرأيت من مساوى أعمالها الرجل يؤتيه الله آية من القرآن فينام عنها حتى ينساها - وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله يتدارسونه الا غشيتهم الرحمة ونزلت عليهم السكينة وحفت بهم الملائكة وذكروا الله

فيمن عنده ومن أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه والله أعلم *

(١٨٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل اذا سلم عن يمينه يقول السلام عليكم ورحمة الله اسألك الفوز بالجنة - وعن شماله السلام عليكم اسألك النجاة من النار فهل هذا مكروه ام لا. فان كان مكروها فما الدليل على كراهته *

﴿الجواب﴾ الحمد لله * نعم يكره هذا لان هذا بدعة فان هذا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أستحبه احد من العلماء وهو احداث دعاء في الصلاة في غير محله بفصل باحدهما بين التسليمتين ويصل بالآخر التسليمة وليس لاحد فصل الصفة المشروعة بمثل هذا كما لو قال سمع الله لمن حمده اسألك الفوز بالجنة ربنا ولك الحمد أسألك النجاة من النار وامثال ذلك والله اعلم *

(١٨٣) مسئلة في قول النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينفع ذا الجند منك الجند هل هو بالخلفض او بالضم اقتونا ماجورين *

﴿الجواب﴾ الحمد لله * أما الاولى فبالخلفض وأما الثانية فبالضم والمعنى ان صاحب الجند لا ينفعه منك جده اى لا ينجيه ويخلصه منك جده وانما ينجيه الايمان والعمل الصالح والجند هو الغنى وهو العظمة وهو المال - بين صلى الله عليه وسلم انه من كان له في الدنيا رياسة ومال لم ينجه ذلك ولم يخلصه من الله. وانما ينجيه من عذابه ايمانه وتقواه فانه صلى الله عليه وسلم قال اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منمت ولا ينفع ذا الجند منك الجند - فيبين في هذا الحديث اصلين عظيمين (احدهما) توحيد الربوبية وهو ان لا معطي لما منع الله ولا مانع لما اعطاه ولا يتوكل الا عليه ولا يسأل الا هو (والثاني) توحيد الالهية وهو بيان ما ينفع وما لا ينفع وانه ليس كل من اعطي مالا او دنيا أو رياسة كان ذلك نافعا له عند الله منجيا له من عذابه فان الله يعطي الدنيا من يحب ومن لا يحب ولا يعطي الايمان الا من يحب. قال تعالى (فاما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه ونعمه فيقول ربى اكرم من. واما اذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول ربى اهانن. كلا) يقول ما كل من وسمت عليه اكرمه ولا كل من قدرت عليه اكرمه قد اهنته بل هذا ابتلاء ليشكر العبد على السراء ويصبر على الضراء. فمن رزق الشكر والصبر كان كل قضاء يقضيه الله خيرا له كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقضى الله

للمؤمن من قضاء الا كان خيراً له . وليس ذلك لاحد الا للمؤمن ان اصابته سراء شكر فكان خيراً له . وان اصابته ضراء ضبر فكان خيراً له . — وتوحيد الالهية ان يعبد الله ولا يشرك به شيئاً فيطيعه ويطيع رسله ويفعل ما يحبه ويرضاه . — واما توحيد الربوبية فيدخل ما قدره وقضاه وان لم يكن مما امر به واوجبه وارضاه . والعبد مأمور بأن يعبد الله ويفعل ما امر به وهو توحيد الالهية ويستغفر الله على ذلك وهو توحيد له فيقول اياك نعبد واياك نستعين والله اعلم *

(١٨٤) ﴿مسئلة﴾ فيمن ترك والديه كفاراً ولم يعلم هل اسلموا هل يجوز ان يدعو لهم *
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله * متى كان من امة اصلها كفار لم يجوز ان يستغفر لا بوجه الا ان يكونوا قد اسلموا كما قال تعالى (ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولى قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم) *

(١٨٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال في علي بن ابي طالب رضى الله عنه إنه ليس من اهل البيت ولا يجوز الصلاة عليه والصلاة عليه بدعة *

﴿الجواب﴾ اما كون علي بن ابي طالب من اهل البيت فهذا مما لا خلاف بين المسلمين فيه وهو اظهر عند المسلمين من ان يحتاج الى دليل بل هو افضل اهل البيت وافضل بنى هاشم بعد النبي صلى الله عليه وسلم — وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اُدار كساء على علي وفاطمة وحسن وحسين . فقال اللهم هؤلاء اهل بيتي فأذهب الرجس عنهم وطهرهم تطهيراً * واما الصلاة عليه منفرداً فهذا يبنى على انه هل يصلى على غير النبي صلى الله عليه وسلم على وجه الانفراد منفرداً مثل ان يقول اللهم صل على عمر أو على . وقد تنازع العلماء في ذلك فذهب مالك والشافعي^(١) وطائفة من الحنابلة الى انه لا يصلى على غير النبي صلى الله عليه وسلم منفرداً كما روى عن ابن عباس انه قال لا أعلم الصلاة تتبنى على أحد الا على النبي صلى الله عليه وسلم — وذهب الامام أحمد واكثر أصحابه الى انه لا بأس بذلك لان علي بن ابي طالب قال لعمر بن الخطاب صلى الله عليه . وهذا القول اصح واولى . ولكن افراد واحد من الصحابة والقراة كمل أو غيره بالصلاة عليه دون غيره مضاهاة للنبي صلى الله عليه وسلم بحيث يجعل ذلك شعاراً معروفاً باسمه هذا هو البدعة

(١) بهامش الاصل هنا ما نفعه الصحيح من مذهب الشافعي الجواز وهو أيضاً رواية عن مالك وهذا الذي رواه عن ابن عباس لا يصح وقد رواه ابن ابي شيبة في تصنيفه اه

(١٨٦) ﴿مسئلة﴾ فين اذا احرم في الصلاة وكانت نافلة تم اذا سمع الاذان فهل يقطع الصلاة ويقول مثل ما قال المؤذن او يتم صلاته ويتعضي ما قاله المؤذن •

﴿الجواب﴾ اذ سمع المؤذن يؤذن وهو في صلاته فانه يتمها ولا يقول مثل ما يقول عند جمهور العلماء — واما اذا كان خارج الصلاة في قراءة او ذكر او دعاء فانه يقطع ذلك ويقول مثل ما يقول المؤذن لان موافقة المؤذن عبادة مؤقتة يفوت وقتها وهذه الاذكار لا تفوت واذا قطع الموالاة فيها لسبب شرعى كان جائزا مثلما يقطع الموالاة فيها بكلام لما يحتاج اليه من خطاب آدمى وأمر بمعروف ونهى عن منكر وكذلك اذا قطع الموالاة بسجود التلاوة ونحو ذلك بخلاف الصلاة فانه لا يقطع موالاتها بسبب آخر كما لو سمع غيره يقرأ سجدة التلاوة لم يسجد في الصلاة عند جمهور العلماء — ومع هذا ففي هذا نزاع معروف والله اعلم •

(١٨٧) ﴿مسئلة﴾ في جلود الحمر وجلد مالا يؤكل لحمه والميتة هل تطهر بالدباغ ام لا أفوتونا مأجورين •

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين • أما طهارة جلود الميتة بالدباغ ففيها قولان مشهوران للعلماء في الجملة (أحدهما) انها تطهر بالدباغ وهو قول كثير العلماء كابى حنيفة والشافعى وأحمد فى احدى الروايتين (والثانى) لا تطهر وهو المشهور فى مذهب مالك ولهذا يجوز استعمال المدبوغ فى الماء دون المائعات لان الماء لا ينجس بذلك وهو اشهر الروايتين عن أحمد أيضا اختارها اكثر أصحابه . لكن الرواية الاولى هى آخر الروايتين عنه كما نقله الترمذى عن أحمد بن الحسن الترمذى عنه انه كان يذهب الى حديث ابن عكيم ثم ترك ذلك بأخرة • وحجة هذا القول شيان (أحدهما) انهم قالوا هي من الميتة ولم يصح فى الدباغ شئ ولهذا لم يرو البخارى ذكر الدباغ فى حديث ميمونة من قول النبي صلى الله عليه وسلم — وطمن هؤلاء فيما رواه مسلم وغيره اذ كانوا أئمة لهم فى الحديث اجتهد . وقالوا روى ابن عينة الدباغ عن الزهرى والزهرى كان يجوز استعمال جلود الميتة بلا دباغ وذلك بين انه ليس فى روايته ذكر الدباغ وتكلموا فى ابن وعلة (والثانى) انهم قالوا أحاديث الدباغ منسوخة بحديث ابن عكيم وهو قوله صلى الله عليه وسلم فيما كتب الى جبينه كنت رخصت فى جلود الميتة فاذا أنا كم كتابى هذا فلا تنفموا من الميتة بأهاب ولا عصب . فكلما هاتين الحجتين مأثورة عن الامام أحمد نفسه فى جوابه ومناظرته فى الرواية

الاولى المشهورة . - وقد احتج القائلون بالدباغ بما في الصحيحين عن عبد الله بن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال هلا استمتعتم باهابها قالوا يا رسول الله انها ميتة . قال انما حرم من الميتة أكلها - وفي رواية لمسلم الا أخذوا أهابها فذبوه فانتقموا به - وعن سودة بنت زمعة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت ماتت لنا شاة فذبنا مسكها فازلنا تذبذبه فيه حتي صار بشناً . وعن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا دبغ الاهاب فقد طهر فأتى وفي رواية له عن عبد الرحمن بن ولة انا نكون بالمنرب ومعنا البربر والمجوس يؤتى بالكبش قد ذبحوه ونحن لانا كل ذبائحهم ونؤتى بالسقاء يحملون فيه الدلوك . فقال ابن عباس قد سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال دبأغه طهوره - وعن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يستمتع بجلود الميتة اذا دبغت رواه الامام أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي - وفي رواية عن عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جلود الميتة . فقال دبأغها طهورها . رواه الامام أحمد والنسائي - وعن سلمة بن المحبق رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر ببيت بفنائها قرية معلقة فاستقى فقبل انها ميتة فقال ذكاة الاديم دبأغه رواه الامام أحمد وأبو داود والنسائي * وأما حديث ابن عكيم فقد ملعن بعض الناس فيه بكون حامله مجبولاً ونحو ذلك مما لا يسوغ رد الحديث به قال عبد الله ابن عكيم أنا نا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت بشهر أو شهرين ان لا تتغفوا من الميتة باهاب ولا عصب رواه الامام أحمد . وقال ما أصلح اسناده - وأبو داود وابن ماجه والنسائي والترمذي . وقال حديث حسن . - وأجاب بعضهم عنه بان الاهاب اسم للجلد قبل الدباغ كما نقل ذلك النضر بن شميل وغيره من أهل اللغة - وأما بدم الدبغ فانما هو أديم فيكون النهي عن استعمالها قبل الدبغ - فقال المانعون هذا ضعيف فان في بعض طرقه كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في أرض جهنمة أني كنت رخصت لكم في جلود الميتة فاذا جاءكم كتابي هذا فلا تتغفوا من الميتة باهاب ولا عصب رواه الطبراني في المعجم الاوسط من رواية فضالة بن مفضل بن فضالة المصري . وقد ضعفه أبو حاتم الرازي لكن هو شديد في التزكية واذا كان النهي بدم الرخصة فالرخصة انما كانت في المدبوغ * وتحقيق الجواب ان يقال حديث ابن عكيم ليس فيه نهى عن استعمال المدبوغ - واما الرخصة المتقدمة فقد قيل انها كانت للمدبوغ

وغيره ولهذا ذهب طائفة منهم الزهري وغيره الى جواز استعمال جلود الميتة قبل الدباغ تمسكا بقوله المطلق في حديث ميمونة وقوله انما حرم من الميتة أكلها فان هذا اللفظ يدل على التحريم ثم لم يتناول الجلد . وقد رواه الامام أحمد في المسند عن ابن عباس - قال ماتت شاة لسودة بنت زمعة فقالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ماتت فلانة فعنى الشاة . فقال فلو لا أخذتم مسكها فقالت آخذ مسك شاة قد ماتت . فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم انما قال لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحما خنزير وانكم لا تطعمونه ان تدبغوه تنفعوا به فارسالت اليها فاسلخت مسكها فدبغته فاتخذت منه قرية حتى تحرق عندها . - فهذا الحديث يدل على ان التحريم لم يتناول الجلد وانما ذكر الدباغ لابقاء الجلد وحفظه لا لكونه شرطا في الحل . واذا كان كذلك فتكون الرخصة الجنيبة في هذا . والنسخ عن هذا فان الله تعالى ذكر تحريم الميتة في سورتين مكيتين الانعام والنحل - ثم في سورتين مدنيتين البقرة والمائدة والمائدة من آخر القرآن نزولا كما روي المائدة آخر القرآن نزولا فأحلوا حلالها وحرموا حرماها وقد ذكر الله فيها من التحريم ما لم يذكره في غيرها وحرم النبي صلى الله عليه وسلم اشياء مثل أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير - واذا كان التحريم زاد بعد ذلك على ما في السورة المكية التي استند اليها الرخصة المطلقة فيمكن ان يكون تحريم الاستفعاغ بالمصّب والاهاب قبل الدباغ ثبت بالنصوص المتأخرة - وأما بعد الدباغ . فلم يحرم ذلك قط بل بين ان دباغه طهوره وذكاؤه . - وهذا يبين انه لا يباح بدون الدباغ - وعلى هذا القول فلناس فيما يطهره الدباغ أقوال . قيل انه يطهر كل شيء حتى الحمير كما هو قول أبي يوسف وداود - وقيل يطهر كل شيء سوى الحمير كما هو قول أبي حنيفة - وقيل يطهر كل شيء الا السكاب والحمير كما هو قول الشافعي وهو أحد القولين في مذهب أحمد على القول بتطهير الدباغ - والقول الآخر في مذهبه وهو قول طوائف من فقهاء الحديث انه انما يطهر ما يباح بالذكاة فلا يطهر جلود السباع * وما أخذ التردد ان الدباغ هل هو كالحياة فيطهر ما كان طاهرا في الحياة أو هو كالذكاة فيطهر ما طهر بالذكاة والثاني أرجح * ودليل ذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن جلود السباع كما روى عن اسامة بن عمير الدهلي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن جلود السباع رواه أحمد وأبو داود والنسائي - زاد الترمذي أن تفرش . وعن خالد بن معدان قال وفد المقدمان بن معدى كرب

على معاوية فقال أنشدك بالله هل تعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن جلود السباع والركوب عليها . قال نعم . رواه أبو داود والنسائي . وهذا لفظه - وعن أبي ربحانة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ركوب النمرور رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه - وروى أبو داود والنسائي عن معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصحب الملائكة رقعة فيها جلد نمر رواه أبو داود . وفي هذا القول جمع بين الأحاديث كلها والله أعلم *

(١٨٨) ﴿ مسئله ﴾ في قوله تعالى وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله فسماء هنا كلام الله . وقال في مكان آخر انه لقول رسول كريم فامعنى ذلك فإن طائفة ممن يقول بالمباراة يدعون ان هذا حجة لهم ثم يقولون أنهم تمتقدون ان موسى صلوات الله عليه سمع كلام الله عز وجل حقيقة من غير واسطة وتقولون ان الذى تسمعون كلام الله حقيقة وتسمعون من وسائط باصوات مختلفة . فافرق بين ذلك وتقولون ان القرآن صفة لله تعالى وان صفات الله تعالى قديمة . فان قلتم ان هذا نفس كلام الله تعالى فقد قلتم بالحلول وأنتم تكفرون الحلولية - وان قلتم غير ذلك قلتم بمقالتنا ونحن نطالب منكم جوابا نتمد عليه ان شاء الله تعالى

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله رب العالمين * هذه الآية حق كما ذكر الله وليست احدى الآيتين معارضة للآخرى بوجه من الوجوه ولا فى واحدة منهما حجة لقول باطل . وان كان كل من الآيتين قد يحتاج به بعض الناس لقول باطل . وذلك ان قوله وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله فيه دلالة على انه يسمع كلام الله من التالى المبلغ وأنما يقرؤه المسلمون هو كلام الله كما فى حديث جابر الذى فى السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعرض نفسه على الناس فى الموقف ويقول الا رجل يحمانى الى قومه لا يبلغ كلام ربى فان فريشا منعونى ان أبانغ كلام ربى . وفى حديث أبى بكر الصديق رضى الله عنه انه لما خرج على المشركين فقرأ عليهم (الم غلبت الروم فى أدنى الارض وهم من بدمغلبهم) قالوا هذا كلامك ام كلام صاحبك فقال ليس بكلامي ولا بكلام صاحبي ولكنه كلام الله - وقد قال تعالى (ذرنى ومن خلقت وحيدا وجعلت له مالا ممدودا وبنين شهودا ومهدت له تمهيدا ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لا ياتنا عنيدا سألهم صمودا انه فكر وقدر فقتل كيف قدر ثم قتل كيف قدر ثم نظر ثم عبس وبسر ثم ادبر واستكبر فقال ان هذا الا سحر يؤثر ان هذا الا قول البشر)

فمن قال ان هذا قول للبشر كان قوله مضاهيا لقول الوحيد الذي أضلاه الله سقرو ومن المعلوم لعامة العقلاء ان من بلغ كلام غيره كالمبلغ لقول النبي صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى اذا سمعه الناس من المبلغ قالوا هذا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو قال المبلغ هذا كلامي وقولي لكذبه الناس لتعلمهم بان الكلام كلام لمن قاله مبتدئا منشئا لا لمن أداها روايا مبلفا. فاذا كان مثل هذا معلوما في تبليغ كلام الخالق الذي هو أولى ان لا يجعل كلاما لنير الخالق^(١) - وقد أخبر تعالى بأنه تنزيل منه فقال (والذين آتيناكم الكتاب يعلمون انه منزل من ربك بالحق) وقال (حم تنزيل من الرحمن الرحيم) (حم تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم) فجبريل رسول الله من الملائكة جاء به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والله يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس وكلاهما مبلغ له كما قل (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك) وقال (الا من ارتضى من رسول فانه يسلك من بين يديه ومن خلفه رصدا يعلم ان قد أبلغوا رسالات ربهم) وهو مع هذا كلام الله ليس لجبريل ولا لمحمد فيه الا التبليغ والاداء كما ان المعلمين له في هذا الزمان والتالين له في الصلاة أو خارج الصلاة ليس لهم فيه الا ذلك لم يحدثوا شيئا من حروفه ولا معانيه قال الله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون) (الأنعام: ١٠١) (واذا بدلتنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا انما أنت مفتر بل أكثرهم لا يعلمون قل نزله روح القدس من ربك بالحق ليثبت الذين آمنوا وهدى وبشرى للمسلمين ولقد نعلم انهم يقولون انما يعلمه بشر لسان الذي يلحدون اليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين) كان بعض المشركين يزعم ان النبي صلى الله عليه وسلم تعلمه من بعض الاعاجم الذين بمكة اما عبد الحضرمي واما غيره كما ذكر ذلك المفسرون فقال تعالى لسان الذي يلحدون اليه يضيفون اليه التعليم لسان أعجمي وهذا الكلام عربي وقد أخبر انه نزله روح القدس من ربك بالحق فهذا بيان ان هذا القرآن العربي الذي تعلمه من غيره لم يكن هو المحدث لحروفه ونظمه اذ يمكن لو كان كذلك ان يكون تلقى من الأعجمي معانيه وألف حروفه وبيان ان هذا الذي تعلمه من غيره نزل به روح القدس من ربك بالحق فدل على ان القرآن منزل

(١) كذا بالاصل ولعل الصواب فاذا كان ممل هذا معلوما في تبليغ كلام الخلق فكلام الخالق أولى ان لا يجعل كلاما لنير الخالق أو نحوه والله أعلم اهـ مصححه اسمعيل

من الرب سبحانه وتعالى لم ينزل معناه دون حروفه . ومن المعلوم أن من بلغ كلام غيره كمن
بلغ كلام النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره من الناس أو أنشد شعر غيره كما لو أنشد منشد قول
ليد * ألا كل شيء ما خلا الله باطل * أو قول عبد الله بن رواحة حيث قال

شهدت بأن وعد الله حق وإن النار مشوى الكافرينا

وإن العرش فوق الماء طاف وفوق العرش رب العالمينا

(وقوله) وفيما رسول الله يتلو كتابه إذا انشق معروف من الفجر ساطع

بيت يحافي جنبه عن فراشه إذا استنقلت بالمشركين المضاجع

أرانا الهدى بعد العمى فقلوبنا به موقنات أن ما قال واقع

وهذا الشعر قاله منشئه لفظه ومعناه وهو كلامه لا كلام غيره بحركته وصوته ومعناه
القلم بقلبه ثم إذا أنشده المنشد وبلغه علم أنه شعر ذلك المنشئ وكلامه ونظمه وقوله مع أن هذا
الثاني أنشده بحركة نفسه وقام بقلبه من المعنى نظير ما قام بقلب الأول وليس الصوت المسموع
من المنشد هو الصوت المسموع من المنشئ والشعر شعره لا شعر المنشد - والمحدث عن النبي
صلى الله عليه وسلم إذا روى قوله إنما الأعمال بالنيات بلغه بحركته وصوته مع أن النبي صلى الله
عليه وسلم تكلم به بحركته وصوته وليس صوت المبلغ صوت النبي صلى الله عليه وسلم ولا
حركته كحركته والكلام كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لا كلام المبلغ له عنه * فإذا كان
هذا معلوماً معقولاً فكيف لا يعقل أن يكون القارئ إذا قرأ الحمد لله رب العالمين الرحمن
الرحيم مالك يوم الدين أن يقال هذا الكلام كلام الباري وإن كان الصوت صوت القارئ * فن
ظن أن الأصوات المسموعة من القراء صوت الله فهو ضال مفتر مخالف لصريح المقول وصحيح
المنقول فأنزل قولاً لم يقله أحد من أئمة المسلمين بل قد أنكر الإمام أحمد وغيره على من قال
لفظي بالقرآن غير مخلوق وبدعوه كما جهلوا من قال لفظي بالقرآن مخلوق وقالوا القرآن كلام
الله غير مخلوق كيف تصرف فن قال لفظي به قديم أو صوتي به قديم فابتدع هذا وضلاله
واضح . فن قال إن لفظه بالقرآن غير مخلوق أو صوته أو فعله أو شيئاً من ذلك فهو مبتدع * وهؤلاء
قد يحتجون بقوله حتى يسمع كلام الله ويقولون هذا كلام الله غير مخلوق فهذا غير مخلوق
ونحن لا نسمع إلا صوت القارئ وهذا جهل منهم . فإن سماع كلام الله بل وسماع كل كلام

يكون تارة من المتكلم به بلا واسطة الرسول المبلغ له قال تعالى (وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بأذنه ما يشاء) ومن قال ان الله كلمنا بالقرآن كما كلم موسى بن عمران أو إننا نسمع كلامه كما سمعه موسى بن عمران فهو من اعظم الناس جهلا وضلالا - ولو قال قائل انا نسمع كلام النبي صلى الله عليه وسلم كما سمعه الصحابة منه لكان ضلالا واضحا فكيف من يقول انا نسمع كلام الله منه كما سمعه موسى وان كان الله كلم موسى تكليما بصوت سمعه موسى فليس صوت المخلوقين صوتا للخالق. وكذلك مناداته بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب وتكلمه بالوحي حتى يسمع أهل السموات صوته كجبر السلسلة على الصفا وامثال ذلك مما جاءت به النصوص والآثار كلها ليس فيها ان صفة المخلوق هي صفة الخالق بل ولا مثلها بل فيها الدلالة على الفرق بين صفة الخالق وبين صفة المخلوق فليس كلامه مثل كلامه ولا معناه مثل معناه ولا حرفه مثل حرفه ولا صوته مثل صوته كما ان ليس علمه مثل علمه ولا قدرته مثل قدرته ولا سمعه مثل سمعه ولا بصره مثل بصره فان الله ليس ككثير شيء لافي ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ولما استقر في فطر الخلق كلهم الفرق بين سماع الكلام من المتكلم به ابتداء وبين سماعه من المبلغ عنه كان ظهور هذا الفرق في سماع كلام الله من المبلغين عنه اوضح من ان يحتاج الى الاطنباب - وقد بين اثمة السنة والعلم كالامام احمد والبخاري صاحب الصحيح في كتابه في خلق الافعال وغيرها من اثمة السنة من الفرق بين صوت الله المسموع منه وصوت المباد بالقرآن وغيره مالا يخالفهم فيه أحد من العلماء اهل العقول والدين *

﴿فصل في اماقوله تعالى (انه لقول رسول كريم) فهذا قد ذكره في موضعين. فقال في الحاقفة (انه لقول رسول كريم وما هو بقول شاعر قليلا ما تؤمنون ولا بقول كاهن قليلا ما تذكرون) فالرسول هنا محمد صلى الله عليه وسلم وقال في التكويد (انه لقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثم أمين وما صاحبكم بمجنون ولقد رآه بالأفق المبين) فالرسول هنا جبريل فأضافه الى الرسول من البشر تارة والى الرسول من الملائكة تارة باسم الرسول ولم يقل انه لقول ملك ولا نبي لان لفظ الرسول يبين انه مبلغ عن غيره ليس من عنده (وما على الرسول الا البلاغ المبين) فكان قوله انه لقول رسول بمنزلة قوله لتبليغ رسول او مبلغ من

رسول كريم وليس معناه انه انشاء أو أحدثه أو انشأ شيئاً منه أو أحدثه رسول كريم اذ لو كان منشأ لم يكن رسولا فنياً انشاءً وابتداءً ومعلوم أن الضمير عائد الى القرآن مطلقاً * وأيضاً فلو كان أحد الرسولين أنشأ حروفه ونظمه امتنع ان يكون الرسول الآخر هو المنشئ المؤلف لها فبطل ان تكون اضافته الى الرسول لاجل احداث لفظه ونظمه. ولو جاز ان تكون الاضافة هنا لاجل احداث الرسول له أو لشيء منه لجاز ان نقول انه قول البشر وهذا قول الوحيد الذي أصلاه الله سفره فان قال قائل فالوحيد جميل الجميع قول البشر ونحن نقول ان الكلام العربي قول البشر وأما معناه فهو كلام الله - فيقال لهم هذا نصف قول الوحيد - ثم هذا باطل من وجوه أخرى وهو ان معاني هذا النظم معان متعددة متنوعة وأنتم تجعلون ذلك المعنى معنى واحداً هو الامر والنهي والخبر والاستخبار وتجعلون ذلك المعنى اذا عبر عنه بالعربية كان قرآناً واذا عبر عنه بالعبيرية كان توراة واذا عبر عنه بالسريانية كان انجيلاً - وهذا مما يعلم بطلانه بالضرورة من العقل والدين فان التوراة اذا عبر بناها لم يكن معناها معنى القرآن والقرآن اذا ترجمناه بالعبيرية لم يكن توراة * وايضاً فان معنى آية الكرسي ليس هو معنى آية الدين وانما يشتركان في مسمى الكلام ومسمى كلام الله كما يشتركان الاعيان في مسمى النوع - فهذا الكلام وهذا الكلام كله يشتركان في انه كلام الله اشتراك الاشخاص في أنواعها كما ان الانسان وهذا الانسان وهذا الانسان يشتركون في مسمى الانسان وليس في الخارج شخص بعينه هو هذا وهذا وهذا وهذا - وكذلك ليس في الخارج كلام واحد هو معنى التوراة والانجيل والقرآن وهو معنى آية الدين وآية الكرسي * ومن خالف هذا كان في مخالفته لصريح العقول من جنس من قال ان اصوات العباد وافعالهم قديمة ازلية فاضرب بكلام البدعتين رأس قائلهما والزم الصراط المستقيم صراط الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين * وبسبب هاتين البدعتين المحقاوبين تارت الفتن وعظمت الاحزاب وان كان كل من أصحاب القولين قد يقررونهما بما قد يلبس على كثير من الناس كما قرر من قال ان الصوت المسموع من العبد أو بعينه قديم أن القديم ظهر في المحدث من غير حلول فيه - واما افعال العباد فرأيت بمض المتأخرين يقول انها قديمة خيرها وشرها وفسر ذلك بان الشرع قديم والقديم قديم^(١) وهي مشروعة مقدرة ولم يفرق

بين الشرع الذي هو كلام الله والمشروع الذي هو المأمور به والنهي عنه ولم يفرق بين التقدير
 الذي هو علم الله وكلامه وبين التقدير الذي هو مخلوقاته والمقتلاء كلهم يلدون بالاضطرار ان الامر
 والخبر نوعان للكلام لفظه ومعناه ليس الامر والخبر صفات لموصوف واحد - فن جعل الامر
 والنهي والخبر صفات للكلام لا انواعا له فقد خالف الضرورة اذ لم يفرق بين الواحد بالنوع
 والواحد بالدين فان اتقسام الموجود الى القديم والمحدث والواجب والممكن والخالق والمخلوق
 والقائم بنفسه والقائم بغيره كاتقسام الكلام الى الامر والخبر أو الى الانشاء والاخبار او الى
 الامر والنهي والخبر - فن قال الكلام معنى واحد هو الامر والخبر فهو كمن قال الموجود واحد
 هو الخالق والمخلوق أو الواجب والممكن وكما ان حقيقة هذا تؤل الى تمطيل الخالق حقيقة
 هذا تؤل الى تمطيل كلامه وتكليمه - وهذا حقيقة قول فرعون الذي انكر الخالق وتكليمه
 لموسى ولهذا آل الامر بحقق هؤلاء الى تمطيل فرعون وتوليته وتصديقه في قوله انار بكم الاعلى
 بل الى تمطيله على موسى الى الاستحقاق بتكليم الله لموسى كما قد بسط في غير هذا الموضع *
 (وايضا) فيقال ما يقول في كلام كل متكلم اذا نقله عنه غيره كما قد ينقل كلام النبي صلى الله عليه
 وسلم والصحابة والعلماء والشعراء وغيرهم ويسمع من الرواة أو المبلغين ان ذلك المسموع من
 المبلغ بصوت المبلغ هو كلام المبلغ أو كلام المبلغ عنه - فان قال كلام المبلغ لزم ان يكون القرآن
 كلاما لكل من سَمِع منه فيكون القرآن المسموع كلام ألف ألف قارئ لا كلام الله تعالى
 وان يكون قوله انما الاعمال بالنيات كلام كل من رواه لا كلام الرسول وحينئذ لا فضيلة
 للقرآن في (انه لقول رسول كريم) فانه على قول هؤلاء قول كل منافق قراء والقرآن يقرؤه
 المؤمن والمنافق كما في الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم انه قال مثل المؤمن الذي يقرأ
 القرآن مثل الارنبجة طعمها طيب وريحها طيب - ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن مثل النمرة
 طعمها طيب ولا ریح لها ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن مثل الحنظلة طعمها مر ولا ریح لها
 وعلى هذا التقدير فلا يكون القرآن قول بشر واحد بل قول ألف ألف بشر وأكث من ذلك
 وفساد هذا في العقل والدين واضح - وان قال كلام المبلغ عنه علم ان الرسول المبلغ للقرآن ليس كلامه
 ولكنه كلام الله ولكن لما كان الرسول قد يقال إنه شيطان بين الله انه تبليغ ملك كريم
 لا تبليغ شيطان رجيم ولهذا قال انه لقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين الى

قوله وما هو بقول شيطان رجيم - وبين في هذه الآية ان الرسول البشرى الذي صحبناه وسمعناه منه ليس بمجنون وما هو على النيب بظنين متهم * ذكره باسم الصحاب لما في ذلك من النعمة به علينا اذ كنا لانطبق ان نتلقى الامن صحبناه وكان من جنسنا كما قال تعالى (لقد جاءكم رسول من أنفسكم) وقال (ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا وللبسنا عليهم ما يلبسون) كما قال في الآية الاخرى (والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى) وبين ان الرسول الذى من أنفسنا والرسول الملكى أنهما مبلغان فكان هذا فى تحقيق انه كلام الله - فلما كان الرسول البشرى يقال انه مجنون أو مفترزه عن هذا وهذا - وكذلك فى السورة الاخرى قال (انه لقول رسول كريم وما هو بقول شاعر قليل ما تؤمنون ولا بقول كاهن قليل ما تذكرون تنزيل من رب العالمين) وهذا مما بين انه اضافته اليه لانه بلفظه وأداه لا لانه أحدثه وأنشأه فانه قال (وانه لتنزيل رب العالمين نزل به الروح الامين) فجمع بين قوله انه لقول رسول كريم وبين قوله وانه لتنزيل رب العالمين والضمير ان عائدا الى واحد فلو كان الرسول أحدثه وأنشأه لم يكن تنزيلا من رب العالمين بل كان يكون تنزيلا من الرسول * ومن جمل الضمير فى هذا عائدا الى غير ما يعود اليه الضمير الآخر مع انه ليس فى الكلام ما يقتضى اختلاف الضميرين ومن قال ان هذا عبارة عن كلام الله - فقل له هذا الذى نقرؤه هو عبارة عن العبارة التى أحدثها الرسول الملك أو البشر على زعمك أم هو نفس تلك العبارة - فان جعلت هذا عبارة عن تلك العبارة جاز ان تكون عبارة جبريل أو الرسول عبارة عن عبارة الله - حينئذ فيبقى النزاع لفظيا فانه متى قال ان محمدا سمعه من جبريل جميعه وجبريل سمعه من الله جميعه والمسلمون سمعوه من الرسول جميعه فقد قال الحق - وبمد هذا فقوله عبارة لاجل التفريق بين التبليغ والمبلغ كما سنبينه - وان قلت ليس هذا عبارة عن تلك العبارة بل هو نفس تلك العبارة فقد جعلت ما يسمع من المبلغ هو بعينه كما يسمع من المبلغ عنه اذ جعلت هذه العبارة هى بعينها عبارة جبريل حينئذ هذا يبطل أصل قولك * واعلم ان أصل القول بالعبارة ان محمدا أبا عبد الله بن كلاب هو أول من قال فى الاسلام ان معنى القرآن كلام الله - وحروفه ليس كلام الله فأخذ بنصف قول المعتزلة ونصف قول أهل السنة والجماعة وكان قد ذهب الى اثبات الصفات لله تعالى وخالف المعتزلة وأثبت الدوام لله على العرش ومباينته المخلوقات وقرر ذلك تقريرا هو أكمل من تقرير أتباعه بمداه

وكان الناس قد تكلموا فإيمن بلغ كلام غيره هل يقال له حكاية عنه أم لا وأكثر المعتزلة قالوا هو حكاية عنه فقال ابن كلاب القرآن العربي حكاية عن كلام الله ليس بكلام الله فجاء بمده أبو الحسن فسلط مسلكه في إثبات أكثر الصفات وفي مسئلة القرآن أيضا واستدرك عليه قوله إن هذا حكاية وقال الحكاية إنما تكون مثل المحكي فهذا يناسب قول المعتزلة وإنما يناسب قولنا إن نقول هو عبارة عن كلام الله لأن الكلام ليس من جنس العبارة فانكر أهل السنة والجماعة عليهم عدة أمور (أحدها) قولهم إن المعنى كلام الله وإن القرآن العربي ليس كلام الله وكانت المعتزلة تقول هو كلام الله مخلوق فقال هؤلاء هو مخلوق وليس بكلام الله لأن من أصول أهل السنة إن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل فإذا قام الكلام بمحل كان هو المتكلم به كما إن العلم والقدرة إذا قاما بمحل كان هو العالم القادر وكذلك الحركة وهذا مما احتجوا به على المعتزلة وغيرهم من الجهمية في قولهم إن كلام الله مخلوق خلقه في بعض الاجسام - قالوا لهم لو كان كذلك لكان الكلام كلام ذلك الجسم الذي خلقه فيه فكانت الشجرة هي القائلة أنا الله رب العالمين فقال أئمة الكلاية إن كان القرآن العربي مخلوقا فليس كلام الله فقال طائفة من متأخريهم بل نقول الكلام مقول بالاشتراك بين المعنى المجرد وبين الحروف المنظومة فقال لهم المحققون فهذا يبطل أصل حجبتكم على المعتزلة فانكم لما سلمتم أن ما هو كلام الله حقيقة لا يمكن قيامه بغيره أمكن للمعتزلة أن يقولوا ليس كلامه إلا ما خلقه في غيره (الثاني) قولهم إن ذلك المعنى هو الامر والهي والخبر وهو معنى التوراة والإنجيل والقرآن وقال أكثر العقلاء هذا الذي قالوه معلوم الفساد بالضرورة (الثالث) إن ما نزل به جبريل من المعنى واللفظ وما بلغه محمد لامتته من المعنى واللفظ ليس هو كلام الله * ومسئلة القرآن لها طرفان (أحدهما) تكلم الله به وهو اعظم الطرفين (والثاني) تنزيله إلى خلقه * وقد بسطنا الكلام في ذلك في عدة مواضع وبيننا مقالات أهل الأرض كلهم في هذه المسائل وما دخل في ذلك من الاشتباه وما أخذ كل طائفة ومعنى قول السلف القرآن كلام الله غير مخلوق وأنهم قصدوا به إبطال قول من يقول إن الله لم يقم بذاته كلام ولهذا قال الأئمة كلام الله من الله ليس ببائن منه وذكرنا اختلاف المنتسبين إلى السنة هل يتعلق الكلام بمشيئته وقدرته أم لا وقول من قال من أئمة السنة لم يزل الله متكلمًا إذا شاء وأن قول السلف منه بدا

لم يربدوا انه فارق ذاته وحل في غيره فكيف يجوز ان يفارق ذات الله كلامه او غيره من صفاته بل قالوا منه بدا أى هو المتكلم به ردا على المنزلة والجهمية وغيرهم الذين قالوا بدا من المخلوق الذى خلق فيه * وقولهم اليه يمود أى علمه فلا يبق في المصاحف منه حرف ولا في الصدور منه آية * والمقصود هنا جواب مسائل السائل *

﴿ فصل ﴾ وأما قول القائل أنتم تبتغدون ان موسى سمع كلام الله منه حقيقة من غير واسطة وتقولون ان الذى تسمعون كلام الله حقيقة وتسمعون من وسائط بأصوات مختلفة فما الفرق بين ذلك ؟ فيقال له بين هذا وهذا من الفرق أعظم مما بين القدم والفرق ^(١) فان كل عاقل عييز بين سماع كلام النبي صلى الله عليه وسلم منه بغير واسطة كسماع الصحابة منه وبين سماعه منه بواسطة المبلغين عنه كابي هريرة وابي سعيد وابن عمرو وابن عباس وكل من يسمع كلام النبي صلى الله عليه وسلم حقيقة وكذلك من سمع شعر حسان بن ثابت أو عبد الله ابن رواحة أو غيرهما من الشعراء منه بلا واسطة ومن سمعه من الرواة عنه يعلم الفرق بين هذا وهذا وهو في الموضوعين شعر حسان لا شعر غيره والانسان اذا تعلم شعر غيره فهو يعلم ان ذلك الشعر انشأ معانيه ونظم حروفه بالأصوات المقطعة يرويه بحركة نفسه وأصوات نفسه فاذا كان هذا الفرق ممقولا في كلام المخلوقين بين سماع الكلام من المنكأ به ابتداء وسماعه بواسطة الراوي عنه او المبالغ عنه فكيف لا يعقل ذلك في سماع كلام الله * وقد تقدم ان من ظن ان المسموع من القراء هو صوت الرب فهو الى تأديب المجانين اقرب منه الى خطاب العقلاء وكذلك من توهم ان الصوت قديم وان المراد قديم فهذا لا يقوله ذو حس سليم بل ما بين لوحى المصحف كلام الله وكلام الله ثابت في مصاحف المسلمين لا كلام غيره فمن قال ان الذى في المصحف ليس كلام الله بل كلام غيره فهو ملحد مارق - ومن زعم ان كلام الله فارق ذاته وانتقل الى غيره كما كتب في المصاحف وان المراد قديم أزلي فهو أيضا مارق بل كلام المخلوقين يكتب في الاوراق وهو لم يفارق ذاتهم فكيف لا يعقل مثل هذا في كلام الله تعالى والشبهة تنشأ في مثل هذا من جهة ان بعض الناس لا يفرق بين المطلق من الكلام والمفيد * مثال ذلك ان الانسان يقول رأيت الشمس والقمر واللال اذا رآه بغير واسطة وهذه الرؤية

« ١ » المراد به فرق الرأس وهو الطريق في شعر الرأس فينه وبين ما قبله الجناس التام اه مصححه

المطلقة - وقد يراه في ماء أو مرآة فهذه رؤية مقيدة فإذا أطلق قوله رأيت أو ما رأيت حمل على مفهوم اللفظ المطلق وإذا قال لقد رأيت الشمس في الماء والمرآة فهو كلام صحيح مع التقييد واللفظ يختلف معناه بالاطلاق والتقييد فإذا وصل بالكلام ما يغير معناه كالشرط والانتفاء ونحوهما من التخصيصات المتصلة كقوله ألف سنة إلا خمسين عاما كان هذا المجموع دالا على تسمانية وخمسين سنة بطريق الحقيقة عند جماهير الناس - ومن قال ان هذا مجاز فقد غلط فان هذا المجموع لم يستعمل في غير موضعه وما يقرن باللفظ من القرائن اللفظية الموضوعية هي من تمام الكلام ولهذا لا يحتمل الكلام معها معنيين ولا يجوز نقي مفهومها بخلاف استعمال نقي الاسد في الرجل الشجاع مع ان قول القائل هذا اللفظ حقيقة وهذا مجاز نزاع لفظي وهو مستند من انكر المجاز في اللغة وفي القرآن ولم ينطق بهذا أحد من السلف والأئمة ولم يعرف لفظ المجاز في كلام أحد من الأئمة الا في كلام الامام أحمد فان فيما كتبه من الرد على الزنادقة والجهمية هذا من مجاز القرآن وأول من قال ذلك مطلقا أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه الذي صنفه في مجاز القرآن - ثم ان هذا كان معناه عند الاولين مما يجوز في اللغة ويسوغ فهو مشتق عندهم من الجواز كما يقول الفقهاء عقد لازم وكثير من المناخرين جعله من الجواز الذي هو العبور من معنى المجاز * ثم انه لا ريب ان المجاز قد يشيع ويشهر حتى يصير المقصود فان القائل اذا قال رأيت الشمس أو القمر أو الهلال أو غير ذلك في الماء والمرآة فالمعنى متفقون على الفرق بين هذه الرؤية وبين رؤية ذلك بلا واسطة وإذا قال قائل ما رأى ذلك بل رأى مثاله أو خياله أو الشعاع المنعكس أو نحو ذلك لم يكن هذا مانعا لما يعلمه الناس ويقولونه من أنه رآه في الماء أو المرآة وهذه الرؤية في الماء أو المرآة حقيقة مقيدة - وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم من رأى في المنام فقد رأى حقا فان الشيطان لا يتمثل في صورتي هو كما قال صلى الله عليه وسلم رآه حقا - فمن قال رآه في المنام حقا فقد أخطأ ومن قال ان رؤيته في اليقظة بلا واسطة كالرؤية المقيدة في النوم فقد أخطأ ولهذا يكون لهذه تأويل وتفسير دون تلك - وكذلك ما سمعه منه من الكلام في المنام هو سماع منه في المنام وليس هذا كالسماع منه في اليقظة وقد يرى الرائي في المنام أشخاصا وبخاطبونه والمريون لا شعور لهم بذلك وإنما رأى ما نالههم ولكن يقال رآهم في المنام حقيقة فيحتز بذلك عن الرؤيا

التي هي حديث النفس فان الرؤيا ثلاثة أقسام رؤيا بشرى من الله ورؤيا تحزين من الشيطان ورؤيا مما يحدث به المرء نفسه في اليقظة فيراه في المنام. وقد ثبت هذا التقسيم في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم وتلك الرؤيا يظهر لكل من الفرق بينها وبين اليقظة ما لا يظهر في غيرها فكما ان الرؤية تكون مطلقة وتكون بواسطة المرآة والماء او غير ذلك حتى ان المرئي يختلف باختلاف المرآة فاذا كانت كبيرة مستديرة رأى كذلك فكذلك في السماع يفرق بين من سمع كلام غيره منه ومن سمعه بواسطة المبلغ ففي الموضوعين المقصود سماع كلامه كما ان هناك في الموضوعين يقصدونه لكن اذا كان بواسطة اختلف باختلاف الوسطة فيختلف باختلاف اصوات المبلغين كما يختلف المرئي باختلاف المرايا - قال تعالى (وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا فيوحي اليه باذنه ما يشاء) فجعل التكليم ثلاثة انواع الوحي المجرد والتكليم من وراء حجاب كما كلم موسى عليه السلام والتكليم بواسطة ارسال الرسول كما كلم الرسل بارسال الملائكة وكما نبأنا الله من اخبار المنافقين بارسال محمد صلى الله عليه وسلم والمسلمون متفقون على أن أمرهم بما أمرهم به من القرآن ونهاهم عنه في القرآن واخبرهم به من القرآن فامرهم ونهيهم واخبارهم بواسطة الرسول فهذا المعنى أوجب الشبهة والنبي صلى الله عليه وسلم يروى عن ربه ويخبر عن ربه ويحكي عن ربه فهذا يذكر ما يذكره عن ربه من كلامه الذي قاله راويا حاكيا عنه فلو قال من قال ان القرآن حكاية ان محمدا حكاة عن الله كما يقال بلغة عن الله واداه عن الله لكان قد قصد معنى صحيحا لكن يقصدون ما يقصده القائل بقوله فلانا يحكي فلانا اي يفعل مثل فعله وهو انما يتكلم بمثل كلام الله فهذا باطل - قال الله تعالى (قل ائن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا) ونكتة الامر أن العبرة بالحقيقة المقصودة لا بالوسائل المطلوبة لغيرها فلما كان مقصود الرائي أن يرى الوجه مثلا فراه بالمرآة حصل مقصوده وقال رأيت الوجه وان كان ذلك بواسطة انعكاس الشماع في المرآة - وكذلك من كان مقصوده ان يسمع القول الذي قاله غيره الذي ألف الفاظه وقصد معانيه فاذا سمعه منه او من غيره حصل هذا المقصود وان كان سماعه من غيره هو بواسطة صوت ذلك الغير باختلاف الصائتين والقلوب وانما أشير الى المقصود لا الى ما ظهر به المقصود كما في الاسم والمسمى فان القائل اذا قال جاء زيد وذهب

عمر ولم يكن مقصوده الاخبار بالجبى والايان هو لفظ زيد ولفظ عمرو والا كان مبطلاً فكذلك اذا قال القائل هذا كلام الله وكلام الله غير مخلوق فللمقصود بواسطة حركة التالى وصوته فن ظن المشار اليه هو صوت القارئ وحركته كان مبطلاً ولهذا لما قرأ أبو طالب المكي على الامام أحمد رضى الله عنه قل هو الله أحد وسأله هل هذا كلام الله وهل هو مخلوق فاجابه كلام الله وهو غير مخلوق - ونقل عنه أبو طالب خطأ منه أنه قال لفظي بالقرآن غير مخلوق فاستدعاه وغضب عليه وقال انا قلت لك لفظي بالقرآن غير مخلوق قال لا ولكن قرأت عليك قل هو الله أحد وقلت لك هذا غير مخلوق فقلت نعم قال فلم تحك عنى ما لم أقل لا تقل هذا فان هذا لم يقله عالم - وقصته مشهورة حكاهما عبد الله وصالح وحنبل والمروزي وثوبان وبسطها الخلال في كتاب السنة وصنف المروزي في مسألة اللفظ مبنياً ذكر فيه قول الأئمة - وهذا الذي ذكره أحمد من أحسن الكلام وأدقه فان الإشارة اذا أطلقت انصرفت الى المقصود وهو كلام الله الذى تكلم به لا ما وصل به الينا من أفعال العباد واصواتهم فاذا قيل لفظي جعل نفس الوسائط غير مخلوقة وهذا باطل كما ان رأى راء في امرأة فقال اكرم الله هذا الوجه وحياه او قبعه كان دعاؤه على الوجه الموجود في الحقيقة الذى رأى بواسطة المرأة لا على الشمع المنعكس فيها - وكذلك اذا رأى القمر في الماء فقال قد أبدر فانما مقصوده القمر الذى في السماء لا خياله - وكذلك من سمعه يذكر رجلاً فقال هذا رجل صالح أو رجل فاسق علم ان المشار اليه هو الشخص المسمى بالاسم لا نفس الصوت المسموع من الناطق - فلو قال هذا الصوت او صوت فلان صالح أو فاسق فسد المعنى وكان بعضهم يقول لفظي بالقرآن مخلوق كرجل ضرب رجلاً وعليه فروة فأوجعه بالضرب فقال له لا تضربني فقال انا ما أضربك وانما أضرب العروة فقال انما الضرب يقع على فقال هكذا اذا قلت لفظي بالقرآن مخلوق فالخلق انما يقع على القرآن - يقول كما ان المقصود بالضرب بدنك واللباس واسطة فهكذا المقصود بالتلاوة كلام الله وصوتك واسطة فاذا قلت مخلوق وقع ذلك على المقصود كما اذا سمعت قائلاً يذكر رجلاً فقلت انا أحب هذا وأنا أبغض هذا انصرف الكلام الى المسمى المقصود بالاسم لا الى صوت الذاكر ولهذا قال الأئمة القرآن كلام الله غير مخلوق كيفما تصرف خلاف افعال العباد واصواتهم فانه من نقي عنها الخلق كان مبتدعاً صلاً * واما قول القائل تقولون ان القرآن صفته وان صفات الله غير مخلوقة فان قلتم ان هذا نفس كلام

الله فقد قلتم بالحلول وأنتم تكفرون بالحوالية والاتحادية - وإن قلتم غير ذلك قلتم بمقاتلتنا - فنبيين له ما نبهنا عليه سهل عليه الجواب عن هذا وأمثاله فإن منشأ الشبهة ان قول القائل هذا كلام الله يحمل أحكامه واحدة سواء كان كلامه مسموعاً منه أو كلامه مبلغان عنه * ومن هنا ضلت طوائف من الناس - طائفة قالت هذا كلام الله وهذا حروف واصوات مخلوقة وكلام الله مخلوق - وطائفة قالت هذا مخلوق وكلام الله ليس بمخلوق وهذا ليس كلام الله - وطائفة قالت هذا كلام الله وكلام الله ليس بمخلوق وهذا الفاظنا وتلاوتنا فآلفاظنا وتلاوتنا غير مخلوقة * ومنشأ ضلال الجميع من عدم الفرق في المشار اليه في هذا وانت تقول هذا الكلام تسمعه من قائله فتقول هذا الكلام صدق وحق وصواب وكلام حكيم - وكذلك اذا سمعته من قائله تقول هذا الكلام صدق وحق وصواب وهو كلام حكيم فالشار اليه في الموضعين واحد - وتقول أيضاً ان هذا صوت حسن وهذا كلام من وسط القلب فالشار اليه هنا ليس هو المشار اليه هناك بل اشار الى ما يختص به هذا من صوته وقلبه واذا كتب الكلام في صفحتين كالمصحفين تقول في كل منهما هذا قرآن كريم وهذا كتاب مجيد وهذا كلام فالشار اليه واحد ثم تقول هذا خط حسن وهذا قلم النسخ او الثلث وهذا الخط أحمر أو أصفر والمشار اليه هنا ما يختص به كل من المصحفين عن الآخر فاذا ميز الانسان في المشار اليه بهذا وهذا تبيين المتفق والمفترق وعلم ان هذا القرآن كلام الله غير مخلوق وان المشار اليه الكلام من حيث هو مع قطع النظر عما به وصل اليها من حركات الابداء وأصواتهم - ومن قال هذا مخلوق وأشار به الى مجرد صوت العبد وحر كته لم يكن له في هذا حجة على ان القرآن نفسه حروفه ومعانيه الذي تعلم هذا القارئ من غيره وبلغه بحر كته وصوته مخلوق من اعتقد ذلك فقد أخطأ وضل - ويقال لهذا هذا الكلام الذي اشرت اليه كان موجوداً قبل ان يخلق هذا القارئ فب ان القارئ لم يخلق ولا وجدت لا افعاله ولا أصواته فن ان يلزم ان الكلام نفسه الذي كان موجوداً قبله يعدم بعده ويحدث بحدوثه فاشارة بالخلق ان كان الى ما يختص به هذا القارئ من افعاله وأصواته فالقرآن غني عن هذا القارئ، وموجود قبله فلا يلزم من عدم هذا عدمه - وان كانت الى الكلام الذي يتعلمه الناس بعضهم من بعض فهذا هو الكلام المنزل من الله الذي جاء به جبريل الى محمد وبلغه محمد لأمته وهو كلام الله الذي تكلم به وذلك يمتنع ان يكون مخلوقاً فإنه لو كان مخلوقاً لكان كلاماً

لحله الذي خلق فيه ولم يكن كلاماً لله—ولاه لو كان سبحانه اذا خلق كلاماً كان كلامه كان ما نطق به كل ناطق كلامه مثل تسبيح الجبال وشهادة الجلود بل كل كلام في الوجود وهذا قول الحلوية الذي يقولون

وكل كلام في الوجود كلامه • سواء علينا شره ونظامه

ومن قال القرآن مخلوق فهو بين أمرين—اما ان يحمل كل كلام في الوجود كلامه وبين ان يجعله غير متكلم بشيء اصلاً فيجعل البعاد المتكلمين اكل منه وشبهه بالاصنام والجمادات والموات كالمجل الذي لا يكلمهم ولا يهديهم—بيلا فيكون قد فرغ عن اثبات صفات وشبهه بالجماد والموات—وكذلك قول القائل هذا نفس كلام الله وعين كلام الله وهذا الذي في المصحف هو عين كلام الله ونفس كلام الله وأمثال هذه العبارات هذه مفهومها عند الاطلاق في نظر المسلمين أنه كلامه لا كلام غيره وانه لا زيادة فيه ولا نقصان فان من ينقل كلام غيره ويكتبه في كتاب قد يزيد فيه وينقص كما جرت عادة الناس في كثير من مكاتبات الملوك وغيرها—فاذا جاء كتاب السلطان فقل هذا الذي فيه كلام السلطان بعينه بلا زيادة ولا نقص يعني لم يزد فيه الكاتب ولا نقص وكذلك من نقل كلام بعض الأئمة في مسألة من تصنيفه قيل هذا الكلام كلام فلان بعينه يعني لم يزد فيه ولم ينقص كما قال النبي صلى الله عليه وسلم نضر الله امرأ سمع حديثاً فبلغه كما سمعه—فقوله فبلغه كما سمعه لم يرد انه يبلغه بحركاته وأصواته التي سمعه بها ولكن أراد انه أتى بالحديث على وجهه لا يزيد فيه ولا ينقص فيكون قد بلغه كما سمعه فالمستمع له من المبلغ يسمعه كما قاله صلى الله عليه وسلم ويكون قد سمع كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قاله، وذلك معنى قولهم وهذا كلامه بعينه وهذا نفس كلامه لا يريدون ان هذا هو أصواته وحركاته وهذا لا يقوله عاقل ولا يخطر ببال عاقل ابتداء ولكن اتباع الظن وما تهوى الاقنص يلجئ أصحابه الى الترمطة في السمعيات والفسطية في العقليات ولو ترك الناس على فطرتهم لكانت صحيحة سليمة فان من تكلم بكلام سمع منه ونقل عنه أو كتبه في كتاب لا يقول العاقل ان ما قام بالمتكلم من المعاني التي في قلبه والالفاظ القائمة بلسانه فارقت وانتقلت الى المستمع والمبلغ عنه ولا فارقت وحلت في الورق بل ولا يقول ان نفس ما قام من المعاني والالفاظ هو

نفس المراد الذي في الورق بل ولا يقول ان نفس الناظرة التي هي اصواته هي اصوات المبلغ عنه فلهذا الامور كلها ظاهرة لا يقولها عاقل في كلام المخلوق اذا سمع وبلغ وتكتب في كتاب فكيف يقال ذلك في كلام الله الذي سمع منه وبلغ عنه او كتبه سبحانه كما كتب في التوراة لموسى وكما كتب القرآن في اللوح المحفوظ يكون كما كتب في مصاحفهم واذا كان من سمع كلام مخلوق فبلغه عنه بلفظه ومعناه بل شعر مخلوق كما يبلغ شعر حسان وابن رواحة وليد وأمثالهم من الشعراء ويقول الناس هذا شعر حسان بعينه وهذا هو نفس شعر حسان وهذا شعر لبيد بعينه كقوله (ألا كل شيء ما خلا الله باطل) ومع هذا فيعلم كل عاقل ان رواة الشعر ومنشديه لم يسلبوا الشعراء نفس صفاتهم حين حلت بل ولا عين ما قام بأولئك من صفاتهم وأفعالهم كأصواتهم وحركاتهم حلت بالرواة والمنشدين فكيف يتوهم متوهم أن صفات البارى كلامه أو غير كلامه فارق ذاته وحل في مخلوقاته وان ما قام بالمخلوق من صفاته وأفعاله وحركاته واصواته هي صفات البارى حلت فيه وهم لا يقولون مثل ذلك في المخلوق بل يمثلون العلم بنور السراج يقتبس من المتعلم ولا ينقص ما عند العالم كما يقتبس المقتبس ضوء السراج فيحدث الله له ضوءاً كما يقول ان الهوى ينقلب ناراً بمجاورة الفتيلة للمصباح من غير ان يتغير تلك النار التي في المصباح والمقرى يقرى القرآن ويعلم العلم ولم ينقص مما عنده شيء بل يصير عند المتعلم مثل ما عنده ولهذا يقال فلان ينقل علم فلان وينقل كلامه ويقال العلم الذي كان عند فلان صار الى فلان وامثال ذلك كما يقال نقلت ما في الكتاب ونسخت ما في الكتاب أو نقلت الكتاب ونسخته وهم لا يريدون الا نفس الحروف التي في الكتاب الاول عدت منه وحلت في الثاني بل لما كان المقصود من نسخ الكتاب من الكتب ونقلها من جنس نقل العلم والكلام وذلك يحصل بان يحمل في الثاني مثل ما في الاول فيبقى المقصود بالاول منقولاً منسوخاً وان كان لم يتغير الاول بخلاف نقل الاجسام وتوابعها فان ذلك اذا نقل من موضع الى موضع زال عن الاول وذلك لان الاشياء لها وجود في انفسها وهو وجودها العيني اولها ثبوتها في العلم ثم في اللفظ المطابق للعلم ثم في الخط وهذا الذي يقال وجود في الأعيان ووجود في الازهان ووجود في اللسان ووجود في البيان ووجود عيني ووجود علمي ولفظي ورسمي ولهذا افتتح الله كتابه بقوله تعالى (اقرا باسم ربك الذي خلق الانسان من علق اقرأ

وربك الاكرم الذى علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم) فذكر الخلق عموما وخصوصا وذكر
 التعليم عموما وخصوصا فالخط يطابق اللفظ واللفظ يطابق العلم والعلم يطابق المعلوم ومن هنا
 غلط من غلط فظن ان القرآن فى المصحف كالأعيان فى الورق فظن (ان قوله انه لقول
 رسول كريم فى كتاب مكتون) كقوله (الذى يجدونه مكتوبا عندهم فى التوراة والانجيل)
 فجعل اثبات القرآن الذى هو كلام الله فى المصاحف كاثبات الرسول فى المصاحف وهذا غلط
 وكاثبات اسم الرسول هذا كلام وهذا كلام واما اثبات اسم الرسول فهذا كاثبات الاعمال او
 كاثبات القرآن فى زبر الاولين قال تعالى (وكل شئ فعلوه فى الزبر) وقال تعالى (وانه لى زبر
 الاولين) فثبوت الاعمال فى الزبر وثبوت القرآن فى زبر الاولين هو مثل كون الرسول
 مكتوبا عندهم فى التوراة والانجيل ولهذا مثل سبحانه بلفظ الزبر والكتب زبر يقال زبرت
 الكتاب اذا كتبتة والزبور بمعنى المزبور أى المكتوب فالقرآن نفسه ليس عند بني اسرائيل
 ولكن ذكره كما ان محمدا ليس عندهم ولكن ذكره فثبوت الرسول فى كتبهم كثبوت
 القرآن فى كتبهم بخلاف ثبوت القرآن فى اللوح المحفوظ وفى المصاحف فان نفس القرآن ثبت فيها
 فن جعل هذا مثل هذا كان ضلاله يتناول هذا بسوطى موضعه والمقصود هنا ان نفس الموجودات
 وصفاتها اذا انتقلت من محل الى محل حلت فى ذلك المحل الثانى واما العلم بها والخبر عنها
 فيأخذها الثانى عن الاول مع بقاءه فى الاول وان كان الذى عند الثانى هو نظير ذلك ومثله
 لكن لما كان المقصود بالعلمين واحدا فى نفسه صار وحدة المقصود توجب وحدة التابع له
 والدليل عليه ولم يكن للناس غرض فى تعدد التابع كما فى الاسم مع المسمى فان اسم الشخص
 وان ذكره اناس متعددون ودعا به اناس متعددون فالناس يقولون انه اسم واحد لمسمى فاذا
 قال اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله وقال ذلك هذا المؤذن وهذا المؤذن وقاله
 غير المؤذن فالناس يقولون ان هذا المكتوب هو اسم الله واسم رسوله كما ان المسمى هو الله
 ورسوله واذا قال اقرأ بسم ربك وقال اركبوا فيها بسم الله وقال سبح اسم ربك الاعلى وقال
 بسم الله فى الجميع المذكور هو اسم الله وان تعدد الذكر والذاكر فالخبر الواحد من الخبر
 الواحد من مخبر والامر الواحد بالأمور به من الامر الواحد بمنزلة الاسم الواحد لمسماه
 هذا فى المؤلف نظير هذا فى المفرد وهذا هو واحد باعتبار الحقيقة وباعتبار اتحاد المقصود

وان تعدد من يذكر ذلك الاسم والخبر وتمددت حركاتهم وأصواتهم وسائر صفاتهم * واما قول القائل انت قلت ان هذا نفس كلام الله فقد قلتم بالحللول وانتم تكفرون الحلولية والاتحادية فهذا قياس فاسد مثال رجل ادعى ان النبي صلى الله عليه وسلم يحل بذاته في بدن الذي يقرأ حديثه فانكر الناس ذلك عليه وقالوا النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل في بدن غيره فقال انتم تقولون ان المحدث يقرأ كلامه وان ما يقرؤه هو كلام النبي صلى الله عليه وسلم فاذا قلتم ذلك فقد قلتم بالحللول ومعلوم ان هذا في غاية الفساد والناس متفقون على اطلاق القول بان كلام زيد في هذا الكلام وهذا الذي سمعناه كلام زيد ولا يستجيز المائل اطلاق القول بانه هو نفسه في هذا المتكلم او في هذا الورق وقد نطقت النصوص بان القرآن في الصدور كقول النبي صلى الله عليه وسلم استدر كوا القرآن فلهوا شد تغلنا من صدور الرجال من النعم في عقلها وقوله الجوف الذي ليس فيه شيء من القرآن كالبيت الحرب وامثال ذلك وليس هذا عند عاقل مثل ان يقال الله في صدورنا وأجوافنا ولهذا لما ابتدع شخص يقال له الصوري بان قال القرآن في صدورنا فقد قال بقول النصارى قليل لاحد قد جاءت جهمية رابعة الى جهمية الخلقية واللفظية والواقفية وهذه الوانمة اشتدت تكبره لذلك وقال هذا اعظم من الجهمية وهو كما قال فان الجهمية ليس فيهم من ينكر ان يقال القرآن في الصدور ولا يشبه هذا بقول النصارى بالحللول الامن هو في غاية الضلالة والجهالة فان النصارى يقولون الاب والابن وروح القدس اله واحد وان الكلمة التي هي اللاهوت تدرعت الناسوت وهو عندهم اله يخلق ويرزق ولهذا كانوا يقولون ان الله هو المسيح ابن مريم ويقولون المسيح ابن الله ولهذا كانوا متناقضين فان الذي تدرع المسيح كان هو الاله الجامع للأقائم فهو الاب نفسه وان كان هو صفة من صفاته فالصفة لا تخلق ولا ترزق وليست لها والمسيح عندهم اله — ولو قال النصارى ان كلام الله في صدر المسيح كما هو في صدور الانبياء والمؤمنين لم يكن في قولهم ما ينكر فالحلولية المشهورون بهذا الاسم من يقول بحلول الله في البشر كما قالت النصارى والغالية من الرافضة وغلاة اتباع المشايخ يقولون بحلوله في كل شيء كما قالت الجهمية انه بذاته في كل مكان وهو سبحانه ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ولا في ذاته شيء من مخلوقاته وكذلك من قال باتحاده بالمسيح أو غيره أو قال باتحاده بالمخلوقات كلها أو قال وجود المخلوقات أو نحو

ذلك * فأما قول القائل ان كلام الله في قلوب أنبيائه وعباده المؤمنين وان الرسل بلغت كلام الله والذي بلغته هو كلام الله وان الكلام في الصحيفة ونحو ذلك فهذا لا يسمى حلولا ومن سماه حلولا لم يكن بتسميته لذلك مبطلا للحقيقة. وقد تقدم ان ذلك لا يقتضى مفارقة صفة المخلوق له وانتقالها الى غيره فكيف صفة الخالق تبارك وتعالى ولكن لما كان فيه شبهة الحلول تنازع الناس في اثبات لفظ الحلول ونفيه عنه هل يقال ان كلام الله حال في المصحف أو حال في الصدور وهل يقال كلام الناس المكتوب حال في المصحف أو حال في قلوب حافظيه فهم طائفة نفت الحلول كالتفاسي أبي يعلى وأمثاله وقالوا ظهر كلام الله في هذا ولا تقول حل لان حلول صفة الخالق في المخلوق أو حلول القديم في المحدث ممتنع — وطائفة أطلقت القول بأن كلام الله حال في المصحف كابن اسمعيل الانصارى المروى الملقب بشيخ الاسلام وقالوا ليس هذا هو الحلول المحذور الذي نفينا بل نطلق القول بان الكلام في الصحيفة ولا يقال بان الله في الصحيفة أو في صدر الانسان كذلك نطلق القول بان كلامه حال في ذلك دون حلول ذاته وطائفة قالت كابن علي بن أبي موسى وغيره قالوا لا نطلق الحلول نفيا ولا اثباتا لان اثبات ذلك يؤهم انتقال صفة الرب الى المخلوقات ونفى ذلك يؤهم نفى نزول القرآن الى الخلق فنطلق ما أطلقته النصوص ونمسك بما في اطلاقه محذور لما في ذلك من الاجمال — وأما قول القائل ان قلتم بالحلول قلتم بمقتلنا بجواب ذلك ان المقالة المنكرة هنا تتضمن ثلاثة أمور فاذا زالت لم يبق منكرا **﴿أحدها﴾** من يقول ان القرآن العربي لم يتكلم الله به وانما أحده غير الله كجبريل ومحمد وان الله خلقه في غيره **﴿الثاني﴾** قول من يقول ان كلام الله ليس الا معنى واحدا هو الامر والنهي والخبر وان الكتب الالهية تختلف باختلاف المبارات لا باختلاف المعاني فيجعل معنى التوراة والانجيل والقرآن واحدا وكذلك معنى آية الدين وآية الكرسي كمن يقول ان معاني اسماء الله الحسنى معنى واحد فمعنى العليم والقدير والرحيم والحليم معنى واحد فهذا اتحاد في أسمائه وصفاته وآياته **﴿الثالث﴾** قول من يقول أن ما بلغه الرسل عن الله من المعنى والالفاظ ليس هو كلام الله بل كلام التالين لا كلام رب العالمين * فهذه الافعال الثلاثة باطلة باى عبارة عبر عنها — وأما قول من قال ان القرآن العربي كلام الله نقله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه نارة يسمع من الله ونارة من رسله وهو كلام الله حيث تصرف وكلام الله حيث يتكلم لم يخلقه في غيره ولا يكون

كلام الله مخلوقا ولو قرأه الناس وكتبوه وسموه ومن قال مع ذلك ان أفعال العباد وأصواتهم
وسائر صفاتهم مخلوقة فهذا لا ينكر عليه وإذا تقي الحلول وأراد به ان صفة الموصوف لا تفارقه
وتنتقل الى غيره فقد أصاب في هذا المعنى لكن عليه مع ذلك ان يؤمن ان القرآن العربي
كلام الله تعالى وليس هو ولا شيء منه كلاما لغيره ولكن بلغته عند رسله وإذا كان كلام
المخلوق يلغ عنه مع العلم بان كلامه حروفه ومعانيه ومع العلم بان شيئا من صفاته لم تفارق ذاته
فالعلم بمثل هذا من كلام الله أولى واظهر والله اعلم *

(١٨٩) ❦مسئلة❦ ما يقول شيخ الاسلام مفتي الانام بقية السلف الكرام تقي الدين
بقية المجتهدين أتابه الله وأحسن اليه في تلقين الميت في قبره بعد الفراغ من دفنه هل صح
فيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن صحابته وهل إذا لم يكن فيه شيء يجوز فعله ام لا
❦الجواب❦ هذا التلقين المذكور قد ثبت عن طائفة من الصحابة انهم أصر وابه كآبي
امامة الباهلي وغيره وروى فيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لكنه مما لا يحكم بصحته
ولم يكن كثير من الصحابة يفعل ذلك فلماذا قال الامام أحمد وغيره من العلماء ان هذا التلقين
لا بأس به فرخصوا فيه ولم يأصروا به واستحبه طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد وكرهه طائفة
من العلماء من أصحاب مالك وغيرهم والذي في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقوم
على قبر الرجل من أصحابه اذا دفن ويقول سلوا له التثبيت فانه الآن يسأل وقد ثبت في
الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لقنوا موتاكم لا اله الا الله فتلقين المختصر سنة مأمور
بها وقد ثبت ان المقبور يسأل ويتمتع وانه يؤمر بالدعاء له قل هذا قيل ان التلقين ينفعه فان الميت
يسمع النداء كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انه ليسمع قرع نعالهم وانه
قال ما أنتم بأسمع لما أقول منهم وانه أمرنا بالسلام على الموتي فقال مامن رجل يمر بقبر الرجل
كان يعرفه في الدنيا فيسلم الا رد الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام والله اعلم *

(١٩٠) ❦مسئلة❦ في رجل قال ان الله لم يكلم موسى تكليما وانما خاق الكلام
والصوت في الشجرة وموسى عليه السلام سمع من الشجرة لا من الله وان الله عز وجل لم
يكلم جبريل بالقرآن وانما أخذ من اللوح المحفوظ فهل هو على الصواب ام لا
❦الجواب❦ الحمد لله ليس هذا على الصواب بل هو ضال مفتر كاذب باتفاق الامة

وانتم بل هو كافر يجب ان يستتاب فان تاب والاقبل واذا قال لا أكذب بلفظ القرآن وهو قوله وكلم الله موسى تكليماً بل أقر بأن هذا اللفظ حق لكن أنق معناه وحقيقته فان هؤلاء هم الجهمية الذين اتفق السلف والأئمة على انهم من شر أهل الأهواء والبدع حتى أخرجهم كثير من الأئمة عن الاتيين وسبعين فرقة واول من قل هذه المقالة في الاسلام كان يقال له جعد بن درهم فضحى به خالد بن عبد الله القسري يوم اضحى فانه خطب الناس فقال في خطبته ضحوا أيها الناس يقبل الله ضحاياكم فاقى مضح بالجعد بن درهم انه زعم ان الله لم يتخذ ابراهيم خليلاً ولم يكلم موسى تكليماً تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً ثم نزل فذبجه وكان ذلك في زمن التابعين فشكروا ذلك وأنخذ هذه المقالة عنه الجهم بن صفوان وقتله بخراسان سلمة بن احوز واليه نسبت هذه المقالة التي تسمى مقالة الجهمية وهي تنفي صفات الله تعالى فانهم يقولون ان الله لا يرى في الآخرة ولا يكلم عباده وانه ليس له علم ولا حياة ولا قدرة ونحو ذلك من الصفات ويقولون القرآن مخلوق ووافق الجهم على ذلك المعتزلة أصحاب عمر بن عبيد وضموها اليها اخرى في القدر وغيره لكن عند المعتزلة انهم يقولون ان الله كلم موسى حقيقة وتكلم حقيقة لكن حقيقة ذلك عندهم انه خلق كلاماً في غيره اما في شجرة واما في هوا واما في غير ذلك من غير ان يقوم بذات الله عندهم كلام ولا علم ولا قدرة ولا رحمة ولا مشيئة ولا حياة ولا شيء من الصفات والجهمية تارة يوحون بحقيقة القول فتقول ان الله لم يكلم موسى ولا يتكلم وتارة لا يظهرون هذا اللفظ لما فيه من الشناعة المخالفة لدين الاسلام واليهود والنصارى فيقرون باللفظ ولكن يقولون بانه خلق في غيره كلاماً وأئمة الدين كلهم متفقون على ما جاء به الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الامة من ان الله كلم موسى تكليماً وان القرآن كلام الله غير مخلوق وان المؤمنين يرون ربهم في الآخرة كما تواترت به الاحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وان الله علماً وقدرة ونحو ذلك ونصوص الأئمة في ذلك مشهورة متواترة حتى ان أبا القاسم الطبري الحافظ لما ذكر في كتابه في شرح أصول السنة مقالات السلف والأئمة في الاصول ذكر من قال القرآن كلام الله غير مخلوق وقال هؤلاء خمسة وخمسون نفساً أو أكثر من التابعين ولأئمة المرزيين سوى الصحابة على اختلاف الاعصار ومضى السنين والاعوام وفيهم نحو من مائة امام ممن أخذ الناس بقولهم وتذهبوا بمذهبهم ولا

اشتغلت بقول أهل الحديث لبلغت أسماؤهم الوفا لكني اختصرت فنقلت عن هؤلاء
 عصرًا بعد عصر لا ينكر عليهم منكر ومن أنكر قولهم استتابوه وأمرُوا بقتله أونفيه أو
 حبسه قال ولا خلاف بين الأمة أن أول من قال القرآن مخلوق جمد بن درهم في سني نيف
 وعشرين ومائة ثم جهم ابن صفوان — فأما جمد فقتله خالد بن عبد الله القسري — وأما جهم
 فقتل بمرو في خلافة هشام بن عبد الملك وروي بإسناده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه من
 وجين انهم قالوا له يوم صفيين حكمت وجلين فقال ما حكمت مخلوقًا ما حكمت إلا القرآن وعن
 عكرمة قال كان ابن عباس في جنازة فلما وضع الميت في لحده قام رجل وقال اللهم رب القرآن
 اغفر لي فوثب إليه ابن عباس فقال مه القرآن منه وعن عبد الله بن مسعود قال من حلف بالقرآن
 فعليه بكل آية يمين وهذا ثابت عن ابن مسعود وعن سفيان بن عيينة قال سمعت عمرو بن دينار
 يقول أدركت مشايخنا والناس منذ سبعين سنة يقولون القرآن كلام الله منه بدا واليه يعود
 وفي لفظ يقولون القرآن كلام الله غير مخلوق وقال حرب الكرماني حدثنا اسحق بن ابراهيم
 يعني ابن راهويه عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال أدركت الناس منذ سبعين سنة
 أدركت أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فمن دونهم يقولون الله الخالق وما سواه مخلوق إلا
 القرآن فإنه كلام الله منه خرج واليه يعود وهذا قد رواه عن ابن عيينة اسحق واسحق اما ان
 يكون قد سمعه منه أو من بعض أصحابه عنه وعن جعفر ابن محمد وهو مشهور عنه انهم سألوه
 عن القرآن أخالق هوام مخلوق فقال ليس بخالق ولا مخلوق ولكنه كلام الله وهكذا روى
 عن الحسن البصري وأيوب السختياني وسليمان التيمي وخلق من التابعين وعن مالك بن أنس
 والليث بن سعد وسفيان الثوري وابن أبي ليلى وأبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل واسحاق
 ابن راهويه وأمثال هؤلاء من الأئمة وكلام هؤلاء الأئمة واتباعهم في ذلك كثير مشهور بل
 اشتهر عن أئمة السلف تكفير من قال القرآن مخلوق وأنه يستتاب فإن تاب والا قتل كما ذكرنا
 ذلك عن مالك بن أنس وغيره ولذلك قال الشافعي لحفص الفرد وكان من أصحاب ضرار بن
 عمرو ممن يقول القرآن مخلوق فلما ناظر الشافعي وقال له القرآن مخلوق قال له الشافعي كفرت
 بالله العظيم ذكره ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية قال كان في كتاب عن الربيع بن سليمان
 قال حضرت الشافعي أوحدثني أبو شعيب الا اني اعلم حضر عبد الله ابن عبد الحكم ويوسف

ابن عمر وابن يزيد فسأل حفص عبد الله قال ما تقول في القرآن فابى ان يجيبه فسأل يوسف بن عمرو فلم يجبه وكلاهما أشار الى الشافعي فسأل الشافعي فاحتج عليه وطالت فيه المناظرة فقال الشافعي بالحجة بان القرآن كلام الله غير مخلوق وكفر حفصا الفرد قال الربيع فلقيت حفصا في المسجد بعد هذا فقال اراد الشافعي قتلي واما مالك بن انس فقتل عنه من غير وجه الرد على من يقول القرآن مخلوق واستنابه وهذا المشهور عنه متفق عليه بين اصحابه * واما ابو حنيفة واصحابه فقد ذكر ابو جعفر الطحاوي في الاعتقاد الذي قال في اوله (ذكر بيان اعتقاد اهل السنة والجماعة) على مذهب فقهاء الملة ابي حنيفة بن ثابت الكوفي وابى يوسف يعقوب بن ابراهيم الانصارى وابى عبد الله محمد بن الحسن الشيباني قال فيه وان القرآن كلام الله منه بدا بلا كيفية قولاً وانزله على نبيه وحيا وصدقه المؤمنون على ذلك حقا وايقنوا انه كلام الله تعالى بالحقيقة ليس بمخلوق ككلام البرية فمن سمعه فزعم انه كلام البشر فقد كفر وقد ذمه الله وعابه واوعده عذابه وتواعده حيث قال سأصليه سقر فلما اوعده الله سقر لمن قال ان هذا الا قول البشر علمنا انه قول خالق البشر ولا يشبه قول البشر - واما احمد بن حنبل فكلامه في مثل هذا مشهور متواتر وهو الذي اشتهر بمحنة هؤلاء الجهمية فانهم اظهروا القول بانكار صفات الله تعالى وحقائق اسمائه وان القرآن مخلوق حتى صار حقيقة قولهم تعطيل الخالق سبحانه وتعالى ودعوا الناس الى ذلك وعاقبوا من لم يجهم اما بالقتل واما بقطع الرزق واما بالعزل عن الولاية واما بالحبس او الضرب وكفروا من خالفهم فثبت الله تعالى الامام احمد حتى اظهر الله به باطلهم ونصر اهل الايمان والسنة عليهم واذلهم بعد الذل واحلهم بعد الشبهة واشتهر عند خواص الامة وعوامها ان القرآن كلام الله غير مخلوق واطلاق القول بأن من قال انه مخلوق فقد كفر * واما اطلاق القول بان الله لم يكلم موسى فهذه مناقضة لنص القرآن فهو اعظم من القول بان القرآن مخلوق وهذا بلا ريب يستتاب فان تاب والاقتل فانه انكر نص القرآن وبذلك افترى الاثمة والسلف في مثله والذي يقول القرآن مخلوق هو في المعنى موافق له فلذلك كفره السلف قال البخاري في كتاب خلق الافعال قال سفيان الثوري من قال القرآن مخلوق فهو كافر قال وقال عبد الله بن المبارك من قال (اني انا الله لا اله الا انا مخلوق) فهو كافر ولا ينبغي لمخلوق ان يقول ذلك قال وقال ابن المبارك لا تقول كما قالت الجهمية انه في الارض ههنا

بل علي العرش استوى وقيل له كيف نعرف ربنا قال فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه
 وقال من قال لا اله الا الله مخلوق فهو كافر وانا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع ان
 نحكي كلام الجهمية قال وقال علي بن عاصم أما الذين قالوا ان لله ولدا كفر من الذين قالوا ان
 الله لا يتكلم قال البخاري وكان اسماعيل بن ابي ادريس يسميهم زنادقة العراق وقيل له سمعت
 أحدا يقول القرآن مخلوق فقال هؤلاء الزنادقة قال وقال ابو الوليد سمعت يحيى بن سعيد
 وذكر له ان قوما يقولون القرآن مخلوق فقال كيف يصنعون بقل هو الله احد كيف
 يصنعون بقوله اني انا الله لا اله الا انا قال وقال ابو عبيد القاسم بن سلام نظرت في كلام
 اليهود والنصارى والجبوس فما رايت قوما اضل في كفرهم منهم واني لاستجهل من لا
 يكفرهم الا من لا يعرف كفرهم قال وقال سليمان بن داود الهاشمي من قال القرآن مخلوق
 فهو كافر وان كان القرآن مخلوقا كما زعموا فلم صار فرعون أولى بان يخلد في النار اذ قال انا ربكم
 الاعلى وزعموا ان هذا مخلوق والذي قال اني انا الله لا اله الا انا فاعبدني هذا أيضا قد ادعى ما
 ادعي فرعون فلم صار فرعون أولى ان يخلد في النار من هذا وكلاهما عنده مخلوق فأخبر بذلك
 أبو عبيد فاستحسنه وأعجبه ومعنى كلام هؤلاء السلف رضى الله عنهم ان من قال ان كلام الله
 مخلوق خلقه في الشجرة أو غيرها كما قال هذا الجهمي المعتزلي المسؤل عنه كان حقيقة قوله ان
 الشجرة هي التي قالت لموسى اني انا الله لا اله الا انا فاعبدني ومن قال ان مخلوقا قال ذلك فهذا
 المخلوق عنده كفر عن الذي قال انا ربكم الاعلى كلاهما مخلوق وكلاهما قال ذلك فان كان قول
 فرعون كفرا فقول هؤلاء أيضا كفر ولا رب ان قول هؤلاء يؤول الى قول فرعون وان
 كانوا لا يفهمون ذلك فان فرعون كذب موسى فيما اخبر به من ان ربه هو الاعلى وانه كله كما قال
 تعالى وقال فرعون يا هامان ابن لي صرحا لعلى ابلغ الاعلى أسباب السموات فاطلع الى
 آله موسى واني لاظنه كاذبا وهو قد كذب موسى في ان الله كله ولكن هؤلاء
 يقولون اذا خلق كلاما في غيره صار هو المتكلم به وذلك باطل وضلال من وجوه كثيرة
 (أحدها) ان الله سبحانه انطق الاشياء نطقا متادا ونطقا خارجا عن المعتاد قال تعالى (اليوم
 نحكم على أفواههم وتكلمنا أيديهم وتشهد أرجلهم بما كانوا يكسبون) وقال تعالى حتى اذا ما جاؤاها
 شهد عليهم سمعهم وأبصارهم وجلودهم بما كانوا يعملون وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا قالوا

انطقنا الله الذي انطق كل شيء) وقال تعالى (يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون) وقد قال تعالى (وسخرنا الجبال معه يسبحن بالعشي والإشراق) وقد ثبت أن الحصى كان يسبح في يد النبي صلى الله عليه وسلم وأن الحجر كان يسلم عليه وأمثال ذلك من انطواق الجمادات فلو كان إذا خلق كلاماً في غيره كان هو المتكلم به فإن هذا كله كلام الله تعالى ويكون قد كلم من سمع هذا الكلام كما كلم موسى بن عمران بل قد ثبت أن الله خالق أفعال العباد فكل ناطق فالله خالق نطقه وكلامه فلو كان متكلماً بما خلقه من الكلام لكان كل كلام في الوجود كلامه حتى كلام إبليس والكفار وغيرهم وهذا يقوله غلاة الجهمية كابن عربي وأمثاله يقولون

وكل كلام في الوجود كلامه * سواء علينا تره ونظامه

وهكذا اشياء هؤلاء، من غلاة المشبهة الذين يقولون أن كلام الآدميين غير مخلوق فإن كل واحد من الطائفتين يحملون كلام المخلوق بمنزلة كلام الخالق فأولئك يحملون الجميع مخلوقاً وإن الجميع كلام الله وهؤلاء يحملون الجميع كلام الله وهو غير مخلوق ولهذا كان قد حصل اتصال بين شيخ الجهمية الحلوية وشيخ المشبهة الحلوية وبسبب هذه البدع وأمثالها من المنكرات المخالفة لدين الإسلام سلب الله أعداء الدين فإن الله يقول (ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز الذين أن مكنانهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمرُوا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور) وأي معروف أعظم من الإيمان بالله وإسمائه وآياته وأي منكر أعظم من الإلحاد في اسمائه وآياته

﴿الوجه الثاني﴾ أن يقال هؤلاء الضالين ما خلقه الله في غيره من الكلام وسائر الصفات فأنما يمود حكمه على ذلك المحل لا على غيره فإذا خلق الله في بعض الأجسام حركة أو طمأ أو لوناً أو ريحاً كان ذلك الجسم هو المتحرك المتلون المتروح المطعم وإذا خلق بمحل حياة أو علماً أو قدرة أو إرادة أو كلاماً كان ذلك المحل هو الحى العالم القادر المريد المتكلم فإذا خلق كلاماً في الشجرة أو في غيرها من الأجسام كان ذلك الجسم هو المتكلم بذلك الكلام كما لو خلق فيه إرادة وحياة أو علماً ولا يكون الله هو المتكلم به كما أنه إذا خلق فيه حياة أو قدرة أو سمماً أو بصراً فإن ذلك المحل هو الحى به والقادر به والسميع به والبصير

به فكما انه سبحانه لا يجوز ان يكون متصفا بما خلقه من الصفات المشروطة بالحياة وغير المشروطة بالحياة فلا يكون هو المتحرك بما خلقه في غيره من الحركات ولا المصوت بما خلقه في غيره من الاصوات ولا سمعه ولا بصره وقدرته ما خلقه في غيره من السمع والبصر والقدرة فكذلك لا يكون كلامه ما خلقه في غيره من الكلام ولا يكون متكلماً بذلك الكلام

الوجه الثالث ان الاسم المشتق من معنى لا يتحقق بدون ذلك المعنى فان اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وافعال التفضيل يمتنع ثبوت معناها دون ثبوت معنى المصدر التي هي مشتقة منه والناس متفقون على انه لا يكون متحرك ولا متكلم الا بحركة وكلام فلا يكون مرید الا بإرادة وكذلك لا يكون عالم الا بعلم ولا قادر الا بقدرته ونحو ذلك ثم هذه الاشياء المشتقة من المصدر انما يسمى بها من قام به مسمى المصدر فانه يسمى بالحي من قامت به الحياة وبالتحرك من قامت به الحركة وبالعالم من قام به العلم وبالتقادر من قامت به القدرة فأما من لم يتم به مسمى المصدر فيمتنع ان يسمى باسم الفاعل ونحوه من الصفات وهذا معلوم بالاعتبار في جميع النظائر وذلك ان اسم الفاعل ونحوه من المشتقات هو مركب يدل على الذات وعلى الصفة والمركب يمتنع تحققه بدون تحقق مفرداته وهذا كما انه ثابت في الاسماء المشتقة فكذلك في الافعال مثل تكلم وكلم وتكلم ويعلم وسمع ويسمع ورأى ويرى ونحو ذلك سواء قيل ان الفعل مشتق من المصدر أو المصدر مشتق من الفعل لا نزاع بين الناس ان فاعل الفعل هو فاعل المصدر فاذا قيل كلم وعلم أو تكلم أو تعلم ففاعل التكلم والتعليم هو المعلم وكذلك التعلم والتكلم والفاعل هو الذي قام به المصدر الذي هو التكلم والتعليم والتعلم فاذا قيل تكلم فلان أو كلم فلان فلانا فلان هو المتكلم والمكلم فقوله تعالى وكلم الله موسى تكليماً وقوله تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم فوق بعض درجات وقوله ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه يقتضى ان الله هو المكلم فكما يمتنع ان يقال هو متكلم بكلام قائم بغيره يمتنع ان يقال كلم بكلام قائم بغيره فلهذه ثلاثة اوجه (احدها) انه يلزم الجممية على قولهم ان يكون كل كلام خلقه الله كلاماً له اذ لا معنى لكون القرآن كلام الله الا كونه خلقه وكل من فعل كلاماً ولو في غيره كان متكلماً به

عندهم وليس للكلام عندهم مدلول يقوم بذات الرب تعالى لو كان مدلول قائما يدل
لكونه خلق صوتا في محل والدليل يجب طرده فيجب ان يكون كل صوت يخلقه له لذلك
وم يجوزون ان يكون الصوت المخلوق على جميع الصفات فلا يفتي فرق بين الصوت الذي
هو كلام الله على قولهم والصوت الذي ليس هو بكلام (الثاني) ان الصفة اذا قامت بمحل كالعلم
والقدرة والكلام والحركة عاد حكمه الى ذلك المحل ولا يمود حكمه الى غيره (الثالث) ان
مشتق المصدر منه اسم الفاعل والصفة المشبهة به ونحو ذلك ولا يشتق ذلك لغيره وهذا
كله ظاهر بين وهو ما يبين قول السلف والأئمة ان من قال ان الله خلق كلاما في غيره لزمه
ان يكون حكم التكليم عائدا الى ذلك المحل لا الى الله (لرايع) ان الله وكذا تكليم موسى بالمصدر
فقال تكليما قال غير واحد من العلماء التوكيد بالمصدر ينفي المجاز لئلا يظن انه ارسل غيره ممن
لم يكلمه وقال (ما كان ابشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا) الآية
فكان تكليم موسى من وراء حجاب وقال (يا موسى اني اصطفيتك على الناس برسالاتي
وبكلامي) وقال (انا اوحينا اليك كما اوحينا الى نوح والنبيين من بعده) الى قوله (وكلم الله
موسى تكليما) والوحي هو ما نزل الله على قلوب الانبياء بلا واسطة فلو كان تكليمه لموسى
انما هو صوت خلقه في الهواء لكان وحي الانبياء افضل منه لان اولئك عرفوا المعنى المقصود
بلا واسطة وموسى انما عرفه بواسطة ولهذا كان غلاة الجهمية من الاتحادية ونحوهم يدعون
ان ما يحصل لهم من الالهام افضل مما حصل لموسى بن عمران وهذا من أعظم الكفر بانفاق
المسلمين ولما فهم السلف حقيقة مذهب هؤلاء، وانه يقتضي تعطيل الرسالة فان الرسل انما بشوا
ليبلغوا كلام الله بل يقتضي تعطيل التوحيد فان من لا يتكلم ولا يقوم به علم ولا حياة هو
كالهوات بل من لا يقوم به الصفات فهو عدم محض اذ ذات لا صفة لها انما يمكن تقديرها
في الذهن لا في الخارج كتقدير وجود مطلق لا يمتين ولا يتخصص فكان قول هؤلاء،
مضاهيا لقول المتفلسفة الدهرية الذين يحملون وجود الرب وجودا مطلقا بشرط الاطلاق
لا صفة له وقد علم ان المطلق بشرط الاطلاق لا يوجد الا في الذهن وهؤلاء الدهرية ينكرون
أيضا حقيقة تكليمه لموسى ويقولون انما هو فيض فاض عليه من العقل الفعالي وهكذا يقولون
في الوحي الى جميع الانبياء وحقيقة قولهم ان القرآن قول البشر لكنه صدر عن نفس صافية

شريفة واذا كان المعتزلة خيرا من هؤلاء. وقد كفر السلف من يقول بقولهم فكيف هؤلاء، وكلام السلف والامة في مثل هؤلاء. لا يحصى قال حرب بن اسماعيل الكرمانى سمعت اسحق ابن راهويه يقول ليس بين أهل العلم اختلاف ان القرآن كلام الله وليس بمخلوق وكيف يكون شئ من الرب عز ذكره مخلوقا ولو كان كما قالوا لزمهم ان يقولوا علم الله وقدرته ومشيتبه مخلوقة فان قالوا ذلك لزمهم ان يقولوا كان الله تبارك اسمه ولا علم ولا قدرة ولا مشيئة وهو الكفر المحض الواضح لم يزل الله عالما متكلماً له المشيئة والقدرة في خلقه والقرآن كلام الله وليس بمخلوق فمن زعم انه مخلوق فهو كافر وقال وكيع بن الجراح من زعم ان القرآن مخلوق فقد زعم ان شيئا من الله مخلوق فقيل له من أين قلت هذا قال لان الله يقول ولكن حق القول مني ولا يكون من الله شئ مخلوق وهذا القول قاله غير واحد من السلف وقال احمد بن حنبل كلام الله من الله ليس ببيان منه وهذا معنى قول السلف القرآن كلام الله منه بدا ومنه خرج واليه يعود كما في الحديث الذى رواه احمد وغيره عن جبير بن نفير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم لن ترجعوا الى الله بشئ افضل مما خرج منه يعنى القرآن وقد روى أيضا عن أبي امامة سرفوعا وقال أبو بكر الصديق رضى الله عنه لاصحاب مسيمة الكذاب لما سمع قرآن مسيمة وينحسكم اين يذهب بقولكم ان هذا كلام لم يخرج من آل اى من رب وليس معنى قول السلف والائمة انه منه خرج ومنه بدا انه فارق ذاته وحل بغيره فان كلام المخلوق اذا تكلم به لا يفارق ذاته ويحل بغيره فكيف يكون كلام الله قال تعالى (كبرت كلمة تخرج من أفواههم ان يقولون الا كذبا) فقد اخبر ان الكلمة تخرج من أفواههم ومع هذا فلم تفارق ذاتهم وأيضاً فالصفة لا تفارق الموصوف وتحل بغيره لا صفة الخالق ولا صفة المخلوق والناس اذا سمعوا كلام النبي صلى الله عليه وسلم ثم بلغوه عنه كان الكلام الذى بلغوه كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد بلغوه بحركاتهم وأصواتهم فالقرآن اولى بذلك فالكلام كلام البارئ والصوت صوت القارى قال تعالى (وان أحد من المشركين استجارك فاجره حتى يسمع كلام الله) وقال صلى الله عليه وسلم زينوا القرآن بأصواتكم ولكن مقصود السلف الرد على هؤلاء الجهمية فانهم زعموا ان القرآن خلقه الله في غيره فيكون قد ابتداء وخرج من ذلك المحل الذى خلق فيه لا من الله كما يقولون كلامه لموسى خرج من الشجرة فينبى السلف

والاثمة ان القرآن من الله بدا وخرج وذكروا قوله ولكن حق القول مني فاعبر ان القول منه لا من غيره من المخلوقات ومن هي لا ابتداء الناية فان كان المجرور بها عينا يقوم بنفسه لم يكن صفة لله كقوله (وسخر لكم ما في السموات وما في الارض جميعا منه) وقوله في المسيح روح منه وكذلك ما يقوم بالاعيان كقوله (وما بكم من نعمة فن الله) واما اذا كان المجرور بها صفة ولم يذكر لها محل كان صفة لله كقوله ولكن حق القول مني ولذلك قد أخبر في غير موضوع من القرآن نزل منه وانه نزل به جبريل منه ردا على هذا المبتدع المفترى وامثاله من يقول انه لم ينزل منه قال تعالى (انغير الله ابتغى حكما وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا والذين اتيناهم الكتاب يعلمون انه منزل من ربك بالحق) وقال تعالى (قل نزله روح القدس من ربك بالحق) وروح القدس هو جبريل كما قال في الآية الاخرى (نزل به الروح الامين على قلبك وقال من كان عدوا لجبريل فانه نزله على قلبك باذن الله وقال هنا نزله روح القدس من ربك فيبين ان جبريل نزله من الله لا من هوا ولا من لوح ولا من غير ذلك وكذلك سائر آيات القرآن كقوله (تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم) وقوله (حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم) وقوله (حم تنزيل من الرحمن الرحيم) وقوله (الم تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين) وقوله (يا ايها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك) فقد بين في غير موضع انه منزل من الله فن قال انه منزل من بعض المخلوقات كاللوح أو الهواء فهو مفتر على الله مكذب لكتاب الله متبع لغير سبيل المؤمنين ألا ترى ان الله فرق بين ما نزله منه وما نزله من بعض المخلوقات كالمطر بانه قال انزل من السماء ماء فذكر المطر في غير موضع واخبر انه نزل من السماء والقرآن أخبر انه منزل منه واخبر بتنزيل مطلق في مثل قوله (وأنزلنا الحديد لان الحديد ينزل من رؤس الجبال لا ينزل من السماء وكذلك انزل الحيوان فان الذكر ينزل الماء في الاناث فلم يقل فيه من السماء ولو كان جبريل أخذ القرآن من اللوح المحفوظ لكان اليهود اكرم على الله من أمة محمد لانه قد ثبت بالغل الصحيح ان الله كتب لموسى التوراة وأنزلها مكتوبة فيكون بنو اسرائيل قد قرأوا الألواح التي كتبها الله—واما المسلمون فأخذوه عن محمد ومحمد أخذوه عن جبريل عن اللوح فيكون بنو اسرائيل بمنزلة جبريل ويكون منزلة بنى اسرائيل ارفع من منزلة محمد صلى الله عليه وسلم على قول هؤلاء الجهمية والله سبحانه جمل

من فضائل أمة محمد صلى الله عليه وسلم انه انزل عليهم كتابا لا يغسله الماء وانه انزله عليه تلاوة لا كتابة وفرقه عليهم لاجل ذلك فقال (وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ونزلناه تنزيلا) وقال تعالى (وقالوا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة كذلك لثبت به فؤادك ورتلناه تنزيلا) ثم ان كان جبريل لم يسمعه من الله وانما وجدته مكتوبا كانت العبارة عبارة جبريل وكان القرآن كلام جبريل ترجم به عن الله كما يترجم عن الاخرس الذي كتب كلاما ولم يقدر ان يتكلم به وهذا خلاف دين المسلمين وان احتج محتج بقوله (وانه لقول رسول كريم ذى قوة عند ذى العرش مكين) قيل له فقد قال فى الآية الاخرى (انه لقول رسول كريم وما هو بقول شاعر قليلا ما تؤمنون ولا بقول كاهن قليلا ما تذكرون) فالرسول فى هذه الآية جبريل والرسول فى الاخرى محمد فلو أريد به ان الرسول أحدث عبارته لتناقض الخبران فلم انه أضافه اليه اضافة تبليغ لا اضافة احداث ولهذا قال لقول رسول ولم يقل ملك ولا نبي ولا رب ان الرسول بلغه كما قال (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك) فكان النبي صلى الله عليه وسلم يمرض نفسه على الناس فى الموسم ويقول الا رجس يحملني الى قومه لا بلغ كلام ربي فان قريشا قد منعتني ان ابلغ كلام ربي ولما أنزل الله الم غلبت الروم خرج أبو بكر الصديق فقرأها على الناس فقالوا هذا كلامك ام كلام صاحبك فقال لبس بكلامي ولا كلام صاحبي ولكنه كلام الله وان احتج بقوله (ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث) قيل له هذه الآية حجة عليك فانه لما قال ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث علم ان الذكر منه محدث ومنه ما ليس بمحدث لان النكرة اذا وصفت ميز بها بين الموصوف وغيره كما لو قال (ما يأتيني من رجل مسلم الا اكرمه وما آكل الا طعاما حلالا) ونحو ذلك ويعلم ان المحدث فى الآية ليس هو المخلوق الذى يقوله الجهمي ولكنه الذى أنزل جديداً فان الله كان ينزل القرآن شيئا بعد شيء فالمنزل أولا هو قديم بالنسبة الى المنزل أخراً وكلما تقدم على غيره فهو قديم فى لغة العرب كما قال كالمرجون القديم وقال (تالله انك لنى ضللك القديم) وقال (واذا لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك قديم) وقال (أفرايتم ما كنتم تبعدون أنتم وآباؤكم الاقدمون) وكذلك قوله (جعلناه قرآنا عربيا) لم يقل جعلناه فقط حتى يظن انه بمعنى خلقناه ولكن قال (جعلناه قرآنا عربيا أى صيرناه عربيا) لانه قد كان قادرا على ان ينزله عجميا

وينزله عرييا فلما أنزله عرييا كان قد جملة عرييا دون عجمي وهذه المسئلة من أصول أهل
الايان والسنة التي فارقوا بها الجهمية من المعتزلة والفلاسفة ونحوهم والكلام عليها مبسوط
في غير هذا الموضوع والله أعلم

(١٩١) مسئلة فيمن قال ان الله لم يكلم موسى تكليما فقال له آخر بل كلمه تكليما فقال
ان قلت كلمه فالكلام لا يكون الا بحرف وصوت والحرف والصوت محدث ومن قال ان
الله كلم موسى بحرف وصوت فهو كافر كما قال أم لا

الجواب ✽ الحمد لله ✽ اما من قال ان الله لم يكلم موسى تكليما فهذا ان كان لم يسمع
القرآن فانه يعرف ان هذا نص القرآن فان أنكره بعد ذلك استتيب فان تاب والا قتل
ولا يقبل منه ان كان كلامه بعد ان يجحد نص القرآن بل لو قال ان معنى كلامي انه خلق
صوتا في الهواء فاسمعه موسى كان كلامه ايضا كفرا وهو قول الجهمية الذين كفروهم السلف
وقالوا يستتابون فان تابوا والا قتلوا لكن من كان موثقا بالله ورسوله مطلقا ولم يلقه من
العلم ما يبين له الصواب فانه لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي من خالفها كفر اذ
كثير من الناس يخطئ فيما يتأوله من القرآن ويجهل كثيرا مما يرد من معاني الكتاب
والسنة والخطأ والنسيان مرفوع عن هذه الامة والكفر لا يكون الا بعد البيان والائمة
الذين أمروا بقتل مثل هؤلاء الذين ينكرون رؤية الله في الآخرة ويقولون القرآن مخلوق
ونحو ذلك قيل انهم أمروا بقتلهم لكفرهم وقيل لانهم اذا دعوا الناس الى بدعتهم اضلوا
الناس فقتلوا لاجل الفساد في الارض وحفظ الدين الناس ان يضلوا وبالجملة فقد اتفق سلف
الامة وأئمتها على ان الجهمية من شر طوائف اهل البدع حتى أخرجهم كثير عن الثنتين وسبعين
فرقة ومن الجهمية المتفلفة والمعتزلة الذين يقولون ان كلام الله مخلوق وان الله انما كلم موسى
بكلام مخلوق خلقه في الهواء وانه لا يرى في الآخرة وانه ليس مباينا لخلقه وامثال هذه
المقالات التي تستلزم تعطيل الخالق وتكذيب رسله وإبطال دينه واما قول الجهمية ان قلت
كلمة فالكلام لا يكون الا بحرف وصوت والحرف والصوت محدث ومن قال ان الله كلم
موسى بحرف وصوت فهو كافر فيقال لهذا الملحد انت تقول انه كلمه بحرف وصوت لكن
تقول بحرف وصوت خلقه في الهواء وتقول انه لا يجوز ان تقوم به الحروف والاصوات

لانها لا تقوم الا بمتحيز والبارى ليس بمتحيز ومن قال انه متحيز فقد كفر ومن المعلوم
 ان من جحد ما نطق به الكتاب والسنة كان أولى بالكفر ممن أقر بما جاء به الكتاب
 والسنة وان قال الجاحد لنص الكتاب والسنة ان العقل معه قال له الموافق للنصوص بل
 العقل معنى وهو موافق للكتاب والسنة فهذا يقول ان معه السمع والعقل وقال انما يحتاج
 لقوله بما يدعيه من العقل الذي يبين منازعه فسادا ولو قدر ان العقل معه والكفر هو
 من الاحكام الشرعية وليس كل من خالف شيئا علم بنظر العقل يكون كافرا ولو قدر انه
 جحد بعض صرائح العقول لم يحكم بكفره حتي يكون قوله كفرا في الشريعة واما من خالف
 ما علم ان الرسول جاء به فهو كافر بلا نزاع وذلك انه ليس في الكتاب والسنة ولا في قول
 أحد من سلف الامة وأئمتها الاخبار عن الله بأنه متحيز او انه ليس بمتحيز ولا في الكتاب
 والسنة ان من قال هذا أو هذا يكفر وهذا اللفظ مبتدع والكفر لا يتعلق بمجرد اسماء مبتدعة
 لا أصل لها في الكتاب والسنة بل يستفسر هذا القائل اذا قال ان الله متحيز اوليس بمتحيز
 فان قال أعني بقولي انه متحيز انه دخل في المخلوقات قد حازته وأحاطت به فهذا باطل وان
 قال أعني به انه منحاز عن المخلوقات مبين لها فهذا حق وكذلك قوله ليس بمتحيز ان أراد به
 ان المخلوق لا يجوز الخالق فقد أصاب وان قال ان الخالق لا يباين المخلوق وينفصل عنه فقد
 أخطأ واذا عرف ذلك فالتاس في الجواب عن حجة الداحضة وهي قوله لو قلت انه كلمة فالكلام
 لا يكون الا بحرف وصوت والحرف والصوت محدث ثلاثة أصناف صنف ممنوع المقدمة
 الاولى وصنف ممنوع المقدمة الثانية وصنف لم يمنعه المقدمتين بل استفسروه وبينوا ان ذلك
 لا يمنع ان يكون الله كلمة موسى تكليما فالصنف الاول أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب
 وأبو الحسن علي بن اسماعيل الأشعري ومن اتبعهما قالوا لا نسلم ان الكلام لا يكون الا بحرف
 وصوت بل الكلام معنى قائم بذات المتكلم والحروف والاصوات عبارة عنه وذلك المعنى
 القائم بذات الله تعالى يتضمن الامر بكل ما أمر به والخبر عن كل ما أخبر عنه وان عبر عنه
 بالسر يانية كان انجيلا وقالوا ان اسم الكلام حقيقة فيكون اسم الكلام مشتركا أو مجازا في كلام
 الخالق وحقيقة في كلام المخلوق والصنف الثاني سلموا لهم ان الكلام لا يكون الا بحرف وصوت
 ومنعهم المقدمة الثانية وهي ان الحرف والصوت لا يكون الا محدثا وصنف قالوا ان المحدث

كالحادث سواء كان قائماً بنفسه أو بغيره وهو متكلم بكلام لا يكون الا قديماً وهو بحرف وصوت وهذا قول من يقول القرآن قديم وهو بحرف وصوت كابي الحسن ابن سالم واتباعه السالية وطوائف ممن اتبعه وقال هو لا في الحرف والصوت نظير ما قاله الذين قبلهم في المعاني وقالوا كلام لا بحرف ولا بصوت لا يعقل ومعنى يكون أمراً ونهياً وخبراً تمتنع في صريح العقل ومن ادعى ان معنى التوراة والانجيل والقرآن واحد وانما اختلفت المبارات الدالة عليه فقول معلوم الفساد بالاضطرار عقلاً وشرعاً واخراج الحروف عن معنى الكلام مما يعلم فساد بالاضطرار من جميع اللغات وان جاز ان يقال ان الحروف والاصوات المخلوقة في غير كلام الله حقيقة أمكن حينئذ ان يكون كلم موسى بكلام مخلوق في غيره قالوا لاخوانهم الاولين اذا قلتم ان الكلام هو مجرد المعنى وقد خالق عبارة ^(١) سان فان قلتم ان تلك العبارات كلام حقيقة بطلت حجبتكم على المعنوية فان أعظم حجبتكم عليهم قولكم انه يمتنع ان يكون متكلماً بكلام يخلفه في غيره كما يمتنع ان يعلم يعلم قائم بغيره وان يقدر بقدره فائده بغيره وان يريد بارادة فائده بغيره وان قلتم هي كلام مجاز الزم ان يكون الكلام حقيقة في المعنى مجازاً في اللفظ وهذا مما يعلم فساد بالاضطرار من جميع اللغات (والصنف الثالث) الذين لم يمنعوا المتقدمين ولكن استفسروهم وبينوا ان هذا لا يستلزم صحة قولكم بل قالوا ان قلتم ان الحرف والصوت محدث بمعنى انه يجب ان يكون مخلوقاً منه منفصلاً عنه فهذا دليل على فساد قولكم وتناقضه وهذا قول ممنوع وان قلتم بمعنى انه لا يكون قديماً فهذا مسلم لكم لكن تسميته هذا محدث وهؤلاء صنفان صنف قال ان المحدث هو المخلوق المنفصل عنه فاذا قلنا الحرف والصوت لا يكون الا محدثاً كان بمنزلة قولنا لا يكون الا مخلوقاً وحينئذ فيكون هذا المعنوي أبطل قوله بقوله حيث زعم انه يتكلم بحرف وصوت مخلوق ثم استدل على ذلك بما يقتضى انه يتكلم لا يتكلم بكلام مخلوق فيه تليس ونحن لا نقول كلم موسى بكلام قديم ولا بكلام مخلوق بل هو سبحانه يتكلم اذا شاء ويسكت اذا شاء كما انه سبحانه وتعالى خلق السموات والارض في ستة أيام ثم استوى على العرش وانه سبحانه استوى الى السماء وهي دخان وانه سبحانه يأتي في ظلل من النمام والملائكة كما قال وجاء ربك والملك صفاً صفاً وقال هل ينظرون

الا ان تأتيتهم الملائكة أو يأتي ربك أو يأتي بمض آيات ربك (وقال تعالى) انما أسره اذا أراد شيئاً
 ان يقول له كن فيكون (وقال تعالى) (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) وأمثال
 ذلك في القرآن والحديث كثير من انه سبحانه اذا شاء فعل ما أخبر عنه من تكليمه وأفعاله
 القائمة بنفسه وما كان قائماً بنفسه هو كلامه لا كلام غيره والمخلوق لا يكون قائماً بالخلق ولا
 يكون الرب محلاً للمخلوقات بل هو سبحانه يقوم به ما شاء من كلماته وأفعاله وليس من ذلك
 شيء مخلوقاً انما المخلوق ما كان بائناً عنه وكلام الله من الله ليس ببائناً منه ولهذا قال السلف
 القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدا واليه يعود فقالوا منه بدا اي هو المتكلم به لا انه خلقه في
 بمض الاجسام المخلوقة. وهذا الجواب هو جواب أئمة أهل الحديث والتصوف والفقهاء وطوائف
 من أهل الكلام من أئمتهم من الهشامية والكرامية وغيرهم واتباع الاثمة الاربعة اصحاب أبي
 حنيفة ومالك والشافعي وأحمد... منهم من يختار جواب الصنف الاول وهم الذين يرتضون قول
 ابن كلاب في القرآن وهم طوائف من متأخري اصحاب مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة
 ومنهم من يختار جواب الصنف الثاني وهم الطوائف الذين ينكرون قول ابن كلاب ويقولون
 ان القرآن قديم كالسالية. وطوائف من اصحاب مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة. ومنهم من
 يختار جواب الطائفة الثالثة وهم الذين ينكرون قول الطائفتين المتقدمتين الكلايين والسالية
 ثم من هؤلاء من يقول بقول الكرامية والكرامية منتسبون الى أبي حنيفة ومنهم من لا يختار
 قول الكرامية أيضاً لما فيه من تناقض آخر بل يقول بقول أئمة الحديث كالبخاري وعثمان
 ابن سعيد الدارمي ومحمد بن اسحاق بن خزيمة ومن قبلهم من السلف كابن بكير بن عبد الرحمن ابن
 الحرث بن هشام ومحمد بن كعب القرظي والزهري وعبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل واسحق
 ابن راهويه وما نقل من ذلك عن الصحابة والتابعين وفي ذلك آثار كثيرة معروفة في كتب السنن
 والآثار تضيق عنها هذه الورقة وبين الاصناف الثلاثة منازعات ودقائق تضيق عنها هذه الورقة
 قد بسطنا الكلام عليها في مواضع وبيننا حقيقة كل قول وما هو القول الصواب في صريح العقول
 وصحيح المنقول لكن هؤلاء الطوائف كلهم متفقون على تضليل من يقول ان كلام الله مخلوق
 والامة متفقة على ان من قال ان كلام الله مخلوق لم يكلم موسى تكليماً يستتاب فان تاب والا
 قتل والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً *

(١٩٢) مسئلة في أقوال العلماء في المسح على الخفين . هل من شرطه ان يكون الخف غير محرق حتى لا يظهر شيء من القدم . وهل للتخريق حد وما القول الراجح بالدليل كما قال تعالى (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا) فان الناس يحتاجون الى ذلك *

هذه المسئلة فيها قولان مشهوران للعلماء فذهب مالك وأبي حنيفة وابن المبارك وغيرهم انه يجوز للمسح على ما فيه خرق يسير مع اختلافهم في حد ذلك واختار هذا بعض أصحاب أحمد ومذهب الشافعي وأحمد وغيرهما انه لا يجوز للمسح الا على ما يستر جميع محل الفسل * قالوا لانه اذا ظهر بعض القدم كان فرض ما ظهر الفسل . وفرض ما بطن المسح فيلزم ان يجمع بين الفسل والمسح اى بين الاصل والبدل وهذا لا يجوز لانه اما ان يفسل القدمين واما ان يمسح على الخفين . والقول الاول أصح وهو قياس أصول أحمد ونصوصه في العفو عن يسير العورة وعن يسير النجاسة ونحو ذلك بان السنة وردت بالمسح على الخفين مطلقا قولاً من النبي صلى الله عليه وسلم وفعلًا كقول صفوان بن عسال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنا سفرا أو مسافرين ان لا نزع أخفافنا ثلاثة أيام وليالهن الا من جئناه ولكن لا نزع من غائط وبول ونوم رواه أهل السنن وصححه الترمذي فقد بين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرته ان لا ينزعوا أخفافهم في السفر ثلاثة أيام من الغائط والبول والنوم ولكن ينزعوها من الجنابة وكذلك أمره لأصحابه ان يمسحوا على التسخين والعصائب . والتسخين هي الخفاف فأنها تسخن الرجل وقد استفاض عنه في الصحيح انه مسح على الخفين وتلقى أصحابه عنه ذلك فاطلقوا القول بجواز المسح على الخفين ونقلوا أيضا أمره مطلقا كما في صحيح مسلم عن شريح بن هاني قال آتيت عائشة أسألتها عن المسح على الخفين فقالت عليك بابن أبي طالب فأسأله فانه كان يسافر مع النبي صلى الله عليه وسلم فسألتها فقال جعل النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام للمسافر ويوما وليلة للمقيم أى جعل له المسح على الخفين فاطلق ومعلوم ان الخفاف في العادة لا يخلو كثير منها عن فتق أو خرق لاسيما مع تقادم عهدها وكان كثير من الصحابة فقراء لم يكن يمكنهم تجديد ذلك لما سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في الثوب الواحد فقال أو لكأكم ثوبان وهذا كما ان ثيابهم كان يكثر فيها الفتق والخرق حتى يحتاج لتزقيع فكذلك

الخفاف والمادة في الفتق اليسير في التوب والخلف انه لا يرفع وانما يرفع الكثير وكان أحدهم يصلي في التوب الضيق حتى انهم كانوا اذا سجدوا تقلص الثوب فظهر بعض المورة وكان النساء نهين عن ان يرفعن رؤوسهم حتى يرفع الرجال رؤوسهم لئلا يرين عورات الرجال من ضيق الازر مع ان ستر المورة واجب في الصلاة وخارج الصلاة بخلاف ستر الرجلين بالخلف فلما أطلق الرسول الامر بالمسح على الخفاف مع علمه بما هي عليه في العادة ولم يشترط ان تكون سليمة من العيوب وجب حمل أمره على الاطلاق ولم يجوز ان يقيد كلامه الا بدليل شرعي وكان مقتضى لفظه ان كل خف يلبسه الناس ويمشون فيه فلهم ان يمسحوا عليه وان كان مفتوقاً أو محزوقاً من غير تحديد لمقدار ذلك فان التحديد لا بد له من دليل، وأبو حنيفة يحده بالربع كما يحده مثل ذلك في مواضع قالوا لانه يقال رايت الانسان اذا رايت أحد جوانبه الاربع فالربع يقوم مقام الجميع واكثر الفقهاء ينازعون في هذا ويقولون التحديد بالربع ليس له أصل من كتاب ولا سنة وايضا فاصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين بلغوا سنته وعملوا بها لم ينقل عن أحد منهم تقييد الخلف بشيء من القيود بل أطلقوا المسح على الخفين مع علمهم بالخفاف وأحوالها فعلم انهم كانوا قد فهموا عن نهيهم جواز المسح على الخفين مطلقا وأيضا فكثير من خفاف الناس لا يخلو من فتق أو خرق يظهر منه بعض القدم فلم يجوز المسح عليها بطل مقصود الرخصة لاسيما والذين يحتاجون الى لبس ذلك هم المحتاجون وهم أحق بالرخصة من غير المحتاجين فان سبب الرخصة هو الحاجة ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن الصلاة في الثوب الواحد أو لكلكم ثوبان بين ان فيكم من لا يجد الا ثوبا واحدا فلو اوجب الثوبين لما أمكن هؤلاء اداء الواجب—ثم انه أطلق الرخصة فكذلك هنا ليس كل انسان يجد خفا سليما فلم يرخص الا لهذا الزم الخارج خلع خفافهم وكان الزام غيرهم بالخلع أولى ثم اذا كان الى الحاجة فالرخصة عامة وكل من لبس خفا وهو متطهر فله المسح عليه سواء كان غنيا أو فقيرا وسواء كان الخلف سليما أو مقطوعا فانه اختار لنفسه ذلك وليس هذا مما يجب فعله لله تعالى كالصدقة والمتى حتى تشتترط فيه السلامة من العيوب—وأما قول المنازع ان فرض مظاهر النسل وما بطن المسح فهذا خطأ بالاجماع فانه ليس كل ما بطن من القدم يمسح على الظاهر الذي يلاقيه من الخلف بل اذا مسح ظهر القدم اجزاء وكثير من العلماء لا يستحب

مسح أسفله وهو انما يمسح خططا بالاصابع فليس عليه ان يمسح جميع الخف كما عليه ان يمسح الجبيرة فان مسح الجبيرة يقوم مقام غسل نفس النضو فانها لما لم يمكن نزعها الا بضرر صارت بمنزلة الجلد وشعر الرأس وظفر اليد والرجل بخلاف الخف فانه يمكن نزعها وغسل القدم ولهذا كان مسح الجبيرة واجبا ومسح الخفين جائزا ان شاء مسح وان شاء خلع - ولهذا فارق مسح الجبيرة الخف من خمسة أوجه (أحدها) ان هذا واجب وذلك جائز (الثاني) ان هذا يجوز في الطهارتين الصغرى والكبرى فانه لا يمكنه الا ذلك ومسح الخفين لا يكون في الكبرى بل عليه ان يغسل القدمين كما عليه ان يوصل الماء الى جلد الرأس والوجه وفي الوضوء يجزئه المسح على ظاهر شعر الرأس وغسل ظاهر اللحية الكثيفة فكذلك الخفاف يمسح عليها في الصغرى فانه لما احتاج الى لبسها صارت بمنزلة مايستر البشرة من الشعر الذي يمكن ابعال الماء الى باطنه ولكن فيه مشقة والنسل لا يتكرر (الثالث) ان الجبيرة يمسح عليها الى ان يحلها ليس فيها توقيت فان مسحها للضرورة بخلاف الخف فان مسحها موقت عند الجمهور فان فيه خمسة أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لكن لو كان في خلعه بعد مضي الوقت ضرر مثل ان يكون هناك برد شديد حتى خلع خفيه تضرر كما يوجد في أرض الثلوج وغيرها أو كان في رقة متى خلع وغسل لم ينتظروه فينقطع عنهم فلا يعرف الطريق أو يخاف اذا فعل ذلك من عدو أو سبع أو كان اذا فعل ذلك فانه واجب ونحو ذلك . فهنا قيل انه يتيم وقيل انه يمسح عليهما للضرورة وهذا أقوى لان لبسهما هنا صار كلبس الجبيرة من بعض الوجوه فاحديث التوقيت فيها الامر بالمسح يوما وليلة وثلاثة أيام ولياليهن وليس فيها النهي عن الزيادة الا بطريق المفهوم والمفهوم لا عموم له فاذا كان يخلع بعد الوقت عند مكان ذلك عمل بهذه الاحاديث وعلى هذا يحمل حديث عتبة بن عامر لما خرج من دمشق الى المدينة يبشر الناس بفتح دمشق ومسح أسنوعا بلا خلع . فقال له عمر أصبت السنة وهو حديث صحيح وليس الخف كالجبيرة مطلقا فانه لا يستوعب بالمسح بحال ويخلع في الطهارة الكبرى ولا بد من لبسه على طهارة لكن المقصود انه اذا تمذر خلعه فالمسح عليه أولى من التيم وان قدر انه لا يمكن خلعه في الطهارة الكبرى فقد صار كالجبيرة يمسح عليه كله كما لو كان على رجله جبيرة يستوعبها وأيضا فان المسح على الخفين أولى من التيم لانه طهارة بالماء في ما ينطى موضع النسل وذلك مسح

بالتراب في عضوين آخرين فكان هذا البدل أقرب الى الاصل من التيمم ولهذا لو كان جريحا
 وأمكنه مسح جراحه بالماء دون الغسل فهل يمسح بالماء أو يتيمم فيه قولان. هما روايتان عن أحمد
 ومسحهما بالماء أصح لانه اذا جاز مسح الجبيرة ومسح الخف وكان ذلك أولى من التيمم فلا أن
 يكون مسح العضو بالماء أولى من التيمم بطريق الاولى (الرابع) ان الجبيرة يستوعبها بالمسح
 كما يستوعب الجلد لان مسحها كفعله وهذا أقوى على قول من يوجب مسح جميع الرأس
 (الخامس) ان الجبيرة يمسح عليها وان شذها على حدث عند اكثر العلماء وهو احدى الروايتين
 عن أحمد وهو الصواب . ومن قال لا يمسح عليها الا اذا لبسها على طهارة ليس معه الا قياسها
 على الخفين وهو قياس فاسد فان الفرق بينهما ثابت من هذه الوجوه ومسحها كمسح الجلدة
 ومسح الشعر ليس كمسح الخفين وفي كلام الامام أحمد ما يبين ذلك وانها ملحقة عنده بجلدة
 الانسان لا بالخفين وفي ذلك نزاع لان من أصحابه من يجهلها كالخفين ويجعل البرء كاتقضاء
 مدة المسح فيقول بطلان طهارة المحلح كما قالوا في الخف والاول أصح وهو انها اذا سقطت
 سقوط برء كان بمنزلة حاق شعر الرأس وتقليم الاظفار وبمنزلة كشط الجلد لا يوجب إعادة
 غسل الجنابة عليها اذا كان قد مسح عليها من الجنابة وكذلك في الوضوء لا يجب غسل المحل ولا
 إعادة الوضوء كما قيل انه يجب في خلع الخف والطهارة وجبت في المسح على الخفين ليكون
 اذا أحدث يتأق الحدث بالخفين فيكون مسحهما كمسح الرجلين بخلاف ما اذا تعلق الحدث
 بالقدم فانه لا بد من غسله ثم قيل ان المسح لا يرفع الحدث عن الرجل فاذا خلعه كان كأنه
 لا يمسح عليها فيفساها عند من لا يشترط الموالاة ومن يشترط الموالاة يعيد الوضوء وقيل بل
 حدثه ارتفع رفعا مؤقتا الى حين انقضاء المدة وخلع الخف لكن لما خلعه انقضت الطهارة فيه
 والطهارة الصفري لا تبعض لافي ثبوتها ولا في زوالها فان حكمها يتأق بغير محلها فانها غسل
 اعضاء أربعة والبدن كله يصير طاهرا فاذا غسل عضو أو عضو ان لم يرتفع الحدث حتى يغسل
 الأربعة واذا انتفض الوضوء في عضو انتفض في الجميع ومن قال هذا قال انه يعيد الوضوء ومثل
 هذا منتف في الجبيرة فان الجبيرة يمسح عليها في الطهارة الكبرى ولا يجرى فيها البدل فلم
 ان المسح عليها كالمسح على الجلد والشعر ومن قال من أصحابنا انه اذا سقطت لبرء بطلت
 الطهارة أو غسل محلها واذا سقطت لغير برء فملى وجهين فانهم جعلوها مؤقتة بالبرء وجعلوها

سقوطها بالبرء كانه قطع مدة المسح - وأما اذا سقطت قبل البرء فقليل هي كما او خلع الخف قبل المدة وقيل لا تبطل الطهارة هنا لانه لا يمكن غسلها قبل البرء بخلاف الرجل فانه يمكن غسلها اذا خلع الخف فلذلك فرقوا بينها وبين الخف في أحد الوجهين فانه اذا تمذر غسلها بقيت الطهارة بخلاف ما بعد البرء فانه يمكن غسل محلها والقول بان البرء كالوقت في الخفين ضئيف فان طهارة الجبيرة لا توقيت فيها أصلاً حتى يقال اذا انقضى الوقت بطلت الطهارة بخلاف المسح على الخفين فانه موقت ونزعها مشبه بمخلع الخف وهو أيضاً تشبيه فاسد فانه ان شبه بمخلعه قبل انقضاء المدة ظهر الفرق وانما يشبه هذا نزعها قبل البرء وفيه الوجهان وان شبه بمخلعه قبل انقضاء المدة فوجود الخلع كمدمه فانه لا يجوز له حينئذ ان يمسح على الخفين لان الشارع أمره بمخلعها في هذه الحال بخلاف الجبيرة فان الشارع لم يحمل لها وقتاً بل جعلها بمنزلة ما يتصل بالبدن من جلد وشعر وظاهر وذلك اذا احتاج الرجل الى ازالته ازاله ولم تبطل طهارته وقد ذهب بعض السلف الى بطلانها وانه يطهر موضعه وهذا مشبه قول من قال مثل ذلك في الجبيرة ومن الناس من يقول خلع الخف لا يبطل الطهارة والقول الوسط اعدل الاقوال والحاق الجبيرة بما يتصل بالبدن أولى كاللوسخ الذي على يده والحناء والمسح على الجبيرة واجب لا يمكنه تخيير بينه وبين الغسل فلو لم يحز المسح عليها اذا شدها وهو محدث نقل الى التيمم وقد قدمنا ان طهارة المسح بالماء في محل الغسل الواجب عليه أولى من طهارة المسح بالتراب في غير محل الغسل الواجب لان الماء أولى من التراب وما كان في محل الفرض فهو أولى به مما يكون في غيره فالمسح على الخفين وعلى الجبيرة وعلى نفس المصنوع كل ذلك خير من التيمم حيث كان ولانه اذا شدها على حدث مسح عليها في الجنابة ففي الطهارة الصغرى أولى وان قيل انه لا يمسح عليها من الجنابة حتى يشدها على الطهارة كان هذا قولاً بلا أصل يقاس عليه وهو ضئيف جداً وان قيل بل اذا شدها على الطهارة من الجنابة مسح عليها بخلاف ما اذا شدها وهو جنب قيل هو محتاج الى شدها على الطهارة من الجنابة فانه قد يجنب والماء يضر جراحه ويضر العظم المكسور ويضر الفصاء فيحتاج حينئذ ان يشده بعد الجنابة ثم يمسح عليها وهذه من أحسن المسائل والمقصود هنا ان مسح الخف لا يستوعب فيه الخف بل يحزى فيه مسح بمضه كما وردت به السنة وهي مذهب الفقهاء

قاطبة فلم بذلك انه ليس كل ما بطن من القدم مسح ما يليه من الخف بل اذا مسح ظهر القدم كان هذا المسح مجزيا عن باطن القدم وعن المقب وحيث اذا كان الخرق في موضع ومسح موضعا آخر كان ذلك مسحا مجزيا عن غل جميع القدم لا سيما اذا كان الخرق في مؤخر الخف واسفله فان مسح ذلك الموضع لا يجب بل ولا يستحب ولو كان الخرق في المقدم فالمسح خطوط بين الاصابع فان قيل مرادنا ان ما بطن يجزى عنه المسح وما ظهر يجب غسله قيل هذا دعوى محل النزاع فلا تكون حجة فلا نسلم ان ما ظهر من الخف المخرق فرضه غسله فهذا رأس المسألة فن احتج به كان مثبتا لشيء بنفسه وان قلنا بان المسح انما يكون على مستور او مغطى ونحو ذلك كان هذه كلها عبارات عن معنى واحد وهو دعوى رأس المسألة بلا حجة أصلا والشارع أمرنا بالمسح على الخفين مطلقا ولم يقيد به والقياس يقتضى انه لا يقيد والمسح على الخفين قد اشترط فيه طائفة من الفقهاء شرطين هذا (أحدهما) وهو ان يكون ساترا محل الفرض وقد تبين ضعف هذا الشرط (والثاني) ان يكون الخف يثبت بنفسه وقد اشترط ذلك الشافعي ومن واقعه من أصحاب أحمد فلو لم يثبت الا بشده بشيء يسير او يخط متصل به أو منفصل عنه ونحو ذلك لم يمسح وان ثبت بنفسه لكنه لا يستر جميع المحل الا بالشد كالزربول الطويل المشقوق يثبت بنفسه لكن لا يستر الى الكعبين الا بالشد فقيه وجهان أصحهما انه يمسح عليه وهذا الشرط لا أصل له في كلام أحمد بل المنصوص عنه في غير موضع انه يجوز المسح على الجوربين وان لم يثبتا بأنفسهما بل بتعلين تحتها وانه يمسح على الجوربين ما لم يخلع التعلين فاذا كان أحمد لا يشترط في الجوربين ان يثبتا بأنفسهما بل اذا ثبتا بالتعلين جاز المسح عليهما فغيرهما بطريق الاولى وهنا قد ثبتا بالتعلين وهما منفصلان عن الجوربين فاذا ثبت الجوربان بشدهما بخيوطهما كان المسح عليهما أولى بالجواز . واذا كان هذا في الجوربين فالزربول الذي لا يثبت الا بسير يشده به متصلا به أو منفصلا عنه أولى بالمسح عليه من الجوربين وهكذا ما يلبس على الرجل من فرو وقطن وغيرهما اذا ثبت ذلك بشدهما بخيوط متصل أو منفصل مسح عليهما بطريق الاولى فان قيل فيلزم من ذلك جواز المسح على اللثائف وهو ان يلف على الرجل لثائف من البرد أو خوف الحفاء أو من جراح بهما ونحو ذلك قيل في هذا وجهان ذكرهما الحلواني والصواب انه يمسح على اللثائف وهي بالمسح أولى من الخف والجورب فان تلك

اللغائف انما تستعمل للحاجة في المادة وفي نوعها ضرر. اما اصابة البرد واما التأذى بالخفا - واما
 التأذى بالجرح فاذا جاز المسح على الخفين والجورين فلي اللغائف بطريق الاولى ومن ادعى
 في شيء من ذلك اجماعا فليس معه الا عدم العلم ولا يمكنه ان يتقل المنع من عشرة من العلماء
 المشهورين فضلا عن الاجماع والتزاع في ذلك معروف في مذهب احمد وغيره وذلك ان اصل
 المسح على الخفين خفي على كثير من السلف والخلف حتى ان طائفة من الصحابة أنكروه
 وطائفة من فقهاء أهل المدينة وأهل البيت أنكروه مطلقا وهو رواية عن مالك والمشهور عنه
 جوازه في السفر دون الحضر - وقد صنف الامام احمد كتابا كبيرا في الاشربة في تحريم المسكر
 ولم يذكر فيه خلافا عن الصحابة فقليل له في ذلك فقال هذا صحيح فيه الخلاف عن الصحابة
 بخلاف المسكر ومالك مع سعة علمه وعلو قدره قال في كتاب السر لا قولان قولاً لم أقبله قبل
 ذلك في علانية . وتكلم بكلام مضمونه انكاره اما مطلقا واما في الحضر وخالفه أصحابه في ذلك
 وقال ابن وهب هذا ضعف له حيث لم يقله قبل ذلك علانية والذين جوزوه منع كثير منهم
 من المسح على الجرد وقين اللبوسين على الخفين والثلاثة منعوا المسح على الجورين وعلى العمامة
 فلم ان هذا الباب مما هابه كثير من السلف والخلف حيث كان الغسل هو الفرض الظاهر
 المعلوم فصاروا يجوزون المسح حيث يظهر ظهور الاحيلة فيه ولا يطردون فيه قياسا صحيحا
 ولا يتمسكون بظاهر النص المبيح والا فن تدبر الفاظ الرسول صلى الله عليه وسلم وأعطى
 القياس حقه علم ان الرخصة منه في هذا الباب واسعة وان ذلك من محاسن الشريعة ومن الحنيفة
 السمحة التي بعث بها وقد كانت أم سلمة زوج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تسمح على خمارها
 فهل تفعل ذلك بدون اذنه وكان أبو موسى الأشعري وأنس بن مالك يسحان على الفلانس
 ولهذا جوز احمد هذا وهذا في احدى الروايتين عنه وجوز أيضا المسح على العمامة لكن أبو
 عبد الله بن أبي حامد رأى ان العمامة التي ليست مخنكة المقتطعة كان احمد يكره لبسها وكذا
 مالك يكره لبسها ايضا لما جاء في ذلك من الآثار وشرط في المسح عليها ان تكون مخنكة
 واتبعه على ذلك القاضي وأتباعه وذكروا فيها اذا كان لها ذو آبة وجهان . وقال بعض اصحاب
 احمد اذا كان احمد في احدى الروايتين يجوز المسح على الفلانس الديبات وهي الفلانس الكبار
 فلان يجوز ذلك على العمامة بطريق الاولى والاخرى والسلف كانوا يحنكون عمامتهم لانهم

كانوا يركبون الخيل ويجاهدون في سبيل الله فان لم يربطوا المائم بالتحنيك والا سقطت ولم يمكن معها طرد الخيل ولهذا ذكر احمد عن أهل الشام أنهم كانوا يحافظون على هذه السنة لاجل أنهم كانوا في زمنه هم المجاهدون . وذكر اسحق بن راهويه باسناده ان اولاد المهاجرين والانصار كانوا يلبسون المائم بلا تحنيك وهذا لانهم كانوا في الحجاز في زمن التابعين لا يجاهدون ورخص اسحق وغيره في لبسها بلا تحنيك والجند المقاتلة لما احتاجوا الى ربط عمامتهم صاروا يربطونها اما بكلايب واما بمصابة ونحو ذلك وهذا معناه معنى التحنيك كما أن من السلف من كان يربط وسطه بطرف عمامته والمناطق يحصل بها هذا المقصود وفي نزاع العمامة المربوطة بمصابة وكلايب من المشقة ما في نزع الخنكة . وقد ثبت المسح على العمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه صحيحة لكن العلماء فيها على ثلاثة أقوال منهم من يقول الفرض سقط بمسح ما بدا من الرأس والمسح على العمامة مستحب وهذا قول الشافعي وغيره * ومنهم من يقول بل الفرض سقط بمسح العمامة ومسح ما بدا من الرأس كما في حديث المغيرة هل هو واجب لانه فله في حديث المغيرة اوليس بواجب لانه لم يأمر به في سائر الاحاديث على روايتين وهذا قول أحمد المشهور عنه - ومنهم من يقول بل انما كان المسح على العمامة لاجل الضرر وهو ما اذا حصل بكشف الرأس ضرر من برد ومرض فيكون من جنس المسح على الجبيرة كما جاء أنهم كانوا في سرية فشكوا البرد فأمرهم أن يمسحوا على التساخين والمصائب . والمعاييب هي المائم ومعلوم ان البلاد الباردة يحتاج فيها من يمسح التساخين والمصائب ما لا يحتاج اليه في ارض الحجاز فأهل الشام والروم ونحو هذه البلاد أحق بالرخصة في هذا وهذا من أهل الحجاز والماشون في الارض الحزنة والوعرة أحق بجواز المسح على الخلف من الماشين في الارض السهلة وخفاف هؤلاء في العادة لا بد أن يؤثر فيها الحجر فم برخصة المسح على الخفاف المخترقة اولى من غيرهم ثم المانع من ذلك يقول اذا ظهر بعض القدم لم يجز المسح فقد يظهر شيء يسير من القدم سر كتب الحور^(١) وهذا موجود في كثير من الخفاف فان منوا من المسح عليها ضيقوا تضيقا يظهر خلافه للشرعة بلا حجة معهم أصلا فان قيل هذا لا يمكن غسله حتى يقولوا فرضه النسل وان قالوا هذا ينفى عنه

(١) كذا بالاصل فليحور

يكن لهم ضابط فيما يمنع وفيما لا يمنع والذي يوضح هذا ان قولهم اذا ظهر بعض القدم ان
 ارادوا ظهوره للبصر فابصار الناس مع اختلاف ادراكها قد يظهر لها من القدم ما لا يمكن
 غسله فان ارادوا ما يظهر ويمكن مسه باليد فقد يمكن غسله بلا مس وان قالوا ما يمكن غسله
 فالامكان يختلف قد يمكن مع الجرح ولا يمكن بدونه فان سم الخياط يمكن غسله اذا وضع
 القدم في مغزه وصبر عليه حتى يدخل الماء في سم الخياط مع انه قد لا يتقن وصول الماء عليه
 الا بخفضة ونحوها ولا يمكن غسله كما يغسل القدم وهذا على مذهب أحمد أقوى فانه يجوز
 المسح على العمامة اذا لبست على الوجه المعتاد وان ظهر من جوانب الرأس ما يمسح عليه ولا
 يجب مسح ذلك * وهل يجوز المسح على الناصية مع ذلك فيه عنه روايتان فلم يشترط في المسح
 ان يكون ساترا لجميع محل الفرض ووجب الجمع بين الاصل والبدل على احدي الروايتين
 والشافعي ايضا يستحب ذلك كما يستحب أحمد في الرواية الاخرى فلم ان المتبر في اللباس ان
 يكون على الوجه المعتاد سواء ستر جميع محل الفرض او لم يستره والخفاف قد اعتيد فيها ان
 تلبس مع الفتق والخرق وظهور بعض الرجل وأما ما تحت الكمين فذاك ليس بخف أصلا
 ولهذا يجوز للمحرم لبسه مع القدرة على التعلين في اظهر قول العلماء كما سنذكره ان شاء
 الله تعالى ونبين نسخ الامر بالقطع وانه انما أمر به حين لم يشرع البدل أيضا فالقدمة الثانية
 من دليلهم وهو قولهم يمكن الجمع بين الاصل والبدل ممنوع على أصل الشافعي وأحمد فان
 عندهما يجمع بين التيمم والغسل فيما اذا أمكن غسل بعض البدن دون البعض لكون الباقي
 جريحا او لكون الماء قليلا ويجمع بين مسح بعض الرأس مع العمامة كما فعل النبي صلى
 الله عليه وسلم عام تبوك فلو قدر ان الله تعالى اوجب مسح الخفين كما اوجب غسل جميع
 البدن أمكن أن يغسل ما ظهر ويمسح ما بطن كما يفعل مثل ذلك في الجبيرة فانه اذا ربطها
 على بعض مكان مسح الجبيرة وغسل او مسح ما بينهما فجمع بين الغسل والمسح في عضو
 واحد فتبين ان سقوط غسل ما ظهر من القدم لم يمكن لانه لا يجمع بين الاصل والبدل بل
 لان مسح ظهر الخف ولو خطأ بالاصابع يحزى عن جميع القدم فلا يجب غسل شيء منه
 لا ما ظهر ولا ما بطن كما أمر صاحب الشرع لامتة اذ أمرهم اذا كانوا مسافرين ان لا
 ينزعوا خفافهم ثلاثة أيام ولياليهن لا من غائط ولا بول ولا نوم فأى خف كان على أرجلهم دخل

في مطلق النص كما ان قوله صلى الله عليه وسلم لما سئل ما يلبس المحرم من الثياب فقال لا يلبس القميص ولا المهائم ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف ومن لم يجد نملين فليلبس خفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكمين هكذا رواه ابن عمر وذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب بذلك لما كان بالمدينة ولم يكن حينئذ قد شرعت رخصة البدل فلم يرخص لهم لافي لبس السراويل اذا لم يجدوا الازار ولا في لبس الخف مطلقا انه في عرفات بعد ذلك قال السراويل لمن لم يجد الازار والخفاف لمن لم يجد النملين هكذا رواه ابن عباس وحديثه في الصحيحين ورواه جابر وحديثه في مسلم فارخص لهم بعرفات البدل فأجاز لهم لبس السراويل اذا لم يجدوا الازار بلا فتق وعليه جمهور العلماء فمن اشترط فتقه خالف النص وأجاز لهم حينئذ لبس الخفين اذا لم يجدوا النملين بل قطع من اشترط القطع فقد خالف النص فان السراويل المفتوق والخف المقطوع لا يدخل في معنى السراويل والخف عند الاطلاق كما ان القميص اذا فتق وصار قطعا لم يسم سراويل وكذلك البرنس وغير ذلك فانما أمر بالقطع أولا لان رخصة البدل لم تكن شرعت فأمرهم بالقطع حينئذ لان المقطوع يصير كالنملين فانه ليس بخف ولهذا لا يجوز المسح عليه باتفاق المسلمين فلم يدخل في إذنه في المسح على الخفين ودل هذا على أن كل ما يلبس تحت الكمين من مداس وجمعهم وغيرها كالخف المقطوع تحت الكمين وأولى بالجواز فتكون اباحته أصلية كما تباح النملان لأنه أبيع على طريق البدل وانما المباح على طريق البدل هو الخف المطلق والسراويل ودلت نصوصه الكريمة وألفاظه الشريفة التي هي مصابيح الهدى على أمور يحتاج الناس الى معرفتها قد تنازع فيها العلماء منها انه لما أذن للمحرم اذا لم يجد النملين يلبس الخف اما مطلقا واما مع القطع وكان ذلك إذنا في كل ما يسمي خفا سواء كان سليما أو معيبا وكذلك لما أذن في المسح على الخفين كان ذلك إذنا في كل خف وليس المقصود قياس حكم على حكم حتى يقال ذاك أباح له لبسه وهذا أباح المسح عليه بل المقصود ان لفظ الخف في كلامه يتناول هذا بالاجماع فلم ان لفظ الخف يتناول هذا وهذا فن ادعى في أحد الموضمين انه أراد بعض أنواع الخفاف فعليه البيان واذا كان الخف في لفظه مطلقا حيث أباح لبسه للمحرم وكل خف جاز للمحرم لبسه وان قطعه جاز له ان يسح عليه اذا لم يقطعه (الثاني) ان المحرم اذا لم يجد نملين ولا ما يشبه النملين من خف مقطوع أو جمعهم أو مداس

أو غير ذلك فإنه يلبس أى خف شاء ولا يقطعه هذا أصح قولى العلماء، وهو ظاهر مذهب أحمد وغيره فإن النبي صلى الله عليه وسلم أذن بذلك فى عرفات بدهنه عن لبس الخف مطلقاً وبعد أمره من لم يجد أن يقطع ولم يأمرهم بعرفات بقطع مع أن الذين حضروا بعرفات كان كثير منهم أو أكثرهم لم يشهدوا كلامه بالمدينة بل حضروا من مكة واليمن والبوادر وغيرها خلق عظيم حجوا معه لم يشهدوا جوابه بالمدينة على المنبر بل أكثر الذين حجوا معه لم يشهدوا ذلك الجواب. وذلك الجواب لم يذكره ابتداء لتعليم جميع الناس بل سأل سائل وهو على المنبر ما يلبس المحرم من الثياب فقال لا يلبس القميص ولا الدمام ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا من لم يجد فلبس فلبس خفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكمين وابن عمر لم يسمع منه إلا هذا كما أنه فى المواقيت لم يسمع إلا ثلاث مواقيت قوله أهل المدينة من ذى الحليفة وأهل الشام الجحفة وأهل نجد قرن قال ابن عمر وذكر لى ولم أسمع أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل اليمن يعلم وهذا الذى ذكر له صحيح قد ثبت فى الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية ابن عباس فابن عباس أخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل اليمن يعلم ولاهل المدينة ذا الحليفة ولاهل الشام الجحفة ولاهل نجد قرن المنازل ولاهل اليمن يعلم وقال من لهن ولكل أت أتى عليهن من غير أهلن ممن يريد الحج والعمره ومن كان دون ذلك فهن حيث انشأ حتى أهل مكة من مكة فكان عند ابن عباس من العلم بهذه السنة ما لم يكن عند ابن عمر - وفى حديثه ذكر أربع مواقيت وذكر أحكام الناس كلهم إذ لحجروا عليها أو أحرماها من دونها والنبي صلى الله عليه وسلم كان يبلغ الدين بحسب ما أمر الله به فلما كان أهل المدينة قد أسلموا وأسلم أهل نجد وأسلم من كان من ناحية الشام وقت الثلاث وأهل اليمن إنما أسلموا بعد ذلك ولهذا لم يرا أكثرهم النبي صلى الله عليه وسلم بل كانوا مخضرمين فلما أسلموا وقت النبي صلى الله عليه وسلم وقال أنا كم أهل اليمن هم أرق قلوبا والين أفئدة الايمان يمانى والفقه يمانى والحكمة يمانية - ثم قد روى عنه أنه لما فتحت أطراف العراق وقت لهم ذات عرق كما روى مسلم هذا من حديث جابر لكن قال ابن الزبير فيه أحسبه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقطع به غيره وروى ذلك من حديث عائشة فكان ما سمعه هؤلاء أكثر مما سمعه غيرهم كذلك ابن عباس وجابر فى ترخيصه فى الخلف والسراويل ففى

الصحيحين عن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب بعرفات يقول السراويلات لمن لم يجد الازار والخفان لمن لم يجد النعلين - وفي صحيح مسلم عن جابر من لم يجد نعلين فليلبس خفين ومن لم يجد ازارا فليلبس سراويل فهذا كلام مبتدأ منه صلى الله عليه وسلم بين فيه في عرفات وهو أعظم مجمع كان له ان من لم يجد ازارا فليلبس السراويل ومن لم يجد النعلين فليلبس الخفين . ولم يأمر بقطع ولا فتق واكثر الحاضرين بعرفات لم يشهدوا خطبته وما سمعوا أمره بقطع الخفين وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز فلم ان هذا الشرع الذي شرعه الله على لسانه بعرفات لم يكن شرع بعد بالمدينة وانه بالمدينة انما أرخص في لبس النعلين وما يشبههما من المقطوع فدل ذلك على ان من عدم ما يشبه الخفين يلبس الخف (الثالث) انه دل على انه يلبس سراويل بلا فتق وهو قول الجمهور الشافعي وأحمد (الرابع) انه دل على ان المقطوع كالنعلين يجوز لبسهما مطلقا ولبس ما أشبههما من ججم ومداس وغير ذلك وهذا مذهب أبي حنيفة ووجه في مذهب أحمد وغيره وبه كان يفتي جدى أبو البركات رحمه الله في آخر عمره لما حج وأبو حنيفة رحمه الله تعالى تبين له من حديث ابن عمر ان المقطوع لبسه أصل لا يدل له فيجوز لبسه مطلقا . وهذا فهم صحيح منه دون فهم من فهم انه بدل والثلاثة تبين لهم ان النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في البدل وهو الخف ولبس السراويل فن لبس السراويل اذا عدم الاصل فلا فدية عليه وهذا فهم صحيح وأحمد فهم من النص المتأخر الذي شرع فيه البدلان انه ناسخ لاقطع المتقدم وهذا فهم صحيح وأبو حنيفة لم يلفه هذا فواجب الفدية على كل من لبس خفا أو سراويل اذا لم يفتقه وان عدم كما قال ذلك ابن عمر وغيره وزاد ان الرخصة في ذلك انما هي للحاجة والمحرم اذا احتاج الى محذور فعله وافتدى - وأما الاكثرون فقالوا من لبس البدل فلا فدية عليه كما اباح ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بعرفات ولم يأمر معه بفدية ولا فتق قالوا والناس كلهم محتاجون الى لبس ما يسترون به عوراتهم وما يلبسونه في أرجلهم فالحاجة الى ذلك عامة وما احتاج اليه العموم لم يحظر عليهم ولم يكن عليهم فيه فدية بخلاف ما احتجج اليه لمرض أو برد ومن ذلك حاجة لمارض ولهذا أرخص النبي صلى الله عليه وسلم للنساء في اللباس مطلقا من غير فدية ونهي المحرمة عن النقاب والقفازين فان المرأة لا كانت محتاجة الى ستر بدنهما لم يكن عليها في ستره فدية - وكذلك حاجة الرجال الى

السراويل والخفاف اذا لم يجدوا الازار والتمال وابن عمر رضى الله عنه لما لم يسمع الاحديث القطع
 أخذ بعمومه فكان يأمر النساء بقطع الخفاف حتى اخبروه بعد هذا ان النبي صلى الله عليه
 وسلم رخص للنساء في لبس ذلك كما انه لما سمع قوله لا ينفرون أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت
 أخذ بعمومه في حق الرجال والنساء فكان يأمر الحائض ان لا تنفر حتى تطوف — وكذلك
 زيد بن ثابت كان يقول ذلك حتى اخبروها ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص للحائض ان
 ينفرون بلا وداع وتناظر في ذلك زيد وابن عباس وابن الزبير لما سمعوا نهي النبي صلى الله عليه
 وسلم عن لبس الحرير أخذوا بالعموم فكان ابن الزبير يأمر الناس بمنع نسائهم من لبس الحرير
 وكان ابن عمر ينهى عن قليله وكثيره فينزع خيوط الحرير من الثوب وغيرهما سمع الرخصة
 للحاجة وهو الارخاص للنساء والرجال في اليسير وفيما يحتاجون اليه للتداوى وغيره لان ذلك
 حاجة عامة — وهكذا اجتهد العلماء رضى الله عنهم في النصوص يسمع أحدهم النص المطلق
 فيأخذ به ولا يبلغه ما يبلغ مثله من تقييده وتخصيصه والله لم يحرم على الناس في الاحرام ولا
 غيره ما يحتاجون اليه حاجة عامة ولا أمر مع هذه الرخصة في الحاجة العامة ان يفسد الانسان
 خفه أو سراويله بقطع او فتق كما افتي بذلك ابن عباس وغيره ممن سمع السنة المتأخرة وانما
 أمر بالقطع أولا ليصير المقطوع كالنمل فامر بالقطع قبل ان يشرع البذل لان المقطوع يجوز
 لبسه مطلقا وانما قال لمن لم يجد لان القطع مع وجود النمل افساد للخف وافساد للمال من غير
 حاجة منهى عنه بخلاف ما اذا عدم الخف فلماذا جعل بدلا في هذه الحال لاجل فساد المال كما
 في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قام احدكم في الصلاة فانه يناجى ربه فلا
 يزقن بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن شماله او تحت قدمه هذه رواية انس — وفي الصحيحين
 عن ابي هريرة قال رأى النبي صلى الله عليه وسلم نخامة في قبلة المسجد فاقبل على الناس فقال ما بال
 أحدكم يقوم مستقبل ربه فيتنخم امامه أيحب أحدكم أن يستقبل فيتنخم في وجهه فاذا تنخم أحدكم
 فليتنخم عن يساره أو تحت قدمه فان لم يجد قال هكذا وتقل في ثوبه ووضع بعضه على بعض
 فأمر بالبصاق في الثوب اذا تذر لا لانه البصاق في الثوب بدل شرعى لكن مثل ذلك يلوث
 الثوب من غير حاجة — وفي الاستحجار أمر بثلاثة أحجار فمن لم يجد ثلث حثيات من تراب لان
 التراب لا يتمكن به كما يتمكن بالحجر لا لانه بدل شرعى ونظائره كثيرة فدلّت نصوصه الكريمة

على ان الصواب في هذه المسائل توسعة شريعتة الحنيفية وانه ما جعل على أمته من حرج وكل قول دلت عليه نصومه قالت به طائفة من العلماء رضى الله عنهم فلم تجمع الامة والله الحمد على رد شيء من ذلك اذ كانوا لا يجتمعون على ضلالة بل عليهم ان يردوا ما تنازعوا فيه الى الله والى الرسول واذا ردوا ما تنازعوا فيه الى الله والى الرسول تين كمال دينه وتصدق بدينه لبعض وان من أفنى من الساف والخلف بخلاف ذلك مع اجتهاده وتقواه الله بحسب استطاعته فهو مأجور في ذلك لا اثم عليه وان كان الذى أصاب الحق فيعرفه له أجران وهو أعلم منه كالجهنميين في جملة السمكة وابن عمر رضى الله عنه كان كثير الحج وكان يفتي الناس في المناكك كثير وكان في آخر عمره قد احتاج اليه الناس الى علمه ودينه اذ كان ابن عباس مات قبله وكان ابن عمر يفتي بحسب ما سمعه وفهمه - فلماذا يوجد في مسائله أقوال فيمضيق لورعه ودينه رضى الله عنه وارضاه وكان قد رجع عن كثير منها كما رجع عن أمر النساء بقطع الخفين وعن الحائض أمر أن لا تنفر حتى تودع وغير ذلك وكان يأمر الرجال بالقطع اذ لم يبلغه الخبر الناسخ - واما ابن عباس فكان يبيح للرجال لبس الخف بلا قطع اذ لم يجدوا التعليل لما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم بمرقات - وكذلك كان ابن عمر ينهى المحرم عن الطيب حتى يطوف اتباعاً لعمر - واما سعد وابن عباس وغيرهما من الصحابة فبلغتهم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق عائشة رضى الله عنها انه تطيب لحرمة قبل ان يحرم وكله قبل ان يطوف بالبيت فأخذوا بذلك - وكذلك ابن عمر رضى الله عنه كان اذا مات المحرم يرى احرامه قد انقطع فلما مات ابنه كفنه في خمسة أثواب واتبه على ذلك كثير من الفقهاء وابن عباس علم حديث الذي وقصته نافته وهو محرم فقال النبي صلى الله عليه وسلم غسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبيه ولا تقربوه طيباً ولا تخمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة ملياً فأخذ بذلك وقال الاحرام باق يحتجب المحرم اذا مات ما يحتجبه غيره وعلى ذلك فقهاء الحديث وغيرهم - وكذلك الشهيد . روى عن ابن عمر انه سئل عن تنسيله فقال غسل عمر وهو شهيد والا كثرون بلغهم سنة النبي صلى الله عليه وسلم في شهداء أحد وقوله زملوهم بكأومهم ودمائهم فان أحدهم يبعث يوم القيامة وجرحه يشب دماً اللون لوزدم والريح ريح مسك والحديث في الصحاح فأخذوا بذلك في شهيد المعركة اذا مات قبل ان يرث ونظائر ذلك كثيرة * واتفق العلماء على ان المحرم يعقد الازار اذا احتاج الى ذلك لانه انما ثبت

بالمقد وكره ابن عمر للمحرم ان يعقد الرداء كأنه رأى انه اذا عقد عقدة صار يشبه القميص
 الذى ليس له يدان وتابعه على ذلك أكثر الفقهاء فكرهوه كراهة تحريم فيوجبون الفدية
 اذا فعل ذلك واما كراهة تنزيه فلا يوجبون الفدية وهذا أقرب ولم ينقل أحد من الصحابة
 كراهة عقد الرداء الصغير الذى لا يلتحف ولا يثبت بالمادة الا بالمقد أو ما يشبهه مثل الخلال
 وربط الطرفين على حقوه ونحو ذلك وأهل الحجاز أرضهم ليست باردة فكانوا يمتادون لبس
 الأزر والأردية ولبس السراويل قليل فيهم حتى ان منهم من كان لا يلبس السراويل قط منهم
 عثمان بن عفان وغيره بخلاف أهل البلاد الباردة لو انتصروا على الأزر والأردية لم يكنهم ذلك
 بل يحتاجون الى القميص والخفاف والفرا والسراويلات ولهذا قال الفقهاء يستحب مع الرداء
 الأزار لانه يستر الفخذين - ويستحب مع القميص السراويل لانه أستر ومع القميص لا يظهر
 تقاطيع الخلق والقميص فوق السراويل يستر بخلاف الرداء فوق السراويل فانه لا يستر تقاطيع
 الخلق - واما الرداء فوق السراويل فمن الناس من يستحبه تشبها بهم . ومنهم من لا يستحبه لعدم
 المنفعة فيه ولان عادتهم المعروفة لبسه مع الأزار ومن اعتاد الرداء ثبت على جسده بمطف أحد
 طرفيه واذا حج من لم يتمود لبسه وكان رداؤه صغيرا لم يثبت الا بعقده وكانت حاجتهم الى
 عقده كحاجة من لم يجد النملين الى الخفين فان الحاجة الى ستر البدن قد تكون أعظم من
 الحاجة الى ستر القدمين والتخفي في المشى يفعله كثير من الناس - واما اظهار بدنه للحر والبرد
 والريح والشمس فهذا يضر غالب الناس وأيضا فان النبي صلى الله عليه وسلم أمر المسلمي بستر
 ذلك فقال لا يصلين بالثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء وتجوز الصلاة حافيا فلم ان ستر
 هذا الى الله أحب من ستر القدمين بالنملين فاذا كان ذلك للحاجة العامة رخص فيه في البدن
 من غير فدية فلان يرخص في هذا بطريق الاولى والاخرى * فان قيل فينبغي ان يرخص في
 لبس القميص والجبّة ونحوهما لمن لم يجد الرداء . قيل الحاجة تندفع بأن يلتحف بذلك عراضا
 ربطه وعقد طرفيه فيكون كالرداء بخلاف ما اذا لم يمكنه الربط فان طرفي القميص والجبّة
 ونحوهما لا يثبت على منكبيه - وكذلك الاردية الصغار فما وجده المحرم من قميص وما يشبهه
 كالجبّة ومن برنس وما يشبهه من ثياب مقطعة أمكنه ان يرتدى بها اذا ربطها فيجب ان يرخص
 له في ذلك لو كان المقد في الاصل محظورا وكذلك ان كان مكروها فتند الحاجة نزول الكراهة

كما رخص له ان يلبس الهميان لحفظ ماله ويعقد طرفيه اذا لم يثبت الا بالعقد وهو الى ستر منكيه احوج فرخص له عقد ذلك عند الحاجة بلا ريب والنبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر فيها يحرم على المحرم وما ينهى عنه لفظا عاما يتناول عقد الرداء بل سئل صلى الله عليه وسلم عما يلبس المحرم من الثياب فقال لا يلبس القميص ولا البرانس ولا المئام ولا السراويلات ولا الخفاف الا من لم يجد ثملين الحديث - فنهى عن خمسة أنواع من الثياب التي تلبس على البدن وهي القميص وفي معناه الجبة واشباهها فانه لم يرد تحريم هذه الخمسة فقط بل أراد تحريم هذه الاجناس ونهى على كل جنس بنوع منها - وذكر ما احتاج المخاطبون الى معرفته وهو ما كانوا يلبسونه غالباً والدليل على ذلك ما ثبت عنه في الصحيحين انه سئل قبل ذلك عن أحرم بالعمرة وعليه جبة فقال انزع عنك الجبة واغسل عنك أثر الخلوف واصنع في عمرتك ما كنت صانعا في حجك وكان هذا في عمرة العقبة فلم ان تحريم الجبة كان مشروعا قبل هذا ولم يذكرها بلفظها في الحديث وأيضا فقد ثبت عنه في الصحيحين انه قال في المحرم الذي وقصته ناقته ولا تحمروا رأسه وفي مسلم ووجهه فانه يمت يوم القيامة ملبيا فنهى عن تخمير رأسه لبقاء الاحرام عليه لكونه يمت يوم القيامة ملبيا كما أمرهم ان لا يقربوه طيبا فلم ان المحرم ينهى عن هذا وهذا - وانما في هذا الحديث النهى عن لبس المئام فلم انه ان أراد النهى عن ذلك وعما يشبهه في تخمير الرأس فذكر ما يخرر الرأس وما يلبس على البدن كالقميص والجبة وما يلبس عليهما جميعاً وهو البرنس وذكر ما يلبس في النصف الاسفل من البدن وهو السراويل والثياب والتبان في معناه وكذلك ما يلبس في الرجلين وهو الخف ومعلوم ان الجر موق والجورب في معناه فهذا ينهى عنه المحرم فكذلك يجوز عليه المسح للحلال والمحرم الذي جاز له لبسه فان النهى عنه المحرم أمر بالمسح عليه وهذا كما انه لما أمر بالاستحجار بالأحجار لم يختص بالحج الا لانه كان الموجود غالباً لان الاستحجار بغيره لا يجوز بل الصواب قول الجمهور في جواز الاستحجار بغيره كما هو أظهر الزواتين عن أحمد لثبته عن الاستحجار بالروث والرمة وقال انهما طعمام اخوانكم من الجن فلما نهى عن هذين تعليلا بهذه الملة علم ان الحكم ليس مختصا بالحج والا لم يحتاج الى ذلك وكذلك أمره بصدقة الفطر بصاع من تمر أو شعير هو عند أكثر العلماء لكونه كان قوتا للناس فأهل كل بلد يخرجون من قوتهم وان لم يكن من الاصناف الخمسة

كالذين يقتاتون الرز أو الذرة يخرجون من ذلك عند أكثر العلماء وهو إحدى الروايتين عن أحمد وليس نهي عن الاستجار بالروث والرمة اذنا في الاستجار بكل شيء بل الاستجار بطعام الآدميين وعلف دوابهم أولى بالنهي عنه من طعام الجن وعلف دوابهم ولكن لما كان من عادة الناس أنهم لا يتوقون الاستجار بما نهى عنه من ذلك بخلاف طعام الانس وعلف دوابهم فإنه لا يوجد من يفعله في العادة الغالبة وكذلك هذه الاصناف الخمسة نهى عنها وقد سئل ما يلبس المحرم من الثياب وظاهر لفظه أنه اذن فيما سواها لانه سئل عما يلبس لا عما لا يلبس فلو لم يفد كلامه الاذن فيما سواها لم يكن قد أجاب السائل اسكن كان الملبوس المعتاد عندهم مما يحرم على المحرم هذه الخمسة والقوم اهتم عقل وقته فيعلم أحدهم انما نهى عن القميص وهو طاق واحد فلا ينهى عن المبطنة وعن الجبة المحشوة وعن الفروة التي هي كالقميص وما شا كل ذلك بطريق الاولي والاخرى لان هذه الامور فيها ما في القميص وزيادة فلا يجوز ان يأذن فيها مع نهي عن القميص وكذلك الثبان ابلغ من السراويل والمائة تلبس في العادة فوق غيرها اما الفلسوة او كلثة او نحو ذلك فاذ نهى عن المائة التي لا تباشر الرأس فنهى عن الفلسوة والكلثة ونحوها مما يباشر الرأس اولى فان ذلك اقرب الى تحميم الرأس والمحرم اشعث أغبر - ولهذا قال في الحديث الصحيح حديث المباهة أنه يدنو عتبة عرفة فيباهي الملائكة باهل الموقف فيقول انظروا الى عبادي اتوني شعثا غبرا ما ارادوا هؤلاء وشعث الرأس واغبراره لا يكون مع تحميمه فان المخمر لا يصيبه التبار ولا يشعث بالشمس والريح وغيرها ولهذا كان من لبدراسه يحصل له نوع منعة بذلك يؤمر بالخلق فلا يقصر وهذا بخلاف القمود في ظل او سقف او خيمة او شجر او ثوب يظل به فان هذا جائز بالكتاب والسنة والاجماع لان ذلك لا يمنع الشعث ولا الاغبرار وليس فيه تحميم الرأس وانما تنازع الناس فيمن يستظل بالحمل لانه ملازم للراكب كما تلازمه المائة لكنه منفصل عنه فنهي عنه اعتبر ملازمته له ومن رخص فيه اعتبر انفصاله عنه فاما المنفصل الذي لا يلزم فهذا يباح بالاجماع والمتصل الملازم منهي عنه باتفاق الائمة . ومن لم يلحظ المعاني من خطاب الله ورسوله ولا يفهم تنبيه الخطاب وفحواه من اهل الظاهر كالذين يقولون ان قوله (ولا تقل لها أف) لا يفيد النهي عن الضرب وهو إحدى الروايتين عن داود واختاره ابن حزم وهذا

في غاية الضعف بل وكذلك قياس الاولى وان لم يدل عليه الخطاب لكن عرف انه اولى
 بالحكم من المنطوق بهذا فانكاره من بدع الظاهرية التي لم يسبقهم بها أحد من السلف فما زال
 السلف يحتاجون بمثل هذا وهذا كما انه اذا قال في الحديث الصحيح والذي نفسى بيده لا يؤمن
 كررها ثلاثا قالوا من يا رسول الله قال من لا يأمن جاره بوائقه فاذا كان هذا بمجرد الخوف
 من بوائقه فكيف من فعل البوائق مع عدم امن جاره منه كما في الصحيح عنه انه قيل له أي الذنب
 أعظم قال ان تجمل لله ند وهو خالقك . قيل ثم ماذا قال ان تقتل ولدك خشية أن يطعم معك
 قيل ثم أي قال ان تزاني بجارية جارك ومعلوم ان الجار لا يعرف هذا في العادة فهذا اولى بسبب
 الايمان ممن لا تؤمن بوائقه ولم يفعل مثل هذا - وكذلك اذا قال (فلا وربك لا يؤمنون حتى
 يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) فاذا كان
 هؤلاء لا يؤمنون فالذين يحكمونه ويردّون حكمه وان لم يجدوا حرجا مما قضى لا اعتقادهم ان
 غيره أصح منه او أنه ليس بحكم سديد - وكذلك اذا قال لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم
 الآخر يوادون من حاد الله ورسوله فاذا كان بموادة المحاد لا يكون مؤمنا فألا يكون مؤمنا
 اذا حاد بطريق الاولى والآخرى - وكذلك اذا نهى الرجل ان يستنحي بالعظم والروثة لانهما
 طعام الجن وعلف دوابهم فانهم يعلمون ان نهيه عن الاستنجا بطعام الانس وعلف دوابهم
 اولى وان لم يدل ذلك اللفظ عليه - وكذلك اذا نهى عن قتل الاولاد مع الاملاق فنهيه عن
 ذلك مع النني واليسار اولى واخرى فالتخصيص بالذكر قد يكون للحاجة الى معرفته وقد
 يكون المسكوت عنه اولى بالحكم فتخصيص القميص دون الجباب - والمائم دون القلائس
 والسر او يلات دون التباين هو من هذا الباب لا لان كل ما لا يتناوله اللفظ فقد اذن فيه
 وكذلك أمره بصب ذنوب من ماء على بول الاعرابي مع ما فيه من اختلاط الماء بالبول
 وسريان ذلك لكن قصد به تمجيل التطهير لا لان النجاسة لا تزول بغير ذلك بل الشمس
 والريح والاستخالة تزيد النجاسة أعظم من هذا ولهذا كانت الكلاب تقبل وتدبر وتبول في
 مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكونوا يرشون شيئا من ذلك وكذلك اتفق الفقهاء على
 ان من توضأ وضوا كاملا ثم لبس الخفين جازله المسح بلا نزاع ولو غسل احدى رجليه وأدخلها
 الخف ثم قل بالآخرى مثل ذلك ففيه قولان هما روايتان عن أحداهما يجوز المسح وهو

مذهب أبي حنيفة والثانية لا يجوز وهو مذهب مالك والشافعي قال هؤلاء، لأن الواجب ابتداء اللبس على الطهارة فلو لبسهما وتوضأ وغسل رجليه فيهما لم يجز له المسح حتى يخلع ما لبس قبل تمام طهرهما فيلبسه بعده وكذلك في تلك الصورة قالوا يخلع الرجل الاول ثم يدخلها في الخف واحتجوا بقوله اني ادخلت القديمين الخفين وهما طاهران قالوا وهذا ادخلهما وليستا طاهرتين والتمول الاول هو الصواب بلا شك واذا جاز المسح لمن توضأ خارجا ثم لبسهما فلان يجوز لمن توضأ فيهما بطريق الاولى فان هذا فعل الطهارة فيهما واستدامها فيهما وذلك فعل الطهارة خارجا عنهما وادخال هذا قدميه الخف مع الحدث وجوده كعدمه لا ينفعه ولا يضره وانما الاعتبار بالطهارة الموجودة بعد ذلك فان هذا ليس بفعل محرم كس المصحف مع الحدث وقول النبي صلى الله عليه وسلم اني ادخلتهما الخف وهما طاهران حق فانه بين ان هذا علة لجواز المسح فكل من ادخلهما طاهرتين فله المسح وهو لم يقل ان من لم يفعل ذلك لم يمسح لكن دلالة اللفظ عليه بطريق المفهوم والتعليل فينبغي ان ينظر حكمة التخصيص هل بعض المسكوت اولى بالحكم ومعلوم ان ذكر ادخالهما طاهرتين لان هذا هو المعتاد وليس غسلهما في الخفين معتادا والا فاذا غسلهما في الخف فهو ابلغ والا فاي فائدة في نزع الخف ثم لبسه من غير احداث شيء فيه منفعة وهل هذا الاعبث محض ينزه الشارع عن الامر - به ولو قال الرجل لغيره ادخل مالي واهلي الى بيتي وكان في بيته بعض أهله وماله هل يؤمر بان يخرجهم ثم يدخله ويوسف لما قال لاهله ادخلوا مصر ان شاء الله وقال موسى يا قوم ادخلوا الارض المقدسة وقال الله تعالى (لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين) فاذا قدر انه كان بمصر بعضهم او كان بالارض المقدسة بعض او كان بعض الصحابة قد دخل الحرم قبل ذلك هل كان هؤلاء يؤمرون بالخروج ثم لدخول فاذا قبل هذا لم يقع قبل وكذلك غسل الرجل قدميه في الخف ليس واقعا في العادة فلماذا لم يحتج الى ذكره ليس لانه اذا فعل يحتاج الى اخراج وادخال فهذا وامثله من باب الاولى - وقد تنازع العلماء فيما اذا استجمر باقل من ثلاثة احجار واستجمر بمنتهي عنه كالرطوبة والرمة وباليمين هل يجزئه ذلك والصحيح انه اذا استجمر باقل من ثلاثة احجار فمليه تكميل الأمور به واما اذا استجمر بالمظم واليمين فانه يجزئه فانه قد حصل المقصود بذلك وان كان غاصيا والاعادة لا فائدة فيها ولكن قد يؤمر بتنظيف العظم مما لونه

به كما لو كان عنده خمر فامر باتلافها فأراقها في المسجد فقد حصل المقصود من اتلافها لسكن هو آثم بتلويث المسجد فيؤمر بتطهيره بخلاف الاستجار بتمام الثلاث فإن فيه فعل تمام المأمور وتحصيل المقصود *

﴿ ١٩٣ ﴾ مسألة في القلب وأنه خلق ليعلم به الحق وليستعمل فيما خلق له *

قال الشيخ الامام العالم العلامة شيخ الاسلام تقي الدين ابو العباس أحمد بن تيمية الحراني قدس الله روحه ونور ضريحه *

ان الله سبحانه وتعالى خلق القلب للانسان ليعلم به الاشياء كما خلق العين يرى بها الاشياء والاذن يسمع بها الاشياء وكما خلق سبحانه كل عضو من أعضائه لاسر من الامور وعمل من الاعمال فاليد للبطش والرجل للسي واللسان للنطق والتم للذوق والانف للشم والجلد للامس وكذلك سائر الاعضاء الباطنة والظاهرة فاداً استعمل العضو في ما خلق له وأعد من أجله فذلك هو الحق القائم والعدل الذي قامت به السموات والارض وكان ذلك خيراً وصلاً لذلك العضو ولربه وللشيء الذي استعمل فيه وذلك الانسان هو الصالح الذي استقام حاله وأولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون واداً لم يستعمل العضو في حقه بل ترك بطلاً فذلك خسران وصاحبه مغبون وان استعمل في خلاف ما خالق له فهو الضلال والهلاك وصاحبه من الذين بدلوا نعمة الله كفراً * ثم ان سيد الاعضاء ورأسها هو القلب كما سمي قلباً قال النبي صلى الله عليه وسلم ان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله واداً فسدت فسد الجسد كله الا وهي القلب — وقال صلى الله عليه وسلم الاسلام علانية والايمان في القلب ثم اشار بيده الى صدره — وقال الا ان التقوى ههنا الا ان التقوى ههنا واداً قد خلق ليعلم به فتوجه نحو الاشياء ابتغاء العلم بها هو الفكر والنظر كما ان اقبال الاذن على الكلام ابتغاء سماعه هو الاصغاء والاستماع وانصراف الطرف الى الاشياء طلباً لرؤيتها هو النظر فالفكر للقلب كالاصغاء للاذن اذا سمعت ما أصغت اليه ومثله نظر العينين في شيء واداً علم ما نظر فيه فذلك مطلوبه كما ان الاذن اذا سمعت ما أصغت اليه او العين اذا ابصرت ما نظرت اليه وكما من ناظر مفكر لم يحب العلم ولم ينله كما انه كم من ناظر الى الهلال لا يبصره ومستمع الى صوت لا يسمعه وعكسه من يؤتي علماً بشيء لم ينظر فيه ولم تسبق منه سابقة ففكر فيه كن

فاجأته رؤية الهلال من غير قصد اليه او سمع قولاً من غير ان يفتني اليه . وذلك كله لان القلب بنفسه يقبل العلم وانما الامر موقوف على شرائط واستعداد قد يكون قدام الانسان فيكون مطلوباً . وقد يأتي فضلاً من الله فيكون موهوباً بفصلاح القلب وحقه . والذي خلق من أجله هو أن يعقل الاشياء لا اقول ان يعلمها فقد يعلم الشيء من لا يكون غافلاً له بل غافلاً عنه ملغياً له والذي يعقل الشيء هو الذي يقيد ويضبطه ويثبت في قلبه فيكون وقت الحاجة اليه غنياً فيطابق عمله قوله وباطنه ظاهره . وذلك هو الذي أوتى الحكمة ومن يؤت الحكمة

قد أوتي خيراً كثيراً وقال ابو البرداء ان من الناس من يؤتى علماً ولا يؤتى حكماً وان شدد ابن اوس ممن أوتي علماً وحكماً هذا مع ان الناس متباينون في نفس ان يعقلوا الاشياء من بين كامل ونافس وفيما يعقلونه من بين قليل وكثير وجليل ودقيق وغير ذلك . ثم هذه الاعضاء الثلاثة هي امهات ما يتال به العلم ويدرك أعنى العلم الذي يمتاز به البشر عن سائر الحيوانات دون ما يشاركه فيه من الثم ولذوق والامس وهنا يدرك به ما يحب ويكره وما يميز به من يحسن اليها ويسئ الى غير ذلك قال الله تعالى (والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً وجعل لكم السمع والابصار والافئدة لعلكم تشكرون) وقال (ثم - واه ونفخ فيه من روحه وجعل لكم السمع والابصار والافئدة) وقال (ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً) وقال (وجعلنا لهم سمعاً وابصاراً وأفئدة) وقال (ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة) وقال فيما لكل عضو من هذه الاعضاء من العمل والقوة (ولقد ذرأنا لجنهم كثيراً من الجن والانس لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها) ثم ان العين تقصر عن القلب والاذن وتقاربهما في شيء وهوانها انما ترى بها الاشياء الحاضرة والامور الجسمية مثل الصور والاشخاص . فاما القلب والاذن فيعلم بهما ما غاب عن الانسان وما لا مجال للبصر فيه من الاشياء الروحية والمعالم المعنوية . ثم بعد ذلك يفترقان فالقلب يعقل الاشياء بنفسه اذ كان العلم بها هو غذاءه وخاصيته - اما الاذن فانها تحمل الكلام المشتغل على العلم الى القلب فهي بنفسها انما تنال القول والكلام فاذا وصل ذلك الى القلب أخذ منه ما فيه من العلم فصاحب العلم في حقيقة الامر هو القلب وانما سائر الاعضاء حجبته توصل اليه من الاخبار ما لم يكن ليأخذه بنفسه حتى ان من قصد شيئاً من

هذه الاعضاء فانه يفقد بفقد من العلم ما كان هو الواسطة فيه . فالأصم لا يعلم ما في الكلام من العلم . والضرير لا يدري ما تحتوى عليه الاشخاص من الحكمة البالغة - وكذلك من نظر الى الاشياء بغير قلب او استمع الى كلمات أهل العلم بغير قلب فانه لا يعقل شيئاً فدار الامر على القلب وعند هذا تبتين الحكمة في قوله تعالى (اولم يسيرا في الارض فتكون لهم قلوب يعقلون بها او آذان يسمعون بها) حتى لم يذكر هنا العين كما في الآيات السوابق فان سياق الكلام هنا في أمور غائبة وحكمة معقولة من عواقب الامور لا مجال انظر العين فيها ومثله قوله (أم تحسب ان اكثرهم يسمعون او يعقلون) وتبين حقيقة الامر في قوله (ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد) فان من يؤتى الحكمة وينتفع بالعلم على منزلتين . اما رجل رأى الحق بنفسه قبله واتبه ولم يحتاج من يدعوه اليه فذلك صاحب القلب او رجل لم يعقله بنفسه بل هو محتاج الى من يعلمه وتبين له ويعظه ويؤدبه فهذا اصغى فالتى السمع وهو شهيد أى حاضر القلب ليس بنائبه كما قال مجاهد أوتى العلم وكان له ذكرى - وتبين قوله (ومنهم من يستمع اليك أفأنت تسمع الصم ولو كانوا لا يعقلون . ومنهم من ينظر اليك أفأنت تهدي العمى ولو كانوا لا يبصرون) وقوله (ومنهم من يستمع اليك وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا) * ثم ادأ كان - حق القلب ان يعلم الحق فان الله هو الحق المبين فذلك الله ربكم الحق فاذا بعد الحق الا الضلال اد كان كل ما يقع عليه لحة ناظر او يحول في لفنة خاطر فاقه ربه ومنشئه وفاطره ومبدئه لا يحيط علما لا بما هو من آياته اليبنة في أرضه وسماؤه وأصدق كلمة قالها ليبد **﴿ ألا كل شيء ما خلا الله باطل ﴾**

ما من شيء من الاشياء اذا نظرت اليه من جهة نفسه وجدته الى الدم ما هو فقير الى الحى القيوم فاذا نظرت اليه وقد تولته يد العناية بتقدير من أعطى كل شيء خلقه ثم هدى رأيه حينئذ موجودا مكسوا حال الفضل والاحسان * فقد استبان ان القلب انما خلق لذكر الله سبحانه ولذلك قال بعض الحكماء المتقدمين من أهل الشام أظنه سليمان الخواص رحمه الله الذ كر للقلب بمنزلة الغذاء للجسد فكما لا يجمد الجسد لذة الطعام مع السقم فكذلك القلب لا يجمد حلاوة الذكر مع حب الدنيا او كما قال فاذا كان القلب مشغولا بالله عاقلا للحق مفكرا في العلم فقد وضع موضعه كما ان الدين اذا صرفت الى النظر في الاشياء فقد وضعت في موضعها

اما اذا لم يصرف الى العلم ولم يوضع فيه الحق فنسى ربه فلم يوضع في موضع بل هو ضائع ولا يحتاج ان يقال قد وضع في موضع غير موضعه بل لم يوضع أصلا فان موضعه هو الحق وما سوى الحق باطل فاذا لم يوضع في الحق لم يبق الا الباطل والباطل ليس بشئ أصلا وما ليس بشئ احرى ان لا يكون موضعا والقلب هو بنفسه لا يقبل الا الحق فاذا لم يوضع فيه فانه لا يقبل غير ما خلق له (سنة الله ولن تجد لسنة الله تبديلا) وهو مع ذلك ليس بتروك غلى فان من لا يزال في اودية الافكار واقطار الاملاني لا يكون على الحال التي تكون عليها العين والاذن من الفراغ والتخلي فقد وضع في غير موضع لا مطابق ولا معلق موضوع لا موضع له وهذا من المعجب فسبحان العزيز الحكيم وانما يتكشف له هذه الحال عند رجوعه الى الحق اما في الدنيا عند الالباب او عند المنقلب الى الآخرة فيرى سوء الحال التي كان عليها وكيف كان قلبه ضالا عن الحق هذا اذا صرف الى الباطل فاما لو ترك وحالته التي فطر عليها فارغا عن كل ذكر وخاليا من كل فكر لقد كان يقبل العلم الذي لا جهل فيه ويرى الحق الذي لا ريب فيه فيؤمن بربه وينيب اليه فان كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه او ينصرانه او يمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمة جماء لا تحس فيها من جدعاء فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم وانما يحول بينه وبين الحق في غالب الحال شغله بغيره من دن الدنيا ومطالب الجسد وشهوات النفس فهو في هذه الحال كالدين الناطرة الى وجه الارض لا يمكنها ان ترى مع ذلك الهلال او هوى يميل اليه فيصده عن اتباع الحق فيكون كالعين التي فيها قذى لا يمكنها رؤية الاشياء * ثم الهوى قد يعرض له قبل معرفة الحق فيصده عن النظر فيه فلا يتبين له الحق كما قيل (حبك الشئ يعمي ويصم) فيبقى في ظلمة الافكار وكثيرا ما يكون ذلك كثيرا يمنعه عن ان يطلب الحق فالذين لا يؤمنون بالآخرة فلوهم منكروهم مستكبرون وقد يعرض الهوى بعد ان عرف الحق فيججده ويعرض عنه كما قال سبحانه فيهم (ساء صرف عن آياتي الذين يتكبرون في الارض بغير الحق وان يروا كل آية لا يؤمنون بها وان يروا سبيل الرشدا لا يتخذوه سبيلا وان يروا سبيل التي يتخذوه سبيلا * ثم القلب للعلم كالاناء للماء والوعاء للعسل والوادي للسيل كما قال تعالى (انزل من السماء ماء فسال اودية بقدرها) الآية وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان مثل ما بمشئ الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضا فكانت

منها طائفة قبلت الماء فانبتت الكلاً والمشب الكثير وكانت فيها أجارب امسكت الماء فسقى الناس وزرعوا وأصاب منها طائفة انما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلاً فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما أرسلت به ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به وفي حديث كميل بن زياد عن علي رضي الله عنه قال القلوب أوعية تغيىها أوعاها وبلغنا عن بعض السلف قال القلوب آية الله في أرضه فاحبها الى الله تعالى أرقها وأصفها وهذا مثل حسن فان القلب اذا كان رفيقاً لنا كان قبوله للعلم سهلاً يسيراً ورسخ فيه واثراً وان يكن قاسياً غليظاً يكن قبوله للعلم صعباً عسيراً ولا بد مع ذلك أن يكون زكياً صافياً سليماً حتى يزكو فيه العلم ويثمر ثمراً طيباً والا فلو قبل العلم وكان فيه كدر ونخب أفسد ذلك العلم وكان كالدغل في الزدوع ان لم يمنع الحب من ان ينبت منعه من ان يزكو ويطيب وهذا بين لا ولى الابصار * وتلخيص هذه الجملة انه اذا استعمل في الحق فله وجهان وجه مقبل على الحق ومن هذا الوجه يقال له وعاء وانا لان ذلك يستوجب ما يوعى فيه ويوضع فيه وهذه الصنعة وجود وثبوت ووجه معرض عن الباطل ومن هذا الوجه يقال له زكى وسليم وطاهر لان هذه الاسماء تدل على عدم الشر والخبث والدغل وهذه الصنعة عدم ونقى * وبهذا يتبين انه اذا صرف الى الباطل فله وجهان وجه الوجود انه منصرف الى الباطل مشغول به ووجه عدمه انه معرض عن الحق غير قابل له وهذا بين من البيان والحسن والصدق ما في قوله

اذا ما وضعت القلب في غير موضع * بغير انا فهو قلب مضيع

فانه لما أراد ان يبين حال من ضيع قلبه فظلم نفسه بأن اشتغل بالباطل وملاً به قلبه حتى لم يبق فيه متسع للحق ولا سبيل له الى الولوج فيه ذكر ذلك منه فوصف حال هذا القلب بوجهيه ونمته بمذهبيه فذكر أولاً وصف الوجود منه (فقال اذا ما وضعت القلب في غير موضع) يقول اذا شغلته بما لم يخلق له فصرفته الى الباطل حتى صار موضوعاً فيه * ثم الباطل على منزلتين إحداهما تشغل عن الحق ولا تمانده مثل الأفكار والمهموم التي من علائق الدنيا وشهوات النفس والثانية تماند الحق وتصد عنه مثل الآراء الباطلة والآهواء المردية من الكفر والتفارق والبدع وشبه ذلك بل القلب لم يخلق الا لذكر الله فما سوى ذلك فليس موضعاً له — ثم ذكر ثانياً ووصف عدمه فقال بغير انا يقول اذا وضعت بغير انا فوضعت ولا انا معك كما تقول حضرت

المجلس بلا محبرة فالكلمة حال من الواضع لا من الموضوع والله أعلم * ويان هذه الجملة والله أعلم انه يقول اذا ما وضعت قلبك في غير موضع فاشتغل بالباطل ولم يكن ملك اناء يوضع فيه الحق وينزل اليه الذكر والعلم الذي هو حق القلب قلبك اذا مضى ضيعته من وجهي التضييع وان كانا متحدين من جهة انك وضعت في غير موضع ومن جهة انه لا انا، معك يكون وعاء لحقه الذي يجب ان يمتطاه كما لو قيل لملك قد أقبل على اللهو اذا اشتغلت بغير الملكة وليس في الملك من يدبره فهو ملك ضائع لكن هنا الاء هو القلب بعينه وانما كان ذلك لان القلب لا ينوب عنه غيره فيما يجب ان يصنعه (ولا تزر وزر أخرى) وانما خرج الكلام في صورة اثنين بذكر نعتين لشيء واحد كما جاء نحوه في قوله تعالى (هو الذي أنزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وأنزل التوراة والإنجيل من قبل هدى للناس وأنزل الفرقان) قال قتادة والربيع هو القرآن فرق فيه بين الحلال والحرام والحق والباطل وهذا لان الشيء الواحد اذا كان له وصفان كبيران فهو مع وصف كاشي الواحد فهو مع الوصفين بمنزلة الاثنين حتى لو كثرت صفاته لتنزل منزلة أشخاص ألا ترى ان الرجل الذي يحسن الحساب والطب بمنزلة حاسب وطبيب والرجل الذي يحسن النجارة والبناء بمنزلة نجار وبناء والقلب لما كان يقبل الذكر والعلم فهو بمنزلة الاء الذي يوضع فيه الماء وانما ذكر في هذا البيت الاء من بين سائر أسماء القلب لانه هو الذي يكون رقيقا وصايبا وهو الذي يأتي به المستطعم المستطى في منزلة البائس الفقير ولما كان يصرف عن الباطل فهو زكي وسليم فكانه اثنان ولتبيين في الصورة ان الاء غير القلب فهو يقول اذا ما وضعت قلبك في غير موضع وهو الذي يوضع فيه الذكر والعلم ولم يكن ملك اناء يوضع فيه المطلوب فذلك مثل رجل بلغه انه يفرق على الناس طعاما وكان له زبدية او سكرجة فتركها ثم أقبل يطلب طعاما قليل له هات اناء نمطك طعاما - فاما اذا أتيت وقد وضعت زبدتك مثالا في البيت وليس ملك اناء نمطيك فيه شيأ رجعت بخفي حنين * واذا تأمل من له بصير بالسابيل البيان وتصاريف اللسان وجد موقع هذا الكلام من العربية والحكمة كليهما موقعا حسنا بليغا فان تقيض هذه الحال المذكورة ان يكون القلب مقبلا على الحق والعلم والذكر معرضا عن ذكر غير ذلك وتلك هي الحنيفية دين ابراهيم عليه السلام فان الحنف هو الميل عن الشيء بالاقبال على آخر فالدين الحنيف هو الاقبال على الله وحده

والاعراض عما سواه وهو الاخلاص الذي ترجمته كلمة الحق والكلمة الطيبة لا اله الا هو اللهم ثبتنا عليها في الدنيا وفي الآخرة ولا حول ولا قوة الا بالله * هذا آخر ما حضر في هذا الوقت والله أعلم بالمراد والله أعلم وفوق كل ذي علم عليم والمحمد لله العزيز الوهاب الكريم التواب وحسبنا الله ونعم الوكيل *

(١٩٤) مسألة هل قال النبي صلى الله عليه وسلم زدني فيك تحميرا وقال بعض العارفين اول المعرفة الحيرة وآخرها الحيرة قيل من أين تقع الحيرة قيل من معنيين أحدهما كثرة اختلاف الاحوال عليه والآخر شدة الشر وحذر الاياس - وقال الواسطي نازلة تنزل بقلوب العارفين بين الاياس والطمع لا تطعمهم في الوصل فيستريحون ولا تؤيسهم عن الطلب فيستريحون وقال بعض متى أصل الى طريق الراجين وانا مقيم في حيرة المتحيرين - وقال محمد ابن الفضل العارف كلما انتقل من حال الى حال استقبلته الدهشة والحيرة وقال أعرف الناس بالله أشدهم فيه تحميرا - وقال الجنيد انتهى عقل العقلاء الى الحيرة - وقال ذو النون غاية العارفين التحير وأنشد بعضهم

قد تحيرت فيك خذبيدي * يادليلا لمن تحميره

فبينوا لنا القول في ذلك بيانا شافيا

الجواب (الحمد لله) هذا الكلام المذكور زدني فيك تحميرا من الاحاديث المكذوبة على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يروه أحد من أهل العلم بالحديث وانما يرويه جاهل او ماحد فان هذا الكلام يقتضى انه كان حائرا وانه سأل الزيادة في الحيرة وكلاهما باطل فان الله هداه بما أوحاه اليه وعلمه ما لم يكن يعلم وأمره بسؤال الزيادة من العلم بقوله رب زدني علما وهذا يقتضى انه كان عالما وانه أمر بطلب المزيد من العلم ولذلك أمر هو والمؤمنون بطلب الهداية في قوله (اهدنا الصراط المستقيم وقد قال تعالى (وانك تهدي الى صراط مستقيم) فمن يهدي الخلق كيف يكون حائرا والله قد ذم الحيرة في القرآن في قوله (قل اندعوا من دون الله ما لا ينفعنا ولا يضرنا ونزد على أعقابنا بعد اذ هدانا الله كالذي استهوته الشياطين في الارض حيران له أصحاب يدعونه الى الهدى اننا قل ان هدى الله هو الهدى) - وفي الجملة فالحيرة من جنس الجهل والضلال ومحمد صلى الله عليه وسلم اكل الخلق علما بالله وبأمره واكمل الخلق اعتداء في نفسه وهديا لغيره وانمد

الخلق عن الجهل والضلال قال تعالى (والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى وما ينطق عن الهوى) وقال تعالى (كتاب أنزلناه اليك لتخرج الناس من الظلمات الى النور باذن ربهم الى صراط العزيز الحميد) وقال تعالى (وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه) الى قوله (فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم) فالله قد هدى المؤمنين به وقال تعالى (اتقوا الله وآمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته ويجعل لكم نورا تمشون به ويغفر لكم والله غفور رحيم) فقد كفل الله لمن آمن به أن يجعل له نورا يمشي به كما قال تعالى (أفمن كان ميتا فأحييناه وجعلنا له نورا يمشي به في الناس كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها) وقال تعالى (وكذلك أوحينا اليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان ولكن جعلناه نورا هدى به من نشاء من عبادنا وانك لتهدى الى صراط مستقيم) ومثل هذا كثير في القرآن والحديث . - ولم يدع الحيرة أحد من أهل العلم والايمان ولكن مدحها طائفة من الملاحدة كصاحب الفصوص ابن عربي وأمثاله من الملاحدة الذين هم حيارى فدحوا الحيرة وجعلوها أفضل من الاستقامة وادعوا أنهم اكمل الخلق وان خاتم الاولياء منهم يكون أفضل في العلم بالله من خاتم الانبياء وان الانبياء يستفيدون العلم بالله منهم وكانوا في ذلك كما يقال فيمن قال فخر عليهم السقف من تحتهم لا عقل ولا قرآن فان الانبياء أقدم فكيف يستفيد المتقدم من المتأخر وهم عند المسلمين واليهود والنصارى أفضل من الانبياء فخرج هؤلاء عن العقل والدين دين المسلمين واليهود والنصارى . - وهؤلاء قد بسطنا الرد عليهم في غير هذا الموضع ولهم في وحدة الوجود والحلول والاتحاد كلام من شر كلام أهل الاتحاد واما غير هؤلاء من الشيوخ الذين يذكرون الحيرة فان كان الرجل منهم يخبر عن حيرته فهذا لا يقتضي مدح الحيرة بل الحائر . أمور بطاب الهدى كما تقل عن الامام أحمد انه علم وجلا ان يدعو يقول يا دليل الحائرين دلني على طريق الصادقين واجعلني من عبادك الصالحين . - فاما الذي قال اول المعرفة الحيرة وآخرها الحيرة فقد يريد بذلك معنى صحيحا مثل أن يريد ان الطالب السالك يكون حائرا قبل حصول المعرفة والهدى فان كل طالب للعلم والهدى هو قبل حصول مطاوبه في نوع من الحيرة وقوله آخرها الحيرة قد يراد به أنه لا يزال طالب الهدى والعلم فهو بالنسبة الي ما لم يصل اليه حائرا وليس في ذلك مدح الحيرة ولكن يراد به أنه لا بد ان

يعتري الانسان نوع من الحيرة التي يحتاج معها الى العلم والهدى وقوله والحيرة من معنيين أحدهما كثرة اختلاف الاحوال والآخر شدة الشر وحذر الاياس اخبار عن سلوك معين فانه ليس كل سالك يعتريه هذا ولكن من السالكين من يختلف عليه الاحوال حتى لا يدري ما يقبل وما يرد وما يفعل وما يترك والواجب على من كان كذلك دوام الدعاء لله سبحانه وتعالى والتضرع اليه والاستهداء بالكتاب والسنة. - وكذلك بشدة الشر وحذر الاياس فان في السالكين من يتلى بامور من المخالعات يخاف معها أن يصير الى اليأس من رحمة الله لقوة خوفه وكثرة المخالفة عند نفسه ومثل هذا ينبغي ان يعلم سمة رحمة الله وقبول التوبة من عباده وفرحه بذلك * وقول الآخر نازلة تنزل بقلوب المارفين بين اليأس والطمع فلا تطمعهم في الوصول فيستريحون ولا يؤبهم عن الطلب فيستريحون فيقال هذا أيضا حال عارض لبعض السالكين ليس هذا أمرا لازما لكل من سلك طريق الله ولا هو أيضا غاية محمودة ولكن بعض السالكين يعرض له هذا كما يذكر عن الشبلي انه كان ينشد في هذا المعنى

أظلت علينا منك يوما سحابة * أضاءت لنا برقا وأبطأ رشاشها

فلا غيمها يحلو فيأْس طامع * ولا غيثها يأتي فيروى عطاشها

وصاحب هذا الكلام الى ان يعفوا الله عنه ويفر له مثل هذا الكلام احوج منه الى ان يمدح عليه او يقتدى به فيه - ومثل هذا كثير قد تكلمنا عليه في غير هذا الموضع لما تكلمنا على ما يمرض لطائفة من كلام فيه معاتبة لجانب الربوية واقامة حجة عليه بالجنون المتحير واقامة عذر المحب وأمور تشبه هذا قد تحير من قال بموجها الى الكفر والاحاد اذ الواجب الافرار لله بفضله وجوده واحسانه وللنفس بالتقصير والذنب كما في الحديث الصحيح سيد الاستغفار أن يقول العبد اللهم أنت ربى لا اله الا أنت خلقتنى وانا عبدك وانا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت أبوء لك بنعمتك علىّ وأبوء بذنبي فاغفرلى انه لا يففر الذنوب الا أنت من قالها اذا أصبح موقنا بها فأت من يومه دخل الجنة ومن قالها اذا أمسى موقنا بها فأت من ليله دخل الجنة - وفي الحديث الصحيح الا الهى يقول الله تعالى يا عبادى انما هي أعمالكم أحصيا لكم ثم أوفىكم اياها فمن وجد خيرا فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلومن الا نفسه - وفي الحديث الصحيح يقول الله من تقرب الى شبرا تقربت منه

ذراعاً ومن تقرب الى ذراعاً تقربت منه باعاً ومن أتاني يمشي أتيته هرولة - وفي الحديث الصحيح انا عند ظن عبدي بي وانا معه اذا ذكرني - وقد ثبت ان الله تعالى كل نعمة منه فضل وكل نعمة منه عدل وقد ثبت من حكمته ورحمته وعدله ما يبهر العقول لان هذه المسألة تتعلق باصول كبار من مسائل التقدير والامر والوعد والوعيد والاسماء والصفات تدبسط الكلام عليها في غير هذا الموضع * والمقصود هنا الكلام على ما ذكر عن هؤلاء الشيوخ بقولهم انما لا يطعمهم في الوصول فيستريحون ولا يوبسهم عن الطلب فيستريحون هي حال عارض لشخص قد تعلقت همته بمطلوب معين وهو يتردد فيه بين اليأس والطمع وهذا حال مذموم لان العبد لا ينبغي له أن يقترح على الله شيئاً معيناً بل تكون همته فعل المأمور وترك المحذور والصبر على القصور فتى أعين على هذه الثلاثة جاءت بعد ذلك من المطالب ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ولو تعلقت همته بمطلوب فدعا الله به فان الله يعطيه احدى خصال ثلاث اما أن يعجل له دعوته واما أن يدخر له من الخير مثلها واما أن يصرف عنه من الشر مثلها وانفط الوصول لفظ يحمل فانه ما من سالك الا وله غاية يصل اليها واذا قيل وصل الى الله او الى توحيده او معرفته او نحو ذلك ففي ذلك من الانواع المتنوعة والدرجات المتباينة ما لا يحصىه الا الله تعالى * ويأس الانسان أن يصل الى ما يحبه الله ويرضاه من معرفته وتوحيده كبيرة من الكبائر بل عليه أن يرجو ذلك ويطعم فيه لكن من رجا شيئاً يطلبه ومن خاف من شيء هرب منه واذا اجتهد واستعان الله تعالى ولازم الاستغفار والاجتهاد فلا بد أن يؤتيه الله من فضله ما لم يحظر به الا اذا رأى أنه لا ينشرح صدره ولا يحصل له حلاوة الايمان ونور الهداية فليكثر التوبة والاستغفار وليلازم الاجتهاد بحسب الامكان فان الله يقول (والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا) وعليه باقامة الفرائض ظاهراً وباطناً ولزوم الصراط المستقيم مستعيناً بالله متبرئاً من الحول والقوة الا به ففي الجملة ليس لاحد أن ييأس بل عليه أن يرجو رحمة الله كما انه ليس له أن لا ييأس بل عليه أن يخاف عذابه قال تعالى (اولئك الذين يدعون يبتغون الى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه ان عذاب ربك كان محذورا) قال بعضهم من عبد الله بالحب وحده فهو زنديق ومن عبده بالخوف وحده فهو حروري ومن عبده بالرجاء وحده فهو مرجئ ومن عبده بالحب والرجاء والخوف فهو مؤمن موحد * واما

قول القائل متى أصل الى طرزيق الراجين وأنا مقيم في حيرة المتحيرين فهذا اخبار منه عن حال مذموم هوفها كما يخبر الرجل عن نقص ايمانه وضعف عرفانه ورب في يقينه وليس مثل هذا مما يطلب بل هو مما يستماذ بالله منه * واما قول محمد بن الفضل انه قال العارف كلما انتقل من حال الى حال استقبلته الدهشة والحيرة فهذا قد يراد به انه كلما انتقل الى مقام من المعرفة واليقين حصل له تشوق الى مقام لم يصل اليه من المعرفة فهو حائر بالنسبة الى ما لم يصل اليه دون ما وصل اليه * وقوله أعرف الناس بالله أشدهم فيه تحيرا أى اطلبهم لزيادة العلم والمعرفة فان كثرة علمه ومعرفته توجب له الشعور بأمر لم يعرفها بمد بل هو حائر فيها طالب لمعرفتها والعلم بها ولا رب ان أعلم الخلق بالله قد قال لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك والخلق ما أوتوا من العلم الا قليلا وما نقل عن الجنيد انه قال انتهى عقل العقلاء الى الحيرة فهذا ما أعرفه من كلام الجنيد وفيه نظر هل قاله وأمل الاشبه انه ليس من كلامه المعبود فان كان قد قال هذا فاراد عدم العلم بما لم يصل اليه لم يرد بذلك ان الانبياء والاولياء لم يحصل لهم يقين ومعرفة وهدى وعلم فان الجنيد أجل من أن يريد هذا وهذا الكلام مردود على من قاله لكن اذا قيل ان أهل المعرفة مهما حصلوا من المعرفة واليقين والهدي فهناك أمور لم يصلوا اليها فهذا صحيح كما في الحديث الذي رواه الامام أحمد في المسند وابو حاتم في صحيحه اللهم اني أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك أن تجعل القرآن ربيع قلبي ونور صدري وجلاء حزني وذهاب همي ونعمي قال من قال هذا اذهب الله همه وغمه وأبدله مكانه فرحا فقد أخبر ان لله أسماء استأثر بها في علم الغيب عنده وهذه لا يعلمها ملك ولا بشر - فاذا أراد المريد ان عقول العقلاء لم تصل الى معرفة مثل هذه الامور فهذا صحيح واما اذا أراد ان العقلاء ليس عندهم علم ولا يقين بل حيرة ورب فهذا باطل قطعا * وما ذكر عن ذي النون في هذا الباب مع ان ذا النون قد وقع منه كلام أنكر عليه وعززه الحارث بن مسكين وطلبه المتوكل الى بغداد واتهم بالزندقة وجعله الناس من الفلاسفة فما أدري هل قال هذا أم لا بخلاف الجنيد فان الاستقامة والمتابعة غالبه عليه وان كان كل أحد يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ثم معصوم من الخطا غير الرسول لكن الشيوخ الذين عرف صحة طريقتهم فلم أنهم لا يقصدون

ما يعلم فسادَه بالضرورة من العقل والدين وهذا قدر ما احتملته هذه الورقة والله أعلم
(١٩٥) مسألة قوله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر قبل هذا موافق
لما يقوله الاتحادية • ينونا لذلك

الجواب الحمد لله • قوله لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر مروي بالفاظ اخر كقوله
يقول الله يؤذيني ابن آدم يسب الدهر وانا الدهر ايدي الامر اقلب الليل والنهار - وفي لفظ
لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر يقلب الليل والنهار - وفي لفظ يقول ابن آدم يا خيبة الدهر
وانا الدهر فقوله في الحديث ايدي الامر اقلب الليل والنهار يبين انه ليس المراد به انه الزمان
فانه قد اخبر انه يقلب الليل والنهار والزمان هو الليل والنهار فدل نفس الحديث على انه هو يقلب
الزمان ويصرفه كما دل عليه قوله تعالى (ألم تر ان الله يرزق سحابا ثم يؤلف بينه ثم يجعله ركاما
فترى الودق يخرج من خلاله وينزل من السماء من جبال فيها من برد فيصيب به من يشاء
ويصرفه عن من يشاء يكاد سنا برقه يذهب بالابصار يقاب الله الليل والنهار ان في ذلك عبرة لاولي
الابصار) واز جاء السحاب سوقه والودق المطر فقد بين سبحانه خلقه للمطر وانزاله على الارض
فانه سبب الحياة في الارض فانه سبحانه جعل من الماء كل شئ حي - ثم قال يقلب الله الليل والنهار
اذ تعليه الليل والنهار تحويل احوال العالم بانزال المطر الذي هو سبب خلق النبات والحيوان
والمعدن وذلك سبب تحويل الناس من حال الى حال المتضمن رفع قوم وخفض آخرين - وقد
اخبر سبحانه بخلق الزمان في غير موضع كقوله (وجعل الظلمات والنور) وقوله (وهو الذي خلق
الليل والنهار والشمس والقمر كل في فلك يسبحون) وقوله (وهو الذي جعل الليل والنهار خليفة
لمن أراد ان يذكر او اراد شكورا) وقوله (ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل
والنهار لايات لاولي الالباب) وغير ذلك من النصوص التي تبين ان خالق الزمان - ولا يتوهم عاقل
ان الله هو الزمان فان للزمان مقدار الحركة والحركة مقدار لها من باب الاعراض والصفات القائمة
بغيرها كالحركة والسكون والسواد والبياض ولا يقول عاقل ان خالق العالم هو من باب الاعراض
والصفات المفترقة الى الجواهر والاعيان فان الاعراض لا تقوم بنفسها بل هي مفترقة الى محل تقوم
به والمفتقر الى ما يمايزه لا يوجد بنفسه بل بذلك النبر فهو محتاج الى ما به وجوده فليس هو غنيا
في نفسه عن غيره فكيف يكون هو الخالق لكل ما سواه ومعلوم ان المراتب ثلاث ^(١)

في
نفسه
ثلاث

ثم ان يستغنى بنفسه وان يحتاج اليه ماسواه وهذه صفة الخالق سبحانه فكيف يتوهم انه من النوع الاول وأهل الاتحاد القائلون بالوحدة أو الحلول أو الاتحاد لا يقولون انه هو الزمان ولا إنه من جنس الاعراض والصفات بل يقولون هو مجموع العالم أو حال في مجموع العالم فليس في الحديث شبهة لهم لولم يكن قد بين فيه انه سبحانه مقلب الليل والنهار فكيف وفي نفس الحديث انه بيده الامر يقاب الليل والنهار * اذا تبين هذا فلاناس في الحديث قولان معروفان لاصحاب أحمد وغيرهم (أحدهما) وهو قول أبي عبيد وأكثر العلماء ان هذا الحديث خرج الكلام فيه لرد مايقوله أهل الجاهلية ومن اشبههم فاتهم اذا اصابتهم مصيبة أو منعوا اغراضهم أخذوا يسبون الدهر والزمان - يقول أحدهم قبح الله الدهر الذي شئت شملنا ولمن الله الزمان الذي جرى فيه كذا وكذا - وكثيرا ما جرى من كلام الشعراء وأمثالهم نحو هذا كقولهم يادهر فملت كذا وهم يقصدون سب من فعل تلك الامور ويضيفونها الى الدهر فيقع السب على الله تعالى لانه هو الذي فعل تلك الامور واحداثها والدهر مخلوق له هو الذي يقبله ويصرفه والتقدير ان ابن آدم يسب من فعل هذه الامور وأنا فعلتها فاذا سب الدهر فقصدوه سب الفاعل وان اضاف الفعل الى الدهر والدهر لا فعل له وانما الفاعل هو الله وحده وهذا كرجل قضى عليه قاض بحق أو أفتاه مفت بحق فجعل يقول لمن الله من قضى بهذا أو أفتى بهذا ويكون ذلك من قضاء النبي صلى الله عليه وسلم وفتياه فيقع السب عليه وان كان الساب لجهله اضاف الامر الي المبلغ في الحقيقة والمبلغ له فعل من التبليغ بخلاف الزمان فان الله يقبله ويصرفه (والقول الثاني) قول نعيم بن حماد وطائفة معه من أهل الحديث والصوفية ان الدهر من أسماء الله تعالى ومعناه التقديم الازلي ورووا في بعض الادعية يادهر يادهور ياديهار وهذا المعنى صحيح لان الله سبحانه هو الاول ليس قبله شيء وهو الآخر ليس بعده شيء فهذا المعنى صحيح انما النزاع في كونه يسمى دهرًا - بكل حال فقد أجمع المسلمون بماعلم بالعقل الصريح وهو أن الله سبحانه وتعالى ليس هو الدهر الذي هو الزمان أو مايجرى مجرى الزمان فان الناس متفقون على الزمان الذي هو الليل والنهار وكذلك مايجرى مجرى ذلك في الجنة كما قال تعالى ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا - قالوا على مقدار البكرة والعشى في الدنيا والآخرة^(١) يوم الجمعة يوم

(١) كذا بالنسخة ولعل الاصل ويسى في الآخرة الخ اه مصححه اسمعيل الخطيب

المزيد والجنة ليس فيها شمس ولا زمهرير ولكن تعرف الاوقات بانوار اخر قد روى انها تظهر من تحت العرش فالزمان هنالك مقدار الحركة التي بها تظهر تلك الانوار — وهل وراء ذلك جوهر قائم بنفسه سيال هو الدهر هذا مما تنازع فيه الناس فاثبت طائفة من المتلطفة من اصحاب افلاطون كما اثبتوا الكليات المجردة في الخارج التي تسمى المثل الافلاطونية والمثل المطلقة واثبتوا الميولي التي هي مادة مجردة عن الصور واثبتوا الخلاء جوهرًا قائمًا بنفسه — وأما جاهير العقلاء من الفلاسفة وغيرهم فيعلمون ان هذا كله لا حقيقة له في الخارج وانما هي أمور يقدرها الذهن ويضربها فيظن الفالطون ان هذا الثابت في الازهان هو بعينه ثابت في الخارج عن الازهان كما ضنوا مثل ذلك في الوجود المطلق مع علمهم ان المطلق بشرط الاطلاق وجوده في الذهن وليس في الخارج الا شيء معين وهي الاعيان وما يقوم بها من الصفات — فلا مكان الا الجسم أو ما يقوم به ولا زمان الا مقدار الحركة ولا مادة مجردة عن الصور بل ولا مادة مقترنة بها غير الجسم الذي يقوم به الاعراض ولا صورة الا ما هو عرض قائم بالجسم أو ما هو جسم يقوم به العرض — وهذا وأمثاله مبسوط في غير هذا الموضع وانما المقصود التنبيه على ما يتعلق بذلك على وجه الاختصار والله أعلم •

(١٩٦) مسألة في النعم والبقر ونحو ذلك اذا اصابه الموت وأناه الانسان هل يذكر شيئاً منه وهو متيقن حياته حين ذبحه وان بعض الدواب لم يتحرك منه جراحة حين ذكاته فهل الحركة تدل على وجود الحياة وعدمها يدل على عدم الحياة أم لا فان غالب الناس يتحقق حياة الدابة عند ذبحها واراقة دما ولم تحرك فيقول انها ميتة فيرميها — وهل الدم الاحمر الرقيق الجاري حين الذبح يدل على ان فيها حياة مستقرة — والدم الاسود الجامد القليل دم الموت أم لا وما اراد النبي صلى الله عليه وسلم بقوله ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا — وهل يجوز ذكاة المرأة الحائض وغير الحائض من المسلمات أم لا — وهل اذا ذبح المسلم شيئاً من الانعام ونسى ان يذكر اسم الله عليه حتى ذبحه حلال أم لا •

الجواب • الحمد لله رب العالمين • قال الله تعالى (حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع الا ما ذكبتهم) وقوله تعالى الا ما ذكبتهم عائد الى ما تقدم من المنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وأكلة السبع

عند عامة العلماء كالشافعي وأحمد بن حنبل وأبي حنيفة وغيرهم فما أصابه الموت قبل ان يموت أبيع لكن تنازع العلماء فيما يذكي من ذلك فذهب من قال ما يتيقن موته لا يذكي كقول مالك ورواية عن أحمد ومنهم من يقول ما يعيش معظم اليوم ذكي ومنهم من يقول ما كانت فيه حياة مستقرة ذكي كما يقوله من يقوله من أصحاب الشافعي وأحمد * ثم من هؤلاء من يقول الحياة المستقرة ما يزيد على حركة المذبوح ومنهم من يقول ما يمكن ان يزيد على حياة المذبوح والصحيح انه اذا كان حيا فذكي حل أكله ولا يمتنع في ذلك حركة مذبوح فان حركات المذبوح لا تنضبط بل فيها ما يطول زمانه وتمتع حركته وفيها ما يقل زمانه وتضعف حركته * وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا فتنى جرى الدم الذي يجري من المذبوح الذي ذبح وهو حي حل أكله والناس يفرقون بين دم ما كان حيا ودم ما كان ميتا فان الميت بحمد الله ويسود ولهذا حرم الله الميتة لاحتقان الرطوبات فيها فاذا جرى منه الدم الذي يخرج من المذبوح الذي ذبح وهو حي حل أكله وان يتيقن انه يموت فان المقتصد ذبح وما فيه حياة فهو حي وان يتيقن انه يموت بعد ساعة فممر بن الخطاب رضي الله عنه يتيقن انه يموت وكان حيا جازت وصيته وصلاته وعهوده وقد أفنى غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم بانها اذا مصعت بذنبها أو طرفت بعينها أو ركضت برجلها بعد الذبح حلت ولم يشترطوا ان يكون حركتها قبل ذلك أكثر من حركة المذبوح وهذا قاله الصحابة لان الحركة دليل على الحياة والدليل لا ينعكس فلا يلزم اذا لم يوجد هذا منها ان تكون ميتة بل قد تكون حية وان لم يوجد منها مثل ذلك والانسان قد يكون نائما فيذبح وهو نائم ولا يضطرب وكذلك النمل عليه يذبح ولا يضطرب وكذلك الدابة قد تكون حية فتذبح ولا تضطرب لضيقها عن الحركة وان كانت حية ولكن خروج الدم الذي لا يخرج الا من مذبوح وليس هو دم الميت دليل على الحياة والله أعلم *

﴿فصل﴾ وتجوز ذكاة المرأة والرجل — وتذبح المرأة وان كانت حائضا فان حيضتها ليست في يدها وذكاة المرأة جائزة باتفاق المسلمين وقد ذبحت امرأة شاة فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بأكلها *

﴿فصل﴾ والتسمية على الذبيحة مشروعة لكن قيل هي مستحبة كقول الشافعي

وقيل واجبة مع العمد وتسقط مع السهو كقول أبي حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه وقيل تجب مطلقا فلا تؤكل الذبيحة بدونها سواء تركها عمدا أو سهواً كالرواية الأخرى عن أحمد اختارها أبو الخطاب وغيره وهو قول غير واحد من السلف وهذا أظهر الأقوال فإن الكتاب والسنة قد علق الحل بذكر اسم الله في غير موضع كقوله (فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه) وقوله (فكلوا مما ذكر اسم الله عليه) (وما لكم أن لا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه) (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) وفي الصحيحين أنه قال ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا وفي الصحيح أنه قال لمدى إذا أرسلت كلبك المعلم وذكر اسم الله فقتل فكل وإن خالط كلبك كلاب آخر فلا تأكل فإنك إنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره—وبنت في الصحيح أن الجن سأله إذا زاد لهم ولدوا بهم فقال لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه أو فرما يكون لهما وكل بمرة علف لدوابكم—قال النبي صلى الله عليه وسلم فلا تستنجوا بهما فإنهما زاد أخوانكم من الجن فهو صلى الله عليه وسلم لم يبيح للجن المؤمنين إلا ما ذكر اسم الله عليه فكيف بالانس ولكن إذا وجد الانسان لحما قد ذبحه غيره جاز له أن يأكل منه ويذكر اسم الله عليه للحل امر الناس على الصحة والسلامة كما ثبت في الصحيح أن قوما قالوا يا رسول الله إن ناسا حديثي عهد بالاسلام يأتونا باللحم ولا ندري اذكروا اسم الله عليه أم لم يذكروا فقال سموا انهم وكلوا (١٩٧) مسألة في قصة إبليس وإخباره النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد مع جماعة من أصحابه وسؤال النبي صلى الله عليه وسلم له عن أمور كثيرة والناس ينظرون الى صورته عيانا ويسمعون كلامه جهرا فهل ذلك حديث صحيح أم كذب غثلق—وهل جاء ذلك في شيء من الصحاح والمسايد والسنن أم لا—وهل يحل لاحد أن يروي ذلك وماذا يجب على من يروي ذلك ويحذنه للناس ويوعم أنه صحيح شرعي *

الجواب ✽ الحمد لله ✽ بل هذا حديث مكذوب غثلق ليس هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة لا الصحاح ولا السنن ولا المسايد ومن علم أنه كذب على النبي صلى الله عليه وسلم لم يحل له أن يرويه عنه ومن قال أنه صحيح فإنه يعلم بحاله فإن اصروا عوب على ذلك ولكن فيه كلام كثير قد جمع من احاديث نبوية فالذي كذبه واختلفه جمعه من احاديث بعضها كذب وبعضها صدق فلهذا يوجد فيه كلمات متعددة صحيحة وإن كان اصل الحديث وهو محيى إبليس

عيانا الى النبي صلى الله عليه وسلم بحضرة اصحابه وسؤاله له كذبا مختلفا لم يتقله احد من علماء المسلمين والله سبحانه وتعالى اعلم *

(١٩٨) مسألة في رجلين تجادلا فقال احدهما ان تربة محمد النبي صلى الله عليه وسلم افضل من السموات والارض - وقال الآخر الكعبة افضل فمع من الصواب *

الجواب الحمد لله * اما نفس محمد صلى الله عليه وسلم فما خلق الله خلقا اكرم عليه منه - واما نفس التراب فليس هو افضل من الكعبة البيت الحرام بل الكعبة افضل منه ولا يعرف احد من العلماء فضل تراب القبر على الكعبة الا القاضي عياض ولم يسبقه احد اليه ولا واقفه احد عليه والله اعلم *

(١٩٩) مسألة فيمن قال ان الله يسمع الدعاء بواسطة محمد صلى الله عليه وسلم فانه الوسيلة والواسطة *

الجواب الحمد لله * ان اراد بذلك ان الايمان بمحمد وطاعته والصلاة والسلام عليه وسيلة للمبد في قبول دعائه وثواب دعائه فهو صادق - وان اراد ان الله لا يجيب دعاء أحد حتى يرفعه الى مخلوق او يقسم عليه به او ان نفس الانبياء بدون الايمان بهم وطاعتهم وبدون شفاعتهم وسيلة في اجابة الدعاء فقد كذب في ذلك والله اعلم *

(٢٠٠) مسألة فيمن سمع رجلا يقول لو كنت فعلت كذا لم يجر عليك شيء من هذا فقال له رجل آخر سمعه : هذه الكلمة قد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها وهي كلمة تؤدى قائلها الى الكفر فقال رجل آخر قال النبي صلى الله عليه وسلم في قصة موسى مع الخضر يرحم الله موسى وددنا لو كان صبر حتى يقص الله علينا من أمرها واستدل الآخر بقوله صلى الله عليه وسلم المؤمن القوى أحب الى الله من المؤمن الضعيف الى أن قال فان كلمة لو فتتح عمل الشيطان فهل هذا ناسخ لهذا ام لا *

الجواب الحمد لله * جميع ما قاله الله ورسوله حق - ولو تستعمل على وجهين (أحدهما) على وجه الحزن على الماضي والجزع من المقدور فهذا هو الذي نهى عنه كما قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لاخوانهم اذا ضربوا في الارض او كانوا غزى لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا ليجعل الله ذلك حسرة في قلوبهم) وهذا هو الذي نهى عنه النبي صلى

الله عليه وسلم حيث قال وان أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت - كان كذا وكذا ولكن قل قدر الله وما شاء فعل فان الله تفتح عمل الشيطان أي تفتح عليك الحزن والجزع وذلك بضر ولا ينفع بل اعلم ان ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك كما قال تعالى (ما أصاب من مصيبة الا باذن الله ومن يؤمن بالله يهد قلبه) قالوا هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم انها من عند الله فيرضى ويسلم *

(والوجه الثاني) ان يقال لو لبيان علم نافع كقوله (لو كان فيهما آله الا الله لفسدنا) وليان محبة الخير وادارته كقوله لو ان لي مثل ما لفلان لملت مثل ما يسل ونحوه جازم وقول النبي صلى الله عليه وسلم وددت لو ان موسى صبر ليقص الله علينا من خبرها هو من هذا الباب كقوله ودوا لو تدهن فيدهنون فان نبينا صلى الله عليه وسلم أحب أن يقص الله خبرها فدكرها لبيان محبته للصبر المترتب عليه فعرّفه ما يكون لما في ذلك من المنفعة ولم يكن في ذلك جزع ولا حزن ولا ترك لما يجب من الصبر على المقدور - وقوله وددت لو أن موسى صبر قال النعاة تقديره وددت أن موسى صبر وكذلك قوله ودوا لو تدهن فيدهنون تقديره ودوا ان تدهن وقال بعضهم بل هي لو شرطية وجوابها عذوف والمضي على التقديرين معلوم وهي محبة ذلك الفعل وادارته - ومحبة الخير وادارته محمود والحزن والجزع وترك الصبر مذموم والله أعلم *

(٢٠١) مسألة في التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم هل يجوز ام لا *

الجواب بحمد الله * اما التوسل بالايمان به ومحبته وطاعته والصلاة والسلام عليه وبدعائه وشفاعته ونحو ذلك مما هو من أفعاله وأفعال العباد الأمور بها في حقه فهو مشروع باتفاق المسلمين وكان الصحابة رضي الله عنهم يتوسلون به في حياته وتوسلوا بعد موته بالعباس عمه كما كانوا يتوسلون به - واما قول القائل اللهم اني اتوسل اليك به فللماء فيه قولان كالم في الحلف به قولان وجهور الأئمة كمالك والشافعي وأبي حنيفة على أنه لا يسوغ الحلف به كما لا يسوغ الحلف بغيره من الأنبياء والملائكة ولا تنمق اليمين بذلك باتفاق العلماء وهذا احدى الروايتين عن أحمد - والرواية الاخرى تنمق اليمين به خاصة دون غيره ولذلك قال أحمد في منسكه الذي كتبه للمروزي صاحبه إنه يتوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم في دعائه ولكن غير أحمد قال ان هذا اقسام على الله به ولا يقسم على الله بمخلوق وأحمد في احدى الروايتين قد جوز القسم

به فلذلك جوز التوصل به ولكن الرواية الاخرى عنه هي قول جمهور العلماء أنه لا يقسم به فلا يقسم على الله به كسائر الملائكة والانبياء فانما لا ندلم أحدا من السلف والأئمة قال إنه يقسم على الله كما لم يقولوا إنه يقسم بهم مطلقا ولهذا أفنى أبو محمد بن عبد السلام أنه لا يقسم على الله بأحد من الملائكة والانبياء وغيرهم لكن ذكر له أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث في الانقسام به فقال ان صح الحديث كان خاصا به والحديث المذكور لا يدل على الانقسام به وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من كان حالفا فليحلف بالله والا فليصمت وقال من حلف بغير الله فقد اشرك والدعاء عبادة والمباداة مبناها على التوقيف والاتباع لا على الهوى والابتداع والله أعلم به

(٢٠٢) مسألة في رجل وجد عند امرأته رجلا أجنبيا فقتلها ثم تاب بدم موتها وكان له اولاد صغار فلما كبر أحدهما أراد اداء كفارة القتل ولم يجد قدرة على العتق فاراد ان يصوم شهرين متتابعين فهل تجب الكفارة على القاتل وهل يجزئ قيام الولد بها واذا كان الولد امرأة فعاضت في زمن الشهرين هل ينقطع التتابع واذا غلب على ظننا ان الطهر يحصل في وقت معين هل يجب عليها الامساك ام لا *

الجواب الحمد لله * ان كان قد وجدهما يفلان الفاحشة وقتلها فلا شيء عليه في الباطن في اظهر قولى العلماء وهو اظهر القولين في مذهب أحمد وان كان يمكنه دفعه عن وطئها بالكلام كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لو أن رجلا اطلع في بيتك ففقت عينه ما كان عليك شيء واظهر رجل مرة في بيته فجعل يتبع عينه يمدري لو اصابته لقلت عينه وقال انما جعل الاستئذان من اجل النظر وقد كان يمكن دفعه بالكلام وجاء رجل الى عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ويده سيف متلطح بدم قد قتل امرأته فجاء أهلها يشتكون عليه فقال الرجل انى قد وجدت لكعا^(١) قد تفخذها فضربت ما هنالك بالسيف فأخذ السيف فهزه ثم اعاده اليه فقال ان عاد فمده - ومن العلماء من قال يسقط القود عنه اذا كان الزانى محصنا سواء كان القاتل هو زوج المرأة او غيره كما يقول طائفة من أصحاب الشافعى وأحمد والقول

(١) هكذا روي في الحديث بالالف في الرجل مع أن وصف الرجل لكع كسر ووصف المرأة لكع كقطام فعلمه أراد لكعا فحرف نبه عليه في النهاية كتبه مصححه

الاول انما مأخذه انه جني على حرمة فهو كفق، عين الناظر وكالذي انتزع يده من فم الماخذ حتى سقطت ثنياه فاهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمه وقال ايدع يده في فيك فتقضها كما يقضم الفحل * وهذا الحديث الاول القول به مذهب الشافعي وأحمد . ومن العلماء من لم يأخذ به قال لان دفع الصائل يكون بالاسهل فالاسهل والنص يقدم على هذا القول وهذا القول فيه نزاع بين السلف والخلف فقد دخل اللص على عبد الله بن عمر فأصت له السيف قالوا فلولا انا نهيناه عنه لضربه وقد استدل أحمد بن حنبل بفعل ابن عمر هذا مع ما تقدم من الحديثين وأخذ بذلك * واما ان كان الرجل لم يفعل بعد فاحشة ولكن وصل لاجل ذلك فهذا فيه نزاع والاحوط لهذا ان يتوب من القتل من مثل هذه الصورة وفي وجوب الكفارة عليه نزاع فاذا كفر فقد فعل الاحوط فان الكفارة تجب في قتل الخطا واما قتل المد فلا كفارة فيه عند الجمهور كمالك وأبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه وعليه الكفارة عند الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى واذا مات من عليه الكفارة ولم يكفر فليطعم عنه وليه ستين مسكينا فانه بدل الصيام الذي عجزت عنه قوته فاذا أطعم عنه في صيام رمضان فهذا اولى والمرأة ان صامت شهرين متتابعين لم يقطع الحيض تنابها بل تبني بعد الطهر باتفاق الأئمة والله أعلم *

(٢٠٣) مسألة في قوله تعالى (وقالت اليهود عزيز ابن الله) كلهم قالوا ذلك أم بعضهم وقول النبي صلى الله عليه وسلم يؤتى باليهود يوم القيامة فيقال لهم ما كنتم تبيدون فيقولون العزيز . الحديث هل الخطاب عام أم لا *

الجواب * الحمد لله * المراد باليهود جنس اليهود كقوله تعالى (الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم) لم يقل جميع الناس ولا قالوا ان جميع الناس قد جمعوا لكم بل المراد به الجنس وهذا كما يقال الطائفة الفلانية تفعل كذا وأهل الفلاني يفعلون كذا واذا قال بعضهم فسكت الباقون ولم ينكروا ذلك فيشتركون في اثم القول والله أعلم *

(٢٠٤) مسألة في رجل حبس خصما له عليه دين بحكم الشرع فحضر اليه رجل يشفع فيه فلم يقبل شفاعته فتخاصما بسبب ذلك فشهد الشافع على الرجل بأنه صدر منه كلام يقتضي الكفر وخاف الرجل غائلة ذلك فأحضر الى حاكم شافعي وادعى عليه رجل من المسلمين بأنه تلفظ بما قيل عنه وسأل حكم الشرع في ذلك فقال الحاكم للخصم عن ذلك فلم يترف فلحق

ان يعترف ليم له الحكم بصحة اسلامه وحقن دمه فاعترف بأن ذلك صدر منه جاهلا بما يترتب عليه ثم اسلم ونطق بالشهادتين وتاب واستغفر الله تعالى ثم سأل الحاكم المذكور ان يحكم له باسلامه وحقن دمه وتوبته وبقاء ماله عليه فاجابه الى سؤاله وحكم باسلامه وحقن دمه وبقاء ماله عليه وقبول توبته وعززه تعزير مثله وحكم بسقوط تعزير ثان عنه وقضى بموجب ذلك كله ثم نفذ ذلك حاكم آخر حتى فهل الحكم المذكور صحيح في جميع ما حكم له به ام لا - وهل يفتقر حكم الشافعي الى حضور خصم من جهة بيت المال ام لا - وهل يحمل لأحد أن يتعرض بمصادر منه من أخذ ماله او شيء منه بعد اسلامه ام لا - وهل يحمل لحاكم آخر بعد الحكم والتنفيذ المذكورين ان يحكم في ماله بخلاف الحكم الاول وتنفيذه ام لا - وهل يثاب ولي الامر على منع من يتعرض اليه بأخذ ماله او شيء منه بما ذكر ارام لا *

﴿الجواب﴾ الحمد لله * نعم الحكم المذكور صحيح وكذلك تنفيذه وليس لبيت المال في مال مثل هذا حق باتفاق المسلمين ولا يفتقر الحكم باسلامه وعصمة ماله الى حضور خصم من جهة بيت المال فان ذلك لا يتوقف على الحكم اذا لائمة متفقون على ان المرتد اذا أسلم عصم باسلامه دمه وماله وان لم يحكم بذلك حاكم ولا كلام لولى بيت المال في مال من أسلم بعد رده بل مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد ايضا في المشهور عنه ان من شهدت عليه بيعة بالردة فانكر وتشهد الشهادتين المعتبرتين حكم باسلامه ولا يحتاج ان يقر بما شهد به عليه فكيف اذا لم يشهد عليه عدل فانه من هذه الصورة لا يفتقر الحكم بعصمة دمه وماله الى اقراره باتفاق المسلمين ولا يحتاج عصمة دم مثل هذا الى ان يقر ثم يسلم بعد اخراجه الى ذلك فقد يكون فيه الزام له بالكذب على نفسه انه كفر ولهذا لا يجوز ان يبنى على مثل هذا الاقرار حكم الاقرار الصحيح فانه قد علم انه لقن الاقرار وانه مكروه عليه في المعنى فانه انما فعله خوفاً للقتل ولو قدر ان كفر المرتد كفر سب فليس في الأحكام بمذهب الائمة الاربعة من يحكم بان ماله لبيت المال بعد اسلامه انما يحكم من يحكم بقتله لكونه يقتل حداً عندهم على المشهور - ومن قال يقتل لزندقة فان مذهبه انه لا يؤخذ بمثل هذا الاقرار - وأيضا قال الزنديق عند اكثر من قال بذلك لورثته من المسلمين فان المناقذين الذين كانوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كانوا اذا ماتوا ورثهم المسلمون مع الجزم بنفاقهم كعبد الله بن أبي أمية ومن ورثهم ورثتهم الذين

يعلمون بنفاقهم ولم يتوارث أحد من الصحابة غير ميراث منافق والمنافق هو الزنديق في اصطلاح الفقهاء الذين تكلموا في توبة الزنديق - وأيضا لحكم الحاكم اذا غنق في دمه الذي قد يكون فيه نزاع نفذ في ماله بطريق الاولى اذ ليس في الامة من يقول يؤخذ ماله ولا يباح دمه فلو قيل بهذا كان خلاف الاجماع فاذا لم يتوقف الحكم بعصمة دمه على دعوى من جهة ولى الامر فانه أولى. وقد تبين ان الحكم بمال مثل هذا لبيت المال غير ممكن من وجوه (أحدها) انه لم يثبت عليه ما يبيع دمه لابينته ولا باقرار متعين ولكن باقرار قصد به عصمة ماله ودمه من جنس الدعوى على الخصم المخر (الثاني) ان الحكم بعصمة دمه وماله واجب في مذهب الشافعي والجمهور وان لم يقر بل هو واجب بالاجماع مع عدم البيئته والافرار (الثالث) ان الحكم صحيح بلا رب^(١) (الرابع) انه لو كان حكم مجتهد فيه لزال ذلك بتنفيذ المنفذه (الخامس) انه ليس في الاحكام من يحكم بمال هذا لبيت المال ولو ثبت عليه الكفر ثم الاسلام ولو كان الكفر سبا فكيف اذا لم يثبت عليه أم كيف اذا حكم بعصمة ماله بل مذهب مالك وأحمد الذي يستند اليهما في مثل هذه من أبعد المذاهب عن الحكم بمال مثل هذا لبيت المال لان مثل هذا الاقرار عندهم اقرار تلجئة لا يلتفت اليه ولما عرف من مذهبيهما في الساب والله أعلم

(٢٠٥) مسألة في رجل اشترى مسلم من ذي عقار ثم ربي نفسه عليه واشترى منه نسطين والترم يبيننا شرعية الوفاء الى شهر قبل على احد ان يعلمه حيلة^(٢) وهو قادر

﴿الجواب﴾ الحمد لله * اذا كان الترم قادرا على الوفاء لم يكن لاحد ان يلزم رب الدين بترك مطالبته ولا يطلب منه حيلة لاحقيقة لها لاجل ذلك مثل ان يقبض منه ثم يعيد اليه^(٣) غير حقيقة استيفاء - وان كان معسرا وجب انظاره واليمين المطلقة محمولة على حال القدرة لا على حال العجز والله تعالى أعلم

(٢٠٦) مسألة في أعراب نازلين على البحر وأهل بادية وليس عندهم ولا قريبا منهم حاكم ولا لهم عادة ان يقدوا نكاحا الا في القرى التي حولهم عند أئمتها فهل يصح عقد أئمة القرى لهم مطلقا لمن لها ولى ولمن ليس لها ولى وربما كان أئمة ليس لهم اذن من متول فهل يصح

(١) يانص في الاصل (٢) يعنى لدفع حث اليمين عن الرجل اه مصححه (٣) كذا بالنسخة وفي العبارة سقط وتغل الاصل فان ذلك غير حقيقة الاستيفاء اه مصححه

عقدهم في الشرع مع إظهار من اتفق من المسلمين على العقود أم لا - وهل على الائمة أم اذا لم يكن في العقد مانع غير هذا الحلال الذي هو عدم اذن الحاكم للامام بذلك أم لا

الجواب بحمد الله * أما من كان لها ولي من النسب وهو العصبة من النسب أو الولاء مثل أبيها وجدها وأخيها وعمها وابن أخيها وابن عمها وعم أبيها وابن عم أبيها وان كانت معتقة فمعتقها أو عصبة معتقة فهذه يزوجهما الولي بأذنهما والابن ولي عند الجمهور ولا يفتقر ذلك الى حاكم باتفاق العلماء - واذا كان النكاح بحضور شاهدين من المسلمين صح النكاح وان لم يكن هناك احد من الائمة - ولو لم يكن الشاهدان معدلين عند القاضي بأن كانا مستورين صح النكاح اذا اعلنوه ولم يكتسبه في ظاهر مذهب الائمة الاربعة - ولو كان بحضور شاهدين صح النكاح ايضا عند أبي حنيفة واحمد في احدى الروايتين - ولو لم يكن بحضور شهود بل زوجها وإياها وشاع ذلك بين الناس صح النكاح في مذهب مالك واحمد بن حنبل في احدى الروايتين عنه وهذا اظهر قولي العلماء فان المسلمين ما زالوا يزوجون النساء على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن النبي صلى الله عليه عليه وسلم يأمرهم بالشهاد - وليس في اشتراط الشهادة في النكاح حديث ثابت لا في الصحاح ولا في السنن ولا المستند - وأما من لا ولي لها فان كان في القرية أو الحلة نائب حاكم زوجها هو وامير الاعراب ورئيس القرية واذا كان فيهم امام مطاع زوجها ايضا بأذنهما والله اعلم (٢٠٧) مسألة في امرأة تطعم من بيت زوجها بحكم انها تنب فيه

الجواب بحمد الله تعالى * تطعم بالمرروف مثل الخبز والطبيخ والفاكهة ونحو ذلك مما جرت العادة باطعامه والله اعلم

(٢٠٨) مسألة في تاجر هل يجوز ان يخرج من زكاته الواجبة عليه صنفا يحتاج اليه - وهل اذا مات انسان وعليه دين له فهل يجوز ان يعطى احدا من اقارب الميت ان كان مستحقا للزكاة ثم يستوفيه منه - وهل اذا اخرج زكاته على اهل بلد آخر مسافة القصر هل يجوز ان لا يعطى الجواب بحمد الله * اذا اعطاه دراهم اجزا بلا زيب ولما اذا اعطاه القيمة ففيه نزاع هل يجوز مطلقا او لا يجوز مطلقا او يجوز في بعض الصور للحاجة أو المصلحة الراجعة على ثلاثة اقوال في مذهب احمد وغيره وهذا القول هو اعدل الاقوال فان كان أخذ الزكاة يريد ان يشتري بها كسوة فاشترى رب المال له بها كسوة واعطاه فقد احسن اليه - وأما اذا اقوم هو الثياب التي

عنده واعطاها فقد يقومها باكثر من السعر وقد يأخذ الثياب من لا يحتاج اليها بل يبيعها لهم
اجرة النادى وربما خسرت فيكون في ذلك ضرر على الفقراء * والاصناف التي يتجر فيها يجوز ان
يخرج عنها جميعا دراهم بالقيمة فان لم يكن عنده دراهم فاعطى ثمنها بالقيمة لا لاظهر انه يجوز لانه
واسى الفقراء فاعطاهم من جنس ماله * واما الدين الذى على الميت فيجوز ان يوفى من الزكاة في
احد قول العلماء وهو احدى الروايتين عن احمد لان الله تعالى قال والفاقرين ولم يقل والفاقرين
فالفاقر لا يشترط تملكه على هذا وعلى هذا يجوز الوفاء عنه وان يملك لوارثه ولغيره ولكن
الذى عليه الدين لا يعطى ليستوفى دينه ^(١) والله اعلم

(٢٠٩) مسألة في امرأة نفساء هل يجوز لها قراءة القرآن في حال النفاس وهل يجوز وطؤها
قبل انقضاء الاربعين ام لا - وهل اذا نضت الاربعين ولم تنسل فهل يجوز وطؤها بغير غسل ام لا
الجواب الحمد لله * اما وطؤها قبل ان ينقطع الدم لحرام باتفاق الاثمة واذا انقطع الدم
بدون الاربعين فمليها ان تنسل وتصلي لكن ينبغي زوجها ان لا يقر بها الى تمام الاربعين واما
قراءتها القرآن فان لم تخف النسيان فلا تقرأه واما اذا خافت النسيان فانها تقرأه في أحد قول
العلماء واذا انقطع الدم واغتسلت قرأت القرآن وصلت بالاتفاق فان تمذر اغتسلها لدم الماء
او لخوف ضرر لمرض ونحوه فانها تقيم وتفعل بالتيم ما تفعل بالغتسال والله أعلم

(٢١٠) مسألة في طائفة من رعية البلاد كانوا يرون مذهب النصيرية ثم اجمعا على رجل
واختلفت أقوالهم فيه فزعم منهم انه إله ومنهم من يزعم انه نبي مرسل ومنهم من ادعى انه
محمد بن الحسن بمنون المهدي وأمروا من وجدده بالسجود له وأعلنوا بالكفر بذلك وسب
الصحابة واظهروا الخروج عن الطاعة وعزموا على المحاربة فهل يجب قتالهم وقتل مقاتلتهم وهل
تباح ذراريهم واموالهم ام لا

الجواب الحمد لله * هؤلاء يجب قتالهم ماداموا متممين حتى يلتزموا شرائع الاسلام
فان النصيرية من أعظم الناس كفرا بدون اتباعهم لمثل هذا الدجال فكيف اذا اتبعوا مثل
هذا الدجال وهم مرتدون من اسوا الناس ردة تقتل مقاتلتهم وتغنم أموالهم وسبي القرية فيه

(١) تنبيه سقط الجواب من الاصل الذي يدنا عن قول السائل وهل اذا أخرج زكاته على أهل بلد
آخر مسافة القصر هل يجوز له ام لا كتبه مصححه

نزاع لكن اكثر العلماء على انه تسيي الصغار من اولاد المرتدين وهذا هو الذي دلت عليه سيرة الصديق في قتال المرتدين وكذلك قد تنازع العلماء في استرقاق المرتد - وطائفة تقول انها تسترق كقول أبي حنيفة - وطائفة تقول لا تسترق كقول الشافعي وأحمد والمعروف عن الصحابة هو الاول وانه تسترق منهن المرتدات نساء المرتدين فان الحنفية التي تسرى بها على ابن ابي طالب رضي الله عنه أم ابنه محمد بن الحنفية من سبي بني حنيفة المرتدين الذين قاتلهم ابو بكر الصديق رضي الله عنه والصحابة لما بعث خالد بن الوليد في قتالهم . والتبصيرية لا يكتمون أمرهم بل هم معروفون عند جميع المسلمين لا يصلون الصلوات الخمس ولا يصومون شهر رمضان ولا يحجون البيت ولا يؤدون الزكاة ولا يقرون بوجوب ذلك ويستحلون الحرام وغيرها من المحرمات ويعتقدون ان الاله على بن ابي طالب ويقولون

نشهد أن لا اله الا • حيدرة الازرع البطين

ولا حجاب عليه الا • محمد الصادق الامين

ولا طريق اليه الا • سلمان ذو القوة المتين

واما اذا لم يظهروا الرضا وأن هذا الكذاب هو المهدي المنتظر واستموا فاتهم يقاتلون أيضا لكن يقاتلون كما يقاتل الخوارج المارقون الذين قاتلهم على بن أبي طالب رضي الله عنه باسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وكما يقاتل المرتدون الذين قاتلهم ابو بكر الصديق رضي الله عنه فهو لا، يقاتلون ما داموا ممتنين ولا تسيي ذرايرهم ولا تنفم أموالهم التي لم يستعينوا بها على القتال واما ما استعانوا به على قتال المسلمين من خيل وسلاح وغير ذلك ففي أخذه نزاع بين العلماء، وقد روى عن على بن أبي طالب أنه نهب عسكره ما في عسكر الخوارج فان رأى ولى الامر ان يستبيح ما في عسكرهم من المال كان هذا سائنا. هذا ما داموا ممتنين فان قدر عليهم فانه يجب ان يفرق ثملهم ويحسم مادة شرهم ولزامهم شرائع الاسلام وقتل من أصر على الردة منهم واما قتل من أظهر الاسلام وإبطان كفره منه وهو المنافق الذي تسميه الفقهاء الزنديق فاكثر الفقهاء على انه يقتل وان تاب كما هو مذهب مالك وأحمد في أظهر الروايتين عنه وأحد القولين في مذهب أبي حنيفة والشافعي . ومن كان داعيا منهم الى الضلال لا ينكف شره لا بقتله قتل أيضا وان أظهر التوبة وان لم يحكم بكفره كأئمة الرضا الذين يصلون الناس

كما قتل المسلمون غيلان القندري والجمد بن درهم وأمثالهما من الدعاة فهذا الدجال يقتل مطلقا
والله أعلم

(٢١١) مسألة في مقرر على وظيفة ثم انه سافر واستناب شخصا ولم يشترط عليه فلما عاد
قبض الجميع ولم يخرج من المكان فهل يستحق النائب المشروط كله أم لا
الجواب الحمد لله نعم النائب يستحق المشروط كله لكن اذا عاد المستناب فهو أحق
بمكانه والله أعلم

(٢١٢) مسألة في رجل متولي ولايات ومقطع إنقطاعات وعليها من الكاف الساطانية
ما جرت به العادة وهو يختار أن يسقط الظلم كله ويجهد في ذلك بحسب ما قدر عليه وهو يعلم
انه ان ترك ذلك واقطعها غيره وولى غيره فان الظلم لا يترك منه شيء بل ربما يزداد وهو يمكنه
أن يخفف تلك للكوس التي في انقطاعه فيسقط النصف والنصف الآخر جهة مصارف لا
يمكنه اسقاطه فانه يطلب منه لتلك المصارف عوضها وهو عاجز عن ذلك لا يمكنه ردها فهل
يجوز لمثل هذا بقاءه على ولايته وانقطاعه وقد عرفت نيته واجتهاده وما رفعه من الظلم بحسب
امكانه لم عليه أن يرفع يده عن هذه الولاية والانقطاع وهو اذا رفع يده لا يزول الظلم بل يبقى
ويزداد فهل يجوز له البقاء على الولاية والانقطاع كما ذكر - وهل عليه اثم في هذا الفعل ام لا
واذا لم يكن عليه اثم فهل يطالب على ذلك ام لا - وأى الامرين خير له . أت يستمر مع
اجتهاده في رفع الظلم وتقليله أم رفع يده مع بقاء الظلم وزيادة * واذا كانت الرعية تختار بقاء يده
لمالها في ذلك من المنفعة به ورفع ما رفعه من الظلم فهل الاولى له أن يوافق الرعية ام يرفع
يده والرعية تكره ذلك لعلها ان الظلم يبقى ويزداد برفع يده

الجواب الحمد لله نعم اذا كان مجتهدا في المدل ورفع الظلم بحسب امكانه وولايته خير
واصلح للمسلمين من ولاية غيره واستيلاؤه على الانقطاع خير من استيلاء غيره كما قد ذكر
فانه يجوز له البقاء على الولاية والانقطاع ولا اثم عليه في ذلك بل بقاءه على ذلك أفضل من
تركه اذا لم يشتغل اذا تركه بما هو أفضل منه . وقد يكون ذلك عليه واجبا اذا لم يقد به غيره
قادرا عليه فنشر المدل بحسب الامكان ورفع الظلم بحسب الامكان فرض على الكفاية يقوم
كل انسان بما يقدر عليه من ذلك اذا لم يقد به غيره في ذلك مقامه ولا يطالب والحالة هذه بما

يعجز عنه من دفع الظلم . وما يقرره الملوك من الوظائف التي لا يمكنه دفعها لا يطلب بها وإذا كانوا هم ونوابهم يطلبون أموالاً لا يمكن دفعها إلا بإقرار بعض تلك الوظائف وإذا لم يدفع اليهم أعطوا تلك الاقطاعات والولاية لمن يقرر الظلم أو يزيده ولا يخففه . كل أخذ تلك الوظائف ودفعها اليهم خير للمسلمين من إقرارها كلها ومن صرف من هذه إلى العدل والاحسان فهو أقرب من غيره ومن تناوله من هذا شيء أبعد عن العدل والاحسان من غيره والمقطع الذي يفضل هذا الخبر برفع عن المسلمين ما يمكنه من الظلم ويدفع شر الشرير بأخذ بعض ما يطلب منهم فلا يمكنه دفعه هو محسن إلى المسلمين غير ظالم لهم يثاب ولا اثم عليه فيما يأخذه على ما ذكره ولا ضمان عليه فيما أخذه ولا اثم عليه في الدنيا والآخرة إذا كان مجتهداً في العدل والاحسان بحسب الامكان وهذا كوصي اليتيم وناظر الوقف العامل في المضاربة والشريك وغير هؤلاء ممن يتصرف لغيره بحكم الولاية أو الوكالة إذا كان لا يمكنه فعل مصلحتهم إلا بإداء بعضه من أموالهم للتأدير الظالم فإنه محسن في ذلك غير مسمى ، وذلك مثل ما يعطي هؤلاء المساكين وغيرهم في العارات والأشغال والأموال التي ائتمنوا كما يعطونه من الوظائف المرتبة على المقار والوظائف المرتبة على ما يبيع ويشترى فإن كل من تصرف لغيره أو لنفسه في هذه الاوقات من هذه البلاد ونحوها فلا بد أن يؤدي هذه الوظائف فلو كان ذلك لا يجوز لأحد أن يتصرف لغيره لزم من ذلك فساد العباد وفوات مصالحهم — والذي ينهى عن ذلك لئلا يقع ظلم قليل لو قبل الناس منه تضاعف الظلم والفساد عليهم فهو بمنزلة من كانوا في طريق وخرج عليهم قطاع الطريق فإن لم يرضوهم ببعض المال أخذوا أموالهم وقتلهم فن قال تلك الغافلة لا يحمل لكم أن تعطوا هؤلاء شيئاً من الأموال التي محكم للناس فإنه يقصد بهذا حفظ ذلك القليل الذي ينهى عن دفعه ولكن لو عملوا بما قال لهم ذهب القليل والكثير وسلبوا مع ذلك فهذا مما لا يشير به عاقل فضلاً أن تأتي به الشرائع فإن الله تعالى بعث الرسل لتحصيل المصالح وتكديها وتطيل المفاسد وتقليلها بحسب الامكان . فهذا المتولي المقطع الذي يدفع بما يوجد من الوظائف ويصرف إلى من نسبه مستقراً على ولايته واقطاعه ظلماً وشراً كثيراً عن المسلمين أعظم من ذلك ولا يمكنه دفعه إلا بذلك — إذا رفع يده تولى من يقره ولا يتقص منه شيئاً هو مثاب على ذلك ولا اثم عليه في ذلك ولا ضمان في الدنيا والآخرة . وهذا

بمنزلة وصي اليتيم وناظر الوقف الذي لا يمكنه إقامة مصلحتهم الا بدفع ما يوصل من المظالم السلطانية — اذا رفع يد دولي من يحجور ويريد الظلم فولايتة جائزة ولا اثم عليه فيما يدفعه بل قد يجب عليه هذه الولاية. وكذلك الجندي المقطع الذي يخفف الوظائف عن بلاده ولا يمكنه دفعها كلها لانه يطلب منه خيل وسلاح وثقفة لا يمكنه اقامتها لا بان يأخذ بعض تلك الوظائف وهذا مع هذا ينفع للمسلمين في الجهاد فاذا قيل له لا يحمل لك ان تأخذ شيئاً من هذا بل ارفع يدك عن هذا الاقطاع فتركه وأخذه من يريد الظلم ولا ينفع المسلمين كان هذا القائل مخطئاً جاهلاً بمخاتق الدين بل بقاء الخيل من الترك والعرب الذين هم خير من غيرهم وأنفع للمسلمين. وأقرب للمدل على اقطاعهم مع تخفيف الظلم بحسب الامكان خير للمسلمين من أن يأخذ تلك الاقطاعات من هو أقل نفعا وأكثر ظلاماً والمجتهد من هؤلاء المقطعين كلهم في العدل والاحسان بحسب الامكان يحزيه الله على ما قبل من الخير ولا يساقبه على ما عجز عنه ولا يؤاخذ به بما يأخذ ويصرف اذا لم يكن الا ذلك كان ترك ذلك يوجب شراً أعظم منه والله أعلم

(٢١٣) مسألة في صدقات المرأة على زوجها تمر عليه السنون المتوالية لا يمكنها مطالبتها به لئلا يقع بينهما فرقه ثم انها تعوض عن صدقاتها بمقار أو يدفع اليها الصداق بعد مدة من السنين فهل يجب زكاة السنين الماضية أم الى ان يحول الحول من حين قبضت الصداق

الجواب بحمد الله * هذه المسألة فيها للعلماء أقوال قيل يجب تركية السنين الماضية سواء كان الزوج موسراً أو معسراً كأحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد وقد نصره طائفة من أصحابهما. وقيل يجب مع يساره وتمكنها من قبضها دون ما اذا لم يمكنه من القبض كالقول الآخر في مذهبهما. وقيل يجب لسنة واحدة كقول مالك وقول في مذهب أحمد. وقيل لا يجب بحال كقول أبي حنيفة وقول في مذهب أحمد * وأضعف الأقوال قول من يوجبها للسنين الماضية حتى مع المعجز عن قبضه فان هذا القول باطل فأما ان يجب لهم ما يأخذونه مع أنه لم يحصل له شيء فهذا ممتنع في الشريعة ثم اذا طال الإمان كانت الزكاة أكثر من المال * ثم اذا قصص النصاب وقيل ان الزكاة تجب في عين النصاب لم يعلم الواجب الا بحساب طويل يتمتع اتيان الشريعة به * وأقرب الأقوال قول من لا يوجب فيه شيئاً بحال حتى يحول عليه الحول أو يوجب فيه زكاة واحدة عن القبض فهذا القول له وجه وهذا وجه * وهذا قول أبي حنيفة وهذا قول مالك وكلاهما

قيل به في مذهب أحمد والله أعلم

(٢١٤) مسألة في الذين غالب أموالهم حرام مثل المكاسين وأكلة الربا واشباههم ومثل أصحاب الحرف المحرمة كمصوري الصور والمنجمين ومثل اعوان الولاة فهل يحل اخذ طعامهم بالمعاملة أم لا

الجواب الحمد لله * اذا كان في أموالهم حلال وحرام ففي معاملتهم شبهة لا يحكم بالتحريم الا إذا عرف انه يعطيه ما يحرم اعطاؤه ولا يحكم بالخلاص الا اذا عرف انه أعطاه من الحلال فان كان الحلال هو الاغلب لم يحكم بتحريم المعاملة وان كان الحرام هو الاغلب قيل يحل المعاملة وقيل بل هي محرمة . فاما المعامل بالربا فالغالب على ماله الحلال الا ان يعرف الكره من وجه آخر وذلك انه اذا باع الف الف بالث ومائتين فالزيادة هي المحرمة فقط واذا كان في ماله حلال وحرام واختلط لم يحرم الحلال بل له ان يأخذ قدر الحلال كما لو كان المال شريكين فاختلط مال أحدهما بمال الآخر فانه يقسم بين الشريكين وكذلك من اختلط بماله الحلال الحرام أخرج قدر الحرام والباقي حلال له والله أعلم *

(٢١٥) مسألة في المصحف العتيق اذا تمزق ما يصنع به ومن كتب شيئاً من القرآن ثم عمه بماء أو حرقه فهل له حرمة أم لا

الجواب الحمد لله * أما المصحف العتيق والذي تمزق وصار بحيث لا ينتفع به بالقراءة فيه فانه يدفن في مكان يمان فيه كما ان كرامة بدن المؤمن دفنه في موضع يمان فيه واذا كتب شيء من القرآن أو الذكر في اناه أو لوح وعى بالماء وغيره وشرب ذلك فلا بأس به . نص عليه أحمد وغيره ونقلوا عن ابن عباس رضي الله عنهما انه كان يكتب كلمات من القرآن والذكر ويأمر بان تسقى لمن به داء وهذا يقتضى ان لذلك بركة . والماء الذي توضع به النبي صلى الله عليه وسلم هو أيضا ماء مبارك صب منه على جابر وهو مريض وكان الصحابة يتبركون به ومع هذا فكان يتوضأ على التراب وغيره فما بلغنى ان مثل هذا الماء ينهى عن صبه في التراب ونحوه ولا أعلم في ذلك نهياً فان أثر الكتابة لم يبق بعد المحو كتابة ولا يحرم على الجنب مسه ومعلوم انه ليس له حرمة كحرمة مادام القرآن والذكر مكتوباً به كما انه لو صيغ فضة أو ذهب أو نحاس على صورة كتابة القرآن والذكر أو نقش حجر على ذلك على تلك الصورة ثم غيرت تلك

الصياغة وتفسير الحجر لم يجب لتلك المادة من الحرمة ما كان لها حين الكتابة * وقد كان العباس ابن عبد المطلب يقول في ماء زمزم لأحله لمقتل ولكن لشارب حلّ وروى عنه انه قال لشارب ومتوضي . ولهذا اختلف العلماء هل يكره الفسل والوضوء من ماء زمزم وذكروا فيه روايتين عن أحمد . والشافعي احتج بحديث العباس والمرخص احتج بحديث فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ من ماء زمزم والصحابة توضؤوا من الذي نبع من بين أصابعه مع بركته لكن هذا وقت حاجة والصحيح أن النهي من العباس إنما جاء عن التسلسل فقط لاعتناء الوضوء * والتفريق بين الفسل والوضوء هو لهذا الوجه فإن الفسل يشبه إزالة النجاسة ولهذا يجب أن يفصل في الجنابة ما يجب أن يفصل من النجاسة وحينئذ فصور هذه المياه المباركة من النجاسات متوجه بخلاف صورها من التراب ونحوه من الطاهرات والله أعلم *

(٢١٦) مسألة في مسجد يقرأ فيه القرآن والتلقين بكرة وعشية ثم على باب المسجد شهود يكترون الكلام ويقع التشويش على القراء فهل يجوز ذلك أم لا *

الجواب * الحمد لله * ليس لاحد ان يؤذى أهل المسجد أهل الصلاة أو القراءة أو الذكر أو الدعاء ونحو ذلك مما بنيت المساجد له فليس لاحد ان يضل في المسجد ولا على بابه قريبا منه ما يشوش على هؤلاء بل قد خرج النبي صلى الله عليه وسلم على أصحابه وهم يصلون ويجهرون بالقراءة فقال أيها الناس كلّم ينادي ربه فلا يجهر بكم على بعض في القراءة فإذا كان قد نهى المصلّي أن يجهر على المصلّي فكيف بغيره - ومن فعل ما يشوش به على أهل المسجد او فعل ما يقضى الى ذلك منع من ذلك والله أعلم

(٢١٧) مسألة في رجل يحب رجلا عالما فاذا التقيا ثم اقترقا حصل لذلك الرجل شبه النش من اجل الاقتراق واذا كان الرجل العالم مشغولا بحيث لا يلتفت اليه لم يحصل له هذا الحال فهل هذا من الرجل المحب ام هو من تأثير الرجل العالم

الجواب * الحمد لله * سببه من هذا ومن هذا مثل الماء اذا شربه العطشان حصلت له لذة وطيبة وسببها عطشه وبرد الماء وكذلك النار اذا وقعت في القطن سببه منها ومن القطن والعالم المقبل على الطالب يحصل له لذة وطيب وسرور بسبب اقبال هذا وتوجه وهذا حال المحب مع المحبوب والله أعلم

(٢١٨) مسألة فيما اذا وهب لانسان شيئاً ثم رجع فيه هل يجوز ذلك ام لا

الجواب ٥ الحمد لله ٥ في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ليس لواهب أن يرجع في هبته الا الوالد فيها وهبه لولده وهذا مذهب الشافعي ومالك وأحمد وغيرهم الا أن يكون المقصود بالهبه المعاوضة مثل من يعطى رجلاً عطية ليعاوضه عليها او يقضى له حاجة فهذا اذا لم يوف بالشريط المعروف لفظاً او عرفاً فله أن يرجع في هبته او قدرها والله أعلم

(٢١٩) مسألة في رجل لمن اليهودى ولعن دينه وسب التوراة فهل يجوز لمسلم ان يسب

كتابهم ام لا

الجواب ٥ الحمد لله ٥ ليس لاحد أن يلعن التوراة بل من أطلق لعن التوراة فانه يستتاب فان تاب والا قتل وان كان ممن يعرف انها منزلة من عند الله وانه يجب الايمان بها فهذا يقتل بشتيه لها ولا تقبل توبته في أظهر قولى العلماء واما ان لعن دين اليهود الذى هم عليه في هذا الزمان فلا بأس به في ذلك فانهم مملعون هم ودينهم وكذلك ان سب التوراة التى عندهم بما بين أن قصده ذكر تحريفها مثل ان يقال نسخ هذه التوراة مبدلة لا يجوز العمل بما فيها ومن عمل اليوم بشرائنها المبدلة والمنسوخة فهو كافر بهذا الكلام ونحوه حق لا شيء على قائله والله أعلم

(٢٢٠) مسألة في الايام والليالى مثل أن يقول السفر يكره يوم الاربعاء او الخميس او السبت او يكره التفصيل او الخياطة او النزول في هذه الايام او يكره الجماع في ليلة من الليالى ويخاف على الولد

الجواب ٥ الحمد لله ٥ هذا كله باطل لا أصل له بل الرجل اذا استخار الله تعالى وفعل شيئاً مباحاً فليفعله في اى وقت يسر ولا يكره التفصيل ولا الخياطة ولا النزول ولا نحو ذلك من الافعال في يوم من الايام ولا يكره الجماع في ليلة من الليالى ولا يوم من الايام والنبي صلى الله عليه وسلم قد نهى عن التطير كما ثبت في الصحيح عن معاوية بن الحكم السلمي قال قلت يا رسول الله ان منا قوماً يأتون الكهان قال فلا تأتوهم قلت منا قوم يتطيرون قال ذاك شيء يجده أحدكم من نفسه فلا يصدنكم فاذا كان قد نهى عن ان يصد الطيرة عما عزم عليه فكيف بالايام والليالى ولكن يستحب السفر يوم الخميس ويوم السبت ويوم الاثنين من غير نهى عن سائر الايام الا يوم الجمعة اذا كانت الجمعة تقوته بالسفر فقيه نزاع بين العلماء واما الصناعات

والجماع فلا يكره في شيء من الأيام والله أعلم

(٢٢١) مسألة ما معنى قوله من أتى الى طعام لم يدع اليه فقد دخل سارقا وخرج مغبرا
﴿الجواب﴾ الحمد لله * معناه الذي يدخل الى دعوة بغير اذن أهلها فانه يدخل مخفيا
كالسارق وياكل بغير اختيارهم فيستحيون من نبيه فيخرج كالمغبر الذي يأخذ أموال الناس
بالقهر والله تعالى أعلم

(٢٢٢) مسألة في رجل جاز المسجد ولم يحضر مع الجماعة الصلاة ويحتج بدكانه
﴿الجواب﴾ الحمد لله * يؤمر بالصلاة مع المسلمين فان كان لا يصلي فانه يستتاب فان تاب
والا قتل واذا ظهر منه الاهمال للصلاة لم يقبل قوله اذا فرغت صليت بل من ظهر كذبه لم يقبل
قوله ويلزم بما أمر الله به ورسوله

(٢٢٣) مسألة في رجل حلف على أخيه بالطلاق لو أعطيتني مائة ثوبك ذهبا ما أعطيتك
هذه الحاجة ثم انه أعطاه تلك الحاجة بعينها فهل يقع عليه الطلاق ام لا
﴿الجواب﴾ الحمد لله * هذه المسئلة فيها أقسام كثيرة قد ينفلخ الحلف على ناسيا او متأولا
او يكون قد امتنع لسبب وزال ذلك السبب او حلف يستفده بصفة فتبين بخلافها فهذه الأقسام
لا يقع بها الطلاق على الأقوى والله أعلم

(٢٢٤) مسألة في رجل حلف بالطلاق الثلاث عن امرأته ان ما في الدنيا أحد يحبك فهل
يقع به طلاق ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله * ان كان مقصوده انه ليس في الدنيا من يحب طول لسانك
أو من يحبك مع طول لسانك وهو لا يعرف أحد يحبها فلا طلاق عليه وكذلك ان كان مقصوده
انه ليس أحد يحبها حبا مطلقا بل كل واحد ينفصها من وجه لاجل شرها فلا طلاق عليه والله أعلم
(٢٢٥) مسألة في المسافرين في رمضان ومن يصوم يشكر عليه وينسب الى الجهل ويقال له
الفطر أفضل وما هو مسافة القصر وهل اذا أنشأ السفر من يومه يفطر وهل يفطر للسفر
من المكارية والتجار والجمال والملاح وراكب البحر وما الفرق بين سفر الطاعة وسفر المعصية
﴿الجواب﴾ الحمد لله * الفطر للمسافر جائز باتفاق المسلمين سواء كان سفر حج او جهاد
او تجارة او نحو ذلك من الاسفار التي لا يكرهها الله ورسوله وتنازعوا في سفر المعصية كالذي

يسافر ليقطع الطريق ونحو ذلك على قولين مشهورين كما تنازعوا في قصر الصلاة فاما السفر الذي تقصر فيه الصلاة فإنه يجوز فيه الفطر مع القضاء باتفاق الأئمة ويجوز الفطر للمسافر باتفاق الأئمة سواء كان قادرا على الصيام أو عاجزا وسواء شق عليه الصوم أو لم يشق بحيث لو كان مسافرا في الظل والماء ومعه من يخدمه جاز له الفطر والقصر - ومن قال ان الفطر لا يجوز الا لمن عجز عن الصيام فإنه يستتاب فإن تاب والا قتل وكذلك من انكر على المفطر فإنه يستتاب من ذلك - ومن قال ان المفطر عليه إثم فإنه يستتاب من ذلك فإن هذه الاحوال خلاف كتاب الله وخلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلاف اجماع الامة * وهكذا السنة للمسافر انه يصلي الرباعية ركعتين والقصر أفضل له من التربع عند الأئمة الأربعة كذهب مالك وإبي حنيفة وأحمد والشافعي في اصح قوليه * ولم تتنازع الامة في جواز الفطر للمسافر بل تنازعوا في جواز الصيام للمسافر فذهب طائفة من السلف والخلف الى ان الصائم في السفر كالفطر في الحضر وانه اذا صام لم يحزه بل عليه ان يقضي ويروي هذا عن عبد الرحمن بن عوف وإبي هريرة وغيرهما من السلف وهو مذهب أهل الظاهر * وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس من البر الصوم في السفر لكن بمذهب الأئمة الأربعة انه يجوز للمسافر ان يصوم وان يفطر كما في الصحيحين عن أنس قال كنا نسافر مع النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان فبنا الصائم ومنا المفطر فلا يسيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم وقد قال الله تعالى (فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وفي المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله يحب ان يؤخذ برخصه كما يكره ان تؤتى معصيته وفي الصحيح ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم اني رجل اكثر الصوم فأصوم في السفر فقال ان افطرت فحسن وان صمت فلا بأس * وفي حديث آخر خياركم الذين في السفر يقصرون ويفطرون * واما مقدار السفر الذي يقصر فيه ويفطر فذهب مالك والشافعي وأحمد انه مسيرة يومين قاصدين بسير الابل والافدام وهو ستة عشر فرسخا كما بين مكة وعسفان ومكة وجدة وقال أبو حنيفة مسيرة ثلاثة أيام وقال طائفة من السلف والخلف بل يقصر ويفطر في أقل من يومين وهذا قول قوي فإنه قد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعرفة ومزدلفة ومتى يقصر الصلاة وخلفه أهل مكة

وغيرهم يصلون بصلاته لم يامر أحدا منهم باتمام الصلاة وإذا سافر في أثناء يوم فحل يجوز له الفطر على قولين مشهورين للعلماء هما روايتان عن أحمد أظهرهما أنه يجوز ذلك كما ثبت في السنن ان من الصحابة من كان يفطر اذا خرج من يومه ويذكر ان ذلك سنة النبي صلى الله عليه وسلم وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نوى الصوم في السفر ثم انه دعا بماء فافطر والناس ينظرون اليه واما اليوم الثاني يفطر فيه بلا رب وان كان مقدار سفره يومين في مذهب جمهور الائمة والامة واما اذا قدم المسافر في أثناء يوم ففي وجوب الامساك عليه نزاع مشهور بين العلماء لكن عليه القضاء سواء أمسك أو لم يمسك ويفطر من عادته السفر اذا كان له بلد يأوى اليه كالتاجر الجلاب الذي يجلب الطعام وغيره من السلع وكالمسافر الذي يكرى دوابه من الجلاب وغيرهم وكالبريد الذي يسافر في مصالح المسلمين ونحوهم وكذلك للملاح الذي له مكان في البر يسكنه فاما من كان معه في السفينة امرأته وجميع مصالحه ولا يزال مسافرا فهذا لا يقصر ولا يفطر وأهل البادية كأعراب العرب والاكراد والترك وغيرهم الذين يشتون في مكان ويصيفون في مكان اذا كانوا في حال ظمئهم من المشي الى المصيف ومن المصيف الى المشي فانهم يقصرون واما اذا نزلوا بمشنام ومصيفهم لم يفطروا ولم يقصروا وان كانوا يتتبعون المراعى والله أعلم

(٢٢٦) مسألة فيما يقوله بعض الناس ان الله ملائكة ينقلون من مقابر المسلمين الى مقابر اليهود والنصارى وينقلون من مقابر اليهود والنصارى الى مقابر المسلمين. ومقصودهم ان من ختم له بشر في علم الله وقد مات في الظاهر مسلما أو كان كتائبا وختم له بخير فمات مسلما في علم الله وفي الظاهر مات كافرا فهو لا ينقلون. فهل ورد في ذلك خبر أم لا. وهل لذلك حجة أم لا.

الجواب الحمد لله * اما الاجساد فانها لا تنقل من القبور لكن نعلم ان بعض من يكون ظاهره الاسلام ويكون منافقا اما يهوديا أو نصرانيا أو مرتدا معطلا فن كان كذلك فانه يكون يوم القيامة مع نظرائه كما قال تعالى (احشروا الذين ظلموا وأزواجهم) أي أشباههم ونظرائهم وقد يكون في بعض من مات وظاهره كافرا ان يكون آمن بالله قبل ان يفرغ ولم يكن عنده مؤمن وكنم أهله ذلك اما لاجل ميراث أو لغير ذلك فيكون مع المؤمنين وان كان مقبورا مع الكفار. واما أثر في نقل الملائكة فما سمعت في ذلك أثرا

(٢٢٧) مسألة هل يصح عند أهل العلم ان عليا رضى الله عنه قاتل الجن في البئر ومد يده يوم خيبر فغبر المسكر عليها وانه حمل في الاحزاب فاقترقت قدماه سبع عشرة فرقة وخلف كل فرقة رجل يضرب بالسيف يقول انا على وانه كان له سيف يقال له ذو الفقار وكان يمتد ويقصر وانه ضرب به مرحبا وكان على رأسه جرن من رخام فقصم له ولفرسه بضربة واحدة ونزلت الضربة في الارض ومناد ينادي في الهواء لاسيف الا ذو الفقار ولا فنى الا على وانه رمي في المنجنيق الي حصن القراب وانه بعت الى كل نبي سرا وبعث مع النبي صلى الله عليه وسلم جهرا وانه كان يحمل في خمسين الفا وفي عشرين الفا وفي ثلاثين الفا وحده وانه لما برز اليه مرحب من خيبر ضربه ضربة واحدة ففده طولا وقد الفرس عرضا ونزل السيف في الارض ذراعين أو ثلاثة وانه مسك حلقة باب خيبر وهزها فاهتزت المدينة ووقع من على السور شرفات فهل صحح من ذلك شيء أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذه الامور المذكورة كذب مغتلق باتفاق أهل العلم والايمان . لم يقاتل على ولا غيره من الصحابة الجن ولا قاتل الجن أحد من الانس لا في بذات العلم ولا غيرها . والحديث المروى في قتاله للجن موضوع مكذوب باتفاق أهل المعرفة ولم يقاتل على قط على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لمسكر كان خمسين الفا وثلاثين الفا فضلا عن ان يكون وحده قد حمل فيهم * ومنازله التي شهداها مع رسول الله وقاتل فيها كانت تسعة بدرا وأحداً والخندق وخيبر وفتح مكة ويوم حنين وغيرها وأكثر ما يكون المشركون في الاحزاب وهي الخندق وكانوا محاصرين للمدينة ولم يقتلوا هم والمسلمون كلهم وانما كان يقتل قليل منهم وقليل من الكفار وفيها قتل على عمرو بن عبدود العامري ولم يبرز على وحده قط الا واحداً ولم يبرز اثنين * واما مرحب يوم خيبر فقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا عطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله يفتح الله على يديه فاعطاها لى وكانت أيام خيبر أياما متعددة وحصونها فتح على يد على رضي الله عنه بمضها . وقد روى أثر انه قتل مرحبا وروى انه قتله محمد بن سلمة ولعلهما مرحبان وقله القتل المعتاد ولم يقده جميعه ولا قد الفرس ولا انزل السيف الى الارض ولا نزل لى ولا لغيره سيف من السماء ولا مد يده ليعبر الجيش ولا اهتز سور خيبر لقلع الباب ولا وقع شيء من شرفاته وان خيبر لم تكن مدينة . وانما كانت حصونا

متفرقة ولم مزارع ولكن الروى انه ماقلع باب الحصن حتى عبره المسلمون ولا رمي في منجنيق قط * وعامة هذه المغازي التي تروى عن علي وغيره قد زادوا فيها كاذب كثيرة مثل ما يكذبون في سيرة عترة والابطال * وجميع الحروب التي حضرها على رضى الله عنه بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة حروب الجمل والصفين وحرب اهل التهران والله اعلم (٢٧٨) مسألة في رجلين اختلفا في الصلاة في جامع بنى أمية هل هي بتسعين صلاة كما زعموا أم لا . وقد ذكروا ان فيه ثلاثمائة نبي مدفونين فهل ذلك صحيح أم لا وقد ذكروا ان النائم بالشام كالقائم بالليل بالعراق وذكروا ان الصائم المتطوع بالعراق كالفطر بالشام وذكروا ان الله خلق البركة احد وسبعين جزءا منها جزء واحد بالعراق وسبعون بالشام فهل ذلك صحيح أم لا

الجواب * الحمد لله * لم يرد في جامع دمشق حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بتضيف الصلاة فيه ولكن هو من أكثر المساجد ذكر الله تعالى ولم يثبت ان فيه عدد الانبياء المذكورين واما القائم بالشام أو غيره فالاعمال بالنيات فان المقيم فيه بنية صالحة فانه يتأب على ذلك وكل مكان يكون فيه البعد أطوع لله فقامه فيه أفضل وقد جاء في فضل الشام واهله أحاديث صحيحة ودل القرآن على ان البركة في أربع مواضع ولا رب ان ظهور الاسلام واعوانه فيه بالقلب واليد واللسان أقوى منه في غيره . وفيه من ظهور الايمان وقمع الكفر والتفائق ما لا يوجد في غيره * واما ما ذكر من حديث الفطر والصيام وان البركة أحد وسبعون جزءا بالشام والعراق على ما ذكر فهذا لم نسمعه عن أحد من أهل العلم والله أعلم

(٢٧٩) مسألة في رجل يؤم قوما وقد وقع المطر والتلج فاراد ان يصل بهم المغرب فقالوا له يجمع فقال لا أفعل فهل للمأمومين ان يصلوا في بيوتهم أم لا

الجواب * الحمد لله * نعم يجوز الجمع للوحل الشديد والريخ الشديدة الباردة في الليلة الظلماء ونحو ذلك وان لم يكن المطر نازلا في أصبح قولى العلماء وذلك أولى من ان يصلوا في بيوتهم بل ترك الجمع مع الصلاة في البيوت بدعة مخالفة للسنة اذ السنة ان تصلى الصلوات الخمس في المساجد جماعة وذلك أولى من الصلاة في البيوت باتفاق المسلمين والصلاة جمعا في المساجد أولى من الصلاة في البيوت مفرقة باتفاق الأئمة الذين يجوزون الجمع كمالك والشافعي واخذ والله تعالى اعلم

(٢٣٠) مسألة في من يعمل كل سنة ختمة في ليلة مولد النبي صلى الله عليه وسلم هل ذلك

مستحب أم لا

الجواب ✽ الحمد لله ✽ جمع الناس للطعام في الميدين وإيام التشريق سنة وهو من شعائر الاسلام التي سنّها رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسلمين وإعانة الفقراء بالاطعام . في شهر رمضان هو من سنن الاسلام . فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من فطر صائماً فله مثل أجره وإعطاء فقراء القراء ما يستعينون به على القرآن عمل صالح في كل وقت ومن أعانهم على ذلك كان شريكهم في الاجر . وأما اتخاذ موسم غير المواسم الشرعية كمض ليالى شهر ربيع الاول التي يقال انها ليلة المولد أو بعض ليالى رجب أو ثامن عشر ذى الحجة أو اول جمعة من رجب أو ثامن شوال الذي يسميه الجهال عيد الابرار فانها من البدع التي لم يستحبها السلف ولم يفعلوها والله سبحانه وتعالى اعلم

(٢٣١) مسألة في قول النبي صلى الله عليه وسلم أنزل القرآن على سبعة أحرف ما المراد بهذه السبعة . وهل هذه القراءات المنسوبة الى نافع وعاصم وغيرهما هي الاحرف السبعة أو واحد منها . وما السبب الذي أوجب الاختلاف بين القراء فيما احتمله خط المصحف . وهل تجوز القراءة برواية الاعمش وابن عيصن وغيرهما من القراءات الشاذة أم لا . وإذا جازت القراءة بها فهل تجوز الصلوة بها أم لا افتونا مأجورين .

الجواب ✽ الحمد لله رب العالمين ✽ هذه مسألة كبيرة قد تكلم فيها أصناف العلماء من الفقهاء والقراء وأهل الحديث والتفسير والكلام وشرح الغريب وغيرهم حتى صنف فيها التصنيف المفرد ومن آخر ما أفرد في ذلك ما صنفه الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن اسمعيل بن ابراهيم الشافعي المعروف بابي شامة صاحب شرح الشاطبية

فاما ذكر أقاويل الناس وأدلتهم وتقرير الحق فيها مبسوطا فيحتاج من ذكر الاحاديث الواردة في ذلك وذكر القاطها وسائر الادلة الى ما لا يتسع له هذا المكان ولا يليق بمثل هذا الجواب ولكن نذكر التكت الجامعة التي تنبه على المقصود بالجواب ✽ فنقول لا نزاع بين العلماء المتبرين ان الاحرف السبعة التي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم ان القرآن أنزل عليها ليست هي قراءات القراء السبعة المشهورة بل أول من جمع قراءات هؤلاء هو الامام أبو بكر بن نجاهد

وكان على رأس المائة الثالثة يفتداده فإنه أحب أن يجمع المشهور من قراءات الحريين والرائين والشام اذهذه الامصار الخمسة هي التي خرج منها علم النبوة من القرآن وتفسيره والحديث والفقه في الاعمال الباطنة والظاهرة وسائر العلوم الدينية فلما اراد ذلك جمع قراءات سبعة مشاهير من أئمة قراء هذه الامصار ليكون ذلك موافقا لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن لالا اعتقاده أو اعتقاد غيره من العلماء ان القراءات السبعة هي الحروف السبعة أو أن هؤلاء السبعة المعينين هم الذين لا يجوز أن يقرأ بنير قراءتهم. ولهذا قال من قال من أئمة القراء لولا ان ابن مجاهد سبقني إلى حجة لجمعت مكانه يعقوب الحضرمي امام جامع البصرة وامام قراء البصرة في زمانه في رأس المائتين *

ولا نزاع بين المسلمين ان الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها لاتضمن تناقض المعنى وتضاده بل قد يكون منها متفقا أو متقاربا كما قال عبد الله بن مسعود انما هو كقول أحدكم أقبل . وهلم . وتعال . وقد يكون معنى أحدها ليس هو معنى الآخر لكن كلا المعنيين حق وهذا اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض وهذا كما جاء في الحديث المرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث حديث . أنزل القرآن على سبعة أحرف ان قلت غفورا رحيا أو قلت عزيزا حكيمًا فالله كذلك مالم تخم آية رحمة بآية عذاب أو آية عذاب بآية رحمة . وهذا كما في القراءات المشهورة لا ان يخافا ألا يقيما . والا ان يخافا الا يقيما * وان كان مكرهم لتزول . وتزول منه الجبال . وبل عجت . وبل عجت ونحو ذلك . ومن القراءات ما يكون المعنى فيها متفقا من وجه متباين من وجه كقوله . يخذعون ويخادعون . ويكذبون ويكذبون ولمستم . ولا مستم وحتى يظهروا ويظهرن ونحو ذلك وهذه القراءات التي يتغاير فيها المعنى كلها حق وكل قراءة منها مع القراءة الاخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الايمان بها كلها واتباع ما تضمنته من المعنى علما وعملا لا يجوز ترك موجب احدها لاجل الاخرى ظنا أن ذلك تمارض بل كما قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه من كفر بحرف منه فقد كفر به كله *

وأما ما اتحد لفظه ومعناه وانما يتنوع صفة التعلق به كالميزات . والمدات . والامالات ونقل الحركات . والاظهار . والادغام والاختلاس وترقيق اللامات والراءات أو تليظها ونحو

ذلك مما تسمى القراءات الاصول فهذا أظهر وأبين في انه ليس فيه تناقض ولا تضاد مما تنوع فيه اللفظ أو المعنى اذ هذه الصفات المتنوعة في اداء اللفظ لا تخرج عن ان يكون لفظاً واحداً ولا يمد ذلك فيما اختلف لفظه واتحد معناه أو اختلف معناه من المترادف ونحوه ولهذا كان دخول هذا في حرف واحد من الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها مما يتنوع فيه اللفظ أو المعنى وان وافق رسم المصحف وهو ما يختلف فيه القبط أو الشكل ولذلك لم يتنازع علماء الاسلام المتبوعين من السلف والائمة في انه لا يمتنع ان يقرأ بهذه القراءات الميمنة في جميع امصار المسلمين بل من ثبت عنده قراءة الاعمش شيخ حمزة أو قراءة يعقوب بن اسحق الحضرمي ونحوهما كما ثبت عنده قراءة حمزة والكسائي فله ان يقرأ بها بلا نزاع بين العلماء المتبرين المعدودين من اهل الاجماع والخلاف بل اكثر العلماء الائمة الذين أدركوا قراءة سفيان بن عيينة واحمد بن حنبل وبشر بن الحارث وغيرهم يختارون قراءة أبي جعفر بن التميمي وشيبة بن نصاح المديني وقراءة البصريين كشيوخ يعقوب بن اسحق وغيرهم على قراءة حمزة والكسائي وللعلماء في ذلك من الكلام ما هو معروف عند العلماء ولهذا كان ائمة اهل العراق الذين ثبتت عندهم قراءات العشرة او الاحد عشر كشوت هذه السبعة يجمعون ذلك في الكتب ويقرؤنه في العروة وخارج الصلوة وذلك متفق عليه بين العلماء لم ينكره احد منهم *

واما الذي ذكره القاضي عياض ومن نقل من كلامه من الانكار على ابن شنبوذ الذي كان يقرأ بالشواذ في الصلوة في اثنا المائة الرابعة وجرت له قضية مشهورة^(١) فانما كان ذلك في

(١) في المرشد الوجيز لابي شامة مانعه : قال اسمعيل بن علي الخطابي في كتاب التاريخ اشهر بغداد أمر رجل يعرف بابن شنبوذ وقرئ الناس ويقرأ في الحراب بحروف يخالف فيها المصحف مما يروي عن عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وغيرهما ما كان يقرأ به قبل جمع المصحف الذي جمعه عثمان بن عفان ويتبع الشواذ فيقرأ بها ويجادل حتى عظم أمره وفحش وانكره الناس فوجه اليه السلطان قبض عليه في يوم السبت لست خلون من ربيع الآخر سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة وحمل الى دار الوزير محمد بن علي يعني ابن مقله واحضر القضاة والفقهاء والقراء وناظره يعني الوزير بحضرتهم فاقام على ما ذكر عنه ونصره واستنزه الوزير عن ذلك فابى ان ينزل عنه او يرجع عما يقرأ به من هذه الشواذ المنكرة التي تزيد على المصحف وتخالفه فانكر ذلك جميع من حضر المجلس واثاروا بمقوبته ومعاناته بما يضطره الى الرجوع فامر بتجريدته واقامته بين المنبازين وضربه بالدرية على قفاه فضرب نحو العشرة ضرباً شديداً فلم يصبر واستنات وأذعن بالرجوع والتوبة فغلب عليه وأعيدت عليه ثيابه واستتب وكتب عليه كتاب بتوبته واخذ فيه خطه بالتوبة وقرأت في تاريخ هرون بن المأمون قال وفي ايام الرازي ضرب ابن مقله ابن شنبوذ

القرآآت الشاذة الخارجة عن المصحف كما سنبينه . ولم ينكر أحد من العلماء قراءة العشرة
ولكن من لم يكن عالماً بها أو لم تثبت عنده كمن يكون في بلد من بلاد الاسلام بالمغرب أو غيره
ولم يتصل به بعض هذه القرآآت فليس له أن يقرأ إلا بعلمه فان القراءة كما قال زيد بن ثابت
سنة يأخذها الآخر عن الاول كما أن ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنواع الاستفتاحات
في الصلاة ومن أنواع صفة الاذان والاقامة وصفة صلاة الخوف وغير ذلك كله حسن يشرع
العمل به لمن علمه وأما من علم نوعاً ولم يعلم غيره فليس له أن يبدل عما علمه الى ما لم يعلم وليس
له أن ينكر على من علم ما لم يلمه من ذلك ولا أن يخالفه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
« لا تختلفوا فان من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا »

وأما القراءة الشاذة الخارجة عن رسم المصحف العثماني مثل قراءة ابن مسعود وأبي الدرداء
رضي الله عنهما والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلَّى والدُّكر والائتي . كما ثبت ذلك في الصحيحين
ومثل قراءة عبد الله فصيام ثثة أيام متتابعات وكقراءته ان كانت الازمية واحدة . ونحو ذلك
فهذه اذا ثبتت عن بعض الصحابة فهل يجوز أن يقرأ بها في الصلاة على قولين للعلماء هما روايتان
مشهورتان عن الامام أحمد وروايتان عن مالك (احدهما) يجوز ذلك لان الصحابة والتابعين كانوا
يقرؤون بهذه الحروف في الصلاة (والثانية) لا يجوز ذلك وهو قول أكثر العلماء لان هذه القرآآت
لم تثبت متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم وان ثبتت فانها منسوخة بالعرضة الآخرة فانه
قد ثبت في الصحيح عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهما ان جبريل عليه السلام كان يمارض
النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن في كل عام مرة فلما كان العام الذي قبض فيه عارضه به مرتين
والعرضة الآخرة هي قراءة زيد بن ثابت وغيره وهي التي أمر الخلفاء الراشدون أبو بكر وعمر
وعثمان وعلى بكتابتها في المصاحف وكتبها أبو بكر وعمر في خلافة أبي بكر في صحف أمر زيد
ابن ثابت بكتابتها ثم أمر عثمان في خلافته بكتابتها في المصاحف وارسالها الى الأمصار وجمع
الناس عليها باتفاق من الصحابة على وغيره * وهذا النزاع لا بد أن يبنى على الاصل الذي

سبع در لاجل قرآآت أكثرت عليه ودعا عليه بقطع اليد وشت الشمل قطعت يده ثم لسانه . ثم قال ثم
مات ابن شنبوذ في صفر سنة ثمان وعشرين بعد موت ابن مجاهد بربيع سنين وعزل ابن مقلة وتكب في سنة
أربع وعشرين بعد تكة ابن شنبوذ بسنة واحدة فجري عليه من الاهانة بالضرب والتعليق والمصادرة أمر
عظيم ثم آل امره الى قطع يده ولسانه نسأل الله العافية اه من هامش الاصل

سأل عنه السائل وهو ان القراءات السبعة هل هي حرف من الحروف السبعة أم لا فالذى عليه جمهور العلماء من السلف والأئمة انها حرف من الحروف السبعة بل يقولون ان مصحف عثمان هو احد الحروف السبعة وهو متضمن للمرضة الآخرة التى عرضها النبي صلى الله عليه وسلم على جبريل . والاحاديث والآثار المشهورة المستفيضة تدل على هذا القول . وذهب طوائف من الفقهاء والقراء وأهل الكلام الى ان هذا المصحف مشتمل على الاحرف السبعة وقرر ذلك طوائف من أهل الكلام كالفاضى أبى بكر الباقلانى ونجيره بناء على انه لا يجوز على الامة ان تهمل نقل شئ من الاحرف السبعة وقد اتفقوا على نقل هذا المصحف الامام الثماني وترك ماسواه حيث امر عثمان بنقل القرآن من المصحف التى كان أبو بكر وعمر كتبوا القرآن فيها ثم أرسل عثمان بمشاورة الصحابة الى كل مصر من أمصار المسلمين بمصحف وأمر بترك ماسوى ذلك * قال هؤلاء ولا يجوز ان ينهى عن القراءة ببعض الاحرف السبعة * ومن نصر قول الاولين يجيب تارة بما ذكر محمد بن جرير وغيره من ان القراءة على الاحرف السبعة لم تكن واجبة على الامة وانما كان جائزاً لهم مرخصاً لهم فيه وقد جعل اليهم الاختيار فى أى حرف اختاروه كما ان ترتيب السور لم يكن واجبا عليهم منصوصاً بل مفوضاً الى اجتهادهم ولهذا كان ترتيب مصحف عبد الله على غير ترتيب مصحف زيد وكذلك مصحف غيره * وأما ترتيب آيات السور فهو منزل منصوص عليه فلم يكن لهم ان يقدموا آية على آية فى الرسم كما قدموا سورة على سورة لان ترتيب الآيات مأمور به نصاً وأما ترتيب السور ففوض الى اجتهادهم * قالوا فكذلك الاحرف السبعة فلما رأى الصحابة ان الامة تفرق وتختلف وتتقاتل اذا لم يجتمعوا على حرف واحد اجتمعوا على ذلك اجتماعاً سائناً وهم معصومون أن يجتمعوا على ضلالة ولم يكن فى ذلك ترك لواجب ولا فعل لمحذور

ومن هؤلاء من يقول بان الترخيص فى الاحرف السبعة كان فى أول الإسلام لما فى المحافظة على حرف واحد من المشقة عليهم أولاً فلما تذلت ألسنتهم بالقراءة وكان اتفاقهم على حرف واحد يسيراً عليهم وهو أوفق لهم أجمعوا على الحرف الذى كان فى المرضة الآخرة ويقولون انه نسخ ماسوى ذلك وهؤلاء يوافق قولهم قول من يقول ان حروف أبى بن كعب

وابن مسعود وغيرهما مما يخالف رسم هذا المصحف منسوخة *

وأما من قال عن ابن مسعود أنه يجوز القراءة بالعمي فقد كذب عليه وإنما قل قد نظرت إلى القراءة فرأيت قراءتهم متقاربة وإنما هو كقول أحدكم أقبل وهلم وتمال فافروا كما علمتم أو كما قال فمن جواز القراءة بما يخرج عن المصحف مما ثبت عن الصحابة قال يجوز ذلك لأنه من الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها ومن لم يحوزه فله ثلاثة ما أخذ تارة يقول ليس هو من الحروف المنسوخة وتارة يقول هو من الحروف المنسوخة وتارة يقول هو مما انعقد اجماع الصحابة على الاعراض عنه وتارة يقول لم يتغل البنا تقلا ثبت بمثله القرآن . وهذا هو الفرق بين المتقدمين والمتأخرين ولهذا كان في المسئلة قول ثالث وهو اختيار جدي أبي البركات أنه إن قرأ بهذه القراءات في القراءة الواجبة وهي الفاتحة عند القدرة عليها لم تصح صلاته لأنه لم يتيقن أنه أدى الواجب من القراءة لعدم ثبوت القرآن بذلك وإن قرأ بها فيها لا يجب لم تبطل صلاته لأنه لم يتيقن أنه أتى في الصلاة بمبطل لجواز أن يكون ذلك من الحروف السبعة التي أنزل عليها * وهذا القول ينبغي على أصل وهو أن ما لم يثبت كونه من الحروف السبعة فهل يجب القطع بكونه ليس منها فالذي عليه جمهور العلماء أنه لا يجب القطع بذلك إذ ليس ذلك مما أوجب علينا أن يكون الملم به في للنبي والاثبات قطعيا . وذهب فريق من أهل الكلام إلى وجوب القطع بنفيه حتى قطع بعض هؤلاء كالقاضي أبي بكر بخطا الشافعي وغيره ممن أثبت البسملة من القرآن في غير سورة النمل لزمهم أن ما كان من موارد الاجتهاد في القرآن فإنه يجب القطع بنفيه والصواب القطع بخطا هؤلاء وإن البسملة آية من كتاب الله حيث كتبها الصحابة في المصحف إذ لم يكتبوا فيه إلا القرآن وجروده عما ليس منه كالتميم والتعشير وأسماء السور ولكن مع ذلك لا يقال هي من السورة التي بعدها كما ليست من السورة التي قبلها بل هي كما كتبت آية أنزلها الله في أول كل سورة وإن لم تكن من السورة . وهذا اعدل الأقوال الثلاثة في هذه المسئلة . وسواء قيل بالقطع في النبي أو الاثبات فذلك لا يمنع كونها من موارد الاجتهاد التي لا تكفي ولا تفسيق فيها الثاني واللامثبت بل قد يقال ما قاله طائفة من العلماء أن كل واحد من القولين حق وإنما آية من القرآن في بعض القراءات وهي قراءة الذين يوصلون بها بين السورتين وليست آية في بعض القراءات وهي

قراءة الذين يصنون ولا يفصلون بها •

وأما قول السائل ما السبب الذي أوجب الاختلاف بين القراء فيما احتمله خط المصحف فهذا مرجعه الى النقل واللغة العربية لتسوية الشارع لم القراءة بذلك كله اذ ليس لاحد ان يقرأ برأيه المجرد بل القراءة سنة متبعة وهم اذا اتفقوا على اتباع القرآن المكتوب في المصحف الامامي وقد قرأ بعضهم بالياء وبمضهم بالناء لم يكن واحد منهما خارجا عن المصحف • وما يوضح ذلك انهم يتفقون في بعض المواضع على ياء أو ناء ويتنوعون في بعض كما اتفقوا في قوله تعالى (وما الله بغافل عما تعملون) في موضع وتنوعوا في موضعين وقد بينا ان القراءتين كالآيتين فزيادة القراءات لزيادة الآيات لكن اذا كان الخط واحداً واللفظ عمتلا كان ذلك أخصر في الرسم • والاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب لا على حفظ المصاحف كما في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال • ان ربي قال لي قم في قرش فأندرم فقلت أي رب اذا يثقلوا رأسي (اى يشدخوا) فقال اني مبتليك ومبتل بك ومنزل عليك كتابا لا يغسله الماء تقرؤه نائماً ويقظاناً فابنت جنداً أبنت مثلهم وقاتل بمن اطاعك من عصاك واتفق أئمتك عليك فاخبر ان كتابه لا يحتاج في حفظه الى صحيفة تفصل بالماء بل يقرؤه في كل حال كما جاء في نعت امته • اناجيلهم في صدورهم بخلاف اهل الكتاب الذين لا يحفظونه الا في الكتب ولا يقرأونه كله الا نظراً لا عن ظهر قلب • وقد ثبت في الصحيح انه جمع القرآن كله على عهد النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة كالاربعة الذين من الانصار وكعبد الله بن عمرو فنيين بما ذكرناه ان القراءات المنسوبة الى نافع وعاصم ليست هي الاحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها وذلك باتفاق علماء السلف والخلف وكذلك ليست هذه القراءات السبعة هي مجموع حرف واحد من الاحرف السبعة التي انزل القرآن عليها باتفاق العلماء المعتبرين بل القراءات الثابتة عن أئمة القرآن كالاعمش ويعقوب وخلف وابي جعفر يزيد بن القعقاع وشيبة بن نصاح ونحوهم هي بمنزلة القراءات الثابتة عن هؤلاء السبعة عند من ثبت ذلك عنده كاثبت ذلك وهذا ايضا لما لم يتنازع فيه الاثمة المتبوعون من أئمة الفقهاء والقراء وغيرهم وانما تنازع الناس من الخلف في المصحف العثماني الامامي الذي اجمع عليه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون لم باحسان والامة بمدحهم هل هو بما فيه من القراءات السبعة وتام

العشرة وغير ذلك هل هو حرف من الاحرف السبعة التي انزل القرآن عليها او هو مجموع
 الاحرف السبعة على قولين مشهورين . ولاول قول ائمة السلف والعلماء والثاني قول طوائف
 من اهل الكلام والقراء وغيرهم وهم متفقون على ان الاحرف السبعة لا يخالف بعضها بعضا
 خلافا يتضاد فيه المعنى ويتناقض بل يصدق بعضها بعضا كما تصدق الآيات بعضها بعضا . وسبب
 تنوع القراءات فيما احتمله خط المصحف هو تجويز الشارع وتسويفه ذلك لم اذ مرجع ذلك
 الى السنة والاتباع لا الى الرأي والابنداع . أما اذا قيل ان ذلك هي الاحرف السبعة فظاهر
 وكذلك بطريق الاولى اذا قيل ان ذلك حرف من الاحرف السبعة فانه اذا كان قد سوغ لهم
 أن يقرؤا على سبعة أحرف كما شاف كاف مع تنوع الاحرف في الرسم فلان يسوغ ذلك مع اتفاق
 ذلك في الرسم وتنوعه في اللفظ أولى وأحرى وهذا من أسباب تركهم المصاحف أول ما كتبت
 غير مشكولة ولا منقوطة لتكون صورة الرسم محتملة للامرين كالنساء واليهاء والفتوح والضم
 وهم يضبطون باللفظ كلا الامرين ويكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المتقولين
 المسموعين المتساويين شبيها بدلالة اللفظ الواحد على كلا المسموعين المتقولين المفهومين
 فان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تلقوا عنه ما أمره الله بتبليغه اليهم من القرآن لفظه
 ومعناه جميعا كما قال أبو عبد الرحمن السلمي وهو الذي روى عن عثمان رضى الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال (خيركم من تعلم القرآن وعلمه) كما رواه البخارى في صحيحه وكان
 يقرئ القرآن أربعين سنة . قال حدثنا الذين كانوا يقرؤنا عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود
 وغيرهما انهم كانوا اذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا
 ما فيها من العلم والعمل قالوا فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعا ولهذا دخل في معنى قوله خيركم
 من تعلم القرآن وعلمه تعليم حروفه ومعانيه جميعا بل تعلم معانيه هو المقصود الاول بتعليم حروفه
 وذلك هو الذى يزيد الايمان كما قال جندب بن عبد الله وعبد الله بن عمر وغيرهما . تعلمنا الايمان
 ثم تعلمنا القرآن فازددنا ايمانا وانكم تعلمون القرآن ثم تعلمون الايمان . وفي الصحيحين عن
 حذيفة قال حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثين رأيت أحدهما وأنا أنتظر الآخر
 حدثنا أن الامانة نزلت في جذر قلوب الرجال ونزل القرآن — وذكر الحديث بطوله ولا تسع
 هذه الورقة لذكر ذلك واتما المقصود التنبيه على ان ذلك كله مما بلغه رسول الله صلى الله عليه

وسلم الى الناس . وتلقاه أصحابه عنه الايمان والقرآن . حروفه ومعانيه وذلك مما أوحاه الله اليه كما قال تعالى (وكذلك أوحينا اليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان ولكن جعلناه نورا آنهذى به من نشاء من عبادنا) ونجوز القراءة فى الصلاة وخارجها بالقرآآت الثابتة الموافقة لرسم المصحف كما ثبتت هذه القرآآت وليست شاذة حيثئذ والله أعلم

(٢٣٢) مسألة فى قول اهل التقويم فى ان الرابع عشر من هذا الشهر يخسف القمر . وفى التاسع والعشرين تكسف الشمس فهل يصدون فى ذلك واذا خسفا هل يصلح لهما أم يسبح واذا صلى كيف صفة الصلاة ويذكر لنا أقوال العلماء فى ذلك

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله الخسوف والكسوف لهما أوقات مقدرة كما طلوع الهلال وقت مقدر وذلك مما أجرى الله عادة بالليل والنهار والشتاء والصيف وسائر ما يتبع جريان الشمس والقمر وذلك من آيات الله تعالى كما قال تعالى (وهو الذى خالق الليل والنهار والشمس والقمر كل فى فلك يسبحون) وقال تعالى (هو الذى جعل الشمس منبأ والقمر نورا وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب . ما خلق الله ذلك الا بالحق) وقال تعالى (والشمس والقمر بحسبان وقال تعالى فاتقوا الاصباح وجعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا ذلك تقدير العزيز العليم) وقال تعالى (يسألونك عن الاهلة قل هى مواقيت للناس والحج) وقال تعالى (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فى كتاب الله يوم خلق السموات والارض منها أربعة حرم ذلك الدين القيم) وقال تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فاذا هم مظلمون والشمس تجري مسرعة لها ذلك تقدير العزيز العليم والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل فى فلك يسبحون) وكما ان المادة التى اجراها الله تعالى ان الهلال لا يسهل الا ليلة ثلاثين من الشهر أو ليلة احدى وثلاثين وان الشهر لا يكون الا ثلاثين أو تسعة وعشرين فمن ظن ان الشهر يكون أكثر من ذلك أو أقل فهو غلط فكذلك أجرى الله المادة ان الشمس لا تكسف الا وقت الاستقرار وان القمر لا يخسف الا وقت الإبدار . ووقت ابداره هي الليالى البيض التى يستحب صيام أيامها ليلة الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر فالقمر لا يخسف الا فى هذه الليالى والهلال يستمر آخر الشهر اما ليلة واما ليلتين كما يستمر ليلة تسع وعشرين وثلاثين . والشمس لا تكسف الا وقت استقراره . وللشمس

والقمر ليالى معتادة من عرفها عرف الكسوف والخسوف كما ان من علم كم مضى من الشهر يعلم ان الهلال يطلع في الليلة الفلانية أو التي قبلها لكن العلم بالمادة في الهلال علم عام يشترك فيه جميع الناس واما العلم بالعادة في الكسوف والخسوف فأنما يعرفه من يعرف حساب جريانهما وليس خبر الحاسب بذلك من باب علم الغيب ولا من باب ما يخبر به من الاحكام التي يكون كذبه فيها أعظم من صدقه فان ذلك قول بلا علم ثابت وبناء على غير اصل صحيح

وفي سنن ابى داود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر زاد من زاد * وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اتى عراقا فسأله عن شئ لم يقبل الله صلاته اربعين يوما . والكهان اعلم بما يقولونه من المنجمين في الأحكام ومع هذا صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن آياتهم ومثلثهم فكيف بالمنجم . وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع عن هذا الجواب * واما ما يعلم بالحساب فهو مثل العام باوقات الفصول كاول الربيع والصيف والخريف والشتاء لمحاذة الشمس اوائل البروج التي يقولون فيها ان الشمس نزلت في برج كذا اى حادثه * ومن قال من الفقهاء ان الشمس تكسف في غير وقت الاستسار فقد غلط وقال ما ليس له به علم * وما يروى عن الواقدي من ذكره ان ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم مات يوم العاشر من الشهر وهو اليوم الذي صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الكسوف غلط . والواقدي لا يحتج بمسانيده فكيف بما ارسله من غير ان يسنده الى احد وهذا فيما لم يعلم انه خطأ فاما هذا فيعلم انه خطأ ومن جوز هذا فقد تفا ما ليس له به علم ومن حاج في ذلك فقد حاج في ما ليس له به علم * واما ما ذكره طائفة من الفقهاء من اجتماع صلاة العيد والكسوف فهذا ذكره في ضمن كلامهم فيما اذا اجتمع صلاة الكسوف وغيرها من الصلوات فقد رأوا اجتماعها مع الوتر والظهر وذكروا صلاة العيد مع عدم استحضارهم هل يمكن ذلك في المادة أولا يمكن فلا يوجد في تقديرهم ذلك العلم بوجود ذلك في الخارج لكن استفيد من ذلك العلم علم ذلك على تقدير وجوده كما يقدر وزن مسائل يعلم انها لا تقع لتحرير القواعد وتعميرن الاذهان على ضبطها * واما تصديق الخبر بذلك وتكذيبه فلا يجوز ان يصدق الا ان يعلم صدقه ولا يكذب الا ان يعلم كذبه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم

فاما ان يحدثوكم بحق فتكذبوهم واما ان يحدثوكم بباطل فتصدقوهم والعلم بوقت الكسوف والخسوف وان كان ممكنا لكن هذا الخبر المعين قد يكون عالما بذلك وقد لا يكون وقد يكون ثقة في خبره وقد لا يكون. وخبر المجبول الذي لا يوثق بعلمه وصدقه ولا يعرف كذبه موقوف ولو أخبر بخبر بوقت الصلاة وهو مجبول لم يقبل خبره ولكن اذا تواطأ خبر أهل الحساب على ذلك فلا يكادون يخطئون ومع هذا فلا يترتب على خبرهم علم شرعي فان صلاة الكسوف والخسوف لا تصلى الا اذا شاهدنا ذلك واذا جوز الانسان صدق الخبر بذلك أو غلب على ظنه فنوى ان يصلى الكسوف والخسوف عند ذلك واستمد ذلك الوقت لرؤية ذلك كان هذا حثا من باب المسارعة الى طاعة الله تعالى وعبادته فان الصلاة عند الكسوف متفق عليها بين المسلمين وقد تواترت بها السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواها أهل الصحيح والسنن والمسانيد من وجوه كثيرة * واستفاض عنه انه صلى بالمسلمين صلاة الكسوف يوم مات ابنه ابراهيم وكان بعض الناس ظن ان كسوفها كان لان ابراهيم مات فخطبهم النبي صلى الله عليه وسلم وقال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيتوهما فانزعوا الى الصلاة. وفي رواية في الصحيح ولكنهما آيتان من آيات الله يخوف بهما عباده * وهذا بيان منه صلى الله عليه وسلم انهما سبب لنزول عذاب بالناس فان الله انما يخوف عباده بما يخافونه اذا عصوه وعصوا رسله وانما يخاف الناس مما يضرهم فلولا امكان حصول الضرر بالناس عند الخسوف ما كان ذلك تخويفا قال تعالى (وآتيناهم الناقة مبصرة فظلموا بها وما نرسل بالآيات الا تخويفا) وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بما يزيل الخوف. أمر بالصلاة والدعاء والاستغفار والصدقة والعتق حتى يكشف ما بالناس وصلى بالمسلمين في الكسوف صلاة طويلة وقد روى في صفة صلاة الكسوف انواع لكن الذي استفاض عند أهل العلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه البخاري ومسلم من غير وجه وهو الذي استجبه أكثر أهل العلم كمالك والشافعي وأحمد انه صلى بهم ركعتين في كل ركعة ركوعان يقرأ قراءة طويلة ثم يركع ركوعا طويلا دون القراءة ثم يقوم فيقرأ قراءة طويلة دون القراءة الاولى ثم يركع ركوعا دون الركوع الاول ثم يسجد سجدتين طويلتين - وثبت عنه في الصحيح انه جهر بالقراءة فيها والمقصود ان تكون الصلاة وقت الكسوف الى ان يتجلى. فان فرغ من الصلاة قبل التجلي

ذكر الله ودعاه الى ان يتجلى والكسوف يطول زمانه تارة ويقصر أخرى بحسب ما يكسف منها فقد يكسف كلها وقد يكسف نصفها أو ثلثها فاذا عظم الكسوف طول الصلاة حتى يقرأ بالبقرة ونحوها في أول ركعة وبعد الركوع الثاني يقرأ بدون ذلك . وقد جاءت الاحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكرناه كله - مثل ما في الصحيحين عن أبي مسعود الانصاري قال انكسفت الشمس يوم مات ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم فقال الناس انكسفت الشمس لموت ابراهيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيتم ذلك فافزعوا الى ذكر الله والى الصلاة - وفي الصحيح عن أبي موسى انه صلى الله عليه وسلم قال هذه الآيات التي يرسلها الله لا تكون لموت أحد ولا لحياته ولكن الله يخوف بها عباده فاذا رأيتم شيئا من ذلك فافزعوا الى ذكره ودعائه واستغفاره - وفي الصحيحين من حديث جابر انه صلى الله عليه وسلم قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله وانهما لا ينكسفان لموت أحد من الناس فاذا رأيتم شيئا من ذلك فصلوا حتى ينجلي - وفي رواية عن ابن مسعود فاذا رأيتم شيئا منها فصلوا وادعوا حتى يكشف ما بكم - وفي رواية لعائشة فصلوا حتى يفرج الله ما بكم - وفي الصحيحين عن عائشة ان الشمس خسفت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المسجد فقام وكبر وصف الناس ورااه فاقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم قراءة طويلة ثم كبر فركع ركوعا طويلا ثم رفع رأسه فقال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ثم قام فاقرأ قراءة طويلة هي أدنى من القراءة الاولى ثم كبر فركع ركوعا طويلا هو أدنى من الركوع الاول ثم قال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ثم سجد ثم قل في الركعة الاخرى مثل ذلك حتى استكمل أربع ركعات وأربع سجعات وانجلت الشمس قبل ان ينصرف وقد جاء اطالته للسجود في حديث صحيح وكذلك الجهر بالقراءة لكن روى في القراءة الخفائة والجهر أصبح * واما تطويل السجود فلم يختلف فيه الحديث لكن في كل حديث زيادة ليست في الآخر والاحاديث الصحيحة كلها متفقة لا تختلف (٢٣٣) * مسألة ١٠ فيمن يعتقد ان الكواكب لها تأثير في الوجود أو يقول ان له نجما في السماء يسعد بسعادته ويشقى بمكسه ويحتج بقوله تعالى (فالمدبرات أمرا) وقوله تعالى (فلا أقسم بمواقع النجوم) ويقول انها صنعة دريس عليه السلام ويقولون عن النبي صلى الله عليه

وسلم ان نجمه كان بالمقرب والريخ قبل هذا من دين الاسلام أم لا . ومتى لم يكن من الدين فاذا يجب على قائله - والمنكرون على هؤلاء يكونون من الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر أم لا

الجواب ❦ الحمد لله رب العالمين ❦ النجوم من آيات الله الدالة عليه المسبحة له الساجدة له كما قال تعالى (ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الارض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس) ثم قال (وكثير حق عليه العذاب) وهذا التفريق بين انه لم يرد السجود لمجرد ما فيها من الدلالة على ربوبيته كما يقول ذلك طوائف من الناس اذ هذه الدلالة يشترك فيها جميع المخلوقات فجميع الناس فيهم هذه الدلالة وهو قد فرق فلم ان ذلك قدر زائد من جنس ما يختص به المؤمن ويتميز به عن الكافر الذي حق عليه العذاب ❦ وهو سبحانه مع ذلك قد جعل فيها منافع لعباده وسخرها لهم كما قال تعالى (وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار) وقال تعالى (والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره) وقال تعالى (وسخر لكم ما في السموات وما في الارض جميعاً منه) ومن منافعها الظاهرة ما يجعله سبحانه بالشمس من الحر والبرد والليل والنهار وإنضاج الثمار وخلق الحيوان والنبات والمعادن وكذلك ما يجعله بها من الترطيب والتبييض وغير ذلك من الامور المشهورة كما جعل في النار الاشراق والاحراق وفي الماء التطهير والسقي وأمثال ذلك من نعمه التي يذكرها في كتابه كما قال تعالى (وانزلنا من السماء ماء طهوراً لنحيي به بلدة ميتاً ونسقيه مما خلقنا أنعاماً وأناسى كثيراً) وقد أخبر الله في غير موضع انه يجعل بعض مخلوقاته ببعض كما قال تعالى (لنحيي به بلدة ميتاً) وكما قال (وهو الذي يرسل الرياح ينشئ سحاباً أثقلت سحاباً ثقالاً سقناه لبلد ميت فانزلنا به الماء فاخرجنا به من كل الثمرات) وكما قال (وانزلنا من السماء ماء فاحيا به الارض بعد موتها وبث فيها من كل دابة) فن قال من أهل الكلام ان الله يفعل هذه الامور عندها لا بها فبمارته مخالفة لكتاب الله تعالى والامور المشهورة . كمن زعم انها مستقلة بالفعل هو شرك مخالف للعقل والدين ❦ وقد أخبر في كتابه سبحانه من منافع النجوم انه يهتدى به في ظلمات البر والبحر وأخبر انها زينة السماء الدنيا وأخبر ان الشياطين ترحم بالنجوم وان كانت النجوم التي ترحم بها الشياطين من نوع آخر غير النجوم الثابتة في السماء التي يهتدى بها فان هذه لا تزول عن مكانها بخلاف تلك ولهذا حقيقة مخالفة لتلك وان كان اسم النجم يجمعها كما

يجمع اسم الدابة والحیوان للملك والآدمي والبهائم والذباب والبعوض وقد ثبت بالأخبار الصحيحة
التي اتفق عليها العلماء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بالصلاة عند كسوف الشمس والقمر
وأمر بالدعاء والاستغفار والصدقة والعتق وقال إن الشمس والقمر آيات من آيات الله
لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته - وفي رواية آيتان من آيات الله يخوف بهما عباده - هذا قاله ردا
لما قاله بعض جهال الناس إن الشمس كسفت لموت إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم فاتها
كسفت يوم موته وظن بعض الناس لما كسفت أن كسوفها كان لأجل موته وإن موته هو
السبب لكسوفها كما قد يحدث عن موت بعض الأكرام مصاب في الناس فينبى النبي صلى الله
عليه وسلم أن الشمس والقمر لا يكون كسوفهما عن موت أحد من أهل الأرض ولا عن
حياته - ونهى أن يكون للموت والحياة أثر في كسوف الشمس والقمر وأخبر أنهما من آيات الله
وأنه يخوف عباده فذكر أن من حكمة ذلك تخويف العباد كما يكون تخويفهم في سائر الآيات
كالرياح الشديدة والزلازل والجذب والأطمار المتواترة ونحو ذلك من الأسباب التي قد تكون
عذابا كما عذب الله أمما بالريح والصيحة والطوفان وقال تعالى (فكلا أخذنا بذنبه فمنهم من أرسلنا
عليه حاصبا ومنهم من أخذته الصيحة ومنهم من خسفنا به الأرض ومنهم من أغرقنا) وقد
قال (وآتيناهم ممدود الساقة مبصرة فظلموا بها وما نرسل بالآيات إلا تخويفا) وأخبره بأن الله
يخوف عباده بذلك بين أنه قد يكون سببا لمذاب ينزل كالرياح العاصفة الشديدة وإنما
يكون ذلك إذا كان الله قد جعل ذلك سببا لما ينزله في الأرض فمن أراد بقوله أن لها تأثيرا
ما قد علم بالحس وغيره من هذه الأمور فهذا حق ولكن الله قد أمر بالعبادات التي تدفع
عنا ما ترسل به من الشر كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم عند الخسوف بالصلاة والصدقة
والدعاء والاستغفار والعتق وكما كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا هبت الريح أقبل وأدبر
وتغير وأمر أن يقال عندها اللهم انا نسألك من خير هذه الريح وخير ما أرسلت به ونعوذ
بك من شر هذه الريح وشر ما أرسلت به - وقال إن الريح من روح الله وأنها تأتي بالرحمة
وتأتي بالمذاب فلا تسبوها ولكن سلوا الله من خيرها وتعوذوا بالله من شرها فأخبر
أنها تأتي بالرحمة وتأتي بالمذاب وأمر أن نسأل الله من خيرها وتعوذ بالله من شرها فهذه
السنة في أسباب الخير والشر أن يفعل العبد عند أسباب الخير الظاهرة من الأعمال الصالحة

ما يجلب الله به . . وعند أسباب الشر الظاهرة من العبادات ما يدفع الله به عنه الشر . فاما
 بما يخفى من الاسباب فليس العبد مأمورا بان يتكلف معرفته بل اذا فعل ما أمر وترك ما حظر
 كفاه الله مؤنة الشر ويسر له أسباب الخير (ومن يتق الله يجعل الله له مخرجا ويرزقه من حيث
 لا يحتسب ومن يتوكل على الله فهو حسبه ان الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شئ قدرا) وقد
 قال تعالى فيمن يتعاطى السحر جلب منافع الدنيا (وأتبعوا مآثلوا الشياطين على ملك سليمان وما
 كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملكين ببابل
 هاروت وماروت وما يعلمان من أحد حتى بقولا انما نحن فتنة فلا تكفر فيتعلمون منهما
 ما يفرقون به بين المرء وزوجه وما هم بضارين به من أحد الا باذن الله ويتعلمون ما يضرهم ولا
 ينفعهم ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا
 يعلمون ولو انهم آمنوا واتقوا لثوبة من عند الله خير لو كانوا يعلمون) فاخبر سبحانه ان من
 اعتاض بذلك يعلم انه لا نصيب له في الآخرة وانما يرجو بزعمه نفعه في الدنيا كما يرجون بما
 يفعلونه من السحر المتعاق بالكواكب وغيرها مثل الرياسة والمال — ثم قال (ولو انهم آمنوا واتقوا
 لثوبة من عند الله خير لو كانوا يعلمون) فيبين ان الايمان والتقوى هو خير لهم في الدنيا والآخرة
 قال تعالى (ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون لهم البشري
 في الحياة الدنيا وفي الآخرة لا تبديل لكلمات الله ذلك هو الفوز العظيم) وقال تعالى في قصة
 يوسف (وكذلك مكنا ليوسف في الارض يقبوا منها حيث يشاء نصيب برحمتنا من نشاء ولا
 نضيع أجر المحسنين ولاجر الآخرة خير للذين آمنوا وكانوا يتقون) فاخبر ان أجر الآخرة
 خير للمؤمنين المتقين مما يملكونه في الدنيا من الملك والمال كما أعطى يوسف . وقد اخبر سبحانه
 بسوء عاقبة من ترك الايمان والتقوى في غير آية في الدنيا والآخرة ولهذا قال تعالى (ولا
 يفلح الساحر حيث أتى) والفلح الذي ينال المطلوب وينجو من المهوب فالساحر لا يحصل
 له ذلك وفي سنن أبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اقتبس شعبة من
 النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر . والسحر محرم في الكتاب والسنة والاجماع . وذلك
 ان النجوم التي من السحر نوعان (أحدهما) علمي وهو الاستدلال بحركات النجوم
 على الحوادث من جنس الاستقسام بالإزلام (والثاني) عملي وهو الذي يقولون انه القوى

السماوية بالقوى المنذلة الارضية كالطلاسم ونحوها وهذا من أرفع انواع السحر . ن
 ما حرمه الله ورسوله فضره أعظم من نفعه . فالثاني وان توهم المتوهم ان فيه مقدمة للمعرفة
 بالحوادث وان ذلك ينفع فإلجل في ذلك اضعف ومضرة ذلك أعظم من منفعتها ولهذا قد
 علم الخاصة والعامة بالتجربة والتواتر أن الاحكام التي يحكم بها المنجمون يكون الكذب فيها
 اضعاف المصدق وهم في ذلك من نوع الكهان . وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قيل له ان منا قوما يأتون الكهان فقال انهم ليسوا بشيء فقالوا يا رسول الله
 انهم يحدثننا أحيانا بالشئ فيكون حقا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك الحكامة
 من الحق يسمعها الجن فيقرّها في اذن وليه . وأخبر ان الله اذا قضى بالامر ضربت الملائكة
 بأجنحتها خضعانا لقوله كأنه سلسلة على صفوان حتى اذا فزع عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم
 قالوا الحق وأن كل أهل سماء يخبرون أهل السماء التي تليهم حتى ينتهي الخبر الى سماء الدنيا
 وهناك مسترقة السمع بعضهم فوق بعض فربما سمع الحكامة قبل ان يدركه الشهاب بعد ان
 يلقيها - قال صلى الله عليه وسلم فلو أتوا بالامر على وجهه ولكن يزيدون في الكلمة مائة كذبة
 وهكذا المنجمون حتى اني لما خاطبتهم بدمشق وحضر عندي رؤساؤهم وبينت فساد صناعتهم
 بالادلة العقلية التي يترفون بصحتها قال لي رئيس منهم والله انا تكذب مائة كذبة حتى تصدق
 في كلمة . وذلك ان مبنى علمهم على ان الحركات العلوية هي السبب في الحوادث والعلم بالسبب
 يوجب العلم بالاسباب وهذا انما يكون اذا علم السبب التام الذي لا يتخلف عنه حكمه وهؤلاء
 اكثر ما يطمعون ان علموا جزء يسير من جملة الاسباب الكثيرة ولا يعلمون بقية الاسباب
 ولا الشروط ولا الموانع مثل من يعلم ان الشمس في الصيف تملأ الرأس حتى يشتد الحر فيريد
 ان يعلم من هذا مثلا انه حينئذ ان الغيب الذي في الارض القلاية يصير زيبا على ان هناك
 غيبا وأنه ينضج وينشره صاحبه في الشمس وقت الحر فيترتب وهذا وان كان يقع كثيرا لكن
 أخذ هذا من مجرد حرارة الشمس جهل عظيم اذ قد يكون هناك غيب وقد لا يكون وقد
 يشمر ذلك الشجر ان خدم وقد لا يشمر وقد يؤكل غيبا وقد يصبر وقد يسرق وقد يهرب وامثال
 ذلك * والادلة الدالة على فساد هذه الصناعة وتحريمها كثيرة ليس هذا موضعها وقد ثبت في
 صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من أتى عرافا فسأله عن شيء لم يقبل الله له

صلاة أربعين يوماً . والراف قد قيل انه اسم عام للساكن والمنجم والرمال ونحوهم ممن يتكلم في مقدمة المعرفة بهذه الطرق ولو قيل انه في اللغة اسم لبعض هذه الانواع فسائر ما يدخل فيه بطريق العموم المنوي كما قيل في اسم الحجر والميسر ونحوهما * وأما انكار بعض الناس ان يكون شيء من حركات الكواكب وغيرها من الاسباب فهو أيضا قول بلا علم وليس له في ذلك دليل من الأدلة الشرعية ولا غيرها بل النصوص تدل على خلاف ذلك كما في الحديث الذي في السنن عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم نظر الى القمر فقال يا عائشة تعوذى بالله من شر هذا فهذا الفاسق اذا وقب وكما تقدم في حديث الكسوف حيث اخبر ان الله يخوف بهما عباده * وقد تبين ان معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته أي لا يكون الكسوف مطلا بالموت فهو نفي الالة الفاعلة كما في الحديث الآخر الذي في صحيح مسلم عن ابن عباس عن رجال من الانصار انهم كانوا عند النبي صلى الله عليه وسلم اذ رمى بنجم فاستنار فقال ما كنتم تقولون لهذا في الجاهلية فقالوا كنا نقول ولد اليلة عظيم أو مات عظيم فقال انه لا يرى بها موت أحد ولا لحياته ولكن الله اذا قضى بالامر تسبح حلة العرش وذكر الحديث في مسترقة السمع فنفى النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون الرمي بها لاجل انه قد ولد عظيم أو مات عظيم بل لاجل الشياطين المسترقين السمع * ففي كلا الحديثين أن موت بعض الناس وحياتهم لا يكون سببا لكسوف الشمس والقمر ولا للرمي بالنجوم وان كان موت بعض الناس قد يقتضى حدوث أمر في السموات كما ثبت في الصحاح ان العرش عرش الرحمن اهتز لموت سعد بن معاذ * وأما كون الكسوف أو غيره قد يكون سببا لحادث في الارض من عذاب يقتضى موتا أو غيره فهذا قد اثبتته الحديث نفسه * وما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم لا ينافي لكون الكسوف له وقت محدود يكون فيه حيث لا يكون كسوف الشمس الا في آخر الشهر ليلة السرار ولا يكون خسوف القمر الا في وسط الشهر ليالى الإبدار ومن ادعى خلاف ذلك من المتفقهة أو العامة فلمدم علمه بالحساب ولهذا تمكن المعرفة بما مضى من الكسوف وما يستقبل كما تمكن المعرفة بما مضى من الالهة وما يستقبل اذ كل ذلك بحساب كما قال تعالى (جاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسباناً) (والشمس والقمر بحسبان) وقال تعالى (هو الذى جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقدره منازل لتعلموا عدد السنين

والحساب وقال تعالى يستلونك عن الاهلة قل هي موقيت للناس والحج ومن هنا صار بعض العامة اذا رأى المنجم قد اصاب في خبره عن الكسوف المستقبل يظن ان خبره عن الحوادث من هذا النوع فان هذا جوهل اذ الخبر الاول بمنزلة اخباره بان الهلال يطلع اما ليلة الثلاثين واما ليلة احدى وثلاثين فان هذا امر اجرى الله به العادة لا يخرم أبداً بمنزلة خبره ان الشمس تغرب آخر النهار وأمثال ذلك فمن عرف منزلة الشمس والقمر ومجاريهما علم ذلك وان كان ذلك علماً قليل المنفعة فاذا كان الكسوف له أجل مسمى لم يناف ذلك ان يكون عند أجله يحمله الله سبباً لما يقضيه من عذاب وغيره لمن يمدب الله في ذلك الوقت أو لغيره ممن ينزل الله به ذلك كما ان تذيب الله لمن عذبه بالريح الشديدة الباردة كقوم عاد كانت في الوقت المناسب وهو آخر الشتاء كما قد ذكر ذلك أهل التفسير وقصاص الانبياء وكان النبي صلى الله عليه وسلم اذا رأى نخيلة وهو السحاب الذي يخل فيه المطر أقبل وأدبر وتغير وجهه فقالت له عائشة ان الناس اذا رأوا نخيلة استبشروا فقال يا عائشة وما يؤمننى قد رأى قوم عاد العذاب عارضا مستقبل أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا قال الله بل هو ما يستعجلهم به ريح فيها عذاب اليم * وكذلك الاوقات التي ينزل الله فيها الرحمة كالشعر الاول من رمضان والاولى من ذى الحجة وكجوف الليل وغير ذلك هي اوقات معدودة لا تتقدم ولا تأخر وينزل فيها من الرحمة مالا ينزل في غيرها وقد جاء في بعض طرق احاديث الكسوف ما رواه ابن ماجه وغيره من قول النبي صلى الله عليه وسلم انهما لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ولكن الله اذا تجلى لشيء من خلقه خشع له * وقد طعن في هذا الحديث أبو حامد ونحوه وردوا ذلك لان جهة علم الحديث فانهم قليلوا المعرفة به كما كان أبو حامد يقول عن نفسه أما مزجى البضاعة في علم الحديث ولكن من جهة كونهم اعتقدوا ان سبب الكسوف اذا كان مثلاً كون القمر اذا حاذها منع نورها ان يصل الى الارض لم يجوز ان يمل ذلك بالتجلي والتجلي المذكور لا ينافي السبب المذكور فان خشوع الشمس والقمر لله في هذا الوقت اذا حصل لنوره ما يحصل من انقطاع رفع تأثيره عن الارض وحيل بينه وبين عمل سلطانه وموضع انتشاره وتأثيره فان الملك المتصرف في مكان بعيد لو منع ذلك لنل لذلك * وأما قول الله تعالى فالدبرات أمرا فالدبرات هي الملائكة وأما اقسام الله بالنجوم كما أقسم بها في قوله (فلا أقسم بالخنس الجوار الكنس) فهو كاقسامه بغير ذلك من مخلوقاته كما

افسم بالليل والنهار والشمس والقمر وغير ذلك وذلك يقتضي تمظيم قدر المقسم به والتنبيه على
 ما فيه من الآيات والمعبرة والمنفعة للناس والانعام عليهم وغير ذلك ولا يوجب ذلك ان تتعلق
 القلوب به أو يظن انه هو المسعد المنحس كما لا يظن مثل ذلك في الليل اذا يفتشى والنهار اذا
 تجلى . وفي الذاريات ذروا والحاملات وقرأ في الطور وكتاب مسطور وأمثال ذلك * واعتقاد
 للمعتقد ان نجما من النجوم السبعة هو المتولى لسعده ونحسه اعتقاد فاسد وان اعتقد انه هو
 المدبر له فهو كافر وكذلك ان انضم الى ذلك دعاؤه والاستمانة به كان كفرا وشركا محضا
 وغاية من يقول ذلك ان يبنى ذلك على هذا الولد حين ولد بهذا الطالع وهذا القدر يمنع ان يكون
 وحده هو المؤثر في أحوال هذا المولود بل غايته ان يكون جزأ يسيرا من جملة الاسباب وهذا
 القدر لا يوجب ما ذكر بل ما علم حقيقة تأثيره فيه مثل حال الوالدين وحال البلد الذي هو فيه فان ذلك
 سبب محسوس في أحوال المولود ومع هذا فليس هذا مستقلا * ثم ان الاوائل من هؤلاء المنجمين
 المشركين الصابئين وأتباعهم قد قيل انهم كانوا اذا ولد لهم المولود أخذوا طالع المولود وسموا المولود
 باسم يدل على ذلك فادأكبر سئل عن اسمه أخذ السائل حال الطالع فجاء هؤلاء الطريقة يسألون
 الرجل عن اسمه واسم أمه ويزعمون انهم يأخذون من ذلك الدلالة على أحواله وهذه ظلمات بمضها
 فوق بعض منافية للعقل والدين * وأما اختياراتهم وهو انهم يأخذون الطالع لما يفعلونه من
 الافعال مثل اختيارهم للسفر ان يكون القمر في شروقه وهو السرطان وان لا يكون في هبوطه
 وهو المقرب فهو من هذا الباب المذموم * ولما أراد علي بن أبي طالب ان يسافر لقتال الخوارج
 عرض له منجم فقال يا امير المؤمنين لا تسافر فان القمر في المقرب فانك ان سافرت والقمر
 في المقرب هزم أصحابك أو كما قال فقال علي بن لسافر ثقة بالله وتوكلا على الله وتكديا لك
 فاسافر فبورك له في ذلك السفر حتى قتل عامة الخوارج وكان ذلك من أعظم ماسر به حيث
 كان قتاله لهم بأمر النبي صلى الله عليه وسلم * وأما ما يذكره بعض الناس ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال لا تسافر والقمر في المقرب فكذب مخلق باتفاق أهل الحديث * وأما قول القائل
 انها صنعة ادريس فيقال أولا هذا قول بلا علم فان مثل هذا لا يعلم الا بالتقيل الصحيح ولا سبيل
 لهذا القائل الى ذلك ولكن في كتب هؤلاء هرمس ويزعمون انه هو ادريس والهرمس عندهم
 اسم جنس ولهذا يقولون هرمس الهراسة وهذا القدر الذي يذكرونه عن هرمسهم يعلم

المؤمن قطعا انه ليس هو مأخوذا عن نبي من الانبياء على وجه لما فيه من الكذب والباطل
 (ويقال ثانيا) ان هذا ان كان مأخوذا عن ادریس فانه كان معجزة له وعلما أعطاه الله اياه
 فيكون من العلوم النبوية وهؤلاء ما يحتاجون عليه بالتجربة والقياس لا باخبار الانبياء عليهم الصلاة
 والسلام (ويقال ثالثا) ان كان بمض هذا مأخوذا عن نبي فن المعلوم قطعا ان فيه من الكذب
 والباطل اضعاف ما هو مأخوذ عن ذلك النبي ومعلوم قطعا ان الكذب والباطل الذي في
 ذلك اضعاف الكذب والباطل الذي عند اليهود والنصارى فيما يأترونه عن الانبياء واذا كان
 اليهود والنصارى قد يتقنا قطعا ان أصل دينهم مأخوذ عن المرسلين وان الله أنزل التوراة
 والانجيل والزبور كما أنزل القرآن وقد أوجب الله علينا ان نؤمن بما أنزل علينا وما أنزل على
 من قبلنا كما قال تعالى (قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل الى ابرهیم واسمعیل واسحق
 ويعقوب والاسباط وما اوتی موسى وعيسى وما اوتی النبيون من ربهم لا نفرق بین أحد منهم
 ونحن له مسلمون) ثم مع ذلك قد أخبرنا الله ان أهل الكتاب حرفوا وبدلوا وكذبوا وكتبوا
 فادأ كانت هذه حال الوحى المحقق والكتب المنزلة يقينا مع انها أقرب إلينا عهدا من ادریس
 ومع ان نقلها أعظم من نقلة النجوم وأبعد عن تمعد الكذب والباطل وأبعد عن الكفر بالله
 ورسوله واليوم الآخر فما الظن بهذا القدر ان كان فيه ما هو منقول عن ادریس فاما نعلم ان فيه
 من الكذب والباطل والتحريف أعظم مما في علوم أهل الكتاب • وقد ثبت في صحيح البخارى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقولوا
 آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل اليكم والمنا والمهم واحد ونحن له مسلمون فادأ اكننا مؤدین
 فيما يحدثنا به أهل الكتاب ان لا نصدق الا بما نعلم انه الحق كما لا نكذب الا بما نعلم انه باطل
 فكيف يجوز تصديق هؤلاء فيما يزعمون انه منقول عن ادریس عليه السلام وهم في ذلك أبعد
 عن علم الصدق من أهل الكتاب (ويقال رابعا) لا ريب ان النجوم نوعان حساب وأحكام فاما
 الحساب وهو معرفة اقدار الافلاك والكواكب وصفاتها ومقادير حرركاتها وما يتبع ذلك فهذا في
 الاصل علم صحيح لا ريب فيه كعرفة الارض وصفاتها ونحو ذلك اكن جمهور الدقيق منه كثير
 التنبه قليل الفئدة كالعلم مثلا بمقادير الدقائق والثواني والثالث في حركات السبعة المنجربة الخمس
 الجوارى الكسوف فان كان أصل هذا مأخوذا عن ادریس فهذا ممكن والله أعلم بحقيقة ذلك

كما يقول ناس ان أصل الطب مأخوذ عن بعض الانبياء * واما الاحكام التي هي من جنس السحر فمن المنتفع ان يكون نبي من الانبياء كاز ساحرا وهم يذكرون أنواعا من السحر ويقولون هذا يصلح لعمل التواميس اى الشرائع والسنن ومنها ما هو دعاء الكواكب وعبادة لها وأنواع من الشرك الذي يعلم كل من آمن بالله ورسوله بالاضطرار ان نيا من الانبياء لم يأمر بذلك ولا علمه * وازضافة ذلك الى بعض الانبياء كازضافة من أضاف ذلك الى سليمان عليه السلام لما سخر لله الجن والانس والطير فزعم قوم ان ذلك كان بأنواع من السحر حتى ان طوائف من اليهود والنصارى لا يحملونه نيا بل حكيا فترهه الله عن ذلك وقال تعالى (واتبعوا ما اتلوا الشياطين على ملك سليمان وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على المسكين بياهل هاروت وماروت الى آخر الآية * وكذلك أيضا الاستدلال على الحوادث بما يستدلون به من الحركات الملوية أو الاختيارات للاعمال * هذا كله يعلم قطعا ان نيا من الانبياء لم يأمر قط بهذا اذ فيه من الكذب والباطل ما يترده عنه العقلاء الذين هم دون الانبياء بكثير . وما فيه من الحق فهو شبيه بما قال امام هؤلاء ومعلمهم الثاني أبو نصر الفارابي قال ما مضمونه انك لو قلبت أو ضاع المنجمين فجملت مكان السمند نحسا ومكان النحاس سمدا أو مكان الحار باردا ومكان البارد حارا أو مكان المذكر مؤنثا ومكان المؤنث مذكرا وحكمت لكان حكمك من جنس أحكامهم يصيب تارة ويخطئ أخرى . وما كان بهذه المثابة فهم ينزهون عنه (بقراط وأفلاطون وأرسطو) وأصحابه الفلاسفة المشائين الذين يوجد في كلامهم من الباطل والضلال أعظم مما يوجد في كلام اليهود والنصارى فاذا كانوا ينزهون عنه هؤلاء الصابئين وانبياءهم الذين هم أقل مرتبة وأبعد عن معرفة الحق من اليهود والنصارى فكيف يجوز نسبته الى نبي كريم ونحن نعلم من أحوال أمتنا انه قد أضيف الى جعفر الصادق وليس هو بنبي من الانبياء من جنس هذه الامور ما يعلم كل عالم بحال جعفر رضي الله عنه ان ذلك كذب عليه فان الكذب عليه من أعظم الكذب حتى ينسب اليه أحكام الحركات السفلية كاختلاج الاعضاء وجواذب الجو من الرعد والبرق والهالة وقوس الله الذي يقال له قوس قزح وامثال ذلك والعلماء يعلمون انه يرى من ذلك كله * وكذلك ينسب اليه الجدول الذي تبنى عليه الضلال طائفة من الرافضة وهو كذب مفتعل عليه افتعله عليه عبد الله بن معاوية

أحد المشهورين بالكذب مع رياسته وعظمته عند اتباعه وكذلك أضيف إليه كتاب الجفر والبطافة والهفت وكل ذلك كذب عليه باتفاق أهل العلم به حتى أضيف إليه رسائل اخوان الصفا وهذا في غاية الجهل فان هذه الرسائل انما وضعت بعد موته بأكثر من مائتي سنة فانه توفي سنة (١٤٨) ثمان واربعين ومائة وهذه الرسائل وضعت في دولة بني بويه في اثناء المائة الرابعة في أوائل دولة بني عبيد الذين بنو القاهرة وضعها جماعة وزعموا انهم جمعوا بها بين الشريعة والفلسفة فضلوا وأضلوا * وأصحاب جعفر الصادق الذين أخذوا عنه العلم كمالك بن أنس وسفيان ابن عيينة وامثالها من الائمة أئمة الاسلام براء من هذه الاكاذيب * وكذلك كثير مما يذكره الشيخ أبو عبد الرحمن السلمي في كتاب حقائق التفسير عن جعفر من الكذب الذي لا يشك في كذبه أحد من أهل المعرفة بذلك * وكذلك كثير من المذاهب الباطلة التي تحكيها عنه الرافضة وهي من آيين الكذب عليه وليس في فرق الامة أكثر كذبا واختلافا من الرافضة من حين تبغوا الى أول من ابتدع الرفض وكان منافقا زنديقا قال له عبد الله بن سبا فاراد بذلك فساد دين المسلمين كما فعل بولص صاحب الرسائل التي بأيدي النصاري حيث ابتدع لهم بدعا أفسد بها دينهم وكان يهوديا فظهر النصرانية نفاقا لقصد افسادها * وكذلك كان ابن سبأ يوديا فقصد ذلك وسعى في الفتنة لقصد افساد الملة فلم يتمكن لكن حصل بين المؤمنين تحريش وفتنة قتل فيها عثمان رضي الله عنه وجرى ما جرى من الفتنة ولم يجمع الله وقته الحمد هذه الامة على ضلالة بل لا تزال فيها طائفة قائمة بالحق لا يضرها من خالفها ولا من خذلها حتى تقوم الساعة كما تشهد بذلك النصوص المستفيضة في الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم ولما أحدث البدع الشيعة في خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ردها * وكانت ثلاث طوائف غالية وبسابة ومفضلة * فاما الغالية فانه حرقهم بالنار فانه خرج ذات يوم من باب كندة فسجد له أقوام فقال ما هذا فقالوا أنت هو الله فاستتابهم ثلاثا فلم يرجعوا فامر في اليوم الثالث باخاديد نفدت وأضرمت فيها النار ثم قذفهم فيها وقال

لما رأيت الامر أمرا منكرا * أججت ناري ودعوت قبرا

وفي صحيح البخاري ان عليا أتى بزنادتهم فحرقهم فبلغ ذلك ابن عباس فقال أما أنا فلو كنت لم أحرهم لنهي النبي صلى الله عليه وسلم ان يعذب بمذاب الله ولضربت اعناقهم لقول

النبي صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه • واما السبابة فانه لما بلغه ان ابن سباسب آبا بكر
 وعمر طلب قتله فهرب الى قريسا وكلم فيه وكان على يد لرى امرائه لانه لم يكن متمكنا ولم
 يكونوا يطعمونه في كل ما يأمرهم به • واما المفضلة فقل لا أوتي بأحد يضاني على أبي بكر وعمر
 الا جلده حد المفتري • وروى عنه من أكثر من ثمانين رجلا انه قال خير هذه الامة بعد
 فيها أبو بكر ثم عمر • وفي صحيح البخارى عن محمد بن الحنفية انه قال لا يه يا أبت من خير الناس
 بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا بنى أو ما تعرف قال لا قال أبو بكر قال ثم من قال
 ثم عمر وفي الترمذى وغيره ان عليا روى هذا التفضيل عن النبي صلى الله عليه وسلم والمقصود
 هنا انه قد كذب على بن أبي طالب من أنواع الكذب التى لا يجوز نسبتها الى أقل
 المؤمنين حتى أضافت اليه القرامطة والباطنية والحزبية والمزدكية والاسماعيلية والنصيرية
 مذاهبها التى هي من أفسد مذاهب المالمين وادعوا ان ذلك من العلوم الموروثة عنه • وهذا
 كله انما أحدثه المناقرون الزنادقة الذين قصدوا اظهار ما عليه المؤمنون وهم يبطنون خلاف
 ذلك واستنبجوا الطوائف الخارجة عن الشرائع وكانت لهم دول وجرى على المؤمنين منهم فتن
 حتى قال ابن سينا انما اشتغلت في علوم الفلاسفة لان أبى كان من أهل دغوة المصريين يعنى
 من بنى عبيد الرافضة القرامطة فاتهم كانوا ينتحلون هذه العلوم الفلسفية ولهذا تجد بين هؤلاء
 وبين الرافضة ونحوهم من البعد عن معرفة النبوات اتصالا وانضماما يجمعهم فيه الجهل الصميم
 بالصرائط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين • فاذا
 كان في هذا الزمان القريب الذى هو أقل من سبعمائة سنة قد كذب على أهل بيته وأصحابه وغيرهم
 وأضيف اليهم من مذاهب الفلاسفة والمنجمين ما يعلم كل عاقل براءتهم منه ونفق ذلك على
 طوائف كثيرة منتسبة الى هذه الملة مع وجود من يبين كذب هؤلاء وينهى عن ذلك ويذب
 عن الملة بالقلب والبدن واللسان فكيف الظن بما يضاف الى ادريس أو غيره من الانبياء من
 أمور النجوم والفلاسفة مع تطاول الزمان • وتنوع الحدثان • واختلاف الملل والاديان • وعدم
 من يبين حقيقة ذلك من حجة وبرهان واشتمال ذلك على مالا يحصى من الكذب والبهتان
 وكذلك دعوى المدعي ان نجم النبي صلى الله عليه وسلم كان بالقرب والمريخ وأمه بالزهرة
 وأمثال ذلك هو من أوضح الهذيان • لمناجاة أحوال النبي صلى الله عليه وسلم وأمه لما يدعونه

من هذه الاحكام فان من أوضح الكذب قولهم ان نجم المسلمين بالزهرة ونجم النصارى
بالمشتري مع قولهم ان المشتري يقتضى الدم والدين والزهرة تقتضى اللو واللعب وكل عاقل
يعلم ان النصارى أعظم الملل جهلا وضلالة وابعدا عن معرفة المعقول والمنقول وأكثر اشتغالا
بالملاهي وتعبدا بها * والفلاسفة كلهم متفقون على انه ما فرغ العالم ناموس أعظم من الناموس
الذى جاء به محمد صلى الله عليه وسلم وأمه أكل عقلا ودينا وعلما باتفاق الفلاسفة حتى فلاسفة
اليهود والنصارى فانهم لا يربطون في ان المسلمين أفضل عقلا ودينا وانما يمتك أحدهم على
دينه إما اتباعا لهواه ورعاية لمصلحة دينه في زعمه واما ظنا منه انه يجوز التمسك بأى ملة كانت
وان الملل شبيهة بالمذاهب الاسلامية فان جمهور الفلاسفة من المنجيين وأما لم يقولون بهذا
ويحملون الملل بمنزلة لنول الصالحة وان كان بعضها أفضل من بعض * واما الكتب السماوية
المتواترة عن الانبياء عليهم الصلاة والسلام فناطقة بان الله لا يقبل من أحد دينا سوى الحنيفية
وهي الاسلام العام (عبادة الله وحده لا شريك له ولايمان بكتبه ورسله واليوم الآخر) كما قال
تمالى (ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل
صالحا فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وبذلك أخبرنا عن الانبياء المتفلسمين
وأمامهم قال نوح (فان توليتم فإنا سألنكم من أجر ان أجرى الا على الله وأمرت ان أكون من
المسلمين) وقال في آل ابراهيم (ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه ولقد اصطفيه
في الدنيا وانه في الآخرة لمن الصالحين اذ قال له ربه أسلم قال أسلمت لرب العالمين ووصى
بها ابراهيم بنيه ويعقوب يابنى ان الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا وأنتم مسلمون) وقال (وقال
موسى يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فليكن عليه توكلا ان كنتم مسلمين) وقال (انا أنزلنا التوراة فيها
هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا) وقالت بلقيس (رب انى ظلمت نفسى
وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين) وقال في الحواريين (أن آمنوا بى وبرسولى فانوا آمنوا
واشهد باننا مسلمون) وقد قال مطلقا (شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط
لا اله الا هو العزيز الحكيم ان الدين عند الله الاسلام) وقال (قولوا آمنا بالله وما أنزل اليانا وما أنزل
الى ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والاسباط وما أوتى موسى وعيسى وما أوتى النبيون
من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون) (ومن يتبع غير الاسلام دينا قلن يقبل منه

وهو في الآخرة من الخاسرين) * فإذا كان المسلمون باتفاق كل ذي عقل أولى أهل الملل بالعلم والعقل والمدل وأمثال ذلك مما يناسب عندهم آثار المشتري والنصارى أبعد عن ذلك وأولى بالهو واللب وما يناسب عندهم آثار الزهرة كان ما ذكره ظاهر الفساد ولهذا لا تزال أحكامهم كاذبة متهاقصة حتى أن كبير الفلاسفة الذي يسمونه فيلسوف الاسلام يعقوب بن اسحق الكندي عمل تسييرا لهذه الملة زعم أنها تنقضي عام ثلاث وتسعين وستائة وأخذ ذلك منه من أخرج مخرج الاستخراج من حروف كلام ظهر في الكشف لبعض من أعاده ووافقهم على ذلك من زعم أنه استخرج بقاء هذه الملة من حساب الجمل الذي للحروف التي في أوائل السور وهي مع حذف التكرير أربعة عشر حرفا وحسابها في الجمل الكبير ستائة وثلاثة وتسعون * ومن هذا أيضا ما ذكر في التفسير أن الله لما أنزل ألم قال بمض اليهود بقاء هذه الملة أحد وثلاثون فلما أنزل بعد ذلك الر والم قالوا خلط علينا فهذه الامور التي توجد عن ضلال اليهود والنصارى أو ضلال المشركين والصائبين من المتفلسفة والمنجمين مشتملة من هذا الباطل على ما لا يعلمه الا الله تعالى . وهذه الامور واشباهها خارجة عن دين الاسلام محرمة فيه يجب انكارها والنهي عنها على المسلمين على كل قادر بالعلم والبيان واليد واللسان فان ذلك من أعظم ما أوجبه الله من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهؤلاء واشباههم اعداء الرسل وسوس^(١) الملل ولا ينفق الباطل في الوجود الا بشوب من الحق كما أن أهل الكتاب لبسوا الحق بالباطل فبسبب الحق اليسير الذي معهم يضلون خلقا كثيرا عن الحق الذي يجب الايمان به ويدعونه^(٢) الى الباطل الكثير الذي هم عليه وكثيرا ما يعارضهم من أهل الاسلام من لا يحسن التمييز بين الحق والباطل ولا يقيم الحجة التي تدحض باطلهم ولا يبين حجة الله التي اقامها برسله فيحصل بسبب ذلك فتنة * وقد بسطنا القول في هذا الباب ونحوه في غير هذا الموضع والله اعلم والحمد لله رب العالمين وصلواته وسلامه على محمد وآله اجمعين

(٢٣٤) * مسألة * في معنى حديث ابى تذر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يروى عن الله تبارك وتعالى انه قال يا عبادى اني حرمت الظلم على نفسي وجعلته

(١) شبههم بالسوس الذي يقع في الصوف والطعام فيفسده كتبه مصححه (٢) لعل الوجه والصواب
* يضيفونه اه مصححه

بينكم محرماً فلا تظالموا ، يا عبادى كلّم ضالّ الا من هديته فاستهدوني اهدكم ، يا عبادى
كلّم جائع الا من اطعمته فاستطعموني اطعمكم ، يا عبادى كلّم عار الا من كسوته فاستكسوني
اكسكم ، يا عبادى انكم تخطئون بالليل والنهار وانا اغفر لكم الذنوب جميعاً فاستغفروني اغفر لكم
يا عبادى انكم لن تبغوا ضرى فتضروني وان تبغوا نقمي فتتفموني ، يا عبادى لو ان اولكم
وآخركم وانسكم وجنكم كانوا على اتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً ،
يا عبادى لو ان اولكم وآخركم وانسكم وجنكم كانوا على اجر قلب رجل واحد منكم ما نقص
ذلك من ملكي شيئاً ، يا عبادى لو ان اولكم وآخركم وانسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد
فسألوني فاعطيت كل انسان منهم مسأله ما نقص ذلك مما عندي الا كما ينقص الخيط اذا
دخل البحر ، يا عبادى انما هي اعمالكم احصيا لكم ثم اوفيكم اياها فن وجد خيراً فليحمد الله
عز وجل ومن وجد غير ذلك فلا يلومن الا نفسه

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله رب العالمين • ولا حول ولا قوة الا بالله • اما قوله تعالى
يا عبادى انى حرمت الظلم على نفسى فقيه مسئلتان كبيرتان كل منهما ذات شعب وفروع
(احدهما) فى الظلم الذى حرّمه الله على نفسه ونفاه عن نفسه بقوله (وما ظلمناهم) • وقوله (ولا
يظلم ربك أحداً) • وقوله (وما ربك بظلام للعبيد) • وقوله (ان الله لا يظلم مثقال ذرة وان
تلك حسنة يضاعفها) • وقوله (قل متاع الدنيا قليل والآخرة خير لمن اتقى ولا تظلمون شيئاً)
ونفى ارادته بقوله (وما الله يريد ظلماً للعالمين) وقوله (وما الله يريد ظلماً للعباد) ونفى خوف المباد
له بقوله (ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخف ظلماً ولا هضماً) فان الناس تنازعوا
فى معنى هذا الظلم تنازعاً صاروا فيه بين طرفين متباعدين ووسط بينهما وخيار الامور اوساها
وذلك بسبب البحث فى القدر ومجامعته للشرع اذ الخوض فى ذلك بغير علم تام اوجب
ضلال عامة الامم ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه عن التنازع فيه - فذهب
المكذبون بالقدر القائلون بأن الله لم يخلق أفعال المباد ولم يرد أن يكون الا ما امر بأن
يكون • وغلاتهم المكذبون بتقديم علم الله وكتابه بما سيكون من أفعال المباد من المعترلة
وغيرهم الا ان الظلم منه هو نظير الظلم • من الآدميين بعضهم ابيض وشبهوه ومثلوه فى
الافعال بأفعال المباد حتى كانوا هم ممثلة الافعال وضربوا الله الامثال ولم يحملوا له المثل الاعلى

بل أوجبوا عليه وحرّموا ما رأوا أنه يجب على العباد ويحرم بقياسه على العباد واثبات الحكم في الأصل بالرأى وقالوا عن هذا إذا أمر العبد ولم ينفه بجميع ما يقدر عليه من وجوه الاعانة كان ظالماً له والتزموا أنه لا يقدر أن يهدى ضالاً كما قالوا أنه لا يقدر أن يضل مهتدياً وقالوا عن هذا إذا أمر اثنين بأمر واحد وخص أحدهما بأعانة على فعل الأمور كان ظالماً إلى أمثال ذلك من الأمور التي هي من باب الفضل والاحسان جعلوا تركها لها ظالماً * وكذلك ظنوا أن التعذيب لمن كان فعله مقدرًا ظلم له ولم يفرقوا بين التعذيب لمن قام به سبب استحقاق ذلك ومن لم يتم وإن كان ذلك الاستحقاق خلقه لحكمة أخرى عامة أو خاصة * وهذا الموضع زلت فيه أقدام وضلت فيه أفهام فعارض هؤلاء آخرون من أهل الكلام المثبتين للقدر فقالوا ليس للظلم منه حقيقة يمكن وجودها بل هو من الأمور الممتنة لذاتها فلا يجوز أن يكون مقدرًا ولا أن يقال أنه هو تارك له باختياره ومشئته وإنما هو من باب الجمع بين الضدين وجعل الجسم الواحد في مكانين وقلب القديم محدثاً والمحدث قديماً والافهم قدر في الذهن وكان وجوده ممكناً والله قادر عليه فليس بظلم منه سواء فعله أو لم يفعله * وتلق هذا القول عن هؤلاء ملوئف من أهل الاثبات من الفقهاء وأهل الحديث من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم ومن سراح الحديث ونحوهم وفسروا هذا الحديث بما ينبغي على هذا القول وربما تملقوا بظاهر من أقوال مأثورة كما روينا عن إياس بن معاوية أنه قال ما نظرت بمقل كنه أحد إلا القدرية قلت لهم ما الظلم قالوا إن تأخذ ما ليس لك أو إن تصرف فيما ليس لك قلت فله كل شيء وليس هذا من إياس الألبين إن التصرفات الواقعة هي في ملكه فلا يكون ظالماً بوجوب حدم وهذا بما لا نزاع بين أهل الاثبات فيه فإنهم متفقون مع أهل الإيمان بالقدر على أن كل ما فعله الله فهو عدل * وفي حديث الكرب الذي رواه الإمام أحمد عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أصاب عبداً قط هم ولا حزن فقال اللهم اني عبدك ابن عبدك ابن أمتك ناصيتي بيدك ماض في حكمك عدل في قضاؤك أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحد أمتك خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك أن تجعل القرآن ربيع قلبي ونور صدري وجلاء حزني وذهاب همي وغمي إلا أذهب الله همه وغمه وأبدله مكانه فرحاً قالوا يا رسول الله أفلا نتعلمن قال بلى ينبغي لمن سمع من أن يتأمن فقد بين أن كل قضاءه

في عبده عدل ولهذا يقال كل نعمة منه فضل وكل نعمة منه عدل ويقال أطعك بفضلك والمنة
 لك وعصيتك بملكك أو بملكك والحجة لك فأسألك بوجوب حجتك عليّ وانقطاع حجتي
 إلا ما غفرت لي • وهذه المناظرة من إياس كما قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن لغيلان حين قال له
 غيلان نشدتك الله أترى الله يحب أن يعصى فقال نشدتك الله أترى الله يعصى فسرأبني
 قهراً فكانما اتقمه حجراً فان قوله يحب أن يعصى لفظ فيه اجمال وقد لا يتأتى في المناظرة تفسير
 المجملات خوفاً من لدد الخصم فيؤتى بالواضحات فقال اقتراه يعصى قهراً فان هذا الزام له
 بالمجز الذي هو لازم للقدرية ولأن هو شر منهم من الدهرية الفلاسفة وغيرهم وكذلك إياس
 رأى ان هذا الجواب المطابق لخدم خاصم لهم ولم يدخل معهم في التفصيل الذي يطول •
 وبالجملته فقوله تعالى (ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلماً ولا هضماً) قال
 هل التفسير من السلف لا يخاف أن يظلم فيحمل عليه سيئات غيره ولا يهضم فينقص من
 حسنانه ولا يجوز أن يكون هذا الظلم هو شيء ممتنع غير مقدور عليه فيكون التقدير لا يخاف
 ما هو ممتنع لذاته خارج عن الممكنات والمقدورات فان مثل هذا إذا لم يكن وجوده ممكناً حتى
 يقولوا انه غير مقدور ولو أراد كخلق المثل له فكيف يعقل وجوده فضلاً ان يتصور خوفه
 حتي ينفي خوفه ثم أي فائدة في نفي خوف هذا وقد علم من سياق الكلام ان المقصود بيان
 أن هذا العامل المحسن لا يجزى على إحسانه بالظلم والهضم • فلم ان الظلم والهضم المنفي يتعلق
 بالجزاء كما ذكره أهل التفسير وان الله لا يجزيه إلا بعمله ولهذا كان الصواب الذي دلت
 عليه النصوص ان الله لا يعذب في الآخرة إلا من أذنب كما قال (لا ملأ من جہنم منك ومن
 تبك منهم أجمعين) فلم يدخلها أحد من غير أتباعه لم تمتلئ منهم ولهذا ثبت في الصحيحين
 في حديث تحاج الجنة والنار من حديث أبي هريرة وأئس ان النار تمتلئ بمن كان التي فيها
 حتى ينزوى بعضها الى بعض وتقول قط قط بعد قولها هل من مزيد واما الجنة فيمتلئ فيها
 فضل عمن يدخلها من أهل الدنيا فينشئ الله لها خلقاً آخر ولهذا كان العوالب الذي عليه
 الأئمة نعيم لم يكلف في الدنيا من اطفال المشركين ونحوهم ماصع به الحديث وهو أن الله أعلم
 بما كانوا عاملين فلا يحكم لكل منهم بالجنة ولا لكل منهم بالنار بل هم ينقسمون بحسب ما
 يظهر من العلم فهم اذا كفوا يوم القيامة في العرصات كما جاءت بذلك الآثار • وكذلك قوله

تعالى (من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد) يدل الكلام على أنه لا يظلم محسناً فينقصه من احسانه أو يجمله لغيره ولا يظلم مسيئاً فيجعل عليه سيئات غيره بل لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وهذا كقوله (أم لم ينبأ بما في صحف موسى وإبراهيم الذي وفى أن لا تزر وازرة وزر أخرى وإن ليس للإنسان إلا ما سعى) فأخبر أنه ليس على أحد من وزر غيره شيء، وأنه لا يستحق إلا ما ساءه وكلا القولين حق على ظاهره وإن ظن بعض الناس أن تعذيب الميت ببكاء أهله عليه يناق الأول فليس كذلك إذ ذلك النافح يذب بنوحه لا يحمل الميت وزره ولكن الميت يتأله ألم من فعل هذا كما يتألم الإنسان من أمور خارجة عن كسبه وإن لم يكن جزاء الكسب. والعذاب أعم من العقاب كما قال صلى الله عليه وسلم السفر قطعة من العذاب. وكذلك ظن قوم أن انتفاع الميت بالمبادات البدنية من الحي يناق قوله (وإن ليس للإنسان إلا ما سعى) فليس الأمر كذلك فإن انتفاع الميت بالمبادات البدنية من الحي بالنسبة إلى الآية كانتفاعه بالمبادات المالية * ومن ادعى أن الآية تخالف أحدهما دون الآخر فقوله ظاهر الفساد بل ذلك بالنسبة إلى الآية كانتفاعه بالدعاء والاستغفار والشفاعة وقد بينا في غير هذا الموضع نجواً من ثلاثين دليلاً شرعياً يبين انتفاع الإنسان بسعي غيره إذ الآية إنما نفت استحقاق السعي وملكه وليس كل ما لا يستحقه الإنسان ولا يملكه لا يجوز أن يحسن إليه ماله ومستحقه بما ينتفع به، منه فهذا نوع وهذا نوع - وكذلك ليس كل ما لا يملكه الإنسان لا يحصل له من جهته منفعة فإن هذا كذب في الأمور الدينية والدنيوية * وهذه النصوص النافية للظلم تثبت العدل في الجزاء وأنه لا يخس عامل عمله - وكذلك قوله فيمن عاقبهم (وما ظلمناهم ولكن ظلّموا أنفسهم فما أغنت عنهم آلهتهم التي يدعون من دون الله من شيء) وقوله (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين) يبين أن عقاب المجرمين عدلاً لذنوبهم لا لآنا ظلمناهم فمعاقتهم بغير ذنب * والحديث الذي في السنن لو عذب الله أهل سماواته وأرضه لعذابهم وهو غير ظالم لهم ولو رحمهم لكانت رحمته لهم خيراً من أعمالهم يبين أن العذاب لو وقع لكان لاستحقاقهم ذلك لا لكونه بغير ذنب وهذا يبين أن من الظلم المنفي عقوبة من لم يذنب * وكذلك قوله تعالى (وقال الذي آمن يا قوم اتقوا الله ما كنتم تعلمون مثل يوم الأحزاب مثل دأب قوم نوح عاد وثمود والذين من بعدهم وما الله يريد ظلماً للعباد) يبين أن هذا العقاب لم يكن ظلماً

لا استحقاقهم ذلك وأن الله لا يريد الظلم والامر الذي لا يمكن القدرة عليه لا يصلح أن يمدح المدوح بعدم ارادته وانما يكون المدح بترك الافعال اذا كان المدوح قادراً عليها فلم أن الله قادر على ما نزه نفسه عنه من الظلم وانه لا يفعله . وبذلك يصح قوله اني حرمت الظلم على نفسي وان التحريم هو المنع وهذا لا يجوز أن يكون فيها هو ممتنع لذاته فلا يصلح أن يقال حرمت على نفسي او منعت نفسي من خلق مثل أو جعل المخلوقات خالقة ونحو ذلك من الحالات واكثر ما يقال في تأويل ذلك ما يكون معناه اني أخبرت عن نفسي بان ما لا يكون مقدوراً لا يكون مني . وهذا المعنى مما يتيقن المؤمن أنه ليس مراد الرب وانه يجب تنزيه الله ورسوله عن إرادة مثل هذا المعنى الذي لا يليق الخطاب بمثله اذ هو مع كونه شبه التكرير وإيضاح الواضح ليس فيه مدح ولا نداء ولا ما يستفيدة المستمع فلم ان الذي حرمة على نفسه هو أمر مقدور عليه لكنه لا يفعله لانه حرمة على نفسه وهو سبحانه منزّه عن فعله مقدس عنه * بين ذلك أن ما قاله الناس في حدود الظلم يتناول هذا دون ذلك كقول بعضهم الظلم وضع الشيء في غير موضعه كقولهم من أشبه اباه فإظلم أي فإ وضع الشبه غير موضعه ومعلوم أن الله سبحانه حكم عدل لا يضع الاشياء إلا مواضعها ووضعها غير مواضعها ليس ممتنعاً لذاته بل هو ممكن لكنه لا يفعله لانه لا يريد بل يكرهه ويفضه اذ قد حرمة على نفسه * وكذلك من قال الظلم اضرار غير مستحق فان الله لا يعاقب أحداً بغير حق * وكذلك من قال هو نقص الحق وذكر أن أصله النقص كقوله (كلنا الجنتين أتأكلها ولم تظلم منه شيئاً) * وأما من قال هو التصرف في ملك الغير فهذا ليس بمطرد ولا منمكس فقد يتصرف الانسان في ملك غيره بحق ولا يكون ظالماً وقد يتصرف في ملكه بغير حق فيكون ظالماً وظلم المبد نفسه كثير في القرآن * وكذلك من قال فعل المأمور خلاف ما أمر به ونحو ذلك ان سلم صحة مثل هذا الكلام فأنه سبحانه قد كتب على نفسه الرحمة وحرّم على نفسه الظلم فهو لا يفعل خلاف ما كتب ولا يفعل ما حرم . وليس هذا الجواب موضع بسط هذه الامور التي نهينا عليها فيه وانما نشير الى النكت * وبهذا يتبين القول المتوسط وهو ان الظلم الذي حرمة الله على نفسه مثل أن يترك حسنات المحسن فلا يجزيه بها ويعاقب البرىء على ما لم يفعل من السيئات ويعاقب هذا بذنب غيره أو يحكم بين الناس بغير القسط ونحو ذلك من الافعال التي ينزه الرب عنها لقسطه وعدله وهو قادر عليها وانما استحق الحمد

والثناء لانه ترك هذا الظلم وهو قادر عليه . وكما ان الله منزّه عن صفات النقص والعيب فهو أيضاً منزّه عن أفعال النقص والعيب * وعلى قول الفريق الثاني ما ثم فعل يجب تنزيه الله عنه أصلاً والكتاب والسنة واجماع سلف الأمة وأئمتها يدل على خلاف ذلك ولكن متكلمو الاثبات لما ناظروا متكلمة النفي ألزموهم لوازم لم ينفصلوا عنها الا بمقابلة الباطل بالباطل . وهذا مما عابه الاثمة وذمموه كما عاب الازاعي والزيدى والثورى وأحمد بن حنبل وغيرهم مقابلة القدرية بالفلوفى الاثبات وأمروا بالاعتصام بالكتاب والسنة — وكما عابوا أيضاً على من قابل الجهمية نفات الصفات بالفلوفى الاثبات حتى دخل فى تمثيل الخالق بالخلق . وقد بسطنا الكلام فى هذا وهذا وذكرنا كلام السلف والاثمة فى هذا فى غير هذا الموضع * ولو قال قائل هذا مبنى على مسألة تحسين العقل وتقييحه فمن قال العقل يُعلم به حسن الافعال وقبحها فانه ينزه الرب عن بعض الافعال ومن قال لا يعلم ذلك الا بالسمع فانه يجوز جميع الافعال عليه لعدم النهى فى حقه — قيل له ليس بناء هذه على تلك بل لازم وبتقدير لزومها فى تلك تفصيل وتحقيق قد بسطناه فى موضعه وذلك انا فرضنا انا نعلم بالعقل حسن بعض الافعال وقبحها لكن العقل لا يقول ان الخالق كالخلق حتى يكون ما جعله حسناً لهذا أو قبيحاً له جملة حسناً للآخر أو قبيحاً له كما يفعل مثل ذلك القدرية لما بين الرب والمبدع من الفروق الكثيرة — وان فرضنا أن حسن الافعال وقبحها لا يعلم الا بالشرع فالشرع قد دل على ان الله قد نزه نفسه عن افعال وأحكام فلا يجوز ان يفعلها تارة بخبره مثلياً على نفسه بأنه لا يفعلها وتارة بخبره انه حرمها على نفسه * وهذا بين المسئلة الثانية . فقول الناس لهم فى أفعال الله باعتبار ما يصلح منه ويجوز وما لا يجوز منه ثلاثة أقوال طرفان ووسط * (فالطرف الواحد) طرف القدرية وهم الذين حجروا عليه أن يفعل الا ماظنوا بعقلهم انه الجائز له حتى وضعوا له شريعة التعديل والتجوز فأوجبوا عليه بعقلهم أموراً كثيرة وحرموا عليه بعقلهم أموراً كثيرة لا بمعنى ان العقل أمر له وناه فان هذا لا يقوله عاقل بل بمعنى ان تلك الافعال مما علم بالعقل وجوبها وتحريمها ولكن ادخلوا فى ذلك المنكرات ما بنوه على بدعتهم فى التكذيب بالقدر وتوابع ذلك . (والطرف الثانى) ظرف الغلاة فى الرد عليهم وهم الذين قالوا لا ينزه الرب عن فعل من الافعال ولا نعلم وجه امتناع الفعل منه الا من جهة خبره انه لا يفعله المطابق لعلمه بأنه لا يفعله . وهؤلاء منعوا حقيقة ما أخبر به من انه

كتب على نفسه الرحمة وحرّم على نفسه الظلم قال الله تعالى (وإذا جاءك الذين يؤمنون بآياتنا فقل سلام عليكم كتب ربكم على نفسه الرحمة) . وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله لما قضى الخلق كتب على نفسه كتابا فهو موضوع عنده فوق العرش ان رحمتي تغلب غضبي ولم يعلم هؤلاء ان الخبر المجرد المطابق للعلم لا يبين وجه فعله وتركه اذ العلم بطابق المعلوم فنامه بأنه يفعل هذا وانه لا يفعل هذا ليس فيه تعرض لانه كتب هذا على نفسه وحرّم هذا على نفسه كما لو أخبر عن كائن من كان انه يفعل كذا ولا يفعل كذا لم يكن في هذا بيان لكونه محموداً ممدوحاً على فعل هذا وترك هذا ولا في ذلك ما يبين قيام مقتضى لهذا والمانع من هذا فان الخبر المحض كاشف عن الخبر عنه ليس فيه بيان ما يدعو الى الفعل ولا إلى الترك بخلاف قوله كتب على نفسه الرحمة وحرّم على نفسه الظلم فان التحريم مانع من الفعل وكتابه على نفسه داعية الى الفعل وهذا بين واضح اذ ليس المراد بذلك مجرد كتابته انه يفعل وهو كتابة التقدير كما قد ثبت في الصحيح انه قدر مقادير الخلائق قبل ان يخلق السموات والارض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء فانه قال كتب على نفسه الرحمة ولو أريد كتابة التقدير لكان قد كتب على نفسه الغضب كما كتب على نفسه الرحمة اذ كان المراد مجرد الخبر عما سيكون ولكان قد حرّم على نفسه كل ما لم يفعله من الاحسان كما حرّم الظلم وكما أن الفرق ثابت في حقنا بين قوله كتب عليكم الفصاح في التتلي وبين قوله وكل شيء فعلوه في الزبر - وقوله ما أصاب من مصيبة في الارض ولا في أنفسكم الا في كتاب من قبل ان نبرأها - وقوله فيبعث اليه الملك فيؤمر باربع كلمات فيقال له اكتب رزقه وأجله وعمله وشقى أو سعيد فهكذا الفرق أيضاً ثابت في حق الله ونظير ما ذكره من كتابته على نفسه كما تقدم قوله تعالى وكان حقاً علينا نصر المؤمنين وقول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح يا معاذ أتدري ما حق الله على عباده . قلت الله ورسوله أعلم قال حقه عليهم أن يبدوه ولا يشركوا به شيئاً أتدري ما حق العباد على الله اذا فعلوا ذلك . قلت الله ورسوله أعلم قال حقهم عليه الا يذنبهم . ومنه قوله في غير حديث كان حقاً على الله ان يفعل به كذا فهذا الحق الذي عليه هو أحقّه على نفسه بقوله ونظير تحريره على نفسه واجابه على نفسه ما أخبر به . من نفسه ليفعلن وكلته السابقة كقوله (ولولا كلمة سبقت من ربك وقوله لا ملأن جهم

كان أولهم يقولون ليس بمتكلم - ثم قالوا هو متكلم بطريق المجاز وذلك لما استقر في الفطر ان
 المتكلم لابد ان يقوم به كلام وان كان مع ذلك فاعلا له كما يقوم بالانسان كلامه وهو كاسب
 له اما ان يحمل مجرد احداث الكلام في غيره كلاما له . فهذا هو الباطل - وهكذا القول في
 الظلم فهب ان الظالم من فعل الظلم فليس هو من فعله في غيره ولم يقم به فعل أصلا بل لابد
 ان يكون قد قام به فعل وان كان متمديا الى غيره فهذا جواب . ثم يقال لهم الظلم فيه نسبة
 وازدافه فهو ظلم من الظالم بمعنى انه عدوان وبنى منه وهو ظلم للمظلوم بمعنى انه بنى واعتدى
 عليه - واما من لم يكن متمدي عليه به ولا هو منه عدوان على غيره فهو في حقه ليس بظلم
 لامنه ولا له والله سبحانه اذا خلق افعال العباد فذلك من جنس خلقه لصفاتهم فهم
 الموصوفون بذلك فهو سبحانه اذا جعل بعض الاشياء اسود وبعضها ابيض أو طويلا أو
 قصيرا أو متحركا أو ساكنا أو عالما أو جاهلا أو قادرا أو عاجزا أو حيا أو ميتا أو مؤمنا
 أو كافر أو سعيدا أو شقيا أو ظالما أو مظلوما كان ذلك المخلوق هو الموصوف بأنه الابيض
 والاسود والطويل والقصير والحي والميت والظالم والمظلوم ونحو ذلك والله سبحانه لا يوصف
 بشيء من ذلك وانما احداثه للفعل الذي هو ظلم من شخص وظلم لا يخرج بمزلة احداثه الا كل
 والشرب الذي هو اكل من شخص واكل لا يخرج وليس هو بذلك اكلا ولا مأكولا ونظائر
 هذا كثيرة . وأن كان في خلق افعال العباد لازما او متمديا حكم بالغة كماله حكمة بالغة في خلق
 صفاتهم وسائر المخلوقات لكن ليس هذا موضع تفصيل ذلك وقد ظهر بهذين الوجهين
 تدليس القدرية . واما تلك الحدود التي عورضوا بها غي دعاء ومخالفة ايضا للمعلوم من الشرع
 واللغة والمقل او مشتتة على نوع من الاجمال فان قول القائل الظالم من قام به الظلم يقتضى
 انه لابد ان يقوم به . لكن يقال له وان لم يكن فاعلا له أمرا له لابد ان يكون فاعلا له مع
 ذلك فان اراد الاول كان اقتصاره على تفسير الظالم بمن قام به الظلم كإقتصار اولئك على تفسير
 الظالم في فعل الظلم والذي يعرفه الناس عامهم وخاصهم ان الظالم فاعل للظلم وظلمه فعل قائم
 به وكل من الفريقين جحد بعض الحق واما قولهم من فعل محرما عليه او منبها عنه ونحو ذلك
 فالاطلاق صحيح لكن يقال قد دل الكتاب والسنة على ان الله تعالى كتب على نفسه الرحمة
 وكان حقا عليه نصر المؤمنين وكان حقا عليه أن يمجزى المطيعين وانه حرم الظلم على نفسه

فهو سبحانه الذى حرم بنفسه على نفسه الظلم كما انه هو الذى كتب بنفسه على نفسه الرحمة لا يمكن ان يكون غيره محرما عليه أو موجبا عليه فضلا عن ان يعلم ذلك بمقتل أو غيره وإذا كان كذلك فهذا الظلم الذى حرمه على نفسه هو ظلم بلا رب وهو أمر يمكن مقدور عليه وهو سبحانه يتركه مع قدرته عليه بمشيئته واختياره لانه عادل ليس بظالم كما يترك عقوبة الانبياء والمؤمنين كما يترك أن يحمل البرى ذنوب المعتدين *

(فصل) قوله وجملة بينكم محرما فلا تظالموا، ينبغي أن يعرف ان هذا الحديث شريف القدر عظيم المنزلة—ولهذا كان الامام أحمد يقول هو أشرف حديث لاهل الشام وكان أبو ادريس الخولاني اذا حدث به جثا على ركبته . ورواه أبو ذر الذى ما غلت الخفراء ولا أقلت النبراء أصدق لهجة منه وهو من الاحاديث الالهية التى رواها الرسول صلى الله عليه وسلم عن ربه . وأخبر انها من كلام الله تعالى وان لم تكن قرآنا وقد جمع في هذا الباب زاهر السحابى وعبد الغنى المقدسى وأبو عبد الله المقدسى وغيرهما . وهذا الحديث قد تضمن من قواعد الدين العظيمة في العلوم والاعمال والاصول والفروع فان تلك الجملة الاولى وهى قوله حرمت الظلم على نفسه يتضمن جل مسائل الصفات والقدر اذا أعطيت حقها من التفسير وانما ذكرنا فيها مالا بد من التنبيه عليه من أوائل التكت الجامعة . وأما هذه الجملة الثانية وهى قوله وجملة بينكم محرما فلا تظالموا فانها تجمع الدين كله فان ما نهى الله عنه راجع الى الظلم وكل ما امر به راجع الى العدل — ولهذا قال تعالى لقد ارسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب . فاخبر انه ارسل الرسل وأنزل الكتاب والميزان لاجل قيام الناس بالقسط . وذكر انه أنزل الحديد الذى به ينصر هذا الحق فالكتاب يهدى والسيف ينصر وكفى بربك هاديا ونصيرا—ولهذا كان قوام الناس باهل الكتاب وأهل الحديد كما قال من قال من السلف . صنفان اذا صلحوا صالح الناس الامراء والعلماء . وقالوا في قوله تعالى (اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم) أنوالا تجمع العلماء والامراء—ولهذا نص الامام احمد وغيره على دخول الصنفين في هذه الآية اذ كل منهما يجب طاعته فيما يقوم به من طاعة الله وكان نواب رسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته كلى ومعاذ وأبى موسى وعتاب بن أسيد

وعثمان بن أبي العاص وامثالهم يجمعون الصنفين وكذلك خلفاؤه من بعده كابي بكر وعمر وعثمان وعلي ونوابهم—ولهذا كانت السنة ان الذي يصلي بالناس^(١) صاحب الكتاب هو الذي يقوم بالجهاد صاحب الحديد . الى ان تفرق الامر بعد ذلك فادا تفرق صار كل من قام بامر الحرب من جهاد الكفار وعقوبات الفجار يجب ان يطاع فيما امر به من طاعة الله في ذلك وكذلك من قام بجمع الاموال وقسمها يجب ان يطاع فيما يأمر به من طاعة الله في ذلك وكذلك من قام بالكتاب بتبليغ اخباره واوامره وبيانها يجب ان يصدق ويطاع فيما اخبر به من الصدق في ذلك وفيما يأمر به من طاعة الله في ذلك والمقصود هنا ان المقصود بذلك كله هو ان يقوم الناس بالقسط—ولهذا لما كان المشركون يحرمون اشياء ما انزل الله بها من سلطان يأمرون باشياء ما انزل الله بها من سلطان انزل الله في سورة الانعام والاعراف وغيرهما يذمهم على ذلك— وذكروا ما امر به هو وما حرمه هو فقال (قل امر ربي بالقسط واقيموا وجوهكم عند كل مسجد وادعوه مخلصين له الدين) وقال تعالى (قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق وان تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما لا تعلمون) وهذه الآية تجمع انواع المحرمات كما قد بيناه في غير هذا الموضع وتلك الآية تجمع انواع الواجبات كما بيناه ايضا وقوله امر ربي بالقسط واقيموا وجوهكم عند كل مسجد وادعوه مخلصين له الدين امر مع القسط بالتوحيد الذي هو عبادة الله وحده لا شريك له-- وهذا اصل لدين وضده هو الذنب الذي لا يغفر قال تعالى (ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) وهو الدين الذي امر الله به جميع الرسل وارسلهم به الى جميع الامم قال تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول الا يوحي اليه انه لا اله الا انا فاعبدون) وقال تعالى واسئلكم من ارسلنا من قبلك من رسلنا اجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون وقال تعالى (واتقوا بعثنا في كل امة رسولا ان اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) وقال تعالى (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي اوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه . وقال تعالى (يا ايها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا اني بما تعملون عليم وان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاتقون) ولهذا ترجم البخاري في صحيحه باب ما جاء في ان

(١) لعل الصواب . هو صاحب الكتاب والذي يقوم بالجهاد هو صاحب الحديد

دين الانبياء واحد وذكر الحديث الصحيح في ذلك وهو الاسلام المأم الذي اتفق عليه جميع النبيين . قال نوح عليه السلام وأمرت ان أكون من المسلمين وقال تعالى في قصة ابراهيم (اذ قال له ربه اسلم قال أسلمت لرب العالمين ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يابني ان الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا وانتم مسلمون . وقال موسى يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين . وقال تعالى قال الحواريون نحن انصار الله آمنا بالله واشهد باننا مسلمون . وقال في قصة بلقيس ربه اني ظلمت نفسي واسلمت مع سليمان لله رب العالمين . وقال انا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا . وهذا التوحيد الذي هو أصل الدين هو أعظم العدل وضده . وهو الشرك أعظم الظلم كما أخرجنا في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال لما نزلت هذه الآية الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم شق ذلك على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا أيتنا لم يظلم نفسه فقال ألم تسمعوا الى قول العبد الصالح ان الشرك لظلم عظيم . وفي الصحيحين عن ابن مسعود قال قلت يا رسول الله اى الذنب أعظم قال ان تجعل لله ندا وهو خلقك قلت ثم اى قال ثم ان تقتل ولدك خشية ان يطعم معك . قلت ثم اى قال ان تزاني بحليلة جارك فانزل الله تصديق ذلك والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون الآية . وقد جاء عن غير واحد من السلف . وروى مرفوعا لظلم ثلاثة دواوين فديوان لا يغفر الله منه شيئا وديوان لا يترك الله منه شيئا وديوان لا يعبا الله به شيئا . فاما الديوان الذي لا يغفر الله منه شيئا فهو الشرك فان الله لا يغفر ان يشرك به . واما الديوان الذي لا يترك الله منه شيئا فهو ظلم العباد بعضهم بمضاه . فان الله لا بد أن ينصف المظلوم من الظالم . وأما الديوان الذي لا يعبا الله به شيئا فهو ظلم المبد نفسه فيما بينه وبين ربه أى مغفرة هذا الضرب ممكنة بدون رضى الخلق فان شاء عذب هذا الظالم لنفسه وان شاء غفر له . وقد بسطنا الكلام في هذه الابواب الشريفة والاصول الجامعة في القواعد وبيننا أنواع الظلم وبيننا كيف كان الشرك أعظم أنواع الظلم ومسعى الشرك جليله ودقيقه فقد جاء في الحديث الشرك في هذه الامة أخفى من ديب النمل . وروى أن هذه الآية نزلت في أهل الرياء (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحداً) وكان شداد بن أوس يقول يا بقايا العرب يا بقايا العرب انما أخاف عليكم الرياء والمشهوة الخفية . قال ابودود السجستاني صاحب السنن المشهورة . الخفية

حب الرياسة . وذلك ان حب الرياسة هو أصل البغى والظلم كما ان الرياء هو من جنس الشرك أو مبدأ الشرك . والشرك أعظم الفساد كما ان التوحيد أعظم الصلاح . ولهذا قال تعالى (ان فرعون علا في الارض وجعل أهلها شيعا يستضعف طائفة منهم يذبح أبناءهم ويستحيي نساءهم انه كان من المفسدين) الى أن ختم السورة بقوله (تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الارض ولا فساداً) وقال (وقضينا الى بنى اسرائيل في الكتاب لتفسدن في الارض مرتين ولتعلن علواً كبيراً) وقال من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس او فساد في الارض فكانما قتل الناس جميعا . ومن أخطاها فكانما أخطا الناس جميعا وقالت الملائكة (أتعجل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء) فاصل الصلاح التوحيد والايمان وأصل الفساد الشرك والكفر كما قال عن المنافقين (واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون ألا انهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون) وذلك ان صلاح كل شيء أن يكون بحيث يحصل له وبه المقصود الذي يراد منه . ولهذا يقول الفقهاء المقصد الصحيح ما ترتب عليه أثره وحصل به مقصوده . والفساد ما لم يترتب عليه أثره ولم يحصل به مقصود والصحيح المقابل للفساد في اصطلاحهم هو الصالح . وكان يكثر في كلام السلف هذا لا يصالح او يصلح كما كثر في كلام المتأخرين يصح ولا يصح والله تعالى انما خلق الانسان لعبادته وبدنه تبع لقلبه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح الا ان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح لها سائر الجسد واذا فسدت فسد لها سائر الجسد الا وهي القلب . وصلاح القلب في ان يحصل له وبه المقصود الذي خلق له من معرفة الله ومحبه وتمظيمه وفساده في ضد ذلك فلا صلاح للقلوب بدون ذلك قط والقلب له قوتان العلم والمقصود كما ان للبدن الحس والحركة الارادية فكما أنه متى خرجت قوى الحس والحركة عن الحال الفطري الطبيعي فسدت . فاذا خرج القلب عن الحال الفطرية التي يولد عليها كل مولود وهي ان يكون مقراً لربه مريداً له فيكون هو منتهى قصده وارادته . وذلك هي العباداة اذ العباداة كمال الحب بكمال الذل فتي لم تكن حركة القلب ووجهه وارادته لله تعالى كان فاسداً إما بان يكون معرضاً عن الله وعن ذكره غافلاً عن ذلك مع تكذيب او بدون تكذيب أو بان يكون له ذكر وشعور ولكن قصده وارادته غيره لكونه الذكراً ضعيفاً لم يجتذب القلب الى ارادة الله ومحبه وعبادته والا فتي قوى علم القلب ودكره واجب

قصده وعلمه قال تعالى (فاعرض عن تولى عن ذكرنا ولم يرد إلا الحياة الدنيا ذلك مبلغهم من العلم) فأمر نبيه بأن يعرض عن كان معرضاً عن ذكر الله ولم يكن له مراد إلا ما يكون في الدنيا. وهذه حال من فسد قلبه ولم يذكر ربه ولم ينب إليه فيريد وجهه ويخلص له الدين ثم قال وذلك مبلغهم من العلم فأخبر أنهم لم يحصل لهم علم فوق ما يكون في الدنيا فهي أكبر همهم ومبلغ علمهم - وأما المؤمن فأكبر همه هو الله واليه أنهى علمه وذكره وهذا الآن باب واسع عظيم قد تكلمنا عليه في مواضعه وإذا كان التوحيد أصل صلاح الناس والاشراك أصل فسادهم والتسبط مقرون بالنوحيد إذ التوحيد أصل العدل وإرادة الملو مقرونة بالفساد إذ هو أصل الظلم فهذا مع هذا وهذا مع هذا كالموزون في قرن فالتوحيد وما يتبعه من الحسنات هو صلاح وعدل - ولهذا كان الرجل الصالح هو القائم بالواجبات وهو البر وهو العدل والذنوب التي فيها تقويط أو عدوان في حقوق الله تعالى وحقوق عباده وهي فساد وظلم ولهذا سمي قطاع الطريق مفسدين وكانت عقوبتهم حقا لله تعالى لاجتماع الوصفين والذي يريد الملو على غيره من أبناء جنسه هو ظالم له باغ إذ ليس كونه عالياً عليه بأولى من كونه عالياً عليك وكلاهما من جنس واحد فالتسبط والعدل أن يكونوا إخوة كما وصف الله المؤمنين بذلك والتوحيد وإن كان أصل الصلاح فهو أعظم العدل ولهذا قال تعالى (قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم إلا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله فإن تولوا فقولوا أشهدوا بالله مسلمون) ولهذا كان تخصيصه بالله كره في مثل قوله (قل أمر ربي بالتسبط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد وادعوه غلصين له الدين) لا يمنع أن يكون داخل في التسبط كما أن ذكر العمل الصالح بعد الإيمان لا يمنع أن يكون داخل في الإيمان كما في قوله (وملائكته وجبريل وميكال ومن النبيين منثاقهم) ومنك هذا إذا قيل إن اسم الإيمان يتناول له سواء قيل أنه في مثل هذا يكون داخل في الأول فيكون مذكوراً مرتين أو قيل بل عطفه عليه يقتضي أنه ليس داخل فيه هنا وإن كان داخل فيه متفرداً كما قيل مثل ذلك في لفظ الفقراء والمساكين وأمثال ذلك مما تتنوع دلالاته بالأفراد والاقتران لكن المقصود أن كل خير فهو داخل في التسبط والعدل وكل شر فهو داخل في الظلم - ولهذا كان العدل أمراً واجباً في كل شيء وعلى كل أحد والظلم محرماً في كل شيء ولكل أحد فلا يحل

ظلم أحد أصلاً سواء كان مسلماً أو كافراً أو كان ظالماً بل الظلم إنما يباح أو يجب فيه العدل عليه أيضاً قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن) أي يمحنتكم شنآن أي بغض قوم وهم الكفار على عدم العدل (قوم على أن لا تمدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى) وقال تعالى (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم). وقال تعالى (وان عاقبتهم فمافوا بمثل ما عوقبتهم به) وقال تعالى (وجزاء سيئة سيئة مثلها) وقد دل على هذا قوله في الحديث يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا فان هذا خطاب لجميع البعاد ان لا يظلم أحد أحدًا وأمر العالم في الشريعة مبني على هذا وهو العدل في الدماء والاموال والابضاع والانساب — والاعراض ولهذا جاءت السنة بالتقصاص في ذلك ومقابلة المادي بمثل فعله لكن المائلة قد يكون علمها او عملها متمذراً ومتعسراً ولهذا يكون الواجب ما يكون اقرب اليها بحسب الامكان ويقال هذا أمثل وهذا أشبه . وهذه الطريقة المثلى لما كان امثل بما هو العدل والحق في نفس الامر اذ ذاك . محجوز عنه ولهذا قال تعالى (واوفوا الكيل والميزان بالقسط لا تكلف نفسا الا وسعها) فذكر أنه لم يكلف نفسا الا وسعها حين امر بتوفية الكيل والميزان بالقسط لان الكيل لا بد له ان يتفضل أحد المكيين على الآخر ولو بحجة او حبات وكذلك التفاضل في الميزان قد يحصل بشئ . يسير لا يمكن الاحتراز منه فقال تعالى (لا تكلف نفسا الا وسعها) ولهذا كان القصاص مشروعاً اذا أمكن استيفاؤه من غير جنف كالاقتصاص في الجروح التي تنتهي الى عظم . وفي الاعضاء التي تنتهي الى مفصل فاذا كان الجنف وانما في الاستيفاء عدل الى بدله وهو الدية لانه أشبه بالعدل من اتلاف زيادة في المقتص منه وهذه حجة من رأى — من الفقهاء انه لا قود إلا بالسيف في العنق قال لان القتل بغير السيف وفي غير العنق لا نعم فيه المائلة بل قد يكون التحريق والتفريق والتوسيط ونحو ذلك أشد إبلا ما لكن الذين قالوا يفعل به مثل ما فعل قولهم أقرب الى العدل فانه مع تحري التسوية بين الفعلين يكون البعد قد فعل ما يقدر عليه من العدل وما حصل من تفاوت الالم خارج عن قدرته — وأما اذا قطع يديه ورجليه ثم وسطه فقوبل ذلك بضرب عنقه بالسيف أو روض رأسه بين حجرين فضرب بالسيف فهنا قد تيقنا عدم المعادلة والمائلة . وكنا قد فعلنا ما تيقنا انتفاء المائلة فيه وانه يتغذر معه وجودها

بمخلاف الاول فان المائلة قد تقع اذ التفاوت فيه غير متيقن - وكذلك القصاص في الضربة واللطم ونحو ذلك عدل عنه طائفة من الفقهاء الى التميز لعدم إمكان المائلة فيه والذي عليه الخلفاء الرشدون وغيرهم من الصحابة وهو منصوص أحمد ما جاءت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثبوت القصاص به لان ذلك أقرب الى العدل والمائلة . فاما اذا تحرىنا ان فعل به من جنس فعله وتقرب القدر من القدر كان هذا أمثل من أن تأتي بجنس من العقوبة تخالف عقوبته جنساً وقدراً وصفة . وهذا النظر أيضاً في ضمان الحيوان والعقار ونحو ذلك بمثله تقريباً أو بالقيمة كما نص أحمد على ذلك في مواضع ضمان الحيوان وغيره . ونص عليه الشافعي فيمن خرب حائط غيره انه يئتم به كما كان - وبهذا قضى سليمان عليه السلام في حكومة الحرث التي حكم فيها هو وأبوه كما قد بين ذلك في موضعه فجميع هذه الابواب المقصود للشرية فيها تحرى العدل بحسب الامكان وهو مقصود العلماء لكن أفهمهم من قال بما هو أشبه بالعدل في نفس الامر وان كان كل منهم قد أوتي علماً وحكماً لانه هو الذي أنزل الله به الكتب وأرسل به الرسل - وضده الظلم كما قال سبحانه يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا . ولما كان العدل لا بد أن يتقدمه علم إذ من لا يعلم لا يدري ما العدل والانسان ظالم جاهل إلا من تاب الله عليه فصار عالماً عادلاً صار الناس من القضاة وغيرهم ثلاثة أصناف . العالم العادل . والجاهل الظالم - فهذان من أهل النار كما قال النبي صلى الله عليه وسلم القضاة ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة . رجل علم الحق وقضى به فهو في الجنة . ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار . ورجل علم الحق وقضى بخلافه فهو في النار . فهذان التمان كما قال من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ ومن قال في القرآن برأيه فأخطأ فليتوباً مقعده من النار . وكل من حكم بين اثنين فهو قاض سواء كان صاحب حرب أو متولى ديوان أو منتصباً للاحتساب بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى الذي يحكم بين الصبيان في الخطوط فان الصحابة كانوا يمدونه من الحكم . ولما كان الحكم مأمورين بالعدل بالعلم وكان المفروض إنما هو بما يبلغه جهد الرجل قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران . واذا اجتهد فأخطأ فله أجر .

فصل في أول الحديث ما أوجبه من العدل وحرمة من الظلم على نفسه

وعلى عباده ذكر بعد ذلك احسانه الى عباده مع غناه عنهم وفقيرهم اليه وانهم لا يقدرّون على جلب منفعة لانفسهم ولا دفع مضرّة الا ان يكون هو الميسر لذلك ، وامر العباد ان يسألوه ذلك . وأخبر انهم لا يقدرّون على نفعه ولا ضرره مع عظم ما يوصل اليهم من النعماء . ويدفع عنهم البلاء وجلب المنفعة ودفع للمضرّة . اما ان يكون في الدين أو في الدنيا . فصارت أربعة أقسام الهداية والمغفرة وهما جلب المنفعة ودفع المضرّة في الدين والطعام والكسوة وهما جلب المنفعة ودفع المضرّة في الدنيا وان شئت قلت الهداية والمغفرة يتعلّقان بالقلب الذي هو ملك البدن وهو الاصل في الاعمال الارادية . والطعام والكسوة يتعلّقان بالبدن . الطعام لجلب منفعة واللباس لدفع مضرته . وفتح الامر بالهداية فانها وان كانت الهداية النافعة هي المتعلّقة بالدين فكل اعمال الناس تابعة لهدي الله اياهم كما قال سبحانه (سبح اسم ربك الاعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى) وقال موسى (ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى) وقال تعالى (وهديناه النجدين) وقال (انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا) ولهذا قيل الهدي أربعة أقسام (أحدها) الهداية الى مصالح الدنيا فهذا مشترك بين الحيوان الناطق والاعجم وبين المؤمن والكافر (والثاني) الهدي بمعنى دعاء الخلق الى ما ينفعهم وأمرهم بذلك وهو نصب الادلة وارسال الرسل وانزال الكتب فهذا أيضا يشترك فيه جميع المكافين سواء آمنوا أو كفروا كما قال تعالى (وأما نود فهديتاهم فاستجبوا المسمى على الهدي) وقال تعالى (انما أنت منذر ولكل قوم هاد) وقال تعالى (وانك لهدي الى صراط مستقيم) فهذا مع قوله انك لا تهدي من أحببت بين ان الهدي الذي أثبتته هو البيان والدعاء والامر والنهي والتعليم وما يتبع ذلك ليس هو الهدي الذي نفاه وهو القسم الثالث الذي لا يقدر عليه الا الله والقسم الثالث الهدي الذي هو جعل الهدي في القلوب . وهو الذي يسميه بعضهم بالالهام والارشاد . وبعضهم يقول هو خلق القدرة على الايمان كالتوفيق عندهم ونحو ذلك وهو بناء على ان الاستطاعة لا تكون الا مع الفعل فن قال ذلك من أهل الاثبات جعل التوفيق والهدي ونحو ذلك خلق القدرة على الطاعة * وأما من قال أنهما استطاعتان احدهما قبل الفعل وهي الاستطاعة المشروطة في التكليف كما قال تعالى (والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمران ابن حصين صل قائما . فان لم تستطع فقاعدا . فان لم تستطع فعلى جنب وهذه الاستطاعة يقتزن

بها الفعل نارة والتارك أخرى وهي الاستطاعة التي لم تعرف القدرية غيرها كما ان أولئك المخالفين
 لهم من اهل الاثبات لم يعرفوا الا المقارنة . واما الذى عليه المحققون من أئمة العقه والحديث
 والكلام وغيرهم فاثبات النوعين جميعا كما قد بسطنا في غير هذا الموضع فان الادلة الشرعية
 والعقلية تثبت النوعين جميعا . والثانية المقارنة للفعل وهي الموجبة له وهي المنفية عمن لم يفعل في
 مثل قوله ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون . وفي قوله لا يستطيعون سماعا وهذا
 الهدى الذي يكثر ذكره في القرآن في مثل قوله (اهدنا الصراط المستقيم) وقوله فمن يرد
 الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام . ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا وفي قوله
 (من يهدي الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا) وأمثال ذلك وهذا هو الذى
 تذكر القدرية ان يكون الله هو الفاعل له ويزعمون ان العبد هو الذى يهدى نفسه . وهذا
 الحديث وأمثاله حجة عليهم حيث قال يا عبادى كلستم ضالالا من هديته فاستهدوني اهدكم
 فامر العباد بان يسألوه الهداية كما أمرهم بذلك في أم الكتاب في قوله (اهدنا الصراط
 المستقيم) وعند القدرية ان الله لا يقدر من الهدى الا على ما فعله من إرسال الرسل ونصب
 الادلة وإزاحة العلة ولا مزية عندهم للمؤمن على الكافر في هداية الله تعالى ولا نعمة له على
 المؤمن أعظم من نعمته على الكافر في باب الهدى . وقد بين الاختصاص في هذه بعد عموم
 الدعوة في قوله (والله يدعوا الى دار السلام ويهدى من يشاء الى صراط مستقيم) فقد جمع
 الحديث تنزيهه عن الظلم الذى يجوز له عليه بعض المثبتة ويان انه هو الذى يهدى عباده ردا
 على القدرية فاخبر هناك ببدله الذى يذكره بعض المثبتة واخبر هنا باحسانه وقدرته الذى
 تنكره القدرية وان كان كل منهما قصده تمظيلا لا يبرف ما اشتمل عليه قوله . والقسم الرابع
 الهدى في الآخرة كما قال تعالى (ان الله يدخل الذين آمنوا وعملوا الصالحات جنات تجري
 من تحتها الانهار يحلون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤا ولباسهم فيها خضر وهدوا الى الطيب
 من القول وهدوا الى صراط الجيد) وقال (ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات يهديهم ربهم
 بايمانهم تجري من تحتهم الانهار في جنات النعيم) فقوله يهديهم ربهم بايمانهم كقوله والذين
 آمنوا واتبعهم ذريتهم بايمان الحقنا بهم ذريتهم وما التناهم من علمهم من شيء على أحد القولين في
 الآية - وهذا الهدى ثواب الاهتداء في الدنيا كما ان ضلال الآخرة جزء ضلال الدنيا . وكان

قصد الشر في الدنيا جزأه الهدى الى طريق النار كما قال تعالى (احشروا الذين ظلموا وأزواجهم
 وما كانوا يعبدون من دون الله فاهدوهم الى صراط الجحيم . وقال) (ومن كان في هذه أعمى فهو
 في الآخرة أعمى وأضل سبيلا) وقال (فاما يا أيها منى هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى
 ومن اعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى . قال رب لم حشرتني
 أعمى وقد كنت بصيرا قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم نفسى) وقال من يهدى
 الله فهو المهتد ومن يضل فلن تجد لهم أولياء من دونه ونحشرهم يوم القيامة على وجوههم عميا
 وبكيا وصما الآية فاعبر ان الضالين في الدنيا يحشرون يوم القيامة عميا وبكيا وصما فان الجزاء
 أبدا من جنس العمل كما قال صلى الله عليه وسلم الراحمون يرحمهم الرحمن ارحموا من في الارض
 يرحمكم من في السماء - وقال من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل له الله به طريقا الى الجنة ومن
 يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة . ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة
 والله في عون العبد ما كان العبد في عون اخيه . وقال من سئل عن علم يعلمه فكتمه ابغمه الله
 يوم القيامة بلجام من نار . وقد قال تعالى (وليعفوا وليصغحوا الا تجبون ان يغفر الله لكم . وقال
 ان تبدوا خيرا او تحفوه او تنفوا عن سوء فان الله كان عفوا قديرا . وامثل هذا كثير في الكتاب
 والسنة * ولهذا ايضا يجرى الرجل في الدنيا على ما فعله من خير الهدى بما يفتح عليه من هدى
 آخر - ولهذا قيل من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم . وقد قال تعالى (ولو انهم فعلوا ما يوعدون
 به لكان خيرا لهم واشد تثبيتا) الى قوله مستقيما . وقال (قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين
 يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام . وقال يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وآمنوا برسوله
 يؤتكم كفاين من رحمته ويجعل لكم نورا تمشون به ويغفر لكم . وقال ان تقوا الله يجعل لكم
 فرقا نفروا بالنصر والنجاة كقوله يوم الفرقان وقد قيل نور يفرق به بين الحق والباطل ومثله
 قوله ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب وعد المتقين بالخارج من الضيق
 وبرزق النافع ومن هذا الباب قوله والذين اهتدوا زادهم هدى وآتاهم تقواهم وقوله انهم
 فنية آمنوا بربههم وزدناهم هدى . ومنه قوله انا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك
 وما تأخر ويتم نعمته عليك ويهديك صراطا مستقيما وينصرك الله نصرا عزيزا . وبأذا ذلك
 ان الضلال والمعاصي تكون بسبب الذنوب المتقدمة كما قال الله (فلما زاعقوا الله قلبهم

وقالوا قلوبنا غلف بل طبع الله عليها بكفرهم) وقال فيما نقضهم ميثاقهم لناهم وجعلنا قلوبهم قاسية . وقال واتسموا بالله جهد أيمانهم الى قوله لا يؤمنون الى قوله يمهون — وهذا باب واسع ولهذا قال من قال . من السلف ان من ثواب الحسنة الحسنة بعدها وان من عقوبة السيئة السيئة بعدها . وقد شاع في لسان العامة ان قوله اتقوا الله ويعلمكم الله من الباب الاول حيث يستدلون بذلك على ان التقوى سبب تعليم الله وأكبر الفضلاء يطمنون في هذه الدلالة لانه لم يربط الفعل الثاني بالاول ربط الجزاء بالشرط فلم يقل واتقوا الله ويعلمكم الله ولا قال فيعلمكم . وانما أتى بواو المطف وليس من المطف ما يقتضى ان الاول سبب الثاني وقد يقال المطف قد يتضمن معنى الاقتراب والتلازم كما يقال زرنى وأزورك وسلم علينا ونسلم عليك ونحو ذلك مما يقتضى اقتران الفعلين والتماوض من الطرفين كما لو قال لسيدة اعتنى ولك على الف . أو قالت المرأة لزوجها طلقنى ولك الف . أو اخلصنى ولك الف فان ذلك بمنزلة قولها بالف أو على ألف — وكذلك ايضا لو قل انت حر وعليك الف أو انت طالق وعليك الف فانه كقوله على الف أو بالف عند جمهور الفقهاء . والفرق بينهما قول شاذ ويقول احدا المتماوضين للآخر اعطيك هداً وأخذ هداً ونحو ذلك من المبارات فيقول الآخر نعم وان لم يكن احدهما هو السبب للآخر دون العكس . فقوله واتقوا الله ويعلمكم الله . فديكون من هذا الباب فكل من تعلم الرب وتقوى المبدأ يقارب الآخر ويلازمه ويقتضيه فتى علمه الله العلم النافع اقترن به التقوى بحسب ذلك ومتى اتقاه زاده من العلم وهلم جرا .

(فصل) واما قوله يا عبادي كلكم جائع الا من اطعمته فاستطعموني اطعمكم وكلكم عار الا من كسوته فاستكسوني أ كسكم . فيقتضى اصلين عظيمين (احدهما) وجوب التوكل على الله في الرزق المتضمن جلب المنفعة كالطعام ودفع المضرة كاللباس . وانه لا يقضى غير الله على الاطعام والكسوة قدرة مطلقة . وانما القدرة التي تحصل لبعض المباد تكون على بعض اسباب ذاك — ولهدا قال وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقال ولا تؤنوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وارزقوهم فيها واكسوهم . فالأمر به هو المقدور للعباد وكذلك قوله أو اطعام في يوم ذى مسبغة يتبنا ذا مقربة أو مسكينا ذا متربة . وقوله فاطعموا الفقاع والمعتز وقوله وكلوا منها واطعموا البائس الفقير وقال واذا قيل لهم انفقوا مما رزقكم الله

قال الذين كفروا للذين آمنوا انطعموا من لو يشاء الله أطعمه . فذم من يترك الأمور به اكتفاء بما يجري به القدر . ومن هنا يعرف ان السبب المأمور به أو المباح لا يتنافى وجوب التوكل على الله في وجود السبب بل الحاجة والفقر الى الله ثابتة مع فعل السبب . اذ ليس في المخلوقات ما هو وحده سبب تام لحصول المطلوب — ولهذا لا يجب ان تقتزن الحوادث بما قد يحمل سبباً الا بمشيئة الله تعالى فانه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن . فمن ظن الاستغناء بالسبب عن التوكل فقد ترك ما أوجب الله عليه من التوكل وأخل بواجب التوحيد — ولهذا يتخذ امثال هؤلاء اذا اعتمدوا على الاسباب فن رجا نصراً أو رزقاً من غير الله خذله الله كما قال علي رضي الله عنه لا يرجون عبد الا ربه ولا يخافن الا ذنبه . وقد قال تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وما يمسك فلا مرسل له من بعده وهو العزيز الحكيم * وقال تعالى وان يمسسك الله بضر فلا كاشف له الا هو . وان يردك بخير فلا راد لفضله يصيب به من يشاء من عباده وقال قل ارايتم ما تدعون من دون الله ان ارادني الله بضر هل هن كاشفات ضره أو ارادني برحمة هل هن ممسكات رحمته قل حسبي الله عليه يتوكل المتوكلون . وهذا كما ان من أخذ يدخل في التوكل تاركا لما أمر به من الاسباب فهو أيضاً جاهل ظالم عاص لله بترك ما أمره فان فعل المأمور به عبادة لله . وقد قال تعالى فاعبدوه وتوكل عليه . وقال اياك نعبد واياك نستعين وقال قل هو ربي لا اله الا هو عليه توكلت واليه متاب . وقال شعيب عليه السلام عليه توكلت واليه ائيب . وقال وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه الى الله ذلكم الله ربي عليه توكلت واليه ائيب . وقال قد كانت لكم اسوة حسنة في ابراهيم والذين معه اذ قالوا لقومهم انا برآء منكم ومما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء ابدأ حتى تؤمنوا بالله وحده الا قول ابراهيم لايه لاستغفرن لك وما أملك لك من الله من شيء ربنا عليك توكلنا واليك أنبنا واليك المصير . فليس من فعل شيئاً أمر به وترك ما أمر به من التوكل باعظم ذنباً ممن فعل توكلأ أمر به وترك فعل ما أمر به من السبب ذكلاًهما غل ببعض ماوجب عليه . وهما مع اشتراكهما في جنس الذنب فقد يكون هذا ألوم . وقد يكون الآخر مع ان التوكل في الحقيقة من جملة الاسباب . وقد روى أبو داود في سننه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بين رجلين . فقال المقتضى عليه حسبي الله ونعم الوكيل . فقال النبي صلى الله عليه

وسلم ان الله يلوم على المعجز ولكن عليك بالكيس فان غلبك أمر فقل حسبي الله ونعم الوكيل . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال المؤمن القوى خير وأحب الى الله من المؤمن الضيف . وفي كل خير إحرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز فان أصابك شيء فلا تقل لو اني فعلت لكان كذا وكذا ولكن قل قدر الله وما شاء فعل فان اللوم يفتح عمل الشيطان ففي قوله صلى الله عليه وسلم إحرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز . أمر بالتسبب للأمور به وهو الحرص على المانع . وأمر مع ذلك بالتوكل وهو الاستعانة بالله فن اكتفى باحدهما فقد عصي أحد الأمرين ونهى عن المعجز الذي هو ضد الكيس . كما قال في الحديث الآخر ان الله يلوم على المعجز ولكن عليك بالكيس وكما في الحديث الشامي . الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت . والعاجز من اتبع نفسه هواها وتمنى على الله . فالعاجز في الحديث مقابل الكيس . ومن قال العاجز الذي هو مقابل البر فقد حرف الحديث ولم يفهم معناه . ومنه الحديث كل شيء بقدر حتى المعجز والكيس ومن ذلك ما روي البخاري في صحيحه عن ابن عباس قال كان أهل اليمن يحجون ولا يتزودون يقولون نحن المتوكلون فاذا قدموا سألوا الناس فقال الله تعالى (وتزودوا فان خير الزاد التقوى) فمن فعل ما أمر به من التزود فاستعان به على طاعة الله وأحسن منه الى من يكون محتاجا كان مطيعا لله في هذين الأمرين بخلاف من ترك ذلك ملقنا الى ازواد الحبيج كلا على الناس وان كان مع هذا قلبه غير ملتفت الى معين . فهو ملتفت الى الجملة لكن ان كان التزود غير قائم بما يجب عليه من التوكل على الله ومواساة المحتاج فقد يكون في تركه لما أمر به من جنس هذا التارك للتزود للأمور به . وفي هذه النصوص بيان غلط طوائف طائفة تضعف أمر السبب للأمور به فتعده نقصا او قدحا في التوحيد والتوكل وان تركه من كمال التوكل والتوحيد وهم في ذلك ملبوس عليهم وقد يفترون بالغلط اتباع الهوى في اخلاص النفس الى البطالة . ولهذا تجد عامة هذا الضرب التاركين لما أمروا به من الاسباب يتعلقون باسباب دون ذلك . فاما ان يلقوا قلوبهم بالخلق رغبة ورهبة . واما أن يتركوا الاجل ما تبتلوا له من التلوي في التوكل واجبات او مستحبات اتفق لهم من ذلك كمن يصرف همه في توكله الى شفاء مرضه بلا دواء او نيل رزقه بلا سعي فقد يحصل ذلك لكن كان مباشرة الدواء الخفيف والسعي اليسير وصرف تلك

المهمة والتوجه في عمل صالح اتفق له بل قد يكون أوجب عليه من تبتهل لهذا الامر اليسير الذي قدره درهم أو نحوه وفوق هؤلاء من يجعل التوكل والدعاء أيضا نقصاً وانقطاعاً عن الخاصة ظناً ان ملاحظة ما فرغ منه في القدر هو حال الخاصة - وقد قال في هذا الحديث كلكم جائع الا من اطعمته فاستطعموني أطعمكم . وقال فاستكسوني اكسكم وفي الطبراني وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال ليسئل أحدكم ربه حاجته كلها حتى شسع نعله اذا انقطع فانه ان لم يسره لم يتيسر . وهذا قد يلزمه ان يحمل أيضا اشتداء الله وعمله بطاعته من ذلك وقولهم يوجب دفع الأمور به مطلقاً بل دفع المخلوق والمأمور وانما غلطوا من حيث ظنوا سبق التقدير يمنع أن يكون بالسبب المأمور به كمن يتزندق فيترك الأعمال الواجبة بناء على ان القدر قد سبق بأهله السعادة وأهل الشقاوة ولم يعلم ان القدر سبق بالأمور على ما هي عليه فمن قدره الله من أهل السعادة كان بما قدره الله بتيسيره لعمل أهل السعادة ومن قدره من أهل الشقاء كان بما قدره انه يسره لعمل أهل الشقاء كما قد اجاب النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا السؤال في حديث علي بن ابي طالب وعمران بن حصين وسراقة ابن جهم وغيرهم . ومنه حديث الترمذي حدثنا ابن ابي عمير حدثنا سفيان عن الزهري عن ابي خزامة عن ابيه . قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أرايت ادوية تتداوى بها وورقي نسترقى بها وتقاة نتقيها هل ترد من قدر الله شيئاً فقال هي من قدر الله . وطائفة تظن ان التوكل انما هو من مقامات الخاصة المتقربين الى الله بالنوافل - وكذلك قولهم في اعمال القلوب وتوابعها كالحب والرجاء والخوف والشكر ونحو ذلك - وهذا ضلال مبين بل جميع هذه الامور فروض على الاعيان باتفاق أهل الايمان . ومن تركها بالكلية فهو اما كافر واما منافق لكن الناس هم فيها كما هم في الاعمال الظاهرة . فمنهم ظالم لنفسه . ومنهم مقتصد . ومنهم سابق بالخيرات ونصوص الكتاب والسنة طائفة بذلك وليس هؤلاء المرضون عن هذه الامور علما وعملا بأقل لوما من التاركين لما اسروا به من اعمال ظاهرة مع تلبسهم ببعض هذه الاعمال بل استحقاق الدنم والعقاب يتوجه الى من ترك المأمور من الامور الباطنة والظاهرة وان كانت الامور الباطنة مبتدأ الامور الظاهرة واصولها والامور الظاهرة كما لها وفروعها التي لا تتم الا بها *

(فصل) واما قوله يا عبادي انكم تخطئون بالليل والنهار وانا اغفر الذنوب جميعا . وفي

رواية وأنا اغفر الذنوب ولا ابالي فاستغفروني اغفر لكم فالفقرة المائة لجميع الذنوب نوعان
 (احدهما) المغفرة لمن تاب كما في قوله تعالى (قل يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم لا تقنطوا
 من رحمة الله) الى قوله (ثم لا تنصرون) فهذا السياق مع سبب نزول الآية يبين ان المعنى
 لا يأس مذنّب من مغفرة الله ولو كانت ذنوبه ما كانت فان الله سبحانه لا يتاظمه ذنب ان
 يغفره لعبده التائب—وقد دخل في هذا المصوم الشرك وغيره من الذنوب فان الله تعالى يغفر
 ذلك لمن تاب منه قال تعالى (فاذا انسأخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين) الى قوله (فان تابوا
 واقاموا الصلاة واتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) وقال في الآية الاخرى (فان تابوا واقاموا الصلاة
 وآتوا الزكاة فاحموا نكم في الدين) وقال (لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة) الى قوله (أفلا
 يتوبون الى الله ويستغفرونه والله غفور رحيم) وهذا القول الجامع بالمغفرة لكل ذنب للتائب
 منه كما دل عليه القرآن والحديث هو الصواب عند جماهير أهل العلم وان كان من الناس من
 يستثنى بعض الذنوب كقول بعضهم ان توبة الداعية الى البدع لا تقبل باطن للحدث الاسرائيلي
 الذي فيه فكيف من أضللت—وهذا غلط فان الله قد بين في كتابه وسترسوله انه يتوب على
 أئمة الكفر الذين هم أعظم من أئمة البدع . وقد قال تعالى (ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
 ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق) قال الحسن البصري انظروا الى هذا الكرم
 عذبوا أولياءه وقتلوه ثم هو يدعوهم الى التوبة—وكذلك توبة القاتل ونحوه . وحديث أبي سعيد
 المتفق عليه في الذي قتل تسعة وتسعين نفسا يدل على قبول توبته وليس في الكتاب والسنة
 ما يناقض ذلك ولا نصوص الوعيد فيه وفي غيره من الكبائر بمنافاة لنصوص قبول التوبة
 فليست آية الفرقان بمنسوخة بآية النساء اذ لا منافاة بينهما فانه قد علم بقينا ان كل ذنب فيه
 وعيد فان لحق الوعيد مشروط بعدم التوبة اذ نصوص التوبة مبنية لتلك النصوص كالوعيد
 في الشرك والربا وكل مال اليتيم والسحر وغير ذلك من الذنوب . ومن قال من العلماء
 توبته غير مقبولة حقيقة قوله التي تلائم أصول الشريعة أن يراد بذلك أن التوبة المجردة تسقط
 حق الله من العقاب—وأما حق المظلوم فلا يسقط بمجرد التوبة وهذا حق ولا فرق في ذلك
 بين لقاتل وسائر الظالمين . فمن تاب من ظلم لم يسقط بتوبته حق المظلوم لكن من تمام توبته
 أن يعوضه بمثل مظلّمته . وان لم يعوضه في الدنيا فلا بد له من العوض في الآخرة فينبغي للاظالم التائب

أن يستكثر من الحسنات حتى إذا استوفى المظلومون حقوقهم لم يبق مفلساً، ومع هذا فإذا شاء الله أن يعوض المظلوم من عنده فلا راد لفضله كما إذا شاء أن يغفر ما دون الشرك لمن يشاء ولهذا في حديث القصاص الذي ركب فيه جابر بن عبد الله إلى عبد الله بن أنيس شهراً حتى شافه به — وقد رواه الإمام أحمد وغيره واستشهد به البخاري في صحيحه وهو من جنس حديث الترمذي صحاحه أو حسانه قال فيه إذا كان يوم القيامة فإن الله يجمع الخلائق في صعيد واحد يسمعون الداعي وينفذهم البصر، ثم يناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يستمه من قرب أنا الملك، أنا الذي لا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة، ولا لأحد من أهل النار قبله مظلة ولا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار ولا لأحد من أهل الجنة حتى أقصه منه فيين في الحديث العدل والقصاص بين أهل الجنة وأهل النار — وفي صحيح مسلم من حديث أبي سعيد أن أهل الجنة إذا عبروا الصراط وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار فيقتص لبعضهم من بعض، فإذا مضوا رتقوا أذن لهم في دخول الجنة — وقد قال سبحانه لما قال ولا يفتب بعضكم بعضاً، والاعتياب من ظلم الاعراض قال (أوجب أحدكم أن يأكل كل أخيه ميتاً فكرهتموه واتقوا الله إن الله تواب رحيم) . فقد نبههم على التوبة من الاعتياب وهو من الظلم . وفي الحديث الصحيح من كان عنده لآخيه مظلمة في دم أو مال أو عرض فليأتها فليستحل منه قبل أن يأتي يوم ليس فيه درهم ولا دينار إلا الحسنات والسيئات، فإن كان له حسنات والا أخذ من سيئات صاحبه فطرحت عليه . ثم ياتي في النار أو كما قال — وهذا فيما علمه المظلوم من العوض، فلما إذا اغتابه أو قدنه ولم يعلم بذلك فقد قيل من شرط توبته إعلامه، وقيل لا يشترط ذلك وهذا قول الأكثرين، وهما روايتان عن أحمد، لكن قوله مثل هذا ان يفعل مع المظلوم حسنات كالدعاء له والاستغفار وعمل صالح يهدي اليه يقوم مقام اغتيابه وقدنه، قال الحسن البصري كفاية الغيبة ان تستغفر لمن اغتبت، وأما الذنوب التي يطلق الفقهاء فيها نفي قبول التوبة مثل قول أكثرهم لا تقبل توبة الزنديق وهو المنافق، وقولهم إذا تاب المحارب قبل القدرة عليه تسقط عنه حدود الله — وكذلك قول كثير منهم أو أكثرهم في سائر الجرائم كما هو أحد قول الشافعي وأصح الروايتين عن أحمد، وقولهم في هؤلاء إذا تابوا بعد الرفع إلى الإمام لم تقبل توبتهم — فهذا إنما يريدون به رفع العقوبة المشروعة عنهم أي لا تقبل توبتهم بحيث يحل بلا

عقوبة بل بما يبطل ما لا يثبت به الكذب فيها - واما لان رفع العقوبة بذلك يفضي الى انتهاك المحارم وسد باب العقوبة على الجرائم ولا يريدون بذلك ان من تاب من هؤلاء توبة صحيحة فان الله لا يقبل توبته في الباطن اذ ليس هذا قول أحد من أئمة الفقهاء - بل هذه التوبة لا تمنع الا اذا عاين امر الآخرة كما قال تعالى (انما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب فأولئك يتوب الله عليهم وكان الله عليا حكيما) وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى اذا حضر احدهم الموت قال اني تبت الآن ولا الذين يموتون وهم كفار الآية * قال أبو المآلية سألت اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم عن ذلك - فقالوا الى كل من عصي الله فهو جاهل وكل من تاب قبل الموت فقد تاب من قريب - واما من تاب عند معاناة الموت فهذا كفر عوان الذي قال انا الله فلما ادركه الفرق قال آمنت انه لا اله الا الذي آمنت به بنوا اسرائيل وانا من المسلمين قال الله الآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين - وهذا استفهام انكار بين به ان هذه التوبة ليست هي التوبة المقبولة بالمأمور بها فان استفهام الانكار إما بمعنى النفي إذا قابل الاخبار واما بمعنى الذم والنهي اذا قابل الانشاء - وهذا من هذا ومثله قوله تعالى فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون . فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده وكفرنا بما كنا به مشركين فلم يك ينفعهم ايمانهم لما رأوا بأسنا الآية . بين ان التوبة بعد رؤية البأس لا تنفع وان هذه سنة الله التي قد خلت في عبادته كفرعون وغيره وفي الحديث ان الله يقبل توبة العبد ما لم ينرغر * وروى ما لم يعاين . وقد ثبت في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم عرض على عمه التوحيد في مرضه الذي مات فيه وقد عاد يهوديا كان يخدمه فمرض عليه الاسلام فاسلم . فقال الحمد لله الذي انقذه من النار . ثم قال لاصحابه آووا اخاكم ومما بين ان المغفرة العامة في الزمر هي للتائبين انه قال في سورة النساء ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) فقيد المغفرة بما دون الشرك وعلتها على المشيئة وهناك أطلق وعمم فدل هذا التقييد والتعليق على ان هذا في حق غير التائب ولهذا استدل أهل السنة بهذه الآية على جواز المغفرة لاهل الكبائر في الجملة خلافا لمن أوجب نفوذ الوعيد بهم من الخوارج والمعتزلة وان كان المخالفون لهم قد أسرف فريق منهم من المرجحة حتى توقفوا في لحوق الوعيد باحد من أهل القبلة كما يذكرون عن غلاتهم انهم

نفوه مطلقا ودين الله وسط بين الفالى فيه والجافى عنه ونصوص الكتاب والسنة مع اتفاق سلف الامة وأئمتها متطابقة على ان من أهل الكبار من يعذب وانه لا يبقى في النار من في قلبه مثقال ذرة من ايمان (النوع الثانى) من المغفرة العامة التى دل عليها قوله يا عبادى انكم تخطئون بالليل والنهار وانا أغفر الذنوب جميعا . المغفرة بمعنى تخفيف العذاب أو بمعنى تأخيرها الى أجل مسجى - وهذا عام مطلقا ولهذا شفع النبي صلى الله عليه وسلم فى أبى طالب مع موته على الشرك فنقل من غمرة من نار حتى جعل ضحضاح من نار فى قدميه نملان من نار يلقى منهما دماغه . قال ولولا انا لكان فى الدرك الاسفل من النار ، وعلى هذا المعنى دل قوله سبحانه ولو يؤاخذ الله الناس بما كسبوا ما ترك على ظهورها من دابة ، ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم ما ترك عليها من دابة ، وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير *

﴿فصل﴾ واما قوله عز وجل يا عبادى انكم لن تبلغوا ضرى فتضرونى ولن تبلغوا نفعى فتنفعونى فانه هو بين بذلك انه ليس هو فيما يحسن به اليهم من إجابة الدعوات وغفران الزلات بالمستعاض بذلك منهم جلب منفعة أو دفع مضرة كما هى عادة المخلوق الذى يعطى غيره نفعا ليكافئه عليه بنفع أو يدفع عنه ضررا لينفي بذلك ضرره . فقال انكم لن تبلغوا نفعى فتنفعونى ولن تبلغوا ضرى فتضرونى . فلست اذا أجسكم بهداية المستهدى وكفاية المستكنى المستطم والمستكسى بالذى أطلب ان تنفعونى ولا أنا اذا غفرت خطاياكم بالليل والنهار أتى بذلك ان تضرونى فانكم ان تبلغوا نفعى فتنفعونى وان تبلغوا ضرى فتضرونى اذ هم عاجزون عن ذلك بل ما يقدرون عليه من الفعل لا يقدرون عليه الابتديره وتدييره - فكيف بما لا يقدرون عليه فكيف بالنفى الصمد الذى يمتنع عليه أن يستحق من غيره نفعا أو ضرا - وهذا الكلام كما بين ان ما يفعله بهم من جلب المنافع ودفع المضار فانهم لن يبلغوا ان يفعلوا به مثل ذلك فكذلك يتضمن ان ما يأمرهم به من الطاعات وما ينههم عنه من السيئات فانه لا يتضمن استجلاب نعمهم كما مر السيد لعبده أو الوالد لولده والامير لرعته ونحو ذلك ولا دفع مضرتهم كنهى هؤلاء أو غيرهم لبعض الناس عن مضرتهم - فان المخلوقين يبلغ بعضهم نفع بعض ومضرة بعض وكانوا فى أمرهم ونهيمهم قد يكونون كذلك والخالق سبحانه مقدس عن ذلك فين تزيهه عن لحوق نعمهم وضرهم فى احسانه اليهم بما يكون من أفعاله بهم وأوامره لهم قال قتادة ان الله

لم يأمر العباد بما أمرهم به لحاجته اليهم ولا نهاهم عما نهاهم عنه بخلافه عليهم ولكن أمرهم بما فيه صلاحهم ونهاهم عما فيه فسادهم .

﴿ فصل ٤ ﴾ ولهذا ذكر هذين الأصلين بعد هذا فذكر أن برهم وفجورهم الذي هو طاعتهم وتمصيتهم لا يزيد في ملكه ولا ينقص وإن أعطاه إياهم غاية ما يسألونه نسبتة إلى ما عنده أدنى نسبة— وهذا بخلاف الملوك وغيرهم ممن يزداد ملكه بطاعة الرعية وينقص ملكه بالمعصية . وإذا أعطى الناس ما يسألونه أنفد ما عنده ولم ينقصهم وهم في ذلك يلغون مضرته ومنفته وهو يفعل ما يفعله من إحسان وعفو وأمر ونهي لرجاء المنفعة وخوف المصرة . فقال يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وأنسكم وجنكم كانوا على اتقى قلب رجل منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئا يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وأنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئا أذ ملكه وهو قدرته على التصرف . فلا تزداد بطاعتهم ولا تنقص بمعصيتهم كما تزداد قدرة الملوك بكثرة المطيعين لهم وتنقص بقلّة المطيعين لهم فان ملكه متعلق بنفسه وهو خالق كل شيء وربّه ومليكه . وهو الذي يؤتى الملك من يشاء وينزع الملك ممن يشاء والمملك قد يراد به القدرة على التصرف والتدبير . ويراد به نفس التدبير والتصرف ويراد به المملوك نفسه الذي هو محل التدبير . ويراد به ذلك كله وبكل حال فليس بر الأبرار وفجور الفجار موجبا لزيادة شيء من ذلك ولا نقصه— بل هو بمشيئته وقدرته يخلق ما يشاء فلو شاء أن يخلق مع فجور الفجار ما شاء لم ينقصه من ذلك مانع كما يمنع الملوك فجور رعاياهم التي تعارض أوامرهم عما يختارونه من ذلك ولو شاء أن لا يخلق مع بر الأبرار شيئا مما خلقه لم يكن برهم محوجا له إلى ذلك ولا معينا له كما يحتاج الملوك ويستعينون بكثرة الرعايا المطيعين .

(فصل) ثم ذكر حالهم في النوعين سؤال برء وطاعة أمره الذين ذكرهما في الحديث حيث ذكر الاستهداء والاستطعام والاستكساء . وذكر القرآن والبر والفجور . فقال لو أن أولكم وآخركم وأنسكم وجنكم كانوا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل إنسان منهم مسئلته ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المحيط إذا دخل البحر والمحيط ما يحاط به إذ الفعل والمفعل والفعل من صيغ الآلات التي يفعل بها كائسمر والخلاب والنشار فين أن جميع الخلائق إذا سألوا وهم في مكان واحد وزمان واحد فأعطى كل إنسان منهم مسئلته لم

ينقصه ذلك مما عنده الا كما ينقص الخياط وهي الابرة اذا غمس في البحر وقوله لم ينقص مما عندي فيه قولان (أحدهما) انه يدل على ان عنده أمور موجودة يطعمهم منها ما سألوه اياه . وعلى هذا فيقال لفظ النقص على سائر لان الاعطاء من الكثير وان كان قليلا فلا بد ان ينقصه شيئا ما ومن رواه لم ينقص من ملكي يحمل على ما عنده كما في هذا اللفظ فان قوله مما عندي فيه تخصيص ليس هو في قوله من ملكي . وقد يقال المطلق اما ان يكون اعيانا قائمة بنفسها او صفات قائمة بغيرها فاما الاعيان فقد تنقل من محل الى محل فيظهر النقص في المحل الاول واما الصفات فلا تنقل من محلها وان وجد نظيرها في محل آخر كما يوجد نظير علم المعلم في قلب المتعلم من غير زوال علم المعلم وكما يتكلم المتكلم بكلام المتكلم قبله من غير انتقال كلام المتكلم الاول الى الثاني وعلى هذا فالصفات لا تنقص مما عنده شيئا . وهي من المسؤل كالمهدي . وقد يجاب عن هذا بانه هو من الممكن في بعض الصفات أن لا يثبت مثلها في المحل الثاني حتى تزول عن الاول كاللون الذي ينقص . وكالروائح التي تبقى بمكان وتزول كما دعا النبي صلى الله عليه وسلم على حى المدينة ان تنقل الى مبيعة وهي الجحفة وهل مثل هذا الانتقال بانتقال عين المرض الاول او بوجود مثله من غير انتقال عينه . فيه للناس قولان اذ منهم من يجوز انتقال الاعراض بل من يجوز ان تحمل الاعراض اعيانا كما هو قول ضرار والتجار وأصحابهما كبرغوث وحفص الفرد . لكن ان قيل هو بوجود مثله من غير انتقال عينه فذلك يكون مع استحالة المرض الاول وفنائه فيعدم عن ذلك المحل ويوجد مثله في المحل الثاني (والقول الثاني) أن لفظ النقص هنا كلفظ النقص في حديث موسى والخضر الذي في الصحيحين من حديث ابن عباس عن أبي ابن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم . وفيه ان الخضر قال لموسى لما وقع عصفور على قارب السفينة فنقر في البحر . فقال يا موسى ما نقص على وعلمك من علم الله الا كما نقص هذا المصفور من هذا النحر * ومن المعلوم أن نفس علم الله القائم بنفسه لا يزول منه شيء . بتعلم المباد وانما المقصود أن نسبة علمي وعلمك الى علم الله كنسبة ما علق بمنة المصفور الى البحر * ومن هذا الباب كون العلم يورث كقوله (العلماء ورثة الانبياء) ومنه قوله (وورث سليمان داود) ومنه تورث الكتاب أيضا كقوله (ثم اورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا) ومثل هذه العبارة من النقص ونحوه تستعمل في هذا وان كان العلم الاول ثابتا كما قال سعيد بن المسيب

لقتادة . وقد أقام عنده اسبوعا سأل فيه مسائل عظيمة حتى عجب من حفظه وقال زرتني يا
أعمى وانزاف القلب ونحوه هو رفع ما فيه بحيث لا يبقى فيه شيء . . ومعلوم ان قتادة لو تعلم جميع
علم سميد لم يزل علمه من قلبه كما يزول الماء من القلب لكن قد يقال التعليم انما يكون بالكلام
والكلام يحتاج الى حركة وغيرها مما يكون بالحل ويحول عنه - ولهذا يوصف بأنه يخرج من
المتكلم كما قال تعالى (كبرت كلمة تخرج من أفواههم ان يقولون الا كذبا) ويقال قد أخرج العالم هذا
الحديث ولم يخرج هذا فاذا كان تعلم العلم بالكلام المستلزم زوال بعض ما يقوم بالحل وهذا عزيز
وخروج كان كلام سميد بن المسيب على حقيقته . ومضمونه انه في تلك السبع الليالي من كثرة
ما اجابه وكلمه ففارقه أمور قامت به من حركات وأصوات بل ومن صفات قائمة بالنفس كان ذلك
نزيفا ومما يقوى هذا المعنى أن الانسان وان كان علمه في نفسه فليس هو أمرا لازما للنفس لزوم
الالوان للمتولات بل قد يذهل الانسان عنه ويفعل وقد ينساه ثم يذكره فهو شيء يحضر تارة
ويغيب أخرى * واذا تكلم به الانسان وعلمه فقد تكلت النفس وتبني حتى لا يقوى على استحضاره
الا بعد مدة فتكون في تلك الحال خالية عن كمال تحققه واستحضاره الذي يكون به العالم عالما
بالفعل وان لم يكن نفس ما زال هو بعينه القائم في نفس السائل والمستمع ومن قال هذا يقول
كون التعليم برسخ العلم من وجه لا يتأني ما ذكرناه - واذا كان مثل هذا النقص والتزيف
معقولا في علم المباد كان استعمال لفظ النقص في علم الله بناء على اللغة المعتاد في مثل ذلك وان
كان هو سبحانه منزها عن اتصافه بضد العلم بوجه من الوجوه أو على زوال علمه عنه لكن
في قيام أفعال به وحركات نزاع بين الناس من المسلمين وغيرهم . وتحقيق الامر ان المراد
بما أخذ علمي وعلمك من علم الله وما نال علمي وعلمك من علم الله وما أحاط علمي
وعلمك من علم الله كما قال ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما شاء الا كما نقص أو أخذ
أو نال هذا المصنوع من هذا البحر أي نسبة هذا الى هذا كنسبة هذا الى هذا وان كان
المشبه به جسما ينتقل من محل الى محل ويحول عن المحل الاول وليس المشبه كذلك
فان هذا الفرق هو فرق ظاهر يلمه المستمع من غير التباس كما قال صلى الله عليه وسلم انكم
سترون ربكم كما ترون الشمس والقمر فشبه الرؤية بالرؤية وهي وان كانت متعلقة بالرؤية في
الرؤية المشبهة والرؤية المشبه بها * لكن قد علم المستمعون ان الرؤية ليس مثل الرؤية فكذلك

هنا شبه النقص بالنقص وان كان كل من الناقص والمتقوص والمتقوص منه المشبه ليس مثل الناقص والمتقوص والنقص منه المشبه به ولهذا كل أحد يعلم ان المعلم لا يزول علمه بالتعليم بل يشبهونه بضوء السراج الذي يحدث يقتبس منه كل أحد ويأخذون ماشاؤا من الشهب وهو باق بحاله وهذا تمثيل مطابق فان المستوقد من السراج يحدث الله في فتيته أو وقوده نارا من جنس تلك النار وان كان قد يقال انها تستحيل عن ذلك الهوا، مع ان النار الاولى باقية كذلك المتعلم يحل في قلبه مثل علم المعلم مع بقاء علم المعلم ولهذا قال على رضى الله عنه العلم يزكو على العمل أو قال على التعليم والمال ينقصه النفقة وعلى هذا فيقال في حديث أبي ذر ان قوله مما عندي وقوله من ملكي هو من هذا الباب وحينئذ فله وجهان أحدهما ان يكون ما اعطاهم خارجا عن مسمى ملكه ومسمى ما عنده كما ان علم الله لا يدخل فيه نفس علم موسى والخضر (والثاني) ان يقال بل لفظ الملك وما عنده يتناول كل شيء، وما أعطاهم فهو جزء من ملكه ومما عنده ولكن نسبت الى الجملة هذه النسبة الخفية ومما يحقق هذا القول الثاني ان الترمذي روى هذا الحديث من طريق عبد الرحمن بن غنم عن أبي ذر مرفوعا فيه لو ان أولكم وآخركم وانكم وجنكم ورطبكم ويابسكم سألتوني حتى تنتهي مسألة كل واحد منهم فاعطيتمهم ما سألتوني ما نقص ذلك مما عندي كمنزلة لو غمسها أحدكم في البحر. وذلك اني جواد ماجد واجد عطائي كلام وعذابي كلام انما أمرى لشيء، اذا أردته ان أقول له كن فيكون فذكر سبحانه ان عطائه كلام وعذابه كلام يدل على انه هو أراد بقوله من ملكي ومما عندي أي من مقدوري فيكون هذا في القدرة كحديث الخضر في العلم والله أعلم ويؤيد ذلك ان في اللفظ الآخر الذي في نسخة أبي مسهر لم ينقص ذلك من ملكي شيئا الا كما ينقص البحر وهذا قد يقال فيه انه استثناء منقطع أي لم ينقص من ملكي شيئا لكن يكون حاله حال هذه النسبة وقد يقال بل هو تام والمعنى على ما سبق

(فصل) ثم ختمه بتحقيق ما بينه فيه من عدله واحسانه فقال يا عبادي انما هي اعمالكم أحصيا لكم ثم أوفيكم اياها فن وجد خيرا فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلومن الا نفسه فين انه محسن الى عباده في الجزاء على أعمالهم الصالحة احسانا يستحق به الحمد لانه هو المنعم بالامر بها والارشاد اليها والاعانة عليها ثم احصاها ثم توفية جزائها فكل ذلك فضل

منه وإحسان إذ كل نعمة منه فضل وكل نعمة منه عدل. وهو وإن كان قد كتب على نفسه الرحمة وكان حقاً عليه نصر المؤمنين كما تقدم بيانه فليس وجوب ذلك كوجوب حقوق الناس بعضهم على بعض الذي يكون عدلاً لا فضلاً لأن ذلك إنما يكون لكون بعض الناس أحسن إلى البعض فاستحق المعاوضة وكان إحسانه إليه بقدره المحسن دون المحسن إليه ولهذا لم يكن المتماوضان ليخص أحدهما بالفضل على الآخر لتكافئهما وهو قد بين في الحديث أن العباد لن يلبثوا ضراً فيضروه ولن يلبثوا نفعه فنعموه فامتنع حينئذ أن يكون لأحد من جهة نفسه عليه حق بل هو الذي أحق الحق على نفسه بكلماته فهو المحسن بالإحسان وبإحسانه وكتابته على نفسه فهو في كتابة الرحمة على نفسه وإحسانه نصر عباده المؤمنين ونحو ذلك محسن إحساناً مع إحسان * فليتدبر الريب هذه التفاصيل التي يتبين بها فصل الخطاب في هذه المواضع التي عظم فيها الاضطراب فمن بين وجوب على ربه بالتمنع أن يكون محسناً متفضلاً ومن بين مسوئين عدله وإحسانه وما تنزه عنه من الظلم والمديون وجعل الجميع نوعاً واحداً وكل ذلك جيد عن سنن الصراط المستقيم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل - وكما بين أنه محسن في الحسنات يتم إحسانه بإحسانها والجزاء عليها بين أنه عادل في الجزاء على السيئات فقال ومن وجد غير ذلك فلا يلومن الأنفس كما تقدم بيانه في مثل قوله (وما ظلمناهم ولكن ظلموا أنفسهم) * وعلى هذا الأصل استقرت الشريعة الموافقة لفطرة الله التي فطر الناس عليها كما في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري عن شداد بن أوس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سيد الاستغفار أن يقول العبد اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت أبوء لك بنعمتك على وأبوء بذنبي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت * ففي قوله أبوء لك بنعمتك على اعتراف بنعمته عليه في الحسنات وغيرها وقوله وأبوء بذنبي اعتراف منه بأنه مذنب ظالم لنفسه وبهذا بصير العبد شكوراً لربه مستغفراً لذنبه فيستوجب مزيد الخير وغفران الشر من الشكور الغفور الذي يشكر البشير من العمل ويغفر الكثير من الزلل - وهنا انقسم الناس ثلاثة أقسام في إضافة الحسنات والسيئات التي هي الطاعات والمعاصي إلى ربهم وإلى نفوسهم فشرهم الذي إذا أساء أضاف ذلك إلى القدر واعتذر بأن القدر سبق بذلك وأنه لا خروج له عن القدر فركب الحجة

على ربه في ظلمه لنفسه—وان أحسن أضاف ذلك الى نفسه ونسي نعمة الله عليه في تيسيره لليسرى — وهذا ليس مذهب طائفة من بنى آدم ولكنه حال شرار الجاهلين الظالمين الذي لا حفظوا حدود الامر والنهي ولا شهدوا حقيقة القضاء والقدر كما قال فيهم الشيخ أبو الفرج ابن الجوزي أنت عند الطاعة قدرى وعند المعصية جبرى . أي مذهب وافق هو الك تذهب به * وخير الاقسام وهو القسم المشروع وهو الحق الذي جاءت به الشريعة انه اذا أحسن شكر نعمة الله عليه وحده اذ أنتم عليه بأرب جملة محسنا ولم يجعل مسيئنا فانه فقير محتاج في ذاته وصفاته وجميع حر كاته وسكناته الى ربه ولا حول ولا قوة الا به فلو لم يهده لم يهتد كما قال أهل الجنة (الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله لقد جاءت رسل ربنا بالحق)—واذا أساء اعترف بذنبه واستغفر ربه وتاب منه وكان كايه آدم الذي قال ربنا ظلمنا أنفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين . ولم يكن كابليس الذي قال فبا أغويتني لا زين لهم في الارض ولا غوينهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصين . ولم يحتج بالقدر على ترك مأمور ولا فعل محظور مع ايمانه بالقدر خيره وشره . وأن الله خالق كل شئ وربّه ومليكه وانه ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وانه يهدي من يشاء ويضل من يشاء ونحو ذلك * وهؤلاء هم الذين اطاعوا الله في قوله في هذا الحديث الصحيح فمن وجد خيرا فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلومن الا نفسه . ولكن بسط ذلك وتحقيق نسبة الذنب الى النفس مع العلم بان الله خالق أفعال العباد فيه أسرار ليس هذا موضعها — ومع هذا فقول تمالى (وان تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله وان تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك قل كل من عند الله فاولئك هم المفلحون لا يكادون يفقهون حديثا * ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك) ليس المراد بالحسنات والسيئات في هذه الآية الطاعة والمعاصي كما يظنه كثير من الناس حتى يحرف بعضهم القرآن ويقرأ فن نفسك^(١) ومعلوم ان معنى هذه القراءة يناقض القراءة المتواترة وحتى يضرر بعضهم القول على وجه الانكار له وهو قول الله الحق فيجمل قول الله الصديق الذي يحمده ويرضى قولاً للكتمان يكذب به ويذم ويسخط بالاضمار الباطل الذي يدعيه من غير أن يكون في السياق ما يدل عليه . ثم ان من جهل هؤلاء ظنهم أن

(١) كذا بالاصل ولعل التعريف يجعل من استفهامية ورفع النفس والله أعلم كتبه مصححه اسمعيل الخطيب

في هذه الآية حجة للتدريية واحتجاج بمض التدريية بها—وذلك انه لا خلاف بين الناس في أن الطاعات والمعاصي سواء من جهة القدر . فمن قال ان العبد هو الموجد لفعله دون الله أو هو الخالق لفعله وأن الله لم يخلق أفعال العباد فلا فرق عنده بين الطاعة والمعصية . ومن أثبت خلق الافعال وأثبت الجبر أو نفاه أو أمسك عن نفيه وأثبت مطلقاً وفصل المعنى أو لم يفصله فلا فرق عنده بين الطاعة والمعصية—فتبين أن ادخال هذه الآية في القدر في غاية الجهالة وذلك أن الحسنات والسيئات في الآية المراد بها المسار والمضار دون الطاعات والمعاصي كما في قوله تعالى (وبلوناكم بالحسنات والسيئات لعلهم يرجعون) وهو الشر والخير في قوله (ونبلوكم بالشر والخير فتنة) وكذلك قوله (إن تمسكم حسنة تسوؤم وإن تصيبكم سيئة يفرحوا بها) وقوله تعالى (واثقن أدقنا رحمة منا من بعد ضراء مسته ليقولن ذهب السيئات عني) وقوله تعالى (وما أرسلنا في قرية من نبي إلا أخذنا أهلها بالبأساء والضراء لعلهم يضرعون ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا وقالوا قد مس آباءنا الضراء والسراء فآخذناهم بغتة وهم لا يشعرون) وقوله تعالى (فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه) فهذه حال فرعون ومثله مع موسى ومن معه كحال الكفار والمنافقين والظالمين مع محمد وأصحابه إذا أصابهم نعمة وخير قالوا لنا هذه أو قالوا هذه من عند الله . وإن أصابهم عذاب وشر تطيروا بالنبي والمؤمنين وقالوا هذه بذنوبهم وانما هي بذنوب أنفسهم لا بذنوب المؤمنين وهو سبحانه ذكر هذا في بيان حال الناكثين عن الجهاد الذين يلومون المؤمنين على الجهاد فإذا أصابهم نصر ونحوه قالوا هذا من عند الله وإن أصابهم محنة قالوا هذه من عند هذا الذي جاءنا بالامر والنهاي والجهاد قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا خذوا حذرکم) الى قوله (وإن منكم لمن ليبطئن) الى قوله (ألم تر الى الذين قيل لهم كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فلما كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله أو أشد خشية وقالوا ربنا لم كتب علينا القتال) الى قوله (أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة وإن تصبهم حسنة) اي هؤلاء المذمومين (يقولوا هذه من عند الله وإن تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك) أي بسبب أمرك ونهيك قال الله تعالى (فإلهو لا القوم لا يكادون يفقهون حديثاً ما أصابك من حسنة) أي من نعمة (فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك) أي فبذنبك كما قال (وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم) وقال (وإن

تصبرهم سيئة بما قدمت أيديهم) . وأما القسم الثالث في هذا الباب فهم قوم لبسوا الحق بالباطل وهم بين أهل الإيمان أهل الخير وبين شرار الناس وهم الخائضون في القدر بالباطل يقوم يرون انهم هم الذين يهدون أنفسهم ويضلونها ويوجبون لها فدل الطاعة وفعل المعصية بغير إعانة منه وتوفيق للطاعة ولا خذلان منه في المعصية - وقوم لا يثبتون لانفسهم فعلا ولا قدرة ولا أمرا . ثم من هؤلاء من ينحلّ عن الامر والنهي فيكون اكفر الخلق وهم في احتجاجهم بالقدر متناقضون إذ لا بد من فعل يحبونه وفعل يبغضونه . ولا بد لهم ولكل أحد من دفع الضرر الحاصل بافعال المعتدين فاذا جعلوا الحسنات والسيئات سواسية لم يمكنهم ان يذموا أحدا ولا يدفعوا ظلما ولا يقابلوا مسيئا وأن يبيحوا للناس من أنفسهم كل ما يشبهه مشيئة ونحو ذلك من الامور التي لا يعيش عليها بنو آدم اذ هم مضطرون الى شرع فيه أمر ونهى أعظم من اضطرارهم الى الاكل واللباس * وهذا باب واسع لشرحه موضع غير هذا . وانما نبهنا على ما في الحديث من الكلمات الجامعة والقواعد النافعة بنكت مختصرة تنبه الفاضل على ما في الحقائق . . من الجوامع والفوارق . التي تفصل بين الحق والباطل في هذه المضائق . بحسب ما احتملته أوراق السائل والله ينفعنا وسائر اخواننا المؤمنين بما علمناه وبعلمنا ما ينفعنا ويزيدنا علما ولا حول ولا قوة الا بالله ولا ملجأ منه الا اليه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن واستغفر الله العظيم لي ولجميع اخواننا المؤمنين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليما *

(٧٣٥) * مسائل * ان قال تائل هل يجوز الخوض فيما تكلم الناس فيه من مسائل في أصول الدين لم يقل عن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فيها كلام أم لا * فان قيل بالجواز فوجهه وقد فهمنا منه عليه السلام النهي عن الكلام في بعض المسائل - واذا قيل بالجواز فهل يجب ذلك . وهل نقل عنه عليه السلام ما يقتضى وجوبه . وهل يكفى في ذلك ما يصل اليه المجتهد من غلبة الظن أو لا بد من الوصول الى القطع . واذا نذر عليه الوصول الى القطع فهل يعذر في ذلك أو يكون مكلفا به . وهل ذلك من باب تكليف ما لا يطاق والحالة هذه أم لا - واذا قيل بالوجوب فما الحكمة في انه لم يوجد فيه من الشارع نص يعصم من الوقوع في المهالك وقد كان عليه السلام حريصا على هدي امته والله أعلم *

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين * أما المسئلة الاولى فنقول السائل هل يجوز الخوض فيما تكلم الناس فيه من مسائل في أصول الدين لم ينقل عن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فيها كلام أم لا . سؤال ورد بحسب ما عهد من الأوضاع المبتدعة الباطلة فان المسائل التي هي من أصول الدين التي تستحق ان تسمى أصول الدين اعنى الدين الذي أرسل الله به رسوله وانزل به كتابه لا يجوز ان يقال لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها كلام بل هذا كلام متناقض في نفسه لذكونها من أصول الدين يوجب ان تكون من أهم الدين وأنها مما يحتاج اليه ثم نفي نقل الكلام فيها عن الرسول يوجب أحد أمرين - إما ان الرسول أهمل الامور المهمة التي يحتاج الدين اليها فلم يبينها أو إنه ينفها فلم ينقلها الامة وكلا هذين باطل قطعاً وهو من أعظم مطاعن المناقنين في الدين وانما يظن هذا وأمثاله من هو جاهل بمخالفات ما جاء به الرسول أو جاهل بما يعقله الناس بقلوبهم أو جاهل بهما جميعاً فان جهله بالاول يوجب عدم علمه بما اشتمل عليه ذلك من اصول الدين وفروعه . وجهله بالثاني يوجب ان يدخل في الخفايا المقولة ما يسميه هو وأشكاله عقليات وانما هي جهليات . وجهله بالامرين يوجب ان يظن من أصول الدين ما ليس منها من المسائل والوسائل الباطلة وان يظن عدم بيان الرسول لما ينبغي ان يعتقد في ذلك كما هو الواقع لطوائف من أصناف الناس خذاقهم فضلاً عن علمهم * وذلك ان ان أصول الدين اما ان تكون مسائل يجب اعتقادها قولاً أو قولاً وعملاً كمسائل التوحيد والصفات والتقدير والنبوة والمعاد أو دلالات هذه المسائل *

(أما القسم الاول) فكل ما يحتاج الناس الى معرفته واعتقاده والتصديق به من هذه المسائل فقد بينه الله ورسوله بيانا شافيا قاطعا للمذرك اذ هذا من أعظم ما بلغه الرسول البلاغ المبين وبينه للناس وهو من أعظم ما أقام الله الحجة على عباده فيه بالرسول الذين بينوه وبلغوه * وكتاب الله الذي نقل الضحابة ثم التابعون عن الرسول لفظه ومعانيه والحكمة التي هي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي نقلوها أيضا عن الرسول مشتملة من ذلك على غاية المراد وتعمم الواجب والمستحب والحمد لله الذي بمشيئته انار سؤالا من أنفسنا يتلو علينا آياته ويزكيانا ويعلمنا الكتاب والحكمة الذي اكمل لنا الدين وأتم علينا النعمة ورضى لنا الاسلام ديناً الذي أنزل الكتاب تفصيلاً لكل شيء وهدينا ورحمة وبشرى للمسلمين ما كان حديثاً يفترى ولكن تصديق الذي بين يديه

وتفصيل كل شيء وهدى ورحمة اقوم يؤمنون اه •

وانما يظن عدم اشتمال الكتاب والحكمة على بيان ذلك من كان ناقصا في عقله وسمعه ومن له نصيب من قول أهل الكتاب الذين قالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير وان كان ذلك كثيرا في كثير من المتفلسفة والتكلمة وجهال أهل الحديث والمتفقه والمنصوفة •

(وأما القسم الثاني) وهو دلائل هذه المسائل الاصولية فانه وان كان يظن طوائف من المتكلمين والمتفلسفة ان الشرع انما يدل بطريق الخبر الصادق فدلائله موقوفة على العلم بصديق الخبر ويجعلون مايتنى عليه صدق الخبر معقولات محضة فقد غلطوا في ذلك غاطا عظيما بل ضلوا ضلالا مبينا في ظنهم ان دلالة الكتب والسنة انما هي بطريق الخبر المجرد بل الامر ما عليه سلف الامة وانتمها أهل العلم والايمان من ان الله سبحانه وتعالى بين من الادلة العقلية التي يحتاج اليها في العلم بذلك مالا يقدر أحد من هؤلاء قدره.. ونهاية ما يذكره جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه وذلك كالامثال المضروبة التي يذكرها الله تعالى في كتابه التي قال فيها (ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل) فان الامثال المضروبة هي الافيسة العقلية سواء كانت قياس شمول أو قياس تمثيل ويدخل في ذلك مايسمونه براهين وهو القياس الشمولي المؤلف من المقدمات اليقينية وان كان لفظ البرهان في اللغة اعم من ذلك كما سعى الله آيتي موسى براهنين • وبما يوضح هذا ان العلم الالهي لا يجوز ان يستدل فيه بقياس تمثيل يستوى فيه الاصل والفرع ولا بقياس شمولي تستوى أفراده فان الله سبحانه وتعالى ليس كمثل شيء فلا يجوز ان يمثل بغيره ولا يجوز ان يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوى أفرادها.. ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والتكلمة مثل هذه الافيسة في المطالب الالهية لم يصلوا بها الى يقين بل تناقضت أدلتهم وغلب عليهم بعد التناهي الحيرة والاضطراب لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها ولكن يستعمل في ذلك قياس الاولى سواء كان تمثيلا أو شمولا كما قال تعالى (ولله المثل الاكمل) مثل ان ذللم ان كل كمال ثبت للممكن أو المحدث فالواجب القديم أولى به وكل كمال ثبت للمخلوق المربوب المملول المدبر فانما استفادة من خالفه وربّه ومدبره فهو أحق به منه وأن كل نقص وعيب وجب نفيه عن شيء ما من أنواع المخلوقات والمحدثات والممكنات فانه يجب نفيه عن الرب تبارك وتعالى بطريق الاولى. وأنه أحق بالامور الوجودية من كل موجود والامور

المدمية الممكن بها أحق ونحو ذلك * ومثل هذه الطرق هي التي كان يستعملها السلف والائمة
 في مثل هذه المطالب كما استعمل نحوها لامام أحمد ومن قبله وبعده من أئمة أهل الاسلام
 وبمثل ذلك جاء القرآن في تقرير أصول الدين من مسائل التوحيد والصفات والمعاد ونحو ذلك *
 مثال ذلك انه سبحانه لما أخبر بالمعاد والعلم به تابع للملم بامكانه فان الممتع لا يجوز ان يكون بين
 سبحانه امكانه اتم بيان ولم يسلك في ذلك ما يسلكه طوائف من أهل الكلام حيث يثبتون
 الامكان الخارجي بمجرد الامكان الذهني فيقولون هذا ممكن لانه لو قدر وجوده لم يلزم من
 تقدير وجوده محال فان الشأن في هذه المقدمة فن أين يعلم انه لا يلزم من تقدير وجوده محال
 والمحال هنا اعم من المحال لذاته أو لغيره ولا مكان الذهني حقيقته عدم العلم بالامتناع وعدم العلم
 بالامتناع لا يستلزم العلم بالامكان الخارجي بل يبقى الشئ في الذهن غير معلوم الامتناع ولا
 معلوم الامكان الخارجي وهذا هو الامكان الذهني * فانه سبحانه وتعالى لم يكف في بيان امكان
 المماد بهذا اذ يمكن ان يكون الشئ ممتناً ولو لغيره وان لم يعلم الذهن امتناعه بخلاف الامكان
 الخارجي فانه اذا علم بطل ان يكون ممتناً والانسان يعلم الامكان الخارجي - تارة ببله بوجود
 الشئ - وتارة ببله بوجود نظيره - وتارة ببله بوجود ما هو ابلغ منه فان وجود الشئ دليل على
 ان ما هو دونه أولى بالامكان منه * ثم انه اذا بين كون الشئ ممكناً فلا بد من بيان قدرة الرب
 عليه والا مجرد العلم بامكانه لا يكفي في امكان وقوعه ان لم تعلم قدرة الرب على ذلك فينب سبحانه
 هذا كله بمثل قوله (أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والارض قادر على أن يخلق مثلهم
 وجعل لهم أجلا لا ريب فيه فأبى الظالمون الا كفورا) وقوله (أوليس الذي خلق السموات
 والارض بقادر على أن يخلق مثلهم بلى وهو الخلاق العليم) وقوله (أولم يروا أن الله الذي خلق
 السموات والارض ولم يبي بخلقهم بقادر على أن يحيي الموتى بلى انه على كل شئ قدير) وقوله
 (خلق السموات والارض أكبر من خلق الناس) فانه من المعلوم بدهاه العقول ان خلق السموات
 والارض أعظم من خلق أمثال بنى آدم والقدرة عليه أبلغ - وان هذا الايسر أولى بالامكان
 والقدرة من ذلك * وكذلك استدلاله على ذلك بالنشأة الاولى في مثل قوله (وهو الذي بدأ
 الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه) ولهذا قال بعد ذلك (وله المثل الاعلى في السموات والارض)
 وقال (وان كنتم في ريب من البعث فانا خلقناكم من تراب) الآية - وكذلك ما ذكره في قوله

(وضرب لنا مثلاً ونسى خلقه قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها أول مرة) الآيات . فإن قوله تعالى من يحيي العظام وهي رميم قياس حذف أحدى مقدمتيه لظهورها والاخرى سالبة كلية قرن معها دليلها وهو المثل المضروب الذي ذكره بقوله (وضرب لنا مثلاً ونسى خلقه قال من يحيي العظام وهي رميم) وهذا استفهام انكارى متضمن للنفي أى لا أحد يحيي العظام وهي رميم فإن كونها رميمًا يمنع عنده إحياءها لمصيرها الى حال اليبس والبرودة المنافية للحياة التى مبنها على الحرارة والرطوبة ولتفرق أجزائها واختلاطها بنيرها ولنحو ذلك من الشبهات * والتقدير هذه العظام رميم ولا أحد يحيي العظام وهي رميم فلا أحد يحييها ولكن هذه السالبة كاذبة ومضمونها امتناع الاحياء * وبين سبحانه مكانه من وجوه بيان امكان ما هو أبعد من ذلك وقدرته عليه . فقال (يحييها الذي أنشأها أول مرة) وقد أنشأها من التراب ثم قال (وهو بكل خلق عليم) ليبين علمه بما تفرق من الاجزاء واستحال * ثم قال (الذي جعل لكم من الشجر الاخضر نارا) فيبين انه أخرج النار الحارة اليابسة من البارد الرطب وذلك أبلغ في المنافاة لان اجتماع الحرارة والرطوبة أيسر من اجتماع الحرارة واليوسه . فالرطوبة تقبل من الانفعال مالا تقبله اليوسه . ثم قل (أو ليس الذي خلق السموات والارض بقادر على ان يخلق مثلهم) وهذه مقدمة معلومة بالبدية—ولهذا جاء فيها باستفهام التقرير الدال على ان ذلك مستقر معلوم عند المخاطب كما قال سبحانه (ولا يأتونك بمثل الا جئتاك بالحق وأحسن تفسيرا) ثم بين قدرته العسامة بقوله (انما أمره اذا أراد شيأ أن يقول له كن فيكون) وفي هذا الموضع وغيره من القرآن من الأسرار وبيان الادلة القطعية على المطالب الدينية ما ليس هذا موضعه . وانما الغرض التنبيه * وكذلك ما استعمله سبحانه في تنزيهه وتقديسه عما أضافوه اليه من الولادة سواء سموها حسيه أو عقلية كما تزعمه الفلاسفة الصائبون من تولد العقول العشرة والنفوس الفلكية التسعة التي هم مضطربون فيها هل هي جواهر أو أعراض وقد يحملون العقول بمنزلة الذكور والنفوس بمنزلة الاناث ويحملون ذلك آباءهم وأمهاتهم وآلهمهم وأربابهم القرية وتعلمهم بالنفوس أظهر لوجود الحركة الدورية الدالة على الحركة الارادية الدالة على النفس المحركة—وذلك شبيه بقول مشركي العرب وغيرهم الذين جعلوا له بنين وبنات قال تعالى (وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم وخرقوا له بنين وبنات بغير علم سبحانه وتعالى عما

يصفون) وقال تعالى (ألا انهم من إنفكهم ليقولون ولد الله وانهم لكاذبون) وكانوا يقولون
 الملائكة بنات الله كما يزعم هؤلاء ان النفوس هي الملائكة وهي متولدة عن الله فقال تعالى (ويحملون
 لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون . واذا بشر أحدكم بالانثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم يتوارى
 من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون ام يدسه في التراب ألا ساء ما يحكمون للذين
 لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء والله المثل الاعلى وهو العزيز الحكيم) الى قوله (ويحملون
 لله ما يكرهون وتصف السنتهم الكذب أن لهم الحسنى لا جرم أن لهم النار وأنهم مفرطون)
 وقال تعالى (أم اتخذ مما يخلق بنات وأصفا كم بالبنين واذا بشر أحدكم بما ضرب للرحمن مثلا
 ظل وجهه مسودا وهو كظيم أو من ينشأ في الحلية وهو في الخصام غير مبين وجعلوا الملائكة
 الذين هم عباد الرحمن إناثا أشهدوا خلقهم سكتب شهادتهم ويسألون . وقال تعالى (أفرايت
 اللات والعزى) الى قوله (ألكم الذكر وله الانثى تلك اذا قسمة ضيزى) أي جائرة وغير
 ذلك في القرآن * فينب سبحانه ان الرب الخالق اولى بان ينزه عن الامور النافسة منكم فكيف
 يحملون له ما تكرهون ان يكون لكم وتستخفون من اضافته اليكم مع أنه واقع لا محالة ولا
 تنزهونه عن ذلك وتنفونه عنه وهو أحق بنفى المكروهات المنقصات منكم - وكذلك قوله في
 التوحيد (ضرب لكم مثلا من أنفسكم هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم فأنتم
 فيه سواء تخافونهم كخيفتكم أنفسكم) أي كخيفة بعضكم ببعضا كما في قوله (ثم أنتم هؤلاء تقتلون
 أنفسكم) وفي قوله (لولا اذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا) وفي قوله (ولا
 تلهوا أنفسكم) وفي قوله (فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا أنفسكم) وفي قوله (ولا تخرجون أنفسكم
 من دياركم) فان المراد في هذا كله من نوع واحد فينب سبحانه ان المخلوق لا يكون مملوكه
 شريكه فيما له حتي يخاف مملوكه كما يخلف نظيره بل تمتعون ان يكون المملوك لكم نظيرا فكيف
 ترضون لي ان تجعلوا ما هو مخلوقي ومماوكي شريكا لي يدعى ويمبد كما ادعى وأعبد كما كانوا
 يقولون في تلييتهم ليك لا شريك لك الا شريك هو لك تملكه وما ملك - وهذا باب واسع
 عظيم جدا ليس هذا موضعه . وانما البرض التنبيه على ان في القرآن والحكمة النبوية عامة
 أصول الدين من المسائل والدلائل التي تستحق ان تكون أصول الدين
 وأما ما يدخله بعض الناس في هذا المسي من الباطل فليس ذلك من أصول الدين وان ادخله

فيه مثل المسائل والدلائل الفاسدة مثل نفي الصفات والقدر ونحو ذلك من المسائل ومثل الاستدلال على حدوث العالم بحدوث الاعراض التي هي صفات الاجسام القائمة بها إما الاكوان وإما غيرها وتقرير المقدمات التي يحتاج اليها هذا الدليل من اثبات الاعراض التي هي الصفات اولا او اثبات بعضها كالاكوان التي هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق - واثبات حدوثها تأيلا بابطال ظهورها بغيرها كالموت وباطال انتقالها من محل الى محل - ثم اثبات امتناع خلو الجسم ثالثا إما عن كل جنس من اجتناس الاعراض باثبات ان الجسم قابل لها وان المقابل لشيء لا يخلو عنه وعن ضده وإما عن الاكوان - واثبات امتناع حوادث لأول لها رابعا وهو مبني على مقدمتين (احدهما) ان الجسم لا يخلو عن الاعراض التي هي الصفات (والثانية) ان ما لا يخلو عن الصفات التي هي الاعراض فهو محدث لان الصفات التي هي الاعراض لا تكون الا محدثة وقد يفرضون ذلك في بعض الصفات التي هي الاعراض كالاكوان وما لا يخلو عن جنس الحوادث فهو حادث لامتناع حوادث لا تنتهي * فهذه الطريقة قد اعترف حذاق أهل الكلام كالأشعري وغيره بانها ليست طريقة الرسل وأتباعهم ولا سلف الامة وأئمتها وذكروا انها محرمة عندهم * بل المحققون على انها طريقة باطلة وان مقدماتها فيها تفصيل وتقسيم يمنع ثبوت المدعى بها مطلقا ولهذا تجرد من اعتمد عليها في أصول دينه فاحد الامرين له لازم إما ان يطلع على ضعفها ويقابل بينها وبين أدلة القائلين بقدوم المالم فتسكافأ عنده الادلة أو يرجع هذا تارة وهذا تارة كما هو حال طوائف منهم - وإما ان يلتزم لاجلها لوازم مملومة الفساد في الشرع والعقل كما اتزم جهم لاجلها فناء الجنة والنار والتزم ابو الهذيل لاجلها انقطاع حركات أهل الجنة . والتزم قوم لاجلها ان الماء والهواء والنار له طعم ولون وريح ونحو ذلك والتزم قوم لاجلها وأجل غيرها ان جميع الاعراض كالطعم واللون وغيرهما لا يجوز بقاؤها بحال لانهم احتاجوا الى جواب النقض الوارد عليهم لما أثبتوا الصفات لله مع الاستدلال على حدوث الاجسام بصفات فقالوا صفات الاجسام أعراض اي انها تعرض وتزول فلا تبقى بحال بخلاف صفات الله فانها باقية * وأما جمهور عقلاء بني آدم فقالوا هذه مخالفة للمعلوم بالحس . والتزم طوائف من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم لاجلها نفي صفات الرب مطلقا او نفي بعضها لان الدال عندهم على حدوث هذه الاشياء هو قيام الصفات بها والدليل بحسب طرده . والتزموا حدوث كل موصوف بصفة قائمة به وهو أيضا

في غاية الفساد والضلال ولهذا التزموا القول بخلق القرآن ونكار رؤية الله في الآخرة وعبره على عرشه الى أمثال ذلك من اللوازم التي التزمها من طرد مقدمات هذه الحجة التي جعلها المعتزلة ومن اتبعهم أصل دينهم * فهذه داخلة فيما ساء هؤلاء، أصول الدين ولكن ليس في الحقيقة من أصول الدين الذي شرعه الله لعباده * وأما الدين الذي قال الله فيه (ألم لهم شركاء) شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله (فذلك له أصول وفروع بحسبه * وإذا عريف ن مسمى أصول الدين في عرف الناطقين بهذا الاسم فيه اجمال ولبهام لما فيه من الاشتراك بحسب الاوضاع والاصطلاحات تبين ان الذي هو عند الله ورسوله وعباده المؤمنين أصول الدين فهو موروث عن الرسول * وأما من شرع ديناً لم يأذن به الله فمعلوم ان أصوله المستزمنة له لا يجوز أن تكون منقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم اذ هو باطل وملزوم الباطل باطل كما ان لازم الحق حق * وهذا التقسيم ينه أيضاً على مراد السلف والائمة بضم الكلام وأهله اذ ذلك يتناول لمن استدلل بالدلة الفاسدة او استدلل على المغالاة للباطلة * فاما من قال الحق الذي أذن الله فيه حكماً ودليلاً فهو من أهل العلم والایمان والله يقول الحق وهو يهدي السبيل * وأما مخاطبة أهل اصطلاح باصطلاحهم ولفظهم فليس بمكروه اذا احتجج الى ذلك وكانت المعاني صحيحة كخطابة المعجم من الروم والفرس والترك بلغتهم وعرفهم فان هذا جائز حسن للحاجة وانما كرهه الائمة اذا لم يحتج اليه ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لام خالد بنت خالد بن سعيدين العاص وكانت صغيرة ولدت بارض الحبشة لان أباهما كان من المهاجرين اليها فقال لها يا أم خالد هذا سنا . والسنا بلسان الحبشة الحسن لانها كانت من أهل هذه اللغة - وكذلك يترجم القرآن والحديث لمن يحتاج الى تفيهمه اياه بالترجمة ولذلك يقرأ المسلم ما يحتاج اليه من كتب الامم وكلامهم بلغتهم ويترجمها بالعربية كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم زيد بن ثابت أن يتعلم كتاب اليهود ليقرأ له ويكتب له ذلك حيث لم يأمن من اليهود عليه فالسلف والائمة لم يكرهوا الكلام لمجرد ما فيه من الاصطلاحات المولدة كلفظ الجوهر والعرض والجسم وغير ذلك بل لأن المعاني التي يعبرون عنها بهذه العبارات فيها من الباطل المذموم في الادلة والاحكام ما يجب النهي عنه لاشتمال هذه الالفاظ على معاني مجملة في النفي والاثبات كما قال الامام أحمد في وصفه لاهل البدع فقال : هم مختلفون في الكتاب مختلفون للكتاب متفقون

على مخالفة الكتاب يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويلبسون على جهال الناس بما يتكلمون به من المتشابه * فإذا عرفت المعاني التي يقصدونها بأمثال هذه العبارات ووزنت بالكتاب والسنة بحيث يثبت الحق الذي أثبت الكتاب والسنة وينفي الباطل الذي نفاه الكتاب والسنة كان ذلك هو الحق بخلاف ماسلكه أهل الأهواء من التكلم بهذه الالفاظ نفياً وإثباتاً في الوسائل والمسائل من غير بيان التفصيل والتقسيم الذي هو الصراط المستقيم وهذا من مثرات الشبهة فإنه لا يوجد في كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من الصحابة والتابعين ولا أحد من الأئمة المتبوعين أنه علق بمسمى لفظ الجوهر والجسم والتحيز والعرض ونحو ذلك شيئاً من أصول الدين لا الدلائل ولا المسائل والمتكلمون بهذه العبارات يختلف مرادهم بها . تارة لا اختلاف الوضع . وتارة لا اختلافهم في المعنى الذي هو مدلول اللفظ كمن يقول الجسم هو المؤلف ثم يتنازعون هل هو الجوهر الواحد بشرط تأليفه أو الجوهران فصاعداً أو الستة أو الثمانية أو غير ذلك ومن يقول هو الذي يمكن فرض الأبداء الثلاثة فيه وأنه مركب من المادة والصورة ومن يقول هو الموجود أو الموجود القائم بنفسه وإن الموجود لا يكون إلا كذلك * والسيف والأئمة الذين ذموا وبدعوا الكلام في الجوهر والجسم والعرض تضمن كلامهم ذم من يدخل المعاني التي يقصدها هؤلاء بهذه الالفاظ في أصول الدين في دلائله وفي مسائله نفياً وإثباتاً * فلما إذا عرفت المعاني الصحيحة الثابتة بالكتاب والسنة وعبر عنها لمن يفهم هذه الالفاظ ليتبين ما وافق الحق من معاني هؤلاء وما خالفه فهذا عظيم النعمة وهو من الحكم بالكتاب بين الناس فيما اختلفوا فيه كما قال تعالى (كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه) وهو مثل الحكم بين سائر الأمم بالكتاب فيما اختلفوا فيه من المعاني التي يدبرون عنها بوضعهم وعرفهم وذلك يحتاج إلى معرفة معاني الكتاب والسنة . ومعرفة معاني هؤلاء بالفاظهم . ثم اعتبار هذه المعاني بهذه المعاني ليظهر الموافق والمخالف *

وأما قول السائل فإن قيل بالجواز فما وجهه وقد فهمنا منه عليه السلام النهي عن الكلام في بعض المسائل . فيقال قد تقدم الاستفسار والتفصيل في جواب السؤال وإن ما هو في الحقيقة أصول الدين الذي بعث الله به رسوله فلا يجوز أن ينهى عنها بحال بخلاف ما سمي أصول الدين وليس هو أصولاً في الحقيقة لا دلائل ولا مسائل أو هو أصول لدين لم يشرع الله بل شرعه من شيرع

من الدين ما لم يأذن به الله *

واما ما ذكره السائل من نفيه فالذي جاء به الكتاب والسنة النهي عن أمور * منها القول على الله بلا علم كقوله (قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبني بغير الحق وان تشر كوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله مالا تعلمون) وقوله (ولا تقف ما ليس لك به علم) * ومنها ان يقال عليه غير الحق كقوله (ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق) وقوله (لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله الا الحق) * ومنها الجدل بغير علم كقوله (ها أنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم) * ومنها الجدل في الحق بعد ظهوره كقوله (يجادلونك في الحق بعدما تبين) * ومنها الجدل بالباطل كقوله (وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق) * ومنها الجدل في آياته كقوله (ما يجادل في آيات الله الا الذين كفروا) وقوله (الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان انهم كبر مقتا عند الله وعند الذين آمنوا وقوله (ان في صدورهم الا كبر ما هم ببالغيه) وقوله (ويلم الذين يجادلون في آياته ما لهم من محيص) ونحو ذلك قوله (والذين يحاجون في الله من بعدما استجب له حاجتهم داحضة عند ربهم) وقوله (وهم يجادلون في الله وهو شديد المحال) وقوله (ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير) * ومن الامور التي نهى الله عنها في كتابه التفرق والاختلاف كقوله (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) الى قوله (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم اليينات وأولئك لهم عذاب عظيم يوم تبيض وجوه وتسود وجوه) * قال ابن عباس تبيض وجوه أهل السنة والجماعة وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة وقال تعالى (ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء) وقال تعالى (فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله) الى قوله (ولا تكونوا من المشركين من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا) * وقد ذم أهل التفرق والاختلاف في مثل قوله (وما تفرق الذين أوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءهم العلم بنيا بينهم) وفي مثل قوله (ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم) وفي مثل قوله (وان الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاق بعيد) * وكذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم توافق كتاب الله كالحديث المشهور عنه الذي رواه مسلم بعنه عن عبد الله بن عمرو وسأله عن مسند أحمد وغيره من حديث

عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج على أصحابه وهم يتناظرون في القدر ورجل يقول ألم يقل الله كذا ورجل يقول ألم يقل الله كذا فساكنما فقي في وجه حب الرمان فقال أبهذا أسرتم انما هلك من كان قبلكم بهذا . ضربوا كتاب الله بمضه يمض وانما نزل كتاب الله ليصدق بمضه بمضاً لا ليكذب بمضه بمضاً انظروا ما أمرتم به فافعلوه وما نهيتهم عنه فاجتنبوه . هذا الحديث أو نحوه * وكذلك قوله المرآة في القرآن كفر * وكذلك ما أخرجه في الصحيحين عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ قوله (هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات) الى قوله (فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله) فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمي الله فاحذروهم *

وأما ان يكون الكتاب أو السنة نهى عن معرفة المسائل التي تدخل فيما يستحق ان يكون من أصول دين الله فهذا لا يكون اللهم الا ان تنهى عن بعض ذلك في بعض الاحوال مثل مخاطبة شخص بما يعجز عنه فهمه فيضل كقول عبد الله بن مسعود ما من رجل يحدث قوما حديثا لا يبلغه عقولهم الا كان فتنة لبعضهم وكقول علي عليه السلام حدثوا الناس بما يعرفون ودعوا ما ينكرون ان يكون ان يكذب الله ورسوله أو مثل قول حق يستلزم فساداً أعظم من تركه فيدخل في قوله صلى الله عليه وسلم من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فان لم يستطع فليسهه فان لم يستطع فقلبه وذلك أضعف الايمان رواه مسلم *

وأما قول السائل اذا قيل بالجواز فهل يجب وهل نقل عنه عليه السلام ما يقتضى وجوبه فيقال لا ريب انه يجب على كل أحد ان يؤمن بما جاء به الرسول ايمانا عاما بجملا . ولا ريب ان معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل فرض على الكفاية فان ذلك داخل في تبليغ ما بعث الله به رسوله وداخل في تدبر القرآن وعقله وفهمه . وعلم الكتاب والحكمة وحفظ الذكر والدعاء الى الخير والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعاء الى سبيل الرب بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن ونحو ذلك مما أوجبه الله على المؤمنين فهو واجب على الكفاية منهم * وأما ما يجب على أعيانهم فهذا يتنوع بتنوع قدرهم ومعرفة حاجتهم وما أمر به أعيانهم فلا يجب على الماجز عن سماع بعض العلم أو عن فهم دقيقة ما يجب على القادر على ذلك ويجب

على من سمع النصوص وفهمها من علم التفصيل مالا يجب على من لم يسمها ويجب على المفتي والمحدث والمجادل مالا يجب على من ليس كذلك *

وأما قوله هل يكفي في ذلك ما يصل اليه المجتهد من غلبة الظن أولا بد من الوصول الى القطع . فيقال الصواب في ذلك التفصيل فانه وإن كان طوائف من أهل الكلام يزعمون ان المسائل الخبرية التي قد يسمونها مسائل الاصول يجب القطع فيها جميعها ولا يجوز الاستدلال فيها بغير دليل يفيد اليقين وقد يوجبون القطع فيها على كل أحد فهذا الذي قالوه على اطلاقه وعمومه خطأ مخالف للكتاب والسنة واجماع سلف الامة وأئمتها . ثم هم مع ذلك من أبعد الناس عما أوجبوه فانهم كثيراً ما يحتجون فيها بالدلة التي يزعمونها قطيعة وتكون في الحقيقة من الاغلوطات فضلا عن ان تكون من الظنيات حتى ان الشخص الواحد منهم كثيراً ما يقطع بصحة حجة في موضع ويقطع بطلانها في موضع آخر بل منهم من غاية كلامه كذلك وحتى قد يدعى كل من المتناظرين العلم الضروري بنقيض ما ادعاه الآخر *

وأما التفصيل فما أوجب الله فيه العلم واليقين وجب فيه ما أوجب الله من ذلك كقوله (اعلّموا ان الله شديد العقاب وان الله غفور رحيم) وقوله (فاعلم انه لا إله الا هو واستغفر لذنبك) ولذلك يجب الايمان بما أوجب الله الايمان به وقد تقرر في الشريعة ان الوجوب معلق باستطاعة العبد كقوله (فاتقوا الله ما استطعتم) وقوله صلى الله عليه وسلم اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم أخرجاه في الصحيحين * فاذا كان كثير مما تنازعت فيه الامة من هذه المسائل الدقيقة قد يكون عند كثير من الناس مشتبها لا يقدر فيه على دليل يفيد اليقين لا شرعي ولا غيره لم يجب على مثل هذا في ذلك مالا يقدر عليه وليس عليه ان يترك ما يقدر عليه من اعتقاد قوي غالب على ظنه لمجزئه عن تمام اليقين بل ذلك هو الذي يقدر عليه لا سيما اذا كان مطابقا للحق فالاعتقاد المطابق للحق ينفع صاحبه ويثاب عليه ويسقط به الفرض اذا لم يقدر على أكثر منه لكن ينبغي أن يعرف ان عامة من ضل في هذا الباب أو عجز فيه عن معرفة الحق فانما هو لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول وترك النظر والاستدلال الموصل الى معرفته فلما اعرضوا عن كتاب الله ضلوا كما قال تعالى ابني آدم (فإيما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكري

فإن له مديدة عندنا ونحشره يوم القيامة أعمى) قال ابن عباس تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة وقرأ هذه الآية وكما في الحديث الذي رواه الترمذي وغيره عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ستكون فتنة قلت فما المخرج منها يا رسول الله قال كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم وحكم ما بينكم هو الفصل ليس بالهزل من تركه من جبار قصمه الله ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله وهو جبل الله المتين وهو الذكر الحكيم وهو الصراط المستقيم وهو الذي لا تزيغ به الأهواء ولا تلتبس به الألسن ولا تتفضى عجائبه ولا يخلق عن كثرة الرد ولا تنشعب منه العلماء وهو الذي لم تنته الجن إذ سمعته أن قالوا إنا سمعنا قرآنا عجبا يهدي إلى الرشدين قال به صدق ومن عمل به أجر ومن حكم به عدل ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم قال تعالى (وأن هذا صراطي مستقيما فاتبوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله وقال تعالى (المص كتاب أنزل إليك فلا يكن في صدرك حرج منه) إلى قوله (اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء) وقال تعالى (وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا لعلكم ترحمون ان تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وإن كنا عن دراسته لغافلين أو تقولوا لو أننا أنزل علينا الكتاب لكنا أهدى منهم فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى ورحمة فن اظلم ممن كذب بآيات الله وصدف عنها سنجزي الذين يصدفون عن آياتنا سوء العذاب بما كانوا يصدفون) * قوله سبحانه انه سيجزي الصادف عن آياته مطلقا سواء كان مكذبا أو لم يكن سوء العذاب بما كانوا يصدفون يبين ذلك ان كل من لم يقر بما جاء به الرسول فهو كافر سواء اعتقد كذبه أو استكبر عن الإيمان به أو أعرض عنه اتباعا لما يهواه أو ارتاب فيما جاء به فكل مكذب بما جاء به فهو كافر وقد يكون كافرا من لا يكذب به إذا لم يؤمن به ولهذا أخبر الله في غير موضع من كتابه بالضلال والمذاب لمن ترك اتباع ما أنزله وإن كان له نظر وجدل واجتهاد في عقليات وامور غير ذلك وجعل ذلك من نعموت الكفار والمنافقين قال تعالى (وجعلنا لهم سمما وأبصارا وأفئدة فما أغنى عنهم سمهم ولا ابصارهم ولا افئدتهم من شيء إذ كانوا يجحدون بآيات الله وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون) وقال تعالى (فلما جاءهم رسلهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله

وحده وكفرنا بما كنا به مشركين فلم يك ينفعهم ایمانهم لما رأوا بأسنا سنة الله التي قد خلت
 في عباده وخسر هنالك الكافرون) وقال تعالى (الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان
 أتاهم كبر مقتا عند الله وعند الذين آمنوا) وقال تعالى (ان في صدورهم الاكبر ما هم ببالنيه فاستعد
 بالله) والسلطان هو الحجة المنزلة من عند الله كما قال تعالى (ام انزلنا عليهم سلطانا فهو يتكلم بما
 كانوا به يشركون) وقال تعالى (أم لكم سلطان مبين فاتوا بكتابكم ان كنتم صادقين) وقال تعالى
 (ان هي الا اسماء سميتوها انتم وآباؤكم ما انزل الله بها من سلطان). وقد طالب سبحانه لمن اتخذ
 دينه بقلوبه (اتتوني بكتاب من قبل هذا أو انارة من علم) فالكتاب الكتاب. والآثارة كما قال من قال
 من السلف هي الرواية والاسناد وقالوا هي الخط أيضا اذ الرواية والاسناد يكتب بالخط
 وذلك لان الآثارة من الاثر فالعلم الذي يقوله من يقبل قوله يؤثر بالاسناد ويقيده بالخط فيكون
 كل ذلك من آثاره. وقال تعالى في نعت المنافقين (لم تر الى الذين يزعمون انهم آمنوا بما انزل
 اليك وما انزل من قبلك يريدون ان يتحاكوا الى الطاغوت وقد أمروا ان يكفروا به ويريد
 الشيطان ان يضلهم ضلالا بعيدا. واذا قيل لهم تعالى الى ما انزل الله والى الرسول رأيت
 المنافقين يصدون عنك صدودا فكيف اذا أصابهم مصيبة بما قدمت أيديهم ثم جاءوك يحلفون
 بالله ان أردنا الا احسانا وتوفيقا. اولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم فأعرض عنهم وعظمهم وقل
 لهم في أنفسهم قولا بليغا). وفي هذه الآيات أنواع من العبر من الدلالة على ضلال من يحاكم
 الى غير الكتاب والسنة وعلى نفاقه وان زعم انه يريد التوفيق بين الادلة الشرعية وبين ما يسميه
 هو عقليات من الامور المأخوذة عن بعض الطوائف من المشركين وأهل الكتاب وغير
 ذلك من أنواع الاعتبار * فمن كان خطؤه لتفريطه فيما يجب عليه من اتباع القرآن والايمان
 مثلا أو لتعديه حدود الله بسلوك السبل التي نهى عنها أو لاتباع هواه بغير هدى من الله فهو
 الظالم لنفسه وهو من أهل الوعيد بخلاف المجتهد في طاعة الله ورسوله باطنا وظاهرا الذي
 يطلب الحق باجتهاده كما أمره الله ورسوله فهذا مغفور له خطؤه. كما قال تعالى (آمن الرسول
 بما انزل اليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله لا نفرق بين أحد من رسله)
 الى قوله (لا يكلف الله نفسا الا وسعها لما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا ان
 نسئنا أو نخطأنا) وقد ثبت في صحيح مسلم ان الله قال قد فعلت وكذلك ثبت فيه من حديث

ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقرأ بحرف من هاتين الآيتين ومن سورة الفاتحة الا أعطى ذلك . فهذا يبين استجابة هذا الدعاء للنبي والمؤمنين وأن الله لا يؤاخذهم ان نسوا أو أخطؤا *
وأما قول السائل هل ذلك من باب تكليف مالا يطاق والحال هذه فيقال هذه العبارة وأن تنازع الناس فيها نفيًا وإثباتًا فينبغي ان يعرف ان الخلاف المحقق فيها نوعان (أحدهما) ما اتفق الناس على جوازه ووقوعه وإنما تنازعوا في اطلاق القول عليه بأنه لا يطاق (والثاني) ما اتفقوا على انه لا يطاق لكن تنازعوا في جواز الامر به ولم يتنازعوا في عدم وقوعه * فأما ان يكون أمر اتفق أهل العلم والإيمان على انه لا يطاق وتنازعوا في وقوع الامر به فليس كذلك * فالنوع الاول * كتنازع المتكلمين من مثبتة القدر ونفاته في استطاعة العبد وهي قدرته وطاقته هل يجب ان تكون مع الفعل أو يجب ان تكون متقدمة على الفعل . فمن قال بالاول لزمه أن يكون كل عبد لم يفعل ما أمر به قد كلف مالا يطيقه اذا لم يكن عنده قدرة الا مع الفعل ولهذا كان الصواب الذي عليه محققو التكلمين وأهل الفقه والحديث والتصوف وغيرهم مادل عليه القرآن وهو أن الاستطاعة التي هي مناط الامر والنهي وهي المصححة للفعل لا يجب ان تقارن الفعل * وأما الاستطاعة التي يجب معها وجود الفعل فهي مقارنة له فالاول كقوله (والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) وقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن الحصين صل قائما فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فعلى جنب ومعلوم ان الحج والصلاة يجب على المستطيع سواء فعل اولم يفعل فلم ان هذه الاستطاعة لا تجب ان تكون مع الفعل * والثانية كقوله تعالى (ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون) وقوله تعالى (وعرضنا جهنم للكافرين عرضا الذين كانت أعينهم في غطاء عن ذكرى) وكانوا لا يستطيعون سمعا) وهذه حال من صدّه هواه ورأيه الفلسد عن استماع كتب الله المنزل واتباعها فقد أخبر أنه لا يستطيع ذلك وهذه الاستطاعة هي المقارنة للفعل الموجبة له . وأما الاولى فلولا وجودها لم يثبت التكليف بقوله (فاتقوا الله ما استطعتم) وقوله تعالى (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا تكلف نفسا الا وسعها) وأمثال ذلك فهو لا المفرطون والمعتدون في أصول الدين اذا لم يستطيعوا سمع ما أنزل الى الرسول فهم من هذا القسم * وكذلك أيضا تنازعهم في المأمور به الذي علم الله انه لا يكون او أخبر مع ذلك أنه لا يكون فن الناس من

يقول ان هذا غير مقدور عليه كما ان غالية القدرة يمنون ان يتقدم علم الله وخبره وكتابه بانه لا يكون وذلك لاتفاق الفريقين على ان خلاف المعلوم لا يكون ممكنا ولا مقدورا عليه وقد خالفهم في ذلك جمهور الناس وقالوا هذا متقوض عليهم بقدرة الله تعالى وقالوا ان الله يعلمه على ما هو عليه فيعلمه ممكنا مقدورا للعبد غير واقع ولا كائن لعدم ارادة العبد له او لبغضه اياه ونحو ذلك لا امجزه عنه وهذا النزاع يزول بتنوع القدرة كما تقدم فانه غير مقدور القدرة المتأثرة للفعل وان كان مقدورا القدرة المصححة للفعل التي هي مناط الامر والنهي * **﴿واما النوع الثاني﴾** فكأنفقهم على ان المأجزة عن الفعل لا يطيقه كما لا يطيق الاعمى والانعطع والزمن نقط المصحف وكتابه والطيران قتل هذا النوع قد اتفقوا على انه غير واقع في الشريعة وانما تنازعوا في جواز الامر به عقلا حتى نازع بعضهم في المستنع لذاته كالجملع بين الضدين والنقيضين هل يجوز الامر به من جهة العقل مع ان ذلك لم يرد في الشريعة * ومن غلا فزعم وقوع هذا الضرب في الشريعة كمن يزعم ان ابالهب كلف بان يؤمن بانه لا يؤمن فهو مبطل في ذلك عند عامة اهل القبلة من جميع الطوائف بل اذا قدر انه أخبر بعصية النار المستلزم لموته على الكفر وانه اسمع هذا الخطاب في هذا الحال انقطع تكليفه ولم ينفعه الايمان حينئذ كايما من يؤمن بعد معاناة العذاب قال تعالى (فلم يك ينفعهم ايمانهم لما رأوا بأسنا) وقال تعالى (الآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين) * والمقصود هنا التنبيه على ان النزاع في هذا الاصل يتنوع تارة الى الفعل المأمور به وتارة الى جواز الامر به ومن هنا شبه من شبه من المتكلمين على الناس حيث جعل القسمين قسما واحدا وادعى تكليف ما لا يطاق مطلقا لوقوع بعض الانعام التي لا يجعلها عامة المسلمين من باب ما لا يطلق والنزاع فيها لا يتعلق بمسائل الامر والنهي وانما يتعلق بمسائل القضاء والقدر * ثم انه جعل جواز هذا القسم مستلزما لجواز القسم الذي اتفق المسلمون على انه غير مقدور عليه وقاس أحد النوعين بالآخر وذلك من الاقيسة التي اتفق المسلمون بل وسائر اهل الملل بل وسائر العقلاء على بطلانها فان من قاس الصحيح المأمور بالافعال لقوله ان القدرة مع الفعل او ان الله علم انه لا يفعل على المأجزة الذي لو اراد الفعل لم يقدر عليه فقد جمع بين ما علم الفرق بينهما بالاضطرار عقلا ودينا وذلك من مثل الاهواء بين القدرة واخوانهم الجبرية * واذا عرف هذا فاطلاق القول بتكليف مالا

يطلق من البدع الحادثة في الاسلام كاطلاق القول بأن الناس مجبورون على افعالهم وقد اتفق سلف الامة وأئمتها على انكار ذلك وذهم من يطلقه وان قصد به الرد على القدرية الذين لا يقولون بأن الله خالق افعال العباد ولا بانه شاء الكائنات وقالوا هذا رد بدعة بدعة وقابل الفاسد بالبطل بالبطل. ولولا ان هذا الجواب لا يحتمل البسط لذكرت من نصوص أقوالهم في ذلك ما يبين ردهم لذلك * واما اذا فصل مقصود القائل وبين بالعبارة التي لا يشتبه فيها الحق بالبطل ما هو الحق وميزين الحق والبطل كان هذا من الفرقان وخرج الميّن حينئذ بما ذم به أمثال هؤلاء الذين وصفهم الائمة بأنهم مختلفون في كتاب الله مخالفون لكتاب الله متفقون على ترك كتاب الله وانهم يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويحرفون الكلم عن مواضعه ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم ولهذا كان يدخل عندهم الجبرة في مسمى القدرية المذمومين لخوضهم في القدر بالبطل اذ هذا جماع المعنى الذي ذمت به القدرية ولهذا ترجم الامام أبو بكر الخلال في كتاب السنة فقال الرد على القدرية وقولهم ان الله أجبر العباد على المعاصي. ثم روى عن عمرو بن عثمان عن بقية بن الوليد قال سألت الزبيدي والاوزاعي عن الجبر فقال الزبيدي أمر الله أعظم وقدرته أعظم من ان يجبر أو يعضل ولكن يقضي ويقدر ويخلق ويجعل عبده على ما يحب * وقال الاوزاعي ما اعرف للجبر أصلا في القرآن ولا في السنة فاهاب ان اقول ذلك ولكن القضاء والقدر والخلق والجبر فهذا يعرف في القرآن والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما وضعت هذا مخافة ان يرتاب رجل من أهل الجماعة والتصديق * فهذا الجوابان اللذان ذكرهما هذان الامامان في عصر تابعي التابعين من احسن الاجوبة * اما الزبيدي فحمد بن الوليد صاحب الزهري فانه قال أمر الله أعظم وقدرته أعظم من ان يجبر أو يعضل فنفى الجبر وذلك لان الجبر المعروف في اللغة هو إزام الانسان بخلاف رضاه كما تقول الفقهاء في باب النكاح هل تجبر المرأة على النكاح اولا تجبر واذا عضلها الولي ماذا تصنع فيمنون يجبرها انكاحها بدون رضاها واختيارها ويعنون بمضلها منها مما ترضاه وتختاره فقال الله اعظم من ان يجبر أو يعضل لان الله سبحانه قادر على ان يحمل العبد عبدا راضيا لما يفعله وبمفضا وكارها لما يتركه كما هو الواقع فلا يكون العبد مجبورا على ما يختاره ويرضاه ويريدوه وهي افعاله الاختيارية ولا يكون معضولا عما يتركه فيبغضه ويكرهه ولا يريدوه وهي تروكه الاختيارية * واما الاوزاعي فانه

منع من إطلاق هذا اللفظ وان عني به هذا المعنى حيث لم يكن له أصل في الكتاب والسنة فيفصي الى إطلاق لفظ مبتدع ظاهر في ارادة الباطل وذلك لايسوغ وان قيل انه اريد به معنى صحيح * قال الخلال أنبأنا المروزي قال سمعت بعض المشيخة يقول سمعت عبد الرحمن ابن مهدي يقول انكر سفيان الثوري الجبر وقال الله تعالى جبل المباد قال المروزي أظنه أراد قول النبي صلى الله عليه وسلم لا شج عبد القيس . يعني قوله الذي في صحيح مسلم ان فيك خلقيين يحبهما الله الحليم والآفة فقال أخلقيين تخلقتُ بهما أم خلقيين جبلت عليهما فقال بل خلقيين جبلت عليهما فقال الحمد لله الذي جبلني على خلقيين يحبهما الله تعالى . ولهذا احتج البخاري وغيره على خالق الافعال بقوله تعالى (ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا) فاخبر تعالى انه خالق الانسان على هذه الصفة * وجواب الازاعي اقوم من جواب الزيدي لان الزيدي نفي الجبر والازاعي منع اطلاقه اذ هذا اللفظ يحتمل معنى صحيحا فنفية تدينقضي نفي الحق والباطل كما ذكر الخلال ما ذكره عبد الله بن احمد في كتاب السنة . فقال ثنا محمد بن بكار ثنا أبو معشر عن محمد بن كعب انه قال انما سمي الجبار لانه يجبر الخلق على ما أراد فاذا امتنع من اطلاق اللفظ الجمل المشبه زال المخذور وكان أحسن من نفيه وان كان ظاهرا في المعنى الفاسد خشية ان يظن انه ينفي المعنيين جميعا * وهكذا يقال في نفي الطاعة على الأمور فان اثبات الجبر في المحذور نظير سلب الطاعة في المأمور . وهكذا كان يقول الإمام احمد وغيره من أئمة السنة . قال الخلال أنبأنا الميمون قال سمعت أبا عبد الله يعني احمد بن حنبل يناظر خالد بن خديش يعني في القدر فذكر رجلا فقال أبو عبد الله انما اكره من هذا ان يقول أجبر الله . وقال أنبأنا المروزي قلت لابي عبد الله رجل يقول ان الله أجبر المباد فقال هكذا لا تقل وانكر هذا وقال يضل من يشاء ويهدي من يشاء . وقال أنبأنا المروزي قال كتب الى عبد الوهاب في أمر حسن بن خلف المكبري وقال انه تنزه عن ميراث أبيه فقال رجل قدرى ان الله لم يجبر المباد على المعاصي فرد عليه أحمد بن رجاء فقال ان الله جبر المباد على ما أراد . اراد بذلك اثبات القدر فوضع أحمد بن علي كتابا يحتاج فيه فادخلته على أبي عبد الله فاخبرته بالقصة فقال ويضع كتابا وانكر عليهما جميعا . على ابن رجاء قال جبر المباد . وعلى القدرى الذي قال لم يجبر وانكر على احمد في وضعه الكتاب واحتجابه وأمر به جبرانه لوضعه الكتاب وقال لي يجب على

ابن رجاء ان يستغفر ربه لما قال جبر العباد فقلت لابي عبد الله فا الجواب في هذه المسئلة قال يضل الله من يشاء ويهدي من يشاء قال المروزي في هذه المسئلة انه سمع أبا عبد الله لما انكر على الذي قال لم يجبر وعلى من رد عليه جبر فقال أبو عبد الله كلما ابتدع رجل بدعة اتسموا في جوابها وقال يستغفر ربه الذي رد عليهم بمحدثه وانكر على من رد بشئ من جنس الكلام اذا لم يكن له فيها امام . مقدم قال المروزي فما كان باسرع من أن قدم أحمد بن علي من عكبرا ومعه شيخة وكتاب من أهل عكبرا فادخلت أحمد بن علي على أبي عبد الله فقال يا أبا عبد الله هو ذا الكتاب ادفنه الى أبي بكر حتى يقطعه وأنا أقوم على منبر عكبرا وأستغفر الله عز وجل فقال أبو عبد الله لي . ينبغي ان تقبلوا منه فرجعوا اليه . وقد بسطنا الكلام في هذا المقام في غير هذا الموضع وتكاملنا على الاصل الفاسد الذي ظنه المنفردون من ان اثبات المعني الحق الذي يسمونه جبرا ينافي الامر والنهي حتى جملة القدرية منافيا للامر والنهي مطلقا وجعله طائفة من الجبرية منافيا لحسن الفعل وقبحه وجعلوا ذلك مما اعتمدوه في نفي حسن الفعل وقبحه القائم به المملوم بالعقل ومن المعلوم انه لا ينافي ذلك الا كما ينافيه بمعنى كون الفعل ملائما للفاعل ونافيا له وكونه منافيا للفاعل وضارا له

(٢٣٦) ❦ مسئلة ❦ في رجلين اختلفا فقال أحدهما أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضى الله عنهما أعلم وأفقه من علي بن أبي طالب رضى الله عنه — وقال الآخر بل علي بن أبي طالب أعلم وأفقه من أبي بكر وعمر فاي القولين أصوب ❦ وهل هذان الحديثان وهما قوله صلى الله عليه وسلم اقضاكم علي . وقوله انا مدينة العلم وعلي بابها صحيحان . واذا كانا صحيحين هل فيهما دليل أن عليا أعلم وأفقه من أبي بكر وعمر رضى الله عنهم أجمعين . واذا ادعى مدع ان اجماع المسلمين على ان عليا رضى الله عنه أعلم وأفقه من أبي بكر وعمر رضى الله عنهم أجمعين يكون محقا أو مخطئا ❦

❦ الجواب ❦ الحمد لله ❦ لم يقل أحد من علماء المسلمين المعتبرين إن عليا أعلم وأفقه من أبي بكر وعمر بل ولا من أبي بكر وحده . ومدعى الاجماع على ذلك من أجهل الناس واكذبهم بل ذكر غير واحد من العلماء اجماع العلماء على ان أبا بكر الصديق أعلم من علي منهم الامام منصور بن عبد الجبار السمعاني المروزي أحد الائمة الستة من أصحاب الشافعي . ذكر في كتابه

تقديم الأدلة على الامام اجماع علماء السنة على ان أبا بكر أعلم من علي . وما علمت أحدا من
الائمة المشهورين ينازع في ذلك وكيف وأبو بكر الصديق كان بحضرة النبي صلى الله عليه
وسلم يفتي ويأمر وينهى ويقضي ويخطب كما كان يفعل ذلك اذا خرج هو وأبو بكر يدعو
الناس الى الاسلام ولما هاجرا جميعا ويوم حنين وغير ذلك من المشاهد والنبي صلى الله عليه
وسلم ساكت يقره على ذلك ويرضى بما يقول ولم تكن هذه المراتب لغيره . وكان النبي صلى الله
عليه وسلم في مشاورته لاهل العلم والفقه والرأى من أصحابه يقدم في الشورى أبا بكر وعمر
فهما اللذان يتقدمان في الكلام والعلم بحضرة الرسول عليه السلام على سائر أصحابه مثل قصة
مشاورته في أسرى بدر . فأول من تكلم في ذلك أبو بكر وعمر وكذلك غير ذلك
وقد روى في الحديث انه قال لهما اذا اتفقتما على أمر لم اختلفكما ولهذا كان قولهما حجة في
أحد قولى العلماء وهو احدى الروايتين عن احمد وهذا بخلاف قول عثمان وعلي * وفي السنن
عنه انه قال اقتدوا بالذين من بعدى ابي بكر وعمر . ولم يحمل هذا لغيرهما بل ثبت عنه انه قال
عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ
واياكم ومحدثات الامور فان كل بدعة ضلالة فامر بتابع سنة الخلفاء الراشدين وهذا يتناول
الائمة الاربعة . وخص ابا بكر وعمر بالاقتداء بهما ومرتبة المقتدى به في افعاله وفيما سنه
للمسلمين فوق سنة المتبع فيها سنة فقط * وفي صحيح مسلم ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
كانوا معه في سفر فقال ان يطلع القوم ابا بكر وعمر يرشدوا . وقد ثبت عن ابن عباس انه كان
يفتي من كتاب الله فان لم يجد فيها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فان لم يجد أفتى بقول
ابي بكر وعمر ولم يكن يفعل ذلك بعثمان وعلي . وابن عباس حبر الامة واعلم الصحابة وافقههم
في زمانه وهو يفتي بقول ابي بكر وعمر مقدمالقولهما على قول غيرهما من الصحابة . وقد ثبت
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل * وايضا فابو بكر وعمر
كان اختصاصهما بالنبي صلى الله عليه وسلم فوق اختصاص غيرهما وابو بكر كان اكثر
اختصاصا فانه كان يَسْمَرُ عنده عامة الليل يحدثه في العلم والدين ومصالح المسلمين كما روى ابو
بكر بن ابي شيبة . ثنا ابو معوية عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عمر قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يسمر عند ابي بكر في الامر من امور المسلمين وأأامه * وفي الصحيحين

عن عبد الرحمن بن أبي بكر أن أصحاب الصفه كانوا ناسا فقراء وان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ومن كان عنده طعام اربعة فليذهب بخامس او بسادس وان ابا بكر جاء بثلاثة وانطلق نبي الله صلى الله عليه وسلم بمشرة وان ابا بكر تمشى عند النبي صلى الله عليه وسلم ثم لبث حتى صليت العشاء ثم رجع فلبث حتى ناس رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء بمده ماضى من الليل ماشاء الله قالت امرأته ما حبسك عن اضيافك قال أوما عشتهم قالت أبرا حتى تحبى عرضوا عليهم العشاء فقبلوهم وذكر الحديث. وفي رواية كان يتحدث الى النبي صلى الله عليه وسلم الى الليل. وفي سفر الهجرة لم يصحب غير ابي بكر ويوم بدر لم يبق معه في المريش غيره وقيل ان امن الناس علينا في صحبته وذات يده ابي بكر ولو كنت متخذاً من اهل الارض خليلاً لاتخذت ابا بكر خليلاً. وهذا من اصح الاحاديث المستفيضة في الصحاح من وجوه كثيرة. وفي الصحيحين عن ابي الدرداء قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم اذ أقبل ابي بكر آخذاً بطرف ثوبه حتى أبدى عن ركبته فقال النبي صلى الله عليه وسلم اما صاحبكم فقد غامر فسلم وقال انى كان بيني وبين ابن الخطاب شيء فأسرعت اليه ثم ندمت فسألته ان يغفر لى فابى على فأتيتك فقال يغفر الله لك ثلاثاً ثم ان عمر ندم فأتى منزل ابي بكر فلم يجدته فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فجعل وجه النبي صلى الله عليه وسلم يتمر وغضب حتى أشفق ابي بكر وقال أنا كنت أظلم يا رسول الله مرتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله بعثني اليكم فقلتم كذبت وقال ابي بكر صدقت وواساني بنفسه وماله فهل انتم تاركون لى صاحبي فهل انتم تاركون لى صاحبي فأنذنى بمدها. قال البخارى. غامر سبق بالخير. وفي الصحيحين عن ابن عباس قال وضع عمر على سريره فتكفنه الناس يدعون ويثنون ويصلون عليه قبل ان يرفع وانا فيهم فلم يرعنى الا رجل قد أخذ بمنكبي من ورائى فالتفت فاذا هو على وترحم على عمر وقال ما خلقت أحداً أحب الىّ ان اتى الله عز وجل بعمله منك وايم الله ان كنت لا ظن ان يجعلك الله مع صاحبيك وذلك انى كنت كثيراً ما أسمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول جئت أنا وأبو بكر وعمر ودخلت أنا وأبو بكر وعمر وخرجت أنا وأبو بكر وعمر فان كنت أرجو أو أظن ان يجعلك الله معهما وفي الصحيحين وغيرهما انه لما كان يوم أحد قال أبو سفيان لما أصيب المسلمون أفي القوم محمد أفي القوم محمد أفي القوم محمد فقال النبي

صلى الله عليه وسلم لا تجيؤه . فقال أنى القوم ابن أبي قحافة أنى القوم ابن أبي قحافة أنى القوم
 ابن أبي قحافة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تجيؤه . فقال أنى القوم ابن الخطاب أنى القوم ابن
 الخطاب أنى القوم ابن الخطاب فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تجيؤه فقال لأصحابه أما هؤلاء
 فقد كفيتهم فلم يملك عمر نفسه أن قال كذبت عدو الله أن الذين عددت لأحياء وقد بقي لك
 ما يسوءك وذكر الحديث . فهذا أمير الكفار في تلك الحال انما سأل عن النبي صلى الله عليه
 وسلم وابن بكر وعمر دون غيرهم لئلا يلموا بهم رؤس المسلمين . النبي ووزيراه . ولهذا سأل الرشيد
 مالك بن انس عن منزلتهما من النبي صلى الله عليه وسلم في حياته فقال منزلتهما في حياته
 كنز لهما منه بمدة بماته . وكثرة الاختصاص والصحبة مع كمال المودة والائتلاف والمحبة
 والمشاركة في العلم والدين تقتضي انهما احق بذلك من غيرهما . وهذا ظاهر بين لمن له خبرة
 بأحوال القوم * اما الصديق فإنه مع قيامه بأمور من العلم والفقه عجز عنها غيره حتى ينها
 لهم لم يحفظ له قول يخالف نصا . هذا يدل على غاية البراعة . وأما غيره فحفظت له أقوال كثيرة
 خالفت النص لتكون تلك النصوص لم تبلغهم . والذي وجد من موافقة عمر للنصوص أكثر
 من موافقة عليّ وهذا يعرفه من عرف مسائل العلم وأقوال العلماء فيها . وذلك مثل نفقة المتوفى
 عنها زوجها فان قول عمر هو الذي وافق النص دون القول الآخر . وكذلك مسألة الحرام قول
 عمر وغيره فيها هو الإشباه بالنصوص من القول الآخر * وقد ثبت في الصحيحين عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال قد كان في الأمم قبلكم محدثون فان يكن في أمتي أحد فاعمر * وفي
 الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال رأيت كأني أنيت بقدرح لبن فشربت حتى
 إنى لأرى الرى يخرج من أظفارى ثم ناولت فضلى عمر فقالوا ما أولت يا رسول الله قال
 العلم * وفي الترمذى وغيره انه قال لو لم أبعث فيكم لبعث عمر * وأبضا فان الصديق استخلفه النبي
 صلى الله عليه وسلم على الصلاة التي هي عمود الاسلام وعلى إقامة المناسك التي ليس في مسائل
 العبادات أشكل منها وأقام المناسك قبل ان يحج النبي صلى الله عليه وسلم فنأدى ان لا يحج
 بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان فأردفه بعلي بن أبي طالب لينبذ العهد الى المشركين
 فلما لحقه قال أميرا أو مأمورا قال بل مأمورا فأمر أبا بكر على علي بن أبي طالب وكان عليّ
 ممن أمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يسمع ويطيع في الحج وأحكام المسافرين وغير ذلك

لابي بكر وكان هذا بعد غزوة تبوك التي استخلف عليا فيها على المدينة ولم يكن بقي بالمدينة من الرجال الا منافق أو معذور أو مذب فلحقه على فقال اتخلفني مع النساء والصبيان فقال اما ترضى ان تكون مني بمنزلة هرون من موسى . بين بذلك ان استخلاف علي على المدينة لا يقتضي نقص المرتبة فان موسى قد استخلف هرون وكان النبي صلى الله عليه وسلم دائما يستخلف رجالا لكن كان يكون بها رجال . وعام تبوك خرج النبي صلى الله عليه وسلم بجميع المسلمين ولم يأذن لاحد في التخلف عن الغزاة لان العدو كان شديدا والسفر بعيدا وفيها أنزل الله سورة براءة . وكتاب أبي بكر في الصدقات ^(١) وأوجزها ولهذا عمل به عامة الفقهاء وكتاب غيره فيه ما هو متقدم منسوخ فدل ذلك على انه علم بالسنة الناسخة * وفي الصحيحين عن أبي سعيد قال وكان أبو بكر أعلننا برسول الله صلى الله عليه وسلم * وأيضا فالصحابا في زمن أبي بكر لم يكونوا يتنازعون في مسألة الا فصلها بينهم أبو بكر وارتفع النزاع فلا يعرف بينهم في زمانه مسألة واحدة تنازعوا فيها الا ارتفع النزاع بينهم بسببه كتنازعهم في وفاته صلى الله عليه وسلم ومدفنه وفي ميراثه وفي تجهيز جيش اسامة وقتال مائتي الزكاة وغير ذلك من المسائل الكبار بل كان خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم يعلمهم ويقوّمهم ويبين لهم ما نزول معه الشبهة فلم يكونوا معه يختلفون * وبعده لم يبلغ علم أحد وكاله علم أبي بكر وكما فصاروا يتنازعون في بعض المسائل كما تنازعوا في الجدة والاختوة وفي الحرام وفي الطلاق الثلاث وفي غير ذلك من المسائل المعروفة مما لم يكونوا يتنازعون فيه على عهد أبي بكر وكانوا يخالفون عمر وعثمان وعلي في كثير من اقوالهم ولم يعرف انهم خالفوا ابا بكر في شيء مما كان يفتي فيه ويقضي وهذا يدل على غاية العلم . وقام مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم واقام الاسلام فلم يخل بشيء منه بل دخل الناس من الباب الذي خرجوا منه مع كثرة المخالفين من المرتدين وغيرهم وكثرة الخاذلين فأكمل به من علمهم ودينهم ما لا يقاومه فيه أحد حتى قام الدين كما كان وكانوا يسمون ابا بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم بعد هذا سموا عمر وغيره امير المؤمنين قال السبيلي وغيره من العلماء ظهر قوله لا تحزن ان الله معنا في ابي بكر في اللفظ كما ظهر في

(١) كذا بالاصل الذي بأيدينا وفي العبارة سقط يدل على السياق ولعله قوله آخر الكتب والله

المعني فكانوا يقولون محمد رسول الله وابو بكر خليفة رسول الله ثم انقطع هذا الاتصال اللفظي بموته فلم يقولوا لمن بعده خليفة رسول الله * وايضا فلي بن ابي طالب تعلم من ابي بكر بعض السنة بخلاف ابي بكر فانه لم يتعلم من علي بن ابي طالب كما في الحديث المشهور الذي في السنن حديث صلاة التوبة عن علي قال كنت اذا سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم حديثا ينفعني الله منه بما شاء أن يفهني فاذا حدثني غيره استحلقت فاذا حلف لي صدقته وحدثني ابو بكر وصدق ابو بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما من مسلم يذنب ذنبا ثم يتوضأ ويحسن الوضوء ويصلي ركعتين ويستغفر الله الا غفر الله له * ومما يبين لك هذا ان ائمة علماء الكوفة الذين صحبوا عمر وعلياً كالمقمة والأُسود وشریح القاضی وغيرهم كانوا يرجحون قول عمر على قول علي * واما تابعو اهل المدينة ومكة والبصرة فهدأ عندهم اظهر واشهر من ان يذكر وانما الكوفة ظهر فيها فقه علي وعلمه بحسب مقامه فيها مدة خلافته وكل شيعة علي الذين صحبوه لا يعرف عن احد منهم انه قدمه على ابي بكر وعمر لافي فقه ولا علم ولا غيرها بل كل شيعة الذين قاتلوا معه عدوه كانوا مع سائر المسلمين يقدمون ابا بكر وعمر الا من كان علي ينكر عليه ويذمه مع قتلهم في عهد علي وخمولهم كانوا ثلاث طوائف طائفة غلت فيه كالتي ادعت فيه الالهية وهؤلاءا، حرقهم علي بالنار، وطائفة كانت نسب ابا بكر وكان رأسهم عبد الله بن سبا فلما بلغ عليا ذلك طاب قلبه فهرب، وطائفة كانت تفضله على ابي بكر وعمر قال لا يلفني عن أحد منكم انه فضاني على ابي بكر وعمر الا جلده حد المفترى . وقد روى عن علي من نحو ثمانين وجهاً وأكثر انه قال على منبر الكوفة خير هذه الامة بعد نبيها أبو بكر وعمر * وقد ثبت في صحيح البخاري وغيره من رواية رجال همدان خاصة التي يقول فيها على

ولو كنت بوابا على باب الجنة * لقلت لهمدان ادخلي بسلام

من رواية سفيان الثوري عن منذر الثوري وكلاهما من همدان . رواه البخاري عن محمد ابن كثير . قال ثنا سفيان الثوري ثنا جامع بن شداد ثنا أبو يعلى منذر الثوري عن محمد بن الحنفية قال قلت لابي يا أبت من خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا بني أو ما تعرف فقلت لا فقال أبو بكر قلت ثم من قال ثم عمر وهذا يقول له لابنه الذي لا يتقيه ولخاصته ويتقدم بمقوبة من يفضلها عليهما . والمتواضع لا يجوز له ان يتقدم بمقوبة كل من قال

الحق ولا يجوز ان يسميه مفترياً. ورأس الفضائل العلم وكل من كان أفضل من غيره من الانبياء والصحابة وغيرهم فانه اعلم منه قال تعالى (هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) والدلائل على ذلك كثيرة وكلام العلماء في ذلك كثير *

واما قوله اقضاكم على فلم يروه احد من اهل الكتب الستة ولا اهل المسانيد المشهورة لا احد ولا غيره باسناد صحيح ولا ضعيف وانما يروى من طريق من هو معروف بالكذب ولكن قال عمر بن الخطاب ابني اقرؤنا وعلى اقضانا وهذا قاله بعد موت ابي بكر * والذي في الترمذى وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم قال أعلم امتي بالحلل والحرام معاذ بن جبل واعلمها بالفرائض زيد بن ثابت وليس فيه ذكر على . والحديث الذى فيه ذكر على مع ضعفه فيه أن معاذ بن جبل اعلم بالحلل والحرام وزيد بن ثابت أعلم بالفرائض فلو قد رُحِّصَ هذا الحديث لكان الاعلم بالحلل والحرام اوسع علماً من الاعلم بالقضاء لان الذي يختص بالقضاء انما هو فصل الخصومات في الظاهر مع جواز ان يكون الباطن بخلافه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم انكم تختصمون اليّ ولعل بعضكم ان يكون ألحن بحجته من بعض وانما اقضى بنحو ما أسمع فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه فانما اقطع له قطعة من النار . فقد أخبر سيد القضاة ان قضاءه لا يحل الحرام بل يحرم على المسلم ان يأخذ بقضائه ما قضى له به من حق الغير . وعلم الحلل والحرام يتناول الظاهر والباطن فكان الاعلم به اعلم بالدين * وايضا فالتقضاء نوعان (احدهما) الحكم عند تجاحد الخصمين مثل ان يدعى احدهما امرا يكذبه الآخر فيه فيحكم فيه بالبينه ونحوها (والثاني) مالا يتجادان فيه يتصادقان ولكن لا يعلمان ما يستحق كل منهما كتنازعهما في قسم فريضة او فيما يجب لكل من الزوجين على الآخر او فيما يستحقه كل من الشريكين ونحو ذلك فهذا الباب هو من ابواب الحلل والحرام فاذا افتأهما من يرضيان بقوله كفاها ذلك ولم يحتاجا الى من يحكم بينهما وانما يحتاجان الى حاكم عند التجاحد وذلك انما يكون في الاغلب مع الفجور وقد يكون مع النسيان فاما الحلل والحرام فيحتاج اليه كل احد من بر وفاجر وما يختص بالقضاء لا يحتاج اليه الا قليل من الأبرار ولهذا لما أمر ابو بكر عمر أن يقضى بين الناس مكث حولا لم يحتاجا الى اثنان في شيء * ولو عد مجموع ما قضى النبي صلى الله عليه وسلم من هذا النوع لم يبلغ عشر حكومات فإين هذا من كلامه في الحلل والحرام الذي هو قوام

دين الاسلام . يحتاج اليه الخاص والعام * وقوله اعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل اقرب الى الصحة باتفاق علماء الحديث . من قوله اقتضاكم على لو كان مما يحتاج به * واذا كان ذلك اصح اسنادا واطهر دلالة علم ان المحتج بذلك على ان عليا اعلم من معاذ بن جبل جاهل فكيف من ابي بكر وعمر اللذين هما اعلم من معاذ بن جبل مع ان الحديث الذي فيه ذكر معاذ وزيد يضمنه بعضهم ويحسنه بعضهم . واما الحديث الذي فيه ذكر علي فانه ضعيف *

واما حديث مدينة العلم فاضيف واوهى ولهذا انما يمد في الموضوعات المكذوبات وان كان الترمذي قد رواه ولهذا ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وبين انه موضوع من سائر طرقه والمكذب يعرف من نفس مته لا يحتاج الى النظر في اسناده فان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان مدينة العلم لم يكن لهذه المدينة الا باب واحد ولا يجوز ان يكون المبلغ عنه واحدا بل يجب ان يكون المبلغ عنه اهل التواتر الذين يحصل العلم بخبرهم للثائب ورواية الواحد لا تفيد العلم الا مع قرائن وتلك القرائن اما ان تكون متتفية واما ان تكون خفية عن كثير من الناس او اكثرهم فلا يحصل لهم العلم بالقرآن والسنة المتواترة بخلاف النقل المتواتر الذي يحصل به العلم للخاص والعام * وهذا الحديث انما اقراه زنديق او جاهل ظنه مدحا وهو مطروق الزنادقة الى القدح في علم الدين اذا لم يبلغه الا واحد من الصحابة * ثم ان هذا خلاف المعلوم بالتواتر فان جميع مدائن المسلمين بلغهم العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير طريق على رضي الله عنه * اما اهل المدينة ومكة فالامر فيهم ظاهر وكذلك اهل الشام والبصرة فان هؤلاء لم يكونوا يروون عن علي الا شيئا قليلا وانما غالب^(١) كان في اهل الكوفة ومنع هذا فقد كانوا تعلموا القرآن والسنة قبل ان يتولى عثمان فضلا عن خلافة علي وكان اقره اهل المدينة واعلمهم تعلموا الدين في خلافة عمر وقبل ذلك لم تعلم احد منهم من علي شيئا الا من تعلم منه لما كان باليمن كما تعلموا حينئذ من معاذ بن جبل . وكان مقام معاذ بن جبل في اهل اليمن وتعليمه لهم اكثر من مقام علي وتعليمه . ولهذا روى اهل اليمن عن معاذ اكثر مما روه عن علي . وشريح وغيره من اكابر التابعين انما تقبوا علي معاذ . ولما قدم علي الكوفة كان شريح فاضيا فيها قبل ذلك وعلى وجد علي القضاء في خلافته شريحا وعبدة الساماني

(١) كذا بالاصل ولعل الضواب وانما غالب علمه وفقهه كان ونحوه والله اعلم كتبه مصححه

وكلاهما تفقه على غيره . فاذا كان علم الاسلام انتشر في مدائن الاسلام بالحجاز والشام واليمن والعراق وخراسان ومصر والمغرب قبل أن يقدم الى الكوفة لما صار الى الكوفة عامة ما بلغه من العلم بلغه غيره من الصحابة ولم يختص على تبليغ شيء من العلم الا وقد اختص غيره بما هو أكثر منه فالتبليغ العام الحاصل بالولاية حصل لابي بكر وعمر وعثمان منه أكثر مما حصل لابي . واما الخالص فابن عباس كان أكثر فتيا منه وابو هريرة أكثر رواية منه وعلى اعلم منهما كما ان ابا بكر وعمر وعثمان اعلم منهما أيضا فان الخلفاء الراشدين قاموا من تبليغ العلم العام بما كان الناس أحوج اليه مما بلغه من بلغ بعض العلم الخاص *

واما ما يرويه أهل الكذب والجهل من اختصاص عليّ بعلم انفرد به عن الصحابة فكله باطل وقد ثبت عنه في الصحيح انه قيل له هل عندكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء . فقال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة الا فيما يؤتيه الله عبد في كتابه وما في هذه الصحيفة وكان فيها عقول الديات أي اسنان الابل التي تجب فيه الذبحة . وفيها فكاك الاسير . وفيها لا يقتل مسلم بكافر * وفي لفظ هل عهد اليكم رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا لم يمهده الى الناس ففني ذلك . الى غير ذلك من الاحاديث عنه التي تدل على ان كل من ادعى ان النبي صلى الله عليه وسلم خصه بعلم فقد كذب عليه *

وما يقوله بعض الجهال انه شرب من غسل النبي صلى الله عليه وسلم فأورثه علم الاولين والآخرين من اتبع الكذب البارد فان شرب غسل الميت ليس بمشروع ولا شرب على شيئا ولو كان هذا يوجب العلم لشرکه في ذلك كل من حضر ولم يرو هذا أحد من أهل العلم * وكذلك ما يذكر انه كان عنده علم باطن امتاز به عن ابي بكر وعمر وغيرهما فهذا من مقالات الملاحدة الباطنية ونحوهم الذين هم أكفر منهم بل فيهم من الكفر ما ليس في اليهود والنصارى كالذين يعتقدون الهيته ونبوته وانه كان أعلم من النبي صلى الله عليه وسلم وانه كان معلما للنبي صلى الله عليه وسلم في الباطن ونحو هذه المقالات التي انما يقولها الغلاة في الكفر والاحاد والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٣٧) (مسألة) عن قول الشيخ ابي محمد عبد الله بن ابي زيد في آخر عقيدته وان خير القرون القرن الذي رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وآمنوا به . ثم الذين يلونهم ثم الذين

يلونهم * وأفضل الصحابة الخلفاء الراشدون المهديون أبو بكر وعمر وعثمان وعلي * فالدليل على
 تفضيل أبي بكر على عمر وتفضيل عمر على عثمان وعثمان على علي * فإذا تبين ذلك فهل تجب عقوبة
 من يفضل المفضول على الفاضل أم لا * بينوا لنا ذلك يانا مبسوطا مأجورين ان شاء الله تعالى
 (الجواب) الحمد لله رب العالمين * اما تفضيل أبي بكر ثم عمر على عثمان وعلي فهذا
 متفق عليه بين أئمة المسلمين المشهورين بالامامة في العلم والدين من الصحابة والتابعين والتابعين
 وهو مذهب مالك وأهل المدينة والليث بن سعد وأهل مصر والاوزاعي وأهل الشام وسفيان
 الثوري وأبي حنيفة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وأمثالهم من أهل العراق وهو مذهب
 الشافعي وأحمد واسحق وأبي عبيد وغير هؤلاء من أئمة الاسلام الذين هم لسان صدق في
 الامة * وحكى مالك اجماع أهل المدينة على ذلك فقال ما أدركت أحدا ممن أتتدي به بشك
 في تقديم أبي بكر وعمر * وهذا مستفيض عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب * وفي صحيح
 البخاري عن محمد بن الحنفية أنه قال لايه علي بن أبي طالب يا أبت من خير الناس بمد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال يا بني أو ما تعرف قلت لا قال أبو بكر قلت ثم من قال عمر * وروى
 هذا عن علي بن أبي طالب من نحو ثمانين وجها وأنه كان يقوله على منبر الكوفة بل قال لا
 أوتي بأحد يفضاني على أبي بكر وعمر الا جلده حد المفتري فمن فضله على أبي بكر وعمر جلد
 بمقتضى قوله رضى الله عنه ثمانين سوطا * وكان سفيان يقول من فضل عليا على أبي بكر فقد
 أضرى بالمهاجرين وما أرى أنه يصعد له الى الله عمل وهو مقيم على ذلك * وفي الترمذي وغيره
 روى هذا التفضيل عن النبي صلى الله عليه وسلم وأنه قال يا علي هذان سيدا كهول أهل الجنة
 من الاولين والاخرين الا النبيين والمرسلين * وقد استفاض في الصحيحين وغيرهما عن النبي
 صلى الله عليه وسلم من غير وجه من حديث أبي سعيد وابن عباس وجندب بن عبد الله وابن
 الزبير وغيرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كنت متخذنا من أهل الارض خليلا لاتخذت
 ابا بكر خليلا ولكن صاحبكم خليل الله يعني نفسه * وفي الصحيح انه قال على المنبر ان امن
 الناس علي في صحبته وذات يده ابو بكر ولو كنت متخذنا من أهل الارض خليلا لاتخذت
 ابا بكر خليلا ولكن صاحبكم خليل الله الا لا يقيين في المسجد خوخة الا سدت الا خوخة
 ابي بكر * وهذا صريح في انه لم يكن عنده من أهل الارض من يستحق الخالة لو كانت ممكنة

من المخلوقين الا ابا بكر فلم انه لم يكن عنده افضل منه ولا أحب اليه منه وكذلك في الصحيح انه قال عمرو بن العاص اي الناس أحب اليك قال عائشة قال فن الرجال قال ابوها * وكذلك في الصحيح انه قال لعائشة ادعي لي اباك واخاك حتى اكتب لابي بكر كتابا لا يختلف عليه الناس من بعدى ثم قال يا بى الله والمؤمنون الا ابا بكر * وفي الصحيح عنه ان امرأة قالت يا رسول الله أرايت ان جئت فلم أجده كأنها تمنى الموت قال فأنتى ابا بكر * وفي السنن عنه انه قال اتدوا باللذين من بعدى ابى بكر وعمر * وفي الصحيح عنه انه كان في سفر فقال ان بطع القوم ابا بكر وعمر يرشدوا * وفي السنن عنه قال رأيت كاتى وضعت في كفة والامة في كفة فرجعت بالامة ثم وضع ابو بكر في كفة والامة في كفة فرجع ابو بكر ثم وضع عمر في كفة والامة في كفة فرجع عمر * وفي الصحيح انه كان بين ابى بكر وعمر كلام فطلب ابو بكر من عمر أن يستغفر له فلم يفعل فجاء ابو بكر الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك فقال اجلس يا ابا بكر يغفر الله لك وندم عمر فجاء الى منزل ابى بكر فلم يجده فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فغضب النبي صلى الله عليه وسلم وقال ايها الناس انى جئت اليكم فقلت انى رسول الله فقلتم كذبت وقال ابو بكر صدقت فهل انتم تاركولى صاحبي فهل انتم تاركولى صاحبي فهل انتم تاركولى صاحبي فنادى بدمها * وقد تواتر في الصحيح والسنن ان النبي صلى الله عليه وسلم لما مرض قال مروا ابا بكر فليصل بالناس مرتين او ثلاثا حتى قال لا يمكن لاثنتين صواحب يوسف مروا ابا بكر ان يصلى بالناس فهذا التخصيص والتكرير والتوكيد في تقديمه في الامامة على سائر الصحابة مع حضور عمر وعثمان وعلى وغيرهم مما بين للامة تقدمه عنده على غيره * وفي الصحيح أن جنازة عمر لما وضعت جاء على بن أبى طالب يتخلل الصفوف ثم قال لارجو أن يجعلك الله مع صاحبك فاني كثيرا ما كنت اسمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول دخلت انا وابو بكر وعمر وخرجت انا وابو بكر وعمر وذهبت انا وابو بكر وعمر فهذا يبين ملازمتهمما للنبي صلى الله عليه وسلم في مدخله ومخرجه وذهابه ولذلك قال مالك للرشيده لما قال له يا ابا عبد الله أخبرني عن منزلة ابى بكر وعمر من النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا أمير المؤمنين منزلتهما منه في حياته كمنزلتهما منه بعد وفاته فقال شقيتني يا مالك . وهذا يبين أنه كان لهما من اختصاصهما بصحبته وموازرتهما له على أمره ومباظنتهما مما يعلمه بالاضطرار كل من كان عالما باحوال النبي صلى الله عليه وسلم

وأقواله وأفعاله وسيرته مع أصحابه ولهذا لم يتنازع في هذا أحد من أهل العلم بسيرته وسنته وأخلاقه وإنما ينفي هذا أو يقف فيه من لا يكون عالماً بحقيقة أمور النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان له نصيب من كلام أوفقه أو حساب أو غير ذلك أو من يكون قد سمع أحاديث مكذوبة بتافض هذه الأمور المعلومه بالاضطرار عند الخاصة من أهل العلم فتوقف في الأمر أو رجح غير أبي بكر . وهذا كسائر الأمور المعلومه بالاضطرار عند أهل العلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان غيرهم يشك فيها أو ينفيها كالأحاديث المتواترة عندهم في شفاعته وحوضه وخروج أهل الكبائر من النار والأحاديث المتواترة عندهم في الصفات والقدر والمال والرواية وغير ذلك من الأصول التي اتفق عليها أهل العلم بسنته لما تواترت عندهم عنه وإن كان غيرهم لا يعلم ذلك كما تواتر عند الخاصة من أهل العلم عنه الحكم بالشفعة وتحليف المدعى عليه ورجم الزاني المحصن واعتبار النصاب في السرقة وامثال ذلك من الأحكام التي ينازعهم فيها بعض أهل البدع ولهذا كان أئمة الإسلام متفقين على تبديع من خالف في مثل هذه الأصول بخلاف من نازع في مسائل الاجتهاد التي لم تبلغ هذا المبلغ في تواتر السنن عنه كالتنازع بينهم في الحكم بشاهد وعين وفي القسامة والفرقة وغير ذلك من الأمور التي لم تبلغ هذا المبلغ . وأما عثمان وعلى فهذه دون تلك فإن هذه كان قد حصل فيها نزاع فإن سفيان الثوري وطائفة من أهل الكوفة رجحوا علياً على عثمان ثم رجع عن ذلك سفيان وغيره وبعض أهل المدينة توقف في عثمان وعلى وهي إحدى الروايتين عن مالك لكن الرواية الأخرى عنه بتقديم عثمان على علي كما هو مذهب سائر الأئمة كالشافعي وأبي حنيفة وأصحابه وأحمد بن حنبل وأصحابه وغير هؤلاء من أئمة الإسلام حتى إن هؤلاء تنازعوا فيمن يقدم علياً على عثمان هل بمدن أهل البدعة على قولين هما روايتان عن أحمد وقد قال إيوّب السخيتاني وأحمد بن حنبل والدارقطني من قدم علياً على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار . وإيوّب هذا إمام أهل السنة وإمام أهل البصرة روى عنه مالك في الموطأ . وكان لا يروى عن أهل العراق وروى أنه سئل عن الرواية عنه فقال ما حدثكم عن أحد إلا وإيوّب أفضل منه . وذكره أبو حنيفة فقال لقد رأيته قد صد مقعداً في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ذكرته إلا افشمت جسمى . والحجة لهذا ما أخرجه في الصحيحين وغيرهما عن ابن عمر أنه قال كنا نفاضل على عهد رسول الله صلى

عليه وسلم . كنا نقول ابو بكر ثم عمر ثم عثمان . وفي بعض الطرق يبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينكره * وايضا فقد ثبت بالنقل الصحيح في صحيح البخارى وغير البخارى ان امير المؤمنين عمر بن الخطاب لما جعل الخلافة شورى في ستة انفس عثمان وعلى وطلحة والزبير وسعد وعبد الرحمن بن عوف ولم يدخل معهم سميد بن زيد وهو احد العشرة المشهود لهم بالجنة وكان من بنى عدى قبيلة عمر وقال عن ابنه عبد الله يحضركم عبد الله وليس له في الامر شئ ووصى ان يصلى صبيب بعد موته حتى يتفقوا على واحد فلما توفى عمر واجتمعوا عند المنبر قال طلحة ما كان لي من هذا الامر فهو لثمان . وقال الزبير ما كان لي من هذا الامر فهو لعلى . وقال سعد ما كان لي من هذا الامر فهو لعبد الرحمن بن عوف فخرج ثلاثة وبقي ثلاثة فاجتمعوا فقال عبد الرحمن بن عوف يخرج منا واحد ويولى واحد فسكت عثمان وعلى فقال عبد الرحمن انا اخرج وروى انه قال عليه عهد الله وميثاقه ان يولى افضلهما ثم قام عبد الرحمن بن عوف ثلاثة ايام يلاليها يشاور المهاجرين والانصار والتابعين لهم باحسان ويشاور أمهات المؤمنين ويشاور اصراء الامصار فانهم كانوا في المدينة حجوا مع عمر وشهدوا موته حتى قال عبد الرحمن ان لي ثلاثا ما اغتمضت بنوم فلما كان اليوم الثالث قال لثمان عليك عهد الله وميثاقه ان وليتك لتعدلن واثن وليت عليا لتسمعن ولتطيعين قال نعم . وقال لعلى عليك عهد الله وميثاقه ان وليتك لتعدلن واثن وليت عثمان لتسمعن ولتطيعين قال نعم فقال انى رأيت الناس لا يعدلون بثمان فبايحه على وعبد الرحمن وسائر المسلمين بيعة رضى واختيار من غير رغبة اعطاهم اياها ولا رغبة خوئهم بها . وهذا اجماع منهم على تقديم عثمان على على فلماذا قال ايوب واحمد بن حنبل والدارقطنى من قدم عليا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والانصار فانه لو لم يكن هو احق بالتقديم وقد قدموه كانوا جاهلين بفضله وإما ظالمين بتقديم المفضول من غير ترجيح ديني ومن نسبهم الى الجمل والظلم فقد أزرى بهم . ولو زعم زاعم انهم قدموا عثمان لضغن كان في نفس بعضهم على على وان أهل الضغن كانوا ذوى شوكة ونحو ذلك مما يقوله أهل الأهواء فقد نسبهم الى العجز عن القيام بالحق وظهور أهل الباطل منهم على أهل الحق هذا وهم في أعز ما كانوا وأقوى ما كانوا فانه حين مات عمر كان الاسلام من القوة والعز والظهور والاجتماع والاتلاف فيما لم يصيروا في مثله قط . وكان عمر أعز أهل الايمان وأذل أهل الكفر والنفاق

الى حد بلغ في القوة والظهور مبلغا لا يخفى على من له أدنى معرفة بالأمور. فمن جعلهم في مثل هذه الحال جاهلين أو ظالمين أو عاجزين عن الحق فقد أزرى بهم وجعل خیرأمة أخرجت للناس على خلاف ما شهد الله به لهم. وهذا هو أصل مذهب الرافضة فان الذي ابتدع الرفض كان يهوديا أظهر الاسلام نفاقا ودس الى الجهال دسائس يقدح بها في أصل الايمان ولهذا كان الرفض أعظم أبواب النفاق والزندقة فانه يكون الرجل وانفائه يصير مفضلا ثم يصير سبأا ثم يصير غالبا ثم يصير جاحدا معطلا ولهذا انضمت الى الرافضة أئمة الزنادقة من الاسماعيلية والنصيرية وأنواعهم من القرامطة والباطنية والدرزية وأمثالهم من طوائف الزندقة والنفاق فان القدح في خير القرون الذين صحبوا الرسول قدح في الرسول عليه السلام كما قال مالك وغيره من أئمة العلم هؤلاء طعنوا في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انما طعنوا في أصحابه ليقول القائل رجل سوء كان له أصحاب سوء ولو كان رجلا صالحا لكان أصحابه صالحين * وأيضا هؤلاء الذين نقلوا القرآن والاسلام وشرائع النبي صلى الله عليه وسلم وهم الذين نقلوا فضائل على وغيره فالقدح فيهم يوجب ان لا يوثق بما نقلوه من الدين وحينئذ فلا تثبت فضيلة لآل أبي ولا لغيره والرافضة جهال ليس لهم عقل ولا نقل ولا دين ولا دنيا منصورة فانه لو طلب منهم الناصبي الذي يبغيض عليا ويمتدح فقهه أو كفره كالخوارج وغيرهم أن يثبتوا ايمان على وفضله لم يقدروا على ذلك بل تلبيهم الخوارج فان فضائل على انما نقلها الصحابة الذين تقدح فيهم الرافضة فلا يتقن له فضيلة معلومة على أصلهم فاذا طعنوا في بعض الخلفاء بما يفترونه عليهم من أنهم طلبوا الرياسة وقاتلوا على ذلك كان طعن الخوارج في على بمثل ذلك واضعافه أقرب من دعوى ذلك على من أطيع بلا قتال ولكن الرافضة جهال متبعون الزنادقة * والقرآن قد أثنى على الصحابة في غير موضع كقوله تعالى (والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه) وقوله تعالى (لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى) وقال تعالى (محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا سيماهم في وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الانجيل كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوته يعجب الزراع ليفيط بهم الكفار)

وقال تعالى (لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحا قريبا) * وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة * وفي الصحيحين عن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم انفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه * وقد ثبت عنه في الصحيح من غير وجه انه قال خير القرون القرن الذي بعث فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم * وهذه الاحاديث مستفيضة بل متواترة في فضائل الصحابة والثناء عليهم وتفضيل قرنهم على من بعدهم من القرون فالقدح فيهم قدح في القرآن والسنة ولهذا تكلم الناس في تكفير الرافضة بما قد بسطناه في غير هذا الموضع والله سبحانه وتعالى اعلم

(٢٣٨) * مسألة * عن الروح المؤمنة ان الملائكة تتلقاها وتصعد بها من سماء الى السماء التي فيها الله . وعن الشيخ عبد القادر انه افضل المشايخ . والامام احمد انه افضل الائمة فهل هذا صحيح ام لا *

* الجواب * أما ترجيح بعض الائمة والمشايخ على بعض مثل من يرجع امامه الذي تفقه على مذهبه او يرجع شيخه الذي اقتدى به على غيره كمن يرجع الشيخ عبد القادر او الشيخ ابامدين لو احد او غيرهم فهذا الباب اكثر الناس يتكلمون فيه بالظن وما تهوى الانفس فانهم لا يداون حقيقة مراتب الائمة والمشايخ ولا يقصدون اتباع الحق المطلق بل كل انسان تهوى نفسه ان يرجح متبوعه فيرجحه بظن يظنه وان لم يكن معه برهان على ذلك وقد يفضى ذلك الى تحاجتهم وتقاتلهم وتفرقهم . وهذا مما حرمه الله ورسوله كما قال تعالى (يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته اخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم اليينات وأولئك لهم عذاب عظيم يوم تبيض وجوه وتسود وجوه) قال ابن عباس تبيض وجوه اهل السنة والجماعة وتسود وجوه اهل البدعة

والفرقة فما دخل في هذا الباب مما نهى الله عنه ورسوله من التمسك والتفرق والاختلاف والتكلم بغير علم فإنه يجب التمسك به فليس لاحد ان يدخل فيما نهى الله عنه ورسوله . وأما من ترجع عنده فضل امام على امام او شيخ على شيخ بحسب اجتهاده كما تنازع الماسدون أئمة افضل الترجيع في الاذان او تركه وافراد الائمة أو إثنائها وصلاة الفجر بفلس أو الاسفار بها والقنوت في الفجر او تركه والجر بالتسمية او المخافة بها او ترك قراتها ونحو ذلك فهذه مسائل الاجتهاد التي تنازع فيها السلف والأئمة فكل منهم أقر الآخر على اجتهاده من كان فيها اصاب الحق فله اجران ومن كان قد اجتهد فخطأ فله اجر وخطؤه مغفوره فمن ترجع عنده تقليد الشافعي لم ينكر على من ترجع عنده تقليد مالك ومن ترجع عنده تقليد احمد لم ينكر على من ترجع عنده تقليد الشافعي ونحو ذلك . ولا احد في الاسلام يجيب المسلمين كلهم بجواب عام أن فلانا افضل من فلان فيقبل منه هذا الجواب لانه من المعلوم ان كل طائفة ترجع متبوعها فلا تقبل جواب من يجيب بما يخالفها فيه كما أن من يرجع قولاً أو عملاً لا يقبل قول من يفتي بخلاف ذلك لكن ان كان الرجل مقلداً^(١) لمن يرجع عنده أنه أولى بالحق . وان كان مجتهداً اجتهد واتبع ما يترجع عنده أنه الحق ولا يكاف الله نفساً الا وسعها وقد قال تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) لكن عليه ان لا يتبع هواه ولا يتكلم بغير علم قال تعالى (ها أنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم) وقال تعالى (يجادلونك في الحق بمد ما تبين) وما من امام الا له مسائل يترجع فيها فوله على قول غيره . ولا يعرف هذا التفاضل الا من خاض في تفاصيل العلم *

وأما الحديث المذكور في قبض روح المؤمن وأنه يصعد بها الى السماء التي فيها الله فهذا حديث معروف جيد الاسناد . وقوله فيها الله بمنزلة قوله تعالى (أأمنتم من في السماء ان يخسف بكم الارض فاذا هي تمور أم أمنتم من في السماء ان يرسل عليكم حاصبا فستعلمون كيف نذير) وبمنزلة ما ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للجارية معاوية بن الحكم أين الله قالت في السماء قال من أنا قالت أنت رسول الله قال أعتقها فانها مؤمنة . وليس المراد بذلك ان السماء تحصر الرب وتحويه كما تحوى الشمس والقمر وغيرهما فان هذا لا يقوله مسلم

(١) كذا بالاصل ولعله سقط من العبارة قوله فليكن مقلداً والله أعلم كتبه مصححه

ولا يقتضيه عاقل فقد قال سبحانه وتعالى (وسع كرسيه السموات والارض) والسموات في الكرسي كحلقة ملقاة في أرض فلاة. والكرسي في الدرس كحلقة ملقاة في أرض فلاة والرب سبحانه فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ولا في ذاته شيء من مخلوقاته وقال تعالى (ولأصلبكم في جذوع النخل) وقال (فسيحوا في الارض) وقال (يتيمون في الارض) وليس المراد أنهم في جوف النخل وجوف الارض بل معنى ذلك انه فوق السموات وعليها بائن من المخلوقات كما أخبر في كتابه عن نفسه أنه خلق السموات والارض في ستة أيام ثم استوى على العرش وقال يا عيسى (اني متوفيك ورافلك الى) وقال تعالى (نرج الملائكة والروح اليه) وقال (بل رفته الله اليه) وأمثال ذلك في الكتاب والسنة. وجواب هذه المسئلة مبسوط في غير هذا الموضع *

(٢٣٨) * مسئلة * ما معنى اجماع العلماء. وهل يسوغ للجهتد خلافهم. وما معناه. وهل قول الصحابي حجة. وما معنى قولهم حديث حسن أو مرسل أو غريب وجمع الترمذى بين الغريب والصحيح في حديث واحد. وهل في الحديث متواتر لفظا ومعنى. وهل جمهور احاديث الصحيح تفيد اليقين أو الظن. وما هو شرط البخارى ومسلم فانهم قد فرقوا بين شرط البخارى ومسلم فقالوا على شرط البخارى ثم مسلم *

* الجواب * الحمد لله * معنى الاجماع ان تجتمع علماء المسلمين على حكم من الاحكام واذا ثبت اجماع الامة على حكم من الاحكام لم يكن لاحد ان يخرج عن اجماعهم فان الامة لا تجتمع على ضلالة ولكن كثير امن المسائل يظن بعض الناس فيها اجماعا ولا يكون الامر كذلك بل يكون القول الآخر أرجح في الكتاب والسنة * وأما أقوال بعض الامة كالفقهاء الاربعة وغيرهم فليس حجة لازمة ولا اجماعا باتفاق المسلمين بل قد ثبت عنهم رضى الله عنهم أنهم نهوا الناس عن تقليدكم وأمرؤا اذا رأوا قولاً في الكتاب والسنة أقوى من قولهم أن يأخذوا بما دل عليه الكتاب والسنة ويدعوا أقوالهم ولهذا كان الاكابر من اتباع الائمة الاربعة لا يزالون اذا ظهر لهم دلالة الكتاب أو السنة على ما يخالف قول متبوعهم اتبعوا ذلك مثل مسافة القصر فان تحديدها بثلاثة ايام او ستة عشر فرسخا لما كان قولاً ضعيفاً كان طائفة من العلماء من اصحاب احمد وغيرهم ترى قصر الصلاة في السفر الذي هو دون ذلك كالسفر من مكة الى عرفة فانه

قد ثبت ان اهل مكة فصرروا مع النبي صلى الله عليه وسلم بمبي وعرفة . وكذلك طائفة من اصحاب مالك وابي حنيفة واحمد قالوا ان جمع الطلاق الثلاث محرم بدعه^(١) لان الكتاب والسنة عندهم انما يدلان على ذلك وخالفوا انهم . وطائفة من اصحاب مالك والشافعي وابي حنيفة رأوا غسل الدهن النجس وهو خلاف قول الاثمة الاربعة . وطائفة من اصحاب ابى حنيفة رأوا تحليف الناس بالطلاق وهو خلاف الاثمة الاربعة . بل ذكر ابن عبد البر ان الاجماع منعقد على خلافه . وطائفة من اصحاب مالك وغيرهم قالوا من حلف بالطلاق فانه يكفر يمينه - وكذلك من حلف بالعناق . وكذلك قال طائفة من اصحاب ابى حنيفة والشافعي . قالوا ان من قال الطلاق يلزمه لا يقع به طلاق ومن حلف بذلك لا يقع به طلاق وهذا منقول عن ابى حنيفة نفسه . وطائفة من العلماء قالوا ان الحالف بالطلاق لا يقع به طلاق ولا تلزمه كفارة وقد ثبت عن الصحابة وأكابر التابعين في الحلف بالعناق انه لا يلزمه بل تجزئه كفارة يمين واقوال الاثمة الاربعة بخلافه فالحلف بالطلاق بطريق الاولى ولهذا كان من هو من اثمة التابعين يقول الحلف بالطلاق لا يقع به الطلاق ويجعله يميناً فيه الكفارة * وهذا بخلاف ايقاع الطلاق فانه اذا وقع على الوجه الشرعى وقع باتفاق الامة ولم تكن فيه كفارة باتفاق الامة بل لا كفارة في الايقاع مطلقا وانما الكفارة خاصة في الحلف فاذا تنازع المسلمون في مسألة وجب رد ما تنازعوا فيه الى الله والرسول فأبى القولين دل عليه الكتاب والسنة وجب اتباعه كقول من فرق بين النذر والعنق والطلاق وبين اليمين بذلك فان هذا هو الذى يدل عليه الكتاب والسنة واقوال الصحابة والقياس فان الله ذكر حكم الطلاق في قوله تعالى (اذا طلقتم النساء) وذكر حكم اليمين في قوله (قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم) وثبت في الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذى هو خير وليكفر عن يمينه . فمن جعل اليمين بها لها حكم . والنذر والاعتناق والتطليق له حكم آخر كان قوله موافقا للكتاب والسنة . ومن جعل هذا وهذا سواء فقد خالف الكتاب والسنة . ومن ظن في هذا اجماعا كان ظنه بحسب علمه حيث لم يعلم فيه نزاعا وكيف تجتمع الامة على قول ضعيف مرجوح ليس عليه حجة صحيحة بل الكتاب والسنة والآثار من

(١) في نسخة من هذه المسألة بدل قوله محرم بدعة واحدة انه مصححه

الصحابة والقياس الصحيح بخلافه * والصيغ ثلاثة صيغة ايقاع كقوله أنت طالق فهذه ليست
 يمينا باتفاق الناس . وصيغة قسم كقوله الطلاق يلزمني لافعلن كذا فهذه صيغة يمين باتفاق
 الناس . وصيغة تدليق كقوله ان زيت فانت طالق فهذا ان قصد به الايقاع عند وجود الصفة
 بان يكون يريد اذا زنت ايقاع الطلاق ولا يقيم مع زانية فهذا ايقاع وليس يمين وان قصد
 منها وزجها ولا يريد طلاقها اذا زنت فهذا يمين باتفاق الناس

﴿فصل﴾ واما اقوال الصحابة فان انتشرت ولم تنكر في زمانهم فهي حجة عند جماهير
 العلماء . وان تنازعوا رد ما تنازعوا فيه الى الله والرسول ولم يكن قول بعضهم حجة مع مخالفة
 بعضهم له باتفاق العلماء . وان قال بعضهم قولا ولم يقل بعضهم بخلافه ولم ينتشر فهذا فيه نزاع وجهور
 العلماء يحتاجون به كافي حنيفة ومالك واحمد في المشهور عنه والشافعي في أحد قوله . وفي كتبه
 الجديدة الاحتجاج بمثل ذلك في غير موضع . ولكن من الناس من يقول هذا هو القول القديم
 ﴿فصل﴾ والمرسل من الحديث أن يرويه من دون الصحابة ولا يذكر عن أخذ من الصحابة
 ويحتمل أنه أخذه من غيرهم . ثم من الناس من لا يسمى مرسلا الا ما أرسله التابعي ومنهم من
 يمد ما أرسله غير التابعي مرسلا . وكذلك ما يسقط من اسناد رجل فنه من يخصه باسم المنقطع
 ومنهم من يدرجه في اسم المرسل كما أن فيهم من يسمى كل مرسل منقطعاً وهذا كله سائغ في اللغة *
 (وأما الغريب) فهو الذي لا يعرف الا من طريق واحد * ثم قد يكون صحيحاً كحديث
 انما الاعمال بالنيات . ونهيه عن بيع الولاء وهبته . وحديث أنه دخل مكة وعلى رأسه المغفر
 فهذه صحاح في البخاري ومسلم وهي غريبة عند أهل الحديث . (فالاول) انما ثبت عن يحيى بن
 سعيد الانصاري عن محمد بن ابراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب
 (والثاني) انما يعرف من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر (والثالث) انما يعرف من
 رواية مالك عن الزهري عن أنس ولكن اكثر الغرائب ضيفة

(واما الحسن) في اصطلاح الترمذي فهو ما روى من وجهين وليس في روايته من هو
 متهم بالكذب ولا هو شاذ مخالف للاحاديث الصحيحة فهذه الشروط هي التي شرطها الترمذي
 في الحسن لكن من الناس من يقول قد يسمى حسناً ما ليس كذلك مثل حديث يقول فيه
 حسن غريب فانه لم يرو الا من وجه واحد وقد سماه حسناً وقد أجيب عنه بأنه قد يكون غريباً

لم يرو الا عن تابعي واحد لكن روى عنه من وجهين فصار حسنا لتمدد طريقه عن ذلك الشخص وهو في أصله غريب . وكذلك الصحيح الحسن الغريب قد يكون لانه روى بإسناد صحيح غريب ثم روى عن الراوى الاصل بطريق صحيح وطريق آخر فيصير بذلك حسنا مع انه صحيح غريب لان الحسن ما تمدد طريقه وليس فيها متهم فان كان صحيحا من الطريقين فهذا صحيح محض وان كان احد الطريقين لم تعلم صحته فهذا حسن . وقد يكون غريب الاسناد فلا يعرف بذلك الاسناد الا من ذلك الوجه وهو حسن المتن لان المتن روى من وجهين ولهذا يقول وفي الباب عن فلان وفلان فيكون لمعناه شواهد تبين أن متنه حسن وان كان اسناده غريبا . واذا قال مع ذلك إنه صحيح فيكون قد ثبت من طريق صحيح وروى من طريق حسن فاجتمع فيه الصحة والحسن وقد يكون غريبا من ذلك الوجه لا يعرف بذلك الاسناد الا من ذلك الوجه . وان كان هو صحيحا من ذلك الوجه فقد يكون صحيحا غريبا وهذا لا شبهة فيه وانما الشبهة في اجتماع الحسن والغريب وقد تقدم انه قد يكون غريبا حسنا ثم صار حسنا وقد يكون حسنا غريبا كما ذكر من المعنيين (واما المتواتر) فالصواب الذي عليه الجمهور أن المتواتر ليس له عدد محصور بل اذا حصل العلم عن إخبار الخبرين كان الخبر متواترا وكذلك الذي عليه الجمهور ان العلم يختلف باختلاف حال الخبرين به . فرب عدد قليل أفاد خبرهم العلم بما يوجب صدقهم وأصنافهم لا يفيد خبرهم العلم ولهذا كان الصحيح أن خبر الواحد قد يفيد العلم اذا احتفت به قرأتين تفيد العلم . وعلى هذا فكثير من متون الصحيحين مواتر اللفظ عند أهل العلم بالحديث وإن لم يعرف غيرهم انه متواتر ولهذا كان أكثر متون الصحيحين مما يعلم علماء الحديث علما قطعا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله . نارة لتواتره عندهم ونارة لتلقى الامة له بالقبول * وخبر الواحد المتلقى بالقبول يوجب العلم عند جمهور العلماء من أصحاب ابي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وهو قول أكثر أصحاب الأشعري كالإسفرائيلي وابن فورك فانه وإن كان في نفسه لا يفيد الا الظن لكن لما اقترن به إجماع أهل العلم بالحديث على تلقيه بالتصديق كان بمنزلة إجماع أهل العلم بالفقه على حكم مستندي في ذلك الى ظاهر أو قياس او خبر واحد فان ذلك الحكم يصير قطعيا عند الجمهور وإن كان بدون الإجماع ليس بقطعي لأن الإجماع معصوم فأهل العلم بالاحكام الشرعية لا يجمعون على تحليل حرام ولا تحريم حلال كذلك أهل العلم بالحديث لا يجمعون على التصديق

يكذب ولا التكذيب يصدق . وتارة يكون علم أحدهم لقرائن تحتمل بالأخبار توجب لهم العلم .
ومن علم ما علموه حصل له من العلم ما حصل لهم

(فصل) وأما شرط البخاري ومسلم فلهذا رجال يروي عنهم يختص بهم ولهذا رجال يروي عنهم يختص بهم وهما مشتركان في رجال آخرين وهؤلاء الذين اتفقا عليهم مدار الحديث للثقة عليه . وقد يروي أحدهم عن رجل في المتابعات والشواهد دون الأصل وقد يروي عنه ما عرف من طريق غيره ولا يروي ما انفرد به . وقد يترك من حديث الثقة ما علم أنه خطأ فيه فيظن من لا خبرة له أن كل ما رواه ذلك الشخص يحتاج به أصحاب الصحيح وليس الأمر كذلك فإن معرفة علل الحديث علم شريف يعرفه أئمة الفن كيحيى بن سعيد القطان وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري صاحب الصحيح والدارقطني وغيرهم وهذه علوم يعرفها أصحابها والله أعلم

(٢٤٠) مسألة فيمن يقول أن النصوص لا تقي بعشر مئشار الشريعة . هل قوله صواب وهل أراد النص الذي لا يحتمل التأويل أو اللفاظ الواردة المحتملة . ومن نفي القياس وأبطله من الظاهرية هل قوله صواب . وما حجته على ذلك . وما معنى قولهم النص

الجواب ✽ الحمد لله رب العالمين ✽ هذا القول قاله طائفة من أهل الكلام والرأي كأبي المال وغيره وهو خطأ بل الصواب الذي عليه جمهور أئمة المسلمين أن النصوص وأية بجمهور أحكام أفعال العباد ✽ ومنهم من يقول أنها وأية بجميع ذلك وإنما انكر ذلك من انكره لأنه لم يفهم معاني النصوص العامة التي هي أقوال الله ورسوله وشمولها لأحكام أفعال العباد وذلك أن الله بسم محمد صلى الله عليه وسلم بجوامع الكلام فيتكلم بالكلمة الجامعة العامة التي هي قضية كلية وقاعدة عامة تتناول أنواعا كثيرة وتلك الأنواع تتناول أعيانا لا تحصى فهذا الوجه تكون النصوص محيطة بأحكام أفعال العباد ✽ مثال ذلك أن الله حرم الخمر فظن بعض الناس أن لفظ الخمر لا يتناول الأعصير العنب خاصة . ثم من هؤلاء من لم يحرم إلا ذلك أو حرم معه بعض الانبذة المسكرة كما يقول ذلك من يقوله من قهاء الكوفة فإن أبا حنيفة يحرم عصير العنب المشد الزبد وهذا الخمر عنده ويحرم المطبوخ منه ما لم يذهب ثلثه فإذا ذهب ثلثه لم يحرمه ويحرم النبي من نبيذ التمر فإن طبخ أدنى طبخ حل عنده ✽ وهذه المسكرات

الثلاثة ليست خمرًا عنده مع أنها حرام . وما سوى ذلك من الأنبذة فانما يحرم منه ما يسكر .
وأما محمد بن الحسن فولق الجمهور في تحريم كل مسكر قليله وكثيره وبه أفتى المحققون من
أصحاب أبي حنيفة وهو اختيار أبي الليث السمرقندي * ومن العلماء من حرم كل مسكر بطريق
القياس إما في الاسم وإما في الحكم . وهذه الطريقة سلكها طائفة من الفقهاء من أصحاب مالك
والشافعي وأحمد . يظنون أن تحريم كل مسكر إنما كان بالقياس في الأسماء أو القياس في الحكم .
والصواب الذي عليه الأئمة الكبار أن الخمر المذكورة في القرآن تناولت كل مسكر . فنصار تحريم
كل مسكر بالنص العام والكلمة الجامعة لا بالقياس وحده وإن كان القياس دليلًا آخر يوافق النص
وثبت أيضًا نصوص صحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم بتحريم كل مسكر . ففي صحيح مسلم عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام . وفي الصحيحين عن عائشة رضي
الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كل شراب أسكر فهو حرام . وفي الصحيحين عن
أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل فقيل له عندنا شراب من العسل يقال له الشبع
وشراب من الذرة يقال له المززر . قال وكان قد أوتى جوامع الكلم فقال كل مسكر حرام
إلى أحاديث أخر يطول وصفها . وعلى هذا فتحريم ما يسكر من الأثربة والأطعمة كالخشيشة
المسكرة ثابت بالنص وكان هذا النص متناولًا لشرب الأنواع المسكرة من أي مادة كانت من
الحبوب أو الثمار أو من لبن الخيل أو من غير ذلك . ومن ظن أن النص إنما يتناول خمر العنب
قال أنه لم يبين حكم هذه المسكرات التي هي في الأرض أكثر من خمر العنب بل كان ذلك
ثابتًا بالقياس وهؤلاء غلطوا في فهم النص . ومما يبين ذلك أنه قد ثبت بالأحاديث الكثيرة
المستفيضة أن الخمر لما حرمت لم يكن بالمدينة من خمر العنب شيء فإن المدينة لم يكن فيها شجر
العنب وإنما كان عندهم النخل فكان خمرهم من التمر ولما حرمت الخمر أراقوا تلك الأثربة
التي كانت من التمر وعلموا أن ذلك للشراب هو خمر محرم . فعلم أن لفظ الخمر لم يكن عندهم
مخصوصًا بمصير العنب وسواء كان ذلك في لغتهم فتناولوا أو كانوا عرفوا التعميم بلغته ^(١) الرسول
صلى الله عليه وسلم فإنه المبين عن الله مراده فإن الشارع يتصرف في اللغة تصرف أهل العرف
يستعمل اللفظ تارة فيما هو أعم من معناه في اللغة وتارة فيما هو أخص * وكذلك لفظ الميسر

هو عند أكثر العلماء يتناول اللب بالترد والشطرنج ويتناول بيوع الغرر التي نهى عنها النبي صلى الله عليه وسلم فإن فيها معنى التمار الذي هو ميسر إذا التمار معناه أن يؤخذ مال الإنسان وهو على غاطرة هل يحصل له عوضه أولا يحصل كالذي يشتري المبد الآبق والبعير الشارد وحبل الحبله ونحو ذلك مما قد يحصل له وقد لا يحصل له . وعلى هذا فلفظ الميسر في كتاب الله تعالى يتناول هذا كله * وما ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الغرر يتناول كل ما فيه غاطرة كبيع التمار قبل بدو صلاحها وبيع الاجنة في البطون وغير ذلك * ومن هذا الباب لفظ الربا فإنه يتناول كل ما نهى عنه من ربا النساء وربا الفضل والقرض الذي يجر منفعة وغير ذلك فالنص متناول لهذا كله لكن يحتاج في معرفة دخول الانواع والاعيان في النص الى ما يستدل به على ذلك . وهذا الذي يسمى بتحقيق المناط * وكذلك قوله تعالى (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) وقوله (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) ونحو ذلك يتم بافظه كل مطلقة وبدل على ان كل طلاق فهو رجعي ولهذا قال أكثر العلماء بذلك وقالوا لا يجوز للرجل ان يطلق المرأة ثلاثا وبدل ايضا على ان الطلاق لا يقع الا رجعيا وأن ما كان باثنا فليس من الطلقات الثلاث فلا يكون الخلع من الطلقات الثلاث كقول ابن عباس والشافعي في قول واحد في المشهور عنه لكن بينهم نزاع هل ذلك مشروط بأن يخلو الخلع عن لفظ الطلاق ونيته أو بالخلو عن لفظه فقط أولا يشترط شيء من ذلك على ثلاثة أقوال * وكذلك قوله تعالى (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) وذلك كفارة أيمانكم هو متناول لكل عيمين من أيمان المسلمين . فمن العلماء من قال كل عيمين من أيمان المسلمين فكفارة كما دل عليه الكتاب والسنة . ومنهم من قال لا يتناول النص الا الحلف باسم الله . وغير ذلك لا نتعقدولا شيء فيها . ومنهم من قال بل هي أيمان يلزم الحالف بها ما التزمه ولا تدخل في النص . ولا ريب ان النص يدل على القول الاول . فمن قال ان النص لم يبين حكم جميع أيمان المسلمين كان هذا رأيا منه لم يكن هذا مدلول النص * وكذلك الكلام في عامة مسائل النزاع بين المسلمين اذا طلب ما يفصل النزاع من نصوص الكتاب والسنة وجد ذلك وتبين ان النصوص شاملة لمائة أحكام الافعال * وكان الامام أحمد يقول انه ما من مسألة يسأل عنها الا وقد تكلم الصحابة فيها أو في نظيرها والصحابة كانوا يحتجون في

عامة مسائلهم بالنصوص كما هو مشهور عنهم وكانوا يجتهدون رأيهم ويتكلمون بالرأى ويحتجون
 بالقياس الصحيح أيضا * والقياس الصحيح نوعان (أحدهما) ان يعلم أنه لا فارق بين الفرع
 والاصل الا فرق غير مؤثر في الشرع كائنت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح أنه سئل
 عن فأرة وقعت في سمن فقال ألفوها وما حولها وكلاوا سمنكم وقد أجمع المسلمون على أن هذا
 الحكم ليس مختصا بتلك الفأرة وذلك السمن . فلهذا قال جماهير العلماء إنه أي نجاسة وقعت في
 دهن من الأدهان كالفأرة التي تقع في الزيت وكالهر الذي يقع في السمن فحكمها حكم تلك
 الفأرة التي وقعت في السمن . ومن قال من أهل الظاهر ان هذا الحكم لا يكون الا في فأرة
 وقعت في سمن فقد أخطأ فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص الحكم بتلك الصورة لكن
 لما استفتى عنها أفتى فيها والاستفتاء اذا وقع عن قضية معينة أو عن نوع فأجاب المفتى عن
 ذلك خصه لكونه سئل عنه لا لاختصاصه بالحكم * ومثل هذا أنه سئل عن رجل أحرم بالعمرة
 وعليه جبة مضمخة بخلوق فقال انزع عنك الجبة واغسل عنك الخلق واصنع في عمرتك
 ما كنت تصنع في حجك فأجابه عن الجبة ولو كان عليه قميص أو نحوه كان الحكم كذلك بالاجماع
 (والنوع الثاني من القياس) ان ينص على حكم لمعنى من المعاني ويكون ذلك المعنى موجودا في غيره
 فاذا قام دليل من الأدلة على ان الحكم متعلق بالمعنى المشترك بين الاصل والفرع سوي بينهما وكان
 هذا قياسا صحيحا * فهذان النوعان كان الصحابة والتابعون لهم باحسان يستعملونهما وهما من باب
 فهم مراد الشارع فان الاستدلال بكلام الشارع يتوقف على ان يعرف ثبوت اللفظ عنه وعلى ان
 يعرف مراده باللفظ . واذا عرفنا مراده فان علمنا أنه حكم للمعنى المشترك لا للمعنى يخص
 الاصل أثبتنا الحكم حيث وجد المعنى المشترك - وان علمنا أنه قصد تخصيص الحكم بمورد النص
 منعنا القياس كما أنا علمنا ان الحج خص به الكعبة وان الصيام الفرض خص به شهر رمضان
 وان الاستقبال خص به جهة الكعبة وان المفروض من الصلوات خص به الحس ونحو ذلك
 فانه يمتنع هنا ان نقيس على المنصوص غيره * واذا عين الشارع مكانا أو زمانا للعبادة كتميين
 الكعبة وشهر رمضان أو عين بعض الاقوال والافعال كتميين القراءة في الصلاة والركوع
 والسجود بل وتميين التكبير وأم القرآن فالخلق غير المنصوص به يشبه حال أهل اليمن الذين
 أسقطوا تعين الأشهر الحرم وقالوا المقصود أربعة أشهر من السنة فقال تعالى (انما النسي)

امته بمحلل السباق وقد روى عن أبي عبيدة بن الجراح وغيره انهم كانوا يتسابقون بمحمل
ولا يحملون بينهم محلا. والذين قالوا هذا من الفقهاء ظنوا انه يكون قمارا ثم منهم
من قال بالمحمل يخرج عن شبه القمار وليس الامر كما قالوه بل المحلل سراد^(١)
المحاضرة وفي المحلل ظلم لانه اذا سبق أخذ واذا سبق لم يعط وغيره
اذا سبق أعطى فدخل المحلل ظلم لا تأتي به الشريعة. والكلام
على هذا مبسوط في موضع آخر والله تعالى أعلم *

(١) مكذبا بالاسناد وصوابه مؤدالى المخاطرة اه مصححه

✽ بحمد الله تعالى قد تم المجلد الاول من فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ✽
ويليه المجلد الثانى اوله ✽ المسئلة الاولى ✽ فى رجل جمع جماعة على
نافلة وأهمهم من اول رجب الى آخر رمضان الخ

﴿ فهرست المجلد الاول من فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ﴾

صحيفة

- ٢ مسألة في عدم جواز التشويش بالنية وبالجهر بالقراءة خلف الامام وبيان أن التلفظ بالنية بدعة مكروهة
- ٥ مسألة في نية المرء أبلغ من عمله هل هو من كلامه صلى الله عليه وسلم وبيانه من خمسة وجوه
- ٦ مسألة في ظهورية الماء الكثير المتغير اللون أو الطعم دون الرائحة
- ٠ مسألة في حديث القلتين وفي الوضوء من سؤر الهرة اذا أكلت نجاسة وشربت من دون القلتين
- ٧ مسألة في الماء المغموس فيه يدا المستيقظ من نومه والحكمة في غسل اليد بعد ما بات طاهرة
- ٨ مسألة في طهارة ماء البئر الكثير الذي مات فيه كلب وانهرى جلده وشعره ولم يتغير به وصف الماء وفي النزاع في طهارة شعر الكلب
- ٠ مسألة في المفو عن يسير بمر الفار
- ٠ مسألة في إجماع القرن بالزبل وتقسيم الزبل الى طاهر ونجس
- ٩ مسألة في جواز الاغتسال من اناة واحد وتحقيق قدر القلتين وبيان أن التنزه والاحتياط في مواقع الخلاف انما يحمده اذا لم تتبين السنة وفي طهارة بدن الجنب وفي الماء المسخن بالنجاسة وفي دخان النجاسة وتصويب القول بطهارة العين النجسة التي استعالت طيبة وفي الماء الجاري وفيما اذا اشتبه الحلال بالحرام
- ٢٣ مسألة في تطهير زبدة اللبن الذي ولغ فيه الكلب
- ٠٠ مسألة في الماء القليل الذي ولغ فيه الكلب
- ٠٠ مسألة في الزيت اذا وقعت فيه النجاسة وجواز مكثرتة والانتفاع به اذا قيل بنجاسته
- ٣٥ مسألة في عدم وجوب ولا استحباب غسل الثوب الذي وقع عليه ماء من طائفة لا يدري ما هو
- ٠٠ مسألة في الخلاف في وجوب التسبيح من الكلب المنتفض وهو طالع من ماء
- ٠٠ مسألة في الفخار المشوي بالنجاسة والأفران المسخنة بالزبل

- ٣٧ مسألة في أقوال العلماء في طهارة الكلب
- ٣٩ مسألة في حكم عظم الميتة وقرنها وظفرها وريشها ولبنها وإنفعتها
- ٤٢ مسألة في جواز الاستياك والتسريح في المسجد
- ٤٣ مسألة في اختتان المرأة
- ٤٤ مسألة في وجوب الختان وإن الخليل اختن بعد الثمانين
- ٥٥ مسألة في وقت الختان وفي الختان في السابع
- ٥٥ مسألة في التحديد لحلق العانة وتنف الإبط
- ٥٥ مسألة في عدم كراهية إزالة الجنب شعره أو ظفره
- ٤٥ مسألة في تصحيح القول بوجوب مسح جميع الرأس وتحقيقه بإبلغ وجه
- ٤٧ مسألة في عدم صحة حديث في مسح العنق وعدم استحباب الجمهور له
- ٥٥ مسألة في عدم جواز مس المصحف بغير وضوء
- ٤٨ مسألة في لمس فرج الحيوان وباطن الكف
- ٥٥ مسألة في عدم بطلان الصلاة بمجرد الاحساس بنقطة البول من غير تيقن الخروج إلى ظاهر الذكر
- ٥٥ مسألة في مس الامرد وتحريم النظر اليه وجواب من يقول انا اذا نظرت الى وجه الصبي أقول سبحان الذي خلقه لا أزيد على ذلك
- ٥٦ مسألة في فساد الصوم بالمدى ووجوب وطء الرجل امرأته بالمرءوف
- ٥٥ مسألة في الوضوء من القيء وأن الوضوء لم يجز في كلام النبي إلا والمراد به الوضوء الشرعي
- ٥٧ مسألة في تقض الوضوء من أكل لحم الإبل وتحقيق عدم كونه حديثه منسوخا
- ٥٩ مسألة في دواء من أصابه سهام ابليس المسمومة
- ٥٥ مسألة في عدم وجوب غسل داخل الفرج
- ٦٠ مسألة في عدم وجوب غسل الرحم من داخل
- ٥٥ مسألة في وضع دواء يمنع نفوذ المنى في مجاري الحبل وصحة الصوم والصلاة بعده

الفصل مع الدواء

- ٦٠ مسألة في كشف المودة في الخلوة وآداب الحمام
- ٦١ مسألة في جواز عبور الحمام ودخول المرأة فيها
- ٦٢ مسألة في حرمة الاستمناء لا عند خوف الزنا أو المرض
- .. مسألة في جواز التيمم لمن في عينها مرض وفي حسه ثقل من الشحم وليس لها قدرة على الحمام وزوجها يمنعها من التطهر وهي تطلب الصلاة
- .. مسألة في جواز الصلاة بلا وضوء ولا يتم لمن هو في بيت مباط مفلوق عليه وعدم وجوب الاعادة عليه
- .. مسألة في ان الصلاة بالتيمم بلا احتقان أفضل من الصلاة بالوضوء مع الاحتقان
- ٦٣ مسألة في تيمم الجنب اذا خاف ان يمرض بالاغتسال أو يرمى بما هو برئ منه ويتضرر بذلك وجواز امامته للمغتسل عند الجمهور وعدم وجوب الاعادة عليه على الاشبه
- .. مسألة في أقوال العلماء فيمن استيقظ قريب طلوع الشمس وهو جنب وخشى من الماء البارد
- .. مسألة في أقوال العلماء في امام رقعة مسافرين احتمل وخاف ان يقتله البرذنيتم وصلى بهم
- ٦٤ مسألة في عدم جواز وطء الحائض والنفساء بالاتفاق
- .. مسألة في عدم وطء الجارية المشتراة وعدم جواز بيعها حتى تستبرأ
- ٦٥ مسألة في جواز فطر الحامل اذا خافت على جنينها مع قضائها عن كل يوم يوما واطعامها
- عن كل يوم
- .. مسألة في حرمة وطء المرأة في دبرها
- .. مسألة في عدم ثبوت ما يروى عنه صلى الله عليه وسلم في مدة الحيض
- .. مسألة في عدة المسنة التي لم تبغ سن الاياس وشربت دواء فانقطع دها ثم طلقها زوجها
- ٦٦ مسألة في عدم جواز وطء الحائض بمجرد انقطاع دها حتى تفتسل ان قدرت او تقيم
- .. مسألة في معنى الوقت في قوله صلى الله عليه وسلم أفضل الاعمال عند الله الصلاة لوقتها
- ٦٧ مسألة في كذب من يروى عنه عليه السلام غمبوا ولا تشرقوا أو شرفوا ولا تغربوا

صحيفة

- ٦٧ مسألة في معنى ماصح عنه صلى الله عليه وسلم أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر
- .. مسألة في فرضية الاذان على الكفاية واستحباب الترجيع وثبوت كل من ترديد التكبير وتثنيته وشفع الإقامة وافرادها وتكرير قد قامت الصلاة وعدمه
- ٦٩ مسألة في ان التبليغ وراء الامام لم يكن على عهد رسول الله والخلفاء الا مرتين وانه لغير حاجة مكروه وقيل انه مبطل لصلاة فاعله
- ٧٠ مسألة في بيان النزاع في التخليل وترجيح عدم جوازه بحال وعدم ثبوت ما يروى خير خلكم خل خمركم عن النبي صلى الله عليه وسلم وان كان كلاما صحيحا
- ٧٢ مسألة في عدم جواز الذبح والنسل والدفن في المسجد وعدم جواز تغيير الوقف لغير مصلحة
- ٧٣ مسألة في انه لا بأس بجمهر الامام أحيانا بنحو التمود والاستفتاح للتعليم
- .. مسألة في سنية دعاء الاستفتاح وانواعه
- ٧٤ مسألة في تحقيق قول أنس صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحدا منهم يذكر بسم الله الرحمن الرحيم وترجيح حمله على نفي الجهر لا على عدم السماع بثلاثة وجوه
- ٧٨ مطلب الجواب عن معارضة منع ثبوت الجهر بعدم النقل مع كونه مما تتوافر المهم على نقله بترك الجهر من ثلاثة وجوه . وفي ثنائها من الفوائد الحديثية والفقهية مالا تجده في غير هذه المسألة
- ٨٤ مطلب أضعيف حديث معاوية الذي احتج به الشافعي في الام من ستة وجوه
- ٨٦ مطلب الأقوال في البسطة بالنظر لكونها من القرآن وترجيح انها آية مستقلة
- .. مطلب الأقوال فيها بالنظر للفاتحة وبيان الخلاف في قرائتها في الصلاة على ثلاثة أقوال
- ٨٧ مسألة في بيان أقوال الاثمة في قراءة المؤتم خلف الامام وتعديل القول بالفرق بين حال الجهر والخافتة
- ٨٨ مسألة في نذب رفع اليدين بعد القيام من جلسة التشهد الاول بالأحاديث الصحيحة

الثابتة في ذلك من غير معارض لها

مسألة في جواز الصلاة بكل من وضع الركبتين قبل اليدين وبالعكس وتزاع الاثمة في الافضل منهما

٨٩ مسألة في مخالفة من اتخذ له موصفا دون الصف الاول قبل تراصه للشريعة

.. مسألة في النهي عن صلاة الرجل وشعره مفروز او معقوص

.. مسألة في جواز الصلاة خلف من يده عذر لا يمنع من وصولها الى الارض بلا نزاع

٩٠ مسألة في بيان النزاع في بطلان الصلاة بالنحنحة والسعال والتفخ والابتن وترجيح القول

بعدم البطلان بادلة عقلية وعقلية

٩٤ مسألة فيما يصنع من صلى ركعتين من الظهر فسلم ثم لم يذكر ذلك الا وهو

في التشهد الاول

٩٥ مسألة في ترجيح القول بفرضية صلاة الجماعة على الاعيان مع صحة صلاة المنفرد من غير

عذر لكن مع الاثم والاحتجاج لذلك من الكتاب والسنة وتضميف حجج المخالفين في ذلك

١٠٢ مسألة في الافضل لمن أدرك آخر جماعة وبعدها جماعة أخرى والتفصيل في ذلك

١٠٤ مسألة في تفضيل صلاة الجماعة ولو في غير المسجد على صلاة الفرد وأنه لا ينبغي ان يترك

حضور المسجد الا لعذر

... مسألة في إمامة المأموم بعد سلام امامه لمن ياتم به وفي صلاة الرجل اماما بعد ما صلى مأموما

١٠٥ مسألة في طاب إعادة المراءاة اذا أتى مسجد جماعة وكان قد صلى فرضه وفي طاب المبادرة

بالقوائت سهوا او عمدا

... مسألة في ضلال من اعتقد أن الصلاة في بيته أفضل من صلاة الجماعة في المساجد

... مسألة في عدم جواز صلاة السكران الذي لا يعلم ما يقول

١٠٦ مسألة في نهى الامام أن يبصق في المحراب وعزل النبي صلى الله عليه وسلم اماما لاجل

ذلك ونهيه عن الصلاة خلفه

... مسألة في الوعيد على السبي في التفريق بين الزوجين والعبد وسيدته وأنه لا يصلي خلف

من هذه صفته لغير حاجة

- ... مسألة في النهي عن أن يؤم الرجل قوماً وأكثرهم له كارهون
- ... مسألة في أنه لا بأس في عدد الآيات أو تكرار السورة الواحدة بالسبحة
- ١٠٧ مسألة في اتفاق الأئمة على أنه لا يبنى مسجد على قبر وأنه لا يجوز الدفن في المسجد
- ... مسألة في أنه ينبغي عزل امام قتل مسلماً عمداً بغير حق وأنه لا يصلي خلفه الا لضرورة
- ... مسألة في عدم مشروعية التبليغ لغير حاجة والنزاع في بطلان صلاة فاعله
- ١٠٨ مسألة في عدم جواز تولية من يفعل المنكرات المحرمة الامامة وعدم ثبوت تجوز الصلاة خلف كل بر وفاجر من أربعة وجوه

- ١٠٩ مسألة في كراهية الصلاة خلف من يقرأ على الجنائز
- ... مسألة في أقوال الفقهاء في الاستنجار على الامامة والاذان والتعليم
- ... مسألة فيمن يقول لا نسلم ان الصبيان مأمورون بالصلاة ويقول في قوله صلى الله عليه وسلم مروهم بالصلاة لسبع الخ هذا ما هو أمر من الله
- ١١٠ مسألة في عدم جواز ابطال من يخرج من ذكره فيح لا ينقطع للصلاة
- ... مسألة مهمة في الكلام على حديث الخثرة بالضم والصلاة في النعال وابتداع من يتخذ له سجادة

- ١١١ مسألة في النوم والكلام في المسجد والمشي بالنعال في اما كن الصلاة
- ... مسألة في قضاء الصبح مع من يصلي الظهر
- ... مسألة في المواضع التي تكره فيها الصلاة
- ١١٢ مسألة في أنه لا إعادة على المأموم اذا لم يعلم بحديث الامام حتى قضيت الصلاة وبميسر الامام وحده

- ... مسألة في الصلاة في البيع والسكناس وأنها لا تسعي بيوت الله
- ... مسألة في النهي عن الصلاة في الحمام وبيان عمل النهار الذي لا يقبله الله بالليل وعمل الليل الذي لا يقبله بالنهار

- ١١٣ مسألة في الصلاة من غير تسوية الصفوف
- ١١٤ مسألة في جلسة الاستراحة بين الركعات وبيان أن الأقوى متابعة الإمام في المسائل الاجتهادية
- ... مسألة في التهمة في الصلاة
- ١١٥ مسألة في سنة الوضوء قبل الطلوع والغروب
- ١١٥ مسألة في صلاة تحية المسجد وقت النهي
- ... مسألة فيمن أم في رباعية فسها عن التشهد وقام وسبح بعضهم فلم يرجع ثم سجد للسهو
- ... مسألة في أن انتظار إمام قام الخامسة فسبح له فلم يلتفت أحسن
- ١١٦ مسألة في أم من سجد للتلاوة من غير وضوء وعدم كفره بذلك
- ... مسألة في عدم جواز تقبيل الأرض والانحناء بين يدي الشيوخ أو الملوك إلا للمكره
- ١١٧ مسألة في أن سجود التلاوة من قيام أفضل وإن النهي عن المشروع بزعم الرياء مردود من أربعة وجوه
- ١١٨ مسألة في الخلاف في جواز قصر الصلاة في السفر لزيارة قبر أي نبي ونذر السفر لغير المساجد الثلاثة وفي ضعف الأحاديث الواردة في زيارة قبر نبينا بل رخصها
- ١٢٢ مسألة في الجمع بين الصلاتين في السفر والقصر والأفضل منهما ومن الأفراد والائتمام
- وأقوال العلماء في ذلك وحجة كل منهم وبيان الراجح من ذلك
- ١٢٥ مسألة في حكم المسافر الذي مقصوده أن يقيم مدة في بلد
- ١٢٦ مسألة في أن صلاة المسافر لا سنة لها على الصحيح إلا الفجر
- ... مسألة فيما إذا اجتمع الجمعة والعيد في يوم واحد
- ١٢٧ مسألة في النهي عن الاستجمال والمذو لصلاة الجمعة وسائر الصلوات
- ١٢٨ مسألة فيمن يمتد عن شهود الجمعة بوجود ربح تمنع عن الانتظار
- ... مسألة في صلاة الجمعة في الأسواق والدكاكين والطرقات
- ١٢٩ مسألة في أن قراءة المؤذن آية الصلاة على النبي يوم الجمعة والجهر بالتسبيح والدعاء بدعة
- ... مسألة في جواز قضاء الفوائت وصلاة التحية والخطيب بخطب والكلام على وجوب

الترتيب في الفوائت

- ١٣٠ مسألة في مخالفة من أدرك ركعة من الجمعة اذا قام للثانية
 ١٣١ مسألة في منع أن يختص أحد بشئ من المسجد دائماً واتخاذ بيتا
 ١٣٣ مسألة في عدم اختصاص قراءة سورة الكهف يوم الجمعة بوقت مخصوص
 ... مسألة في الخروج لصلاة الجمعة وقد أقيمت الصلاة
 ... مسألة في البيات في المسجد
 ... مسألة في السؤال في المسجد
 ١٣٤ مسألة في الجهر بالسلام لداخل المسجد والناس في الصلاة
 ... مسألة في صحة الصلاة خلف المبتدع وأن القرآن كلام الله حروفه ومعانيه باتفاق أهل
 السنة والجماعة

- ... مسألة في صلاة الجمعة في الحوائط المجاورة للجامع
 ١٣٥ مسألة في جواز تعدد الجمعة واقامتها في القرى
 ١٣٦ مسألة في الصلاة بعد الاذان الاول يوم الجمعة وتصويب أنه ليس قبل الجمعة سنة راتبة
 وبيان عموم قوله بين كل أذنين صلاة - لكن من غير تأكيد في طي هذه المسألة
 فوائد مهمة

- ١٤٣ مسألة في أنه ليس هناك بدعة تمنع من الصلاة خلف صاحبها وان من امتنع فهو مبتدع
 ... مسألة عن خطبة بين صلاتين كلاهما فرض

- ١٤٤ مسألة في تكبير العيدين
 ١٤٥ مسألة فيما يقرأ به في العيدين وما يقال بين كل تكبيرتين
 ... مسألة في اصابة من يقول اذا جاء يوم الجمعة يوم العيد وصليت العيد إن اشتهيت أن
 أصلي الجمعة والا فلا

- ١٤٦ مسألة في أن من يجدد الصلاة قد أقيمت يصلي الفريضة ثم إن شاء قضى السنة بعد الفرض
 ... مسألة في أن سنة العصر مستحبة وليست سنة يواظب عليها

- ... مسألة في صلاة نصف شعبان
- ١٤٧ مسألة في تقديم القضاء على النفل
- ... مسألة في الصلاة بعد أذان المغرب وقبل الصلاة
- ... مسألة في عدم استعجاب الصلاة التي يسمونها صلاة القدر
- ١٤٨ مسألة في صلاة الوتر في السفر
- ... مسألة في أن التراويح لا تصلى بعد المغرب وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في رمضان وغيره القيام احدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة
- ... مسألة في سنة العصر وضعف حديثها
- ١٤٩ مسألة في كراهة صلاة الرغائب وكذب حديثها
- ... مسألة في جواز امامة الشافعي للحنفية في الوتر
- ١٥٠ مسألة في أولوية إمامة العالم بالكتاب والسنة من حافظ القرآن والنهي عن الصلاة خلف الفاسق
- ١٥١ مسألة في الجمع بين حديثين متعارضين في إعادة الصلاة
- ... مسألة في عدم جواز تأخير الصلوات عن أوقاتها ولو لأشغال
- ١٥٤ مسألة في ترك صلاة الوتر
- ... مسألة في قضاء الفوائت بالسنن عند قلتها ووحدها عند كثرتها وجواز القضاء في أية ساعة كانت
- ... مسألة في التفصيل في التنفل وقت النهي وتزوير من يرد الأحاديث بلا حجة
- ١٥٥ مسألة في قضاء السنن الرواتب
- ... مسألة في صلاة القاعد العاجز عن القيام في بعض الاوقات
- ... مسألة في رواتب الصلوات وأحاديثها وبيان ان صلاة العصر والمغرب والمشاء ليست لها سنة راتبة قبلية
- ١٥٦ مسألة في بدعة الجهر بقراءة آية الكرسي دبر الصلوات وضعف حديثها وفيما كان يفعله ويقول النبي أدبار الصلوات
- ١٥٧ مسألة في الأذكار الواردة بعد المكتوبة وضعف حديث مسح الوجه باليدين بعد الدعاء

١٥٩ مسألة في ألفاظ الصلاة على النبي وبدعة من يجمع بين الألفاظ المختلفة وفي معنى الآل وفي حكمة ذكر محمد وآله مما في الصلاة والتبريك في جانب النبي والاعتصار على إبراهيم أو آله في جانب إبراهيم

١٦٠ مسألة في أفضلية الإصرار بالصلاة على النبي ووضع أزعموا أعضاءكم بالصلاة على

١٦٧ مسألة في عدم مأثورية قول من يقول اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل محمد حتى لا يبقى من صلاتك شيء الخ

... مسألة في وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

... مسألة في أنواع الأذكار الواردة بعد المكتوبة وأحاديثها

١٧٣ مسألة في القيام للمصحف وتقبيله وجعله عند القبور وإيقاد القناديل عليها وأخذ الفال منه

١٧٦ مسألة في أن سنة النبي الفعلية والقولية الدعاء في التشهد قبل السلام

... مسألة في الاجتماع للذكر والقراءة والدعاء وكشف الرأس

١٧٧ مسألة في الجمع بين حديث النهي عن تخصيص الإمام نفسه بالدعاء أن صبح وحديث أن النبي كان يخص نفسه بدعائه في صلاته دونهم

١٧٨ مسألة في الأفضل من طلب القرآن والعلم

... مسألة في تضييف الصلاة على النبي بمشأمتها وندامة من لم يصل عليه يوم القيامة

١٧٩ مسألة في أعراب الحمد لله مجازيا مكافئا وإباحة هذه المقالة الموهمة

١٨٠ مسألة في أن من اعتقد أنه بمجرد تلفظه بكلمة التوحيد لا يدخل النار بحال ضال

١٨١ مسألة في حقيقتي الحمد والشكر وما يقمان عليه

... مسألة في تحقيق عدم اختصاص الدعاء بالتسعة والتسمين أسما لوجوه ثلاثة ذكرها

١٨٤ مسألة في كراهة تنف الشيب وبيان أن الدعاء عقب الصلاة بدعة وإن السنة الدعاء في صلبها بعد التشهد وقبل السلام

... مسألة في أن جمع القراءات السبعة في الصلاة أو التلاوة بدعة مكروهة وأن جامعها له

مزية على غيره

- ١٨٥ مسألة في جواز قراءة بعض القرآن بحرف وبعضه بحرف آخر
- ... مسألة في فضل الصلاة على القراءة في غير صلاة
- ... مسألة في الاجتماع للذكر والسماع المشروع وغيره
- ١٨٦ مسألة في بسم الله بابنا تبارك حيطاننا يس سقنا والكلام على أحزاب المشايخ المبتدعة
- ١٨٧ مسألة في أقوال العلماء في قنوت الصبح وحجة كل وتحقيق الحق من ذلك بما لملك لا يجده في غير هذه المسألة
- ١٩٣ مسألة أخرى في القنوت في الوتر والصبح وأقوال الأئمة في ذلك - وهذه كأنها نتيجة ما قبلها
- ... مسألة في تحقيق كون البسملة آية من القرآن ومن الفاتحة أولا والاحتجاج لذلك
- ١٩٦ مسألة في قراءة سورة الاخلاص مرة أو ثلاثا
- ... مسألة في تحقيق الافضل من قراءة القرآن مع أمن النسيان والتسبيح والاستغفار وسائر الاذكار
- ١٩٨ مسألة في الكلام على ما ذكره الفشيرى عن الداراني في الرضا وهي مسألة مهمة جدا فيها بيان غلط طوائف من الصوفية والمتكلمين في الرضا والرؤية والمحبة والدعاء وفوائد أخر
- ٢١٨ مسألة في أجر من يتلو القرآن ولو بخافة النسيان
- ٢١٩ مسألة في كراهة ان يقول عقب التسليمه الاولى أسالك الفوز بالجنة وعقب الثانية أسالك النجاة من النار
- ... مسألة في معنى أقوله صلى الله عليه وسلم ولا ينفع ذا الجد منك الجد وبيان ان فيه التنبيه على اصليين عظيمين
- ٢٢٠ مساله في عدم جواز الدعاء والاستغفار لمن يظن بقاؤه على الكفر
- ... مسألة في الرد على من يزعم ان عليا ليس من اهل البيت وبيان تنازع الأئمة في الصلاة استقلالاً على غير النبي كعلي
- ٢٢١ مسألة في حكم من يسمع المؤذن وهو يصلي او يقرأ أو يذكر او يدعو
- ... مسألة في اقوال الأئمة في طهارة جلود الميتة وما لا يؤكل لحمه بالدباغ وحجة كل وفي الجمع بين الاحاديث الواردة في ذلك بما فيه مقنع تام

٢٢٤ مسألة في نفي التماز بين قوله تعالى فأجره حتى يسمع كلام الله وقوله انه لقول رسول

كريم - وتحقيق ان القرآن انطه وممناه كلام الله بابلغ وجه

٢٤٢ مسألة في عدم صحة حديث في التلقين بمد الدفن وأنه لا بأس به

... مسألة في ضلال من يقول ان الله لم يكلم موسى وإنما خلق الكلام في شجرة فسمعه موسى

منها وضلال من يقول ان الله لم يكلم جبريل بالقرآن وإنما أخذه من اللوح المحفوظ *

وفي طيها جملة فوائد

٢٥٣ مسألة أخرى في الرد على من يقول ان الله لم يكلم موسى ومن يقول ان الكلام لا يكون

الابحرف وصوت وهما محدثان فن قال انه كلمه بهما فهو كافر

٢٥٧ مسألة في أقوال العلماء في المسح على الخفين وفي اشتراط عدم التخريق وحده وترجيح جواز

المسح على ما فيه خرق يسير وقد تضمنت من الفوائد الفقهية المهمة ما لملك لا تجده في غيرها

٢٧٦ مسألة في القلب وأنه خلق ليعلم به الحق وليستعمل فيما خلق له، يالها من مسألة تعلم الانسان

وظيفة الحواس ومنزلة القلب منها

٢٨٦ مسألة في أن زدني فيك تحيرا مكذوب على النبي وبيان أقوال الصوفية في الخيرة وتحقيق

الحق في ذلك

٢٨٧ مسألة في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر والالفاظ التي روى بها

٢٨٩ مسألة في ذكاة النعم والبقر ونحو ذلك اذا أصابه الموت وبيان أن الحركة هل يدل وجودها

على الحياة وعدمها على عدمها - وفي الدم الأحمر الرقيق هل يدل على الحياة المستقرة والأسود

على الموت - ومراد النبي بقوله ما أضر الدم الح وفي ذكاة الحائض وغيرها وفي حل ذبيحة

المسلم اذا نسي ذكر اسم الله عليها

٢٩٠ فصل في أقوال الفقهاء في التسمية على الذبيحة

٢٩١ مسألة في كذب قصة ابليس التي فيها ان النبي سأله عن أمور والناس ينظرون اليه وأنه أخبره

٢٩٢ مسألة في النزاع في فضل تربة النبي على السموات والأرض والكعبة

... مسألة في قول من يقول ان الله يسمع الدعاء بواسطة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

٢٩٠ مسألة في استعمال لو على وجهين بهما يندفع الاشكال عن ورود تحذير النبي عنها واستعماله لها

٢٩٣ مسألة في التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم

٢٩٤ مسألة في الرجل يجد عند امرأته أجنبيا فيقتلها وأنه لا كفارة عليه ان كان فعل الفاحشة

وفي ان الحيض لا يقطع تنابع الصوم

٢٩٥ مسألة في قوله تعالى (وقالت اليمود عزيز ابن الله) وان الغائلين منهم البعض والباقي سكتوا

٣٠٠ مسألة في رجل حبس خصما له عليه دين وشفع فيه رجل فلم يقبل شفاعته فشهد الشافع

عليه بأنه صدر منه كلام يقتضي الكفر الخ وفيها فروع مهمة

٢٩٧ مسألة فيمن يرمي نفسه على من اشترى عقارا حتى اشترى منه قسطين والترم يمينه الوفاء

الى شهر وأراد ان يتعلم حيلة لدفع حنث اليمين عنه

٣٠٠ مسألة في عدم توقف النكاح على الحاكم وصحته بحضور شاهدين ولو مستورين بل ولو

فابقين بل ولو من غير شهود ان شاع ذلك وبيان أنه ليس في اشتراط الاشهاد حديث ثابت

٢٩٨ مسألة في جواز أن تطعم المرأة من بيت زوجها بالمعروف

٣٠٠ مسألة في جواز اخراج الزكاة من الصنف المحتاج اليه وجواز صرفها لاحد اقارب الميت

المدينون ان كان مستحقها ثم استيفائها منه

٢٩٩ مسألة تتضمن فروعا تتعلق بالنفساء كعدم جواز وطء وقراءة قرآن

٣٠٠ مسألة في وجوب قتال طائفة من النصيرية اختلفت أقوالهم في رجل وأمرأ من وجده

بالسجود له

٣٠١ مسألة في موظف استناب شخصا ولم يشترط عليه شيأ يستحق المعلوم كله

٣٠٠ مسألة في فروع مهمة تتعلق بتولى ولايات عليها من الكلف السلطانية وهو يجهد أن

يسقط الظلم كله لكنه لا يمكنه إسقاطه كله

٣٠٣ مسألة في أقوال العلماء في تركية الصداق الذي مرت عليه سنون من غير امكان

مطالبة مخافة الفرقة ثم تعوضت المرأة عنه بمقار أو دفع اليها الصداق وبيان الصحيح من ذلك

٣٠٤ مسألة في معاملة الذين غالب أموالهم حرام

- ... مسألة في المصحف العتيق اذا تمزق وفي نحو شيء من القرآن بما، أو تحريقه
- ٣٠٥ مسألة في عدم جواز التشويش على أهل المسجد
- ... مسألة في سرّ ما يحصل للمحب مع محبوبه عند الالتقاء والافتراق
- ٣٠٦ مسألة في عدم جواز الرجوع في الهبة الالوالد والا أن يقصد بالهبة المعاوضة أو قضاء الحاجة
- ... مسألة في لعن اليهودى ودينه وسب التوراة
- ... مسألة في بطلان شؤم الايام والليالى
- ٣٠٧ مسألة في معنى من أتى الى طعام لم يدع اليه فقد دخل سارقاً وخرج مُغيراً
- ... مسألة فيمن يمتدّر بدكانه عن عدم حضور الجماعة
- ... مسألة فيمن يحلف بالطلاق على عدم فعل شيء ثم يفعله
- ... مسألة فيمن يحلف بالطلاق الثلاث على امرأته أنه ليس احد في الدنيا يحبك
- ... مسألة في جواز كلّ من الفطر والقصر في السفر لمن لهم مكان في البر يأوون اليه وفي
- أقوال العلماء في مسافة القصر والراجع من ذلك
- ٣٠٩ مسألة في انه لم يثبت في نقل الملائكة أجساد الاموات من قبورها أثر
- ٣١٠ مسألة في كذب ما ينسب لعل من قتاله الجن ومدّ يده يوم خير كالجرس وامتداد سيفه وقصره ومسكه حلقة باب خير حتى اهتزت وغير ذلك
- ٣١١ مسألة في بيان انه لم يرد في جامع دمشق حديث ولا ثبت ان فيه ثلاثمائة نبي مدفونين
- ... مسألة في جواز الجمع للوحل الشديد والريح الشديدة الباردة في الليلة الظلماء وان لم ينزل مطر
- ٣١٢ مسألة في عمل ختمه ليلة مولد النبي صلى الله عليه وسلم
- ... مسألة في المراد بالسبعة الأحرف التي انزل عليها القرآن وسبب الاختلاف فيما احتمله
- خط المصحف العثماني والقراءة بالشواذ في الصلاة وخارجها
- ٣٢٠ مسألة في قول أهل التفاويم والنتائج بخسوف القمر في الرابع عشر من الشهر وبكسوف الشمس في التاسع والعشرين وفي الصلاة لهما وصفتهما وأقوال العلماء في ذلك وفي خلاصها

- من المهمات ما عساك لا تجده في غيرها
- ٣٣٠ مسألة في شرح حديث أبي ذر في تحريم الله الظلم على نفسه ونهيه عنه - الحديث الطويل المشهور
- ٣٣١ مبحث تنازع الناس في معنى هذا الظلم على ثلاثة أقوال وبيان أن خيرها أوسطها
- ٣٤١ فصل في الكلام على قوله وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا
- ٣٥٢ فصل في الكلام على قوله يا عبادي كل من ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم
- ٣٥٧ فصل في الكلام على قوله يا عبادي كل من جائع إلا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم وكل من عار إلا من كسوته فاستكسوني أكسكم
- ٣٦٠ فصل في الكلام على قوله يا عبادي انكم مخطؤون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعا
- ٣٦٤ فصل في الكلام على قوله يا عبادي انكم ان تلبثوا ضري فتضروني ولن تلبثوا انتمى فتفتنوني
- ٣٦٥ فصل في الكلام على قوله يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وانسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئا الخ
- ... فصل في الكلام على قوله يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وانسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد الخ
- ٣٦٨ فصل في الكلام على قوله يا عبادي انما هي أعمالكم أحصيتها لكم ثم اوفيك اياها فن وجد خيرا فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلومن الا نفسه
- ٣٧٢ أسئلة مهمة تتعلق باصول الدين مثل عنها شيخ الاسلام روح الله في دار السلام
- ٣٧٣ الجواب عن قول السائل هل يجوز الخوض فيما تكلم الناس فيه من مسائل في اصول الدين لم ينقل عن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فيها كلام أم لا
- ٣٨٠ الجواب عن قوله فان قيل بالجواز فما وجهه وقد فهمنا منه عليه السلام النهي عن الكلام في بعض المسائل
- ٣٨٢ الجواب عن قوله واذا قيل بالجواز فهل يجب - وهل نقل عنه عليه السلام ما يقتضي وجوبه
- ٣٨٣ الجواب عن قوله وهل يكفي في ذلك ما يصل اليه المجتهد من غلبة الظن او لا بد من الوصول الى القطع

٣٨٦ الجواب عن قوله وهل ذلك من باب تكليف مالا يطاق والحالة هذه ام لا (ولم يوجد بالاصل الذي بأيدينا الجواب عن قوله . وادنا قيل بالوجوب فالحكمة في انه لم يوجد

فيه من الشارع نص يصمم من الوقوع في المهالك

٣٩٠ مسألة في الصواب من قول من قال ابو بكر وعمر أعلم وأفق من علي وقول من عكس وفي الكلام علي حديث افضا كم علي وحديث انا مدينة العلم وعلي بابها وبيان أنه ليس فيهما دلالة علي تقدير صحتهما لقول من عكس

٣٩٨ مسألة في دليل تفضيل ابي بكر علي عمر وعمر علي عثمان وعثمان علي علي ووجوب عقوبة من يفضل المفضول علي الفاضل

٤٠٤ مسألة في حديث تلقى الملائكة للروح المؤمنة وصمودها بها من سماء الي السماء التي فيها الله وفي ترجيع بعض المشايخ والأئمة علي بعض

٤٠٦ مسألة في معنى الاجماع وعدم جواز مخالفته وحجية قول الصحابي وفي معنى قولهم حديث حسن او مرسل او غريب وفي جمع الترمذي بين الغريب والصحيح وفي المتواتر وفي افادة احاديث الصحيح اليقين او الظن وفي شرط البخاري ومسلم

٤١٠ مسألة في خطأ من يقول ان النصوص لا تنفي بشر معشار الشريعة وخطأ من نفي القياس وابطاله وفي معنى النص

٤١٥ مسألة فيما صح من قبور الانبياء وفي قبر علي

... فصل في احاديث يحتج بها بعض الفقهاء وهي باطلة

تم فهرست وهو من وضع مصحح غالب هذا الجزء اسمعيل بن السيد ابراهيم
(الخطيب الحسنى السلفي الا سغردى عفا الله عنه ورحم اسلافه آمين)

